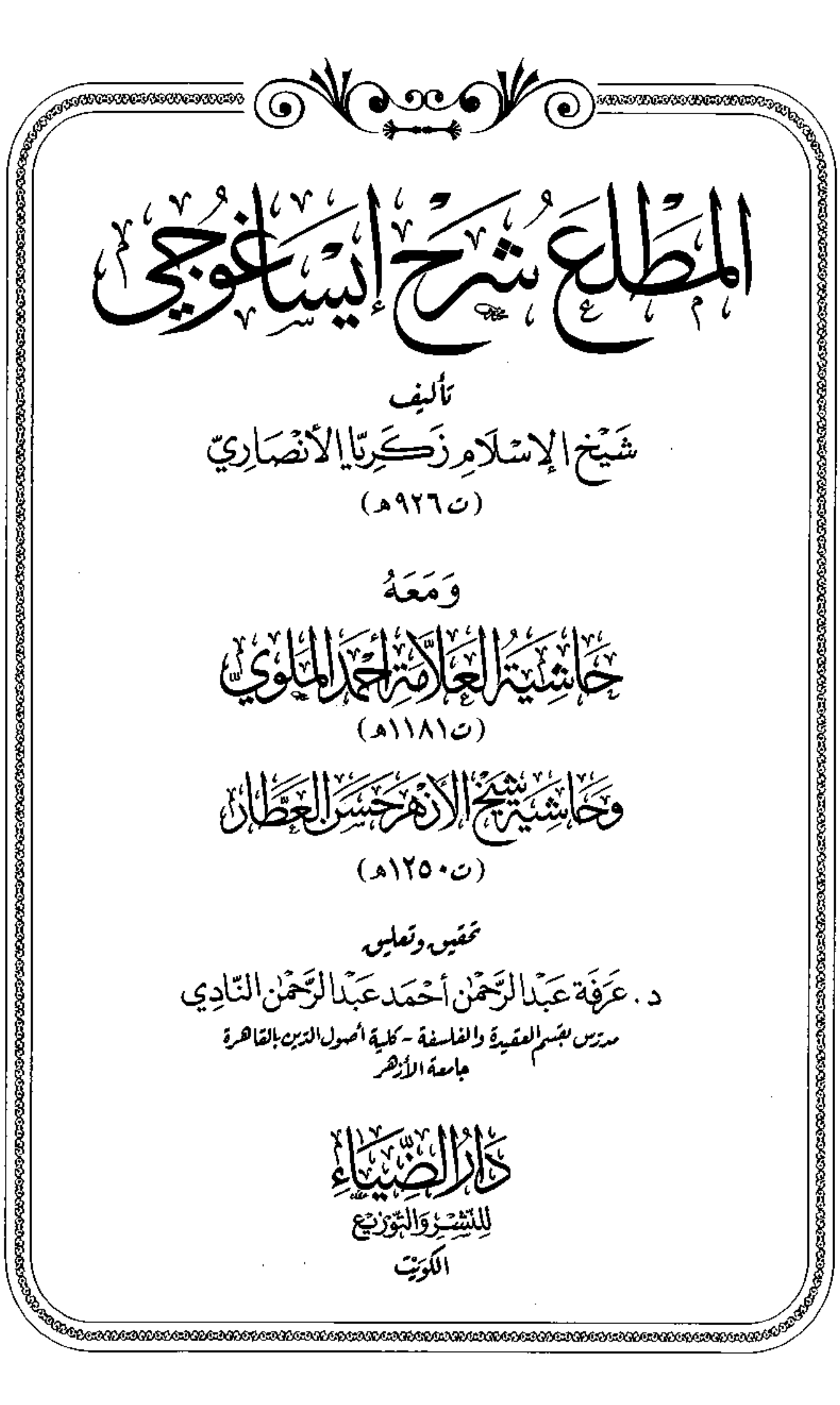


المطلع شرح إيساغوجي

تأليف

شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

(ت ٩٢٦ هـ)

ومعه

حاشية العلامة أحمد الملوي

(ت ١١٨١ هـ)

وحاشية شيخ الأزهر حسن العطار

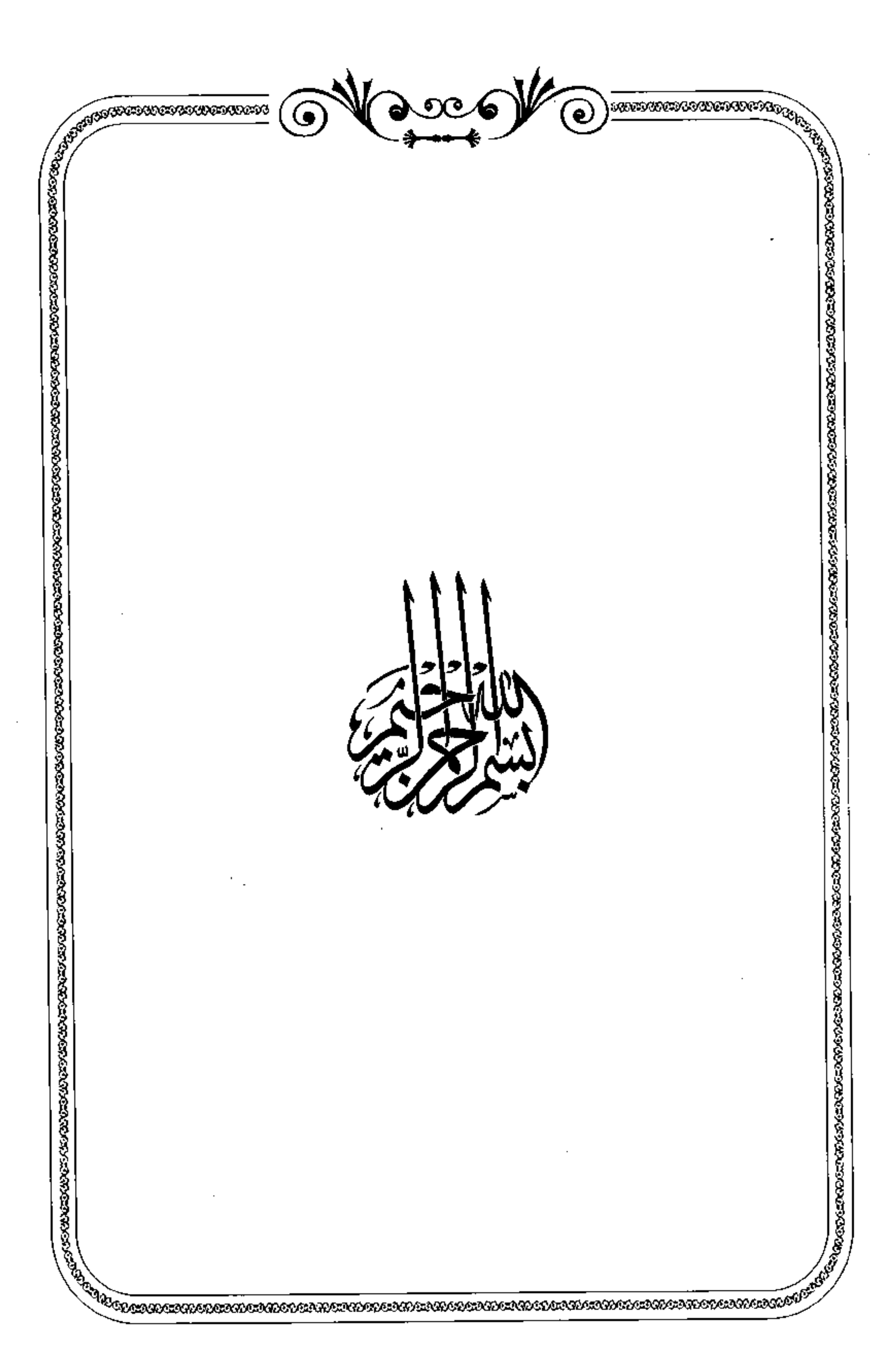
(ت ١٢٥٠ هـ)

تحقيق وتعليق

د. عرفة عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن النادي

مدرس بقسم العقيدة والفلسفة - كلية أصول الدين بالقاهرة
جامعة الأزهر

دار الضياء
للنشر والتوزيع
الكويت


بسم الله الرحمن الرحيم

إهْـــدَاء

* إلى رُوح والدتى، تغمَّدها الله برحمته،

* وإلى والدِى أمدَّ الله فى عُمره

* وإلى ابنتيَّ الغاليتَين: فاطِمَة، وزَهراء،
متَّعهما اللهُ بالعَافِية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وليُّ الصالحين، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبدُه ورسولُه، اللهم صلِّ وسلِّم وبارِك عليه، وعلى آله وأصحابه ومَن تَبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، وبعد،،،

فقد قمتُ ـ بتوفيقِه تعالى ـ بنشر كتابَين لشيخ الإسلام زكريا الأنصارى، لكلٍّ منهما أهميتُه فى مجالِه؛ وهما: «فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد: حاشية على شرح العقائد النسفية، للسعد التفتازانيِّ»، و«فتح الوهاب بشرح الآداب: وهو شرحٌ لآداب البحث، للسمَرقَندِيِّ، بحاشية العلامة محمد بن عرفه الدسوقىّ المالكىّ»، وأعددتُ للطبع: كتابَ «شيخ الإسلام زكريا الأنصارى حياته وتصوُّفه»، وهو أيضا مهمٌّ فى موضوعاته التى دار جدلٌ كبير حول كثيرٍ منها.

واليومَ أقدِّم العملَ الرابعَ عن «شيخ الإسلام زكريا الأنصارىّ»، ولا يقِلُّ أهميةً عن حاشيته على شرح العقائد، ولا عن شرحه لآداب البحث؛ فالمسائل التى تُوسَم بالصُّعوبة والتعقيد فى العلوم العقلية، المستغلَقة على أفهام كثيرٍ من المبتدئين خاصةً، يقدِّمها لنا «شيخ الإسلام زكريا» بعبارةٍ

مختصَرةٍ، تَخلو من الصُّعوبة والتعقيد وتشقيق الكلام، وبأسلوبٍ جَزْلٍ متينٍ، وذلك بعدما يطَّلع «شيخُ الإسلام» على ما يتعلق بها عند كثيرٍ من المحققين السابقين عليه، مستفيداً منهم قدرَ الإمكان؛ لتَخرج عباراته فى تآليفِه خالصةً سائغةً للشَّارِبين، يَنهل منها المبتدِئُ فى طلب العِلم، والعالِمِ الراسخُ فى العلم، كلٌّ يجد بُغيتَه.

وكتاب «المطلع شرح إيساغوجى، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاريِّ»: جمعَ خلاصةً نافعةً لأهمِّ المسائل المنطقية المذكورة فى المطوَّلات، التى لا يستغنى عنها باحثٌ فى العلوم العقلية خاصةً. وقد طُبِع كتاب «المطلع» طبعاتٍ متعددةٍ، غير أنها لم تقابَل على نُسخٍ خطِّيةٍ؛ لذا لم يَخلُ المطبوعُ من التحريف والسقْط فى بعض المواضع، مما يؤثر على المعنى المراد.

كما كثُرت الشُّروح والحواشِى والتَّعليقات على متن «إيساغوجى» عامةً، وكثُرت الحواشى على كتاب «المطلع» خاصةً، فكانت الحاجة ماسَّة لنشر بعض الحواشى المتأخِّرة، التى حوَت خلاصةَ ما تقدَّمها من الحواشى والتعليقات، بل والشُّروح؛ فوقع الاختيارُ ـ بتوفيقٍ منه تعالى ـ على: حاشية «الشيخ أحمد الملوى»، وحاشية «الشيخ حسن العطار» على «المطلع، لشيخ الإسلام زكريا الأنصارى».

أما حاشية العلامة «الملويِّ»: فلَم تُطبَع من قبل ـ على قَدر بَحثى ـ، مع اشتمالها على تحقيقاتٍ قيِّمةٍ، بعباراتٍ خاليةٍ عن التطويل المُملِّ والاختصار المُخِلِّ.

وأما الحاشية القيِّمةُ التى سطَّرها يَراع العلامة المحقِّق المدقِّق شيخ الإسلام «حَسَن العطَّار» على كتاب «المطلع شرح إيساغوجى»: فقد جمَع فيها من الدُّرر والنفائس ما لا يوجَد فى غيرها، وهى مطبوعةٌ - طبع حجَر - طبعاتٍ متعددةٍ، لكن مع سقْطٍ وتحريفٍ فى كثيرٍ من المواضع، يؤدِّى إلى تغيير المعنى، ولم تُحقَّق من قَبل تحقيقًا علميًّا - على قدر بَحثى أيضا - مع أهميتها، واشتمالها على أهم ما كُتب على متن «إيساغوجى» من شُروحٍ أو حواشٍ، وكذا اشتملت على أهم ما كُتب على أمهات الكتب المنطقية؛ كالشمسية، والتهذيب، وغيرهما، فكانت فى حاجةٍ ماسَّةٍ إلى إعادة قراءة نُصوصها، وإصلاحِ ما بها من سَقْطٍ أو تحريفٍ - قدر الإمكان -، وتقسيمِها إلى فقراتٍ، وتوضيحِ بعض ما دقَّ أو غمض منها، وضبْطِ الكثير من ألفاظها، وغير ذلك.

لذلك صرفتُ وقتًا كبيرًا فى إخراج هذا العمل، وبذلتُ قصارى جهدى فى سبيل إخراجه على أكبر قدر من الصحةِ والدقَّة، ومع ذلك لا أدعى خُلوَّه من السَّقط أو الخطأ، لكن بحسبى أنِّى قد اجتهدتُ، راجيًا بذلك وجهَه - تعالى - الكريم.

د. عَرَفَة عَبْدالرَّحْمَن أَحْمَد عَبْدالرَّحْمَن النَّادِي

٢٤ صفَر ١٤٣٦هـ

١٦ ديسمبر ٢٠١٤م

أقسـام الكتـاب إجمالا

لقد قدَّمتُ لهذا العمل بمقدماتٍ؛ تناولتُ فيها:

أ ـ ذِكْر نبذةٍ مختصرةٍ عن كلٍّ من:

١ ـ المصنِّف: (أثير الدين الأَبْهَرِيّ).

ثم ذكرتُ نبذةً عن رسالته: (إيساغوجى)؛ والمشهورة أيضا بـ(الرسالة الأثيرية).

٢ ـ الشارح: (شيخ الإسلام/ زكريا الأنصاريّ).

ثم ذكرت نبذة عن شرحه على إيساغوجى، المسمَّى: (المَطلَع).

٣ ـ المُحشِّي: (العلامة/ أحمد الملَّوى).

ثم ذكرت نبذة عن حاشيته على شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصارى علَى إيساغوجى.

٤ ـ المُحشِّي: (شيخ الإسلام/ حسن العطَّار).

ثم ذكرت نبذة عن حاشيته على شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصارى علَى إيساغوجى.

ب ـ كما ذكرتُ: الطريقة المتبَعة فى التحقيق والتعليق، ومنهجى فى تطبيق هذه الطريقة.

جـ ـ ثم أثبتُّ صُوَرًا من المخطوطات والمطبوعات التى استعنتُ بها فى هذا العمل، وتشمل:

١ ـ صُوَرًا لرسالة: إيساغوجى، للأبهرىّ، مخطوطة ومطبوعة.

٢ ـ وصورا للمطلع شرح إيساغوجى، للشيخ زكريا، مخطوطا ومطبوعا.

٣ ـ ثم صورا لمخطوط: حاشية الملوى على المطلع شرح إيساغوجى.

٤ ـ ثم صورا لكتاب: حاشية العطار على المطلع شرح إيساغوجى.

د ـ وأتبعتُ ذلك بإثبات:

١ ـ متن المطلع، لإيساغوجى، وأثبتُّه بمفرده، مجرَّدًا عن الشرح، مقابَلا على نسخٍ مخطوطةٍ ومطبوعةٍ.

٢ ـ ثم أثبتُّ متنَ المطلع، لإيساغوجى، ممزوجًا بشرح الشيخ زكريا، فى أعلى الصفحة، بقلم أحمر عريضٍ، يليهما: حاشية العلامة الملوى ثم حاشية العلامة العطار. ثم أثبتُّ فى الهامش: التحقيق والتعليق والتخريج.

هـ ـ ثم ذَكرتُ ثبتًا لأهم المصادر والمراجع.

و ـ ثم فهرسًا للموضوعات.

أولا: ترجمة المصنِّـف «الأَبْهَرِىّ»

هو[1]: «المُفَضَّلُ بن عمر بن المفضَّل»، الأَبْهَرِىّ[2]، السمَرقندىّ، أثير الدين؛ اشتغل بالحكمة، والطبيعيات، والفَلَك.

من شيوخه: «قُطب الدين إبراهيم المصرىّ»، (ت ٦١٨هـ). و«العلامة/ كمال الدين بن يونس»، ويأتى كلام «العلامة حسن العطار» عنه فى حاشيته. والصاحب الكبير: «محيى الدين بن ندى الجزرىّ»، (ت ٦٥١هـ).

(١) انظر فى ترجمة (الأبهرى) ومؤلفاته: كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون، لمصطفى ابن عبد الله، المشهور بحاجى خليفة، جـ ١ صـ ٨١، ٢٠٢، جـ ٢ صـ ٩٥٣، ١٤٩٣، ١٦١٦، نشر: مكتبة المثنى ـ بغداد، ١٩٤١م. الخطط التوفيقية، لعلى باشا مبارك، جـ ١٠ صـ ٨٤، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، الطبعة الأولى، ١٣٠٥، ١٣٠٦هـ. اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، لإدوارد فانديك، صحَّحه وزاد عليه: السيد محمد على البيلاوى، صـ ١٩٩، نشر: مطبعة التأليف (الهلال) بمصر، ١٣١٣هـ ـ ١٨٦٩م. معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف بن إليان سركيس، جـ ١ صـ ٢٩٠، نشر: مطبعة سركيس بمصر، ١٣٤٦هـ ـ ١٩٢٨م. هدية العارفين، لإسماعيل البغدادى، جـ ٢ صـ ٤٦٩، وكالة المعارف الجليلة باستانبول، ١٩٥١م، نشر: دار إحياء التراث العربى ـ بيروت. الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلى، جـ ٧ صـ ٢٧٩، نشر: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م. وللعلامة العطار فى حاشيته هنا: طَرَفٌ من ترجمة الأبهرى ونبذة عن كتابه: هداية الحكمة، عند قول الشيخ زكريا: (الأبهرى)، فانظره.

(٢) ضُبط لفظ «الأبهرىّ»: بفتح الهمزة والهاء وسكون الباء. وقيل: بفتح الهمزة والباء وسكون الهاء.

ومن تلاميذه[1]: «العلامة شمس الدين الأصبهانيّ». و«الخواجا نصير الدين الطُّوسيّ» ـ وتأتِي ترجمتُهما فى موضعها من هامش الكتاب ـ. و«القاضى زكريا القزوينيّ: جمال الدين أبو يحيى الأنصارى»، مؤلِّف كتاب: «عجائب المخلُوقات»، (ت ٦٨٢هـ).

وما ذكره «العطار» عن «الأبهريّ» وشيخِه «كمال الدين بن يونس» ـ فيما يأتى ـ: ذكَر نحوه «العلامة/ تاج الدين السُّبْكِيُّ»، فى «طبقاته»، ثم زاد عليه: «ولقد حَكى بعض الفقهاء: أنه سأل «الشيخ كمال الدين» عن «الأثير» ومنزلته فى العلوم؟ فقال: ما أعلم. فقال: وكيف يا مولانا وهو فى خِدمتك منذ سنين عديدة يشتغل عليك؟ فقال: لأننى مهما قلتُ له: تلقَّاه بالقبول وقال: نعم يا مولانا، فما جادلنى فى مبحثٍ قط حتى أعلمَ حقيقة فضله»[2]، ثم قال «الشيخ السبكيُّ»: «ولا شك أنه كان يعتمد هذا القدر مع الشيخ: تأدُّبا. وكان مُعيداً عنده فى المدرسة البَدرِيَّة، وكان يقول: ما تركتُ بلادى وقصدتُ الموصل ـ بالعراق ـ إلا للاشتغال على الشيخ»[3].

* مؤلفاتُـه:

للعلامة الأبهريّ الكثير من المؤلَّفات؛ منها:

(١) انظر: الوافى بالوفيات، لصلاح الدين الصفدى، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركى مصطفى، جـ١ صـ١٤٣، ١٤٧، جـ٢ صـ١٠١، جـ٦ صـ٤٦، ١٢٥، دار إحياء التراث ـ بيروت، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م. والخطط التوفيقية، جـ١٠ صـ٨٤.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكى، تحقيق: د/ محمود الطناحى، د/ عبد الفتاح الحلو، جـ٨ صـ٣٨١، ٣٨٢، نشر: دار هجَر، الطبعة الثانية، ١٤١٣.

(٣) نفس الصفحة السابقة.

١ ـ هِداية الحِكمة: وهو مطبوع مع بعض شروحه؛ وهو متنٌ متينٌ، رتَّبه الأبهريُّ على ثلاثة أقسام: في المنطق، وفي العلم الطبيعي، وفي العلم الإلهيِّ.

ومن شروح الهداية:

شرح مير حسن الميبديّ (ت ٩١٠هـ)، طبع بالهند (١٢٨٨هـ). وشرح صدر الدين محمد بن إبراهيم الشيرازي، طبع بالهند أيضا (١٣٠٨هـ).

٢ ـ إيساغوجي: مطبوعٌ أيضا مع كثير من شروحه. وبعض الباحثين: على أنها غير إيساغوجي لفرفريوس الصُّوري، التي ترجَمها (ابن المقفَّع).

ومتن إيساغوجي: تُرجم إلى اللاتينية باعتناء الأب (توما نوفارينسيس).

٣ ـ شرح إيساغوجي. وشرَحَه على طريقة (قال، أقول): طُبع في كانبور (١٢٩٣هـ).

٤ ـ مُغني الطلاب في المنطق[١]: حاشية على شرحه على إيساغوجي: طُبعت في القسطنطينية (١٢٦٠هـ).

وعلى حاشيته (المغني) المذكورة: كثير من الحواشي، منها: تعليقات دُرّ النجيع بإيساغوجي، لعُمر صالح القيسيِّ الطوقانيِّ: طُبعا بالقسطنطينية (١٢٥٣هـ).

٥ ـ مختصر الكليات الخمس: في المنطق.

(١) وهو غير (مغني الطلاب، شرح إيساغوجي، للمغنيساوي). انظر: هدية العارفين، جـ ٢ صـ ٤١٨، ٤٦٩.

٦ ـ كشف الحقائق فى تحرير الدقائق: فى المنطق.

٧ ـ زُبدة الكشف.

٨ ـ تنزيل الأفكار فى تعديل الأسرار: فى المنطق والحكمة. ثم أَورَد عليه بعضَ المآخذ، خاصة فى المنطق، وسماه: تعديل المعيار فى نقد تنزيل الأفكار.

٩ ـ مختصر فى علم الهيئة (تلخيص المجسطى).

١٠ ـ رسالة الأسطرلاب.

١١ ـ غاية الإدراك فى دراية الأفلاك.

١٢ ـ الزِّيج الشامل.

١٣ ـ الزيج الاختيارىّ.

١٤ ـ الإشارات. وهو مقابل إشارات «ابن سينا».

١٥ ـ المحصول. وهو مقابل تحصيل «بهمنيار».

١٦ ـ التعليقة: فى الخِلاف.

* **وفاته:**

قيل: إنه توفى سنة (٦٦٠هـ ـ ١٢٦١م)، وقيل: (٦٦٣هـ)، لكن يعكِّر عليه: ما ورد فى فى كتابه (تعديل المعيار): أنه فرغ من قسم المنطق سنة (٦٦٥هـ)، إلا أن يكون أتمَّ الكتاب فى هذا العام، وتُوفِّى فيه.

ويذكر تلميذه «شمس الدين الأصفهانى»[١]: أن «الأثير» تُوفى بـ«تستر»، بَعدما أصيب بتشنُّجٍ فى ذراعه، وأعقبه بعض مرض، ولَم يحدِّد تاريخَ وفاته.

(١) انظر: فهرس مخطوطات مكتبة كوبريلى، جـ ٢ صـ ٣٨٦ ـ ٣٧٠.

نُبذة عن متن إيساغُوجى، للأَبْهَرِىِّ

أنبِّه أولا: على أن إيساغوجى للأبهرىِّ، التى هى أساس هذا العمل: غيرُ إيساغوجى التى ألَّفها «فرفريوس الصورىّ» وترجَمَها «ابن المقفَّع» ـ كما سبق، وهذا ما ذهب إليه بعض الباحثين. وذهب بعضٌ آخر: إلى أن «إيساغوجى، للأبهرى»: «هو «إيزاجُوج»، تأليف: «فرفريوس»، مع شىء من التصرُّف»[1].

ومعنى «إيساغوجى»: المدخَل أو المقدمة إلى المنطق، ثم صارت كالعلَم على متن «إيساغوجى»، «فهى عرضٌ عامٌّ للمنطق، لا لمقدمة فورفوريوس فحسب»[2]. وسيأتى توضيحٌ لمعنى هذا اللفظ فى التعليق على الشرح والحاشية. ويأتى كلام للعلامة «العطار» عن متن «إيساغوجى» أثناء تعليقه على «المطلع».

ومتن إيساغوجى: اشتمل على مسائل المنطق باختصارٍ؛ لذا سماه

(١) ينابيع الفكر الإسلامى وعوامل تطوُّره، للدكتور/ محمد غلاب، صـ ١٢١، ١٢٢، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ مصر، ١٣٦٨هـ ـ ١٩٦٦م. وأيضا د/ أحمد فؤاد الأهوانى، فى مقالِه: «إيساغوجى»، منشور بمجلة الأزهر، جـ ٢٠ صـ ٩٢٣، سنة ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٨م، يقول، صـ ٩٢٨: «وإذا كانت الأرزاق حُظوظًا مقسومةً، فالكُتب كذلك حظوظ مقسومة، وكان من حظٍّ «الأبهرى» أن يشتهر فى القرن السابع بكتابه عن إيساغوجى».

(٢) مناهج البحث عند مفكرى المسلمين، د/ على سامى النشار، ص ٣٩، دار المعارف، ط٣.

«الأبهريُّ»: «رسالةً»، وسماه الشيخ زكريا «كتابا»، وعلَّل العلامة العطار ذلك: بأنه احتوى على فوائد كثيرة وعوائد غزيرة؛ فهذا المتنُ: «عَمَّ اشتهارُه، واستفاد منه الكثيرون؛ لاشتماله على أهم ما يجب استحضاره من المنطق. لهَج كثير من العلماء منذ دهرٍ طويلٍ بهذا الكتاب ـ على صِغَر حجمه، وأكثروا من شروحِه والتعاليقِ عليه، ونظَمَه كثيرون»[1]؛ ومما يدلُّ على أهمية هذا المتن ـ على الرغم من اختصاره غير المُخِلِّ ـ: اهتمامُ كثير من المحقِّقين به؛ فعليه عشرات الشُّروح والحواشي والتعليقات والتقريرات، بل ومن العلماء من نظَمَ هذا المتن؛ فمن الشروح والحواشي[2]:

١ ـ شرح حسام الدين: حسن كاتي، (ت ٧٦٠هـ)[3].

وعليه حواشٍ؛ منها[4]:

أ ـ حاشية قره جه أحمد بن بايزيد الصاروخانيّ الروميّ، (ت ٨٥٤هـ).

ب ـ حاشية البَرْدَعيّ: محيى الدين محمد بن محمد، (ت ٩٢٧هـ).

جـ ـ حاشية العلامة/ شرف الدين أبي زكريا: يحيى الرهاويّ الحنفيّ،

---

(١) مقدمة الأستاذ الشيخ/ محمد محيى الدين عبد الحميد، لكتاب: الإيضاح لمتن إيساغوجى، لفضيلة الشيخ/ محمد شاكر، صـ ٥، مطبعة النهضة، الطبعة الثانية، ١٣٥٤هـ ـ ١٩٢٦م.

(٢) انظر ـ بجانب الإحالات الآتية ـ: كشف الظنون، جـ ١ صـ ٢٠٥ ـ ٢٠٨.

(٣) انظر: هدية العارفين، جـ ١ صـ ٢٨٦، معجم المؤلفين، لعمر كحالة، جـ ٣ صـ ٢٧٣، نشر: مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربى ـ بيروت.

(٤) انظر: هدية العارفين، جـ ١ صـ ١٣٠، الأعلام، جـ ٧ صـ ٥٥، فهرس المكتبة الأزهرية، جـ ٣ صـ ٣٧٠، ٣٧٩، ٣٨٢، مطبعة الأزهر، ١٣٦٦هـ ـ ١٩٤٧م.

فرغ من تأليفها سنة (٩٣٤هـ).

د ـ حاشية: محمد أمين: بدر الدين الشرواني، (ت ١٠٣٦هـ).

٢ ـ شرح العلامة: شمس الدين محمد بن حمزة الفناريّ، أو الفَنَرِىّ، الروميّ، (ت ٨٣٤هـ)؛ وهو شرح دقيقٌ ممزوجٌ، يسمَّى: الفوائد الفنارية، طُبع بالقسطنطينية (١٣٠٤هـ)[1]، قال فى خطبة هذا الشرح: (شرعتُ فِيهِ غدْوَة يَوْمٍ من أقصر الأيام، وختمتُ مَعَ أذان مغْربِه بعون الْملِك العلام).

وعليه أيضا شروح وحواشٍ؛ منها[2]:

أ ـ حاشية قول أحمد بن محمد بن خضر، (ت ٧٨٥هـ)، طُبعت مع الفوائد الفنارية. والظاهر أنه ألَّفها فى حياة الفنرىِّ، الذى ألَّف شرحَه فى مرحلة متقدمةٍ من عُمره.

ب ـ الفرائد السَّنِية فى حل الفوائد الفنارية، لأبى بكر بن عبد الوهاب الحلبى.

جـ ـ الفرائد البُرهانية فى تحقيق الفوائد الفنارية، لبرهان الدين: إبراهيم بن كمال الدين بن حميد. وهى أسهل من التى قبلها، طُبعت مع الفوائد الفنارية.

---

(١) انظر: فهرس المكتبة الأزهرية، جـ ٣ صـ ٤٣٢، الأعلام، جـ ٦ صـ ١١٠.

(٢) انظر: الأعلام، جـ ١ صـ ٢٢٥، جـ ٢ صـ ٣١٧، جـ ٨ صـ ١١٩، معجم المطبوعات، جـ ٢ صـ ١٥٣١، فهرس المكتبة الأزهرية، جـ ٣ صـ ٤٣٢، هدية العارفين، جـ ٢ صـ ٥٠١، معجم المؤلفين، جـ ١٢ صـ ٢٩١.

د ـ جلاء الأنظار في حل عويصات الأفكار، لقرّه خليل، (ت ١١٢٣هـ).

هـ ـ حاشية مصطفى بن يوسف الموستاريّ الروميّ الحنفيّ، (ت ١١١٩هـ).

و ـ السبع السيَّارة النُّورية على حاشية الفوائد الفنارية، لجار الله الروميّ: وليّ الدين بن مصطفَى القسطنطينيّ، (ت ١١٥١هـ).

٣ ـ شرح العلامة/ السيد الشريف الجرجاني، (ت ٨١٦هـ)، ويسمى: مير إيساغوجي، طبع بالقاهرة وبالهند[١].

٤ ـ شرح نور الدين على بن إبراهيم الشيرازيّ (تلميذ الشريف الجرجاني)، (ت ٨٦٢هـ).

٥ ـ شرح شهاب الدين الأُبَّدي (شيخ الشيخ زكريا)، (ت ٨٦٠هـ). وهو شرحٌ ممزوج، مفيدٌ، مبسوطٌ بالنسبة إلى غيره[٢].

٦ ـ شرح محمد بن يوسف السنوسيّ، (ت ٨٩٥هـ)[٣].

٧ ـ شرح مصلح الدين مصطفى بن شعبان السُّروريّ، (ت ٩٦٩هـ).

٨ ـ شرح حكيم شاه: محمد بن مبارك القزوينيّ، (ت ٩٦٦هـ).

٩ ـ شرح الملا عصام: عبد الملك بن صدر الدين بن عصام الدين

---

(١) انظر: فهرس المكتبة الأزهرية، جـ ٣ صـ ٤٤٥.

(٢) انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، جـ ٢ صـ ١٨٠، نشر: دار الجيل ـ بيروت، بدون تاريخ. والأعلام، جـ ١ صـ ٢٢٩.

(٣) انظر: معجم المؤلفين، جـ ١٢ صـ ١٣٢.

الاسفراييني، (ت ١٠٣٧هـ)[١].

١٠ ـ شرح لأبي إسحاق التادلي، (ت ١٣١١هـ ـ ١١٩٤م)[٢].

١١ ـ جامع الشروح في شرح إيساغوجي، لمحمد بن مصطفى النزولي، المعروف: بالسُّكونيّ، (ت ١١٥٥هـ)[٣].

١٢ ـ شرح الشيخ/ محمد عليش المالكيِّ، الشاذليِّ، (ت ١٢٩٩هـ).

١٣ ـ ومن شروحه الحديثة: شرح العلامة الشيخ/ محمد شاكر، (ت ١٣٥٨هـ ـ ١٩٣٩م)[٤]؛ سماه: «الإيضاح لمتن إيساغوجي»، وتأتي إشارةٌ إليه.

١٤ ـ ولعبد السلام البغداديّ القيلويّ (من شيوخ الشيخ زكريا)، (ت ٨٥٩هـ) تعاليق علَى إيساغوجي[٥].

*** وممَّن نَظَمَ إيساغوجي[٦]:**

١ ـ نور الدين الأشمونيّ: علي بن محمد، (ت ٩٠٠هـ) تقريبا،

(١) انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمُحبي، جـ ٣ صـ ٨٨، دار صادر ـ بيروت، بدون تاريخ. والأعلام، جـ ٤ صـ ١٥٤.

(٢) انظر: الأعلام، جـ ١ صـ ٧١.

(٣) انظر: هدية العارفين، جـ ٢ صـ ٣٢٦، معجم المؤلفين، جـ ١٢ صـ ٣٦.

(٤) انظر: الأعلام، جـ ٦ صـ ١٥٦، معجم المطبوعات، جـ ٢ صـ ١٦٦٤.

(٥) انظر: الضوء اللامع، جـ ٤ صـ ٢٠٢، الأعلام، جـ ٣ صـ ٣٥٥.

(٦) انظر: كشف الظنون، جـ ١ صـ ٢٦٨، جـ ٢ صـ ٩٩٨، ١٩٠١، خلاصة الأثر، جـ ٣ صـ ٨٨، الأعلام، جـ ٥ صـ ١١، جـ ٦ صـ ١٦٥، معجم المؤلفين، جـ ١ صـ ١٩، جـ ٧ صـ ٢٢٥، جـ ٨ صـ ٢١٧.

وقيل: (٩١٧هـ).

٢ ـ عبد الرحمن بن سيِّدى محمد، ونظْمه هو المشهور باسم: (السُّلَّم المنورَق، أو المورنَق).

٣ ـ الشيخ/ إبراهيم الشبسترىّ، (ت ٩٢٠هـ).

٤ ـ إبراهيم بن حسام الكيرمانىّ، المعروف: بشريفى، (ت ٩٨٠هـ). وله شرح على هذه المنظومة.

٥ ـ العلامة/ محمد على بن محمد عَلان، (ت ١٠٥٧هـ).

٦ ـ العلامة/ محمد صالح المنير الشافعىّ، الدمشقىّ، (ت ١٣٢١هـ ـ ١٩٠٣م)؛ سَمى نظمَه: العقود الغالية.

ويأتى للعلامة العطار فى حاشيته على المطلع: أن المشهور بالديار الرومية: شرح حسام كاتى، وشرح الفنارى. والمشهور بالديار المصرية: شرح الشيخ زكريا الأنصارى.

وأيضا مع كثرة الشروح والحواشى والتعليقات، التى ذكرتُ بعضها وأعرضتُ عن ذكر الكثير غيرها؛ تجنُّبا للتطويل المُملّ؛ إلا أنّى لا أكون مبالِغا إن قلتُ: إن حاشية العلامة العطار ـ التى هى جزءٌ كبيرٌ من هذا الكتاب ـ جمعَتْ كثيرا من الشروح والحواشى والتعليقات السابقة عليها، وتعقَّب بعضًا مما ورد فى هذه الشروح والحواشى بصفةٍ عامةٍ، وتعقب كثيرا مما ورد فى الحواشى على شرح الشيخ زكريا بصفةٍ خاصةٍ، ويأتى

تكملةٌ للكلام على العلامة العطار وحاشيته ومصادره فى تأليفها فى عنوانٍ مستقلٍّ.

ومع كثرة الاهتمام بهذا المتن الصغير: يعقِّب العلامة الشيخ/ محمد محيى الدين، بقوله: «ومع كل هذه العناية، فقد ظل الكتاب مَحجوبًا فى ضمير الغيب؛ ذلك أنه إنما وُضع للمبتدئين، وهو لا يتناوله غيرهم، ولم يلاحظ واحد من هؤلاء جميعا تلك القُوَى الفكرية التى تكون لمن لا إِلفَ له ولا عهد بمُزاولة فنٍّ من الفنون، بل حشَروا فيه العبارات الاصطلاحية حشرًا، من غير تقريبٍ ولا تذليلٍ،...»[1]، ثم يتابع الشيخ «محمد محيى الدين»: ذِكر المُعاناة التى كابدَها هو وأقرانُه بسبب صعوبة هذه الشروح عليهم، ومنها شرح شيخ الإسلام زكريا ـ على الرغم من سهولته الشديدة بالنسبة إلى غيره كما سيأتى ـ حتى كان شرح العلامة الشيخ/ محمد شاكر؛ الذى يقول عنه: «فرأَينا فيه الضالَّةَ المنشودةَ، والبُغيةَ المقصودةَ، فعكَفنا عليه، وتابعنا مُدراستَه، فإذا نحن نعشَق المنطق عِشقا، ونَكلَف به غَرامًا، بعد أن كنا نَزوَرُّ بجانبنا عنه،...»[2].

النُّسَخ التى اعتمدتُها لتحقيق متن «إيساغوجى»

لقد ذكر الشيخ زكريا فى شرحه على إيساغوجى: أن فى نُسخه اختلاف كثير؛ وعليه فقد حاولتُ الاستنادَ إلى أكثر من نسختَين؛ لأحاول

(١) مقدمة كتاب: الإيضاح لمتن إيساغوجى، صـ ٦.

(٢) السابق نفسه، صـ ٧.

إثبات نصٍّ مضبوط كاملٍ قدر الإمكان، فاستندتُ فى تحقيق متن (إيساغوجى) إلى النُّسخ الآتية:

١ ـ نسخة مخطوطة بالمكتبة الأزهرية: رقم (٢١٩٣/٣٢) منطق، فى (٤) لوحات، مقاس (١٦×٢٣)، عدد الأسطر فى اللوحة (٢٣) سطر. وعلى ورقةٍ منها: ما يفيد أنها مصحَّحة. وفى آخرها: أنها نُسخت سنة (١٠٨٩هـ)، على يد: محمد بن سليمان الشبولى. رمَزْتُ لها بالرمز (خ).

٢ ـ النسخة الممزوجة بشرح الشيخ زكريا، مخطوطة بالمكتبة الأزهرية، رقم (٩٨٥/٤١٢٢١) منطق. رمزتُ لها بالرمز (ع).

٣ ـ نسخة ضمن كتاب: «مجموع من مهمات المتون المستعمَلة من غالب خواصّ الفنون»، المطبعة الميمنية، مصطفى البابى الحلبى بمصر، ١٣١٧هـ. من (صـ ١٩٣ ـ ١٩٧). رمزت لها بالرمز (ح).

٤ ـ نسخة ضمن مجموع يحتوى على: «متن الرسالة فى علم الوضع، للعضد. ومتن التهذيب فى علم المنطق والفلسفة، للسعد التفتازانىِّ. ومتن إيساغوجى فى علم المنطق، لأثير الدين الأبهرىِّ»، مطبعة محمود على صبيح، والمطبعة المحمودية، بدون تاريخ. من (صـ ١١ ـ ١٦). رمزت لها بالرمز (ص).

٥ ـ النسخة المطبوعة مع كتاب المطلع للشيخ زكريا، بهامش حاشية العلامة العطار على المطلع، دار إحياء الكتب العربية الكبرى، عيسى البابى

الحلبى وشُركاه، ١٣٤٥هـ. رمزت لها بالرمز (ط).

٦ ـ كما رجعتُ إلى النسخة التى شرَح عليها الشيخ محمد شاكر، كتابَه: الإيضاح لمتن إيساغوجى. ورمزت لها بـ(نسخة الشيخ شاكر).

** ** **

ثانيا: ترجمة «الشارح»: الشيخ زكريا الأنصاريّ

سبق لى تناوُل ترجمة الشيخ زكريا فى مقدمتى لحاشيتِه: «فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد»، وتناولتُ فيها الكلامَ عن بعض مشايخه، وذكرتُ نبذةً عنه أيضا فى مقدمتِى لكتابه: فتح الوهاب بشرح الآداب، سبَق نشره أيضا، ولى تفصيلٌ أدقّ لترجمته فى مؤلَّفٍ مستقلٍّ عن الشيخ زكريا وتصوُّفه، أعمل الآن على إخراجه.

فهو[1]: زَين الملة والدين، شيخ مشايخ الإسلام، قاضى القضاة، محيى الدين: «زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاريّ»، الخزرجيّ، السُّنَيْكيّ، ثم القاهريّ، الأزهريّ، الشافعيّ.

وُلد بسُنَيْكَة، بمحافظة الشرقية بمصر، سنة (٨٢٦هـ)، وفى سنيكة حفظ القرآن، وانتقل للدراسة بالأزهر، فاشتغل بالتلقى على أعلام عصره، وأظهر ميلا للاشتغال بالتصوف منذ صِغره، وله فيه الباع الطويل. وبعد

(١) انظر فى ترجمته تفصيلا: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، جـ٣ صـ ٢٣٤. والتحفة البهيّة فى طبقات الشافعية، لشيخ الإسلام/ عبد الله الشرقاوى، (ل) ٤٥٢، مخطوط بالمكتبة الأزهرية، رقم ٩٢٤٩٢. ومقدمتِى لكتاب: فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد، لشيخ الإسلام/ زكريا الأنصارى، نشر: دار الضياء بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

إتقانه الكثيرَ من العلوم على تنوُّعها وتعدُّدها، وتلقِّيه بعض أمهات الكتب على مشايخه: أذن له بعضهم ـ كشيخه: «الحافظ/ ابن حجر العسقلانىّ» ـ بالإقراء والإفتاء والتدريس.

*** شيوخه:**

لقد عُرف عن الشيخ زكريا أنه أَخَذَ عن أكابر علماء عصره، وأجازه ما يزيد على مائةٍ وخمسين عالِمًا، منهم: ـ

١ ـ شيخ الإسلام: الحافظ/ ابن حجر العسقلانى، مؤلِّف كتاب: فتح البارى شرح صحيح البخارى، توفى سنة (٨٥٢هـ).

٢ ـ العلامة/ محيى الدين الكافيجى: محمد بن سليمان الرومىّ، شاع ذِكْره، وزادت تصانيفه على المائة، توفى سنة (٨٧٩هـ).

٣ ـ الشيخ/ محمد بن عَمْر؛ الواسِطىّ الأصل، الغَمرىّ، سلك عليه الشيخ زكريا طريق الصوفية، توفى سنة (٨٤٩هـ).

٤ ـ شمس الدين القاياتى: محمد بن على بن محمد؛ توفى سنة (٨٥٠هـ).

٥ ـ شمس الدين الشروانى، محمد بن إبراهيم الدين، توفى سنة (٨٧٩هـ).

٦ ـ كمال الدين بن الهُمَام: محمد بن عبد الواحد السيواسىّ؛ مؤلِّف كتاب: المسايَرة فى العقائد المنجية فى الآخرة، توفى سنة (٨٦١هـ).

وسبق: أن لِشيخَيه (الشهاب الأُبَّدى)، و(عبد السلام القيلوىّ): كتابات على «متن إيساغوجى».

* تلاميـذه:

عُرف عن الشيخ زكريا: أنه درَّس وأقرأ وأفتى نحوًا من ثمانين سنة، وعاش حتى رأى تلاميذَه وتلاميذَ تلاميذِه شيوخَ الإسلام، ومنهم:

١ ـ يحيى بن زكريا الأنصارى؛ ابن الشيخ زكريا، توفى سنة (٨٩٧هـ).

٢ ـ محمد بن زكريا الأنصارى؛ مُحبّ الدين، أبو الفتوح: ابن الشيخ زكريا، وواضعُ تراجم مؤلفات والده، وشارك والدَه فى الأخذ عن بعض مشايخه، وناب عن والده فى مشيخة التصوف بالمدرسة الجيعانيَّة، التى تقع ببولاق، وتوفى غريقًا سنة (٩٠٤هـ).

٣ ـ زكريا الأنصارى؛ حفيد الشيخ زكريا، أخذ العلمَ عن جَدِّه وعن غيره، عُرف بالذكاء والخشوع وكثرة الصدقة والتهجد والبكاء، توفى سنة (٩٥٩هـ).

٤ ـ جمال الدين الأنصارى: يوسف بن زكريا الأنصارى، أبو المحاسن: ابن الشيخ زكريا، المجمَع على صلاحه وزهده وورعه، تصدَّى للتدريس، ودرّس العلم بالمدرسة الصلاحية المجاورة لضريح الإمام الشافعى ﷺ، توفى سنة (٩٨٧هـ).

٥ ـ ابن حجر الهيتمى: أحمد بن محمد بن محمد بن على، توفى بمكة سنة (٩٧٤هـ).

٦ ـ الشعرانى: عبد الوهاب بن أحمد بن على، توفى سنة (٩٧٣هـ).

* منهجه فى التأليف:

إن كثيرًا من مؤلَّفات الشيخ زكريا يتمثل فى: شروحٍ أو حواشٍ وتعليقات، وكلُّها من أقسام التأليف المعتبَرة ـ على ما حققه مؤلِّف كتاب: كشف الظنون ـ. ويقوم الشيخ زكريا بالتحقيق العلميِّ لأصل الكتاب؛ فيقابله على أكثر من نسخة، ولهذا أهميته فى إخراج نَصِّ الكتاب بصورةٍ كاملة، كما يعرِّف بكثيرٍ من المصطلحات، وبالأعلام والفِرَق والطوائف، ويتعرض للمسائل اللُّغوية وغيرها.

غير أن أهمَّ ما فى منهجه فى التأليف: إكثارُه من النقل عن الآخرين، وعزْوِه للمنقول عنه حينًا، وعدم عزوه إليه أحيانًا، وقد فصَّلتُ ذلك فى دراساتى السابقة عنه، بما يُغنى عن تكراره هنا.

* مؤلفاته:

تبلغ مؤلفات الشيخ زكريا ما يَقرب من الثمانين، وسبَق لى ذكرُها فى ترجمته السابقة؛ ومنها:

١ ـ فتح الجليل ببيان خفيّ أنوار التنزيل: حاشية على تفسير القاضى البيضاوى.

٢ ـ منحة البارى بشرح صحيح البخارى.

٣ ـ أسنَى المطالب فى شرح روض الطالب: فى الفقه، وصفه الإمام السخاوى: بأنه شرحٌ بليغ.

٤ ـ لوامع الأفكار بشرح طوالع الأنوار: فى علم الكلام. وقد اقتربتُ ـ بفضل الله ـ تعالى ـ من الانتهاء من العمل فى هذا الكتاب القيِّم ونشرِه.

٥ ـ فتح الإله الماجد بشرح إيضاح العقائد: فى علم الكلام.

٦ ـ حاشية على جمع الجوامع للسبكىّ، فى الأصلَيْن.

٧ ـ إحكام الدلالة على تحرير الرسالة: شرحٌ للرسالة القشيرية: فى التصوف.

٨ ـ بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب، لابن هشام: فى النحو.

٩ ـ فتح الوهاب بشرح الآداب: وقد نشرتُه بتحقيقى، بدار الضياء ـ الكويت، ٢٠١٤م ـ ١٤٣٤هـ.

*** مؤلفاتُه فى المنطق:**

كثيرا ما يتعرض الشيخ زكريا لشرح المسائل المنطقية فى كُتبه[1]؛

(١) انظر كُتبه: منحة البارى بشرح صحيح البخارى، تحقيق: سليمان بن دريع العازمى، جـ ١ صـ ١٧١، ١٩٦، نشر: مكتبة الرشد بالسعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م. وفتح منزل المثانى بشرح أقصى الأمانى فى علم البيان والبديع والمعانى، تحقيق: الباحث/ محمد عبد الحليم الجيلانى، صـ ٧٧، ٩٥، ١٦٩، رسالة ماجستير مخطوطة بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة، سنة ١٩٨٧م، رقم ١١٥٤. وفتح الإله الماجد، صـ ٢٢٦، ٢٤٤.

خاصة كُتب الأصول؛ كشرحه للُبِّ الأصول: فى الأصلَين؛ المسمَّى: (غاية الوصول)، وشرحِه على مقدمة لُقَطة العجلان؛ المسمى (فتح الرحمن على مقدمة لقطة العجلان وبَلة الظمآن)، وكـ(حاشيته على جمع الجوامع: فى الأصلَين، للتاج السبكى)، لكن ليس له كتاب مستقلٌّ فى المنطق سوى هذا الكتاب (المطلع)، وأيضا شرَح كتاب (طوالع الأنوار، للقاضى البيضاوى)، ومعلوم أنه يشتمل فى أوَّله على المسائل المنطقية تفصيلا، وقد شرحَها شيخ الإسلام زكريا شرحًا وافيًا، فى شرحه لطوالع الأنوار؛ المسمَّى: (لوامع الأفكار شرح طوالع الأنوار) ـ يسَّر الله إتمامَه وإخراجَه ـ.

كما نسَب بعضُ مَن ترجم للشيخ زكريا مؤلَّفا فى المنطق بعنوان: (شرح ضابطة الأشكال الأربعة)، وقد اطلعتُ على هذه الرسالة، وهى فى ورقتَين ـ من القَطْع الكبير ـ، طبع الهند، وتيقَّنتُ عدم صحة نسبتها للشيخ زكريا الأنصارى.

*** وفاته:**

توفِّى الشيخ زكريا الأنصارى سنة (٩٢٦هـ ـ ١٥٢٠م)، وشهد جنازته مَلك الأمراء، وقُضاة القضاة، وأعيان الناس، ودُفن بالقرب من ضريح «الإمام الشافعىّ»، بمصر.

** ** ** ** **

نبذة عن كتاب: المَطلع شرح إيساغُوجى
للشيخ/ زكريا الأنصاريّ

هذا الكتاب: من أوائل ما ألَّف الشيخ زكريا؛ فقد انتهى من تأليفه سنة (٨٨٥هـ)، وليس هو أول المؤلَّفات مطلقا؛ بل هو مسبوقٌ ببعض المؤلفات؛ مثل: فتح الوهاب بشرح الآداب ـ الذى انتهى من تأليفه سنة (٨٦٨هـ) ـ فهو فى كتاب «المطلع» يقول عن (الدليل، والمدلول): «وقد بينتُهما فى شرح آداب البحث».

*** توثيق نسبة هذا الشرح للشيخ زكريا:**

لقد تيقنتُ من صحة نسبة هذا الكتاب لشيخ الإسلام زكريا، ومما يقوِّى صحة ذلك:

١ ـ أن الشيخ زكريا أشار إلى شرحه هذا فى أكثر من كتاب من كُتبه التى ثبت علميًّا صحة نسبتها إليه؛ ومن ذلك قوله عن (الدلالة): «وقد أوضحتُ ذلك فى شرح إيساغوجى»[1]. وقوله عنها أيضا: «وقد بيّنتُ فى

(١) غاية الوصول شرح لب الأصول. للشيخ/ زكريا الأنصارى. صـ ٣٦، وانظره أيضا صـ ٣٧. نشر: مكتبة الإيمان. بدون تاريخ.

المطلع: معنى الدلالة وأقسامها»[١]. وقوله عن (البرهان): «وله أنواع بيَّنتُها في شرح إيساغوجي»[٢].

٢ ـ كما نقل كثير من العلماء عن شرح الشيخ زكريا على إيساغوجي، ومن هؤلاء:

أ ـ العلامة/ الصبَّان: محمد بن علي، (ت ١٢٠٦هـ)[٣].

ب ـ شيخ الإسلام/ إبراهيم البيجوري، (ت ١٢٧٧هـ)[٤].

جـ شيخ الإسلام، العلامة الشيخ/ حسن العطار، (ت ١٢٥٠)[٥].

٣ ـ وأيضا نسَبه إليه جميع مَن ترجم لشيخ زكريا[٦]، وجميع من كَتب

---

(١) فتح منزل المثاني بشرح أقصى الأماني، صـ ١٦٩.

(٢) فتح الرحمن، للشيخ/ زكريا الأنصاري، علَى مقدمة لُقَطَة العَجلان وبلة الظمآن، للزركشي، بحاشية الشيخ يس العليمي، صـ ٥٩، مصطفى البابي الحلبي. ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م.

(٣) انظر: حاشية الصبان على ملَّوى السُّلَّم، صـ ٦٠، ٦٩، ٧٨، ٩٠، المطبعة الأزهرية المصرية، الطبعة الأولى، ١٣١٠هـ.

(٤) انظر: حاشية البيجوري شرح السنوسي على مختصره في علم المنطق، صـ ٤٩، مطبعة التقدم العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٢١هـ.

(٥) انظر: حاشية العطار على شرح الخبيصي، صـ ١٩٦، ١١٢، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م.

(٦) ممن نَسب إليه كتاب (المطلع): السخاوي؛ في كتابه: الضوء اللامع، جـ ٣ صـ ٢٣٦. وابن الحمصيّ؛ في كتابه: حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، تحقيق: عبد العزيز فياض حرفوش، صـ ٥٤٨، نشر: دار النفائس ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م والشعراني؛ في كتابه: الميزان الكبرى، صـ ١٢٩، نشر: مكتبة الثقافة العربية، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م. وزين العابدين (حفيد الشيخ زكريا)؛ في كتابه: تحفة الأحباب=

عليه من الحواشى والتعليقات؛ كالأئمة: «الغنيمىّ»، و«الحِفنىّ»، و«الملوىّ»، و«العطار»، وغيرهم.

منهجُه فى تأليف شرحه على إيساغوجى والقيمة العلمية لهذا الشرح

كثيرًا ما يَذكر الشيخ زكريا فى كتابه (المطلع) مسألة، ثم يعقِّب: بأن تفصيل ما يتعلق بها مبسوطٌ ومذكورٌ فى المطوَّلات؛ مما يفيد: أن كتابه هذا: مختصرٌ وُضع للمبتدىء؛ وهو ما صرح به (العلامة/ الملوى) فى أول حاشيته عليه بقوله: (هذا الكتاب: موضوعٌ للمبتدِىء)، وصرح به (العلامة/ العطار) فى حاشيته عليه أيضا بقوله: (ولِكَون الكتاب موضوعا للمبتدىء...)؛ وذلك فى مَعرِض اعتذاره عن عدم الخوض فى دقائق بعض المسائل، وقوله ـ العلامة العطار ـ أيضا، عند كلامه على (الموجَّهات): (والكلام على تفصيلها يستدعى تطويلا لا يليق بهذه الرسالة).

ويتَّسم أسلوب الشيخ زكريا: بالاختصار، فيَصِلُ للمطلوب بعبارة مختصَرةٍ، مما يسهّل الاطلاعَ على هذا الكتاب[1]، لكن وُصفت هذه العبارة

= بفضائل أحد الأقطاب، صـ ٧٣، مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم ٥٧٣ مخطوطات الزكية عربى، ميكروفيلم رقم ٥٦٣٠٦. وحاجى خليفة؛ فى: كشف الظنون، جـ ١ صـ ٢٠٨، وغير هؤلاء.

(١) مما يحسن ذكره فى هذا المقام: ما أورده بعض المؤرخين أثناء ترجمته للعلامة/ «عبد الرحيم الكابلى الهندى»، المتوفى سنة (١١٣٥هـ)؛ فى قوله عنه: «وحكى عنه الكثير من تلامذته: رؤيا غريبة وقعت له، وكان أحد الطلبة شرع عليه فى قراءة شرح إيساغوجى فى المنطق، لشيخ الإسلام زكريا، ولم يكن المترجَم اطَّلع عليه قبل ذلك، فلم تُعجبه عباراته؛=

المختصَرة: (بأنها عبارةٌ عاليةٌ)؛ مما جعل البعضَ ممَّن درَسه يشكو من صعوبة فهم شرح شيخ الإسلام ـ كما سيأتى ـ؛ فقد كان شرح شيخ الإسلام: من الكُتب التى تُدرَّس وتُقرأ على المشايخ[1]، وقد ذكر (العلامة/ العطار) فى مقدمة حاشيته عليه: أنه تصدَّر لإقراء شرح شيخ الإسلام على إيساغوجى، ووصَفه: بأنه (متداوَل)، كما ذكر فى آخر الحاشية أيضا: أنه كان يُقرىءُ كتابَ المطلع للشيخ زكريا بالجامع الأزهر سنة (١٢٢٨هـ).

وكان هذا الشرح لشيخ الإسلام زكريا: مقرَّرا تدريسُه فى الأزهر الشريف حتى وقت قريب؛ يقول المرحوم الأستاذ الشيخ/ محمد محيى الدين عبد الحميد: «وقد كُلِّفنا بدراسة شرح شيخ الإسلام أبى يحيى زكريا

= لكون شيخ الإسلام أوضحَ العبارة فيه، ولم يسلك به مسلك المحققين! فرأى فى النوم: كأن القيامة قد قامت، وسيق الناسُ إلى أرض المحشر، فلما وصل إلى أرضٍ فيحاء، رأى الناسَ واقفين صُفوفا، والنبيُّ ﷺ واقفٌ، والصفوف كلها متصلة به، فسألتُ عن ذلك؟ فقيل لى: هؤلاء محدِّثون يتصلون بمشايخهم إلى النبى ﷺ، فطلبتُ شيخا آخُذ عنه لأتصل بالنبى ﷺ، فقيل لى: هذا شيخ الإسلام زكريا، خُذ عنه، وكأنه واقف بالقُرب منِّى، فتقدمت إليه وقبَّلت يدَه، وطلبتُ منه أن يجيزَنى بمروياته ليتصل سندى بالنبى ﷺ، فأجازنى كذلك، ووقفت إلى جانبه وأنا أفرح بذلك، ثم استيقظتُ، وعلِمْت بهذه الرؤيا: رِفعةَ قدر شيخ الإسلام زكريا وعُلُوّ رُتبته فى الآخرة». سلك الدُّرر فى أعيان القرن الثانى عشر، لمحمد خليل بن على مراد الحسينى، جـ ٣ صـ ٩، ١٠، نشر: دار البشائر الإسلامية، ودار ابن حزم، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م. وأقول: هذه رؤيا، لم أذكُرها للاحتجاج بها، بل لمجرد الاستئناس. وعلى فرض ذكرها للاحتجاج بها: فالواقع يؤيِّد ما تفيدُه من رِفعة المكانة العِلمية لشيخ الإسلام زكريا.

(١) ذكر الإمام الشوكانىُّ ـ فى البدر الطالع ـ: أنه كان يُقرىءُ شرحَ إيساغوجى لشيخ الإسلام زكريا. انظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، للشوكانى، جـ ٢ صـ ١٠٣، وانظره أيضا، جـ ١ صـ ٣٧٩، جـ ٢ صـ ٢١٦، نشر: دار المعرفة ـ بيروت، بدون تاريخ.

الأنصارى ـ الذى سبق عدُّه فى جملة شُروح الكتاب، فقد كنت وكان إخوانى معى أجد من الصُّعوبات والمتاعب الفكرية ما لا يصبر على احتماله إلا راغب فى العلم مُلِحٌّ فى تحصيله، صابرٌ على مكارهه ومشاقِّه، وأنَّى له بمثل هذا اليوم، وأنت لا تجد إلا من يريد أن يصل إلى التحقيقات الدقيقة والأفكار السامية فى الوقت الوجيز، وهو ـ أى شيخ الإسلام ـ يأبَى مع ذلك إلا العبارةَ العاليةَ، فى سهُولةٍ ولينٍ ورفقٍ،...»[1].

وإن كان بعض المحشِّين على (المطلع): انتقد الشيخ زكريا وتعقَّبه فى كثير مما ذكَره فى شرحه هذا، فهذا لا يَعيب شرحَه ولا يَنقص من قيمته العِلمية، سيما مع صنيع (العلامة/ الملوى)، وكذا (العلامة/ العطار)؛ من ردِّهما هذه الانتقادات وإثبات أن الحق والتحقيق فى كثيرٍ من مسائله ـ إن لم يكن فى جُلِّها ـ مع شيخ الإسلام زكريا؛ فـ(العلامة/ الملويُّ): يشير إلى أن سبب كثرة المآخذ على كلام الشيخ زكريا: هو عدم فهم المعترِض لكلام الشيخ زكريا، فيقول عن هذا المعترِض على الشيخ زكريا: (والعجب منه كيف غفل عن صريح كلام الشارح)! ويقول فى موضعٍ آخر: (ولا أدرى ما الذى حملَه على مخالفة صريح كلام الشارح)! ثم يتعقَّب أحد هذه الانتقادات، ويردُّ على المعترِض على الشيخ زكريا بقوله: (وسقط اعتراضُه ـ أى اعتراضه على الشيخ زكريا ـ، وبالجملة: فينبغى للإنسان أن يعرِف مع مَن يتكلم، فهذا شيخ الإسلام وعَلَم الأعلام؛ من الأئمة المحققين الراسخين فى كل فنٍّ من الفنون). وللعلامة العطار نَحو ذلك فى كثير من المواضع.

(١) مقدمة الأستاذ الشيخ/ محمد محيى الدين، لكتاب: الإيضاح، صـ ٦، ٧.

كما أن الشيخ زكريا لم يكن مجرد ناقلٍ من الكُتب السابقة، ولم يكن مقلِّدًا لها؛ فالعلامة الملويُّ أيضا: يعقِّب على ابتكار الشيخ زكريا تسميةَ قسمٍ من أقسام الدلالة؛ فيقول: (وتسميتها فعلية: لم نطَّلع عليها لغير الشارح، وهو مطَّلعٌ)، وللعلامة العطار نحو هذا الكلام فى نفس الموضع؛ فيقول عن الشارح: (وقد خالف القومَ فى تسميتها فعلية، وإنما تسمَّى: وضعية؛ ولذلك قال «المُحَشِّى»[1] فى تسميتها فعلية: لم تُعرف لغير الشارح).

فلا ريب أن الشيخ زكريا قد استفاد مادةَ هذا الكتاب من كُتب المنطق السابقة عليه، وفى مقدمتها: «شرح الرسالة الشمسية»، ففى تعريف (الفصل) يقول الشيخ العطار: (وهذا الكلام الذى ذكره «الشارح»: أصلُه «للقطب» فى «شروح الشمسية»). وفى تعريف (العرَض)، وكذا فى تعريف (الشِّعر): يصرِّح الشيخ زكريا بالنقل عن «العلامة/ القطب الرازىِّ، شارح الشمسية». وليس من باب المبالغة أن أقول: إن كتاب (المطلع، للشيخ زكريا): هو مختصَر ـ مفيدٌ ـ للرسالة الشمسية وشرحِها.

وأيضا أشار العلامة العطار: إلى استفادة الشيخ زكريا من «الشفاء، لابن سينا» فى تأليفه لـ(المطلع). كما استفاد أيضا من الشروح السابقة عليه؛ يقول (العلامة/ الملوىُّ) فى ذلك: (فما أجاب به «الشارح» ـ أى الشيخ زكريا ـ: تَبِع فيه غيرَه). ويقول العلامة العطار: (وقد تبع «الشارح»

(١) المراد بـ(المحشى) فى كلام الشيخ العطار: (العلامة الدَّلجىّ).

ـ الشيخ زكريا ـ فى دعوى الأغلبية: «حسام كاتى»). وتأتى هذه النُّقول فى سياقها من الشرح والحاشية.

* ومما يدلُّ على القيمة العلمية الكبيرةِ لكتاب المطلع:

اهتمام كثير من العلماء المحققين بتدريسه وإقرائه ـ كما سبق ـ، وتناوُلِه بالشرح أو التعليق، فمما كُتب على شرح الشيخ زكريا[1]:

١ ـ حاشية الشيخ/ محمد بن إبراهيم الدَّلْجىّ. وعليها عوَّل كثير ممن كتب بعده، وتناوَلها العلامة العطار ـ فى حاشيته على المطلع بالنقد ـ كثيرًا، كما استفاد منها العلامة الملوى فى حاشيته على المطلع.

٢ ـ حاشية ابن ظهيرة: عَلِىّ بن جار الله، (ت ١٠١٠هـ).

٣ ـ كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام؛ وهى حاشيةٌ للعلامة: أحمد الغنيمىّ؛ شهاب الدين، (ت ١٠٤٤هـ)، وهى حاشية تامةٌ دقيقةٌ؛ عوّل عليها الكثير ممن كتَب فى المنطق بعده؛ كالعلامة الصبان فى حاشيته على ملوى السلم، والعلامة الملوى، وكذا العلامة العطار، فى حاشيتهما على المطلع للشيخ زكريا. وهذه الحاشية: جرَّدها العلامة الشيخ/ محمد

(١) انظر عن الحواشى المذكورة: فهرس المكتبة الأزهرية، جـ ٣ صـ ٣٥٨، ٣٧٧، ٣٧٨، ٤٣٨، خلاصة الأثر، جـ ٢ صـ ١٥٠، جـ ١ صـ ٣١٤، جـ ٤ صـ ١٨٦، معجم المؤلفين، جـ ٧ صـ ٥٠، جـ ١ صـ ١٥٢، ٢٧٨، جـ ٣ صـ ٢٨٥، الأعلام، جـ ٦ صـ ١٢، جـ ٨ صـ ٢٣٢، هدية العارفين، جـ ١ صـ ١٦١، ١٧٨، جـ ٢ صـ ٣٨٣، معجم المطبوعات، جـ ٢ صـ ١٣٧٣، وفهارس دار الكتب المصرية.

البهوتيّ الحنبليّ، (ت ١٠٨٨هـ) من تعاليق شيخه «الغنيميّ» على نسخته من المطلع للشيخ زكريا.

٤ ـ حاشية الشيخ/ أحمد القليوبى، (ت ١٠٦٦ أو ١٠٧٠هـ)، تسمى: الدرة البهية على شرح المقدمة الإيساغوجية. وهذه الحاشية: تعقَّبها العلامة: الحفنيُّ، والملويُّ، والعطار، فى مواضع متعددة منها.

٥ ـ حاشية العلامة/ محمد بن عبد الله الخَرَشىّ، أو الخراشىّ؛ أول من تولَّى مشيخة الأزهر الشريف، (ت ١١٠١هـ)؛ ذكر فى آخرها: أن معظم حاشيته للعلامة الغنيمىّ.

٦ ـ حاشية العلامة الغرقاوىِّ: أحمد بن أحمد الفيومىِّ، (ت ١١٠١هـ).

٧ ـ حاشية أحمد بن على المصرى، المسماة: المجمع لحلِّ ألفاظ إيساغوجى وشرح المطلع، فرغ من تأليفها سنة (١١٢٢هـ).

٨ ـ وللشيخ/ أحمد بن خضر العمروسىّ المالكىّ، (ت ١١٧٣هـ): تعليق على المطلع شرح إيساغوجى.

٩ ـ حاشية الشيخ/ يوسف بن سالم الحفنى، أو الحفناوى، (ت ١١٧٦هـ). وعلى حاشية الحفنى: تقريرات للعلامة/ محمد بن إسماعيل البحيرى الأزهرى.

١٠ ـ حاشية شهاب الدين أحمد الملوى، (ت ١١٨١هـ). وهى

المطبوعة مع هذا الكتاب.

١١ ـ حاشية الشيخ/ حسن العطار، (ت ١٢٥٠هـ). وهى ـ أيضا ـ المطبوعة مع هذا الكتاب.

١٢ ـ حاشية الشيخ/ محمد عليش المالكيّ، الشاذليّ، (ت ١٢٩٩هـ). ذكر فى مقدمتها: أنه لخَّصها من حواشى الشيخ إبراهيم الدلجى. وفى آخرها: أنه فرغ من تأليفها سنة (١٢٨٣هـ). وبهامش الحاشية: شرح للشيخ عليش أيضا على الرسالة الأبهرية، فرغ منه سنة (١٢٩٠هـ)، طُبعا بمطبعة النيل، (١٣٣٠هـ).

** ** **

النُّسَخ التي اعتمدتُها لتحقيق كتاب
«المطلع شرح إيساغوجي»

لقد استندتُ في تحقيق متن (المطلع شرح إيساغوجي) إلى النسختين الآتيتين:

١ ـ نسخة مخطوطة بالمكتبة الأزهرية، رقم (٤١٢٢١/٩٨٥) منطق، في (٢٥) لوحة، مقاس (١٧×٢٤)، عدد الأسطر في اللوحة (١٩) سطر. لكن هذه النسخة ساقط منها اللوحة رقم (٢٣). وعلى لوحة الغلاف: (هذا كتاب: شرح إيساغوجي، للشيخ العالِم العلامة فريد عصره ووحيد دهره، مفيد الطالبين، حجة الناظرين، بقيّة المجتهدين، قامع المبتدِعين، شيخ الإسلام والمسلمين، ذو الفنون والتصانيف، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، عفا الله عنه، آمين). وعليها أيضا: تملُّك لعبد القادر الخليلي التميمي الشافعي. ووقْف وتصدُّق بهذا الشرح من الشيخ/ أحمد بن سعيد باعشن الحضرميّ بلدا اليَمَنيّ إقليما. وجعل مقرَّ هذا الوقف: جامع الفاكهانيِّ بالقاهرة. وعلى هوامش بعض لوحاتها تصحيحات.

رمزتُ لها بالرمز (ز). ورمزتُ لمتن إيساغوجي المثبَت معها ممزوجا بها بالرمز (ع) ـ كما سبق ـ.

٢ ـ النسخة المطبوعة بهامش (حاشية العطار على المطلع شرح

إيساغوجى)، مطبعة دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابى الحلبى وشركاه، ١٣٤٥هـ.

رمزتُ لها بالرمز (ط).

ثالثا: ترجمة العلامة/ أحمد الملوىّ

هو[1]: شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف بن عمر بن مُجير الدين، المُجيرىّ، الشافعىّ، القاهرىّ، الشاذلىّ؛ حموىّ الأصل، الإمام، العلامة، مسنِد الوقت، شيخ الشيوخ، وإمام أهل الرُّسوخ.

وُلد فى شهر رمضان، سنة (١٠٨٨هـ)، وتعلَّم بالأزهر، ورحل إلى الحرمَين سنة (١١٢٢هـ)، وسمع هناك على كثيرٍ من الأعلام؛ فأخذَ العلم عن «الكِبار من أُولى الإسناد، ألحق الأحفاد بالأجداد،... هو إمام وقته، المُشار إليه فى حل المشكَلات، والمعوَّل عليه فى المعقولات والمنقولات،... وانتفع به الناس طبقة بعد طبقة، وكان تحريره أقوى من تقريره،... شيخ الكُل،... أخذ طريق الشاذلية... عن سيدى: عبد الله بن

(١) انظر فى ترجمته: التحفة البهية فى طبقات الشافعية، (ل) ٤٧٢. وسلك الدُّرر، جـ ١ صـ ١١٦. وتاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، لعبد الرحمن بن حسن الجبرتى، جـ ١ صـ ٣٣٥، جـ ٣ صـ ٥٧٥، دار الجيل - بيروت - بدون تاريخ. وفهرس الفهارس والأثبات، لعبد الحى الكتانى، جـ ٢ صـ ٥٥٩، تحقيق: إحسان عباس، نشر: دار الغرب الإسلامى، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م. ومعجم المطبوعات، جـ ٢ صـ ١٧٩٧. وإيضاح المكنون، جـ ٤ صـ ١١٣. وهدية العارفين، جـ ١ صـ ١٧٨. والفكر المصرى فى القرن الثامن عشر بين الجمود والتجديد، للدكتور/ عبد الله العزباوى، صـ ٥٦، ٦٦، ١٩٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧م.

محمد المغربيّ القَصريّ الكِنَكْسِيّ»[1]، وكان يدرِّس بالأزهر، وبالمشهد الحسينيِّ بالقاهرة، وأقرأ به صحيحَ الإمام البخاريِّ، وأتمَّ بعض تآليفه به.

وذكَر «الزباديُّ: أبو محمد عبد المجيد الفاسيّ»: أنه رأى الشيخَ الملويَّ، وكانت تصانيف الملويِّ التى تُقرأ بالأزهر فى هذا الوقت: نحو العشرين. ذكر ذلك: قبل موت الملويِّ بعشرين عاما.

* من مشايخه:

١ ـ «عبد الله بن محمد المغربيِّ القَصريِّ الكِنَكْسِيِّ»: هكذا أثبت «الشيخ الملويُّ» اسمَه[2]؛ وهو من أبرز مشايخه، ومنه استفاد مادةَ «حاشيته» على «المطلع»، وقد ترجَم له مؤلِّف «فهرس الفهارس»[3] بقوله: «ابن عبد الله المغربيّ: هو العلامة النحرير، المسند الشهير، أبو عبد الله محمد بن عبد الله السجلماسيِّ أصلا، الفاسيّ مَولِدا وتعلُّما، المدنيّ هجرةً، المعروف بـ«المغربيِّ» المالكيِّ، حلاه شيخه «أبو العباس بن

(١) عجائب الآثار، جـ ١ صـ ٣٣٥، ٤٢٦، ٦٠٥. وقال مؤلِّف «عجائب الآثار» عن «الملوى»، جـ ١ صـ ٣٢٧، وكذا مؤلِّف «شجرة النور الذكية»: إنه «من فُضلاء الوقت». شجرة النور الذكية فى طبقات المالكية، للعلامة الجليل الأستاذ الشيخ/ محمد بن محمد مخلوف، صـ ٣٣٩، دار الكتاب العربى ـ بيروت ـ لبنان، بدون تاريخ.

(٢) ذكر الزَّبيديُّ أن اسمَه: «أبو عبد الله محمد بن عبد الله القَصريّ الكِنَكْسِيّ،...». تاج العروس، جـ ١٦ صـ ٤٥٦، نشر: دار الهدايةَ. وقد اطَّلعتُ على بعض رسائله، وفى مقدمتها: أن اسمَه: «عبد الله بن محمد». وقارن: عجائب الآثار، جـ ١ صـ ٣٣٥، ٣٦٥، وسلك الدرر، جـ ١ صـ ١١٦، ١١٧، جـ ٤ صـ ٥٠، ٢٤١، وحلية البشر فى تاريخ القرن الثالث عشر، صـ ٢٨٤.

(٣) فهرس الفهارس، جـ ١ صـ ٨٥٠، وانظره، صـ ٢١٣، جـ ٢ صـ ٥٦٤.

مبارَك» فى تعريفٍ بخطٍّ بـ"صاحبنا، وكبير أهل مجلسِنا، الفقيه الوجيه، العلامة النَّزيه، الدارِكة الحافظ المتبحِّر فى عِلمَى المنقول والمعقول؛ أبو عبد الله محمد بن عبد الله السجلماسيِّ"» اهـ. ... مات بالمدينة المنوَّرة، سنة ١١٤١هـ».

٢ ـ عبد الرءوف البشبيشى؛ الشيخ المعمّر، خاتمة محققى العلماء، من أبرز صوفية عصره؛ انتفع به غالب مدرِّسى الأزهر، وغالب علماء القُطر الشامىّ. وهو آخر تلاميذ «أبى الحسن الأجهورىِّ» فى الدنيا. توفى سنة (١١٤٣هـ)[1].

٣ ـ أحمد بن غانم (أو ابن غنيم) النَّفراوى؛ انتهت إليه الرئاسة فى المذهب المالكىّ، وعُرف بإتقان العلوم العقلية، وأخذ عنه الأعلام، من مؤلفاته: الفواكه الدَّوانى شرح رسالة القيروانى، وشرح الآجرومية، توفى سنة (١١٢٥هـ)[2].

٤ ـ عبد ربه بن أحمد الديوى، الضرير، الشافعى، تصدَّى للتدريس مكان شيخه الشمس الشرنبابلى، فعَمَّ نفعُه، وقصدَه الفضلاء من الآفاق، وعُرف بإتقان: الفقه، والنحو، والفرائض، والحساب، والعروض. وكان صافىَ السريرة، مشتغل الباطن بالله ـ تعالى ـ، توفى سنة (١١٢٦هـ)[3].

٥ ـ الشيخ: محمد بن عبد الباقى الزُّرقانىّ، المالكىّ، خاتمة

(١) انظر: التحفة البهية، (ل) ٤٦٨، وفهرس الفهارس، جـ ١ صـ ٢٢٥.
(٢) انظر: شجرة النور الذكية، صـ ٣١٨، الأعلام، جـ ١ صـ ١٩٢.
(٣) انظر: عجائب الآثار، جـ ١ صـ ١٢٦.

المحدِّثين، شارح الموطأ، والمواهب اللدنية، كان مُعيدا لدروس شيخه الشَّبرَامَلِّسيّ، ولشيخه هذا شدة اعتناء به، لدرجة أنه لا يفتتح درسَه إلا إذا حضر الزرقاني، مع أنه - الزرقانيُّ - من أصغر طلبته، توفى سنة (١١٢٢هـ)(١).

ومن مشايخه أيضا:

عبد الجواد بن القاسم المحلى. ومحمد بن عبد الرحمن بن ذكرِي. ومحمد بن منصور الأطفيحى. ورضوان الطوخى. وغيرهم.

*** تلاميذه:**

لقد أخذ عن الشيخ الملوى مَن صار بعدُ من الأكابر، الذين يُشار إليهم بالبَنان؛ ومنهم:

١ - الشيخ خليل، المغربىّ الأصل، المصرىّ، المالكىّ، كان حَسَن التقرير والتحرير، جيّد الذهن، إماما فى المعقولات، مقدَّما فى حلِّ للمشكَلات، من مؤلفاته: شرح المقولات العشر، توفى سنة (١١٧٧هـ)(٢).

٢ - الفقيه المحدِّث/ عمر بن علىّ الطحلاوىّ، المالكى؛ كان ماهرًا فى الفُنون، مشارًا إليه بالتقدم فى العلوم، درَّس بالجامع الأزهر، وبالمشهد الحُسينىّ، وألقى دُروسا بالسلطَنة العثمانية، فتلقَّى عليه أكابر العلماء هناك، توفى (١١٨١هـ)(٣).

(١) انظر: السابق نفسه، جـ ١ صـ ١٢٢، سلك الدرر، جـ ٤ صـ ٣٣.
(٢) انظر: عجائب الآثار، جـ ١ صـ ٣٢٧، شجرة النور الذكية، صـ ٣٣٩.
(٣) انظر: عجائب الآثار، جـ ١ صـ ٣٣٨، شجرة النور الذكية، صـ ٣٣٩.

٣ ـ العلامة الشيخ/ على بن أحمد بن مكرم الله الصعيدى، المنفيسى، المالكى؛ عُرِف بأنه كان شديدَ الشَّكيمة فى الدين، يَصدع بالحق، وهو أول مَن أظهَر الحواشى على شروح كُتب الفقه المالكىّ. له: حاشيتان على شرح عبد السلام على الجوهرة، حاشية على شرح الأخضرى على السلم، توفى سنة (١١٨٩هـ)[١].

٤ ـ العلامة الشيخ/ عبد الرحمن الأجهورى المالكى، أتقنَ العربيةَ والأُصولَ والقراءات، من مؤلفاته: شرح تشنيف السمع ببعض لطائف الوضع، للعَيدَروس، توفى سنة (١١٩٨هـ)[٢].

٥ ـ الشيخ/ أحمد العدوى المالكى الخلوتى، الدردير؛ كان سليمَ الباطن، مهذَّب النفْس، من مؤلفاته: شرح مختصر خليل، نَظم الخريدة السَّنية فى التوحيد، وشرحها، توفى سنة (١٢٠١هـ)[٣].

٦ ـ الشيخ/ محمد مرتضَى الزبيدىّ الحنفىّ؛ شهِد شيوخُه بعِلمِه وفضلِه وقوَّة حفظه. اشتهر أمرُه، ولَبس الملابس الفاخرة، وركِب الخُيول المسوَّمة، وتلقَّى عن أرباب العلم والسلوك، وأجازوه، وانجذب إليه بعض كِبار الأمراء، وكاتَبه كثير من الملوك من شتَّى الأقطار، من مؤلفاته: تاج العَروس شرْح القاموس، وإتحاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين للغزالى، توفى سنة (١٢٠٥هـ)[٤].

---

(١) انظر: عجائب الآثار، جـ ١ صـ ٤٧٦ ـ ٤٧٩.

(٢) انظر: السابق نفسه، جـ ١ صـ ٥٨٥.

(٣) انظر: السابق نفسه، جـ ٢ صـ ٣٣، شجرة النور الذكية، صـ ٣٥٩.

(٤) انظر: عجائب الآثار، جـ ٢ صـ ١٠٤ ـ ١١٤، والفكر المصرى فى القرن الثامن عشر،=

ومن تلاميذ الشيخ الملوى أيضا: الأئمة: أحمد البرماويّ، وسليمان البجيرميّ، وشيخ الإسلام عبد الله الشرقاوى، والأمير الكبير، والصبَّان، وغيرهم[1].

* مؤلَّفاته:

للعلامة الملوى مؤلفات كثيرة، نافعة، مشهورة، أُقرِىءَ الكثير منها فى حياته، ومنها:

فى الحديث الشريف وعلومه:

١ ـ شرح صحيح البخارى: نسَبه إليه: العَيدَروس، فى ديوانه.

وفى النحو والبلاغة:

٢ ـ حاشية على شرح المكودى على ألفيَّة ابن مالك.

٣ ـ الأنوار البهية فى ترتيب الرَّضى على الألفية.

٤ ـ شواهد الألفية.

٥ ـ شرح الآجُرُّوميَّة.

٦ ـ شرح مقدمة الشَّعرانىّ فى عِلم النحو؛ المسماة: لُباب الإعراب.

٧ ـ الشرح الكبير على رسالة الاستعارات (عقد الدرر البهية).

٨ ـ الشرح الصغير على رسالة الاستعارات: اختصره من الشرح الكبير.

= ص ٢٠، ٢٣، ٢٨، ٤٥، وغير ذلك من الصفحات.

(١) راجع: حلية البشر، صـ ١٨٦، ١٩٧، ٦٩٤، ١٠٠٥، ١٢٦٦، ١٣٨٤، ١٤٩٢. والتحفة البهية، (ل) ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧. وشجرة النور الذكية، صـ ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٥٩.

٩ ـ تعريب رسالة منلا عصام فى المجاز.

١٠ ـ اختصار لطائف الطرائف وعوارف المعارف: فى الاستعارة؛ مستفاد من السمرقندية.

١١ ـ نظم الاستعارة. وشرح هذا النَّظم.

١٢ ـ عُقود الدرر على شرح ديباجة المختصر؛ (أى مختصر المفتاح فى المعانى، للسعد، علَى تلخيص المفتاح، للقزوينى): أتمَّه بالمشهد الحُسَينىِّ بالقاهرة سنة (١١٢٣هـ).

١٣ ـ رسالة فى بيان المجاز وأقسامه.

وفى الفقه، والفتاوى:

١٤ ـ مختصر الميزان للشعرانى.

١٥ ـ الطراز الأبهج على خطبة المنهج. وهذا الكتاب: للشعرانىِّ، فالظاهر أن ما للشيخ الملوىّ عليه: مختصر.

١٦ ـ اختصار فتاوى الشمس الرَّملى.

١٧ ـ الإعلام بإرث ذوى الأرحام: شرح منظومة المواريث، لعيد بن مخرمة.

وفى المنطق:

١٨ ـ الشرح الكبير على السُّلَّم، للأخضرىّ.

١٩ ـ الشرح الصغير على السلم، للأخضرى أيضا.

٢٠ ـ نَظم المختلَطات.

٢١ ـ شرح نظم المختلطات.

٢٢ ـ اللآلىء المنثورات لشرح نَظم الموجَّهات.

٢٣ ـ أُرجوزة فى لوازم الشَّرطيات.

٢٤ ـ نظم مختصر السنوسى.

٢٥ ـ الأسرار الحقيقية فيما يتعلق بالخارجية والحقيقية.

٢٦ ـ المِنح الوفيات فى نِسب الموجَّهات.

٢٧ ـ الأنوار البهيَّة على خطبة شرح القُطب على الشمسية.

٢٨ ـ قرة العين فى فائدة ذى الاسمَين.

٢٩ ـ حاشية على المطلع شرح إيساغوجى.

وفى علم الكلام:

٣٠ ـ حاشية على شرح القيروانى على أُمِّ البراهين.

٣١ ـ حاشية على شرح الشيخ عبد السلام على جوهرة التوحيد.

٣٢ ـ فتح الإله بعِدَّة ما يندرج من العقائد فى لا إله إلا الله.

٣٣ ـ شرح عقيدة الغمرىّ.

٣٤ ـ ما ليس للفتى عنه مَحيد: منظومة فى التوحيد.

٣٥ ـ شرح منظومته فى التوحيد.

وفى التصوُّف والأدعية والأخلاق:

٣٦ ـ شرح الصُّدور بالصلاة على الناصر المنصور (مجموع فى صِيَغ الصلاة على النبى).

٣٧ ـ نظم التنوير فى إسقاط التدبير.

٣٨ ـ شرح حزب النووىّ.

٣٩ ـ السلامة فى الدين بترك الطمَع فى المخلوقين.

٤٠ ـ تحفة القضاة ببعض مسائل الرُّعاة: رسالة فى السياسة المدنية والشرعية.

وله أيضا:

٤١ ـ الفضائل فى الأوائل: مختصر الأوائل للسيوطى.

٤٣ ـ ثبت.

٤٣ ـ ديوان خُطَب.

٤٤ ـ منهل التحقيق فى مسألة الغرانيق.

٤٥ ـ شرح الياسمينية: فى الجَبر.

*** وفاته:**

لقد مَرِض الشيخ الملوىُّ مدةً، فانقطع بمنزله على فراشه، وكان الطلاب يقرأون عليه وهو كذلك فى أوقات مختلفة فى كثير من العلوم، وأتاه الناس من الآفاق، يُملِى عليهم ويفيدهم، ويستجيزونه فيجيزهم، ومن الناس من كان يأتيه للزيارة والتبرُّك وطلب الدعاء، فكان يمدُّهم بأنفاسه ويكثر الدعاءَ لهم، وكان ممتَّع الحواس، وظل على هذه الحالة ما يقرب من ثلاثين عاما، حتى «توفِّى فى منتصف ربيع الأول، سنة إحدى وثمانين ومائة وألف، ودُفن بالمَشهد الحُسينىِّ، فى موضعٍ أُعدَّ له»[١]، وذلك يوافق سنة (١٧٦٧م).

(١) التحفة البهية، (ل) ٤٧٢.

نبذة عن حاشية الملوى على المطلع شرح إيساغوجى

تتميَّز حاشية العلامة الملوى على المطلع شرح إيساغوجى: بسهولة العبارة، وعدم التطويل المُمل، ولا الإيجاز المُخلِّ، فهو يَصل إلى المقصود بأخصر عبارة وأوضحِها، فلا يُسهب فى عرض التدقيقات المطوَّلة من المسائل التى لا علاقة لها بالمنطق، خاصة فى مقدمات الكتاب، بل ربما يشير إليها إشارةً مفيدةً نافعةً، وقد يتطرَّق إلى الكلام ـ باختصارٍ ـ على مسألة من ناحية اللغة أو علم الكلام، وذلك فى مواضع محدودةٍ جدا. أما فى موضوعها ـ المنطق ـ: فقد أتَى بتحقيقات شريفةٍ وتدقيقات بديعةٍ ـ كعادته فى تآليفه ـ.

*** توثيق نسبة الحاشية إلى العلامة الملوى:**

لقد تيقَّنتُ من صحة نسبة هذه الحاشية للعلامة الملوىِّ؛ ومما يقوى ذلك:

١ ـ مقارنة كلامه فيها، بما ذكره فى «الشرح الصغير على السلم»، وكذا «الشرح الكبير عليه»، وقد تواتر نسبة الشرحَين المذكورَين إليه، بما لا يدعُ مجالا للتشكيك فى صحة هذه النسبة؛ ويمكن المقارنة بالرُّجوع إلى المواضع التى ذكرتُها فى هوامش الكتاب من الشرحَين المذكورَين.

٢ ـ أنه فى هذه الحاشية: يُحيل إلى بعض مؤلفاته الأخرى، التى اشتهر نسبتها إليه؛ ومن ذلك: إحالتُه فى أكثر من موضعٍ فى «حاشيته على المطلع»: إلى «شرح السلم الكبير».

٣ ـ قوله فى شرح السلم الصغير، (صـ ١١٢): (وفى إخراج الاستقراء والتمثيل بما ذُكر: بحثٌ شريف؛ ذكرتُه فى الشرح ـ أى الشرح الكبير ـ، وفى حاشيتى على شرح إيساغوجى، لشيخ الإسلام). مما يفيد: تأخُّر حاشيته على المطلع عن شرحَيه على السلم، بل عن أكثر مؤلفاته المنطقية.

٤ ـ كما نسَبَها إليه مَن ترجم له[1].

أما مصادره فى تأليف الحاشية: فقد ذكر فى مقدمتها: أنه اسفاد مادتَها من شيخه علَم المحققين: «عبد الله بن محمد المغربى القصرى الكِنَكْسِيّ». كما ذكر كثيرا من المصادر التى رجع إليها فى تأليفه لهذه الحاشية، ففى كلامه: أنه اطَّلع على كثير من الحواشى على المطلع؛ كما فى قوله: «والعجب من أرباب الحواشى هنا،...». ومن الحواشي والشروح علَى إيساغوجى، التى صرح بالنقل عنها: حاشية الغنيمى. وحاشية القليوبى: تعقَّبها كثيرا، مع عدم تجريح للقليوبيِّ، بل يقول عنه دائما: (الفاضل القليوبيُّ)، مما يدل على حُسن أدبه أثناء نقد الآخر. وشرح إيساغوجى، للسنوسى. وشرحها أيضا، للفنرى. وحاشية البرهان على الفنرى. قُلا

(١) انظر: معجم المؤلفين، جـ ١ صـ ٢٧٨، هدية العارفين، جـ ١ صـ ١٧٨، إيضاح المكنون، جـ ٣ صـ ١٥٣، الفكر المصرى فى القرن الثامن عشر، صـ ٦٦، ٦٧.

أحمد (أو قول أحمد)، فى حاشيته على الفنرى. كما أنه نقل كثيرا ـ دون عزوٍ ـ عن الدَّلجيِّ، يُعلم ذلك من النظر فى تعليق العلامة العطار على نفس المواضع التى علق عليها الشيخ الملويُّ.

وذكر من كتب المنطق عموما: شرح القطب الرازىّ على الشمسية. وكذا شرح السعد على الشمسية. ومختصر المنطق، للسنوسى. وشرح حدود ابن عرفه. كما صرح بالنقل عن «ابن سينا»، وعن كتابه: الإشارات والتنبيهات. وعن «شرح السلم، لسعيد قدورة». و«شرح السلم، للأخضرىّ». وكثيرا ما يقول: «قال شيخ شيخنا: العلامة اليوسىّ». وربما يعبر بـ(قال بعضهم)، أو نحو ذلك.

وربما يحيل إلى كُتبه: الشرح الكبير على السلم. وشرح نَظم المختلَطات. وشرح الموجَّهات.

وفى المسائل الكلامية التى تعرَّض لها: يذكر: شُراح الجوهرة. وشرح المقاصد، للسعد. وشرح المواقف، للجرجانيِّ. وشرح الكبرى، للسنوسى.

وفى غير ذلك: ذكر: المفصَّل، للزمخشرى. والقاموس المحيط، للفيروزابادى. وابن الحاجب.

مع ملاحظة: تعقيبه وتعقُّبه لكثيرٍ من هذه النُّقول إذا دعت الحاجة إلى ذلك، فلَم يقتصر عمله على مجرد النقل.

النسخ الخطية لحاشية الملوى على المطلع شرح إيساغوجى

لقد عثرتُ على ثلاث نسخ خطيةٍ لحاشية العلامة الملوى، إحداها بالمكتبة الأزهرية، والأُخرَيان: بدار الكتب المصرية، واستندتُ إلى نسختَين منها فقط؛ وهما:

١ ـ نسخة مخطوطة بالمكتبة الأزهرية، رقم ١١٥٦ بخيت ٤٥٩٨٧، فى (٤٤) لوحة، مقاس (٢٢×١٦) سم، عدد الأسطر فى اللوحة (٢٣) سطر. بخط رقعة واضح، على هامش بعض لوحاتها تصحيحات وتعليقات. وعلى لوحة (الغلاف): (هذه حاشية على شرح شيخ الإسلام على إيساغوجى، لمولانا الشيخ الإمام العالِم العلامة، عمدة الأنام، البحر الفهامة، سيدنا ومولانا الشيخ/ أحمد الملوى، لطَف الله ـ تعالى ـ به، وفسَح فى مدته، بجاه النبى وآله وحزبه وعترته وصحابته، آمين). وهى مكتوبة فى حياة الشيخ الملوى؛ ففى آخرها: (كان الفراغ من كتابتها: يوم الثلاثاء، فى عشرين من شهر جمادى الثانية، سنة ١١٤٢هـ، على يد كاتبه الفقير: صقر السمانى، غفر الله له ولوالديه).

رمزتُ لها بالرمز (أ).

٢ ـ نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية، رقم (٥٦) منطق عربى، ميكروفيلم رقم (٤٠٢٨٠)، فى (٣٨ لوحة)، مقاس (٢١×١٦) سم، عدد

الأسطر فى اللوحة (٢٣) سطر، على هامش بعض لوحاتها تصحيحات وتعليقات. وعلى لوحة (الغلاف): (حاشية شيخنا الشيخ/ أحمد الملوى على شرح إيساغوجى)، وعليها تملك للشيخ/ محمد الدَّلجى الحنفى. وفى آخرها: (تمَّت بفضل الله وعَونه، ونُسخت من نسخة المؤلِّف ـ نفع الله بعلومه المسلمين؛ قُطب الوجود؛ الشيخ الفاضل والغَيثُ الهاطِل: سيدى أحمد الملوى الأزهرىّ. حرَّرها الفقير: داود بن الشيخ سليمان البسيونى الشافعى). وفى آخرها أيضا: صورة سؤال وُجِّه للشيخ الملوى فى صورة أبيات شِعرية عن (أخْذِ الميثاق)، وجوابه للشيخ الملوى أيضا.

رمزتُ لها بالرمز (ب).

** ** **

رابعا: ترجمة العلامة الشيخ/ حسن العطَّار

لقد ذكر مؤلِّف كتاب: (الخطط التوفيقية): أنه استفاد مادة ترجمة الشيخ «حسن العطار» من «أسعد؛ ابن الشيخ حسن العطار»، الذى جمعَها من الفُضلاء الذين كتبوا عن والده ما سمعوه منه مباشرة، أو مما وُجد مكتوبا عنه بحواشى بعض مؤلَّفاته؛ وأذكر هنا ما أفاده مؤلِّف (الخُطط)، مع إضافات من مصادر أخرى، ذَكرتُ مصدَرها جملة فى هامش هذه الصفحة[1]، خاصة ما أورده مؤلِّف كتاب (حِلية البشر فى تاريخ القرن الثالث عشر)؛ فقد كان والدُه تلميذا ملازِما للعلامة الشيخ العطار:

فهو: حسن بن محمد العطار، الشافعىّ، أبو السعادات؛ مَولده بالقاهرة سنة نيِّفٍ وثمانين ومائة وألف؛ فقيل: سنة (١١٨٠هـ ـ ١٧٦٦م)، وقيل: (١١٨٢هـ)؛ وهو الأقرب إلى الصواب. ونشأ فى رعاية والده الشيخ/ «محمد كتن». وسمع الشيخ العطار من أهله: أنه مغربىٌّ الأصل،

(١) انظر فى ترجمته وما يتعلق بها: حلية البشر فى تاريخ القرن الثالث عشر، صـ ٤٨٩، والخطط التوفيقية، جـ ٤ صـ ٣٨ ـ ٤٠. والأعلام، جـ ٢ صـ ٢٢٠. ومعجم المطبوعات، جـ ٢ صـ ٨٢٣، ٩٢٤، ١٣٣٥. ومعجم المؤلفين، جـ ٣ صـ ٢٨٥. وفهارس المكتبة الأزهرية. ومن أعلام الفكر الإسلامى الحديث، للأستاذ الدكتور/ محمود حمدى زقزوق، صـ ١١ ـ ١٧، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م. والفكر المصرى فى القرن الثامن عشر، صـ ٥٢، ٦٩، ٨٩، ١٠٦، ١٥٧، ١٩٩ ـ ٢٠٦.

ورَدَ بعضُ أجداده القاهرةَ واستوطنَها.

أما والده: الشيخ «محمد كتن»: فكان فقيرا، عطَّارًا، ومع ذلك كان له إلمام بالعلم؛ بدليل قول ولده العلامة الشيخ حسن فى بعض تآليفه: (ذاكرتُ بهذا: الوالِد ـ رحمه الله ـ). وكان والدُه هذا يَصحب معه ابنه ـ حسن ـ إلى محلّ تجارته ـ العِطارة ـ ويعلِّمه البيعَ والشراءَ، وكان ابنُه الصغيرُ ـ حسن ـ شديدَ الذكاء، ميَّالا للتعلُّم، تشتد غِيرتُه إذا رأى أترابَه يتردَّدون إلى مكاتب التعليم، فكان يذهب إلى جامع الأزهر خِفيةً عن والده، وفيه قرأ القرآن فى مدةٍ يسيرة؛ مما زاد من سُرور والدِه به، ودفعه إلى تشجيع ولده هذا على مواصلة طلب العلم، فاشتدَّ طلبه فى التحصيل، حتى قرأ وسمع على كبار المشايخ حينئذ؛ كالعلامة الصَّبان، والأمير، وغيرهما. وفى زمنٍ يسير حصَّل من العلم قدرًا كبيرا، استحق به أن يتصدَّى للتدريس، ومع ذلك لم يتصدَّ للتدريس، بل واصل استكمالَ التحصيل، مشتغلا بغرائب الأمور والتنقيب عن فوائدها.

وأهم ما يُذكر أثناء تحصيله للعلم: أنه لم يكتفِ بالعلوم التى كانت تدرَّس بالأزهر، بل درس بجانبها: «العلومَ الهندسية، والرياضية، والفَلَكية، وتعمَّق فى دراستها، واشتغل بالتطبيق العمليِّ للمعارف التى تعلَّمها نظريا؛ فقد كان يَرسم بيده المَزاولَ النهارية والليليةَ»[1]، كما أتقَن الرصدَ الفلكيَّ بالاسطرلاب، واهتم بالطب والتشريح والموسيقى. وكان

(١) من أعلام الفكر الإسلامى الحديث، صـ ١١. وللأستاذ العقاد: عبارات دقيقة جامعة، ذكَرها عن الشيخ العطار، وذلك فى كتاب: محمد عبده، صـ ٦٠ ـ ٦٣، ٦٨، ٧١، نشر: وزارة التربية والتعليم بمصر، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.

لتحصيله هذه العلوم دوره فيما بعد؛ إذ نادَى بالتجديد وإصلاح مناهج التعليم فى الأزهر، وإدخال العلوم الحديثة والعلوم المهجورة للأزهر، والرجوع إلى كتب التراث، وعدم الاقتصار على الحواشى والتقريرات المتأخرة فحسب.

ثم هاجَت الفتن بدخول الفرنسيِّين مصر، فداخَلَه الخوف، ففرَّ إلى أسيوط بصعيد[1] مصر ـ تبعا لجماعة من العلماء ـ، وبعدما حصل الأمن بالقاهرة: عاد إليها، واتصل ببعض الفرنسيين؛ بقصد: تحصيل الجديد من معارفهم المتداولَة فى بلادهم، وبقصد تعليمهم اللغة العربية، وبعد اختلاطه بالفرنسيين قال: (إن بلادَنا لابد أن تتغير أحوالها، ويتجدد بها من المعارف ما ليس فيها)، وكان يتعجب مما وصلت إليه الأمة الفرنسية من العلوم والمعارف، وكثرة مؤلَّفاتهم، ودقة تحريرها، وحُسن تقريبها لتستفيد كل الأذهان منها.

ثم سافر إلى مكة للحج، ومنها إلى فلسطين، ثم ارتحل إلى بلاد الشام، فأقام بدمشق زمنا طويلا، واستقر زمنا بالمدرسة البدرية الكائنة بدمشق، وكان يقول الشِّعر من بَنان خاطره دون اهتمامٍ به، وفى بلاد الشام نظَم بعض قصائده[2].

---

(١) وقارن: الفكر المصرى فى القرن الثامن عشر، صـ ٥٣.

(٢) مما قيل عنه كأديبٍ ناظمٍ للشِّعر: «العلامة الفهّامة، حامل لواء الإنشاء البديع، والنَّظم الذى هو كزَهر الربيع». شجرة النور الذكية، صـ ٣٦٢، وانظر: عجائب الآثار، جـ ٣ صـ ٤٣٥. والحاشية الكبرى على مقولات السجاعى، للعطار، صـ ٢٩٥، المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى، ١٣٢٨هـ ـ ١٩١٠م. ومن أعلام الفكر الإسلامى الحديث، صـ ١٦.

ثم ارتحل إلى استانبول، ثم إلى بلاد الرُّوم، فأقام بها مدة طويلة، فسكن بلدة «اشكودرة، بألبانيا»، وتزوَّج، وأعقب وهو فى هذه البلاد، لكن لم يَبْقَ له عقِبٌ هناك.

وذكر فى آخر حاشيته على المطلع شرح إيساغوجى: أن مدة سفره وسياحته فى بلاد الروم والشام: استغرقت عشرة أعوام، وأنه قدِم مصر سنة (١٢٢٨هـ)، مزوَّدًا بعلوم كثيرة، مما جعل علماء عصره يُقِرُّون له بالانفراد، فعقد مَجلسًا لإقراء تفسير البيضاوى، الذى مضى عليه ـ تفسير البيضاوى ـ مدة لا يشتغل أحد بإقرائه، وكان أكابر المشايخ إذا رأوا بدءَ عقدِه للمجلس: تركوا حِلَقَهم وقاموا إلى درسه، «ومِن بين مَن كان يحضر مجالسه من المستشرقين: المستشرق الانجليزىُّ المعروف: إدوارد ولَيم لين»[1].

وكان الشيخ العطار: مُجيدًا للُّغة التركية، مُلمًّا باللغة الفرنسيَّة، حادَّ الذكاء والنظر؛ حتى إنه كان يقرأ الكتابَ الدقيق الخطِّ الذى تَعسُر قراءتَه بالنهار، كان يقرأَه ليلا على نور السِّراج وهو فى موضعه، وكان يستعيرُ الكتابَ الكبيرَ الذى يبلغ مجلَّدَين، فيتمُّ قراءته فى أسبوعٍ أو أسبوعَين، ويعلق فى طُرَره على كثير مما فى هذا الكتاب.

أما صفاته الخَلقيَّة: فكان ـ رحمه الله ـ طويلا، بعيدَ ما بين المنكبَين، واسعَ الصدر، أشمَّ، أسمرَ اللون، خفيفَ اللحية.

وكان له اتصالٌ بكبار ساسة عصره، وبواسطتهم يلتقى بـ«محمد على باشا»، وذلك بعد تخلُّص البلاد من الاحتلال الفرنسىِّ، فكان «محمد

(١) السابق نفسه، صـ ١١.

علِى» يُجلُّ الشيخ العطار ويعظِّمه ويعرف فضله، وكثُر القول: بأنه أسند للشيخ العطار: إنشاءَ جريدة (الوقائع العربية)(١) ـ المصرية ـ، وذلك بعد عَودته من بلاد الرُّوم.

❋ مشايخه:

يقول العلامة العطار عن مشايخه: «أشياخى الذين اقتبستُ من أنوارِهم، واغتنمتُ أسرارَهم، فهُم ـ ولله الحمدُ ـ عددٌ كثيرٌ، كلٌّ له قدر خطير؛ فمنهم: العلامة الشيخ/ محمد الصبان(٢). والفهامة الشيخ/ أحمد بن يونس(٣). والشيخ/ عبد الرحمن المغربى(٤). والشيخ/ محمد الشنوانى(٥). والشيخ/ عبد الله سويدان(٦). وغير هؤلاء من السادة الشافعية. وأما من

(١) قطَع «د/ العزباوى»: بأن ما يذكره الكُتاب: من إشراف «الشيخ العطار» على تحرير القسم العربى فى «الوقائع المصرية»: خطأٌ شائعٌ؛ لأن ذلك لَم يَرد فى الوثائق الرسمية، وأيضا أسلوب «الوقائع»: لا يتَّفق وأسلوب «العطار». راجع: الفكر المصرى، صـ ٢٠٠.

(٢) هو: العلامة محمد بن عَلىّ، أبو العرفان، من تلاميذ الشيخ الملوى. له: حاشية على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك: سارت بذكرها الرُّكبان، وتوفى سنة (١٢٠٦هـ ـ ١٧٩٢م). انظر فى ترجمته: تاريخ عجائب الآثار، جـ ٢ صـ ١٣٧ ـ ١٤٠.

(٣) هو: العلامة أحمد بن يونس الخليفىّ. له: حاشية على فتح الوهاب بشرح الآداب للشيخ زكريا الأنصارى. توفى سنة (١٢٠٩هـ). انظر فى ترجمته: تاريخ عجائب الآثار، جـ ٢ صـ١٦٨، حلية البشر، صـ ١٧٦.

(٤) هو: العلامة عبد الرحمن جاد الله البنَّانى. له: حاشية على جمع الجوامع. توفى سنة (١١٩٨هـ ـ ١٧٨٤م). انظر: الأعلام، جـ ٣ صـ ٣٠٢.

(٥) هو: الفقيه النحوى المعقولىُّ، شيخ الأزهر. له: حاشية جليلة على شرح عبد السلام على الجوهرة. توفى سنة (١٢٣٣هـ). انظر فى ترجمته: تاريخ عجائب الآثار، جـ ٣ صـ ٥٨٨.

(٦) هو: عبد الله بن علىّ بن عبد الرحمن، له: القول المكرم لشرح معانى السلَّم. توفى سنة (١٢٣٤هـ ـ ١٨١٩م). انظر فى ترجمته: هدية العارفين، جـ ٦ صـ ٨٩.

السادة المالكية: فالإمام الشيخ/ محمد الأمير[1]. والشيخ/ محمد عرفه الدسوقى[2]. والشيخ/ أحمد برغوث. والشيخ/ البيلى[3]. وغيرهم. وقد يسَّر الله لى حين سياحتى فى الديار الرُّومية والشامية والحجازية، فرأيتُ جهابِذةً فُضلاء، وأساتذةً نُبلاء، ...»[4].

وقد تولَّى الشيخ العطار مشيخةَ الأزهر الشريف سنة (١٢٤٦هـ ـ ١٨٣٠م)، وظلَّ فيها حتى وفاته سنة (١٢٥٠هـ ـ ١٨٣٤م).

*** مؤلَّفاته:**

على الرغم من دقَّة نظره، وشدة تحريره، وعلُوِّ درجته ومقامه فى العلم: يشتدُّ تواضُعه حين ذكره لمؤلَّفاته؛ فيقول عنها: إنه انتهز «فيها من الدهر فرصةً بعد طول تسويفٍ، فهى جملة من الرسائل والحواشى والشروح، التى لا تخلو ـ إذا نظرتَ بعين الانتقاد ـ عن مطاعن وجروح، فليست مما يستحق لأن يُنشَد فى المجالس والمحافل، ويُذكَر فى مجالس

(١) هو: العلامة أبو عبد الله محمد بن محمد السنباوى، مغربىّ الأصل، انتهت إليه الرئاسة فى العلوم بمصر وما حولها، له: حاشية على شرح عبد السلام على الجوهرة. توفى سنة (١٢٣٢هـ). انظر فى ترجمته: شجرة النور الذكية، صـ ٦٦٢، ٦٦٣.

(٢) هو: شمس الدين محمد بن أحمد بن عرفه الدسوقى، كان فريدًا فى تسهيل المعان وتبيين المبانى، له: حاشية على القطب شرح الشمسية. توفى سنة (١٢٣٠هـ-١٨١٥م). انظر فى ترجمته: شجرة النور، صـ ٢٦١، ومقدمتى لحاشيته على فتح الوهاب، صـ ٣٦ ـ ٤٩.

(٣) هو: العلامة أبو العباس أحمد بن موسى العدوى، أوحد النُّبلاء، له: رسالة فى البشارة لقارئى الفاتحة. توفى سنة (١٢١٣هـ). انظر فى ترجمته: شجرة النور، صـ ٣٦٠.

(٤) حلية البشر، صـ ٤٩١.

الأفاضل،...»[1]، وهذه المؤلفات: منها ما هو مشهورٌ مثبَتٌ فى كتب التراجم، ومنها ما لم يُذكر فيها ولم يشتهر، بل ذكره هو فى بعض تآليفه، أو اطلعتُ عليه فى المكتبة الأزهرية أو غيرها؛ فمن مؤلفاته:

فى الحديث الشريف وعُلومه:

١ ـ حاشية على النُّخبة: فى مصطلح الحديث.

فى اللغة وعلومها:

٢ ـ هوامش على شرح العلامة عبد الغفور على الفوائد الضيائية شرح الكافية، لابن الحاجب: فى النحو[2].

٣ ـ حاشية على شرح الأزهرية، للشيخ/ خالد الأزهرى: فى النحو. فرَغ من تبييضها (١٢٢٥هـ). طُبعت بالمطبعة الميمنية سنة (١٣٠٧هـ).

٤ ـ حاشية على شرح الشيخ خالد، المسمَّى: موصل الطلاب على قواعد الإعراب، لابن هشام. فرغ منها (١٢٠٩هـ).

٥ ـ حاشية على نتائج الأفكار: شرح الشيخ مصطفى بن حمزة، علَى إظهار الأسرار، لمحمد بير (البركوى): فى النحو. فرغ من تأليفها (١٢٢٢هـ). طبعت بالآستانة (١٢٧٥هـ)

٦ ـ منظومة فى علم النحو. مطبوعة ضمن مجموع من مهمات الفنون.

٧ ـ حاشية على كتاب المُغنى، لابن هشام.

---

(١) نفس الصفحة السابقة. ونقل مؤلف الحلية ذلك: من إجازة الشيخ العطار لوالده.

(٢) انظر: حاشية العطار على المطلع، صـ ٢٤.

٨ ـ حاشية على لامية الأفعال، لابن مالك: في الصرف. فرغ منها (١٢٣٥هـ).

٩ ـ ديوان شِعر.

١٠ ـ كما أنشأ الشيخ العطار في المراسلات والمخاطبات وكتابة الصُّكوك: ما يشبِه الشروط التي يحتاج إليها الخواصُّ والعوامُّ. طُبعت ببولاق سنة (١٢٤٣هـ) في (١٥٧ صفحة)، بعنوان: الإنشاء والمراسلات، ولها طبعات غير ذلك.

١١ ـ حاشية على متن السمرقندية: في البلاغة. فرغ من تأليفها (١٢١٢هـ). طبعت بالمطبعة الوهبية سنة (١٢٨٨هـ)، ومطبعة عبد الرازق سنة (١٣٠٩هـ).

١٢ ـ حاشية على شرح العصام على الرسالة الوضعية العضدية.

١٣ ـ منظومة في علم الوضع.

١٤ ـ شرح المنظومة الوضعية.

١٥ ـ شرح الكامل، للمبرِّد.

١٦ ـ كما جمَع ورتَّب ديوان ابن سهل الأندلسيّ.

وفي المنطق وآداب البحث:

١٧ ـ حاشية على التذهيب، للخبيصي، شرح التهذيب، للسعد. ذكر في منتصفها: أنه وقف عند هذا الحد، سنة (١٢٣٩هـ)؛ بسبب الكوارث الطبيعية، التي أودَت بحياة كثير من الناس، وبسبب تمريضه لعياله. وذكر

في آخرها: أنه أتمَّها سنة (١٢٤٠هـ).

١٨ ـ حاشية على شرح إيساغوجي للشيخ زكريا الأنصاري. أتمَّها سنة (١٢٣٦هـ).

١٩ ـ وذكر «العطار»: أن له حاشية في عَقد الوضع[1].

٢٠ ـ حاشية على مقولات السيد البليدي. ذكر في آخرها: انه أتمَّها سنة (١٢٣٤هـ)، ثم كتب نسخته منها سنة (١٢٤٢هـ)، بشاطىء النيل، بقصر العينيّ، وقتَ إقامته به.

٢١ ـ الحاشية الكبرى على مقولات السجاعي.

٢٢ ـ الحاشية الصغرى على مقولات السجاعي. قال في آخرها: إنه فرغ من تأليفها سنة (١٢٥٠هـ)، بمنزلِه، بدَرب الحمام، بخط المَشهدِ الحُسينيِّ. وإنه ألَّف قبلها: حاشيته على مقولات البليدي، وفرغ من تسويدها سنة (١٢٤٢هـ). ثم شرع في الحاشية الصُّغرى على السِّجاعي، حتى عاقت عوائق عن إتمامها، فتركَها مع غيرها من مسوَّدات الكتب التي لم يُكملها، أجلّها: حاشية المُغني. ولما شرع في إتمامها ـ أي الحاشية الصغرى على مقولات السجاعي ـ: داهمَه مرضٌ شديدٌ غاب فيه عن حواسِّه، ثم عافاه الله، فأتمَّها.

٢٣ ـ نَظم المقولات.

٢٤ ـ الحاشية الكبرى على الولدية، للمرعشي: في آداب البحث.

---

(١) انظر: حاشية العطار على شرح الخبيصي، صـ ٢١٨.

فرغ من تأليفها سنة (١٢١٠هـ).

٢٥ ـ الحاشية الصغرى على الولدية، للمرعشى. ذكر: أنه ألَّفها بدمشق الشام[١]. فرغ من تأليفها سنة (١٢٢٦هـ).

٢٦ ـ حاشية على شرح ملا حنفى على آداب البحث، للعضد.

٢٧ ـ منظومة فى آداب البحث.

وفى أصول الفقه:

٢٨ ـ حاشية على شرح الجلال المحلِّى على جمع الجوامع.

وفى علم الكلام:

٢٩ ـ له رسالة فى خلق الأفعال. فرغ من تأليفها سنة (١٢٢٨هـ).

٣٠ ـ ورسالة فى جواب أسئلة لمصطفى البدرىّ، فى العقائد.

وفى الهندسة والفلَك وما يتعلق بهما:

٣١ ـ حاشية على شرح القاضى زاده الرومى على أشكال التأسيس فى علم الهندسة[٢].

٣٢ ـ رسالة فى كيفية العمل بالاسطرلاب والربعَين المُقَنْطَر والمجيب والبسائط (وهى من آلات الرصد الفلَكِية).

٣٣ ـ رسائل فى الرمل والزايرجة[٣] (من طُرق استطلاع معرفة الغيب).

---

(١) انظر: حاشية العطار على المطلع، صـ ٥٨، ٥٩.

(٢) انظر: السابق نفسه، صـ ٢٢، ٥٤.

(٣) انظر فى تعريف (الزايرجه): الفكر المصرى فى القرن الثامن عشر، صـ ٨٢.

وفي الطب:

٣٤ ـ منظومة في التشريح.

٣٥ ـ شرح منظومة التشريح[١].

٣٦ ـ حاشية على شرح العلامة «بَحرَق الحَضرميّ» في «شرح منظومته الطبية»[٢].

٣٧ ـ راحة الأبدان في شرح نزهة الأذهان: في الطب، للحكيم داود الأنطاكيِّ[٣].

٣٨ ـ ثلاث مقالات طبِّية في: الكَيِّ والفَصد.

٣٩ ـ نبذة في علم الجراحة.

٤٠ ـ مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس.

وله تعاليق غزيرة على طُرَر الكُتب التي كان يطالعُها؛ فلَه هوامش جليلة على كتاب (تقويم البلدان، لإسماعيل أبي الفداء)، وهوامش على كتاب (طبقات الأطباء)، وغير ذلك.

*** ومن أبرز تلامذته:**

١ ـ الأديب/ محمد عيَّاد الطنطاويّ: دعاه شيخه العطار إلى شرح

(١) ذكَر «العطار» منظومته وشرحها: في حاشيته على شرح الخبيصي، صـ ١١٨.

(٢) ذكَرها في: حاشيته على المطلع، صـ ١٠٢.

(٣) انظر: السابق نفسه، صـ ٢٤، ٩٩.

وتدريس «مقامات الحريريّ»، فشرَحها بأسلوب أدبيٍّ بليغٍ، ودرَّسها بالأزهر. كما شرَح «الزوزنيّ» على المعلَّقات السبع.

٢ ـ محمد رفاعة الطهطاوى: دفَعه شيخه «العطار» إلى دراسة علوم الحديث والسُّنة على طريقة المحاضرات، وعدم التقيُّد بكتاب خاصٍّ يعتمد عليه فى التعلم، وكان الطهطاويُّ نموذجا فذًّا لتلامذة العطار، بلغت حركة العطار أَوجها عليه؛ حيث حمَّله شيخُه العطار أمانة البحث عن جوانب الضعف فى الثقافة والتعليم والسياسة، والعمل على تغييره بقصد الإصلاح. وأرسله إلى فرنسا، وأشار عليه أن يستَوعِب ما يمكنُه من الحضارة الفرنسية، ويدوِّنَ كل ما يشاهده أو يعرفه وهو هناك، وأثمرت هذه التوجيهات: تأليف الطهطاوى كتابًا بعنوان: (تلخيص الإبريز فى تلخيص باريز). توفى الطهطاوى سنة (١٢٩٠هـ)[١].

٣ ـ العلامة العارف: حسين بن سليم الدجانىّ، المتوفى سنة (١٢٧٤هـ)[٢].

وغير هؤلاء.

توفى الشيخ حسن العطار سنة (١٢٥٠هـ ـ ١٨٣٤م).

---

(١) انظر: معجم المطبوعات، جـ ١ صـ ٤٠٧، محمد عبده، للأستاذ العقاد، صـ ٦٣ ـ ٧٣، من أعلام الفكر الإسلامى، صـ ١٥، ١٧.

(٢) انظر: حلية البشر، صـ ٥٣٧. وللأستاذ/ «محمد عبد الغنى حسن»: ترجمة للعلامة الشيخ حسن العطار، أفردَها فى كتاب بعنوان: «حسن العطار»، سلسلة نوابغ الفكر، دار المعارف.

نبذة عن حاشية العطار على المطلع شرح إيساغوجى

ذكر العلامة العطار فى مقدمة حاشيته هذه: أنه نظَر فيما كتبه العلامة «الدَّلجىُّ» وكذا العلامة «الحِفْنىُّ» على المطلع، وعوَّل عليهما فى تأليف هذه الحاشية على المطلع، مصوِّبا ما وقعا فيه من سهوٍ أو خطأ، ومقرِّرًا وجهَ الصواب، مستنداً إلى أمهات المؤلَّفات فى المنطق؛ كشرح الشمسية وكثيرٍ من شروحه وحواشيه، وشرح المطالع، وحواشى التهذيب، «وغير ذلك من نفائس الكُتب، التى كادت رسومُها تندرس، ويرجع بخفىٍّ حنينٍ من يحاول تحصيلَها ويبتئس...»[1]، فاستخلَصَ من بُطون هذه الكتب: زُبَدًا لا غنى عنها لِمَن رامَ التحقيقَ فى العلوم العقلية خاصةً.

*** توثيق نسبة الحاشية إلى العلامة العطار:**

لقد تيقَّنتُ من صحة نسبة هذه الحاشية للعلامة العطار؛ ومما يقوِّى ذلك:

١ ـ أنه نسَبها إلى نفسه فى إجازته لوالِد مؤلِّف (حلية البشر)[2].

---

(١) حاشية العطار على المطلع، صـ ٢.

(٢) حلية البشر، صـ ٤٩٢. كما ذكر الشيخ العطار حاشيتَه على المطلع: فى حواشيه على مقولات البليدى والسجاعى، صـ ١٩١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٧٩. ونُسبت إليه أيضا فى: معجم المؤلفين، جـ ٣ صـ ٢٨٥، ومعجم المطبوعات، جـ ٢ صـ ١٣٣٦، والفكرالمصرى فى

٢ ـ أنه فيها يُحيلُ إلى بعض مؤلَّفاته التى اشتهر نسبتُها إليه ؛ كما سبق أثناء سرد هذه المؤلَّفات.

٣ ـ وقد قمتُ أثناء تعليقى على حاشيته هذه بالرُّجوع إلى بعض مؤلفاته ؛ خاصة حواشيه علَى المقولات، وعلى شرح الخبيصىّ، وقد تواتر نسبتها إليه، وبمقارنة كلامه فى حاشيته على المطلع بما ورد فى هذه الكُتب: يتبيَّن أن أسلوبَها واحد ومؤلِّفَها واحد، فانظر مواضع الصفحات التى أحَلتُ إليها من هذه الكتب.

*** مصادرُه فى تأليفها:**

كان العلامة العطار يُولى اهتماما بالغا لاقتناء النُّسخ النادرة من الكتب المؤلَّفة، بل ربما لا توجَد نسخة صحيحةٌ لكتابٍ من الكتب إلا عنده ؛ فمن ذلك قوله: «وأصل نُسَخ «عبد الحكيم» كلها محرَّفةٌ،... وقد منَّ الله على الفقير ـ يقصد نفسَه ـ بنسخةٍ من «عبد الحكيم» صحيحةٍ جدًّا، قَدِم بها رجلٌ فاضلٌ من بخارَى، فصحَّحنا عليها نسخةً مصريةً، وعليها اعتمدتُ فى النقل»(١)، وهذا يفسر سرَّ كثرة المصادر والمراجع التى يرجع إليها أثناء تأليفٍ ما، ومنها: حاشيته على المطلع ؛ فقد رجع ـ كعادته ـ إلى أمهات الكتب فى شتَّى العلوم؛ ولا ريب أنه استفاد من كثيرٍ من الشروح والحواشى السابقة عليه، خاصة شروح وحواشى إيساغوجى، وغيرها، كما

القرن الثامن عشر، صـ ٧٢.

(١) حاشية العطار على الخبيصى، صـ ١٢١، ١٢٢، وانظره أيضا، صـ ١٣٦، ١٣٧.

سيأتى، وزاد عليها؛ فهو يقول بعدما فصَّل القولَ تفصيلا فيما يتعلق بتناقُض التصورات: «وقد طوَّلنا الكلام فى هذا المقام؛ لكوننا لم نر مَن تعرَّض من الحواشى المتأخرة لذكر أمثال هذه المَباحث، فجمعناها فى سِلك التحرير، بعد البحث عنها والتنقير، فقد وفدَت اليك سافرةَ النقاب، بعد أن كانت محتجبةً فى معاقل الكُتب الصِّعاب»[1].

غير أنه ربما يؤخَذ على العلامة العطار: أنه كثيرا ما يفصِّل القولَ تفصيلا فى مسألةٍ من المسائل الخارجة عن فنِّ المنطق، فيذكر النكاتَ اللُّغويةَ، والمصطلحات البلاغية، وغير ذلك، خاصة فى ديباجة الكتاب. كما شرَح بعضَ المسائل والمصطلحات تفصيلا؛ مثلما فعل عند كلامه عن (اللَّون، والجوهر، وتماثُل الأجسام)، ونحو ذلك. وأطنبَ فى الكلام على لفظة «علامة» ـ بتشديد اللام ـ، متعرِّضا لترجمة «القُطب الشيرازىّ» بإسهابٍ، وكذا ترجمة «حُجَّة الإسلام: الغزالىّ». والعُذرُ كلُّ العذر له؛ بسبب غزارة عِلمه، وكثرة مصادره، سيما ما لا يوجَد منها عند غيره غالبا؛ فهو القائل فى مقدمتها: إنه رجع إلى (نفائس الكُتب). والعُذر له أيضا؛ لقوله أثناء بعض هذه التوضيحات: إنه سطَّرها خوفًا من ضياعها، فقَلَّما توجَد فى كتاب. كما أنه فى آخر هذه الحاشية يقول: (إنه جمَعها)؛ فهو جامعٌ لكثير من النُّقول المحرَّرة، ومُكثِرٌ من النقل من أمهات الكُتب المعتمَدة، فحوَت حاشيتُه هذه خلاصةَ المسائل المنطقية، وأضاف إليها ما يحتاج إلى إضافةٍ أو نقدٍ أو تعقيبٍ، قلَّما يصدر إلا عمَّن هو فى مرتبتِه من

---

(١) حاشية العطار على المطلع، صـ ٨٠.

أُولى التحقيق، فلَكَم عاب العلامة العطار على مُكثرى النقل عن الحواشى والفروع، دون الرجوع إلى الأصول المعتمَدة المحرَّرة، وكم عاب عدمَ تحرِّى الدقة أثناء النقل، وكم عاب على النَّقل مع الثقة العمياء بالمنقول عنه، دون تحريرٍ وتوفيقٍ بين الأقوال المتخالفة، أو شرح ما أُغلق من الكلام، وتبيين ما خفىَ منه، وتزييف ما يخالف صريحَ العقل[1]، وهذا يوضح لنا القيمةَ العاليةَ لمنهجه النقدىِّ الفريد فى التأليف.

ومن الكُتب التى رجع إليها فى حاشيته على المطلع:

فى التفسير: الكشاف، للزمخشرىّ. وحاشية السعد على الكشاف[2].

وفى علوم الحديث: علوم الحديث، لابن الصلاح. ومختصر النووىّ لعلوم الحديث لابن الصلاح، المسمَّى: بالتقريب. وشرح الجلال السيوطى علَى التقريب[3].

وفيما يتعلق بإيساغوجى وشروحه وحواشيه: ذكَر فى مقدمة حاشيته هذه: أنه عوَّل كثيرا على حاشية الحفنىِّ، وحاشية الدَّلجىِّ، وتعقَّب الأخيرة هذه فى حاشيته كلِّها، وردَّ ما فيها من اعتراضات على كلام شيخ الإسلام، وربما استحسن كلامَ المحشى ـ الدلجىّ ـ، لكن فى مواضع محدودة[4].

(١) للعلامة العطار كثير من ذلك فى حاشيته على المطلع، وانظر أيضا: حاشيته على مقولات البليدى، صـ ١٢٥، ١٨٠.

(٢) انظر: حاشية العطار على المطلع، صـ ١٠، ١١.

(٣) انظر: السابق نفسه، صـ ١٢.

(٤) انظر: السابق نفسه، صـ ٧٦، ٨٨.

كما رجع إلى: شرح الفنارى على إيساغوجى. وبعض حواشى الفنارى. وقول أحمد على الفنارى. وحاشية برهان الدين على شرح الفنارى. وشرح السنوسى. وبعض حواشى قول أحمد علَى الفنارى. وحاشيتَى الغنيمى والقليوبى على المطلع[1].

وفيما يتعلق بالمنطق عُموما: رجع إلى: حواشى التهذيب، لجلال الدين الدوانىّ. وحاشية مير أبى الفتح عليه. وحواشى «مير زاهد» على حاشية الدوانى على التهذيب. وشرح الطُّوسىِّ على الإشارات والتنبيهات. والرسالة الشمسية، للكاتبىِّ، وشرح القطب عليها، وحواشى السيِّد الشريف عليها، وحاشية العلامة «قره داود» علَى الشمسية. وشرح السعد على الشمسية. وحاشية العصام على الشمسية. وشرح الشمسية، للسنوسى. كما نقل عن الخوَنجىِّ فى كتابه: الكشف المعتبَر: فى المنطق. ونقل عن «ابن مَرزوق». وعن بعض شُراح الجُمَل فى المنطق. وشرح المطالع، للقطب الرازىِّ. وشرح المطالع، للسيِّد الجرجانىّ. والشفاء، لابن سينا. ومختصر السنوسىّ. وحاشية اليوسىّ على المختصر للسنوسىِّ. وحواشى مختصر السنوسى. والتهذيب، للسعد. والمدخل الأوسط، للفارابىِّ[2].

وفى آداب البحث: رجع إلى: حاشيته الصغرى على الولدية. وتقرير القوانين، للمرعشى[3].

(١) انظر: السابق نفسه، صـ ٣٥، ٤٥، ٥١، ٨١، ٨٥، ٨٨، ٩٤.
(٢) انظر: السابق نفسه، صـ ١٥، ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٥، ٣١، ٣٧، ٤٢، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٥، ٥٧، ٦٢، ٦٥، ٧٩، ٨٥، ٨٦، ٩٥.
(٣) انظر: السابق نفسه، صـ ٥٨، ٥٩، ٦٣.

وفى أصول الفقه: التلويح، للسعد. والمختصر الأصلىّ لابن الحاجب. وحاشية شرح المختصر العَضُدِىّ، للسيد. وغير ذلك[1].

وفيما يتعلق بالكلام والفلسفة: رجع إلى: المواقف، لعضد الدين الإيجىّ. والفصول فى الأصول، للطوسىّ. وشرح الأصبهانىّ علَى تجريد نصير الدين الطوسىّ. وحاشية التجريد، للسيد. والمقاصد، للسعد. والحاشية الكبرى، لليوسىّ. والمحاكمات، للقطب الرازىّ. وشرح العقائد النسفية، للسعد. وحاشية السيالكوتى علَى الخيالى علَى شرح العقائد[2]. كما يُحيل إلى حاشيته علَى مقولات البليدىّ[3].

ولَم تخلُ حاشيته هذه من إشاراتٍ صوفيةٍ رقيقةٍ، فى مواضع محدودةٍ؛ فرجع فيما يتعلق بذلك إلى: عوارف المعارف، للسهروردىّ. كما نقل عن «بعض أهل التصوف». وعن «ابن الفارض»[4].

وفيما يتعلق بعُلوم اللغة العربية: رجع إلى: حواشى لامية الأفعال. وشرْح لامية العجم، للصلاحِ الصفدىّ. وحاشية البدر الدمامينىّ عليه. وحاشية شرح السعد علَى تصريف العزى، لمنلا زاده. والصحاح، للجوهرىّ. وشرح دُرة الغواص، للشهاب الخفاجىّ. والمطوَّل. وحواشى المطوَّل، للسمرقندىّ. وحواشى المطول، للسيد. والمفرَدات، للراغب

---

(١) انظر: السابق نفسه، صـ ١١، ٥٤، ٧١.

(٢) انظر: السابق نفسه، صـ ٦، ٣٠، ٤٥، ٤٨، ٦١، ٧٦، ٧٩، ٨٨، ٩٤، ١٠٥.

(٣) انظر: السابق نفسه، صـ ١٥.

(٤) انظر: السابق نفسه، صـ ٥، ١٣، ١٤.

الأصفهانيِّ. ومُغنى اللبيب. والقاموس المحيط، للفيروزابادىِّ. وحواشى الفاضل الزيبارىِّ علَى عصام السمرقندية. وغير ذلك[1].

وكثيرا ما ينقل ويعْزو النقلَ بقوله: (قال بعض فضلاء المغاربة)، ولبعض الشارحين، ونحو ذلك[2].

ولا يفوت العلامة العطار هنا أن ينبِّه على عدم إقحام الآيات القرآنية فى التمثيل للقضايا المنطقية، وهو أمر يقع كثيرا، سواء من المتقدمين أو المحدَثين؛ فيقول فى «حاشيته على المطلع»: «وأقول: الأَولى سلوك طريق الأدب فى الآيات القرآنية؛ بعدم جعلها أمثلة للقواعد المنطقية ـ كما لا يَخفى ـ».

** ** **

(١) انظر: السابق نفسه، صـ ٥، ٦، ٧، ١٠، ١٢، ١٤، ٢٦.

(٢) انظر: السابق نفسه، صـ ٦٢، ٧٠، ٨٨.

النُّسخ التى اعتمدتُها فى تحقيق
حاشية الشيخ حسن العطار على المطلع

لقد تعذَّر الحصولُ على نسخةٍ خطِّيةٍ من حاشية العلامة العطار على المطلع ؛ فاضطُرِرتُ لإثباتها هنا من نسختَين مطبوعتَين ، طبع حجر ، والظاهر أن كُلا منهما منقول عن أصلٍ خَطِّىٍّ مخالف لأصل الأخرى ، بدليل بعض الفوارق الموجودة بينهما ـ على قلَّتها ـ ، كما أثبتُّها فى هامش الكتاب.

والنسختان اللتان اعتمدتُّهما هما:

النسخة الأولى: طُبعت بمطبعة دار إحياء الكُتب العربية ـ عيسى البابى الحلبى وشُرَكاه بمصر ، سنة (١٣٥٤هـ). وعدد صفحاتها: (١٠٦) صفحة من القَطع الكبير. ورمزتُ لها فى هامش التعليق بالرمز (ط ١). وهى التى أَحلتُ إليها فى الهوامش السابقة فى مقدمات الكتاب.

النسخة الثانية: طُبعت بمطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر ، سنة (١٣٤٧هـ). وعدد صفحاتها: (١٠٦) صفحة من القَطع الكبير. وبآخرها فهرس للموضوعات. ورمزتُ لها فى هامش التعليق بالرمز (ط ٢).

وربَّما رجعتُ فى بعض المواضع إلى نسخة المطبعة العثمانية ، ١٣١١هـ. وصححتُ بعض النُّقول التى نقلَها العلامة العطار فى حاشيته هذه من مصادرها الأصلية إن أمكن ، أو من حاشيته على شرح الخبيصى.

خامسًا: الطريقة المتبَعة فى التحقيق

لقد أثبتُّ أولا: متن رسالة إيساغوجى مجرَّدًا، ثم أثبتُّه ثانيًا: ممزوجًا بشرح الشيخ زكريا فى أعلى الصفحة، بقلمٍ عريض، ووضعتُ متن إيساغوجى للأبهرى بين قوسَين هكذا: ( )؛ تمييزًا له عن شرح الشيخ زكريا. ويلى ذلك: حاشية العلامة الملوى، ثم حاشية العلامة العطار، بقلمٍ عاديٍّ. ويلى ذلك: الهامش، وأثبتُّ فيه: الفُروق بين نُسخ: متن إيساغوجى. ونسختَىْ: المطلع شرح إيساغوجى. ونسختَى: حاشية العلامة الملوى على المطلع. ونسختَى: حاشية العلامة العطار على المطلع، كما ذكرتُ فى الهامش: التعليقات التى علَّقتُها على الشرح أو الحاشية.

واتّبعتُ فى التحقيق: طريقة النَّص المختار؛ وذلك لعدم وجود نسخة أصليَّة لمخطوط: إيساغوجى، والمطلع، وحاشية العطار. وإن كان لمخطوط الملوىّ نسخة أصلية كُتبت فى حياة المؤلِّف، ونسخة أخرى منقولة من نسخة المؤلِّف، اعتمدتُهما فى هذا الكتاب، لكن ليكون المنهج واحدًا: اتبعتُ طريقة النص المختار فى الجميع بلا استثناء، ولأن هذه الطريقة: هى الأليَق بالبحث العلميِّ.

واتبعتُ فى تطبيق هذه الطريقة ما يلى:

١ ـ وضعتُ العبارة المجمَع عليها بين النُّسخ في الصُّلب ما دامت صوابا، أما إن كانت خطأً: فأُثبتُ الصوابَ في الصلب، وأنبِّه على الخطأ في الهامش.

٢ ـ أما الألفاظ المختلَف فيها بين النُّسخ، فاتبعتُ فيها ما يلي:

أ ـ إذا اختلفت النُّسَخ، وكانت إحداها صحيحة، وما في سواها خطأ: كتبتُ الصحيحةَ في الصلب، ونبَّهتُ على الخطأ في الهامش.

ب ـ الألفاظ المختلَف فيها، وهي من قَبيل الصحيح والأصح: كتبتُ الأصحَّ في الصلب، مع التنبيه على الصحيح في الهامش.

جـ ـ الاختلافات في ألفاظ التنزيه لله ـ تعالى ـ والصلاة والسلام على النبي ﷺ وألفاظ الترضِّي والترحُّم: أُثبتُ الأكملَ في الصلب، دون تنبيهٍ على ما في باقي النسخ.

د ـ الاختلافات الناتجة عن استخدام الرُّموز أو الاصطلاحات لبعض الكلمات المتكرِّرة؛ مثل: (ح) بدلا من (حينئذ)، و(إلخ) بدلا من (إلى آخره)، و(بط) بدلا من (باطل)، وغير ذلك: فأذكر الكلمةَ كاملةً دون الاختصار، وبلا تنبيه.

هـ ـ الألفاظ المختلَف فيها مع تساويها في الصحة: أُثبتُ في الصلب ما يتناسب مع سياق الكلام، مع التنبيه على المخالف في الهامش.

و ـ إذا اختلفت النسخ بالزيادة والنقص: فإذا كان في الزيادة فائدة

أُثبتُها فى الصلب، مع التنبيه على ذلك فى الهامش، وإن لم يكن فيها فائدة: أشير إليها فى الهامش.

٣ ـ وإكمالا للفائدة: وضعتُ عناوين لكل موضوع من موضوعات الكتاب، بين معقوفتَين هكذا: [ ]، وبقلم عريض، وذلك إذا لم يكن العنوان مثبَتا فى الأصل.

٤ ـ كما توجد تعليقات على بعض المواضع، على هامش النسخ الخطية للشرح أو الحاشية، أُثبتُ هذه التعليقات فى الهامش إن كان فى ذكرها فائدة، وأنبِّه على ذلك فى الهامش.

٥ ـ حافظتُ على نصِّ الكتاب وعلى ترتيبه، ولم أتدخَّل فى النص إلا لضرورةٍ قُصوَى؛ كما فى مواضع قليلة جدا من حاشية العلامة الملوى، وكذا حاشية العلامة العطار: ففيهما تقديم وتأخير عن المتن والشرح، فأُثبتُ الترتيبَ الصوابَ فى الصلب، مع التنبيه فى الهامش.

وحافظتُ أيضا على نصِّ متن إيساغوجى، ولم أتدخَّل فيه، باستثناء إضافة بعض العناوين بين معقوفتَين فى أول المتن.

٦ ـ شرحتُ كثيرا من المفردات الغريبة والمصطلحات العِلمية المستلزمة للشرح، مستعينا ببعض معاجم اللغة وكتُب التعريف بالمصطلحات.

٧ ـ وثَّقتُ بعض الآراء والأقوال التى نسبَها الشارح والمحشِّيان إلى غيرهم من العلماء، وذلك بالرجوع إلى كُتبهم الأصلية، ما أمكن، وصححتُ بعض النُّقول المنقولة، بالرُّجوع إلى مصدرها الأصليِّ، ما أمكن.

٨ ـ أحلْتُ إلى المراجع التى تدرس كثيرًا من المسائل موضعَ البحث، مع ذكر الجزء ورقم الصفحة.

٩ ـ عزوْتُ الآيات القرآنية إلى سُورها، مع ذكر رقم الآية، ووضعت الآية القرآنية بين قوسين منجَّمَين هكذا: ﴿ ﴾.

١٠ ـ خرَّجتُ الأحاديثَ النبويةَ، مع ذكر الحكم على الحديث إن لم يكن موجودا فى صحيحَىْ: (البخارى ومسلم).

١١ ـ ذكرتُ تعريفا بكثيرٍ من الأعلام والفرقَ والمذاهب الورادة بالكتاب، مع ذكر المراجع التى رجعت إليها فى ذلك.

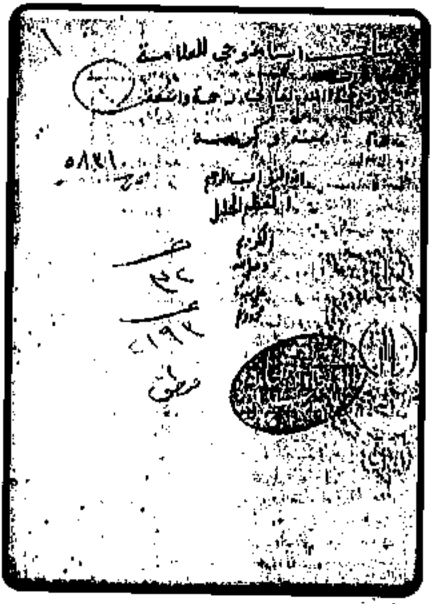
١٢ ـ استعملتُ فى الكتابة قواعد الرسم الإملائىِّ الحديث، وعلامات الترقيم، وقسَّمْتُ النصَّ إلى فقرات، وطبقتُ ذلك: أثناء تحقيقى لمتن إيساغوجى أيضا.

١٣ ـ نبَّهتُ فى الهامش على بداية كل لوحةٍ أو صفحة من لوحات وصفحات النُّسخ المعتمدَة.

١٤ ـ ألحقتُ بآخر الكتاب: ثَبتًا بأهمِّ المصادر والمراجع، وفهرسًا للموضوعات.

** ** **

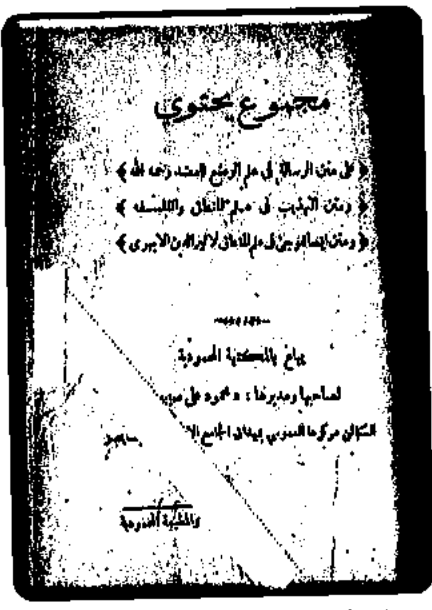
صُوَرُ المَخْطُوطَاتِ المُسْتَعَانِ بِهَا



ورقة الغلاف من إيساغوجي (خ)



الورقة الأخيرة من إيساغوجي (خ)



مجموع يحتوي

﴿ على متن الرسالة في علم الوضع للعضد رحمه الله ﴾

﴿ ومتن التهذيب في علم المنطق والفلسفة ﴾

﴿ ومتن إيساغوجي في علم المنطق لأثير الدين الأبهري ﴾

يباع بالمكتبة المحمودية

لصاحبها ومديرها: محمود علي صبيح

السكاكيني مركزها ... بميدان الجامع الأزهر

بالمطبعة المحمودية

ورقة الغلاف من إيساغوجي (ص)

الورقة الأولى من إيساغوجي (ص)

الورقة الأخيرة من إيساغوجي (ص)

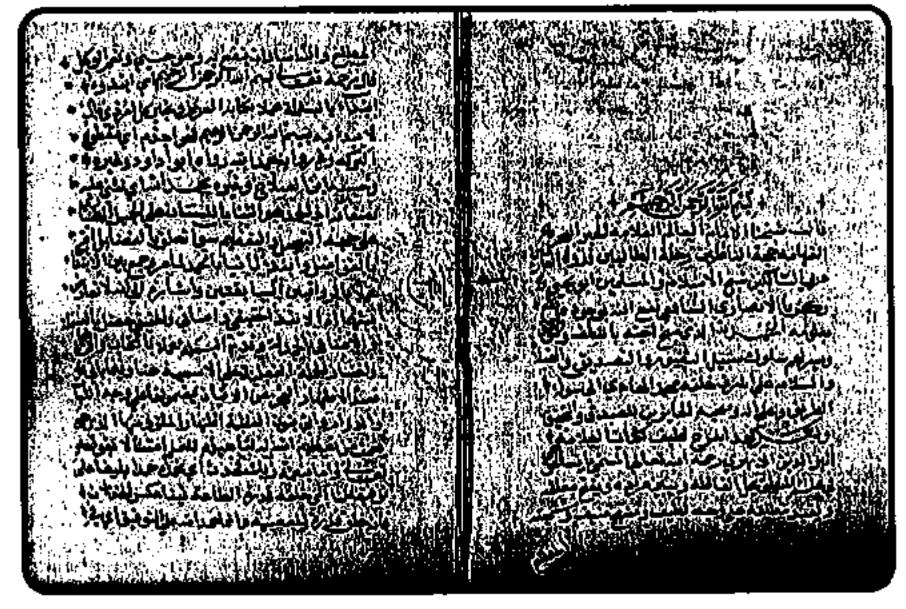


الورقة الأولى من إيساغوجي (ح)

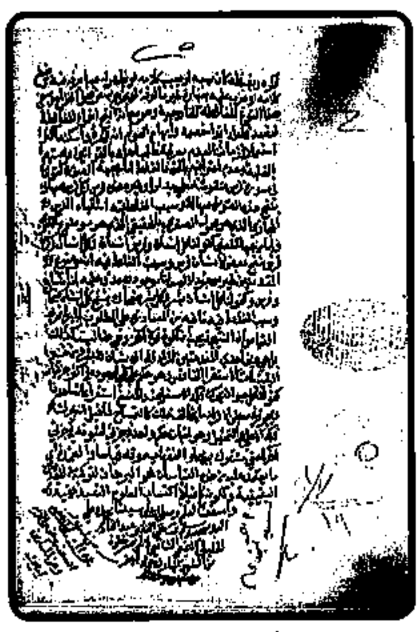
الورقة الأخيرة من إيساغوجي (ح)



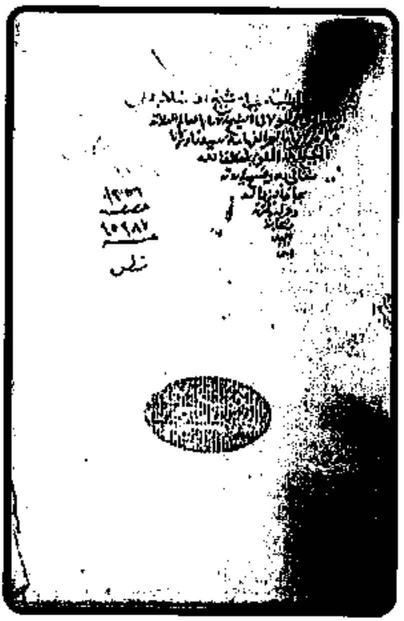
ورقة الغلاف من المطلع (ز)



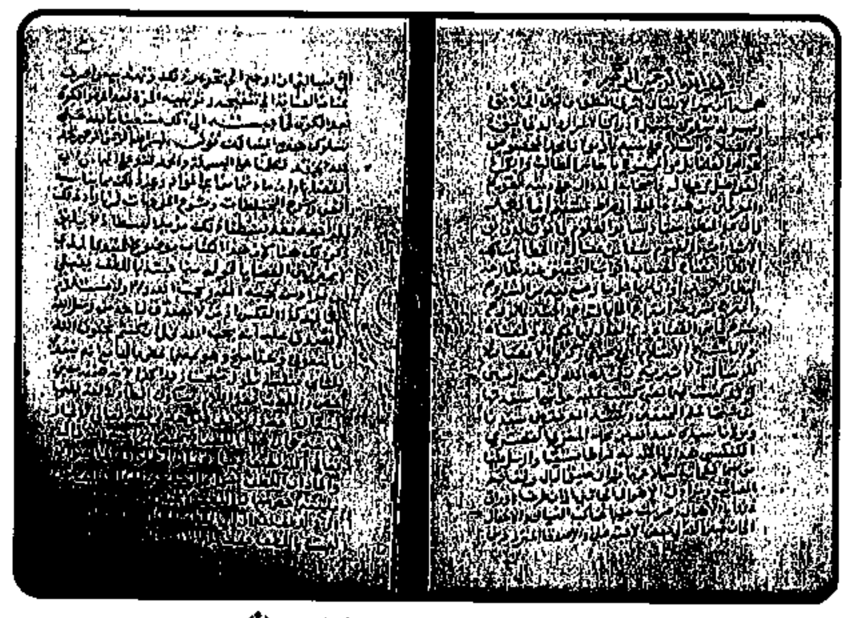
الورقة الثانية من المطلع (ز)



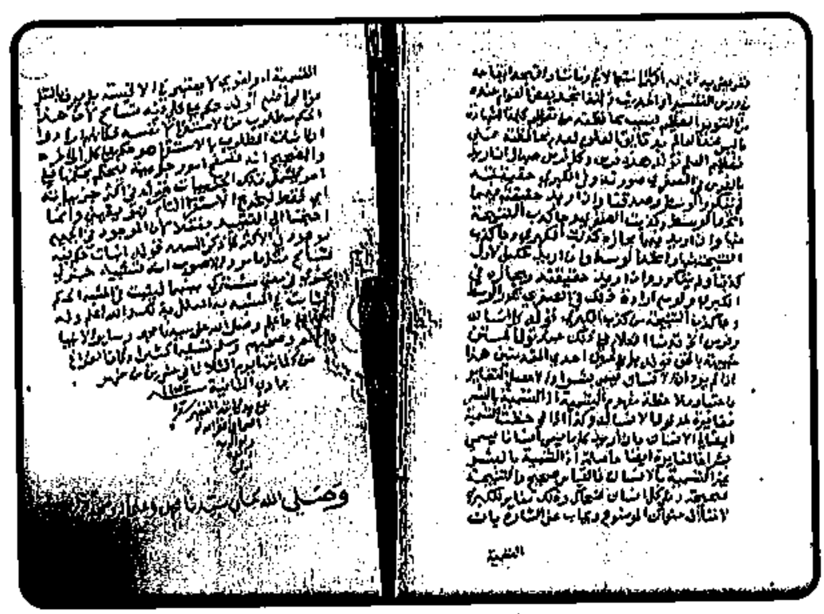
الورقة الأخيرة من المطلع (ز)



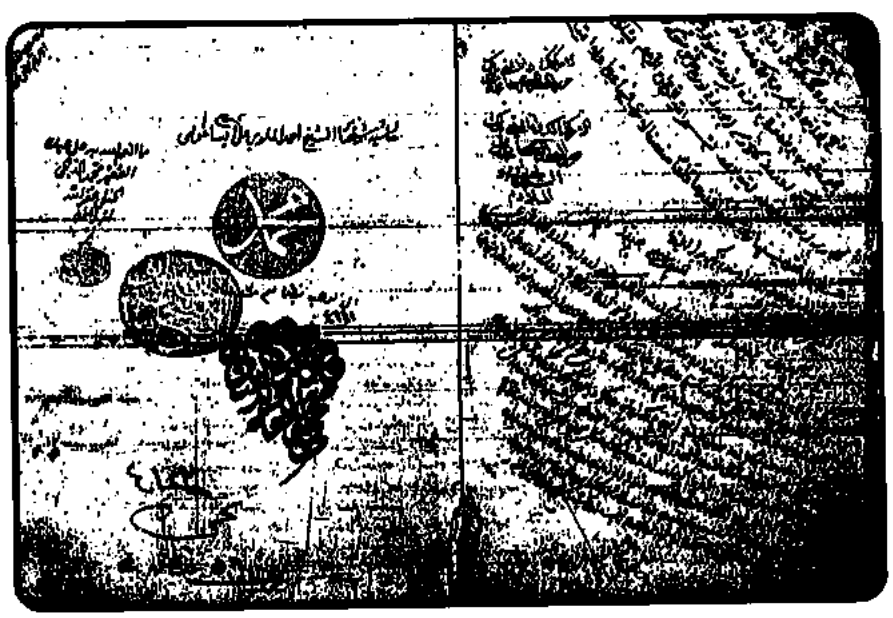
الورقة الأولى من حاشية الملوي (أ)



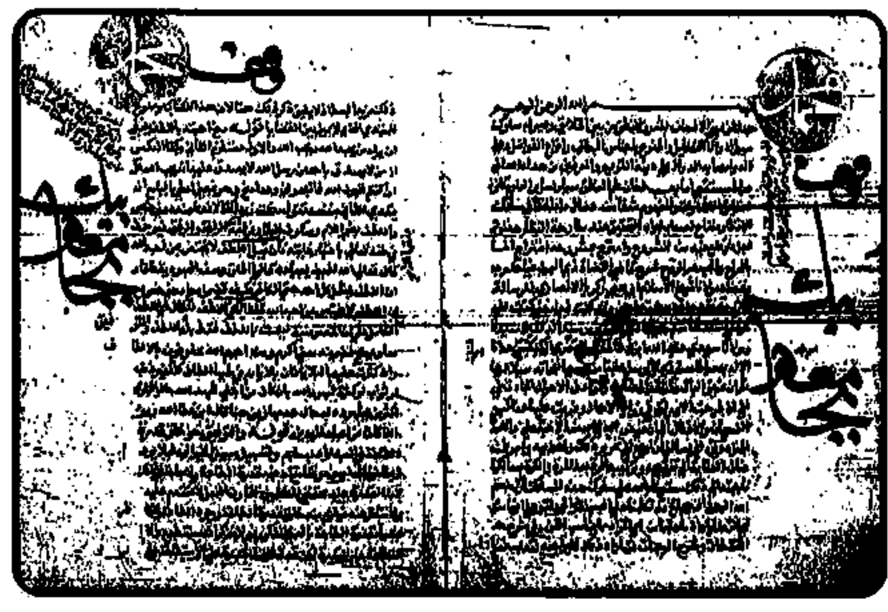
الورقة الثانية من حاشية الملوي (أ)



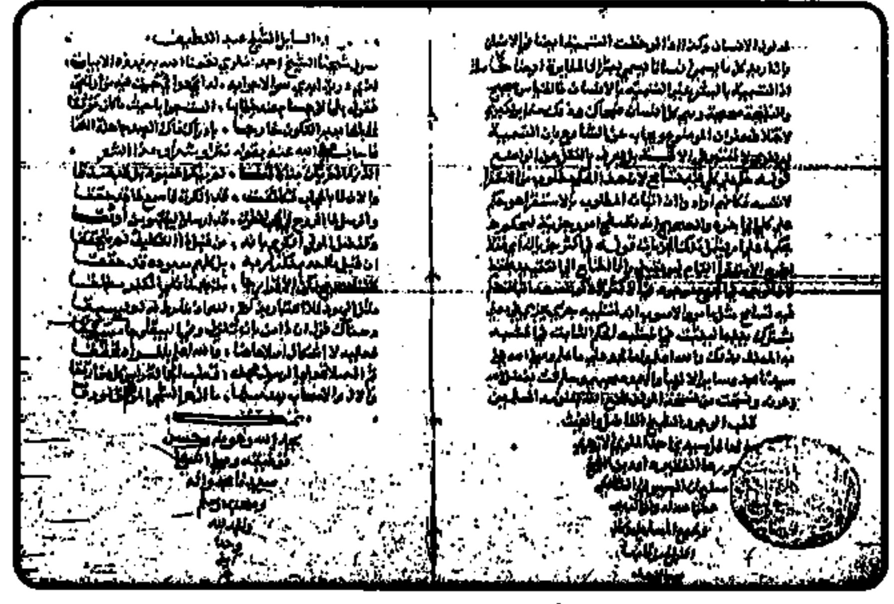
الورقة الأخيرة من حاشية الملوي (أ)



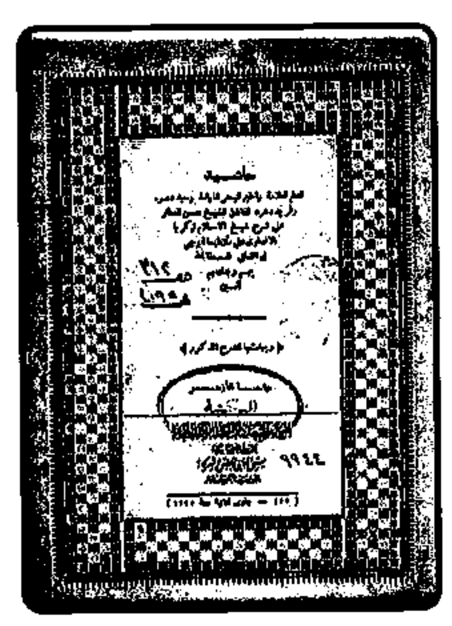
ورقة الغلاف من حاشية الملوي (ب)



الورقة الثانية من حاشية الملوي (ب)



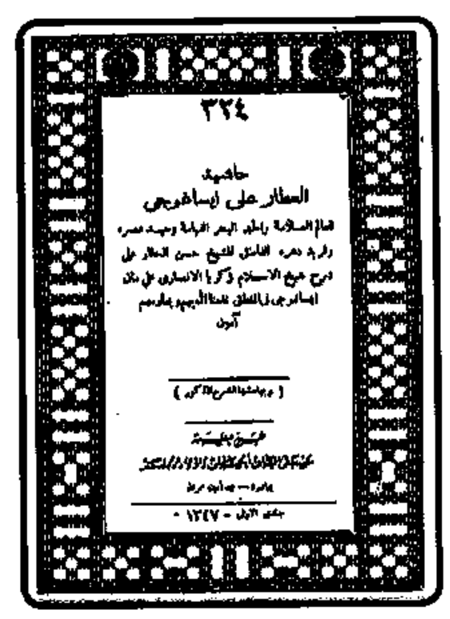
الورقة الأخيرة من حاشية الملوي (ب)



ورقة الغلاف من حاشية العطار (ط١)



الورقة الثانية من حاشية العطار (ط١)



٣٢٤

حاشية
العطار على إيساغوجي
لعالم العلامة وإمام البحر الفهامة وحيد عصره
وفريد دهره الفاضل الشيخ حسن العطار على
شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على متن
إيساغوجي في المنطق نفعنا الله بهم وبعلومهم
آمين

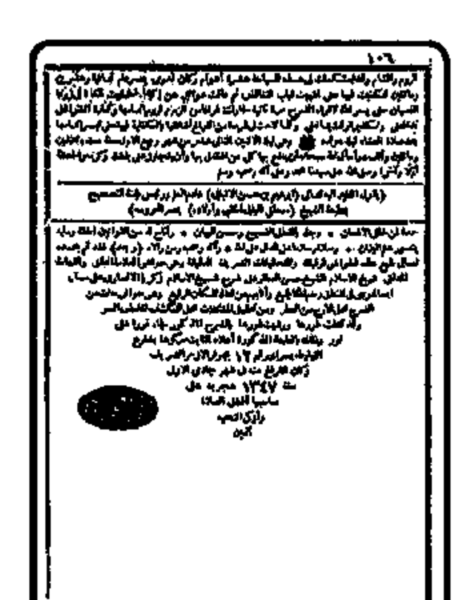
(وبهامشه الشرح المذكور)

جمادى الأولى - ١٣٢٧

ورقة الغلاف من حاشية العطار (ط٢)



الورقة الثانية من حاشية العطار (ط٢)



الورقة الأخيرة من حاشية العطار (ط٢)

مَتْن
إيساغوجي

لأثير الدين الأبْهَرِيّ

تحقيق وتعليق
د. عَرَفَة عبد الرَّحمن أحمد عبد الرَّحمن النَّادِي
مدرس بقسم العقيدة والفلسفة - كلية أصول الدين بالقاهرة
جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

قال[١] الشيخُ الإمامُ العلامةُ[٢]: أفضل المتأخِّرين، وقُدوة[٣] الحكماء الراسِخين: «أثير الدين الأبْهَرِىّ ـ طيَّب الله ثَراه، وجعل الجنة مثواه[٤] ـ:

نَحمد الله على توفيقِه، ونسأله طريقةً هاديةً[٥]، ونصلِّى ونسلِّم على محمدٍ وعلى[٦] عِترته أجمعين، أما بعد[٧]:

فهذه رسالةٌ فى المنطق، أورَدنا فيها ما يجب استحضارُه لِمن يبتدىءُ فى معرفة[٨] شىءٍ من العلوم، مستعينًا بالله ـ تعالى ـ؛ إنه[٩] مُفيضُ الخير والجود.

---

(١) أول (صـ) ١١ فى (ص)، و(صـ) ١٩٢ فى (ح). وأول (ل) ٢ فى (خ) كالتالى: (بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، وهو حسبى ونعم الوكيل. قال إيساغوجى: اللفظ الدال...). وهو من تصرفات النُّساخ.

(٢) (ص) بدون: (العلامة).

(٣) فى (ح): (قدوة).

(٤) (ط) بدون: (قال الشيخ الإمام... الجنة مثواه). وهو من تصرفات النُّساخ أيضا.

(٥) يقول الشيخ زكريا: (وفى نسخة: ونسأله هداية طريقه). وفى (ص)، (ح): (ونسأله هداية طريقه).

(٦) (ح) بدون: (وعلى).

(٧) فى (ص)، (ح): (وبعد).

(٨) (ط)، (ص)، (ح) بدون: (معرفة).

(٩) فى (ص): (فإنه).

[الـدلالـة][1]

قال[2] إيساغوجي: اللفظُ الدالُّ بالوضع[3]: يدلُّ على تمام ما وُضِع له: بالمطابقة، وعلى[4] جُزئِه: بالتضمُّن، إن كان له جزء، وعلى ما يلازِمه في الذهن: بالالتزام؛ كالإنسان: فإنه يدلُّ على الحيوان الناطق: بالمطابقة، وعلى أحدهما: بالتضمُّن، وعلى قابِل العِلْم وصنعة الكتابة[5]: بالالتزام.

والدلالة: فعليَّةٌ، وعقليّةٌ، وطبيعيَّةٌ، ووضعيَّةٌ[6].

[الألفـاظ والمعانـي]

ثم اللفظ إما مفردٌ: وهو الذي لا يُراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه[7]؛ كالإنسان[8]. وإما مؤلَّفٌ: وهو الذي لا يكون كذلك؛ كرامي الحجارة.

---

(١) هذا العنوان، وكذا كلُّ عنوان يُوضَع بين [معقوفتَين]: زيادة من المحقِّق.

(٢) (ح)، (ص) بدون: (قال).

(٣) (ح) بدون: (بالوضع).

(٤) في (ح): (وهو على).

(٥) في (ع): (وعلى قابل صنعة العلم والكتابة). وفي (ح): (وعلى قابل التعلم وصناعة الكتاب). وفي (ص): (وعلى قابل التعلم وصنعة الكتابة). وفي (خ)، (ط): (وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة).

(٦) (خ)، (ص)، (ح) بدون: (والدلالة فعلية وعقلية وطبيعية ووضعية). وهي مثبتَة في نسخة الشيخ شاكر، صـ ١٧، وانظر ما سيأتي في الكتاب.

(٧) (خ) بدون: (على جزء معناه).

(٨) في (ص): (كإنسان).

والمفردُ: إما كُلِّيٌّ: وهو الذى لا يمنع نفسُ تصوُّر مفهومه من وقوع الشركة فيه؛ كالإنسان[1]. وإما جزئيٌّ: وهو الذى يمنع نفس تصوُّر مفهومه من ذلك[2]؛ كزَيْدٍ علَمًا[3].

والكليُّ: إما ذاتيٌّ: وهو الذى يَدخل فى حقيقة جزئياته؛ كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس. وإما عرَضِيٌّ: وهو الذى يخالفُه[4]؛ كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان.

[الكليات الخَمس]

والذاتيُّ[5]: إما مقولٌ فى جواب: ما هو، بحسب الشركة المَحضة؛ كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس؛ وهو: الجنس؛ ويُرسَم: بأنه كليٌّ مقولٌ على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب: ما هو. وإما مقول فى جواب: ما هو، بحسب الشركة والخصوصية معًا؛ كالإنسان بالنسبة إلى أفراده؛ نحو: زيد وعمرو[6]؛ وهو: النوع؛ ويُرسم: بأنه كليٌّ مقول على كثيرين مختلفين بالعدد[7] دون الحقيقة فى جواب: ما هو. وإما غير مقولٍ

(١) (ح) بدون: (كالإنسان).

(٢) (ط)، (ع) بدون: (من).

(٣) فى (خ): (مفهومه عن ذلك كزيد وعمرو).

(٤) فى (خ): (وهو الذى بخلافه).

(٥) أول (صـ) ١٩٣ فى (ح).

(٦) فى (خ)، (ص): (كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو).

(٧) أول (صـ) ١٢ فى (ص).

فى جواب: ما هو، بل مقولٌ فى جواب: أىّ شىءٍ هو فى ذاته، وهو الذى يميِّز الشىءَ عما يشاركه فى الجنس[1]؛ كالناطق بالنسبة إلى الإنسان، وهو: الفصل[2]؛ ويُرسم: بأنه كلىٌّ يقال[3] على الشىء فى جواب: أىّ شىءٍ هو فى ذاته.

وأما العرَضِىُّ: فإما أن يمتنع انفكاكُه عن الماهية، وهو: العرَض اللازم، أوْ لا يمتنع، وهو: العَرَض المفارِق. وكل واحدٍ منهما: إما أن يختصَّ بحقيقةٍ واحدةٍ، وهو: الخاصَّة؛ كالضاحك بالقوَّة والفِعل بالنسبة إلى الإنسان[4]؛ وتُرسَم: بأنها كليةٌ تقال على ما تحت حقيقةٍ واحدةٍ فقط قولا عرَضِيًّا. وإما أن يعمَّ[5] حقائق فوق واحدةٍ؛ وهو: العرض العام؛ كالمتنفِّس بالقوة والفعل بالنسبة[6] للإنسان وغيره من الحيوانات؛ ويُرسم: بأنه كلىٌّ يقال على ما تحت حقائقَ مختلفةٍ، قولا عرَضِيًّا.

القَولُ الشَّارِح

الحدُّ: قولٌ دالٌّ على ماهية الشىء، وهو الذى يتركب من[7]: جنس الشىء وفصله القريبَين؛ كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان؛ وهو الحدُّ

(١) (ص) بدون: (فى الجنس).
(٢) فى (ح): (وهو الفصل).
(٣) فى (ص): (مقول).
(٤) فى (خ)، (ص)، (ح): (كالضاحك بالقوة والفعل للإنسان).
(٥) فى (خ)، (ص): (أن تعم).
(٦) (خ)، (ص) بدون: (بالنسبة).
(٧) فى (خ): (يتركب عن).

التامُّ. والحدُّ الناقصُ: وهو الذى يتركب من جنس الشىء البعيدِ[1] وفصلِه القريب؛ كالجسم الناطق بالنسبة إلى الإنسان. والرسمُ التامُّ: وهو الذى يتركب من: جنس الشىء القريب[2]، وخواصِّه اللازمة له[3]؛ كالحيوان الضَّاحك فى تعريف الإنسان. والرسمُ الناقص: وهو الذى يتركب من عرَضياتٍ[4] تختصُّ جملتُها بحقيقةٍ واحدةٍ؛ كقولنا فى تعريف الإنسان: إنه ماشٍ على قدمَيْهِ، عريضُ الأظفار، بادىَ البَشْرَة، مستقيمُ القامَة، ضحَّاكٌ[5] بالطبع.

القضـايـا

القضية[6]: قولٌ يصح أن يقال لقائله: إنه صادقٌ فيه أو كاذبٌ. وهى إما حمليَّةٌ؛ كقولنا: زيدٌ كاتبٌ. وإما شَرطيَّةٌ[7] متصلةٌ؛ كقولنا: إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود. وإما شرطيةٌ منفصلةٌ؛ كقولنا: العدد[8] إما أن يكون زوجًا أو فردًا.

والجزء الأول من الحملية يسمَّى: موضوعًا. والثانى يسمَّى[9]:

(١) فى (خ): (يتركب عن الجنس البعيد).
(٢) فى (ص): (من الجنس القريب). و(خ) بدون: (القريب).
(٣) (خ)، (ص) بدون: (له).
(٤) فى (خ): (عن غرضيات).
(٥) فى (ط): (ضحك).
(٦) أول (صـ) ١٩٤ فى (ح).
(٧) فى (ح): (وإما شرطة).
(٨) أول (صـ) ١٣ فى (ص).
(٩) (ط)، (ص)، (ح) بدون: (يسمى).

محمولا. والجزء الأول من الشرطية يسمَّى: مقدَّمًا[1]، والثانى: تاليًا.

والقضية[2]: إما موجبةٌ؛ كقولنا: زيدٌ كاتبٌ. وإما سالبةٌ؛ كقولنا: زيدٌ ليس بكاتب. وكل واحدةٍ[3] منهما إما مخصوصةٌ؛ كما ذكرنا، وإما محصورةٌ؛ وهى إما كليةٌ[4] مسوَّرةٌ؛ كقولنا: كل إنسانٍ كاتبٌ، ولا شىء من الإنسان بكاتبٍ، وإما جزئيةٌ مسورةٌ؛ كقولنا: بعض الإنسان كاتبٌ، وبعض الإنسان ليس بكاتبٍ[5]، وإما أن لا يكون[6] كذلك؛ وتسمَّى: مهمَلَة؛ كقولنا: الإنسان كاتب، والإنسان ليس بكاتب.

والمتصلة[7]: إما لزوميَّةٌ؛ كقولنا: إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود. وإما اتفاقيةٌ؛ كقولنا: إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهِقٌ.

والمنفصلة: إما حقيقيةٌ؛ كقولنا: العدد إما زَوجٌ وإما فردٌ. وهى مانعة[8] الجمع والخُلوِّ معًا ـ كما ذكرنا[9] ـ. وإما مانعة الجمع فقط؛ كقولنا: هذا الشىء إما أن يكون شجرًا أو حجرًا[10]. وإما مانعة الخُلوِّ فقط:

(١) فى (ع): (يسمى مقد).
(٢) فى (ص): (القضية).
(٣) أول (ل) ٣ فى (خ).
(٤) فى (خ)، (ط)، (ح): (إما مخصوصة كما ذكرنا، وإما كلية).
(٥) (ص) بدون: (وإما جزئية مسورة... ليس بكاتب).
(٦) فى (خ): (أن لا تكون).
(٧) فى (خ): (وتسمى: مهملة؛ كقولنا: الإنسان ناطق. والمتصلة).
(٨) فى (ح): (وهى إما مانعة).
(٩) (خ)، (ص) بدون: (كما ذكرنا).
(١٠) فى (خ)، (ع)، (ط): (هذا الشىء إما شجرا أو حجر)، وفى (ص): (هذا الشىء إما شجر وإما حجر).

كقولنا: زَيدٌ إما أن يكون فى البحر وإما أن لا يغْرَق.

وقد تكون المنفصلات ذواتَ[1] أجزاءٍ ثلاثةٍ[2]؛ كقولنا: العدد إما زائدٌ أو ناقصٌ أو مساوٍ.

التَّناقُض

وهو[3] اختلاف قضيتَين[4] بالإيجاب والسلب، بحيث يقتضى لذاته: أن تكون إحداهما صادقةً والأخرى كاذبةً؛ كقولنا: زَيدٌ كاتبٌ، زيدٌ ليس بكاتبٍ.

ولا يتحقَّق ذلك إلا بعد اتفاقِهما فى: الموضوع، والمحمول، والزمان، والمكان، والإضافة، والقوة والفعل، والجزء والكل، والشَّرط[5].

ونَقِيضُ[6] الموجبة الكلية: إنما هى السالبة الجزئية؛ كقولنا: كل إنسانٍ حيوانٌ، وبعض الإنسان ليس بحيوانٍ[7]. ونقيض السالبة الكلية: إنما هى الموجبة الجزئية؛ كقولنا[8]: لا شىء من الإنسان بحيوانٍ[9]،

---

(١) فى (خ)، (ع)، (ط): (ذات).

(٢) (خ)، (ع)، (ط)، (ح) بدون: (ثلاثة).

(٣) (ع) بدون: (وهو)، وفى (ط)، (ح): (هو).

(٤) فى (ح): (القضيتين).

(٥) (ح) بزيادة: (نحو: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب).

(٦) فى (ح): (فنقيض).

(٧) (ص) بدون: (كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان).

(٨) فى (ص): (كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان، ولا شىء من...).

(٩) فى (ص): (حيوان).

وبعض[1] الإنسان حيوان.

والمحصورتان[2] لا يتحقق التناقض بينهما[3] إلا بعد اختلافهما فى الكَمِّية[4]؛ لأن الكليتَين قد تَكذِبان؛ كقولنا: كل إنسانٍ كاتب، ولا شيء[5] من الإنسان[6] بكاتب. والجزئيتَين[7] قد تَصدُقان؛ كقولنا: بعض الإنسان كاتبٌ، وبعض الإنسان[8] ليس بكاتبٍ.

العَكْس

وهو[9] أن يصيرَ[10] الموضوعُ محمولا والمحمولُ موضوعًا، مع بقاء: السلب والإيجاب بحالِه، والتصديق والتكذيب[11] بحالِه.

والموجَبة الكلية: لا تنعكس كلِّيةً؛ إذ يَصدُق قولُنا: كل إنسانٍ

(١) فى (خ): (بعض).
(٢) فى (خ)، (ص): (والمحصورات).
(٣) فى (ص): (بينها).
(٤) فى (خ)، (ص): (الا بعد اختلافهما فى الكلية والجزئية).
(٥) فى (ص): (لا شيء).
(٦) أول (صـ) ١٩٥ فى (ح).
(٧) فى (ح): (والجزئيتان). وهى معطوف على قوله: (الكليتين).
(٨) فى (ط): (بعض الإنسان).
(٩) فى (خ)، (ح): (هو).
(١٠) فى (خ): (تصير).
(١١) كذا فى (خ)، (ح)، (ص)، (ط): (والتصديق والتكذيب بحاله). وهو تحريف؛ كما نبّه عليه العلامة الشيخ شاكر، فى: الإيضاح، صـ ٥٨. وسيأتى تحقيق ذلك فى الشرح.

حيوان، ولا يصدُق: كل حيوانٍ إنسان[1]، بل تنعكس: جزئيةً؛ لأنَّا[2] إذا قلنا: كل إنسان حيوان: يصدُق قولنا[3]: بعض الحيوان إنسان[4]؛ فإنَّا نجد الموضوعَ شيئًا معيَّنًا[5] موصوفًا[6] بالإنسان والحيوان؛ فيكون بعضُ الحيوان إنسانًا. والموجَبة الجزئية أيضًا: تنعكس جزئيةً بهذه الحُجَّة، والسالبة الكلية: تنعكس سالبةً[7] كليةً، وذلك بيِّنٌ بنفسه[8]؛ فإنه إذا صَدَق قولُنا[9]: لا شيء من الإنسان بحَجَرٍ: صدق قولنا[10]: لا شيء[11] من الحجر بإنسانٍ. والسالبة الجزئية: لا عكس لها لُزومًا؛ فإنه[12] يَصدُق: بعض الحيوان ليس بإنسانٍ، ولا يصدق عكسُه.

القِياس

وهو قولٌ ـ ملفوظٌ أو معقولٌ ـ مؤلَّفٌ[13] من أقوالٍ متى سُلِّمت: لزم

---

(١) في (خ): (ولا يصدق: كل حيوان إنسان لجواز كون المحمول أعم من الموضوع).
(٢) في (ح): (لأننا).
(٣) (ح) بدون: (قولنا).
(٤) (خ)، (ع) بدون: (يصدق قولنا: بعض الحيوان إنسان).
(٥) (ط)، (ح)، (ع) بدون: (معينا).
(٦) في (خ): (فإنا نجد شيئا موصوفا).
(٧) (خ) بدون: (سالبة).
(٨) في (ص): (وذلك بين في نفسه).
(٩) (خ)، (ح) بدون: (قولنا).
(١٠) (ح) بدون: (قولنا).
(١١) في (خ): (يصدق: لا شيء).
(١٢) في (خ)، (ص): (لأنه). وقارن: نسخة الشيخ شاكر، صـ ٦١.
(١٣) في (خ)، (القياس قول مؤلف)، وفي (ص): (القياس وهو قول مؤلف). وانظر:=

عنها لذاتها قولٌ آخر.

وهو: إما اقترانيٌّ؛ كقولنا: كل جسمٍ مؤلَّف، وكل مؤلفٍ حادث[1]، فكل جسمٍ حادث[2]. وإما استثنائيٌّ؛ كقولنا: إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود، لكن النهار ليس بموجودٍ[3]، فالشمس ليست بطالعةٍ.

والمكرَّر بين مقدمتَي القياس فصاعداً[4] يسمَّى: حدًّا أوسط[5]. وموضوعُ المطلوب يسمَّى: حدًّا أصغر. ومحمولُه يسمَّى: حدًّا أكبر. والمقدمةُ التي فيها الأصغر تسمَّى: صغرَى[6]، والتي فيها الأكبر تسمَّى: كبرَى[7].

وهيئة التأليف من الصغرى والكبرى[8] تسمَّى[9]: شكلا؛ والأشكال أربعةٌ؛ لأن الحد الأوسط إن كان محمولا فى الصغرى موضوعاً[10] فى الكبرى: فهو الشكل الأول. وإن كان محمولا فيهما: فهو الشكل الثانى.

= نسخة الشيخ شاكر، صـ ٦٣.

(١) فى (خ)، (ص): (محدث).

(٢) فى (خ)، (ص): (محدث).

(٣) فى (ص): (لكن الشمس طالعة، فالنهار موجود).

(٤) (خ)، (ط)، (ح) بدون: (فصاعدا).

(٥) فى (ص): (يسمى حدا وسطا).

(٦) فى (خ)، (ص)، (ط)، (ع): (الصغرى).

(٧) فى (خ)، (ط)، (ع): (الكبرى).

(٨) (ح) بدون: (من الصغرى والكبرى).

(٩) فى (خ): (يسمى).

(١٠) فى (ص): (وموضوعا).

وإن كان موضوعا[١] فيهما: فهو الشكل الثالث. وإن كان موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى: فهو الشكل الرابع[٢].

فهذه هى الأشكالُ الأربعةُ المذكورةُ[٣] فى كُتب[٤] المنطق. والشكل[٥] الثانى منها: يرتدُّ[٦] إلى الأول: بعكس الكبرى. والثالث: يرتدُّ إليه: بعكس الصغرى. والرابع: يرتد إليه: بعكس الترتيب، أو بعكس المقدمتَين جميعًا.

والكامل البيِّنُ الإنتاج: هو الأول[٧]. والشكل[٨] الرابع[٩] منها[١٠]:

(١) أول (صـ) ١٥ فى (ص).

(٢) فى (خ)، (ص): (لأن الحد الأوسط: إن كان محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى: فهو الشكل الأول. وإن كان بالعكس: فهو الشكل الرابع. وإن كان موضوعا فيهما: فهو الثالث. أو محمولا: فهو الثانى). وفى (ح): (لأن الحد الأوسط: إن كان محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى: فهو الشكل الأول. وإن كان بالعكس: فهو الرابع. وإن كان موضوعا فيهما: فهو الثالث. وإن كان محمولا فيهما: فهو الثانى). وما فى النسخة (ح): هو الموافق لنسخة الشيخ/ محمد شاكر، فى كتابه: الإيضاح لمتن إيساغوجى، صـ ٦٧.

(٣) (خ) بدون: (المذكورة).

(٤) (ط)، (ح)، (ص) بدون: (كتب).

(٥) أول (ل) ٤ والأخيرة فى (خ). و(ط)، (ع)، (ح) بدون: (فهذه هى الأشكال... والشكل).

(٦) فى (ع): (يريد).

(٧) (ص) بدون: (والشكل الثانى منها... البين الإنتاج هو الأول).

(٨) (ط)، (ع) بدون: (والشكل). و(خ) بدون: (الثانى منها يرتد... البين الإنتاج: هو الأول، والشكل).

(٩) أول (صـ) ١٩٦ فى (ح).

(١٠) (ط)، (ع) بدون: (منها).

بعيدٌ عن الطبع جدًّا[١]. والذى له عقلٌ سليم وطَبعٌ مستقيمٌ[٢]: لا يحتاج إلى ردِّ الثانى إلى الأول. وإنما يُنتج الثانى: عند اختلاف مقدمتَيه بالإيجاب والسلب[٣].

والشكلُ الأولُ: هو الذى جُعل معيارَ العلوم[٤]، فنورِدُه هنا[٥]: ليُجعلَ دستورًا يُستنتَج[٦] منه[٧] المطالب[٨] كلُّها[٩]. وشَرطُ إنتاجه: إيجاب الصُّغرَى وكلية الكُبرى[١٠]. وضروبُه[١١] المنتجة: أربعةٌ: الضرب الأول كقولنا[١٢]: كل جسمٍ مؤلَّف، وكل مؤلفٍ حادثٌ[١٣]، فكل جسمٍ حادث[١٤]. الثانى: كقولنا[١٥]: كل جسمٍ مؤلف، ولا شىء من المؤلف

---

(١) (خ) بدون: (جدا). و(ع) بدون: (والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا).

(٢) فى (خ)، (ص)، (ح): (والذى له طبع مستقيم وعقل سليم). وفى (ع): (والذى له طبع سليم لا يحتاج...).

(٣) فى (خ)، (ص): (بالسلب والإيجاب).

(٤) فى (ح): (هو الذى يجعل معيارا للعلوم). وفى (ع): (معيار العموم).

(٥) (ع) بدون: (هنا).

(٦) فى (ع): (وتستنتج).

(٧) (ع) بدون: (منه).

(٨) فى (خ): (يستنتج منه المطلوب)، وفى (ص): (أو ينتج منه المطلوب)، وفى (ح): (وليستنتج منه المطالب).

(٩) (خ) بدون: (كلها).

(١٠) (خ)، (ط)، (ع)، (ح) بدون: (وشرط إنتاجه إيجاب الصغرى وكلية الكبرى).

(١١) فى (ص): (فضروبه).

(١٢) (خ)، (ط)، (ح) بدون: (كقولنا).

(١٣) فى (خ): (محدث).

(١٤) فى (ص): (فبعض الجسم محدث)، وفى (خ): (فكل جسم محدث).

(١٥) (خ)، (ط)، (ح) بدون: (كقولنا).

بقديمٍ، فلا شيء من الجسم بقديم. الثالث: كقولنا[1]: بعض الجسم مؤلف، وكل مؤلف حادث[2]، فبعض الجسم حادث[3]. الرابع: كقولنا[4]: بعض الجسم مؤلف، ولا شيء من المؤلف بقديمٍ، فبعض الجسم ليس بقديم.

والقياسُ الاقترانيُّ يتركَّب: إما من الحمليتَين[5] ـ كما مرَّ ـ، وإما من المتصلتَين[6]؛ كقولنا: إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود، وكلما كان النهار[7] موجودًا فالأرض مُضيئةٌ؛ ينتج: إن كانت الشمس طالعةً فالأرض مضيئةٌ.

وإما مركب[8] من المنفصلتَين[9]؛ كقولنا: كل عددٍ فهو[10] إما زوج أو فرد[11]، وكل زوجٍ فهو[12] إما زَوج الزوج أو زوج الفرد؛ ينتج: كل

(١) (خ)، (ط)، (ح) بدون: (كقولنا).

(٢) في (خ): (محدث).

(٣) في (خ): (محدث).

(٤) (خ)، (ط)، (ح) بدون: (كقولنا).

(٥) في (خ): (والقياس الاقترانى إما من حمليتين)، وفي (ص): (إما مركب من جملتين)، وفي (ح): (إما أن يتركب من حمليتين).

(٦) في (خ)، (ص)، (ح): (متصلتين).

(٧) في (خ)، (ط)، (ع): (وإن كان النهار).

(٨) (خ)، (ط)، (ع)، (ص) بدون: (مركب).

(٩) في (خ)، (ص)، (ح): (منفصلتين).

(١٠) (خ)، (ح) بدون: (فهو).

(١١) في (ص): (وإما فرد)، وفي (خ): (اما زوج اما زوج واما فرد).

(١٢) (خ)، (ط)، (ع) بدون: (فهو).

عددٍ إما فردٌ أو زوجُ الزوج أو زوجُ الفرد.

وإما من[1] حمليةٍ ومتصلةٍ[2]؛ كقولنا: كلما كان هذا الشيء[3] إنسانًا فهو حيوان، وكل حيوان جسم؛ يَنتج: كلما كان هذا الشيء[4] إنسانًا فهو جسم.

وإما من حمليةٍ ومنفصلةٍ؛ كقولنا: كل عددٍ إما زوج أو فرد[5]، وكل زوجٍ فهو منقسمٌ بمتساويَين[6]؛ ينتج: كل عددٍ إما فرد[7] أو منقسم بمتساويَين[8].

وإما من متصلةٍ ومنفصلةٍ[9]؛ كقولنا: كلما كان هذا الشيء[10] إنسانًا فهو حيوان، وكل حيوانٍ[11] فهو إما أبيض أو أسوَد؛ ينتج: كلما كان هذا الشيء[12] إنسانا فهو إما أبيض أو أسوَد.

---

(١) في (خ)، (ط)، (ع): (أو من).

(٢) في (خ): (وإما حملية متصلة).

(٣) (خ)، (ط)، (ع) بدون: (الشيء).

(٤) (خ)، (ط) بدون: (الشيء).

(٥) في (خ): (وإما فرد).

(٦) في نسخة الشيخ شاكر، صـ ٧٥: (إلى متساويين).

(٧) في (ص): (فهو جسم. وإما ينتج: كل عدد فهو إما فرد).

(٨) في نسخة الشيخ شاكر، صـ ٧٥: (وإما منقسم إلى متساويين).

(٩) في (ط): (أو من متصلة ومنفصلة)، و(ح) بدون: (أو من حملية ومتصلة... وإما من متصلة ومنفصلة).

(١٠) (ط)، (خ) بدون: (الشيء).

(١١) (ص) بدون: (وكل حيوان).

(١٢) (ط)، (خ) بدون: (الشيء).

وأما[1] القياسُ الاستثنائيُّ[2]: فالشرطية الموضوعة فيه إن كانت متصلةً: فاستثناء عَين المقدَّم يُنتج: عينَ التالى؛ كقولنا: إن كان هذا إنساناً فهو حيوان، لكنه إنسان، فهو حيوان[3]. واستثناء نقيض التالى يُنتج: نقيضَ المقدم؛ كقولنا: إن كان هذا إنسانا فهو حيوان، لكنه ليس بحيوانٍ، فلا يكون إنسانًا. وإن كانت منفصلةً حقيقيةً[4]: فاستثناء عين أحد الجزئَين يُنتج: نقيضَ التالى[5]، واستثناء نقيض أحدهما ينتِج: التالى[6].

البُرهان

وهو[7] قياس مؤلَّف من مقدماتٍ يقينيةٍ لإنتاج يقينياتٍ[8].

واليقينياتُ أقسامٌ ستةٌ: ـ

أوليَّاتٌ[9]؛ كقولنا: الواحدُ نِصفُ الاثنَين، والكُلُّ أعظمُ من الجزء.

---

(١) فى (ص): (أما).

(٢) أول (صـ) ١٦ فى (ص).

(٣) فى (خ): (لكنه إنسان، فيكون حيوانا). و(ح) بدون: (أو من حملية ومتصلة كقولنا... لكنه إنسان فهو حيوان).

(٤) (ص) بدون: (حقيقية). وفى (ع): (حقيقة).

(٥) فى (خ): (نقيض الآخر).

(٦) فى (خ): (ينتج: عين الآخر).

(٧) فى (ح): (هو). والعنوان الذى أثبته الشيخ شاكر هنا: (الصناعات الخمس). والمراد بالصناعات الخمس: البرهان، والجدل، والخطابة، والشعر، والمغالطة. انظر: الإيضاح لمتن إيساغوجى، صـ ٨٠.

(٨) فى (خ): (لإنتاج يقين)، وفى (ص): (لإنتاج اليقين)، وفى (ح): (لإنتاج اليقينيات).

(٩) فى (ص): (وأما اليقينيات: فستة أقسام؛ منها: أوليات). وفى نسخة الشيخ شاكر، صـ ٨١:=

ومشاهَدَاتٌ ؛ كقولنا: الشمس مُشرِقةٌ، والنار مُحرِقةٌ.

ومجرَّباتٌ ؛ كقولنا: السقمونيا تُسَهِّل الصَّفراءَ[1].

وحَدْسياتٌ ؛ كقولنا: نُورُ القمر مستفادٌ من نور[2] الشمس.

ومتواتراتٌ[3] ؛ كقولنا: محمدٌ ﷺ ادَّعى النبوَّة، وظهرت[4] المعجزةُ على يَدِه.

وقضايا قياساتها معها ؛ كقولنا: «الأربعة زوجٌ» ؛ بسبب: وسطٍ حاضرٍ في الذهن ؛ وهو: الانقسام بمُتساويَين.

والجدَلُ: وهو[5] قياس[6] مؤلَّف من مقدماتٍ مشهورةٍ أو مسلَّمةٍ[7] عند الناس أو عند الخَصمَين ؛ كقولنا: العدل حَسَن والظُّلم قبيح[8].

والخَطابة: وهي[9] قياس مؤلف من مقدماتٍ مقبولةٍ من شخص معتقَدٍ

= (واليقينيات ستة: أوليات). وفي (ح): (واليقينيات أقسام؛ أحدها: الأوليات). وفي (خ): (واليقينيات أقسام: أوليات).

(١) في (خ): (السقمونيا مسهل للصفراء)، وفي (ص): (شرب السقمونيا مسهّل)، وفي (ح): (السقمونيا مسهلة للصفراء).

(٢) (خ)، (ص)، (ع) بدون: (نور).

(٣) في (ع): (ومتورات).

(٤) في (ص): (وأظهر). وفي (ع): (وظهر).

(٥) (خ)، (ع) بدون: (هو).

(٦) أول (صـ) ١٩٧ في (ح). وفي (ط): (هو قياس).

(٧) في (ح): (لا مسلمة).

(٨) (خ)، (ص) بدون: (أو مسلمة... والظلم قبيح).

(٩) (خ)، (ع) بدون: (وهي). وفي (ط): (هو قياس).

فيه أو مظنونـةٍ.

والشِّعر: وهو[1] قياس مؤلف من مقدمات مقبولةٍ متخيَّلةٍ[2] تَنبسِط منها النفس أو تنقبض.

والمغالطة: وهي[3] قياس مؤلف من مقدماتٍ كاذبةٍ شبيهةٍ بالحق أو بالمشهور[4]، أو من[5] مقدماتٍ وهميةٍ كاذبةٍ.

والعمدةُ: هو البرهانُ[6] لا غير[7].

** ** **

(١) (ط)، (ع) بدون: (وهو).

(٢) (خ)، (ص) بدون: (مقبولة متخيلة).

(٣) (خ)، (ط)، (ع) بدون: (وهي).

(٤) في (خ)، (ع): (أو المشهور).

(٥) في (ص): (أو مركب من).

(٦) في (خ): (هي البرهان).

(٧) (ط)، (ع)، (ص)، بدون: (لا غير)، وفي (ص): (وليكُن هذا آخر رسالة في المنطق)، وفي (خ): (والعمدة: هي البرهان لا غير، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. تَمّ كتاب: إيساغوجي في المنطق، بحمد الله وعوْنه وحسن توفيقه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا. وكتبه لنفسه: العبد الفقير: محمد بن سليمان الشبولي. ووافق الفرغ من كتابته: يوم الأربعاء رابع عشر جمادى الثاني، من شهور سنة تسع وثمانين وألف).

المطلع شرح إيساغوجي

تأليف

شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

(ت ٩٢٦ هـ)

ومعه

حاشية العلامة أحمد الملوي

(ت ١١٨١ هـ)

وحاشية شيخ الأزهر حسن العطار

(ت ١٢٥٠ هـ)

تحقيق وتعليق

د. عرفة عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن النادي

مدرس بقسم العقيدة والفلسفة - كلية أصول الدين بالقاهرة

جامعة الأزهر

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (1)

[مقـدِّمة الكتاب]

قال(2) سيدُنا ومولانا: العالِمُ العامِلُ، العَلامةُ الحَبْـرُ، البَحـرُ الفهَّامـةُ،

حاشية الملوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمدًا لِمَن ميَّز الإنسان بشرَف النُّطق من بينِ الخلائق، ويسَّر له سُلوك سبيل إدراك الأسرار والدَّقائق، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا

حاشية العطار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (3)

سُبحان مَن سبَّحه كلُّ نـوعٍ من أجناس الموجودات بمَنطقه الفصل، وشرَّف النوعَ الإنسانيَّ بما أودعه من خاصة العقل، فتجلَّى بإشراف النُّفوس الناطقة، وتحلَّى بلَطائف المعارف البارعةِ الرائقةِ، أحمدُه ـ سبحانه وتعالى ـ على عظيم إفضاله، وأشكرُه على جَزيل نواله، وأُصلِّي وأسلِّم على أفضل مخلوقاتِه؛ سيدنا محمدٍ؛ الذي هو الوسيلةُ العُظمَى لاستمداد هِباته، صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأحبابه وأحزابه، وبعد، فيقول المفتقِر لرحمة ربه الغفَّار: «حَسَنُ بن محمد، الشهير بالعطَّار»: إني لما تصدَّرتُ لإقراء الشرح

---

(1) أول (ل) ٢ في (ز). وأول (صـ) ٢ في (ط).

(2) في (ز): (قال شيخنا الإمام العالم العلامة، البحر الفهامة).

(3) أول (صـ) ٢ في (ط ١، ٢).

حُجـةُ الناظريـن، رحلةُ[1] الطالبين، قُدوةُ العارفين، مُربِّي[2] السالكين،

محمدٍ المخصوص بخواصِّ الفضائل، والممنوح بأجناس المطالب وأنواع الفضائل، وعلى آله وأصحابه الدَّوالِّ على دِينه القويم، والمعرِّفين مَن هَداه الله إلى صراطٍ مستقيم، أما بعد،،،

المتداوَل على متن إيساغوجى، للعلامة الفاضل، والفهَّامة الكامل، أقضَى القُضاة؛ شيخ الإسلام، زكريا الأنصارى ـ تغمَّده الله برحمته ـ، أمعنتُ النظرَ فيما كتبه «العلامة الدَّلْجِيُّ» عليه من الحواشى، وما كتبه «العلامة الشيخ/ يوسف الحفنيُّ»، ولم يكن بين يدىَّ من موادِّ الكتاب غيرهما، فوجدتُ العلامةَ الثانى قد استمدَّ أكثر حاشيته من الأول، وعليه فى أكثر المناقشات والمباحث عوَّل، وزاد عليه زيادات، أكثرُها مأخوذٌ من شرح العلامة المشتهر فى الآفاق: «سعد الدين التفتازانىّ»[3]، علَى «متن الشمسية»، وإن ترَك العزوَ إليه فى بعضها، ونظرتُ فى حاشيةٍ أخرى، أظنُّها للشيخ/ «مصطفى الطائىِّ الحنفىِّ»[4]،

---

(١) فى (ط ١): (وحلة). ومعنى (رحلة الطالبين): يرتحل إليه طلاب العلم.

(٢) فى (ط): (ومربى).

(٣) التفتازانى: هو مسعود بن عمر بن عبد الله؛ انتهَت إليه رئاسة العُلوم بالأمصار. من مؤلفاته: شرح العقائد النسفية. توفى بسمرقند سنة (٧٩٢هـ) على الراجح. راجع فى ترجمته: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلانى، تحقيق: محمد عبد المعيد، جـ ٦ صـ ١١٢، نشر: دائرة المعارف العثمانية بالهند، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٣م، الطبعة الثالثة. وقد رجعتُ هنا: إلى شرحه على الشمسية، بتحقيق: جاد الله بسَّام صالح، دار النور المبين للدراسات والنشر ـ الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

(٤) مصطفى الطائىّ: هو مصطفى بن محمد بن يونس. من مؤلفاته: توفيق الرحمن: وهو شرح=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

شَيخ الإسلام والمسلمين، ذو التصانيفِ الحميدةِ، والفتاوَى المفيدةِ،

حاشية الملوي

فإنَّ عِلمَ المنطق مِعْيارٌ لسائر العُلوم، قانونٌ لدقائق الإشارات والفُهوم، شفاءٌ من عُضال داء الخطأ فى مسالك الأنظار، مِفتاحٌ لصِعاب

حاشية العطار

فوجدتُه من الحاشيتَين المذكورتَين قد استمدَّ، وعلى ما قرراه عوَّل واعتمد، وزاد بعضَ أشياء نقلها عن موادِّ الكتاب، ولم يأت من أفهامه بشيءٍ تَبتهج به الطُّلاب؛ فأعرضتُ عن النظر فى حاشيته، وعولتُ على ما كتبه الفاضلان المذكوران، متعرِّضًا لتبيين ما وقع فيهما من الخَلل والسَّهو، بالرجوع إلى أصول الفن المحرَّرة، وأفهام المَهَرة الأذكياء، التى هى فى كُتبهم مسطَّرةٌ مقرَّرةٌ؛ كشرح: «العلامة/ القُطب الرازىّ[1]»، علَى «متن المطالع»، وشرحِه: علَى «متن الشمسية»، وكذلك شرح «العلامة/ التفتازانيِّ» علَيه، و«حواشى التهذيب، لجلال الدين الدَّوانيِّ[2]»، وحاشية: «مير أبى الفتح»[3] عليه، وهى المرادة حيث قلتُ: (قال فى الحواشى الفتحية)، وغير ذلك من نفائس الكُتب، التى

= لكنز الدقائق للنسفى فى فروع الحنفية. توفى سنة (١١٩٢هـ - ١٧٧٨م). راجع فى ترجمته: الأعلام، جـ ٧ صـ ٢٤١.

(١) القطب الرازىّ: هو محمود (أو محمد) بن محمد؛ التّحتانىّ. من تآليفه: تحرير القواعد المنطقية فى شرح الشمسية. (ت ٧٦٦هـ - ١٣٦٥م). راجع: الأعلام، جـ ٧ صـ ٣٨.

(٢) جلال الدين الدوانى: هو محمد بن أسعد الصديقىّ. له: حاشية على تحرير القواعد المنطقية، وغيرها. توفى بفارس سنة (٩١٨هـ - ١٥١٢م). راجع: السابق، جـ ٦ صـ ٣٢.

(٣) فى (ط ٢) (أمير أبى الفتح). وهو: محمد بن أمين بن أبى سعيد؛ المدعوّ: تاج السعيدى، الأردبيلى. من مؤلفاته: حاشية على شرح الدوانى على تهذيب المنطق والكلام للتفتازانى. توفى سنة (٩٥٠هـ) تقريبا. راجع: هدية العارفين، جـ ٢ صـ ٢٠٧.

والتآليفِ الجامعةِ النافعةِ، والأبحاثِ الساطعةِ القاطعةِ، زَيْن المحافل،

أبواب التحقيق عند مُطارحة النُّظّار. هذا: وإن أجلَّ ما وُضع فيه من الشُّروح، وامتزج بمشروحه امتزاج الماء بالرَّاح[1]، والجسد بالرُّوح[2]: شرْح قاضى القضاة، ذى العدل فيما حَكم به وقضاه، مولانا شيخ الإسلام/ أبى يحيى زكريا الأنصاريِّ، للرسالة الأثيريَّة، تغمَّده الله برحمته، آمين. وقد كنتُ فيما مضى كتبتُ عليه حواشى، استفدتُها من شيخنا: عَلم

كادت رسومُها تندرس، ويرجع بخفيِّ حنينٍ من يحاول تحصيلَها وييتئس؛ لِتلاطُم أمواج الفتن فى هذا الزمان، واشتغال الخواطر بحوادث الحدثان، وإلى الله المشتكَى، فهو اللطيفُ الخبيرُ السميعُ البصيرُ، فحاولتُ من الزمان أدنى فراغ، مع تجرُّعى من غُصَصه ما لا يُساغ، وقيدتُ ما سَنَح لى مع شغل بالى وتكدُّر أحوالى فى هذه الأوراق، عسى أن تقع موقعا لدى الأذكياء الحُذَّاقِ. وحيث قلت: (قال فى الحاشية)، أو (قال المحشى)، ونحو ذلك؛ فمرادى: ما ذكره «العلامة الدَّلْجِىُّ»، أو قلت: (قيل)، ونحوه؛ فمرادى[3]: ما قاله «العلامة

(١) فى (ب): (بالمراح). والرَّاح: الخمر. سُمِّيت بذلك: لارتياح شاربها لها. ووجه تشبيه الشرح بالماء: أن كُلا منهما مسهِّلٌ لتناوُل ما مُزج به ورافعٌ لصعوبته. ووجه تشبيه المتن بالراح: احتياج كلٍّ منهما فى سُهولة تناوله إلى غيره. فإن قيل: تشبيه المتن بالراح: فيه شيء من الذمِّ. فالجواب: أن اشتمال المشبه به شيء لجامع بينهما حميد على ذميم: لا يضرُّ فى التشبيه. ويمكن أن يراد بالراح: راح الجنة، وبالماء: ماء التسنيم الممزوج به راحها. انظر: حاشية الصبان على ملَّوى السُّلَّم، صـ ١٠، ١١.

(٢) وجه تشبيه الشرح بالرُّوح: توقف الانتفاع على كلٍّ منهما. ووجه تشبيه المتن بالجسد: عدم الانتفاع بكلٍّ منهما إلا بواسطة غيره. انظر: الصفحة السابقة.

(٣) أول (صـ) ٣ فى (ط ١).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

فخر الأماثل، أبو الفضائل والفواضل[1]؛ أبو يَحيَى زَكرِيَّا بن محمد بن

حاشية الملوي

المحققين وسَنَد المدقِّقين: سيدنا ومولانا سيدى «عبد الله بن محمد المغربيِّ القَصْرىِّ الكِنَكْسِيِّ»، هَدانا الإله به صراطًا مستقيمًا، وأرسل علينا من سَما[2] نفحاته سَيلا عميمًا. ثم إنَّ ضِيقَ البال وتفاقُمَ المصائب وترادُفَ الأهوال: ألجأتنى إلى أن طُرحت[3] الأوراقُ فى زوايا الإهمال، وضُربت

حاشية العطار

الشيخ/ يوسف الحفناوىّ»، وما نقلتُه[4] عن غيرهما: لقائله نسَبتُه، وما كان لخاطرى أبًا[5] عذرتُه، بدون عزوٍ تركته، والله أسأل أن ينفع به، وهو حسبى ونعم الوكيل.

اعلم: أنه مما يُستحسن فى صناعة التعليم والتدوين: التكلُّم على البسملة من الفن المشروع فيه؛ تحصيلا للبركة، وإشعارًا لذهن الشارع فى الفن ببعض مسائله إجمالا؛ ليستأنسَ بذلك، ويستعدَّ إليه بَعدُ.

وليس كلُّ فنٍّ يمكن التكلُّم على البسملة منه، فالعلوم الحِكمية[6] بأسرها: لا يمكن الكلام على البسملة منها؛ كالطِّب، والهندسة، والهيئة،

(١) (ط) بدون: (ذو التصانيف... والفواضل). وهو من تصرفات النُّساخ.

(٢) فى (ب): (من سيما).

(٣) فى (أ): (أن طرق).

(٤) أول (صـ) ٣ فى (ط ٢).

(٥) فى (ط ٢): (لخاطرى أنا).

(٦) الحِكمة: هى «عِلمٌ باحث عن أحوال الموجودات على ما هى عليه فى نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية». حاشية العطار علَى مقولات البليدى، صـ ١٨، وانظر: الحاشية الصغرى علَى مقولات السجاعى، للعطار، صـ ٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

أحمد بن زكريا[1] الأنصاريُّ الشافعيُّ ـ أمتعَ الله بوجُودِه، ونفعَ بِعلمِهِ

حاشية الملوي

عليها عناكب النسيان والإغفال، إلى أن قيَّض الله لي بعض الأحبَّة علَيَّ والأصدقاء المتردِّدين إليَّ، يسألني أن أرجع إلى تحرير ذلك وتهذيبِه،

حاشية العطار

وغيرها. أما أكثر العلوم الأدبيَّة[2] والشرعيَّة[3]: فممكنٌ ذلك، مع شدة المناسبة وضعفِها؛ كالنحو والفقه والخطِّ وأصول الفقه. وإنما قلنا: أكثرَ العلوم الأدبية: لأن بعضَها يشارك العلومَ الحِكميةَ فيما ذكرناه آنفا؛ كالعَروض، وإنشاء الرسائل، وقَرْض الشِّعر[4].

وبهذا تَعلم: أن التكلُّم على البسملة من فن المنطق: غيرُ ظاهر المناسبة[5]؛ وبيانه: أن معنى التكلُّم على شيءٍ بعلمٍ من العلوم: هو إجراء ذلك الشيء على قواعد ذلك العلم وتطبيقُ قواعده عليه، فالتكلم على قولنا:

(١) في (ز): (أبو يحيى زكريا الأنصاري، نفع الله بوجوده، ونفع بعلومه). وهو من تصرفات النساخ.

(٢) العلوم الأدبية: ذكر الشيخ زكريا: أنها أربعة عشر علما: اللغة، والاشتقاق، والتصريف، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، والعَروض، والقوافي، وقرض الشِّعر، وإنشاء النثر، والكتابة، والقراءات، والمحاضرات ومنه: التواريخ. انظر: اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم، للشيخ/ زكريا الأنصاري، صحَّحه والتزم طبعَه: أحمد عمر المحمصاني الأزهري، صـ ٧ ـ ١١، مطبعة الموسوعات بمصر، ١٣١٩هـ.

(٣) العلوم الشرعية: ذكر الشيخ زكريا: أنها ثلاثة: الفقه، والتفسير، والحديث. راجع: السابق نفسه، صـ ٧، ٨.

(٤) «علم قَرْض الشِّعر: هو علم يُعرف به كيفية النَّظم وترتيبه». السابق نفسه، صـ ١٠.

(٥) قارن: الحاشية الكبرى علَى مقولات السجاعي، صـ ٣، ٤.

وجُودِه، بمحمدٍ وآله وعِترته ـ آمين:

وأصرفَ عَنان العناية إلى تنقيحِه وترتيبه المَرَّة بعد المَرة، والكَرَّة بعد الكَرة، فأجبتُه إلى ذلك، مستعينًا بالله على سُلوك هذه المسالك.

(زيد أسَدٌ) ـ مثلا ـ: مِن علم النحو: هو الحُكم على زيد: بأنه مبتدأٌ، وأسدٍ: خبر. ومِن عِلم البيان[1]: جعْله من قَبيل: التشبيه البليغ[2]، أو الاستعارة التصريحية[3]، إلى غير ذلك. وإنما يتمُّ ما ذُكر: إذا كان المتكلَّم عليه داخلا تحت موضوع العلم المتكلم به، وموضوع علم المنطق: هو (المعلومات التصوُّرية والتصديقية من حيث إنها توصل إلى مجهولٍ تصوريٍّ أو تصديقيٍّ)، فلا بحث للمنطقيِّ عن المعاني الجزئية إلا استطرادًا؛ تتميمًا للبحث عن حال الكليات ـ كما سيأتي ـ، ولا عن المعاني الكلية مطلقا، بل من حيث:

---

(١) علم البيان: هو «علم يُعرف به إيراد المعنى الواحد بطُرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه. وفائدته: التمكُّن من مخاطبة أهل اللسان بذلك». اللؤلؤ النظيم، صـ ٩.

(٢) معلوم عند البلاغيين: أن التشبيه مكوَّن من أربعة عناصر: المشبَّه، والمشبَّه به، ووجه الشَّبه، وأداة التشبيه. فإذا حُذف منه الوجه والأداة: سُمِّي بالتشبيه البليغ. راجع: البلاغة ذوق ومنهج، القسم الأول، للدكتور/ عبد الحميد محمد العبيسي، صـ ٢٩٠، ٢٩٤، مطبعة: حسان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ ـ ١٤٠٥هـ/١٩٨٤ ـ ١٩٨٥م.

(٣) الاستعارة: «مجازٌ علاقته المشابهة بشرط المبالغة»؛ أي استعمال اللفظ في غير ما وُضع له لعلاقة المشابهة؛ فهي: «تشبيه حُذف أحد طرفيه حذفا لا سبيل معه إلى تقدير المحذوف؛ فإن كان المحذوف: المشبّه: ـ المستعار له ـ تسمى الاستعارة: تصريحية، وإن كان المحذوف: لفظ المشبه به ـ المستعار ـ ودُلَّ عليه بوصفٍ من أوصافه اللازمة تسمى الاستعارة: مكنيّة». السابق نفسه، صـ ٣٩٠، ٤٠٠.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

بسم الله الرحمن الرحيم[1]**، الحمدُ**[2] **لله** ....

حاشية الملوي

قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[3]**، إلى آخره: قد**

حاشية العطار

الإيصال. وحينئذ: فالبسملة بعض معانى ألفاظها: جزئىٌّ؛ كمعنَى: لفظ الجلالة، وإن كان اللائق بالأدب عدم [التجرُّؤ][4] بإطلاق لفظ: الكلىِّ والجزئىِّ فى أمثال هذا المقام.

و(اسم): باعتبار جعل إضافته بيانية، وإن كان هو فى حد ذاته كليًّا.

ومعنى (الرحمن الرحيم): كلٌّ منهما: كلىٌّ، وإن مُنع من إطلاق الأول على غيره ـ تعالى ـ. ثم مجرد كون المعنى كليًّا: لا يكون موضوعَ المنطق؛ لانتفاء قيد الحيثية المذكور. وقد تكلم جماعة من فُضلاء المتأخرين على البسملة من فن المنطق، بملاحظة مناسبة ما هى التكلم على المتعلق، وإدراجه فى القضايا الحملية؛ قالوا: إن جملة البسملة ـ على احتمال كونها إنشائية ـ: ليست قضيةً بالكلية؛ لأن القضية: هى الخبر، وعلى تقدير كونها خبرية: تصلُح أن تكون كليةً إن قُدِّر المتعلق: يبتدىء كل مؤمنٍ، أو كل مؤمنٍ يبتدىء، أو ابتدائى، أو الابتداء؛ باللام والإضافة اللتَين للاستغراق. وشخصيةً: إن قُدِّر: أبتدىء، أو مبتدىءٌ، أو ابتدائى، أو الابتداء؛ باللام والإضافة اللتَين للعهد. وجزئيةً: إن قُدر المتعلق: بيبتدىء بعض المؤلفين، أو بعض المؤلفين يبتدىء،

(١) (ز) بدون: (بسم الله الرحمن الرحيم).

(٢) أول (صـ) ٤ فى (ط).

(٣) (ب) بدون: (الحمد لله).

(٤) فى (ط ١، ٢): (عدم التجزىء).

. . . .

تكلَّمنا على: البسملة والحمدلة، وعلى أنهما من أيِّ القضايا، وأن مادَّتَهما

أو بعض ابتدائى، أو ابتدائى، أو الابتداء؛ باللام والإضافة اللتَين للجنس فى ضمن فردٍ غير معيَّنٍ، وهذه اللام: هى المسماة فى اصطلاح البيانيِّين: بلام العهد الذهنيِّ. وتكون مهملةً: إن قُدر المتعلق: بيبتدئُ المؤمن، أو ابتدائى[1]، أو الابتداء؛ باللام والإضافة اللتَين للجنس فى ضمن الفرد، غير مقيَّدٍ بالبعضية أو الكلية، وجوَّز بعضهم: أن تكون كلية القضية هنا باعتبار جعل إضافة الـ(اسم) إلى (الجلالة): استغراقيةً، وشخصيتُها: باعتبارها عهديةً. وأُورد عليه: أن مدار الكلية وغيرِها: على الموضوع، لا على المحمول. وأجيب: بأن المجرور: موضوعٌ فى المعنى؛ والمعنى: اسم الله مبدوءٌ به؛ ولهذا قال النُّحاة: المجرور مخبَرٌ عنه فى المعنى، ونظرُ المنطقيِّ: إنما هو للمعنى، وكذا يقال فى جزئيتها وإهمالها؛ على قياس ما قيل فى المتعلق. هذا ما قالوه وحرَّرُوه، ثم طوَّلوا البحث: بذِكر الموجَّهات، واختاروا: أنها من أحد الممكنتَين: العامة والخاصة، أو مطلَقة عامَّةٌ. وبعد أن سمعتَ أن هذا كلَّه تكلُّفٌ: فللمناقشة فيه مجال؛ فإن الحكم على كل ابتداءٍ للشخص بالحصول بالتسمية: ممنوعٌ؛ لأن من المبتدآت ما يَحصُل بدونها. فإن خُصَّ الابتداء بالتأليف: فكذلك؛ لجواز أن لا يكون له مؤلَّفٌ غير هذا المبدوء فيه، فإن جعلت القضية حقيقيةً: اندفع ذلك البحث؛ فإنه واردٌ على تقدير: جعلها خارجية. وقولهم: «يبتدىء كل مؤمنٍ» فيه: أنه يَجوز عدم ابتداء البعض فى فعله بالتسمية وإن حصل الابتداء بالتأليف

---

(١) فى (ط ٢): (أو الابتدائى).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

من أى الموادِّ، وغير ذلك[1] مما يناسب الفنَّ، فى «شرح نَظم المختلَطات»، و«شرح الموجَّهات»[2]، فمَن أراد ذلك فليراجِعْه، فقد بَسَطْنا

حاشية العطار

أيضا. إلا أن يقال: إن الشأن ذلك، ثم ما المانع مِن جعْلها مطلقة حينيَّة: وهى (التى حُكم فيها بثبوت المحمول للموضوع بالفعل، مقيَّدا بحين وصف الموضوع)؛ بأن يقال: إن ثبوت الابتداء للمبتدىء[3] بالتسمية بالفعل: مقيَّدٌ بحين وُصف؛ وهو: كونه مبتدِئًا. وفى «حاشية التهذيب» لبعض المتأخرين نقلا عن بعض الأفاضل: (صحة جعْل القضية مهملة: إن كانت أل: للجنس ولو على سبيل الاحتمال؛ بأن كانت أل: للجنس فقط، أو محتملة له ولغيره من العهد أو الاستغراق[4]) اهـ. وفيه: أنه معنًى لَم يذكرْه أربابُ العربية، مع أن هذه المَباحثَ المذكورةَ: لا تنبَنى إلا على أمورٍ محقَّقةٍ. وفيها أيضا: (واستظهر بعضُهم: أن تكون وقتيةً مُطْلقةً؛ بأن يقال: ابتدائى كائنٌ باسم الله، بالضرورة فى وقتٍ ما؛ لأن الوقتية المطلَقة: أخصُّ من المنتشِرة المطلقة،

(١) (ب) بدون: (وغير ذلك).

(٢) راجع: شرح الملوى على نَظم المختلَطات، مخطوط بالمكتبة الأزهرية، رقم ١٥٩٧٨، واللآلىء المنثورات على نظم الموجِّهات، للملوى، (ل) ٢٥٢، ٢٥٣، مخطوط بالمكتبة الأزهرية (ضمن مجموعةٍ)، رقم ٣٩٨٤٢. وانظر أيضا: حاشية الباجورى على السلم فى علم المنطق، صـ ٤ ـ ٦، مطبعة صبيح، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.

(٣) أول (صـ) ٤ فى (ط ١، ٢). وفى (ط ١): (إن ثبوت الابتداء للمبتدىء بالتسمية مقيَّد بالفعل مقيد بحين وصف).

(٤) فى (ط ١): (أو الاستغراب).

. . . .

ذلك مزيدَ البسط، إذ لا يليق ذِكْر ذلك هنا؛ لأن هذا الكتاب: موضوعٌ

ويلزم من وجود الأعم: وجودَ الأخص. وكذا يصح: أن تكون وقتيةً؛ بأن يقال: ابتدائى كائنٌ باسم الله، إلى آخره، بالضرورة وقت الامتثال بالحديث، لا دائما. وأن تكون: منتشرةً؛ بأن يقال: ابتدائى كائن باسم الله، بالضرورة وقتًا ما لا دائما) اهـ. وفيه: أن المراد بالضرورة: هو الوجوبُ العقليُّ: وهو امتناع الانفكاك عن الشىء. وثبوت الابتداء بالبسملة وقت الامتثال: ليس واجبا عقليًّا[1]؛ لأنه ممكن الانفكاك، ولا واجبا شرعيًّا أيضا؛ إذ هو مندوبٌ، وحينئذ: لا تدخل هذه فى أقسام الضروريات ولا الدوائم بحال.

قوله: (**الحمد لله**): إن جعلت الجملة خبرية: فهى قضية شخصية، أو استغراقية: فكلية، أو جنسية: فمهمَلة، أو للجنس فى ضمن فرد غير معيَّنٍ: فجزئية، لكن مقام الحمد: يأبى هذا الاحتمال وإن صحَّ فى نفسه. ونقل «مُحشِّى التهذيب»، عن شيخه: «العلامة العدوىّ»[2]: (أن «أل»: إن كانت

---

(١) «الوجوب العقليُّ: هو ما لزم صدوره عن الفاعل، بحيث لا يتمكن من الترك، بناء على استلزامه مُحالا». و«الوجوب الشرعيُّ: هو ما يكون تاركه مستحِقا للذم والعقاب». والمندوب «عند الفقهاء: هو الفعل الذى يكون راجحا على تركه فى نظر الشارع، ويكون تركه جائزا». التعريفات، للسيد الشريف على الجرجانى، صـ ٢٢٣، ٢٠٧، مطبعة مصطفى البابى الحلبى، ١٣٥٧هـ ـ ١٩٣٨م.

(٢) الظاهر أن المراد بـ(محشِّى التهذيب): الإمام/ محمد بن أحمد بن عرفه الدسوقى، (ت ١٢٣٠هـ ـ ١٨١٥م). أما شيخه العدوى: فهو أحمد بن محمد، أبو البركات، الدردير؛ سبقت إشارة إليه فى تلاميذ الشيخ الملوى.

الذى منحَ ....

للمبتدِىء الذى لا يميِّز بين القضايا.

قوله: (منح أَحِبّته[1] باللُّطف): ينبغى أن يُرادَ: من يحبُّه اللهُ ويحبُّ

جنسية: تكون القضية شخصيةً؛ لأن الجنسَ: هو الحقيقةُ المعيَّنة فى الذهن؛ أى المشخَّصة فيه) اهـ. ولا يساعده اصطلاحُهم؛ فإن القضيةَ الشخصيةَ: ما كان موضوعُها جزئيا حقيقيا؛ كما فى «الحواشى الفتحية»، ومدخول «أل» الجنسية: ليس كذلك، بل هو كليٌّ، واعتبار تشخُّصه الذهنيِّ: لا يصيِّره جزئيًّا؛ وإلا لزم ألا يكون للكليات وجودٌ أصلا؛ فإن وجودَها ذهنيٌّ لا غير، وهو البتة متشخِّصٌ؛ ضرورة تشخُّص الأعراض بشخُّص محالِّها، قال «منلا زاده»[2] فى شرح القسم الثانى من هذا الكتاب، المسمى: بـ«الهداية»: (فإن قيل: المعنى المعقول فى النفس: صورةٌ شخصيةٌ فى نفسٍ شخصيةٍ، فكيف يكون كليا؟ قلنا: كونه صورةً شخصيةً فى نفسٍ شخصيةٍ: باعتبار ذاته، وكليتُه؛ أعنى: مطابَقتُه للجزئيات بالمعنى المذكور: باعتبار أنه مثالٌ للموجود الخارجيِّ، غير متأصِّلٍ فى الوجود، فلا تَنافِى بينهما؛ لاختلاف الاعتبارَين.

قوله: (الذى منح): يُتوصَّل بذكر الموصول إلى وصف المعارف:

---

(١) على هامش (ب): (أَحِبّته: جمع حبيب، على وزن: فعيل، يصح أن يكون بمعنى: فاعل؛ أى محِبًّا لله، وأن يكون بمعنى: مفعول؛ أى محَبًّا لله، حيث كان بينهما ملازمة).

(٢) منلا زاده: هو أحمد بن عثمان السمرقندىّ، الخطابىّ، الشافعىّ، شهاب الدين. من مؤلفاته: شرح هداية الحكمة، وشرح الشمسية. توفى سنة (٩٠١هـ ـ ١٤٦٠م) تقريبا. راجع فى ترجمته: معجم المؤلفين، جـ ١ صـ ٣١٠.

. . . .

الله، والأولُ مستلزم الثانى، وكذا العكس؛ إذ مَن لا يصدِّق بأحدٍ من رُسُل الله: لا يَصدُق عليه أنه يحبُّ الله، ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾[1]. وعدًّا[2] (منح)، وهو بمعنى أعطى ـ بالباء ـ مع أنه يتعدَّى للثانى بنفسه؛ تقول:

بالجُمَل؛ كما يُتوصل بلفظ (أى): لنداء ما فيه (ال)، وبـ(ذى): للوصف بأسماء الأجناس، ومعلوم: أن الموصول مع صلَتِه: فى قوَّة المشتقِّ؛ أى المانح. ولم يعبِّر به: بناءً على ما قال «القاضى أبو بكر»[3]: من أن كلَّ لفظٍ دلَّ على معنًى ثابت لله ـ تعالى ـ: جاز إطلاقُه عليه بلا توقيفٍ؛ إذا لم يكن إطلاقُه موهِمًا لما لا يليق بكِبريائه، فمن ثَمَّ: لَم يَجُز أن يطلق عليه لفظ «العارِف»؛ لأن «المعرفة» قد يُراد بها: علمٌ يسبقُه غفلة. ولا لفظ «الفقيه»؛ لأن الفِقهَ: فَهمُ غرض المتكلم من كلامه، وذلك مُشعِرٌ بسابقة الجهل، إلى آخر ذلك من الألفاظ الموهِمة، عملا بما يقتضيه المقام من الإطناب. مع ما فيه من التنبيه:

---

(١) سورة: (آل عمران)، من الآية رقم (٣١).

(٢) الفعل المتعدِّى: «هو الذى يَصِل إلى مفعوله بغير حرف جرٍّ؛ نحو: ضرَبتُ زيدا. واللازم: هو ما لايَصل إلى مفعوله إلا بحرف جر؛ نحو: مررتُ بزيد». شرح ابن عقيل، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، للشيخ/ محمد محيى الدين عبد الحميد، جـ ٢ صـ ١٤٥، مكتبة صبيح، الطبعة السابعة عشرة، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

(٣) القاضى الباقلانىّ: هو محمد بن الطيب بن محمد، البَصرىّ، ثم البغدادىّ؛ من أئمة الأشاعرة. من مؤلفاته: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل. توفى ببغداد سنة (٤٠٣هـ ـ ١٠١٣م). راجع فى ترجمته: سير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبى، بتحقيق الشيخ/ شعيب الأرناؤوط وآخرين، جـ ١٧ صـ ١٩٠، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م. ثم انظر فى المسألة: شرح العقائد النسفية وفتح الإله الماجد، صـ ٢٩٩ ـ ٣٠٣.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

أحبَّته باللُّطف ....

حاشية الملوي

«منحتُ زيداً كذا»: لأنه ضمَّنه معنى «خصَّ». و(اللُّطفُ) ـ بضم اللام وسكون الطاء، وفي لغة: بفتحها ـ: لغةً: الرأفة والرفق، فيؤخَذ في حقه

حاشية العطار

على أن عطاياه ـ تعالى ـ ومِنَحه لعبيده مقرَّرةٌ في ذهن كلِّ واحدٍ، وافتقارَه في جميع شئونه وأحواله إليه ـ تعالى ـ، شاهدُ عدلٍ على ذلك؛ فإن أصل وضع الموصول: على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطَب يعرفه بكونه محكوما عليه بحُكمٍ حاصلٍ له، ولهذا كانت الموصولات: معارف. فإذا قلتَ: «لقيتُ مَن ضربتَه» معناه: لقيتُ الإنسانَ المعهودَ بكونه مضروبًا لك. و(منَح) بمعنى: أعطى، عداه بالباء: لتضمُّنه معنى: «خصَّ»، وهي داخلةٌ على المقصور، كما هو الفصيح.

قوله: (أَحِبَّتُهُ): أصلُه: أحبِبَة أفعِلَة: جمعُ قلةٍ مستَعملٌ في جمع الكثرة مجازًا؛ لقرينة المقام، ويصحُّ استعمال جمع القلة في حقيقته؛ فإن القلَّةَ والكَثرةَ: من الأمور الإضافية. و(أحبابُ الله): إما أن يُراد بهم: مطلق المؤمنين، أو خواصِّهم، ولا شك أن الأول بالنسبة إلى ما سواهم من الكفار: قليلون، وإن كانوا في أنفسهم كثيرين، ففيه: تلميح لقوله ـ عليه أفضل الصلاة والسلام ـ: (أنتم في سواكم من الأمم)[1] الحديث، والثاني أيضا: قليلٌ بالنسبة للعوامِّ، ففيه

---

(١) حديث (... ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة السوداء في الثَّور الأبيض، أو كالشعرة البيضاء في الثور الأسود): أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (بشرح النووي)، جـ ٣ صـ ٩٧، كتاب: الإيمان ـ باب: كون هذه الأمة نصف الجنة، نشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م. و«التلميح: هو أن يُشارَ في فحوَى الكلام إلى=

. . . .

ـ تعالى ـ باعتبار غايته. فإن قيل: اللطف لا يختصُّ بمَن أَحبَّه الله؛ قال ـ تعالى ـ: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ﴾(١)؛ قالوا: أطلق وصف العبودية، فأفاد(٢): أن اللطف يشملُ كل أحدٍ حتى الكافر، فكيف يضمِّن(٣) «منح»

تلميحٌ لقوله ـ عليه أفضل الصلاة والسلام ـ: (رُبَّ أشعثَ أغبرَ ذى طِمرَين)(٤) الحديث. ومفرد أحبة: حبيب؛ على وزن: فعيل بمعنى(٥): مفعول، أو: فاعل؛ أى محَبّ: بفتح الحاء أو بكسرها؛ فهو من الثلاثيِّ المزيد؛ أعنى: أحبَّ أو حابَّ ومحبوب: إن كان من الثلاثيِّ المجرَّد؛ أعنى: حبَّ، وهو لغة فى أحب، وعليها قول «ابن هشام»(٦) فى متن «القواعد»: (عملتها عمل من طبّ لمن حبّ).

= قِصةٍ أو شِعرٍ من غير أن تُذكر صريحا». التعريفات، للجرجانى، صـ ٥٨.

(١) سورة: (الشورى)، من الآية رقم (١٩).

(٢) فى (أ): (وأفاد).

(٣) فى (ب): (تضمن).

(٤) حديث (رب أشعث أغبر ذى طمرين، مصفَّح عن أبواب الناس، لو أقسم على الله لأبرَّه): رواه الطبرانى فى الأوسط، وفيه: عبد الله بن موسى التيمى، وقد وُثّق، وبقية رجاله: رجال الصحيح. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبى الحسن نور الدين على الهيثمى، تحقيق: حسام الدين القدسى، جـ ١٠ صـ ٢٦٤، نشر: مكتبة القدسى ـ القاهرة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

(٥) أول (صـ) ٥ فى (ط ١، ٢).

(٦) ابن هشام: هو محمد بن أحمد، اللَّخمىّ. من مؤلفاته: الفوائد المحصورة فى شرح المقصورة، لابن دريد: وهو أجود شروحها وأبسطها. توفى سنة (٥٧٠هـ). راجع فى ترجمته: كشف الظنون، جـ ٢ صـ ١٨٠٧.

. . . .

معنى «خصَّ»، مع أن اللطف لا يختص بمن أَحَبَّه الله. قلنا: (أل) في (اللطف) للكمال؛ أي اللُّطف الكامل، على أن الخصوصية ليست باللطف

ومجيء «مفعول» من الثلاثيِّ: هو القياس والأصل، وربما جاء لغيره؛ كما قالوا: «أحبه فهو محبوب». واستعمال «محب فيه» على الأصل: قليل؛ كما في قول «عنترة»[1]:

ولقد نزلتُ فلا تظنِّي غيرَه ... مِنِّي بمنزلة المُحَبِّ المُكْرَم

بل استغنوا عنه بـ(محبوبٍ) كثيرا، كما استغنوا باسم فاعل (حب) الذى هو للثلاثي، بـ(محب) الذى هو للرباعي؛ عن حابٍّ[2]. وتمام ذلك في «حواشي لامية الأفعال». أي مَن يحبُّ اللهَ ويحبه اللهُ، فهما متلازمان. فمحبَّةُ الحق ـ سبحانَه وتعالى ـ للعبد: إرادتُه لإنعامٍ مخصوصٍ عليه، كما أن رحمتَه: إرادتُه الإنعام، فإرادة الحق ـ سبحانه ـ أنْ يوصِّل العبدَ للثواب وللإنعام تسمَّى: رحمة. وإرادته ـ سبحانه ـ: صفةٌ واحدةٌ، فبحسب تفاوُت متعلقاتها تختلف أسماؤها؛ فإذا تعلقت بالعقوبة: تسمَّى غضَبا، وإذا تعلقت بعموم النِّعم، تسمَّى رحمة، وإذا تعلقت بخصوصها: تسمَّى محبة. وقيل: محبة الحق للعبد: مدحُه له وثناؤه عليه بالجميل، فتعُود لصفة الكلام. وقيل: هي من صفات الأفعال، فهي

---

(١) هو: عنترة بن شداد العَبسي؛ أشهر فرسان العرب في الجاهلية، ومن شعراء الطبَقة الأولى، من أهل نجد. توفي سنة (٢٢ ق هـ ـ ٦٠٠م). راجع في ترجمته: الأعلام، جـ ٥ صـ ٩١.
وانظر عن البيت المذكور: شرح ابن عقيل ومنحة الجليل، جـ ٢ صـ ٥٦.

(٢) في (ط ١): (من حاب).

. . . .

فقط، بل باللُّطف والتوفيق معًا، ويصح تضمينُه(١) معنى: أكرَمَ؛ ومَن أحبَّهم الله محفوفون بالألطاف وإن كثُرت عليهم البلايا، فإن بلاياهم فى طيِّها ألطاف؛ كتكفير ذنبٍ، أو ثوابٍ، أو كثرة شهود الله؛ بأن كان من

إحبابٌ مخصوصٌ وحالةٌ مخصوصةٌ يرقِّيه إليها. وأما محبة العبد لله ـ تعالى ـ: فحالةٌ يجدها فى قلبه تَلْطف عن العبارة، تحْمِله تلك الحالة: على التعظيم له، وإيثارِ رضاه، وقلةِ الصبر عنه، والاحتياج إليه، وعدم الفرار(٢) مِن دونه، ودوام الائتناس بدوام ذكره بقلبه. قال «العارف السّهرورديُّ»(٣) في الباب الحادى والستين من كتاب «العوارف» ما حاصله: إن المحبة: التخلُّق بأخلاق الله، ومن ظن مِن الوصول غير ما ذكرنا أو تخيَّل له غير هذ القدر: فهو متعرضٌ لمذهب النصارى من اللاهوت والناسُوت.

(فائدة) قال «الصلاحُ الصفديُّ»(٤) فى «شرح لاميَّة العجم»: حضرتُ

---

(١) أول (ل) ٣ فى (أ).

(٢) فى (ط ٢): (والاحتياج إليه الفرار). وفى (ط ١): (عدم القرار).

(٣) السهروردى: هو عمر بن محمد بن عبد الله، أبو حفص، شهاب الدين. من مؤلفاته: عوارف المعارف: فى التصوف. توفى سنة (٦٣٢هـ ـ ١٢٣٤م). راجع فى ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى. جـ ٨ صـ ٣٣٨.

(٤) الصفدى: هو خليل بن أيبك، الشافعى؛ الإمام الأديب الناظم. من مؤلفاته: التاريخ: وهو أكثر من خمسين مجلداً. توفى سنة (٧٩٤هـ). راجع فى ترجمته: مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم، لطاش كبرى زاده، جـ ١ صـ ٢٣٦، ٢٣٧، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

ابتُلِيَ: يَشهدُ[١] اللهَ حالَ البلوَى أكثر من شُهوده[٢] له حال عدمها، ومن هنا قال «ابن عطاء الله»[٣]: (وُرُود الفاقات من أعياد المريدين).

حاشية العطار

يوما في صفِّ مجلس «الشيخ/ أبي الحسن على بن الصياد الفاسيِّ»، وقد عمل درسا عامًّا تكلم فيه على «سورة الصَّف»، واستطرد الكلام على قوله ﷺ: (الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك)[٤]، فقال: ذهب بعض الصوفية في هذا: إلى أنه «فانٍ لَم تكُن»؛ يعنى غِبتَ عن وجودك ولم تكن رأيتَه. وحسَّن ذلك واستحسنه مَن حضر، فقلت: إن هذا حَسنٌ لو ساعده الإعراب عليه؛ فإن هذا: شرطٌ وجوابه، وهما مجزومان، فيكون اللفظ الصحيح: «فإن لم تكن ترَهُ»؛ حتى يصحَّ المعنى، فاعترف بذلك. اهـ. قال «البدرُ الدمامينيُّ»[٥] في حاشيته على ذلك الكتاب: إنما تصحُّ هذه الدعوى التي

(١) في (ب): (شهد).

(٢) في (ب): (من يشهوده).

(٣) ابن عطاء: هو أحمد بن محمد بن عبد الكريم، أبو الفضل، تاج الدين، السكندرى؛ من أشهر الصوفية، ومن مؤلفاته: الحكم العطائية. توفى بالقاهرة سنة (٧٠٩هـ ـ ١٣٠٩م). راجع في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، جـ ٩ صـ ٣٣.

(٤) جزء من حديث أخرجه البخارى في صحيحه (مع منحة البارى، للشيخ/ زكريا). جـ ١ صـ ٢٢٤. الحديث رقم ٥٠. كتاب: الإيمان ـ باب: سؤال جبريل النبى ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعِلم الساعة. وانظر: صحيح مسلم بشرح النووى، جـ ١ صـ ١٥٦.

(٥) البدر الدمامينيُّ: هو محمد بن أبى بكر؛ أقرأ بالأزهر، وولى قضاء المالكية، من مؤلفاته: تحفة الغريب: شرح مغنى اللبيب. مات بالهند سنة (٨٢٧هـ ـ ١٤٢٤م). راجع في ترجمته: الأعلام، جـ ٦ صـ ٥٦.

والتوفيقِ، ....

قوله: (والتوفيق): هو «خلْق قُدرة الطاعة في العبد»[1]، زاد بعضهم: «وتسهيل سبيل الخير إليه»؛ لئلا يرِد: الكافر؛ فإنه ليس موفَّقًا، مع أن فيه قدرة الطاعة. ولا حاجة إلى ذلك؛ لأن القدرة[2] عند محققي المتكلمين: تقارن الفعلَ، لا تتقدم عليه ولا تتأخر عنه، فيلزم مِن خلق قدرة الطاعة: وجود الطاعة، والكافر ليس له قدرةُ الطاعة بالمعنى المذكور، نعم: لا

عارض بها «الصفديُّ»: أن لو كان فِعلُ الجواب في هذه الصورة مما يجب جزمُه، وهو ممنوعٌ، وقد نص الإمام/ «جمال الدين بن مالك»[3] في «التسهيل»: على أن الشرط إذا كان منفيًّا بـ(لَم): جاز رفع الجواب بكُرهٍ. وكفانا به حُجةً على أن الشراح قَبلوا هذا الكلام منه ولم يتعقبوه، وعليه فيصحّ قولنا: إن لم يَقُم زيدٌ يقوم عمرو، ويتخرَّج عليه الحديث، فلا يكون رفعُ الفعل المضارع الذي هو «تراه» مانعًا من دعوى كونه جوابا للشرط الذي هو «فإن لم تكن».

قوله: (باللطف والتوفيق): اللطف معناه: الرأفةُ والرِّفقُ. والتوفيق: خلْقُ

(١) فيكون على هذا التعريف: مرادفا للُّطف. وقيل: التوفيق: خلْق الطاعة. راجع: غاية الوصول، صـ ١٥٦.

(٢) على هامش (أ): (أي العرَض المقارن للفعل).

(٣) ابن مالك: هو محمد بن عبد الله؛ جمال الدين؛ إمام النُّحاة، عُرف بالدين المتين. من مؤلفاته: الألفية في النحو، وتسمَّى: الخلاصة. توفي سنة (٦٧٢هـ). راجع في ترجمته: مفتاح السعادة، جـ ١ صـ ١٣١.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

نذكر[1] أنه مستطيعٌ، والاستطاعة غير القدرة، لكن قد تطلق القدرة على الاستطاعة، على سبيل[2] التسامُح فى اصطلاح المتكلِّمين، فيكون قادرًا على الطاعة بهذا المعنى، لا بالمعنى[3] الأول.

حاشية العطار

قدرة الطاعة فى العبد. وهى عند الاشاعرة: العرَض المقارن للفعل. فلا يدخل الكافر. وقد تطلق القدرة على الاستطاعة، وباعتبارها يتعلق التكليف، فلها إطلاقان عند المتكلم. ثم من لوازم الرأفة والرفق: انفعال النفس، فيؤخَذ فى حقه ـ تعالى ـ: باعتبار غايته؛ التى هى الاحسان، أو إرادة الإحسان. وأُورِد: أن اللطف لا يختص بمَن أحبه الله ـ تعالى ـ؛ قال ـ تعالى ـ: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ﴾، فيشمل الكفار، فكيف يضمِّن «منح» خصَّ؟ والجواب: أن الخصوصية ليست باللطف فقط، بل باللطف والتوفيق معا، أو قول «المحشى»: (إن «أل» فى اللطف: للكمال)؛ ففيه: أن جعل «أل» للكمال: ليس من المعانى التى تكلَّم عليها علماء العربية وإن اشتهر على ألسنة كثير. واعلم: أن الباء تدخل على المقصور والمقصور عليه، لكن قال «السيد»[4]: (إن الباء التى هى صلة

---

(١) فى (أ): (لا تذكر). وانظر: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ١١.

(٢) أول (ل) ٣ فى (ب).

(٣) فى (ب): (لا بالمعين). وانظر: حاشية الحفنى على المطلع شرح إيساغوجى، صـ ٢، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.

(٤) هو: على بن محمد بن على، السيد الشريف الجرجانىّ؛ تعلَّم فى شيراز، ودخل سمرقند، من مصنفاته: شرح المواقف، شرح الرسالة الشريفية، التعريفات، حاشية على تفسير الكشاف، توفى بشيراز سنة (٨١٦هـ ـ ١٤١٣م). راجع فى ترجمته: الأعلام، جـ ٥ صـ ٧.

ويسَّـر[1] لهم سلـوكَ سبيـل التصـوُّرِ والتصديـقِ، ....

قوله[2]: (ويسر لهم سلوك سبيل التصور والتصديق): ....

التخصيص وما تصرَّف منه: لا تدخل إلا على المقصُور عليه، فإن جاء ما ظاهره دخولها فيه على المقصور: ضُمِّن معنى التمييز، وجُعلت الباء صلةَ المضمَر، وقدِّر للمضمر فيه صلة أخرى؛ فيقال في نحو «نخصُّك بالعبادة»: نميِّزُك بها[3] مخصِّصين إياها بك) اهـ.

(فائدة): (التضمين، وكذا الحذف، والإيصال، وقد يسمَّى هذا: بالنَّصب على نزع الخافض: سَماعيٌّ، لا قياسيٌّ. صرح به في «مُغنى اللبيب، وحواشي شرح المفتاح»، ولكنهما لشُيوعِهما: صارا كالقياس، حتى كثُر من العلماء التصرُّف والقول بهما فيما لا سماع فيه) اهـ. ذكره «المنلا زاده» في «حاشية شرح السعد علَى تصريف العزى».

قوله: (ويسر لهم): أي سهَّل، تفعيلٌ، مِن: اليُسر ضد العُسر. وضمير «لهم»: يعود للـ(أحبة) المذكورين. والـ(سلوك): المُرور والدخول؛ قال في «الصحاح»: (سلكتُ الشيءَ في الشيء سَلكًا ـ بالفتح ـ، فانسلك: أي أدخلتُه فيه فدخل). وفيه لغة أخرى: سلكتُه سُلُوكًا.

[**قوله**]: **(سبيل التصور)**: السبيل: الطريق، يذكَّر ويؤنَّث، وجمْع المذكر:

---

(١) أول (صـ) ٦ في (ط).

(٢) (ب) بدون: (قوله).

(٣) أول (صـ) ٦ في (ط ١، ٢).

. . . .

العِلْم[1] الذى هو حصول صورة الشىء فى الذهن: ينقسم[2] إلى: تصورٍ وتصديقٍ؛ فالتصور: حصول صورة الشىء فى العقل من غير حُكم. والحكم: إيقاعُ النسبة أو انتزاعُها. وأما التصديق: فهو عند «الإمام»[3]: مركَّب من: تصور المحكوم عليه، وبه، والنسبةِ الحُكْمِيَّة؛ التى هى: مَورِد الإيجاب والسلب. وأما الحُكم[4]: فهو مركبٌ عنده من أربع تصوراتٍ: إن

سُبُل ـ بضمتَين ـ، والمؤنث: سُبُول. ويطلق على: السبب؛ ومنه: قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَـٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا﴾[5].

والتصوُّر يفسَّر: بـ(حصول صورة الشىء فى العقل)؛ فليس معنى تصور الشىء: إلا أن تُرسم صورة منه فى العقل، بها يمتاز الشىء عن غيره عند العقل؛ كما تَثبت صورة الشىء فى المرآة، لكنها لا يثبُت فيها إلا صوَر

(١) المراد بالعِلم هنا: العِلْم الحادث. والتعريف المذكور: هو اصطلاح المناطقة؛ ويعنى: مطلق الإدراك؛ أى وصول النفس إلى تمام المعنى، وهو بهذا المعنى: مرادف لكلمة: تصوُّر. وينقسم إلى: تصورٍ لا حكم معه؛ ويسمَّى: التصور الساذَج، وتصورٍ معه حكم؛ ويسمى: التصديق. راجع: تيسير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية، للدكتور/ محمد شمس الدين إبراهيم، صـ ٧، ٩ ـ ١١، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

(٢) فى (أ): (تنقسم).

(٣) المراد بالإمام: الإمام الرازىّ؛ فخر الدين. من مؤلفاته: مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين. توفى بهراة سنة (٦٠٦هـ ـ ١٢١٠م). انظر فى ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، جـ ٨ صـ ٩٦.

(٤) فى (ب): (والحكم).

(٥) سورة (الفرقان)، من الآية رقم (٢٧).

. . . .

حاشية الملوي

جُعل الحكم إدراكًا، وثلاث تصوراتٍ وحُكمٍ[1]: إن لم يكن إدراكًا. واعتُرض: بأن التصورات عنده ضرورية، والتصديق قد يكون نظريًا؛ فلو كان الحكم عنده إدراكًا: لزم كون التصديقات كلها ضرورية. ويجاب: بجواز كون هذا التصور مخالفًا لسائر التصورات، مخصوصًا[2] من بين التصورات: بجواز كونه نظريًا؛ بدليل: أن دلائلَه على كون التصورات

حاشية العطار

المحسوسات. والنفس مرآةٌ تنطبع فيها صور المعقولات. وهذا تعريفٌ للتصور المطلق؛ المنقسم إلى: التصور الساذَج[3]؛ وهو: التصور المقيَّد بعدم الحكم. وإلى: التصديق. فالمنقسم إلى التصور الساذج والتصديق: هو الماهية لا بشرط شيء.

والقسيم[4] للتصديق: هو الماهية بشرط لا شيء. وهذا التعريف بعينه: هو

(١) «يعني: أن الحكم لا يكون حينئذ تصوُّرا؛ لأن التصور: قسم من الإدراك ـ وقد نفينا أن يكون إدراكا ـ، وانتفاء المَقسِم يوجِب: انتفاء الأقسام». تعليق الأستاذ الدكتور/ محمد بيصار، علَى كتاب: تحرير القواعد المنطقية، صـ ٩، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبى.

(٢) فى (أ): (مخصوص). وانظر: حاشية العطار على شرح الخبيصى، صـ ٢٤.

(٣) والتصور الساذَج يشمل: إدراك المفرد، وإدراك المركبات الإضافية، وإدراك المركبات التوصيفية، والمركبات التامة المشكوك فيها أو المتوهَّمة. راجع: تيسير القواعد، صـ ٧، ثم انظر: حاشية العطار على شرح الخبيصى، صـ ٢٦.

(٤) «التقسيم: ذِكر مشترَكٍ بين شيئَين أو أشياء، وإفراد كل قسم بأمر مختصٍّ به منتفٍ عن القسم الآخر، فيتميز حينئذ». والمَقسِم: هو الاسم الكلىُّ الذى يراد تقسيمه. أما الجزئيات الحاصلة بعد ضمِّ القُيود إليه: فتسمَّى أقساما. ويسمَّى كل قسم منها بالنسبة للآخر: قسيما=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

ضروريةً: غيرُ جاريةٍ فيه. وأما عند الحكماء: فالتصديق: هو الحُكم، وما بقيَ: شروط، فهو بسيط عندهم، والحكم نفسُ التصديق عندهم، وجزؤُه عنده[1].

حاشية العطار

تعريف العلم عند الحكماء؛ لأن التحقيق عندهم: أنه من مقولة الكيف[2]، فالتصور كما يطلق فيما هو المشهور على ما يقابل التصديق؛ أعنى: التصور الساذج، كذا يطلق على: ما يرادف العلم ويعمُّ التصديقَ؛ وهو: مطلق التصور. وأما التصديق: فهو نفس الحُكم عند الحكماء. والحكم: هو إسناد أمرٍ إلى آخر إيجابًا أو سلبًا. والإيجابُ: إيقاعُ النسبة، والسلبُ: انتزاعُها[3]؛ فإذا قلنا:

= له، والصفة أو الحيثيَّة التى تُلاحَظ عند التقسيم: تسمى: أساس التقسيم. انظر: شرح معالم أصول الدين، لابن التلمسانى، تقديم وتحقيق وتعليق: د/ عواد محمود عواد سالم، صـ ٨٩، نشر: المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، ضوابط الفكر، للدكتور/ محمد ربيع جوهرى، صـ ٩٢، الطبعة الرابعة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

(١) أما النزاع بين الإمام وبين متأخرى المنطقيين: فقد ذكر البعض: أنه نزاع لفظيٌّ؛ «لأن من نظر إلى أن الحاصل بعد الحجة هو الإدراك فقط: قال ببساطة التصديق، بخلاف من نظر إلى أن الإدراك المذكور: بمنزلة الجزء الصوريِّ؛ كالهيئة للسرير؛ لكونه مرتبطا بالنسبة المتعلقة بالطرفَين، وأن الحاصل بعد إقامة الحجة: إنما هو الإدراك المتعلق بالقضية: فقد قال بتركُّبه». تعليق الأستاذ/ محمد بيصار، صـ ٩.

(٢) مِن مقولة الكيف: أى صفة وجودية يجوز أن تُرى؛ فيفسَّر: بالصفة الحاصلة. وقيل: بل هو من الاعتباريات؛ وعليه: فهل هو فِعلٌ أم انفعال؟ خلاف. راجع فى ذلك: حاشية الدسوقى على شرح القطب على الشمسية، جـ ١ صـ ٥٨، المطبعة الأميرية، الطبعة الأولى، ١٣٢٣هـ - ١٩٠٥م، وحاشية العطار على مقولات البليدى، صـ ١٩٨.

(٣) المراد بالنسبة: النسبة الحُكمِيَّة؛ وتعنى: الارتباط الحاصل بين المحكوم عليه والمحكوم=

. . . .

حاشية الملوي

واعتُرِض هذا التقسيم بوجهَين[(١)]: أحدهما: أن التصديقَ إن كان عبارة عن التصور مع الحُكم: كان قِسمًا من التصور، فلا يصح جعله قسيمًا له، وإن كان عبارة عن الحكم: لم يصح جعله من أقسام العلم؛ لأن الحكم جُعل قسيمًا[(٢)] للتصور المرادِف للعلم، فالأمر آلَ إلى: كون قِسم الشيء

حاشية العطار

«الإنسان كاتب»، أو «الإنسان ليس بكاتب»: فقد أسنَدنا «الكاتبَ» إلى «الإنسان»، وأوقَعنا ثبوت الكتابة إليه؛ وهو: الإيجاب. أو رفَعنا نسبة ثبوت الكتابة عنه؛ وهو: السلب. وعند متأخرى المناطقة، وإليه ذهب «الإمام الرازيُّ»: أن التصديقَ: مجموعُ التصورات الثلاثة والحكم؛ إن قلنا: إنه ليس

= به. والمراد بإيقاعها: اعتقاد ثبوت المحمول للموضوع. وبانتزاعها: اعتقاد سلب تلك النسبة. تيسير القواعد، صـ ٨ بتصرف، وانظر: شرح القطب على الشمسية وحاشية العلامة الدسوقى، جـ ١ صـ ٦٦. وحاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٤١. وأرسطو، للدكتور/ عبد الرحمن بدوى، صـ ٧٢، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، ١٩٥٣م.

(١) أى اعتُرِض على التقسيم المذكور: بأنه يلزم منه أمرَين فاسدَين. مَنشأ الفساد: الاختلاف فى معنى: التصديق؛ فإن أريد بالتصديق: التصورات المشتملة على الحكم: يكون التصديق قسما من التصور، والمشهور لدى جُلِّ المؤلفين: أن العلم ينقسم إلى: تصور وتصديق، وهذا يفيد: أن التصديق قسيم للتصور، فيلزم على التعريف المذكور هنا: كون قسم الشيء قسيما له. وإن أريد بالتصديق: الحكم فقط: لزم كونه ـ أى التصديق ـ قسيما للتصور، والعبارة المشهورة تفيد: أن التصديق قسم من العلم المرادف للتصور، فيلزم: كون قسيم الشيء قسما منه. راجع: تيسير القواعد، صـ ٩ ـ ١١، ثم انظر: شرح السعد على الشمسية، صـ ١٠٠.

(٢) فى (ب): (جعل قسما)، وهو خطأ. قارن: تيسير القواعد المنطقية، صـ ١٠.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

قسيما له، أو كون قسيم الشيء قِسما منه. الثاني: أنه إن أريد بالتصور[1]: مطلق الحصول الذهنيِّ: فهو بعينه العِلم، فيؤدى إلى: انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره. وإن أريد: المقيَّد بعدم الحكم: امتنع اعتبارُه فى التصديق؛ إذ لو اعتُبر فيه: لاعتُبر مع الحكم، وقد كان لا يُعتبر معه حكم. وأجاب «القُطب»: بأن التصور قسمان: تصورٌ مطلقٌ: وهو الذى لم يعتبر معه حُكمٌ ولا عدمه. وتصور ساذَج[2]: وهو المقيَّد بعدم الحكم. والتصور

حاشية العطار

بإدراكٍ، بل هو فعل من أفعال النفس. أو مجموع التصورات الأربعة: تصور المحكوم عليه، وتصور المحكوم به، وتصور النسبة الحُكمية، والتصور الذى هو الحكم؛ إن قلنا: إنه إدراك. هذا ما ذكره «القطب» فى «شرح الشمسية»[3]. وحقق «العلامة الدوانيُّ» فى «شرح التهذيب»: أن التصديق نوعٌ آخر مغايِر للتصور مغايَرةً ذاتيةً، لا باعتبار المتعلق كما يشهد به الرجوع إلى الوجدان. اهـ. وقال فى «شرح المواقف»: (إنك إذا تصورتَ نسبة أمرٍ إلى آخر وشككتَ فيها: فقد علمت ذَيْنك الأمرَين والنسبة بينهما قطعا، فلَكَ فى هذه الحالة: نوعٌ من العلم، ثم إذا زال عنك الشكُّ وحكمتَ بأحد طرفَى النسبة: [فقد][4] علمتَ

---

(١) (ب) بدون: (بالتصور). وفى شرح السعد على الشمسية، صـ ١٠٠: (مطلق الحضور الذهنى، وهو...).

(٢) انظر: حاشية العطار على شرح الخبيصى، صـ ٢٦.

(٣) راجع: شرح القطب على الشمسية وحاشية العلامة الدسوقى، جـ ١ صـ ٦٢ وما بعدها.

(٤) ما بين [المعقوفتين]: ساقط من (ط ١، ٢). قارن: شرح المواقف، للسيد الشريف الجرجانى، جـ ١ صـ ٥٨، دار الطباعة العامرة، ١٣١١هـ.

. . . .

حاشية الملوي

المطلق: مرادِف العلم، فلا يَرد الاعتراض الأول؛ لأن التصديق: قسيمٌ للتصور الساذَج وقسم من التصور المطلق. ولا يَرد الاعتراض الثانى؛ لأن التصور المعتبر فى التصديق: هو التصور المطلق، والتصور المنقسم العلم[1] إليه وإلى التصديق؛ هو التصور الساذَج. والحاصل: أن الحضورَ الذهنيَّ: هو العِلم، والتصور إما أن يُعتبر بشرط الحكم: وهو التصديق، أو بشرط لا شيء[2]: وهو التصور الساذج، أو بلا شرط شيء: وهو التصور المطلق المرادِف للعلم، وهو المعتبر فى التصديق على أنه شرطٌ أو شطرٌ.

حاشية العطار

تلك النسبة نوعا آخر من العلم ممتازا عن الأول بحقيقته [وِجدانًا]) اهـ.

فقد ظهر لك الفرق بين مذهب الحكماء ومذهب «الإمام» فى التصديق؛ فإنه بسيطٌ على مذهبهم، مركبٌ على رأيه. وأن التصورات الثلاثة؛ أعنى تصور: الموضوع، وتصورَ المحمول، وتصورَ النسبة: شرطٌ للتصديق خارجٌ عنه عندهم، وشطرُه الداخل فيه على قوله. وأن الحكمَ: نفسُ التصديق عندهم، وجزؤُه على زعمه. وظهر أيضا: أن ما فى «الحاشية» من أن التصديق عنده عبارةٌ عن التصورات الأربعة: أحد احتمالَين قُرِّر بهما كلام «الإمام»، أرجحهما: الثانى، وأنه ليس مذهب «الإمام» وحده، بل هو مذهب المتأخرين، اختاره «الإمام» وجرَى عليه. قال «الفاضل السيالكوتيُّ»[3]: (والتحقيق عندى:

(١) أول (ل) ٤ فى (أ).

(٢) أى بشرط: عدم الحكم؛ وهو أحد أقسام العلم، القسيم للتصديق. راجع: تيسير القواعد المنطقية، صـ ١١.

(٣) السيالكوتى: هو عبد الحكيم بن شمس الدين الهندى؛ من مؤلفاته: حاشية على شرح=

. . . .

حاشية الملوي

واعترض «السعد» بوجوهٍ كثيرةٍ، واعترض ما تقدم: بأن الحكم ليس بإدراكٍ؛ لأنه فعلٌ للنفس، فإذا لم يكن الحكم ـ الذى هو التصديق ـ إدراكًا: لم يكن من العِلم؛ لأن العلم إدراكٌ، فلا يصح تقسيم العلم. وأجاب «السعد»: بأن الحكم: إذعانٌ لوقوع النسبة أو لا وقوعها وإدراكٌ لذلك؛ بدليل: اتصافِه بالبداهة والاكتساب، وبأن ثانى قسمَى العلم: لو سلِّم[1] ما ذكرتم: هو التصور المقيَّد بالحكم، لا التصديق، الذى هو المركب من التصور والحكم، فالعلم على هذا ينقسم إلى: تصورٍ فقط؛ أى إدراك مجرد عن الحكم، وتصورٍ معه حكم.

حاشية العطار

أن القول بفعلية الحكم، الذى ذهب إليه «الإمام» ومَن تبعه: مبناه أمر معنوىٌّ؛ وهو: أن الإيمان مكلَّف به، ومعناه: التصديق بما جاء به النبي ﷺ، والمكلَّف به: لا بد أن يكون فعلا اختياريًّا، فالتصديق: لابد أن يكون فعلا اختياريا، فقالوا: إن الحكم الذى هو شطرٌ فى التصديق؛ أعنى: إيقاعَ النسبة أو انتزاعَها، وهو أن تَنسب باختيارك الصدق إلى الخبر والمخبِر وتسلِّمه: فعل اختيارىٌّ، والتكليف باعتباره. وقال «القاضى الآمدىٌّ»[2]: إن التكليف بالإيمان: تكليفٌ

= العقائد النسفية. (ت ١٠٦٧هـ ـ ١٦٥٦م). راجع فى ترجمته: الأعلام، جـ ٣ صـ ٢٨٣.

(١) فى (أ): (ولو سلم). وانظر: شرح السعد على الشمسية، صـ ٩٨ ـ ١٠٣.

(٢) القاضى الآمدىّ: هو علىٌّ بن محمد بن سالم؛ سيف الدين، أبو الحسن؛ تعلَّم فى بغداد والشام، وانتقل إلى القاهرة، فدرّس بها، وكثر حُسّاده. من مؤلفاته: أبكار الأفكار، وغاية المرام فى علم الكلام. توفى بدمشق سنة (٦٣١هـ ـ ١٢٣٣م). راجع فى ترجمته: سير أعلام النبلاء، جـ ٢٢ صـ ٣٦٤.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

وينبغى أن يُراد بسبيل التصور: المعرِّفات، وبسبيل التصديق: الأقيِسة والحُجَج؛ فإن الموصِّل إلى التصور: هو المعرِّفات، والموصل للتصديق: هو الأقيسة، فشبَّه المعرِّفات والأقيسة: بالسبيل، واستعمل لفظ السبيل فيهما: استعارة تصريحية، والقرينة: ذِكر التصور والتصديق، ويصح أيضا: أن يكون شبَّه التصورَ والتصديقَ: بموضع بعيدٍ لا يُتوَصل إليه إلا بعد

حاشية العطار

بالنظر الموصِّل إليه، وهو فعلٌ[1] اختياريٌّ. وقال «المحقق التفتازانيُّ»: إن المكلَّف به لا يلزم أن يكون من مقولة الفعل، بل يجوز أن يكون من مقولةٍ أخرى، والتكليف يكون باعتبار تحصيله الذى[2] هو اختياريٌّ. وقال البعض: ليس الإيمان مجردَ التصديق، بل مع التسليم)[3] اهـ.

ثم إن كُلا من التصور والتصديق ينقسم إلى: ضروريٌّ، ونظريٌّ؛ فالضروريٌّ: ما لا يحتاج فى حصوله إلى نظرٍ وكَسبٍ؛ كتصوُّر: الوجود، والشيء، والتصديق بأن الكلَّ أعظمُ من الجزء. والنظريٌّ: ما يحتاج فى حصوله إلى نظرٍ وكسبٍ؛ كتصور حقيقة المَلَك، والرُّوح، والتصديق بحدوث العالم. وأن التصديقات النظرية: تُستفاد من التصديقات الضرورية، والتصورات النظرية: تستفاد من التصورات الضرورية، وتلك الاستفادة إنما تكون بالنظر والفكر؛ وهو: ترتيب أمورٍ حاصلةٍ ليُتوصَّل بها إلى تحصيل غير الحاصل، وحينئذ يكون

---

(١) فى (ط ١): (وفعل). قارن: حاشية السيالكوتى على شرح الشمسية، جـ ١ صـ ٧١.

(٢) أول (ص) ٧ فى (ط ١، ٢).

(٣) ذكر ذلك السيالكوتى: فى حاشيته على شرح الشمسية، جـ ١ صـ ٧١. وانظر: تقرير الشربينى عليه، فى نفس الصفحة.

. . . .

سُلوكَ طريقٍ طويلةٍ؛ بدليل: ذِكر اليسير[1] فى مقام تعداد النعم. والسبيل: تخييلٌ، إما باقٍ على حقيقته[2]، أو مستعمل فيما تقدم من المعرِّفات والحُجج، على ما فيه من المذاهب المقررة فى «فنِّ البيان». وفى هذه الفقرة[3]: براعة الاستهلال: وهى أن يأتىَ المتكلِّم فى أول كلامه بما يُشعِر بمقصوده.

لكل واحدٍ من القسمَين طريقٌ خاصٌ؛ فالطريق الموصِّل إلى التصديقات النظرية: الأقيسة، والطريق الموصل للتصورات النظرية: التعريفات؛ وحينئذ فيراد بـ(**سبيل التصور**): المعرِّفات، وبـ(**سبيل التصديق**): الأقْيِسة، ويصير معنى كلام «الشارح»: (ويسَّر لأهل محبَّته الوصولَ بأفكارهم فى الطريق الموصِّل إلى التصور والطريق الموصِّل إلى التصديق)؛ ففيه استعارةٌ تصريحيةٌ أصليةٌ؛ بتشبيه المعرِّفات والأقيسة: بالسُّبل. وذِكر التصور والتصديق: قرينةٌ. أو مكنيةٌ فى التصور والتصديق؛ بتشبيهِهما بمكانٍ بعيدٍ، وذكر الـ(سبيل)[4]: تخييل. والأول: أَولى، هذا إن فُسِّر السبيل: بالطريق، فإن فُسر بالسبب: فالكلام على حقيقته؛ إذ يصير معناه: وسهَّل لهم أسبابَ التصورات والتصديقات، ويُراد: السبب بالمعنى اللغوىِّ؛ حتى لايَرِد أن يقال: إن الأفكار ليست أسبابًا[5]، بل هى من قبيل

(١) فى (أ): (التيسير).

(٢) فى (أ): (فى حقيقته).

(٣) أول (ل) ٤ فى (ب).

(٤) فى (ط ١، ٢): (وذكر السبل).

(٥) «ثبت فى الحكمة: أن الأفكار ليست أسبابا موجِدة للنتائج؛ حتى تكون أفعالا لنا متولِّدة=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والصلاةُ والسلامُ على أشرف خَلقِه، ....

حاشية الملوي

قوله: (على أشرف خلقه): حتى الأنبياء والرسل. وأشرفيتُه على الأنبياء والرُّسل: بتفضيلٍ من الله ـ تعالى ـ بمحض اختياره، لا أن الموجِب للتفضيل: هو الفضائل التى وُجدت فيه دونهم، نَصَّ عليه: «الإمام

حاشية العطار

المعدَّات، كما قُرر فى محله.

قوله: (والصلاة): خُصَّت الأنبياء بلفظ «الصلاة»، بحيث لا تُستعمل فى غيرهم إلا تبعا؛ تمييزًا لمراتبهم العَلِيَّة. وأُلحق بهم الملائكة؛ لمشاركتهم لهم فى العِصْمة، وإن كان الأنبياءُ أفضلَ من جميعهم.

قوله: (على أشرف خلقه): أى مخلوقاته كلِّها[1]، بتفضيل الله إياه على الجميع، ولله درُّ «ابن الخطيب الأندلُسىِّ»[2]، قال:

يـا مصـطفَى مـن قَبـل نشـأة آدم   والكَـون لـم تُفـتح لـه أغـلاق

أيَـرُوم مخلـوقٌ ثنـاءك بعـدما   أثنَـى علـى عليائـك الخَـلاق

والجارُّ: متعلق بـ(السلام). وحذَف متعلق الأول: لدلالة الثانى عليه. وفى

= من أفكارنا ـ كما ذهب إليه جماعة لا يُعتدُّ بهم ـ، بل الأفكار: مُعدَّات للنفس لقبول صوَرها؛ أى صوَر النتائج العقلية عن واهب الصوَر،...». حاشية السيد على شرح المطالع، صـ ٢٠، دار الطباعة العامرة، ١٢٧٧هـ.

(١) فى (ط ٢): (مخلوقاته كلهم).

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن سعيد؛ نشأ بغرناطة. من مؤلفاته: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب. توفى سنة (٧٧٦هـ ـ ١٣٧٤م). راجع: الأعلام، جـ ٦ صـ ٢٣٥.

محمدٍ الهادِي إلى سواء الطريق، ....

ابن عبَّاد»[(١)]، في: «رسائله الكُبرى»، وأطال في ذلك بما يُخرجنا جلبُه عن المقصود، ونقَله عنه: العارفُ بالله «الشيخ السنوسيُّ»[(٢)].

قوله: (الهادى): أى الدالّ على طريقٍ يوصل إلى المطلوب وإن لم

شرح «دُرة الغوَّاص، للشهاب الخفاجيِّ»[(٣)]: أصل معنى الصلاة: الانعطاف الجسمانيُّ؛ لأنها مأخوذةٌ من الصلوَين، على ما حقق فى «شروح الكشاف»، ثم استُعمل فى الرحمة والدعاء؛ لِما فيه من التعطُّف المعنويِّ، ولهذا عُدِّيَ بـ(على)؛ كما يقال: تعطف عليه. فلا يَرد أن تعدِّى الدعاء بـ(على): للمَضرَّة، فكيف يكون الصلاة بمعنى الدعاء. ولا حاجة إلى أن يقال: لا يلزم من كون لفظٍ بمعنى لفظٍ آخر: أن يتعدَّى تعديتَه.

قوله: (الهادى): أى الدالّ. و**(سواءُ الطريق)**: مِن إضافة الصفة للموصوف؛

---

(١) الإمام ابن عباد: هو محمد بن إبراهيم، النفَّرى، الرندى، الأندلسى. من مؤلفاته: غيث المواهب العلية بشرح الحكم العطائية. (ت ٧٩٢هـ ـ ١٣٩٠م). راجع فى ترجمته: السابق نفسه، جـ ٥ صـ ٢٩٩.

(٢) الشيخ السنوسى: هو محمد بن يوسف بن عمر؛ أبو عبد الله: عالِم تلمسان فى عصره. من مؤلفاته الكثيرة: شرح إيساغوجى، وشرح الشمسية، وعقيدة أهل التوحيد. (ت ٨٩٥هـ ـ ١٤٩٠م). انظر: فى ترجمته: معجم المؤلفين، جـ ١٢ صـ ١٣٢. ثم انظر فى مسألة (التفضيل): شرح معالم أصول الدين، صـ ٦٠٧.

(٣) الشهاب الخفاجيُّ: هو أحمد بن محمد بن عمر المصرى. من مؤلفاته: عناية القاضى وكفاية الراضى: حاشية على تفسير البيضاوى. (ت ١٠٦٩هـ). راجع فى ترجمته: هدية العارفين، جـ ١ صـ ١٦٠.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وعلى آله وصَحبه الحائزِين للصدِّقِ والتحقيقِ،..................

حاشية الملوي

يحصل وصولٌ بالفعل، وقيل: الموصِّل بالفعل، على الخلاف في تفسير (الهداية). وقد يُراد بالهداية على القول الأول: المعنى الثاني بقرينةٍ، كما في الدعاء بالهداية.

قوله: (سواء الطريق): من إضافة الصفة إلى الموصوف؛ أي الطريق السواء؛ أي السَّوِيّ؛ أي المستقيم[1].

حاشية العطار

أي الطريق المستقيم.

قوله: (وعلى آله): يُراد بهم هنا[2]: أتقياءُ أمَّتِه؛ للوصف بعده.

قوله: (الحائزين): جمع «حائز»؛ اسم فاعل من الحِيازة؛ وهي الضمُّ والجمع، قال في «المصباح»: (حُزتُ الشيء أحُوزهُ حَوزًا وحِيازةً: ضممتُه وجمعتُه).

قوله: (للصدق): هو مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الخارجية. وضدُّه: الكذب. وأما «الحق»: فهو مطابقة النسبة الخارجية للنسبة الكلامية. وضدُّه: «الباطل». فالفرق اعتباريٌّ. وتمامُه في موادِّ «شرح العقائد النسفية»[3].

قوله: (والتحقيق): تفعيلٌ، مِن «حَقَّ الشيء»: ثبتَ. والمراد به هنا: إتقانُ الأمور وإحكامُها.

---

(١) في (ب): (أي السوِيّ المستقيم). وانظر: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٢٧.

(٢) (ط ٢) بدون: (هنا).

(٣) انظر: شرح العقائد النسفية وفتح الإله الماجد والتعليق، صـ ٢١٢ ـ ٢١٤.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وبعـد: ....

حاشية اللوي

قوله: (وبعد): سبب بنائه[1]: شِبهُه بالغايات في الوقف عليه دون ما بعده. كذا قيل، وبُحِث فيه: بأن الغايات: قبل وأخواتها؛ كالجهات[2]،

حاشية العطار

قوله: (وبعد): هي باعتبار أصلها الذى هو: «مهما يكن من شيء فأقول»، إلى آخره: قضيةٌ شرطيةٌ متصلةٌ اتفاقيةٌ، لا لزوميةٌ؛ لأنه لا علاقة بين قيام زيد مثلا ـ الذى هو من جملة الأشياء ـ والقولِ المذكور، نعم، هناك ملازمة من بعض الوجوه؛ من حيث إن من جملة الشيء: إرادةُ التأليف، وهى وإن كان بينها وبينه ملازمة، بشرط انتفاء الموانع ووجود الأسباب، لكنها غير معتبَرة. ثم فى «التصريح» عن «الحُوفيِّ»[3]: (أن محلَّ بنائها على الضَّم: إذا كان المضاف إليه معرفةً، أما إذا كان نكرةً: فإنها تُعرب، سواء نوى معناها أوْ لا) اهـ. ولم يبيِّن وجهَ الفرق؛ ويمكن بيانُه: بأن المراد بمعنى المضاف إليه الذى استحقَّت «بعد» البناءَ على الضم بتضمُّنها له: هو النسبةُ الجزئيةُ التى بين المتضايفَين. نُسبت إليه وإن كانت لا تتحقق إلا بمجموع المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّ بانضمامِه للمضاف: تحقَّقت، ومعلومٌ أن المعانى الجزئيةَ حقُّها: أن[4] تؤدَّى

---

(١) على هامش (ب): (أما بناؤها: فلأنها تضمنت معنى نسبةٍ جزئيةٍ بعدها، فأتت فى معنى الحرف، فبُنيت، بخلاف ما إذا كانت متضمنة لكلِّيٍّ).

(٢) (ب) بدون: (كالجهات).

(٣) الحوفيُّ: هو على بن إبراهيم؛ نحْويٌّ، قارئٌ. من مؤلفاته: البرهان فى تفسير القرآن، والموضح: فى النحو. مات سنة (٤٣٠هـ). راجع: مفتاح السعادة، جـ ٢ صـ ٩٥.

(٤) أول (صـ) ٨ فى (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

فهذا شرحٌ لطيفٌ لكتاب ....

حاشية الملوي

وحسب؛ لأنهن لما قُطع عنهُن ما يُضَفن إليه[1]: صِرنَ حدودًا يُنتهَى عندها،

حاشية العطار

بالحروف؛ فقد تضمنَت «بعدُ» معنًى حقُّه أن يؤدَّى بالحرف، فبُنيَت لذلك. هذا إذا كان المضاف إليه معرفةً، فإن كان نكرةً، والنكرة: اسم للمفرد المنتشر ـ على ما حُقِّق ـ، لم تكن تلك النسبة جزئيةً؛ لعدم تعيُّن أحد طرفَيها، هكذا خطر ببالي، وأرجو أن يكون صوابًا.

قوله: **(فهذا)**: المشار إليه: ما في الذهن، تقدَّمت الخُطبة أو تأخرَت، كما هو التحقيق، وإن اشتهر التفصيل. وفيه استعارةٌ تصريحيةٌ؛ لِتنزيل المعقول منزلةَ المحسوس.

قوله: **(شرح)**: هو مصدرٌ باقٍ على مصدريَّته؛ للمبالغة؛ كـ«زَيد عَدل». أو بمعنى اسم الفاعل؛ على طريق الإسناد المجازيِّ. والـ(شرح) لغة: الكشفُ والإيضاحُ. وعُرفًا: ألفاظٌ مخصوصةٌ دالَّةٌ على معانٍ مخصوصةٍ.

قوله: **(لطيف)**: أي مختصَر حسَنٌ.

قوله: **(لكتاب)**: مصدر بمعنى اسم المفعول. وقد سماه «المصنف» فيما بعد (رسالةً): لقلَّة حَجمِه؛ كما هو المتعارَف في تسمية مِثله رسالةً؛ هَضمًا لنفسه. و«الشارح» قصَد سلوك الأدب؛ فسماه كتابا: إشارة إلى أنه خليقٌ بأن يسمَّى بذلك؛ لِما احتوى عليه من الفوائد الكثيرة والعوائد الغزيرة.

(١) على هامش (ب): (أي لفظا).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

العلامة ....

حاشية الملوي

فلذا سُمِّين: غايات، قاله «الزمخشريُّ»[(١)] في باب: (الظرف)، مِن:

حاشية العطار

قوله: (العلامة): قيل: لا يطلَق إلا على من جمَع بين المعقول والمنقول؛ كـ«القطبِ الشيرازيِّ». وفيه تحكُّمٌ[(٢)]؛ فإن «علامة»: صيغة مبالغة مِن: عالِم، فيصدق ـ بحسب استعمال اللغة ـ على: كثيرِ العلم ولو من فنٍّ واحدٍ، ودعوى اختصاصه بمَن جمع بين العلوم النقلية والعقلية: لا دليل عليها، فان ادعى [اصطلاحًا][(٣)]: فإطباقُهم على وصْف من لم يكن بتلك المرتبة به: يُنافيه. وكذلك دعوى انحصار الجمع بينهما في «القطبِ الشيرازيِّ» وإن اشتهرت على الألسنة وسُطِّرت في الصُّحف، حتى قال «العصام» في «حواشي الفوائد الغياثية[(٤)]»: (ولم يَحصُل الجمع بينهما إلا للقطب): لا دليل عليها، بل هو تحكُّمٌ بحتٌ؛ فإن مثل هذا الحُكم: يتوقف على استقراءٍ تامٍّ[(٥)]، وهو خارج عن

---

(١) الزمَخشَرِيُّ: هو محمود بن عمر بن محمد، الخوارزمي؛ جار الله، أبو القاسم، المعتزلي، إمام في التفسير واللغة والأدب، من مؤلفاته: الكشاف، وأساس البلاغة. توفي سنة (٥٣٨هـ ـ ١١٤٤م). راجع في ترجمته: الأعلام، جـ ٧ صـ ١٧٨.

(٢) راجع: الحاشية الكبرى على مقولات البليدي، صـ ١٩١.

(٣) في (ط ١، ٢): (اصطلاح).

(٤) الفوائد الغياثية: مختصَر في المعاني والبيان، لعضد الدين الإيجيِّ. والمراد بالعصام هنا: طاشكبري زاده: أحمد بن مصطفى الرُّومي، توفي سنة (٩٦٨هـ). انظر: كشف الظنون، جـ ٢ صـ ١٢٩٩، هدية العارفين، جـ ١ صـ ١٤٣.

(٥) الاستقراء التام: هو تتبُّع جميع جزئيات الكليِّ موضعَ البحث؛ لنستنتج منه: حُكما عامًّا كليا يشمل جميعَ الجزئيات والأفراد. انظر: المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم،=

. . . .

«المفصل». فيلزم مما تقدم: تعليل الشيء بنفسه. وعلة بنائها عند

طَوق النفوس البشرية، ومَن ذا الذى تُمكِنه الإحاطة بأحوال العلماء كلِّهم من أول الإسلام إلى زمن «القطب الشيرازيّ»! بل الإحاطة بالموجودين فى عصره: متعذِّرٌ، وكم من علماءٍ لم تبلُغنا أسماءهم؛ إما لخُمولهم فى أنفسهم، أو عدم تصدُّرهم للتدريس والتأليف. على أننا قد اطَّلعنا على تراجم علماء بالَغ مترجِموهم فيهم بما لم يبالغوا فى ترجمة «القطب الشيرازيِّ»؛ كالعلامة: «كمال الدين بن يونس»؛ شيخ «المصنِّف»؛ فإن «ابن خلِّكان» فى «وفيات الأعيان»: بالَغ فى ترجمته جدا، ووصفَه بالحذق فى كل علمٍ والتقدُّمِ فيه، حتى عِلْم «السيمياء»[1]، ويَحكى عنه غرائب فى ذلك؛ مما قال فيه: (هو أبو الفتح موسى ابن يونس؛ كمال الدين الشافعيّ، كان الفقهاء يقولون: إنه يدرى أربعة وعشرين فنًّا درايةً متقَنةً، فمِن ذلك: المذهب، وكان فيه أوحدَ الزمان، وكان جماعةٌ من الحنفية يشتغلون عليه بمذهبهم، ويَحُلُّ لهم مسائل الجامع الكبير أحسنَ حلٍّ، وكان يُتقن فنَّ الخلاف العراقيِّ والبخاريِّ وأصولَ الفقه، ولما وصلت كُتب «فخر الدين الرازيّ» إلى «الموصل»، وكان بها إذ ذاك جماعة من الفضلاء: لم يَفهم أحد منهم اصطلاحَه فيها سواه، ولَما وقف عليها: حلَّها فى ليلة واحدة

= للدكتور/ عوض الله جاد حجازى، صـ ١٧٧، ١٩٠، الطبعة الرابعة، دار الطباعة المحمدية، بدون تاريخ. ويأتى الكلام على (الاستقراء) بالتفصيل فى موضعه.

(١) المشهور: أن المراد بالسيمياء: السِّحر؛ أو تركيبُ الساحر أشياءً بواسطةٍ ما، يُوجِب هذا التركيبُ: تخيُّلاتٍ خاصة. راجع: كشف الظنون، جـ ٢ صـ ١٠٢١.

. . . .

«المُرادِيّ»[1]: شِبهها بحرف الجواب فى الاستغناء بها عما بعدها، مع ما

وأقرأها. وكان يَدرى فنَّ المنطق والحكمة والطبيعيِّ والإلهيِّ، وكذلك الطبّ، ويعرِف الفنونَ الرياضيةَ من إقليدس والهيئة وغيرها، معرفةً لا يشاركه فيها أحدٌ غيره، واستخرج فى عِلم «الأوفاق»[2] طُرقًا لم يهتد إليها أحد غيره، وكان يبحث فى علم العربية والتصريف بحثًا تامًّا مستوفيًا، حتى إنه كان يقرأ كتاب «سيبويه» و«الإيضاح» و«التكملة»، لـ«أبى على الفارسيِّ»[3]، و«المفصَّل، للزمخشريِّ»، وكان له فى الحديث والتفسير وأسماءِ الرجال وما يتعلق بذلك يدٌ جيِّدة، وكان يحفظ من التواريخِ وأيامِ العرب ووقائعِهم والأشعارِ والمحاضرات شيئا كثيرا، وكان أهلُ الذمة يقرءون عليه التوراةَ والإنجيلَ، ويشرح لهم هذَين الكتابَين شرحا يعترفون أنهم لا يجدون مَن يوضِّحها لهم مثله، وكان فى كل فنٍّ

(١) المراديُّ: هو حسن بن قاسم، الشهير بابن أُم قاسم، من أئمة العربية. من مؤلفاته: شرح المفصّل: للزمخشرى. (ت ٧٤٩هـ)، وقيل: (٧٥٥هـ). راجع فى ترجمته: الدرر الكامنة، جـ ٢ صـ ١٣٨.

(٢) علم الحرف، ويسمى أيضا: علم أعداد الوفق، وعلم الأوفاق، وعلم الحرف والتكسير. «والوفق: جداول مربَّعة لها بيوت مربعة، يوضع فى تلك البيوت أرقام عددية، أو حرف بدل الأرقام، بشرط: أن يكون أضلاع تلك الجداول وأقطارها متساويةً فى العدد، وألا يوجد عدد مكرَّر فى تلك البيوت». وغاية هذا العلم: «الوصول إلى المطالب الدينية أو الدُّنيويَّة أو الأُخرويَّة». مفتاح السعادة. جـ ١ صـ ٣٧٣، جـ ٢ صـ ٥٤٨. وذكر الشيخ «ابن حجر الهيتمى»: أن للشيخ زكريا مؤلَّفا فى الأوفاق.

(٣) هو: الحسن بن أحمد، الفسوىّ؛ أوحدُ زمانه فى العربية، مهتمًّا بالاعتزال. من مؤلفاته: الإيضاح فى النحو. توفى ببغداد (٣٠٧هـ). راجع: مفتاح السعادة، جـ ١ صـ ١٦٠.

. . . .

فيها من شِبه الحرف فى الجُمود والافتقار. وبُنيت على حركةٍ: لئلا يلتقىَ

من هذه الفنون كأنه لا يعرف سواه؛ لقوَّته فيه، وبالجملة: فإن مجموع ما كان يعرفه من العلوم: لم يُسمع مِن أحدٍ تقدمَه أنه كان قد جمعه، ولقد جاءنا «الشيخ: أثير الدين الأبْهرىُّ»، صاحب «التعليقة فى الخلاف والزيج» والتصانيف المشهورة، من «الموصل» إلى «إِرْبِل»[(١)] فى سنة خمسة وعشرين وستمائة، ونزل بدار الحديث، قال لى: يا ولدى ما دخل بغداد مثل «أبى حامدٍ الغزالىِّ»، ووالله ما بينه وبين الشيخ نسبة. وكان «الشيخ أثير الدين» ـ مع جلالة قدره فى العلوم ـ يأخذ الكتابَ ويجلس بين[(٢)] يدَيه ويقرأ عليه، والناس يوم ذاك يشتغلون فى تصانيف «أثير الدين»، ولقد شاهدتُ هذا بعَينى وهو يقرأ عليه كتاب «المِجسطىِّ»[(٣)]، وكان «الشيخ أثير الدين» يقول: ما تركتُ بلادى وقصدتُ الموصل: إلا للاشتغال على الشيخ). ثم ذكر كلاما كثيرا، إلى أن قال: (فمَن وقفَ على هذه الترجمة: قد ينسبنى إلى المغالاة فى حق الشيخ، فمن كان من أهل تلك البلاد وعرف ما كان عليه الشيخ، علم أنى ما أعرتُه شيئا، ونعوذ بالله من الغُلوِّ والتساهُل فى النقل) اهـ. وأما «القطب الشيرازىُّ»: فهو

(١) الموصل، وإِرْبِل: مَدينتان بالعراق.

(٢) أول (صـ) ٩ فى (ط ١، ٢).

(٣) المِجسطىِ: أشهر كتاب صُنِّف فى علم الهيئة، وعليه عوَّل كلُّ مَن كَتب فى الهيئة. وهى لفظة يونانية، معناها: الترتيب. وهو كتاب لبطليموس الفلوزى الحكيم. راجع: كشف الظنون، جـ ٢ صـ ١٥٩٤. وذكر الشيخ/ تاج الدين السبكىُّ: نحوًا من الكلام الذى نقله العلامة العطار، وزاد زيادةً، ذكرتها فى مقدمة الكتاب.

. . . .

ساكنان، أو لِطَرَيان البناء. وكانت ضمةً: لتُخالِف[1] حركة الإعراب.

محمود بن مسعود بن مصلح الفارسيّ؛ قطب الدين الشيرازيّ، الشافعيّ، العلامة؛ وُلد بشيراز[2] سنة ستمائة وأربعة وثلاثين، وكان أبوه طبيبا بها، فقرأ عليه وبرع، ثم دخل الرومَ، فأكرمه صاحبُها، وولِيَ قضاء سيواس[3] وسلطية، وقدِم الشامَ، ثم سكن تبريز[4]، وقرأ بها العلوم العقلية، وحدَّث بـ«جامع الأصول» عن «الصدر القُونويِّ»[5] عن «يعقوب الهذيانيِّ» عن «المصنف». وكان ظريفًا، مزَّاحا، لا يحمل هَـمًّا، يعاشر الملوكَ ويناد‌مُهم، وكان لا يغيِّر زِيَّ الصوفية، ويجيد الشطرنجَ، ويُتقن الشعبذةَ، ويَضرب بالرَّباب، وكان من بُحور العلم وأذكياء العالم، يخضع للفقهاء، ويلازم الصلاةَ فى الجماعة، وإذا صنف كتابا: صام ولازم السهر ومسوَّدته مبيضةٌ. شرَح مختصر «ابن الحاجب»[6]، و«المفتاح»، وشرَح «كليات ابن سينا[7]»، وغير ذلك. مات فى أربعة وعشرين

(١) أول (ل) ٥ فى (أ). وانظر: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٢٨.

(٢) شيراز: تقع فى الجنوب الشرقى لإيران، كانت عاصمةً لبلاد الفرس.

(٣) سيواس: مدينة تقع شمال شرق تركيا، وتسمى الآن: سبسيطة.

(٤) تبريز: هى أشهر مدن أذربيجان، شمال غرب إيران.

(٥) الصدر القونوى: هو محمد بن إسحاق؛ جمَع بين العلوم الشرعية والعقلية؛ له مؤلفات كثيرة فى التصوف وغيره. (ت ٦٧٣هـ). راجع: مفتاح السعادة، جـ ٢ صـ ١٠٨.

(٦) ابن الحاجب: هو عثمان بن عمر. من مؤلفاته: الكافية: فى النحو، وشرحها. توفى بالاسكندرية سنة (٦٤٦هـ). راجع فى ترجمته: السابق نفسه، جـ ١ صـ ١٣٣.

(٧) ابن سينا: هو الفيلسوف الرئيس، أبو علىّ، الحسين بن عبد الله؛ مولد ونشأته وتعلُّمه ببخارى، ورحل فى البلاد، صنف نحو مائة كتاب؛ منها: القانون: فى الطب، الشفاء:=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

أثير الدين ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

من رمضان سنة عشر وسبعمائة بتبريز. اهـ. هكذا ترجَمه «الجلال السيوطيُّ»، فى «طبقات النُّحاة». أقول: لم أر من مؤلفات المذكور سوى «شرح القانون»؛ وهو شرح مبسوطٌ جدا، زيَّف فيه أكثر مقالات شُرَّاح الكتاب على كثرتهم، وحقَّق تحقيقات بديعة فى ذلك الفن، ورأيت له كتابا آخر مطوَّلا فى فن الحكمة؛ أبدع فيه غاية الإبداع[1]، وأتى بتدقيقاتٍ تستلذُّ بها الأسماع؛ وبالجملة: فالرجُل ممن وهبه الله علما كثيرا وفضلا غزيرًا، رحِمه الله.

قوله: (أثير الدين): الأثير ـ بفتح الهمزة، وكسر الثَّاء[2] المثلَّثة، وسكون المثناة التحتية، وآخره راءٌ مهمَلة ـ: المُختار، وهو على حذف مضاف؛ أى مختار أهل الدين، فالإضافة على معنى: مِن، أو اللام. وكنتُ اطلعتُ فى بعض التواريخ على ترجمة المذكور ونقلتُها، ثم غابت عنِّى فى الأسفار، وظنِّى أن اسمَه: المُفَضَّل بن عمر؛ قرأ على «الكمال بن يونس الموصليِّ»؛ علامة الدنيا. وترجَمةُ «الكمال»: فى «تاريخ ابن خلكان» وغيره. وكان «الكمال» متكلِّما فيه،

= فى الحكمة. توفى بهمدان، سنة (٤٢٨هـ). راجع فى ترجمته: الأعلام، جـ ٢ صـ ٢٤١.

(١) ومن مؤلفات القطب الشيرازى: فتح المنان فى تفسير القرآن: نحو أربعين مجلدا. ومشكَلات التفاسير. وشرح حكمة الإشراق. ودرة التاج: كتبه بالفارسية، وأدرج فيه جميع أقسام الحكمة النظرية والعملية. وتاج العلوم. والتحفة. ونهاية الإدراك فى دراية الأفلاك: وهما فى علم الهيئة. وغير ذلك. قيل: توفى سنة (٧١٦هـ). راجع: السابق نفسه، جـ ٧ صـ ١٨٧.

(٢) فى (ط ١): (وكسر التاء).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

حتى قال بعض شعراء عصره:

أجِدَّكَ أن قد جاد بعد التَّعبُّس غزالٌ بوصلٍ لى وأصبح مُؤنسِى

وعاطَيْتُه مِن فيه صَهباءَ مَزجُها كرِقَّة شِعرِى أو كدِين ابن يونس

ولا يقدح فى كماله ذلك الشِّعر؛ فإن ألسنة الشعراء سهامٌ، أغراضها أعراضُ الفضلاء.

ثم إن «المصنفَ» ـ رحمه الله ـ ألَّف كتابَه هذا وجعله على قسمَين: القسم الأول: فى فن المنطق. والقسم الثانى: فى الطبيعىِّ والإلهىِّ؛ جريًا على طريقة الحكماء الإسلاميين؛ كـ«ابن سينا» فى «الشفاء»، و«الإشارات»؛ بناءً على أن المنطق مقدمةٌ لعلم الحكمة أو جزءٌ منها، على اختلاف البراهين.

وقد شرح القسمَ الأولَ: كثيرٌ من الفضلاء، المشهور منها بين الطلَبة: هذا الشرح فى الديار المصرية والشامية، وشرح «العلامة الفنارىّ»، وشرح «حسام كاتى» فى الديار الرُّومية. وعلى هذه الشروح من الحواشى كثير، وعليه شروحٌ أُخر غيرها[1]. وشرَح القسم الثانى: جماعة من الفضلاء أيضا؛ كالحُسَينىِّ[2]،

(١) راجع فى ذلك: كشف الظنون، جـ ٢ صـ ٢٠٢٩، وراجع ما ذكرتُه فى مقدمات هذا الكتاب.

(٢) هو: محمد بن الشريف محمد بن السيد الشريف على الجرجانى؛ من مؤلفاته: زبدة الأسرار فى الحكمة، وشرح هداية الحكمة: المسمَّى حل الهداية. توفى سنة (٨٣٨هـ). راجع: هدية العارفين، جـ ٢ صـ ١٨٩.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

الأبهريّ ـ رحمه الله تعالى ـ، ....

حاشية الملوي

قوله: (الأبهرى): ضَبَطه[1] «القليوبيُّ»[2]: بفتح الباء وسكون الهاء؛ نسبةً إلى: أبهر: بلد، والمسموع: بسكون الباء، وقول «القليوبيّ» (إنه خطأٌ): قد يقال عليه: إن النسبة فيه على غير قياس، فلا خطأ، مع أن الاستعمال المشهور: خيرٌ[3] عن القياس المهجور.

حاشية العطار

والمِيبَدِيِّ[4]، والمنلا زاده، وغيرِهم. وعلى شُروحهم حواشٍ كثيرةٍ. والقسم الثانى: هو المشهور بـ«الهداية». وعلى هذا النحو: متن التهذيب، ومتن الشمسية. وقد اعتنت الفُضلاء بشرح كل قسمٍ على حِدته زمنَ رَواج العلم؛ بالإقبال على أهله والاعتراف بفضيلتهم، وقد بقينا فى زمانٍ نسأل اللهَ الحمايةَ من شرِّه، ونلجأ إليه فى كشف الكرب عنا وعن المسلمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

قوله: (الأَبهريّ): ضبَطه «المنلا تالج»: بهمزة، وموحَّدة مفتوحتَين، فهاء ساكنة: نسبة إلى قبيلة يقال لها: أبهر. قال: وغلط من جعله بسكون الموحَّدة

---

(١) فى (ب): (وضبطها).

(٢) انظر: حاشية القليوبى على المطلع، (ل) ٢، مخطوطة بالمكتبة الأزهرية، رقم ١٥٩٦٢ منطق.

(٣) فى (ب): (خبر). وقارن: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٣٦، ٣٧.

(٤) الميبدى أو الميبذى ـ نسبة إلى بلدته: ميبز ـ: هو حسين بن معين الدين؛ المعروف: بقاضى مير الحسينى؛ تلميذ الجلال الدوانى. له حاشية على الشمسية. توفى سنة (٩١٠هـ ـ ١٥٠٤م). راجع فى ترجمته: السابق نفسه، جـ ١ صـ ٣١٦، الأعلام، جـ ٢ صـ ٢٦٠. وسبقَت ترجمة المنلا زاده.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

المسمَّى: بإيساغوجى، فى علم المنطق؛ ....

حاشية الملوي

قوله: (فى [علم][1] المنطق): تشبيه المنطق بظرف: استعارة بالكناية،

حاشية العطار

وفتح الهاء. ونقل فى «الحاشية» عن «الجلال السيوطيِّ» فى «لُب اللباب»: أن هناك بلدا معروفا من قرى «زَنْجَان»[2] أو قرية من قرى «أصبهان» يقال لها: أَبْهَر ـ بالفتح ثم السكون وفتح الهاء ـ، والنسبة إليها: أَبْهَرىّ؛ كأحمَرىّ؛ فعلى هذا: لا غلط فى النسبة أصلا[3]، ولعله ثبت عند «المنلا تالج»: أنه من القبيلة فضبطَه بما ذَكر) اهـ. ثم رأيتُ فى «معجم البلدان، لياقوت»: (أَبْهَر ـ بالفتح ثم السكون وفتح الهاء وراء ـ: يجوز أن يكون أصله فى اللغة: من البهر؛ وهو: الغلبة؛ قال «عمر بن أبى ربيعة»:

قالوا تحبُّها؟ قلتُ: بهرا عدد الرمل والحصا والتراب

ويقال: ابتهر فلانٌ بفلانة؛ أى اشتهر. وبهرة الوادى: وسطُه. وأبهر: اسم جبل بالحجاز. وأبهر: مدينة مشهورة بين قزوين[4] وزنجان وهمدان من نواحى الجبل، والعجم يسمونها: أوهر. وقال بعض العجم: معنى أبهر: مركَّبُ «أب»؛ وهو الماء. و«هر»؛ وهو الرحاء؛ كأنه ماء الرحاء).

قوله: (فى علم المنطق): أى فى بيان المُهمِّ منه، فالظرفية: من ظرفية

---

(١) (أ)، (ب) بدون: (علم).

(٢) زَنجان: بلدة تقع غرب أذربيجان، خرَّبها المغول. انظر: معجم البلدان، لياقوت الحموى، جـ ٣ صـ ١٥٢، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

(٣) أول (صـ) ١٠ فى (ط ١، ٢).

(٤) فى (ط ١): (فروين). قارن: السابق نفسه، جـ ١ صـ ٨٢.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

يَحُلُّ ألفاظَه، ويبيِّنُ مرادَه، ....

حاشية الملوي

وذَكر ما هو من لوازم الظرف؛ وهو كلمة «فى»: تخييل، والجامع فى التشبيه السابق: مطلق التمكُّن.

قوله: (ألفاظه) إلى آخره: أى ألفاظ «الأبهرىِّ» ومرادُه[1]، أو الضمائر: للكتاب. وإثبات الإرادة له: مجازٌ، ويصحُّ إرجاع بعضها للأبهرىِّ وبعضها للكتاب، إلا أن فيه تشتيت الضمائر. وتشبيه[2] الألفاظ بشىءٍ

حاشية العطار

الدالِّ فى المدلول؛ شبَّه الدالَّ والمدلولَ: بالظرف والمظروف الحِسِّيَّين، بجامع: التمكُّن؛ إذ البيان يمكن بغير هذه الألفاظ، فكأنه محيطٌ بها، فشبَّه الشمولَ العموميَّ: بالشمول الظرفىِّ، واستعمل ما هو موضوعٌ للثانى فى الأول، وهو لفظ: «فى»، فتكون استعارةً تصريحيةً تبعيةً، والقرينة حاليةٌ؛ وهى: استحالة أن يكون لِعِلم المنطق احتواء على هذه الرسالة كاحتواء الظرف على المظرُوف.

قوله: (يَحُلُّ): بفتح المثناة التحتية وضم الحاء المهملة؛ بمعنى: يفُكُّ. شبَّه تبيين الألفاظ بفكِّ الشىء المعقود: على طريق الاستعارة التصريحية التبعيَّة؛ لجريانها فى الفعل بعد جريانها فى المصدر، والقرينة: ذكر الألفاظ. أو شبَّه الألفاظ الخاليةَ عن البيان: بالشىء المعقَّد: استعارةً بالكناية. وإثبات الحل: تخييل.

قوله: (ويبين مراده): أى مراد مؤلِّفه، فهو مجازٌ حذفىٌّ. أو مراد الكتاب،

(١) على هامش (ب): (أى مراد الأبهرى أيضا).

(٢) فى (ب): (وشبه).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

ويفتحُ مُغلقَه، ويقيِّد مُطلقَه، على وجهٍ لطيفٍ، ومنهَجٍ مُنِيفٍ، ....

حاشية الملوي

مغلقٍ أو معقَّدٍ: استعارة بالكناية، والحلّ: تخييلية[1].

قوله: (على منهج): أي طريقٍ. والـ(مُنيف) في الأصل - كما في «القاموس» -: جبل أو حِصْن في جبل صَبِر[2]، انتهى. فالمراد هنا: ومنهج عالي؛ كعلُوِّ الجبل.

حاشية العطار

فهو مجازٌ عقليٌّ؛ على حدِّ قوله - تعالى -: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾[3]. أو شبَّه كتابه بإنسانٍ: بجامع أن كُلا يهدى إلى المطلوب؛ على طريق الاستعارة المَكنية. وإثبات المراد: تخييل. أو الضمير في «مراده»: يعود للعلامة؛ الذي هو «المصنِّف». كما يجوز عود ضمير «ألفاظه» عليه، وحينئذ فلا تجوُّز، لكن يلزم عليه: تشتيت الضمائر؛ لأن ضميرَي «مغلقَه»، و«مطلقه»: راجعان للكتاب بحسب الظاهر، فتناسُبُ الضمائر أَولَى، وقول بعضهم: إن ضمير «مغلقه»، و«مطلقه» يعودان للكتاب قطعا: لا يُقطع به.

قوله: (ويفتح مغلَقه): أي يوضِّح غامضَه؛ ففية استعارةٌ مصرَّحةٌ تبعِيَّةٌ في «يفتح»، أو مَكنيةٌ في «مغلق».

قوله: (على وجه): أي طريقٍ. ظرف لغوٍ متعلق بتلك الأفعال السابقة،

---

(١) في (أ): (تخييل). و«الاستعارة التخييلية: هي إضافة لازم المشبَّه به إلى المشبَّه». البلاغة ذوق ومنهج، صـ ٤١٥.

(٢) على الهامش: (صبر: اسم مكان. وجبل: مضاف إليه). وانظر: القاموس المحيط، للفيروزابادي، جـ ٣ صـ ١٩٧، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٣) سورة (الكهف)، من الآية رقم (٧٧).

وسمَّيتُه: «المَطلَعَ». واللهَ أسأل أن ينفعَ به، ....

قوله[(١)]: (المطلع): بفتح الميم وسكون الطاء: مكان الطلوع، وهذا هو الظاهر والمشهور، ويجوز كونه بضم الميم وكسر اللام: اسم فاعل من (أطلَع)؛ فالمعنى على الأول: أنه مكان الطُّلوع إلى معاني[(٢)] هذا الفن أو غيره، وعلى الثاني: أنه يجعل القارئَ طالعًا إليها فتظهر له.

وفي بعض النُّسخ: (والله أسأل أن ينفع به، وهو حسبي ونعم

على جهة التنازُع. أو «مستقر»؛ نعت لـ«شرح» بعد نعته بتلك الجمل.

قوله: (ومنهج): أي طريق (منيف): أي عالٍ شريفٍ؛ وهو في الأصل: جبل أو حصن، شبَّه العُلوَّ المعنويَّ بالعلوِّ الحسيِّ.

قوله: (المطلع): ـ بفتح الميم واللام ـ: أي مكان الطُّلوع، أو بضم الميم وكسر اللام: اسم فاعل؛ مِن: أطلَعَ؛ أي يجعل القارئَ مطَّلعا على معاني المتن. والأول: بمعنى قول صاحب السلم: (سميتُه بالسلم المُنورَق)[(٣)]؛ فإن مكان الطلوع: هو السُّلَّم.

قوله: (والله أسأل): تقديمُ المعمول: لإفادة الاختصاص؛ أي أسألُ اللهَ،

---

(١) (أ)، (ب): بتقديم التعليق على قوله: (والله أسأل أن ينفع به).

(٢) في (ب): (الى معالى). وانظر: حاشية الحفني، صـ ٣، وحاشية القليوبي، (ل) ٣.

(٣) السُّلم المُنَورق، أو المرونق: أُرجوزة في المنطق، نظْمٌ لمتن إيساغوجي؛ نَظَمها: الأخضريُّ: عبد الرحمن بن سيدي محمد الصغير، (ت ٩٨٣هـ). راجع: هدية العارفين، جـ ١ صـ ٥٤٦، ٥٤٧. ثم انظر: شرح الملوي وحاشية الصبان، صـ ٣٤.

وهو حسبي..

الوكيل): فجملة: نِعم الوكيل: إما معطوفة على (حسبي)، فلا يلزم عطف

لا غيره. وأنكر «ابن الحاجب» كونَ التقديم مفيدًا له؛ فقال: (إن التقديم في ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: للاهتمام، ولادليل على كونه للحصر) اهـ. قال في «المطوَّل»: (الدليل عليه: الذَّوق، وكلام أئمة التفسير. وما ذكره «ابن الحاجب»: مأخوذٌ من كلام «سيبويه»[1]؛ فإنه قال ـ وقد تكلَّم على: «ضربتُ زيدًا» ـ: وإذا قدَّمتَ الاسمَ: فهو عربيٌّ جيِّدٌ، كما كان ذلك مع تأخيره: عربيًّا جيِّدا، وذلك قولكَ: «زيدًا ضربتُ». والاهتمام والعناية في التقديم والتأخير سواء، مثله في: «ضَرب زيدٌ عمرًا»، و«ضرب عمرًا زيدٌ») اهـ. قال «ابن جماعة»: (والحقُّ عندي: هو هذا، ومن ادَّعى الإفادةَ بشيءٍ من ذلك: فعليه البيان).

قوله: (أن ينفع): في تأويل مصدر مفعولٍ ثانٍ لـ(أسأل)؛ أي أسألُ اللهَ النفعَ. وحقيقتُه ـ على ما قال «الراغب» في «مفرَداته» ـ: ما يُستعان به في الوصول إلى الخير، وكل ما يُتوصَّل به إلى الخير: فهو خَيرٌ. وحذَف مفعول «ينفع»: إيذانًا بالعُموم؛ أي كلَّ أحدٍ سعَى في تحصيله.

قوله: (وهو حسبي): أي كافٍ عن الطلب للعون والتوفيق من غيره.

---

(١) سيبويه: هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو البشر، نشأ في البصرة، كان إماما في النحو، وله فيه (الكتاب)، قيل: إنه توفي سنة (١٨٠هـ ـ ٧٩٦م). انظر في ترجمته: معجم الأدباء، لياقوت الحموي، جـ ٤ صـ ٤٩٩، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

ونعم الوكيل: ....

الإنشاء على الخبر؛ لأن (حسبي): مفردٌ، لا يوصَف بإنشاءٍ ولا خبرٍ. أو

والحسْب: بمعنى المُحسب؛ بدليل أنك تقول: هذا رجلٌ حسبك؛ فتصف به النكرةَ؛ لأن إضافته ـ لكونه بمعنى المحسب ـ: غير حقيقية. ذكره في «الكشاف».

قوله: (ونعم الوكيل): جملة قصد بها إنشاء المدح على الله ـ تعالى ـ، معطوفة على «وهو حسبي»؛ بناءً على جواز عطف الإنشاء على الخبر؛ وفيه خلافٌ: فمنَعه الشيخ «عبد القاهر»[1]، وذكر في[2] «مُغْنى اللبيب»: أنه منعه البيانيُّون و«ابنُ مالك»، ونقل عن «ابن عُصفُور»: أنه المذهب عند الأكثرين[3]، وأنه أجازه «الصَّفَّار»[4] وجماعةٌ؛ مستدلين بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾[5] ـ في سورة البقرة ـ، ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾[6] ـ في سورة الصف ـ،

(١) الشيخ عبد القاهر: هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ؛ أبو بكر؛ من كبار أئمة العربية والبيان. من مؤلفاته: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة. توفى سنة (٤٧١هـ). راجع في ترجمته: مفتاح السعادة، جـ ١ صـ ١٦٥، ١٦٦.

(٢) (ط ١) بدون: (في).

(٣) أول (صـ) ١١ في (ط ١، ٢). وابن عُصفُور: هو علي بن مؤمن بن محمد؛ أبو الحسن؛ حامل لواء العربية بالأندلس في عصره؛ من مؤلفاته: المقرَّب: في النحو، وشرح المتنبّي. توفى في تونس سنة (٦٦٩هـ ـ ١٢٧١م). راجع: الأعلام، جـ ٥ صـ ٢٧.

(٤) الصَّفار: هو إسحاق بن أحمد بن شيث، البخاري؛ فقيه، نحوي، من مؤلفاته: الداخل إلى كتاب سيبويه. توفى سنة (٤٠٥هـ) تقريبا. راجع: هدية العارفين، جـ ١ صـ ٢٠٠.

(٥) سورة (البقرة)، من الآية رقم (٢٥).

(٦) سورة (الصف)، من الآية رقم (١٣).

قال ـ رَحِمهُ اللهُ تعالى ـ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾؛ أي أَبتدِىءُ.

معطوفة على جملة: (هو حسبى)، فيقدَّر القول؛ أى وأقول: نعم الوكيل،

ثم فى كلام «مغنى اللبيب»: إشارة إلى اختيار المنع، لكن جوَّز «السعد» فى «التلويح» فى بحث الواو فى قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[1]: عطفَه على قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾[2]، وقال: (عطْف الخبر على الإنشاء وبالعكس: شائعٌ جائزٌ عند اختلاف الأغراض)، وأيضا قال فى «حاشية الكشاف» حيث فسر قولَه ـ تعالى ـ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾[3] الآية: أنَّ عطفَ الإنشاء على الأخبار: كثير؛ فعطف قوله: ﴿وَلَبِئْسَ﴾ على قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ﴾، ثم على اختيار المنع: يقدَّر القول؛ أى وأقول: نعم الوكيل، أو يقدَّر مبتدأ؛ أى وهو نعم الوكيل، والجملة: عطفٌ على (حسبى)، وهو مفرد لا يوصَف بخبرٍ ولا بإنشاءٍ. أو الواو اعتراضية؛ بناء على جواز وقوعه فى آخر الكلام، إلى غير ذلك من التأويلات التى أكثرُها مدخول. وبعض الفضلاء: جعَلَه من قبيل عطف القِصَّة على القِصَّة، ومثَّل له بقوله: (زيد يعاقب بالسجن والإزهاق)، و(بشِّر عمرًا بالعفو والإطلاق). و(الوكيل): فعيل بمعنى فاعل؛ أى حافظ.

قوله: **(أى ابتدئ)**: بيان لمتعلق الجارِّ والمجرور، قدَّره فِعلا: لأن الأصل فى العمل: للأفعال. ومؤخَّرًا: لإفادة الحصر. وكان الأَولَى: تقديرُه

(١) سورة (النور)، من الآية رقم (٤).
(٢) سورة (النور)، من الآية رقم (٤).
(٣) سورة (البقرة)، من الآية رقم (١٠٢).

﴿المطلع للشيخ زكريا الأنصاري﴾

. . . .

﴿حاشية الملوي﴾

أو أن الواو: اعتراضيةٌ، على القول بجواز الاعتراض آخِرًا.

﴿حاشية العطار﴾

خاصًّا؛ كأؤلِّف؛ لأن كل شارع في فنٍّ أضمَر ما جُعلت التسمية مبدأً له. لا يقال: تقدير العامِّ أَولى؛ لموافقة قول النُّحاة: (يُقدَّر متعلق الظرف المستقر من مادة الكَون ونحوه). لأنَّا نقول: محلُّه: إذ لم تَقم قرينة على الخاص. وما في «الحاشية»: من تعليل تقدير الخاص بالدلالة على تلبُّس الفعل كلِّه على وجه التبرُّك والاستعانة: وَهْمٌ؛ فإن هذا ترجيحٌ لجعل الباء للمصاحَبة والملابسة دون الاستعانة، وهذا المعنى حاصل، سواء قُدر المتعلق عامًّا أو خاصًّا، مقدَّما أو مؤخَّرا؛ وبيانه: أن صاحب «الكشاف» اختار جعْلَ الباء للملابسة، مرجِّحًا له [بوجوه][(1)] خمسةٍ؛ منها: أن باءَ المصاحبة أدلُّ على ملابسة جميع أجزاء الفعل باسمه ـ تعالى ـ من باب الاستعانة، قال الفاضل «السيالكوتيُّ»: (إن الافتتاح بالتسمية: للتيمُّن والتبرُّك، سواء قلنا إن الباء للملابسة ـ كما هو مختار «صاحب الكشاف» ـ، أو الاستعانة ـ كما هو مختار «القاضي» ـ، أو صلة للفعل المقدَّر ـ كما ذهب إليه البعض ـ؛ فإن الملابسة والاستعانةَ: إنما هو ببركتها، والابتداء بها: لأجْل البركة، إلا أن في الاستعانة زيادة؛ وهو: الإشارة إلى أن المشروع فيه لا يتمُّ بدونها، والاستعانة ليست حقيقيةً؛ حتى يُتوهم عدم كون ذكره ـ تعالى ـ مقصودا بالذات) اهـ. وقوله: (والاستعانة) إلى آخره: قصد به دفع ما أُورد: أنه يلزم على جعلها للاستعانة: إساءة الأدب؛ لأن باء الاستعانة هي الداخلة على الآلة، والآلة ليست مقصودةً لذاتها، فيلزم أن يكون ذكر اسمه

---

(1) في (ط1، 2): (بوجود).

وابتَدأ بالبسملة[1]: عملا بكتابِه العَزيز، وبخبر: كلُّ أمرٍ ذى بالٍ لا يُبدأُ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم: فهو أجْذَم[2]؛..................

قوله: (فهو أجذم): فى (شُرَّاح الجوهرة): أن الأجذمَ: مقطوعُ

ـ تعالى ـ ليس مقصودا لذاته. وأما ما اشتهر من الجواب: من أن الآلة لها جهتان: فلا يُجدى نفعًا؛ لأن الإيهام[3] ما زال باقيا.

قوله: (وابتَدَأ بالبسملة) إلى آخره: أى ابتدأ كتابه المحقَّق: إن كانت الخطبة لاحقةً، أو المقدَّر: إن كانت سابقةً.

قوله: (عملا بخبر): مفعولٌ لأجْله؛ بناءً على مذهب من لم يشترط فيه كونَ المصدر قلبيًّا. أو بتقدير الإرادة؛ على ما قالوا فى: «ضربتُ ابنى تأديبًا». أو هو حالٌ من ضمير «أبتدئُ»؛ إلا أن مجيء المصدر حالا: سماعيٌّ، و«المبرِّد»[4] جعلَه قياسيًّا. وإضافة «خبر» لما بعده: بيانية.

قوله: (ببسم الله): أى بهذا اللفظ. وفى رواية: «بسم الله» ـ بباء واحدة ـ؛ أىْ بأىِّ اسمٍ من أسمائه.

قوله: (فهو أجذم) ـ بالذال المعجمة ـ: وهو فى اللغة: مقطوع الأنف، لا

(١) فى (ز): (أى أبتدىء ابتداء بالبسملة).

(٢) ذكر الإمام النوويُّ: بعضَ هذه الروايات، وحسَّنها. انظر: شرح النووى على صحيح مسلم، جـ ١ صـ ٤٢.

(٣) فى (ط ٢): (الإبهام).

(٤) المبرِّد: هو محمد بن يزيد البصرى؛ أبو العباس؛ إمام العربية ببغداد فى زمانه. من مؤلفاته: معانى القرآن، الكامل، العروض. راجع فى ترجمته: مفتاح السعادة، جـ ١ صـ ١٤٩.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

أى مقطوعُ البَركة. وفى رواية: بحمد الله. رواهُ: «أبو داود»[١] وغيرُه، وحسَّنهُ: «ابنُ الصَّلاح»[٢] وغيرُه.

حاشية الملوي

الأصابع، وهو خطأٌ، والصواب: أن الأجذمَ: هو[٣] مقطوعُ الأَنْفِ.

حاشية العطار

مقطوع الأصابع ـ كما ذكره بعضهم ـ، كذا قيل. والذى فى «القاموس»: أن الأجذم: مقطوعُ اليد أو الذاهب الأصابع، وأما مقطوع الأنف فيقال له: أجْدع، لا أجذم؛ قال: (الجَدْع: قطع الأنف، أو الأُذن، أو اليد، أو الشَّفَة)[٤] اهـ. ثم إن الكلام: من باب التشبيه البليغ، أو استعارةٌ؛ على مذهب «السعد» فى نحو: «زَيدٌ أسدٌ».

وقوله: **(أى مقطوع البركة)**: بيان لِما آل إليه المعنى.

قوله: **(وحسنه ابن الصلاح)**: أى نقل تحسينَه، لا أنه حَكم بحُسنه؛ فقد ذكر فى كتابه المسمَّى: بـ«علوم الحديث»: (أن مَن رأى فى هذه الأزمان حديثا

---

(١) أبو داود: هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدىّ السِّجِسْتانىّ، صاحب السُّنن، توفى (٢٧٥هـ). انظر فى ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، جـ ٢ صـ ٢٩٣.

(٢) ابن الصلاح: هو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهرَزَورى. من كُتبه: معرفة أنواع علم الحديث (مقدمة ابن الصلاح). توفى سنة (٦٤٣هـ). راجع: السابق نفسه، جـ ٨ صـ ٣٢٦.

(٣) (ب) بدون: (هو). وعلى هامش (أ): (الأجذم: عزوه أن مقطوعَ الأصابع: لشُراح الجوهرة، لكن ذلك فى شرح الشيخ عبد السلام، وإنما قال الشيخ عبد السلام فى معنى ذلك: أى ناقص وقليل البركة. انظر: شُرَّاحها غيره). وانظر: شرح عبد السلام لجوهرة التوحيد، مع حاشية: محمد بن محمد الأمير، صـ ٦، مطبعة مصطفى البابى الحلبى، الطبعة الأخيرة، ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٨م؛ وعبارتُه فيها: «... أجذم: أى ناقص وقليل البركة».

(٤) انظر: القاموس المحيط، جـ ٣ صـ ١١، جـ ٤ صـ ٨٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(نَحمَدُ اللهَ): أى نُثنِى عليه بصفاته؛ إذ[1] الحمدُ: هو الثناءُ باللسان

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

صحيح الإسناد فى كتابٍ أو جزءٍ ولم ينُص على صحته حافظٌ معتمَد: لا يَحكُم بصحته؛ لِضَعف أهلية هذا الزمان) اهـ. قال «النووىُّ»[2] فى مختصره المسمَّى: بـ«التقريب»: (والأظهر عندى: جوازَه لِمن تمكَّن وقوِيَت معرفتُه) اهـ. قال «العِراقىُّ»[3]: (وهو الذى عليه عمل أهل الحديث[4]؛ فقد صحَّح جماعةٌ من المتأخرين أحاديث لم نَجد لِمَن تَقدَّمهم فيها تصحيحًا). ثم ساق جماعةً من المعاصرين له وغيرهم وقع لهم ذلك. اهـ. وحيث جاز التصحيح: جاز التحسين بالطريق الأَولَى. وتمام هذا الكلام: فى شرح «الجلال السيوطىّ» علَى «التقريب»، فراجِعه.

قوله: (إذ الحمد) إلى آخره: علةٌ لمحذوف؛ أى أو إنما عرَّفتُه بما ذُكر: لأن الحمدَ، إلى آخره.

قوله: (باللسان): ذِكْره دليل على أن المعرَّف: هو الحمد الحادث؛ لأنه بصدد شرح حمد «المصنِّف»، وهو حادث. ومن أراد شمول التعريف له

(١) انظر: شرح الملوى على السلم وحاشية الصبان، صـ ١٣.

(٢) النووىُّ: هو يحيى بن شرف بن مرى؛ أبو زكريا؛ مولده ووفاته فى نوَى، بسوريا. من مؤلفاته: المنهاج فى شرح صحيح مسلم. توفى سنة (٦٧٦هـ - ١٢٧٧م). انظر فى ترجمته: السابق نفسه، جـ ٨ صـ ٣٩٥.

(٣) العراقىُّ: هو عبد الرحيم بن الحسين؛ زين الدين. من مؤلفاته: شرح الترمذى، ونُكت منهاج البيضاوى. توفى سنة (٨٠٦هـ - ١٤٠٤م). انظر: الأعلام، جـ ٣ صـ ٣٤٤.

(٤) أول (صـ) ١٢ فى (ط ١، ٢).

﴿ المطلع للشيخ زكريا الأنصاري ﴾

عَلَى الجَمِيلِ الاخْتِيَارِيِّ ....

﴿ حاشية الملوي ﴾

....

﴿ حاشية العطار ﴾

وللقديم: عبَّر بـ(الكلام). وما قيل[1]: عبَّر بكونه باللسان عن كونه قولا ؛ نظرًا إلى أن الغالب فى القول: كونُه بجارحة اللسان. يَرِد[2] عليه: أن كلمات الله أكثر ؛ لقوله ـ تعالى ـ: ﴿مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾[3]، فلا نسلِّم تلك الغلَبة، إلا أن يدعى أن ذلك فى القول الحمديِّ، ولا شك أن الغالب فيه: ما ذكر. وقد يقال: ما المانع من أن يجعل قيد (اللسان): من قَبيل الكناية التى لا يشترط فيها إمكان المعنى الأصليِّ. فتدبَّر. تكلُّفٌ يأباه مقام التعريف.

ثم المراد باللسان: آلةُ النُّطق المعهودة ؛ لأن المعنى المذكور للحمد: معنًى لغويٌّ، واللغة تَنبَنى على الظاهر. وقولهم: إن المراد هى أو غيرها، فيشمل نُطق اليد خرقًا للعادة: تعميمٌ لا داعى إليه ؛ فان أمثال هذه الأمور النادرة لا ينبغى التكلُّف بصرف الألفاظ عن معانيها لأجْل شمولها.

قوله: (على الجميل): أى لأجل فِعل الجميل، فـ«على» بمعنى: لام التعليل.

وقوله: (الاختيارى): أى حقيقةً ؛ كأفعالنا الصادرة عنا، وأفعالِه ـ تعالى ـ الصادرة عنه. أو حُكمًا ؛ كحمدِه ـ تعالى ـ على صفاته الذاتية ؛ فإنها لَما كانت منشأ أفعالٍ اختياريةٍ: نزلَت منزلَتها، لكنه إنما يظهر فى صفات التأثير دون

(١) فى (ط ٢): (وما قبل).

(٢) فى (ط ١): (ويرد).

(٣) سورة (لقمان)، من الآية رقم (٢٧).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

غيرها، فالأحسن ما قاله «السيالكوتيُّ»: (من أن المراد بالفعل الاختياريِّ: المنسوبُ إلى الفاعل المختار، سواء كان مختارا فيه أو لا) اهـ، قال «السمرقنديُّ»[1] فى «حواشى المطوَّل»: (وقد يقال: إن الحمد فيما ذُكر: مجاز عن المدح؛ كما فى قوله ـ تعالى ـ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾[2]؛ من قَبيل وصف الشيء بوصف صاحبه) اهـ.

واعلم: أن اعتبار الاختياريِّ فى المحمود عليه: هو ما درج عليه كثير من العلماء، وصرح به «الإمام الرازيُّ»؛ حيث قال: (لا يحمد إلا الفاعل المختار على ما صدر منه بالاختيار). ونقله عن[3] الأئمة «الفاضل الفناريُّ»؛ حيث قال: (صرَّحوا بوجوب كون المحمود عليه اختياريًّا). وبهذا تَعلم ما فى قول «الشهاب عَمِيرَة»[4]: (لم أر تقييدَ المحمود عليه بالاختيار: إلا فى كلام «السيد»، ولولا ذلك لما اشترطه). وما فى قول «حفيد السعد»[5]: (الإنصاف

---

(١) هو: أبو القاسم بن أبى بكر الليثى؛ كان موجودًا فى أواخر القرن التاسع الهجرى. راجع: كشف الظنون، جـ ١ صـ ٤٧٣، فهرس الأزهرية، جـ ٤ صـ ٣٧٢.

(٢) سورة (الإسراء)، من الآية رقم (٧٩).

(٣) الأَولى أن يقال: (ونقله عنه من الأئمة).

(٤) الشهاب عَمِيرَة: هو أحمد البُرُلُّسيّ المصريّ الشافعيّ؛ انتهت إليه الرئاسة فى تحقيق فقه الشافعيِّ فى عصره. له: حاشية على شرح منهاج الطالبين للمحلى. توفى سنة (٩٥٧هـ). راجع فى ترجمته: الأعلام، جـ ١ صـ ١٠٣.

(٥) حفيد السعد: هو أحمد بن يحيى بن محمد؛ سيف الدين. من مؤلفاته: شرح تهذيب المنطق. توفى سنة (٩١٦هـ ـ ١٥١٠م). راجع فى ترجمته: الأعلام، جـ ١ صـ ٢٧٠.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

على جهة التَّبجيلِ والتعظيمِ، سواء تعلَّق بالفضائل أم بالفوَاضِل.

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

أنَّ اعتبارَ الاختيار في المحمود عليه بحسب حقيقة اللغة: غيرُ ظاهرٍ): لا دليل عليه.

قوله: (على جهة التبجيل): الإضافة بيانيةٌ. وهذا القيد ليس من ماهية الحمد، بل شرطٌ؛ إما لِتحقُّقه، أو للاعتداد به. والظرف: حالٌ من الثناء، على القول بجواز الحال من الخبر؛ أي حالة كون ذلك الثناء واقعًا على جهة التبجيل. و(على): للاستعلاء المجازيِّ.

قوله: (سواء تعلق بالفضائل) إلى آخره: تصريحٌ بمتعلق الحمد، وإلا فالتعريف: تصويرٌ لماهية المحدود، لا بيان[1] عمُومه، فيكون هذا خارجا عن التعريف. و(سواء): اسم بمعنى الاستواء، مرفوع على الخبريَّة للفعل المذكور بعده؛ لأنه مجردٌ عن النسبة والزمان، فحُكمه حكم المصدر، والهمز: مقدرةٌ؛ لأن «أَم» المتصلة: لا تُستعمل بدونها. وهُما جُرِّدتا عن الاستفهام: لمجرد التَّسوية، ولهذا صارت الجملة خبريةً؛ فكأنه قيل: تعلُّقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سواء.

وبقى أن «أَم»: لأحدِ المتعدد، والتسوية: إنما تكون بين المتعدد، لا بين أحده، فالصواب: الواو. وأجيب: بأن هذا الإعراب يقتضى أن «أَم» بمعنى «الواو»؛ وإلا لم يصح الإخبار بالاستواء. وفيه: أنه لم يُسمع كون «أم» بمعنى

(١) الأولى: (لا لبيان).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وابتدأ ثانيًا بالحمد: لِمَا مرَّ. وجمَع بين الابتداءَيْن: عمَلا بالرِّوايتَيْن

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

الواو. وأجيب: بأنه معنًى مجازيٌّ، وارتكابه أقلُّ من التكلُّف الذى ارتكبه «الرَّضِيُّ»[1] من الحذف وادعاء أن الهمزة التى للتسوية بمعنى «إنْ» الشرطية. ففيه ارتكاب الحذف والمجاز. وحاصل إعراب «الرَّضِيِّ»: أن (سواء): خبر مبتدأ محذوف؛ تقديره: الأمران سواء، والجُملة: جزاءٌ للجُملة التى بعدها؛ لتضمُّنها معنى الشرط. وإفادة همزة الاستفهام معنى «إنْ»: لاشتراكهما فى الدلالة على عدم الجزم، والتقدير: إنْ تعلَّق بالفضائل أو الفواضل: فالأمران سيَّان. و(الفواضل): المزايا المتعدِّية؛ بمعنى أن النسبة إلى الغير: مأخوذة فى مفهومها؛ كالإنعام. و(الفضائل): المزايا الغير المتعدية؛ كالعِلْم والقدرة.

قوله: (وابتدأ ثانيا): أى فى قوله: (نحمد الله). وهو عطفٌ على قوله: (ابتدأ)، وليس مرادُه خصوصَ هذا[2] اللفظ، بل مرادُه: الصيغة الواقعة فى كلامه ثانيا.

قوله: (لما مر): أى من العمل بالكتاب العزيز؛ فإنه مبدوءٌ بالبسملة ثم بالحمدلة.

وقوله: (بالخبر السابق): أى على الرواية الثانية.

---

(١) الرَّضِيّ: هو محمد بن الحسن الأَسْتَراباذى، نجم الدين؛ لغوىٌّ، اشتهر بكتابَيْه: الوافية فى شرح الشافية لابن الحاجب: فى النحو، وشرح مقدمة ابن الحاجب: الشافية فى الصرف. توفى سنة (٦٨٦هـ ـ ١٢٨٧م) تقريبا. راجع فى ترجمته: الأعلام، جـ ٦ صـ ٨٦.

(٢) أول (صـ) ١٣ فى (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

السابقتَيْن، وإشارةً إلى أنه لا تَعارُض بينهما؛ إذ الابتداء: حقيقيٌّ وإضافيٌّ؛ فالحقيقيُّ[1]: حصل بالبسملة، والإضافيُّ: بالحمدلة. وقَدَّم البسملةَ: عملا بالكتاب والإجماع. واختار الجملةَ الفِعليةَ على الاسميَّةِ ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (وإشارة إلى أنه لا تَعارض): يُشترط في التعارض:

١ ـ تساوِي الروايتَين في الصحة أو الحُسن ومراتبِهما، فلو كانت إحداهما أعلى مرتبةً من الأخرى: قُدِّمت، وكذلك الحَسَنة؛ كما بُيِّن في فنِّ الحديث.

٢ ـ وكون الروايتَين بباءَين؛ أعني (ببسم الله)، فان كانت بباءٍ واحدةٍ: فلا تَعارُض؛ لأن المعنى: أيُّ اسمٍ من أسمائه ـ تعالى ـ.

٣ ـ وكون الابتداء في الروايتَين حقيقيًّا.

٤ ـ وثبوت أن الروايةَ بضم الدال في «الحمد»: على الحكاية.

٥ ـ وجعْل الباء صِلة «يُبدأُ»، فان جُعلت للملابسة أو الاستعانة: فلا.

قوله: (بالحمدلة): أراد مجرد هذه المادة، وإلا فـ(الحمدلة): مصدر (حَمْدَلَ) إذا قال: الحمد لله، ولم يقُل ذلك، بل قال: نحمد اللهَ.

قوله: (وقدم البسملة): جواب عما يقال: لِم جعل البدء بالبسملة حقيقيًّا دون الحمدلة.

قوله: (واختار الجملة الفعلية) إلى آخره: الأَولى في توجيه الاختيار: أن

(١) في (ز): (والحقيقي). وقارن: فتح الإله الماجد، صـ ١٢٣.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

المحمودَ عليه ـ وهو التوفيق ـ لَما كان متجدِّدا وقتًا بعد وقتٍ: ناسَب أن يُوقِع الحمدَ عليه بالجملة[1] الفعلية المضارِعية؛ لأن المضارع يدلُّ على الاستمرار التجدُّديِّ، فهو أَولى بالاعتبار فى هذا المقام من الثبات والدوام[2] الذى تفيده الجملة الاسميةُ؛ لدلالة الاستمرار التجدديِّ على أن ما يقال بالحمد من أنواع الإنعام وأصناف الإفضال: متجددٌ على الاستمرار، فلا تخلو لَمحةٌ عن إنعامٍ جديدٍ. وأما اختيار صيغة المتكلم مع الغير على صيغة المتكلم وحده: فللدلالة على عِظم شأن حمده ـ تعالى ـ؛ لما فيه من الإشارة إلى أن هذا الأمر العظيمَ مما لا يمكن أن يتولاه وحده، بل يحتاج فيه إلى مُعاونٍ وظهيرٍ، وعلى هذا: فالجملة خبريةٌ لفظًا ومعنًى. أو للإشارة إلى أن حمدَه ـ سبحانه ـ ليس بمجرد اللسان، بل به وبالجَنان والأركان؛ فكأنه جعَل ما يحمد به من الموارد: حامداً تجوُّزًا؛ كما يُجعل ما يُقطع به قاطعًا فى نحو: (قطَعَتِ السِّكِّينُ)، وهذا كما ذكره بعض أهل التصوف فى قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: (صلاة الجماعة تَفضُل صلاةُ الفَذِّ)[3] الحديث: أن صلاة الجماعة: هى الصلاة بالظاهر والباطن، وصلاة الفذِّ: هى الصلاة بالظاهر فقط. وعليه: فالجملة صالحةٌ للخبرية والإنشائية، لكن فيه جمْعٌ بين الحقيقة والمجاز. وأما ما وجَّه به «الشارح»: فقد

---

(١) فى (ط ٢): (بالجملية).

(٢) فى (ط ٢): (أو الدوام).

(٣) أخرجه البخارى فى صحيحه؛ كتاب: الصلاة ـ باب: فضل صلاة الجماعة، فى رواية: (تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة)، وفى رواية: (بخمس وعشرين درجة).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

وقع لغيره أيضا نحوه، فَلِي فيه وقفةٌ؛ وذلك لأنه جعل علةَ العُدول عن الجملة الاسمية للفعلية: قصْد إظهار العجز عن الإتيان بمضون الجملة الاسمية على وجه الثبات والدوام. وفيه: أن الجملةَ الاسميةَ ـ بحسب استعمال اللغة ـ لا تدلُّ إلا على مجرد الثُّبوت، وأما الدوام: فمِن قرائنَ خارجيةٍ؛ كما حققه أرباب المعاني. ثم إن الجملة الاسميةَ: إما أن تكون خبريةً لفظا ومعنًى، أو خبريةً لفظا إنشائية معنًى؛ فإن جُعلت خبرية لفظا ومعنى: فحمْد «المصنف»: هو الحمدُ الجزئيُّ؛ الذى هو فردٌ من أفراد ذلك الحمد الكليِّ، الذى أثبت اختصاصَه ـ تعالى ـ به؛ فإن المخبِر بالحمد: حامدٌ؛ كما قرَّرُوه وبيَّنوه. وإن جُعلت إنشائيةً: فليست لإنشاء مضمونها؛ لاستحالة ذلك؛ إذ حمده ـ تعالى ـ واستحقاقُه له: ثابتٌ قبل أن تُخلق الحامدون، بل لإنشاء الثناء بمضمونها؛ لأن مضمونَها ـ وهو استحقاقُه تعالى للحمد ـ: أمرٌ ثابتٌ متقرِّر فى نفسه؛ فإذا قال القائل: (الحمد لله): فقد اعترف بذلك المضمون وأثبتَه؛ أى حَكَم بثبوته، فحصل إنشاء الثناء بذلك. وأما ثبوته فى نفس الأمر: فمتقرِّرٌ حاصلٌ، وُجد حامدٌ أم لم يوجَد. فإن أريد بالإتيان[1] بالمضمون: إفادَة ذلك التلفظ، وهو مستحيلٌ[2]. ومثل هذا بعَينه يجرى فى الجملة الفعلية، بعد النظر إلى إفادتها التجدُّد بحسب القرائن، فلَم يصلح ما ذكر وَجهًا للعدول عن الاسمية. وإن أريد بالإتيان

(١) فى (ط ٢): (الإتيان).

(٢) الأولى أن يقال: (فهو مستحيل).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

هنا وفيما يأتي: قصداً لإظهار العَجزِ ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

بالمضمون: تحصيله وإيجاده: فممنوعٌ؛ لأنه تحصيلٌ للحاصل، وهو محال. وهذا أيضا متحققٌ في الجملتَين، نعم: إن نظر لإفادة الثبات والدوام في الاسمية والتجدد والحدوث في الفعلية: صحَّ إرادة الوجه الأول فيها، لكنه مشترك ـ كما علمت ـ، فلَم يصلح علةً للعدول. واستُفيد مما ذكرنا: أنه لابد من التقييد بقوله: (على وجه الثبات والدوام)، فما قيل: (إن قوله (على وجهٍ): حالٌ من (المضمون)، وهو زيادة بيان، وإلا فلو اقتصر على المضمون: لأفاد ذلك؛ إذ مضمونها بحسب العدول والمقام: كون الحمد ثابتا دائما): ليس على ما ينبغي؛ فإن هذا القيْد معتبَر في توجيه «الشارح»، ولا دلالة عليه لو حُذف، والعجب أنه قال عند قول «الشارح» (قصداً لإظهار) إلى آخره: (لا شك أن الإتيان[1] بذلك[2] دائما: أمر يَعجز عنه الانسان) اهـ. فلاحَظَ جعل الدوام[3] قيداً في العجز، فقد تَناقَض كلامه، تأمَّل. ثم إن ألفاظ الخُطب: تفسَّر بمعانيها اللُّغوية؛ كما في حواشي «الفاضل الزيباريّ» علَى «عصام السمرقندية»، ومعلوم: أنه لا دلالة للجملة[4] بحسب المعنى اللغويِّ على هذا القيد. تأمل.

قوله: (هنا وفيما يأتي): أراد بما يأتي: (ونصلِّي)، فسقط قول

---

(١) أول (صـ) ١٤ في (ط ١).

(٢) أول (صـ) ١٤ في (ط ٢).

(٣) (ط ١) (فلاحظ جعل قيد الدوام).

(٤) في (ط ٢): (لجملة).

عن الإتيان بمضمُونِهما على وجه الثَّبات والدَّوام. وأَتَى بنُون العظَمةِ:

. . . .

«القليوبيّ»: (لو أسقط «فيما يأتى»: لكان أَولَى)[١].

قوله: (عن الإتيان بمضمونها): قال «القليوبيُّ»: (انظر ما أراد بالمضمون). وجوابه: أنه أراد به: ما دلت عليه صريحا[٢].

قوله: (وفيما يأتى): أراد به جملتَى (نصلِّى)، و(نسأله)؛ قال «الشيخ القليوبى»: (لو أسقطه: لكان أولى). وأجاب «المحشى»: بأن الجملتَين مشاركتان لجملة الحمدلة فى علة الاختيار المذكورة. وهو وَهمٌ؛ فان جملة (نصلِّى): إما أن تكون خبريةً لفظا ومعنًى ـ على ما قيل به ـ، أو إنشائيةً معنى، وعلى كلٍّ: فإثبات مضمونها متحققٌ بالتلفظ بها، وليس ذلك المضمون مقيَّدا بما قُيِّد به مضمون الحمد؛ إذ لا داعى لهذا القيد، بل لا دليل عليه؛ لأن المفيدَ له فى جملة (الحمد): هو العدول، ولا عدول هنا. وأما جمله قوله: (ونسأله) إلى آخره: فهى خبريةٌ لفظًا إنشائيةٌ معنًى لا غير؛ ومعناها: الطلب. والمقصود من إيرادها: تحقُّق معناها الإنشائىِّ؛ وهو: الطلب، وأىُّ عجزٍ فى طلب مضمونها!

---

(١) راجع: حاشية القليوبى، (ل) ٣، حاشية الحفنى.

(٢) (ب) بدون: (قوله: عن الإتيان بمضمونها... ما دلت عليه صريحا). ويقول الشيخ الحفنىُّ، فى حاشيته، صـ ٥: المراد بـ«المضمون: ما دلت عليه الجملة: من المصدر المأخوذ من المحكوم به المضاف إلى المحكوم عليه؛ كقيام زيد فى قولك: «زيد قائم»، ولا شك أن الإتيان بذلك دائما: أمر يَعجزُ عنه الإنسان». وانظر: حاشية القليوبى، (ل) ٣، وقارن: تحقيق العلامة العطار فى ذلك.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

إظهارًا لملزومها؛ الذى هو نعمةٌ من تعظيم الله ـ تعالى ـ له بتأهيلِه للعِلم؛

حاشية الملوي

قوله: (إظهارًا لملزومها الذى هو نعمة[1] من تعظيم الله ـ تعالى ـ له): «مِن»: بيانيةٌ، بمعنى[2]: أن النعمة: هى تعظيمُ الله ـ تعالى ـ بتأهيلِه للعِلم، فاستبان بهذا: أن الملزومَ: هو تعظيم الله له[3]، واللازمَ: هو العظمةُ، وحيث فهِمتَ هذا: سقط قول «القليوبى»: (الأَولى: إظهارًا لجلالة ملزومها)، وقال: (إن الحمد ليس بملزومه)، والعجب منه كيف غفَل عن[4] صريح كلام «الشارح».

حاشية العطار

ولا يصح أن يقيَّد مضمونُها أيضا بما قيّد به الحمدله، فالأَولى فى توجيه الاختيار فيها: بمشاكلته جملةَ الحمد؛ لتَناسق الجُمل، ويَحسُن العطف، فما قاله «الشيخُ القليوبىُّ»: وجيهٌ.

قوله: (لملزومها): أى قصدًا لإظهار ملزومها؛ الذى هو: التعظيم، فقوله: (من تعظيم) إلى آخره: بيان للملزوم، فتكون العظمة: لازمةً، والتعظيمُ ملزومَها. ولا شكَّ أن تعظيم الله للعبد بتأهُّلِه للعلم: من أَجَلِّ النعم، فيكون التعظيم: من أفراد النِّعم. و«للقليوبىِّ» هنا كلام أغنانا عن ذكره تكلُّم الجماعة معه فيه. ثم لا يَخفَى أن مقام الثناء يَنبُو عن هذا التوجيه؛ فإن المناسب له: التلبُّس بالذِّلة والخضوع، ومقام التوجه إلى الحق: يضمحلُّ فيه الإنسان ويتلاشَى، فيذهل عن

(١) فى (ب): (النعمة).

(٢) أول (ل) ٥ فى (ب). وفى (أ): (يعنى).

(٣) فى (ب): (تعظيم الله له منه).

(٤) فى (ب): (غفل عنه). وانظر: حاشية القليوبى، (ل) ٣، حاشية الحفنى، صـ ٥.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

امتثالا لقوله[1] - تعالى -: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[2]؛ أى نحمدُه حَمدًا

حاشية الملوي

قوله: (أى نحمده حمداً بليغًا): المراد بالبلاغة هنا: بُلوغ الحمد إلى غاية الكمال. ثم كون الجملة الفعلية تفيد التجدُّد، والاسميةِ تفيد الدوامَ: هو بحسب المقام، مع قصد العدول عن إحدى الجملتَين إلى الأخرى.

حاشية العطار

نفسه، فضْلا عن صفاته القائمة به؛ كما يشير لذلك قول العارف «ابن الفارض»[3]:

فـإن حـدَّثوا عنهـا فكُلِّـى مسـامعٌ ... وكلِّـى إذا حـدَّثتُها ألسُـنٌ تتلـو

فالأَولى فى التوجيه: ما قدمناه، وإن أجيب: بأن إظهار التعظيم لغرض الامتثال والتحدُّث بالنعمة: لا ينافى التلبُّس بالذلة والخضوع ظاهرا وباطنا، بل المنافِى لذلك: التعاظُم، لكنه ليس بشىءٍ - كما لا يَخفى -.

قوله: (أى نحمده حمدا بليغا): أى بالغا غاية الكمال؛ حيث صدَر عن كمال الحضورِ القلبىِّ بحسب حسن الظن بحال «المصنف»، مع ما أفادته الجملة الفعلية من التجدد والحدوث. وأعاد الفعلَ: ليبيِّن ربطَه بما يتعلق به؛ لِطُول الفصل.

---

(١) فى (ز): (امتثالا بقوله).

(٢) سورة: (الضحى)، الآية رقم (١١).

(٣) ابن الفارض: هو عمر بن على بن مرشد بن على الحموىّ؛ أبو حفص، شرف الدين، سلطان العاشقين؛ سلَك طريقَ التصوف، واختُلف فى شأنه. له ديوان شعر، عليه شُروح. توفى سنة (٦٣٢هـ - ١٢٣٥م). راجع: سير أعلام النبلاء، جـ ٢٢ صـ ٣٦٨.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

بَليغًا (على توفيقِه) لنا؛ أى خلْقِه قُدرةَ الطاعةِ فينا، عكْس الخُذلان: فإنه خلْق قدرةِ المعصية. وإنما حمَد على التوفيق: أى فى مقابلته[1]، لا مطلقًا:

حاشية الملوي

قوله: (خلْق قدرة الطاعة): ذكر «القليوبيُّ»: أنه لو أسقط لفظَ (القدرة): لكان أحسن[2]. وليس ما ذكره بحسنٍ، فضلا عن[3] كونه أحسن؛ لأنه إن أراد: أن القدرة تقارن الفعل عند محقِّقى المتكلمين ـ كما قدمنا فى شرح خطبة الشرح ـ، وأنها لا تتقدم على الفعل ولا تتأخر: فيكونان متلازمَين، فالطاعة يُستغنَى بها عن القدرة، فليس ذلك بصوابٍ؛ لأن هذا تحقيقٌ لحقيقة التوفيق الموضوع له هذا اللفظ، فلا يُستغنَى فيه بأحد المتلازمَين عن الآخر. وإن أراد: أن القدرة على الطاعة موجودةٌ فى الكافر، وأن قدرة الطاعةِ لا تستلزم الطاعةَ، فينبغى إسقاط لفظ القدرة؛ لئلا يَرِد الكافر. فجوابُه: ما قدمنا فى الكلام على خطبة الشرح: من أن القدرة الحادثةَ تقارن الفعلَ، لا تتقدم عليه ولا تتأخر عنه عند محققى المتكلمين، فلا يرِد الكافر. وراجع ما قدمناه فى الكلام على الخطبة تهتدى إلى الصواب[4].

حاشية العطار

قوله: (توفيقه لنا): أى معاشر المؤمنين، وحينئذ يُراد بالقدرة: العرَض المقارن لِلفعل، وليس ذلك موجودًا فى الكافر أيضا، وقول «الشيخ القليوبى»: (لو أسقط لفظ القدرة لكان صوابا): ممنوعٌ، بل الصواب: ذِكره؛ لأنه بصدد

(١) أول (ل) ٣ فى (ز).

(٢) انظر: حاشية القليوبى على المطلع، (ل) ٤.

(٣) أول (ل) ٦ فى (أ).

(٤) قارن: حاشية الحفنى، صـ ٥.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لأن الأولَ: واجب، والثاني: مندوبٌ. ....

حاشية الملوي

قوله: (لأن الأول واجب): أي الحمد الذي هو: شكرٌ: واجبٌ، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾[1]، وقال «ابن السُّبكيِّ»[2]: (شُكْرُ المُنعِمِ واجبٌ بالشرع)[3]، فسقط ما أورده «الفاضل القليوبيُّ» في هذا المقام[4]. قال بعضهم: معنى كونه واجبا: أنه يُثاب عليه ثوابَ الواجب. ولعله أراد: الشكر باللسان، وإلا فالشكر بالقلب؛ وهو اعتقاد كون النعمة من الله ـ تعالى ـ: واجبٌ يعاقَب على تركه.

حاشية العطار

تعريف التوفيق، والدلالة الالتزامية: مهجورةٌ فيه.

قوله: (واجب): أي اعتقادُ كون النعمة من الله ـ تعالى ـ: واجبٌ، وقول بعضٍ: (معنى كونه واجبا: أنه يثاب عليه ثوابَ الواجب، لا أنه واجب في نفسه): محمولٌ على الحمد اللسانيِّ.

قوله: (مندوب): أي يُثاب عليه ثوابَ المندوب، فقد ظهر: أن الحمد

(١) سورة البقرة، من الآية رقم (١٥٢).

(٢) ابن السُّبكي: هو عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى، تاج الدين. من مؤلفاته: طبقات الشافعية الكبرى، وجمع الجوامع. توفى سنة (٧٧١هـ ـ ١٣٧٠م). انظر فى ترجمته: الدرر الكامنة، جـ ٣ صـ ٢٣٢.

(٣) راجع: لب الأصول وغاية الوصول، صـ ٧، حاشية الحفنى، صـ ٦.

(٤) علق العلامة القليوبى، فى حاشيته، (ل) ٤، على قول الشيخ زكريا: (لأن الأول واجب) بقوله: «لا يَخفَى ما فى هذه العبارة من التجوُّز الموهِم خلافَ الواقع، والمراد منها: أن الحمد الأوَّل الذى فى مقابلة النعمة: إذا وُجد: يثاب عليه ثواب الواجب، وأن الثانى: يثاب عليه ثواب المندوب».

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(ونسألُهُ طريقةً هادِيةً)[1]: أى دالَّة لنا على الطريق المستقيم. ....

حاشية الملوي

قوله: (أى دالَّة لنا على الطريق المستقيم): فحينئذ الطريق الذى فى «المتن»: غير الذى فى «الشرح»، ليتغاير[2] الدالُّ والمدلول، فيراد[3] بالأول: معرفة الأدلة، وبالثاني: المسائل المدلولة لها الموصلة للأعمال الصالحة، والكشف عن القلوب لإدراك الأشياء على وفق الواقع. وبالطريق الثانى: الصراط الموصل إلى الجنة. وبالأول: الأعمال الصالحة.

حاشية العطار

المقيَّد: أفضلُ من المطلق، ولأنه أكثر ما ورد فى القرآن العظيم وخُطَب النبي ﷺ وخُطب أصحابه. وقيل المطلق أفضل؛ لِصدقه على جميع المحامد كلِّها؛ معلومها وغير معلومها. فإن قلت: ما معنى كون الحمد مطلقًا ومقيَّدا؛ فإن المحمود عليه لابد من تحقُّقه؛ إذ هو ركنٌ من أركان الحمد؛ وإلا انتفى الحمدُ بانتفائه، وحينئذ لا فرق بين المطلق والمقيد؛ لتحقُّق المحمود عليه فيها. قلت: المراد بالحمد المطلق: ما يلاحَظ معه خصوصيةُ صفةٍ فى المحمود عليه حتى الجميع، بل يكون الحمد فى مقابلة النِّعم هكذا إجمالا. والحمد المقيَّد: بخلافه؛ نظير ما قيل فى الاستحقاق الذاتيِّ والوصفيِّ، فتأمل.

قوله: (على الطريق): بيان لمتعلَّقها، لا تفسير لـ(طريق) فى كلام «المصنف»، كما هو ظاهر. ذكَره «ق ل»[4]، وحينئذ فـ(الطريق) التى فى

(١) فى (ص)، (ح): (ونسأله هداية طريقه).

(٢) فى (ب): (فتغاير).

(٣) فى (ب): (ويراد).

(٤) الظاهر أن المراد بـ(ق ل): قول أحمد على الفناري.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وفي نسخةٍ: ونسألُه هدايةَ طريقِه، (ونُصلِّي ونسلِّمُ على محمدٍ): ...

حاشية الملوي

قوله: (وفي نسخةٍ: ونسأله هداية طريقه): «الطريق»: يذكَّر ويؤنَّث؛ يقال: طريقٌ وطريقةٌ، كما يقال: بابٌ وبابَةٌ، ودارٌ ودارةٌ، وفِعلٌ وفِعلةٌ، وزوج وزوجة[1]: ألفاظٌ ثلاثة عشر، ذكرها «ابن هشام» شارح «الدريديَّة»، عند قول ناظمِها:

(منزلــة مــا خلتُهــا يرضــى بهــا ذو أربٍ لنفســـــه ولا حجـــــا)

انظر بقيَّتها فيه.

قوله: (ونصلِّي) إلى آخره: قيل: إن سيدَنا ﷺ ينتفع بصلاتنا عليه؛ لأن الكامل يَقبل الكمالَ، وقيل: لا ينتفع بها؛ لأنه أجلُّ من أن نكون نحن سببًا[2] في نفعه، وجُمع بين القولَين: بأن الأول بحسب الحقيقة، والثاني: من باب الأدب. والأَولى هنا: زيادة لفظ: السيادة، ولا يُعدُّ زيادةً في

حاشية العطار

«المتن»: غير التي في «الشرح»؛ لِتَغَايُر الدالِّ والمدلول، فيراد بالأُولى: معرفة الأدلة، وبالثانية: المسائل المدلولة لها الموصِّلة للأعمال الصالحة. أو يراد[3] بالأُولى: الأعمال الصالحة، وبالثانية: الطريق الموصل للجنة. قال «ق ل»: (إلا أن يكون أشار إلى أن كلام «المصنف» مَقلوبٌ، وأن المعنى فيه: ما هو في النسخة الثانية).

---

(١) في (ب): (وروج وروجة).

(٢) في (أ): (مسببا).

(٣) في (ط ٢): (ويراد).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

من الصلاة عليه المأمور بها في خبر: «أمَرَنا الله أن نصلىَ عليك، فكيف نصلِّى عليك؟ قال[1]: قولوا: اللهم صلِّ على محمدٍ»، إلى آخره. وهى من الله ـ تعالى ـ: رحمةٌ، ومن الملائكة: استغفارٌ، ومن الآدميِّين: تضرُّعٌ ودعاءٌ. (وعلى[2] عِترتِه) ـ بالمُثنَّاة فوق[3] ـ: أى أهل بيته؛ لخبرٍ ورَدَ به.

حاشية الملوي

الكتاب مما ليس فيه، نصَّ عليه: بعض المحققين.

قوله: (من الصلاة عليه المأمور بها): أى وهى: الدُّعاء بالرحمة المقرونة بالتعظيم، لا من الصلاة بمعنى: الرحمة، ويحتمل[4] أن يكون احترازًا أيضا عن التَّصلِيَة؛ التى هى: الإحتراق[5].

حاشية العطار

قوله: (من الصلاة عليه): أى «نصلِّى» مأخوذ من «الصلاة»، وقُيِّد بالظرف: لإخراج الصلاة بمعنى الأقوال والأفعال، ولإخراج الصلاة بمعنى الرحمة.

قوله: (أى أهل بيته): هم: علىٌّ، وفاطمة، والحسن، والحُسين. وفى كلام «ق ل» أن المراد: ما يشمل الزوجات. وقدَّم هذا المعنى دون[6] غيره:

(١) فى (ط): (فقال). وما أثبتُّه: هو الموافق للفظ الحديث الشريف. وهذا الحديث: أخرجه الإمام مسلم ـ بلفظ مقارب ـ، فى كتاب: الصلاة ـ باب: الصلاة على النبى ﷺ بعد التشهُّد. انظر: صحيح مسلم بشرح النووى، جـ ٤ صـ ١٢٤، ١٢٥

(٢) (ح) بدون: (وعلى).

(٣) (ز) بدون: (فوق).

(٤) فى (أ): (يحتمل).

(٥) فى (ب): (الاحراق). وانظر: شرح الملوى على السلم وحاشية الصبان، صـ ٢٥.

(٦) أول (صـ) ١٥ فى (ط ١، ٢).

وقيل: أزواجُه وذريتُه. وقيل: أهلُهُ وعشيرتُهُ الأدنَيْن، وقيل: نسلُه ورهطُه الأدنَيْن، وعليه اقتصر «الجوهريُّ»[(١)]. (أجمعين): تأكيدٌ.

قوله: (وعشيرته الأدنين): بجرِّ: عشيرة[(٢)]، والأدنَين: صفةٌ له[(٣)]، فما بعد (قيل) في المواضع الثلاثة: مجرورٌ على الحكاية؛ كما حُكى «سيبويه»: «دعْنا من تمرتان»: حكايةً لقول بعضهم: «عندى، أوْ هاتان تمرتان»؛ فيكون بعضُهم فسَّر الـ(عترة) المجرورةَ بقوله: (أى أزواجِه

للنَّص عليه بالخبر الوارد فيه.

قوله: (وقيل أزواجه وذريته): خرج منهم: عليٌّ. وزاد غيرٌ: الحسنَ والحسينَ من بقية الذُّرية.

قوله: (وقيل أهله وعشيرته): فيه: إدخال عليٍّ، وزيادة مَن ليس من ذريته من قومه.

قوله: (وقيل: نسله ورهطه): قريبٌ مما قبله. والعترة والرَّهط: بمعنى القوم والقبيلة. وقُيِّد بالأدنين: لإخراج الأباعد؛ وأصلُه: الأدنَوِين؛ جمع «أدنى»؛ أفعل تفضيل مِن: (دنا، يدنو)؛ بمعنى قَرُب؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها، قُلبت ألفا، ثم حُذفت لالتقاء الساكنَين، ويصح فيما بعد، قيل في

---

(١) الجوهرى: هو إسماعيل بن حماد، أبو نصر الفارابىّ، اللُّغوى المعروف؛ كان إماما فى علم اللغة والأصول. من تصانيفه: الصحاح. توفى سنة (٣٩٣هـ - ١٠٠٣م). انظر فى ترجمته: معجم الأدباء، لياقوت الحموى، جـ ٢ صـ ٢٠٥.

(٢) فى (ب): (عشرته).

(٣) فى (ب): (صفة له وقيل الى اخره).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(أما بعد): يؤتَى بها للانتقال من أسلوبٍ إلى آخر، وكانَ النبيُّ[1] ﷺ يأتى

حاشية الملوي

وذريتِه) ـ بالجرِّ، وكذا: ما بعده، فحكاه «الشارح». ويصح فى (أزواجه وذريته): الرفع؛ خبر مبتدأ محذوف؛ أى[2] وقيل: هم أزواجُه وذريتُه. ويصح أيضا: الرفع فيما بعد (قيل) الثانية[3] والثالثة، ويكون نصب (الأدنين): بفعلٍ محذوفٍ؛ أى أعنى.

حاشية العطار

المواضع الثلاثة: الجرُّ على الحكاية؛ فقوله (الأدنين) ـ بالجر ـ: صفة، ويصح رفعُه: على أنه خبرُ مبتدأ محذوف، وعليه فالأدنَين: منصوب بفعل محذوف.

قوله: (أما بعد): «أمَا»: حرف شرط وتفصيل، لكن التفصيل ليس لازما لها فى جميع استعمالاتها؛ لأنه يُحوِجِ إلى التكلف فى بعضها، فهى هنا: لمجرد التأكيد؛ وهو تحقُّق وجود ما بعد الفاء لا محالة؛ لأنه عُلِّق على محقَّق الوقوع، فيكون محقَّقَ الوقوع، سواء جعل «بعد» من متعلقات الشرط والجزاء، فما وقع فى «المحشى» مما يُفهم أن إفادتها التأكيد إذا جُعلت من متعلقات الجزاء: وَهْمٌ، نعم: جعْلها من متعلقات الجزاء: أقوى مِن جعلها مِن متعلقات الشرط؛ لأن المعلَّق عليه على الأول: مطلقٌ، وعلى الثانى: مقيَّد، والمعلق على المطلق: أقوى فى التحقُّق من المعلق على المقيد.

قوله: (وكان النبى ﷺ يأتى بها): فيكون الإتيان بها سُنةً.

---

(١) (ز) بدون: (النبى).

(٢) أول (ل) ٦ فى (ب).

(٣) أول (ل) ٧ فى (أ).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

بها في خُطَبِه، والتقدير: مهما يكن مِن شيء بعد البسملة وما بعدها:

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (والتقدير مهما يكن) إلى آخره: أي الأصل المعدول عنه ذلك، فحذَف «مهما»، و«يكن»، ونابَت عنهما «أمّا»، فلزمها ما لزمهما من لُصوق الاسمية والفاء؛ إقامةً للازم مقام الملزوم وإبقاءً لأثره في الجملة.

قوله: (بعد البسملة وما بعدها): يشير إلى أن «بعد»: من متعلقات الشرط، ورجح جعلَها من متعلقات الجزاء: بما سبق.

** ** **

[مبادىء عِلْم المنطق]

(فهذه) المؤلَّفةُ الحاضرةُ ذهنًا: إن أُلِّفت بعد الخُطبة، ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (الحاضرة ذهنا): أى الألفاظُ الذهنيةُ، فاسم الإشارة: مجازٌ؛ لأن وضعَها: لأن يُشار بها إلى مشاهَدٍ محسوسٍ، وهنا: استُعملت فى المعقول. وإنما جَعلنا المشار إليه الألفاظَ الذهنيةَ: لِحَمل قوله (رسالة) عليه؛ لأن المراد بها: الألفاظُ، فإنْ جُعل المشار إليه «المعانى»: احتيج لتقدير مضافٍ فى أحدهما؛ أى دالّ هذه رسالة، أو هذه مدلولُ رسالة.

وقوله: (ذهنا): أى فقط؛ بدليل المقابِل. ثم لا يذهب عليك أنه لا يلزم من حضور الأشياء ذهنا: وجودها فيه، حتى يلزم الاعتراف بالوجود الذهنيِّ، وقد نفاه المتكلمون وأثبته الحكماء، وأمثال هذه العبارات الطافحة من كُتب المتكلمين وغيرِهم من أهل السُّنة، الموهِمة لكون الأشياء لها وجود فى الذهن، بل وُجد منهم التصريح بذلك؛ كقولهم: للشيء وجود فى الأعيان ووجود فى الأذهان[1]: لا تَحمل الاعترافَ بالوجود الذهنيِّ حتى يلزم موافقتهم الفلاسفة ويتناقَض كلامُهم، بل معنى كلامهم: أن الذهن يلاحِظ الشيءَ ويلتفت إليه؛

(١) ممن ذكر ذلك: العلامة التفتازانى؛ فى شرح العقائد النسفية، صـ ٣٦٥، وانظر ما للعلامة العطار فى حاشيته على الخبيصى، صـ ١٨، ١٦٢. ويقول الشيخ زكريا: «معنى وجود الشيء فى الأعيان: أن هناك عينا هى ذاتُه. ومعنى وجود الشيء فى الأذهان: أن له صورةً مرتقمةً فى الذهن كظلِّ الشجرة. والمتكلمون يُنكرون هذا الوجود». فتح الإله الماجد، صـ ٣٦٥.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وخارجًا أيضا: إن أُلّفت قبلَها.

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

فيقال: إن الشيء قام بالذهن أو وُجد فيه: تسمُّحًا، وملاحظة الذهن للأشياء: لا يستلزم قيامَها به على النحو الذي قال به الحكماء، ولذلك قال «العلامة: مير زاهد»[1] في «حواشيه علَى حاشية الدواني على التهذيب»: (إن الحضور في الذهن: عبارةٌ عن ملاحظة الذهن والحُصول فيه، مما لا يَخفى) اهـ، ولنا كلام في هذه المسألة مبسوط في «حواشي مقولات كلام السيد البَليديّ»[2].

قوله: (وخارجا أيضا): أي كما أنها موجودةٌ ذهنا، وعليه فاسم الإشارة: حقيقة، وهذا التفصيل ـ وإن اشتهر ـ: خلاف التحقيق، والتحقيق: أن المشار إليه: ما في الذهن مطلقا، تقدمت الديباجة أو تأخّرت؛ قال «الدوانيُّ» في «حاشية التهذيب»: («هذا»: إشارة إلى المرتَّب الحاضر في الذهن، سواء كان وضْعُ الديباجة قبلَ التصنيف أو بعدَه؛ إذ لا حُضور للألفاظ المرتَّبة ولا لمعانيها في الخارج)، ثم بيَّن ذلك، إلى أن قال في أثناء بيانه: (إن الحاضر من النُّقوش لا يكون إلا شخصا واحدا، ومن البيِّن أنه ليس المراد: وصفَ ذلك الشخص، ولا تسميةَ ذلك الشخص بذلك الاسم، بل الغرض: وصفُ نوعه وتسميتُه، وهو

(١) مير زاهد: هو محمد زاهد بن مير محمد أسلَم، الهرويّ، الكابُليّ، الهنديّ. من مؤلفاته: حاشية على رسالة الرازي في التصورات والتصديقات، وحاشية على شرح المواقف. توفي سنة (١١٠١هـ). راجع في ترجمته: هدية العارفين، جـ ٢ صـ ٣٠١. ثم انظر: حاشية العطار على الخبيصي، صـ ١٨، ١٣٦.

(٢) راجع: الحاشية الكبرى على مقولات البليدي، للعطار، صـ ١٩٩، ٢٢٨، والحاشية الكبرى والحاشية الصغرى على مقولات السجاعي، للعطار، صـ ٥٠، ٥١، ٢٦٢.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

النَّقشُ الكتابيُّ الدالُّ على تلك الألفاظ المخصوصة الموضوعة بإزاء المعانى المخصوصة، أعمّ من أن يكون ذلك الشخص أو غيره مما يشاركه فى هذا المفهوم، ولا شك أنه لا حصول لهذا الكليِّ فى الخارج، فالإشارة: إلى الحاضر فى الذهن على جميع التقديرات، ومن هنا علمتَ: أن أسماء الكُتب من أعلام الأجناس عند التحقيق، فتفطَّن) اهـ. وقوله: (ومن هنا علمت) إلى آخره[1]، ومن كون الغرض وصف نوعه، إلى آخره، واعتراضه فى «الحواشى الفتحية»: بأنه إنما يدل على أن أسماء الكتب ليست من الأعلام الشخصية[2]، وأما على أنها من أعلام الأجناس: فلا؛ لجواز أن يكون من أسماء الأجناس؛ ويؤيِّده: إدخال اللام على كثيرٍ منها؛ كـ«القافية»، و«الشافية»، و«الرسالة الشمسية»، وغيرها، مع أن العَلمية الجنسية: لا تكون إلا تقديريةً اضطراريةً، على ما قالوا. اللهم إلا أن يقال: المشهور أنها أعلامٌ، فلَمَّا بطل كونها أعلامًا شخصيةً: ثبت كونها أعلاما جنسية، فتأمل. اهـ. ولعل وجهَ التأمل: أن ادخال

(١) أول (صـ) ١٦ فى (ط ١، ٢).

(٢) العَلَم الشخصيُّ: هو الموضوع لشخصٍ معيَّن فى الذهن والخارج؛ كـ«زَيدٍ» للمذكَّر، و«هندٍ» للمؤنَّث. والعَلَم الجنسيُّ: هو ما كان «موضوعا للجنس والماهية المعيَّنة فى الذهن؛ فيكون مدلولُه معيَّنا ومشخَّصا فى الذهن دون الخارج، ويسمَّى: علم جنس؛ كـ«أسامة»؛ فإنه موضوع لماهية السبع المعيَّنة فى الذهن باعتبار كونها معيَّنة معلومة»، واسم الجنس: هو ما وُضع لشائعٍ فى جنسه. حاشية العطار على شرح الأزهرية فى علم النحو، للشيخ/ خالد الأزهرى، صـ ١١١، مطبعة الخشَّاب، ١٣٠١هـ، وانظر: غاية الوصول، صـ ٤٣. ثم انظر فيما يتعلق بأسماء الكُتب: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٣٤.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(رسالةٌ) لطيفةٌ (فى) عِلْم (المَنطِق)[1]: وهو آلةٌ قانونيَّةٌ........

حاشية الملوي

قوله: (لطيفة): إشارة إلى أن التنوين فى (رسالةٍ): للتقليل، ويحتمل أن يكون للتقليل والتعظيم؛ أى رسالةٌ قليلةُ الأوراق عظيمةٌ؛ أى لأنها مشتملةٌ على علمٍ عظيمٍ.

قوله: (آلة): تشملُ[2] جميع الآلات. و(قانونية): نسبة إلى: ......

حاشية العطار

اللام على أكثرها: يكذِّب المشهورَ.

قوله: (رسالة): هى فى الأصل: من الرَّسْل ـ بفتح الراء وسكون السين ـ؛ وهو: الانبعاثُ على تَؤُدَةٍ؛ يقال: ناقةٌ رَسْلٌ[3]؛ أى سهلة السَّير، ففيه إشارةٌ إلى سهولة هذا المؤلَّف. كما فيه إشارة إلى قلَّته؛ لأن الرسالة فى عُرف أرباب التدوين: اسمٌ لأوراقٍ قليلةٍ تحتوى على مسائل من العلم، فالوصف بقوله: (لطيفة) بمعنى: حَسَنة الوضع بديعة.

قوله: (وهو آلة قانونية): رسمٌ للمنطق؛ لأنه تعريفٌ بالغاية، فإن أُريد

(١) يطلَق المنطق ـ بالاشتراك ـ على ثلاثة معانٍ: ١ ـ الإدراكات الكلية؛ ومنه: قولهم فى تعريف الإنسان: «حيوان ناطق»: أى مدرِك إدراكا كليا؛ أى كثير النفع، فيخرج: إدراك غير الإنسان، فلا يقال له: منطق، أو نُطق. ٢ ـ القوة العاقلة؛ التى هى محل صدور تلك الإدراكات. ٣ ـ النُّطق؛ أى التلفُّظ الذى يُظهر الإدراكات أو المدرَكات ويدل عليها. ووجه ارتباط المنطق بالمعانى الثلاثة المذكورة: أنه بالمنطق يَكثر الإدراك ويوافق الصوابَ، وتتقوَّى القوة العاقلة وتكمل، وبه تكون القدرة على النُّطق. راجع: شرح الملوى على السلم وحاشية الصبان، صـ ٢٩، حاشية الباجورى على السلم، صـ ٢٢.

(٢) فى (أ): (شمل).

(٣) فى (ط ٢): (يقال على رسل).

. . . .

حاشية الملوي

القانُون[1]: وهو أمر كليٌّ يُتعرَّف منه أحكام جزئيات موضوعِه؛ كقولنا: «الكلية الموجَبة تنعكس جزئيةً موجبةً»؛ وكيفية معرفتها منه: أن تقول مثلا: «كل إنسانٍ حيوان: موجبة كلية، وكل موجبةٍ كليةٍ تنعكس موجبةً جزئيةً؛ ينتج: أن كل إنسانٍ حيوان: ينعكس: موجبةً جزئيةً»[2]. وأخرج: الآلَةَ الجزئيةَ لأرباب الصنائع؛ لأنها حسِّيةٌ، وكل محسوسٍ خارجًا: جزئيٌّ. والأَولى أن يقول: (لأن كل موجودٍ فى الخارج: جزئيٌّ)؛ إذ الكليُّ: لا وجود له فى الخارج مطلقا على التحقيق[3].

حاشية العطار

التحديد قيل: هو عِلم يُعرف به الفكر الصحيح من الفاسد. وقد ذكر «الشارح» هنا مقدمةَ العلم؛ وهى: تعريف العلم، والتصديق بفائدته، وبموضوعيته: موضوعه. فالشُّروع فى العِلم: يتوقف على هذه المذكورات؛ ووجه توقف الشروع عليه فيها: مذكورٌ فى المبسوطات؛ قال «الطوسيُّ»[4] فى «شرح

(١) فى (ب): (قانون). وانظر: حاشية العطار على شرح الخبيصى، صـ ٤٠.

(٢) وعكس القضية المذكورة: «بعض الحيوان إنسان». ويأتى تعريف (العكس) والكلام عليه فى مبحث مستقلٍّ. وانظر: المرشد السليم، صـ ١٦.

(٣) «معنى قولهم: الكليُّ الطبيعيُّ موجود فى الخارج: أن الطبيعة التى يَعرض لها الاشتراك فى العقل: موجودةٌ فى الخارج، لا أنها مع اتصافها بالكلية موجودة فيه»، والكلى الطبيعى: قد يكون موجودا فى الخارج، «لا أن كلَّ كليٍّ طبيعيٍّ موجود فى الخارج، إذ من الكليات الطبيعية ما هو ممتنع الوجود فيه: كشريك البارى، وما هو معدوم ممكن: كالعنقاء». حاشية العطار على شرح الخبيصى، صـ ١١٩ ـ ١٢٠، وانظر البحث الدقيق المطوَّل الذى ذكره العلامة العطار عن ذلك؛ فى حاشيته على مقولات البليدى، صـ ٤٢ ـ ٥٠.

(٤) الطُّوسيُّ: هو محمد بن محمد: نصير الدين؛ كان رأسا فى علوم الأوائل. من مؤلفاته:=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

تعصم مراعاتُها الذهنَ عن الخَطَأ فى الفِكر.

حاشية الملوي

وقوله: (تعصم[1] مراعاتها[2] الذهنَ عن الخطأ فى الفكر): يُخرِج: ما يَعصم الخطأ فى غير الفكر؛ كالنَّحو العاصم عن الخطأ فى اللسان. وسائر

حاشية العطار

الإشارات»: (والتنازع فيه؛ أى فى المنطق: هل هو عِلمٌ أولا، ليس مما يقع بين المحصِّلين؛ لأنه بالاتفاق صناعةٌ متعلقةٌ بالنظر فى المعقولات الثانية[3] على وجهٍ يقتضى التحصيلَ لشىءٍ مطلوب[4] مما هو حاصل عند الناظر، أو يُعِين على ذلك، فهو علمٌ بعلومٍ خاصة، ولا محالة فى كونه عِلمًا ما[5] وإن لم يكن

= تلخيص المحصل للرازى، شرح الإشارات والتنبيهات، لابن سينا. توفى ببغداد سنة (٦٧٢هـ). انظر: الوافى بالوفيات، جـ ١ صـ١٤٧ ـ ١٥١، ومقدمة د/ سليمان دنيا، لكتاب: الإشارات والتنبيهات، لابن سينا، صـ ٨١ ـ ٨٤، دار المعارف، ط٢، بدون تاريخ.

(١) المنطق بمعنى القواعد الكلية: لا يَحتاج إلى آلة، وبمعنى القواعد الجزئية: مفتقر إلى آلة؛ هذه الآلة: هى القواعد الكلية، والقواعد الكلية: لا تقبل الخطأ أصلا، وأيضا التصديقات: لا تقبل الخطأ: لأن المدار على البرهان، ومقدمات البرهان: يقينية. حاشية الشيخ يس، صـ ٥٩. ثم انظر: الشرح الكبير على السلم، للملوى، (ل) ١٠، حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٣١، شرح الخبيصى وحاشية العطار، صـ ٣٩، ٤١.

(٢) فى (ب): (وقول بعضهم مراعاتها). والمراد بالمراعاة: الملاحظة. انظر: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٤١. ومذكرات فى المنطق، للشيخ/ صالح موسى شرف، صـ ٦، مطبعة الرسالة. والمرشد السليم، صـ ١٧.

(٣) يأتى تعريف المعقولات الأولى والثانية فى هامش قريب.

(٤) فى شرح الإشارات، صـ ١١٨: (على وجه يقتضى تحصيل شىء مطلوب).

(٥) فى شرح الإشارات، صـ ١١٨: (فهو علم بمعلوم خاص، ولا محالة يكون علما ما).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

العلوم؛ لأن الفكر: هو ترتيب أمورٍ معلومةٍ للتأدّى إلى مجهولٍ[1]. وغير المنطق من سائر[2] العلوم: لا يبحث عن الترتيب، وإنما يبحث عن المرتب. وهذا التعريف: رسمٌ؛ إذ هو تعريفٌ بعرَضِيٍّ[3]؛ لأن كون الشيء آلةً لشيءٍ أو غايةً له: خارجٌ عنه[4].

حاشية العطار

داخلا تحت العلم [بالمعقولات][5] الأولى التى تتعلق بأعيان الموجودات؛ [إذ][6] هو أيضا عِلم آخر خاصٌّ مبايِنٌ للأول، فالقول بأنه آلة للعلوم، فلا يكون علما من جملتها: ليس بشيءٍ؛ لأنه ليس بآلةٍ لجميعها حتى الأوَّليات[7]، بل

(١) يقول العلامة الملوى عن الفكر: «يطلق على المفكَّر فيه: مجازا، وعلى حركة النفس فى المعقولات: لغةً، وعلى النظر الاصطلاحيِّ: اصطلاحا؛ فيعرَّف على الأخير: بأنه ترتيب أمور معلومة للتوصل إلى مجهول». الشرح الصغير للسلم، صـ ١٧، ١٨. وانظر عن (الفكر): فتح الوهاب بشرح الآداب، للشيخ/ زكريا الأنصارى، مع حاشية العلامة الدسوقى، تحقيق: د/ عرفه عبد الرحمن أحمد، صـ ٢٢٨ ـ ٢٣١، دار الضياء بالكويت، الطبعة الأولى، والشرح الكبير على السلم، (ل) ٣، وحاشية العطار على الخبيصى، صـ ٣٤ ـ ٣٧.

(٢) فى (ب): (فى سائر). وانظر: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٣١.

(٣) فى (أ): (بعرض). وقوله (رسم): أى تعريف بذكر بعض ذاتيات الشيء مع عرضياته، أو بالعرضيات فقط، أو هو تعريفه من جهة الفائدة والغاية التى تستفاد منه، أو هو: تعريفه بالناحية الفنية العملية، أما التعريف بالحد: فتعريف بالناحية النظرية العلمية. انظر: فتح الرحمن على مقدمة لقطة العجلان، صـ ٤٥، المرشد السليم، صـ ١٥، ١٧.

(٤) فى (ب): (خارج عند).

(٥) فى (ط ١، ٢): (بالمقولات). قارن: الصفحة السابقة.

(٦) (ط ١، ٢) بدون: (إذ). قارن: الصفحة السابقة.

(٧) فى (ط ٢): (حتى الأوليان). قارن: الصفحة السابقة.

وموضوعُهُ: المعلومات........................

قوله: (وموضوعه) إلى آخره: تعريفه بهذا لاعتبار أن يقال[(١)]: هو علم يُبحَث فيه عن الأعراض الذاتية للتصورات والتصديقات من حيث نفعها في الاتصال إلى المجهولات[(٢)]. وقد اختُلف: هل المنطق علم أو آلة؟ فتعريف «الشارح»: على أنه آلةٌ، والتعريف الثاني: على أنه علمٌ، وهذا الخلاف

لبعضها، وكثيرٌ من العلوم يكون آلةً لغيره[(٣)]؛ كالنحو: للُّغة، والهندسة: للهيئة). اهـ. فقول «الشارح» (آلة) إلى آخره: لا يفيد أنه ليس علما مستقلا، تدبَّر.

قوله: (وموضوعه): موضوع كل علم: ما يُبحث في ذلك [العلم][(٤)] عن عوارضه الذاتية؛ كبدن الإنسان لِعلم الطب؛ فإنه باحثٌ عن أحواله من جهة ما يصحُّ ويزول عن الصحة. وكأفعال المكلَّفين لعلم الفقه؛ فإنه ناظرٌ فيها من حيث إنها تَحلُّ وتَحرُم وتَصحُّ وتَفسد. والعرَض الذاتيُّ: هو الذي يلحق الشيءَ لما هو هو؛ أي لذاته؛ كلُحُوق إدراك الأمور الغريبة للإنسان بالقوة. أو يلحقه بواسطة جزئه، سواء كان أعمَّ؛ كلحوقه التحيُّز لكونه جسما. أو مساويًا؛ كلُحوق التكلم لكونه ناطقا. أو يلحقه بواسطة أمرٍ خارجٍ مساوٍ؛ كلحوقه التعجب لإدراكه الأمور

(١) في (أ): (أن يقول).

(٢) فيكون موضوع علم المنطق: المعلومات التصورية والتصديقية؛ من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوريٍّ أو مجهول تصديقيٍّ، أو يتوقف عليها الإيصال إليهما. ويأتي تحقيق للعلامة العطار وتعليق في الهامش على موضوعه.

(٣) في شرح الإشارات، صـ ١١٨: (لغيرها).

(٤) (ط ١، ٢) بدون: (العلم)، وأثبتُّها من: حاشية العطار على الخبيصي، صـ ٤٣، وانظره، صـ ٤٦ ـ ٤٩، وحاشية الصبان على ملوي السلم، صـ ٣١.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

قليل الجدوَى، وهو لفظيٌّ؛ لأنه يُجمع بين القولَين: بأنه علمٌ فى نفسه، وآلةٌ لغيره(١).

حاشية العطار

المستغرَبة. وأما ما يلحق الشيءَ بواسطة أمرٍ أخصَّ؛ كلحوق الضحك للحيوان

---

(١) يقول الشيخ/ حسن العطار: «وأما المنطق: فإنه من العلوم الحكمية، أو آلة لها، على اختلاف الرأيَين». الحاشية الكبرى على مقولات السجاعى، صـ ٤ وذكر ذلك فى حاشيته على المطلع هذه. وأقولُ: القول بأن المنطق آلة وليس علما: هو المنسوب إلى أرسطو؛ حيث يرى: أن المنطق آلة (أورغانون) للعلوم؛ لأن موضوعَه عنده: ذهنيٌّ، لا وجوديٌّ، والعلوم إنما تَبحث فى: الأمور الوجودية. والمشهور: هو القول بأنه علم، والقائل بذلك: قاس المنطق على ما يسمَّى عِلما؛ بجامع أن كلا منهما ـ المَقيس والمقيس عليه ـ: تصورات وتصديقات. ومن قال إنه ليس بعلم: نظر إلى تعريفه: بأنه (آلة قانونية...)، إلى آخره. ولا خلاف بينهما عند التحقيق؛ فمن عرَّف علم النحو: (بأنه آلة قانونية تعصم مراعاتها اللسان عن الخطإ فى الكلام): لم ينفِ كون النحو عِلما، وعليه: فالتعريف المذكور للمنطق: لا ينافى كونه علما. أما جمْع الشيخ الملويّ بين الرأيين: فهو المختار لدى كثير من الباحثين؛ الذين يرَون: أن المنطق ليس علما نظريًا فقط، وليس فنًّا أو صناعة عمليَّة فقط، بل هو علم وفنٌّ معا؛ فهو علم نظريٌّ: لبحثِه فى صورة الفكر بهدف: التوصل للقوانين العامة التى تُطبِق العقولُ السليمة على صحتها. وهو أيضا: فنٌّ وصناعة: لتطبيق هذه القوانين الصحيحة فيه، والتى بواسطتها: يُعرَف صحيح الفكر من فاسده. كما اختُلف أيضا: هل المنطق رئيس العلوم؟ أم خادمها؟ إلى الأول: ذهب الفارابى، وذهب ابن سينا إلى الثانى، وردَّ رأيَ الفارابى. ولا خلاف بينهما عند التحقيق؛ فالمنطق رئيس العلوم: باعتبار نفاذ حُكمه فيها، وهو أيضا خادمُ العلوم: باعتبار أن نفعه فيها بطريق الآلية والخدمة لها. راجع: فتح الرحمن على مقدمة لقطة العجلان، صـ ٥٩، والمرشد السليم، صـ ١٥، ١٧. ثم راجع فى الكلام على مبادىء علم المنطق: حاشية الباجورى على السلم، صـ ٢٢، والمرشد السليم، صـ ٥ ـ ٤٠، ومذكرات فى المنطق، صـ ٥ ـ ٩.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

لكونه إنسانا، أو بواسطة أمرٍ أعمَّ خارج؛ كلحوق الحركة للأبيض لأنه جسم: فلا يسمَّى عرَضًا ذاتيًّا، بل غريبًا؛ فهو خمسة أقسام للعرَض، حصره المتأخرون فيها، وبيَّنوا الحصر: بأن العرض إما أن يَعرض للشيء أوَّلا وبالذات، أو بواسطةٍ، والوسَط: إما داخلٌ فيه، أو خارجٌ؛ والخارج: إما أعمّ منه، أو أخصّ، أو مساوٍ. وزاد بعض الفضلاء: قسما سادسا، ورأى عدَّه من الأعراض الغريبة أَولى؛ وهو: أن يكون بواسطة أمرٍ مباينٍ؛ كالحرارة للجسم المسخَّن بالنار أو بشُعاع الشمس. والصواب: ما ذكره. كذا في «شرح المطالع»، قال «الدوانيُّ»: (ومعنى البحث في العلم عن أحوال الموضوع وعوارِضِه: هو أن يُجعل نوعه موضوعَ المسألة، ويثبت له ما هو عرَضٌ ذاتيٌّ له؛ كالجسم الطبيعيِّ في قولهم: «كل جسم فله حيزٌ طبيعيٌّ». أو بأن يُجعل نوعه موضوع المسألة، ويثبت له ما هو عرضٌ ذاتيٌّ؛ كالحيوان في قولهم: «كل حيوانٍ فلَه قوة اللمس». أو يثبت له ما يعرضه لأمرٍ أعمَّ منه، بشرط ألا تتجاوز في العموم عن موضوع العلم، كما صرح به «ناقد المحصِّل»[1]؛ كقول الفقهاء: «كل مُسكِرٍ حرامٌ». أو يجعل عرضه الذاتيُّ أو نوعُه: موضوعَ المسألة، ويثبت العرضَ الذاتيَّ له، أو ما يلحقه لأمر أعم بالشرط المذكور؛ كقولهم: «كل متحركٍ بحركتَين مستقيمتَين لابد وأن يَسكُن بينهما». فقولهم: ما يُبحث فيه عن أعراضه الذاتيةِ: مُجمَلٌ، مفصَّلُه: ما ذكرناه) اهـ. واستُفيد منه: أن موضوعَ المسألة[2] إما موضوع العلم، أو أنواعه،

(١) ناقد كتاب المحصِّل، للإمام الرازي: هو نصير الدين الطوسيّ. سبقَت ترجمتُه.

(٢) أول (صـ) ١٧ في (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

التصوُّريَّة والتصديقيَّة.

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

أو أعراضه الذاتية، أو نوع أعراضه الذاتية.

قوله: (**المعلومات التصورية**) إلى آخره: إن أريد بالمعلومات التصورية والمعلومات التصديقية: مفهومهما؛ أى أمر متصوَّرٌ أو مصدَّقٌ به: يلزم أن لا يكون المنطق باحثا عن الأعراض الذاتية لهما؛ لأن محمولات مسائله لا تلحقهما من حيث هما هما، بل لأمرٍ أخصّ، واللاحق بواسطة أمرٍ أخصّ؛ كالضحك اللاحق للحيوان بواسطة أنه إنسان: من الأعراض الغريبة، مع أن محمولات العلوم أعراضٌ ذاتيةٌ لموضوعاتها ـ على ما سبق تفصيله ـ؛ ووجه اللزوم المذكور: أن انقسام الكليِّ إلى الجنس والفصل مثلا: لا يَعرض للمعلوم التصوريِّ إلا من حيث إنه ذاتيٌّ، فعروضه له: بواسطة أمر أخص؛ وهو كونه ذاتيًّا؛ إذ المَقسم ـ الذى هو المفهوم الكليُّ المتصوَّر ـ أعمُّ من أن يكون ذاتيًّا؛ كالحيوان والناطق، أو غير ذاتيٍّ؛ كالضاحك والكاتب ونحوهما. والإيصال إلى الحقيقة المعرَّفة: لا يلحق المعلومَ التصوريَّ إلا بواسطة أنه حدٌّ؛ فإذا حملْنا الإيصالَ عليه وقلنا: هذا المعلوم موصِّلٌ: فهذا المحمول عرَضٌ غريبٌ لَحِقه بواسطة أمرٍ أخصَّ؛ إذ المتصوَّر: أعم من أن يكون حدًّا أو رسمًا، أو مفردًا أو مركَّبًا، وكذا الانعكاس إلى السالبة الضرورية فى قولنا مثلا: «السالبةُ الضرورية تنعكس سالبةً ضروريةً»: لا يعرض للمعلوم التصديقيِّ إلا لأنه سالبة ضرورية، وهو أمرٌ أخصُّ؛ إذ المعلوم التصديقيُّ: أعمُّ من أن يكون موجَبةً أو سالبةً، ضرورية أو غيرها. وإن أريد ما صدقت هى عليه: يلزم أن تكون جميعُ الحدود

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

والحُجج المستعملة فى العلوم: موضوعَ المنطق، وظاهر أنه لا يُبحث عن أحوالها فى تلك العلوم؛ فلا يقال مثلا فى العلم الذى أُوردت هى فيه: إن هذا موصِّلٌ أو كذا. وأُجيب: بأن المراد: ما صدقت هى عليه، لكن من حيث إنها توصل إلى تصورٍ ما أو تصديقٍ ما، لا تصور وتصديق مخصوص، والحدود والحُجج المستعملة فى العلوم: لا دخْل لخصوصيتها فى الإيصال إلى مطلق التصور والتصديق، بل إنما توصِّل إليه من حيث إنها حدٌّ وحجة، وهى بهذه الحيثية موضوعُ المنطق، فيبحث عن أحوالها. وذهب أهل التحقيق(١) إلى أن موضوعَه: المعقولات الثانية، لا من حيث إنها ما هى فى أنفسها، ولا من حيث إنها موجودة فى الذهن؛ فإن ذلك وظيفةٌ فلسفيةٌ، بل من حيث إنها توصل إلى المجهول، أو يكون لها نفعٌ فى ذلك الإيصال. أما تصور المعقولات الثانية: فهو أن الموجود على نوعَين: فى الخارج، وفى الذهن؛ فكما أن الأشياء إذا كانت موجودةً فى الخارج: يَعرض لها فى الوجود الخارجىِّ عوارض؛ مثل: السواد والبياض والحركة والسكون، كذلك إذا تمثلت فى العقل: عرَضت لها ـ من حيث إنها متمثلة فى العقل ـ عوارض لا يُحاذَى بها أمر فى الخارج؛ كالكلية والجزئية، فهى المسماة: بالمعقولات الثانية؛ لأنها فى المَرتبة الثانية من التعقُّل. وأما التصديق بموضوعيَّتها: فلأن المنطق يَبحث عن: أحوال الذاتىِّ، والعرضىِّ، والنوع، والجنس، والفصل، والخاصَّة، والعرَضِ العامِّ، والحدِّ،

(١) انظر حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٤٢ ـ ٤٦.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

والرسمِ، والحملية، والشرطية، والقياس، والاستقراء، والتمثيل: من الجهة المذكورة، ولا شك أنها معقولات ثانية، فهي إذًا موضوع المنطق. قال «مير زاهد» في «حاشيته على حاشية الدواني على التهذيب»: (ومما ينبغي أن يُعلم: أن المعقولَ الثاني(١): وهو ما يكون الذهن فقط ظرفا لعروضه: على قسمَين: الأول: أن لا يكون الوجود الذهنيُّ شرطا للعروض؛ كالوجود والشيئية ونحوِهما. والثاني: أن يكون شرطا له؛ كالكلية والجزئية ونظائرهما، وموضوع المنطق: هو القسم الثاني)(٢).

(١) انظر عن (المعقولات): الحاشية الصغرى على مقولات السجاعي، صـ ٤٢.

(٢) أقول: اختُلف في موضوع علم المنطق بين المتقدمين والمتأخرين من المناطقة، وهو خلاف مبنيٌّ على تعريف كلٍّ منهما للمنطق؛ فالمتقدمون عرَّفوه: (بأنه علم يُبحث فيه عن الأعراض الذاتية للمعقولات الثانية المنطبقة على المعقولات الأولى من حيث إنها توصل إلى المجهولات أو يتوقف عليها الإيصال إليها)؛ والمعقولات الأولى: هى المفاهيم التى تحاذيها أفراد خارجية؛ مثل: إنسان؛ فهو معقول أول انتُزع من: محمد وعمر وبكر، إلى آخره. أما المعقولات الثانية: فهى المفاهيم التى لا تحاذيها أفراد خارجية، بل تحاذيها مفاهيم ذهنية أخرى؛ مثل: الكلية، والجزئية؛ إذ العقل ينظر فى الصوَر التى انتزعها من المحسوسات (المعقولات الأولى)، فيجد منها: ما يشترك فى أمر واحد ويمكن أن يَصدُق على كثيرين؛ وهو: الكليُّ، ومنها: ما لا يمكن أن يصدق على كثيرين؛ وهو: الجزئيُّ. أما المتأخرون من المناطقة فعرَّفوه: بأنه (علم يُبحث فيه عن المعلومات التصورية والمعلومات التصديقية من حيث إنها توصِّل إلى مجهول تصوُّريٍّ أو مجهول تصديقيٍّ، أو يتوقف عليها الإيصال إليهما)، فموضوعه عند المتقدمين: المعقولات الثانية من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوريٍّ أو تصديقيٍّ أو يتوقف عليها الإيصال إليهما، وعند المتأخرين: المعلومات=

وفائدتُه: الاحترازُ عن الخطأ في الفكر. (أورَدْنا فيها ما يَجبُ) اصطلاحًا

قوله: (اصطلاحا) إلى آخره: اعلم: أن علم المنطق على قسمَين:

* الأول: ما ليس مخلوطًا بعِلم الفلسفة؛ كالمذكور في: «مُختَصَر الإمام السنوسيِّ»، و«العلامة ابن عرفه»[1]، ....

قوله: (أوردنا فيها): أي ذكَرنا. والظرفية: من ظرفية المدلول في الدالِّ، أو المفصَّل في المجمل، أو الجزئيِّ في الكليِّ؛ بناء على جعل الديباجة جزءًا من الرسالة.

قوله: (ما يجب اصلاحا): قيَّد «الشارحُ» الوجوبَ بالاصطلاح: لقول «المصنف»: (لِمن يبتدئ)، وحينئذ فالمراد بالوجوب: الاستحسان. وأما تعلُّم المنطق للاقتدار على حلِّ شُبَه أهل الأهواء وتقرُّر الأدلة وتفصيلها: فواجبٌ على سبيل فرض الكفاية، والخلاف في جواز تعلُّمه: محمولٌ على المختلِط بقواعد

= التصورية والتصديقية من الحيثية المذكورة. ورُجِّح التعريف الأول؛ لإيهام التعريف الثاني: دخول المعقولات الأولى في موضوع المنطق من حيث إنها معلومات تصورية؛ لأنها مدرَكة بالعقل، والأمر ليس كذلك. وقيل: لا خلاف بين الفريقَين؛ لاتفاق الكل: على أن المنطق يبحث في فكر العقل الإنسانيِّ من حيث صحته وفساده؛ وهذا الفكر: إما إدراكٌ خالٍ عن الحكم؛ وهو: التصور، أو مع الحكم؛ وهو: التصديق. المرشد السليم، صـ ١٢ ـ ١٩ باختصار، وراجع: حاشية العطار على الخبيصي، صـ ٤٢ ـ ٤٨، مذكرات في المنطق، صـ ٨.

(١) ابن عرفه: هو محمد بن محمد، الورغميّ، أبو عبد الله؛ إمامُ تونس وعالِمها. من مؤلفاته: المختصر الكلاميّ. توفي سنة (٨٠٣هـ ـ ١٤٠٠م). راجع في ترجمته: الأعلام، جـ ٧ صـ ٤٢.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(استحضارُه لمن يبتدىء فى معرفة[1] شىءٍ من العلوم)،...............

حاشية الملوي

وتأليف «الكاتبىِّ»[2]، و«الخُوَنجىِّ»[3]، وغيرهم من المتأخرين، ومنه: ما فى كتاب: (السُّلَّم)[4]، وما فى هذا الكتاب؛ أعنى: «رسالة أثير الدين»: فهذا ليس فى جواز الاشتغال به خلاف، ولا يصدُّ عنه إلا من لا معقول[5] له، بل هو فرْض كفاية؛ لأن حصول القوة على ردِّ الشكوك فى علم الكلام ـ الذى هو فرضُ كفاية ـ: يتوقف على حصول القوة فى هذا العلم، وما

حاشية العطار

الفلاسفة؛ ككُتب «ابن سينا» وغيره من المتقدمين. أما ما خلا عنها؛ كـ«الشمسية»، و«المطالع»، وغيرهما: فليس من محلِّ الخلاف[6]. قال فى

(١) (ط)، (ص)، (ح) بدون: (معرفة).

(٢) الكاتبىُّ: هو على بن عمر، القزوينى، الشيعى، نجم الدين، يقال له: دبيران؛ تلميذ نصير الدين الطوسى. من مؤلفاته: الرسالة الشمسية، وحكمة العين: فى المنطق والعلم الطبيعى والرياضيات. توفى سنة (٦٧٥هـ ـ ١٢٧٧م). راجع: الأعلام، جـ ٤ صـ ٣١٥.

(٣) الخوَنجى: هو محمد بن ناماور، أبو عبد الله، أفضل الدين؛ فارسىّ الأصل، انتقل إلى مصر وولى القضاء بها، من مؤلفاته: الجُمل فى مختصر نهاية الأمل: فى المنطق، توفى سنة (٦٤٦هـ ـ ١٢٤٨م). راجع فى ترجمته: هدية العارفين، جـ ٢ صـ ١٢٣.

(٤) كتاب السلم: متنٌ فى المنطق، لعبد الرحمن الأخضرىِّ، الجزائرىِّ، المتوفى سنة (٩٨٣هـ)، وهو متن مشهور، يحفظُه المبتدئون فى الأزهر خاصة، من أشهر شروحه وحواشيه: شرح مصنِّفه: الأخضرى، وشرح العلامة الملوى: الشرح الكبير، وكذا الشرح الصغير، وحاشية العلامة الصبان على الشرح الصغير، وشرح العلامة الباجورى، والعلامة الدمنهورى، ومذكرات العلامة الشيخ/ صالح موسى شرف، وغير ذلك.

(٥) فى (أ): (لا معقولة). وانظر: شرح الملوى وحاشية الصبان، صـ ٣٧.

(٦) انظر عن (حكم تعلم المنطق والعلوم الحِكمية): الحاشية الكبرى على مقولات السجاعى، صـ ٦ ـ ١٢.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

يتوقف عليه الواجب: فهو واجب[1]، فقول «المصنف»: (أوردنا فيها ما يجب استحضاره): يُحمل على هذا؛ أعنى أن ذلك واجبٌ شرعًا على سبيل فرض الكفاية، لولا أن قوله: (لمن يبتدىء فى شىء من العلوم): يُبعِده، فلهذا[2] حملَه «الشارح»: على الوجوب الصناعيِّ.

*** القسم الثانى: المخلوط بعلم الفلسفة وكُفرِياتهم[3]، وهذا هو وقع فيه الخلاف، ومما يتعلَّل به بعض[4] مَن حرَّم هذا العلم ويعتذر: أن يقول: إنه مِن عِلم اليهود! فإن كان يعنى أن اليهود يشتغلون به: فقد اشتغلوا بكثيرٍ من علومِنا؛ كالنَّحو، وإن كان يعنى: أن واضِعِيه ليسوا**

حاشية العطار

«الحاشية»: (فإن قلت[5]: يُفهَم من هذ الكلام: أن الشروع فى كل واحدٍ من

(١) يشير الملويُّ إلى قياسٍ من الشكل الأول؛ نَظمُه: علم المنطق يتوقف عليه فرض الكفاية، وما يتوقف عليه فرض الكفاية فهو فرض كفاية؛ ينتج: علم المنطق فرض كفاية، وهو المدعَى. لذا: فالأولى أن يقول هنا: (وما يتوقف عليه فرض الكفاية: فهو فرض كفاية). وإذا كان الذهن جيِّدا والطبعُ صحيحا: أمكن الاستغناء عن هذا العلم؛ للتمكُّن حينئذ من رد الشُّكوك ودفع الشبهات، وهذا وجه استغناء الصحابة والتابعين ﷺ عن هذا العلم. وقوله (بل هو فرض كفاية): أى على أهل كل إقليم؛ إذا قام به واحد منهم: سقَط الحرج عن الباقين. راجع: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٣٧.

(٢) فى (ب): (فلذا).

(٣) «الأولى أن يراد بكفرياتهم: ما يشمل ضلالاتهم الغير المكفِّرة، على طريق التغليب، أو لأنها تجرُّ إلى الكفر». السابق نفسه، صـ ٣٨.

(٤) (ب) بدون: (بعض).

(٥) أول (صـ) ١٨ فى (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

مسلِمين: فليس شرف العلم بحسب الواضع، بل بحسب الموضوع والغاية ،وناهيك بغايةٍ هي: الصيانة من الخطأ، وإلا فكثيرٌ من العلوم قد وضعَها النصارى والمجوسُ[(١)] والجاهلية؛ كالطِّبِّ والتنجيم[(٢)] ولم تُجتَنب، وما أجدر هؤلاء أن يقال لهم: عليكم أن تجتنبوا الآن صنائعكم الحِسِّية؛ لأن أكثر واضعيها اليهود والنصارى، وهم المشتغلون بها كثيرًا،

حاشية العطار

العلوم يتوقف على معرفة هذه الاصطلاحات. وهو ظاهر الفساد. قلنا: هذا من

---

(١) أول (ل) ٧ فى (أ).

(٢) قال فى الشرح الصغير على السلم، صـ ٣٨: «ووجه تحريم هؤلاء إياه: أنه حيث كان مخلوطا [بكفريات] الفلاسفة: يُخشَى على الشخص إذا خاض فيه أن يتمكن من قلبه بعض العقائد الزائغة؛ كما وقع لجُمهور المعتزلة». ونُسب القول بالتحريم: للإمامَين «ابن الصلاح» و«النوويّ»، ووافقهما كثير من العلماء؛ «بل حكاه الإمام السيوطى عن جمهور العلماء من الفقهاء والمحدثين». حاشية الصبان، صـ ٣٨. وذكر غير واحد من المؤرخين: أن «ابن الصلاح» سعى فى تعلُّم المنطق، فلم يُفتح عليه؛ فقال له شيخُه: «يا فقيه: المصلحة عندى أن تَترك الاشتغال بهذا الفنِّ. فقال له: ولِم ذلك يا مولانا؟ فقال: لأن الناس يعتقدون فيك الخيرَ، وهم ينسبون كلَّ من اشتغل بهذا الفن إلى فساد الاعتقاد، فكأنك تُفسد عقائدَهم فيك، ولا يحصل لك من هذا الفن شيء. فقَبِل إشارته وترَك قراءته». طبقات الشافعية الكبرى، جـ ٨ صـ ٣٨٢. وشكَّك «الأستاذ الدكتور/ محمد رجب البيومى» فى صحة نسبة ذلك للشيخ «ابن الصلاح»، مع القطع بصحة نسبة فتواه فى تحريم المنطق إليه. وذكَر فتواه فى سياقها التامِّ، وأنه قصَد بها: تحريمَ الجدل العقيم الذى يصرف العقلَ عن الفهم، ويؤدِّى إلى تشقيق الكلام وغُموض المعنى. راجع: من القيم الإنسانية فى الإسلام، للأستاذ الدكتور/ محمد رجب البيومى، صـ ٦٣ ـ ٧٠، مطبعة السعادة، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

فإن لم تجتنبوها: فاعلم أنما يتبعون أهواءهم، ولا يُستبعد أن يعادىَ الشىءَ مَن جَهِلَه.

وقول بعضُهم:

يا جُمَل المنطق يا حُلوَ[1] المعانى والكلام
شغَفْتَ بالحُسنَى وبالإحسان قلبَ المُستَهام
راموا كمال منطقٍ ليُتقِنُوا علمَ الكلام
أنَّى لهم إتمامَه وفيه جزءٌ غير تامٌّ:

مجرد تمليحٍ بذكر[2] التمام وعدمه، مع ما يقتضيه أول الكلام: من المدح المنافى آخره. وقصدُه بالـ(جُمَل): جُمَل «الخوَنجيِّ».

وقول بعضهم:

ضعِ الموضوعَ والمحمولَ والإيجابَ والسَّلبا
واشتغِل بالزاد والتقوى[3] وأصلِح يا أخى القلْبا:

حاشية العطار

باب الترغيب) اهـ. وأقول: الحامل له على ذلك: جعل «أل» فى «العلوم» استغراقية؛ كما يفيده قوله: «كل واحد من العلوم»، وليس كذلك، بل هى

(١) فى (ب): (يا حلى).
(٢) أول (ل) ٧ فى (ب).
(٣) على هامش (ب): (قوله: واشتغل بالزاد والتقوى: هكذا، ولكن لو قدم فقيل: وبالتقوى اشتغِل والزاد: لاستقام وكان من الأَولَى. وقوله: باختلاف البحرَين: هذا باعتبار الثلاثيِّ، وإلا فالأول لا اختلاف فيه).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

فقد[1] قال «الغزَاليُّ»[2]: مَن لا معرفة له بالمنطق: ....

حاشية الملوي

وهو ـ مع فساده باختلاف البحرَين ـ: كلامٌ حقٌّ، غير أنه لا يختص بهذا العلم، بل سائر الفنون عند المتجردين مما يُنبذ بالعراء، وقد انخلع منها كثير، خصوصا بعد الأربعين سنة، واشتغَلوا بالصلاة والذِّكر. ومثله يقال:

دع المجرورَ والمجزومَ والإبدالَ والقلبا
وأعدِد زادَك التقوى، وأصلِح ويحَك القَلْبا

وقد بسَطْنا الكلام على ذلك فى «شرح السلم الكبير»[3].

قوله: (الغزالى): بالتشديد: نسبة إلى: غزَّالة ـ بالتشديد ـ، والصحيح:

حاشية العطار

عَهدية، والمعهود: العلوم الحِكمية؛ لأن الحكماء جعلوا هذا العلم مقدِّمةً وآلةً لها، كما صرح بذلك؛ ويؤيده: أن كل كتاب مؤلَّف فى الحكمة يُصدَّر بقسم المنطق، حتى هذه الرسالة. كما ذكرنا ذلك سابقا.

قوله: (قال الغزاليُّ): هو: أبو حامد؛ محمد بن محمد بن محمد الغزاليّ، الملقَّب: حُجة الاسلام، زين الدين الطوسيّ، الفقيه الشافعيّ، لم يكن للطائفة الشافعية مثله فى عصره. اشتغل فى بدء أمره بـ«طوس» على «أحمد الراكدانيِّ»، ثم قدِم «نيسابور»، واختلف إلى دُروس «إمام الحرمين»، وجَدَّ فى الاشتغال،

(١) على هامش (ز): (الفاء بمعنى: لام التعليل).
(٢) راجع فى ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، جـ ٦ صـ ١٩١.
(٣) انظر: شرح السلم الكبير، (ل) ١١ ـ ١٣.

لا ثِقةَ بِعِلمه(1)، ....

(1) أي لا يوثَق بإدراكه ـ المطلَق ـ إدراكا تامًّا؛ لعدم تمكُّنه حينئذ من تمييز الفاسد من الصحيح فى العلوم. راجع: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٢٨. ومع اشتغال الإمام الغزالى بالمنطق وتأليفِه فيه، إلا أن قوله بعدم الثقة بعِلم من لا يَعلَم المنطق: ليس هو حُكمه النهائىُّ فى الاشتغال بالمنطق؛ بل يرى فى كتاب (المنقذ من الضلال): أن المنطق لا يتعلَّق بمهمات الدين. راجع فى موقف «الإمام الغزالى» من المنطق: مناهج البحث عند مفكرى المسلمين، للدكتور/ على سامى النشار، صـ ١٦٩ ـ ١٨٠، نشر: دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٦٦م، وحاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٣٨.

ومما يحسن ذكره فى هذا المقام: فتوى للشيخ زكريا، يوضِّح فيها: حكم الاشتغال ببعض العلوم، ومنها: علم المنطق؛ وهذا نصُّ السؤال والجواب: فقد «سُئل عن الاشتغال بالأصول، وعلم الكلام، والفلسفة والمنطق لمن هو متأهِّل له، هل يجوز أو لا؟ فأجاب:... أما الاشتغال بالفلسفة والمنطق: فمنَع منه كثير أيضا؛ لأن الفلسفة أُسُّ السَّفَه، ومثار الزيغ والزندقة، والمنطق: مدخل الفلسفة، وهى شرٌّ، ومدخل الشرِّ شرٌّ. وهذا يجب حملُه: على من يُخشَى عليه من الزيغ والزندقة، أما من رسخ عنده الاعتقاد الصحيح، وعَلم من نفسه أنه لا ترُوج عليه شُبَه أهل الزيغ والضلال: فلا يُمنَع من الاشتغال بهما، وقد قال «الإمام السبكىُّ» ـ رحمه الله ـ: يجوز لمن كان كذلك: اشتغاله بالمنطق؛ لينتفع به ويُعينه على العلوم الإسلامية وغيرها، وهو أحسن العلوم وأنفعها فى كل بحثٍ، وليس فى المنطق ـ بمجرده ـ إضلال، ومن قال: إنه كُفر أو حرام: فهو جاهل بحقيقة الكفر والتحريم والتحليل؛ فإنه علم عقلىٌّ؛ كالحساب، غير أن الحساب: لا يجرُّ إلى فساد، وهذا يجرُّ إليه، لكنه إنما يجرُّ قليلَ البضاعة، أما مَن رسخ قلبه فى الاعتقادات الإسلامية: فلا، فالقول بالاشتغال بالمنطق والأصول ونحوهما: حرام: إطلاق فى محلّ التفصيل، وهو خطأ، والله أعلم». فتاوى شيخ الإسلام أبى يحيى زكريا الأنصارى، صـ ٤٩٧، ٤٩٨، نشر: مكتبة الإيمان، ومكتبة الجامعة الأزهرية، بدون تاريخ. وانظر: فتح الرحمن على مقدمة لقطة العجلان، صـ ٥٩، من القيم الإنسانية، صـ ٦٧ ـ ٧٠.

. . . .

حاشية الملوي

أنه بالتخفيف[1]: نسبة إلى الغزْل ـ على غير قياسٍ ـ، خلافا لما اشتهر على الألسنة، وأصل نسبته إلى ذلك: هو أنه لَما رآه «الإمام ابن المَقريّ»، ـ وقد ترك الإفتاءَ والتدريسَ ـ في البريَّة بمرقَّعةٍ وعكَّازٍ، فسأله[2] عن سبب ترْك ذلك؟ فقال:

تركتُ هوى ليلى وسُعدى بمعزِلٍ ... وعدتُ إلى مصحوب أول منزل
وناديتُ بالأشواق مهلا فهذه ... منازل مَن تَهوَى رُويدَك فانزل
غزلتُ لهم غزلا رقيقا فلم أجِد ... لغزلي نسَّاجا فكسرتُ مِغزلي

حاشية العطار

حتى تخرَّج في مدة قريبة، وصار من الأعيان المُشار إليهم في زمن أستاذه، وصَنَّف في ذلك الوقت، وكان أستاذُه يتمدَّح به، ولم يزل ملازما له إلى أن توفِّيَ، فخرج من «نيسابور» إلى «العسكر»، ولقيَ الوزير: «نظام المَلِك»، فأكرمه وعظَّمه، وبالغ في الإقبال عليه، وكان بحضرة الوزير جماعة من الأفاضل، فجرى بينهم الجدال والمناظرة في عدة مجالس، وظهر عليهم، واشتهر اسمُه، وسارت بذِكره الرُّكبان، ثم فوَّض إليه الوزيرُ تدريسَ المدرسة النظامية بمدينة «بغداد»، فجاءها وباشر إلقاء الدُّروس بها، وأُعجب به أهل العراق، وارتفعت عندهم منزلته، ثم ترك جميع ما كان عليه وسَلَك طريق الزهد، وقصَد الحجَّ، فلما رجع: توجَّه إلى «الشام»، فأقام بمدينة «دمشق»

(١) في (ب): (بالتحقيق). وانظر: حاشية الصبان، صـ ٢٩.
(٢) في (أ): (سأله).

. . . .

ويُحكَى عنه في مدحه حِكمةَ المنطق شيء عجيب، واختلاف الناس فيه أعجب:

كل علمٍ فهو قانون له ... وبه يُدرَك[1] ما يستصعب

وله في نفس من لم يره ... نفرة توجِب ما لا يجب

وكذا ينفر من ليس ... أدب عمَّن لدَيه أدب[2]

وكذا قوله:

اركب جوَاد النحو ثم ليكُن ... منك على المنطق إكبابُ

ثم تفلسَف وتصوَّف ... فما للعلم إلا منهما بابُ

مدةً، يذكُر الدروس في زاوية الجامع الغربيَّة منه، وانتقل منها إلى «بيت المقدس»، واجتهد في العبادة وزيارة المشاهد والمواضع المعظَّمة، ثم قصد «مصر»، فأقام بـ«الاسكندرية» مدةً، ويقال: إنه قصَد منها: الركوب في البحر إلى «المغرب»، على عزم الاجتماع بالأمير «يوسف بن تاشفين» صاحب «مراكش»، فبينما هو كذلك إذ سمع نعْيَ «يوسف»، فصرف عزمه عن تلك الناحية. ثم عاد إلى وطنه بـ«طوس»، واشتغل بنفسه، وصنَع الكتب النفيسةَ في عدة فُنون؛ منها: البسيط، والوسيط، والوجيز، والخلاصة، في الفقه. ومنها: إحياء علوم الدين. وله في أصول الفقه: المستصفَى، والمنخول، والمنتحل في

(١) في (أ): (تدرك).

(٢) في (أ): (الادب).

. . . .

حاشية الملوي

وقال «الإمام السنوسيُّ»: العلوم كلُّها طوعُ اليد لمن حقَّق المُهِمَّ من هذا الفن؛ وذلك لأن كل علمٍ: تصورٌ وتصديقٌ، وذلك هو نظر المنطقيِّ. وقال «أبو عليٍّ الماكريِّ»: وهذا الفن ـ يعنى: المنطق ـ لا يعطيه الله بكماله إلا لمن أحبَّ من أوليائه؛ لأن معرفة الله ـ تعالى ـ تُدرَك به، انتهى. وأما التخصيص: فلا ننكره، غير أن المطلوب من المكلَّف: أن يشتغل بالآلة، لا أن يتعامَى وينتظر التخصيصَ، ولا شك أن النظر فى المعلومات للتوصل

حاشية العطار

علم الجدل. وتهافُت الفلاسفة، و[محكّ][(١)] النظر، ومعيار العلم، والمقاصد، والمضنون به على غير أهله، والمقصد [الأسنى][(٢)] فى شرح أسماء الله الحسنى، ومِشكاة الأنوار، والمُنقذ من الضلالة. وكُتبه كثيرة، وكلُّها نافعةٌ. ثم أُلزم بالعَود إلى «نيسابور»، والتدريس بها بالمدرسة النظامية، فأجاب إلى ذلك بعد تكرار المعاودة. ثم ترك ذلك وعاد إلى بيته فى وطنه، واتخذ خانقاه[(٣)] للصوفية ومَدرَسةً للمشتغلين بالعلم فى جواره، ووزَّع أوقاتَه على وظائف الخير من: ختم القرآن، ومُجالَسة أهل القلوب، والجلوس للتدريس، إلى أن انتقل إلى ربِّه. ويُروَى له شِعرٌ؛ فمِن ذلك: ما نسبه إليه «الحافظ أبو سعيد السمعانىّ» فى «الذَّيل»؛ وهو قوله:

---

(١) فى (ط ١، ٢): (ومحل).

(٢) فى (ط١، ٢): (الاقصى).

(٣) «الخانقاه» أو «الخانكاه» فى الأصل: الموضع الذى يأكل فيه الملِك، ثم أُطلقت على المكان الذى يختلى فيه الصوفية لعبادة الله ـ تعالى ـ. راجع: الخطط التوفيقية. جـ ٦ صـ ٤٨، جـ ١٠ صـ ٨٩.

. . . .

حاشية الملوي

إلى المجهول من الدين: واجبٌ، وهو إنما يتوصل: بترتيبها على الكيفية المخصوصة، ومعرفة هذه الكيفية المخصوصة[1]: إنما تُتلقَّى من ممارسة قواعد هذا الفن، وإن كان الجاهل به، بل العامِّيُّ الفِطريُّ ربما يستعمل شيئا من ذلك، لكن أحكامه وضبط أركانه والمحافظة على ما تجب المحافظة[2] عليه: لا يستطيعه الجاهل به إلا من أوتِى علما لدُنيًّا، وقليلٌ ما هم، وإنما العلم بالتعلُّم. وأما القوة التى هى الملَكة العِلمية فى أصول

حاشية العطار

حلت عقارب صدغه فى خده ... قمرٌ نُجلُّ به عن التشبيه
ولقد عهدناه يحلُّ ببرجها ... ومن العجائب كيف حلت فيه

ونسب إليه «العماد الأصفهانيُّ» فى كتاب «الخريدة» هذَين البيتَين:

هَبنى صبوتُ كما ترَون بزعمِكم ... وحظيتُ منه بلثم خدٍّ أزهر
إنِّى اعتزلتُ فلا تلوموا أنه ... أضحى يقابلُنى بخدٍّ أشعر

وكانت ولادته: سنة «خمسين وأربعمائة»، وتوفى يوم الاثنين، رابع عشر جمادى الآخرة سنة «خمس وخمسمائة»، بـ«طوس»، ورثاه الشعراء بمراثىَ كثيرة؛ منها: قول «الأبيورديِّ»[3]:

---

(١) فى (ب): (هى المخصوصة).
(٢) أول (ل) ٩ فى (أ). و(ب) بدون: (على ما تجب المحافظة).
(٣) هو: محمد بن محمد الكُوفَنى، (ت ٦٦٧هـ). راجع: الأعلام، جـ ٧ صـ ٢٩.

. . . .

الدين: فإنما تحصُل[1] من ممارسته أصولَ الدين، وإن كان لهذا النوع أيضا مشاركة فى ذلك، وبالجملة: الفارق بين النوع الإنسانىِّ والبهيمىِّ: هو العقل، وبه كلَّف الشارع الإنسانَ دون غيره من الحيوان؛ إذ لولا العقول[2]: لكان أدنَى ضَيْغَمٍ[3] أدنى إلى الشرف من الإنسان، ولا يَكمُل العقل إلا بعد أن يُشحنَ بقواعد هذا الفن، ويسمَّى: مفتاح العلوم.

مضى وأعظم مفقود فُجعتُ به ... مَن لا نظير له فى الناس يخلُفُه

و«طُوس» ـ بضم الطاء المهمَلة، وسكون الواو، وبالسين المهملة ـ: ناحية بـ«خراسان». و«الغزالىُّ» ـ بفتح الغين المعجَمة، وتشديد الزاى، وبعد الألف لام ـ: هذه النسبة إلى «الغزَّال»، على عادة أهل «خوارزم» و«جرجان»؛ فإنهم ينسبون إلى «القَصَّار»: القصَّارىّ، وإلى «العطَّار»: العطَّارىّ. وقيل: إن الزاى مخفَّفة؛ نسبة إلى «غزَالة»؛ وهى قرية من قُرى «طوس»[4]. وهو خلاف المشهور، ولكن هذا قاله «السمعانىُّ» فى كتاب: «الأنساب». هكذا ذكر «ابن خلِّكان»، وهو ثقة فى التاريخ، فلينظر هذا مع ما قيل: الغزَّالى ـ بالتشديد ـ: نسبة إلى غزَّالة. هذا هو المشهور، والحق: أنه بالتخفيف؛ نسبة إلى «الغزْل»؛ وذلك أن «ابن المقرى» رآه فى البَريّة بمُرَقَّعةٍ وعُكَّازٍ، وقد ترك الإفتاء

(١) فى (ب): (يحصل).

(٢) فى (ب): (المعقول).

(٣) الضَّيغَم: هو الذى يَعَضُّ. ويطلق على الأسد. القاموس المحيط، جـ ٤ صـ ١٤٠.

(٤) أول (صـ) ١٩ فى (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وسمَّاه: مِعيارَ[1] العُلوم..

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

والتدريس، فسأله عن سبب ذلك فقال:

تركت هوى ليلى وسعدى بمعزلٍ وعدتُ إلى مصحوب أول منزل
وناديتُ بالأشواق مهلا فهذه منازل مَن تَهوَى رُويدَك فانزل
غزلتُ لهم غزلا رقيقا فلم أجِد لغزلى نسَّاجا فكسرتُ مِغزلى

ومَن وقف على التاريخ يعلم: أن «ابن المقرى» متأخرٌ فى الزمن عن «الغزالى»، ولم يكن فى عصره؛ فإن «ابن المقرى» صاحب «الروض»: مات عام «سبع وثلاثين وثمانمائة»[2]؛ كما نقله «السيوطى» فى رسالته المسماة: بـ«القول المشرق فى تحريم الاشتغال بالمنطق».

قوله: (معيار العلوم): أى ميزانُها التى تُعرف بها الأفكار الصحيحة من الفاسدة؛ لِعَرضها على قواعده، فما وافقها: فصحيحٌ، وإلا ففاسدٌ، فهذا القول: نظير قول «الخزرجيِّ»:

وللشِّعر ميزانٌ تسمَّى عَرُوضُه بها النقص والرجحان يَدريهما الفتى

(١) على هامش (ز): (وسماه: معيارَ أو ميزانَ العلوم). والمراد: أنه جعله ميزانَ الإدراكات، الذى به يفرَّق بين الإدراك الصحيح وغيره. راجع: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٢٨، والمرشد السليم، صـ ٦ ـ ٩.
(٢) قيل: إن الذى رآه: هو القاضى أبو بكر بن العربى المالكى: من تلاميذ الغزالىِّ. انظر: شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلى، جـ ٦ صـ ٢٢، دار ابن كثير ـ دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

[أقسام الكتاب إجمالا]

وحصَر «المصنِّفُ» ....

....

قوله: (وحصَر المصنف المقصود) إلى آخره: قال فى «الحواشى الفتحية»: (المشهور: أن الحصر ينحصرُ فى قسمَين: عقليٌّ، واستقرائيٌّ؛ لأنه إن كان بحيث يجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة مع قطع النظر عن الأمور الخارجة عنه: فهو عقليٌّ. وإلا: فهو استقرائيٌّ. ومنهم من قسَّم القسمَ الثانى إلى: ما يجزم العقلُ به بالدليل أو التنبيه، وإلى: ما سِوَاه. ويسمَّى الأول: قطعيًّا، والثانى: استقرائيًّا. والظاهر: أن حصر الحصر فى الاثنَين أو الثلاثة: عقليٌّ) اهـ. وتقسيم أرباب الحواشى هنا الحصر إلى: جَعليٌّ، وعقليٌّ، واستقرائيٌّ: قد يقدح فى جعل الحصر عقليا، مع الاعتراض عليهم: بإسقاط الحصر القطعيِّ. وقد يُجاب: بأن الحصر الجَعليَّ يرجع للاستقرائيِّ؛ كرجوع القطعيِّ للعقليِّ، ومِن ثَم جعل بعض الفضلاء أمثال هذا الحصر ـ وهو قول المؤلفين: ينحصر الكتاب فى كذا وكذا ـ: حصرًا جَعليا واستقرائيا باعتبارَين قائلا: إذا قال «المصنِّف»: «ينحصر كتابى فى أربعة أبواب» مثلا: فهذا الحصر بالنسبة إلى «المصنف»: جَعليٌّ، وإلى السامع: استقرائيٌّ؛ إذ السامع لا يحصل له الجزم بالانحصار بمجرد سماع قول المصنف «ينحصر»، بل باستقراء أجزاء الكتاب، حتى إذا حصل له الجزم بمجرد قوله «ينحصر»، فالظاهر أنه جَعليٌّ بالنسبة إليه أيضا. اهـ. وأما تفسير أرباب الحواشى الحصرَ الاستقرائيَّ:

المقصودَ في رسالته: في خمسة أبحاثٍ: ـ بحث:الألفاظ، وبحث: الكليات

قوله: (أبحاث): جمع «بحث»؛ وأصلُه: أن العرب كانوا إذا جالت أذهانُهم في أمرٍ بحثوا في الأرض بأصابعهم أو بعُودٍ، فسُميت المسألة بحثًا: مجازاً. ووجه الحصر: أن للمنطق طرفَين: تصورات، وتصديقات، ولكلٍّ منهما مبادىء ومقاصد، فهذه أربعة. ولمَّا احتاجوا في إفادة المعاني واستفادتها إلى ألفاظٍ تدلُّ عليها: جعلوا بحثَ الألفاظ بابًا تبعا، فصارت خمسةً.

(بأنه تتبُّع أفراد الشيء) إلى آخره[1]: فليس تفسيرًا للحصر، بل تفسيرٌ للاستقراء. وأما الحصر: فإنه (الحُكم بعدم خُروج المَقسم عن الأقسام). وتمام الكلام: في «حواشينا على الولَدِية».

قوله: (المقصود من رسالته): لا يلزم من كونه مقصودا من الرسالة: أن يكون مقصودا من العلم؛ فإن مباحث الألفاظ ليست من مقاصد علم المنطق ـ كما سيأتي بيانه ـ، وقد جُعلت هنا مقصودةً من الرسالة؛ لأن المراد بالمقصود من الرسالة: ما عدا الديباجة، وبالمقصود من العِلم: مسائلُه؛ كما قيل: إن حقيقة كل علم: مسائلُ ذلك العلم، فخرجت المبادىء؛ فإنها ليست مقصودةً بالذات، بل مما يتوقف عليه المقصود، ومباحث الألفاظ: مُلحَقةٌ بالمبادىء.

قوله: (خمسة أبحاث): «البحث» في اللغة: الفحْص والتفتيش. وفي الاصطلاح: يطلق على ثلاث معانٍ: الأول: حمل الشيء على الشيء وإثباته له،

(١) يأتي الكلام على الاستقراء في موضعه.

الخمس، وبحث: التصوّرات، وبحث: القضايا، وبحث: القياس. ......

والحصر جعليٌّ، لا عقليٌّ. ثم القياس: خَطابةٌ، وشِعرٌ، وبُرهانٌ، وجَدلٌ، وسَفسطةٌ. فصارت الأبواب تسعةً، وجعلها بعضهم عشرة، بِعدِّه: القياس ـ من حيث هو ـ بابًا، ثم عدّ أقسامه أبوابًا، وليس بتحقيقٍ.

سواء كان بديهيا أو نظريا. والثاني: إثبات النسبة الإيجابية والسلبية بطريق الاستدلال. وبينهما عموم وخصوص من وجهٍ؛ لتحقُّقهما فى إثبات النسبة الإيجابية بالاستدلال، وتحقُّق الأول بدون الثانى فى البديهيِّ، وتحقق الثانى بدون الأول فى إثبات النسبة السلبية بالاستدلال. والثالث: المناظرة والمُباحَثة. قاله «شاه حسين»، فى «حواشى الحاشية الألوغية». والمراد هنا: المعنى الثانى؛ لأن المراد بالأبحاث: المسائل، ولا تكون إلا نظرية؛ فإن البديهيات ليست من مسائل العلوم ـ كما نبَّهوا عليه ـ. وإرادة المسائل من الأبحاث: مجازٌ؛ مِن إطلاق اسم الحالِّ وإرادة المحلِّ؛ لأن المسائل ـ أعنى القضايا ـ محلٌّ لذلك الإثبات[1]؛ لكَون متعلقه ـ وهو الثبوت ـ بعضَ أجزائها. وأما المعنى الثالث. فهو الجارى على ألسنة النُّظار فى نحو قولهم: «وفيه بحثٌ»، «والذى تحرَّر بعد المباحثة كذا»، ونحو ذلك.

قوله: (وبحث التصورات): الأَولى أن يقول: (وبحث المعرِّفات)، إلا أن يقال: إنه أرادها منها؛ بدليل أن العامَّ إذا قُوبل بالخاصِّ يُراد به: ما عدا ذلك الخاص.

(١) أول (صـ) ٢٠ فى (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

مستعينًا بالله ـ تعالى ـ): أى طالبًا منه المعونةَ على إكمالها. (إنه[1] مُفيضُ الخيرِ والجُود): أى العطاء على عباده. هذا (إيساغوجى)[2]: ....

حاشية الملوي

قوله: (مستعينًا): أفرد مع قوله: (أوردنا): لأن[3] نون العظمة للمتكلِّم، ولا تجب المطابقة فى العظمة.

حاشية العطار

قوله: (مستعينا بالله): أى طالبًا منه المَعُونةَ والإقدار فى جميع أمورى؛ كما يؤخَذ من حذف المعمول.

قوله: (إنه مُفيض الخير والجود): «مُفيض»: اسم فاعل مِن: أفاض؛ أى أعطى بكثرةٍ. والجُود: إعطاء ما ينبغى لِمن ينبغى على وجه ينبغى. وعطفه على (الخير): مِن عطف الخاص على العام؛ لأن: الخيرَ يعُمُّ الجود وغيرَه؛ كدفع المَضارِّ.

---

(١) فى (ص): (فإنه).

(٢) فى (خ): (قال إيساغوجى). وإيساغوجى: مأخوذةٌ من الكلمة اللاتينية: (eisagoge): فـ(eisa) معناها بالعربية: إلى، و(goge) معناها: يؤدِّى أو يُفضِى؛ فالمعنى الماديّ المحسوس لهذه اللفظة: يؤدِّى إلى المدخل، ثم نُقل إلى المعنى المعقول: المقدمة أو الفذلكة، واستُعملت فى العربية بمعنى: المدخل أو المقدمة إلى المنطق. فالأقرب إلى الصواب: أن معنى إيساغوجى: ترجمةٌ من التراجم، فهى بمنزلة قول «المصنف» فيما يأتى: القول الشارح، القضايا، العكس، القياس. ثم اشتهر هذا الكتاب بهذه الكلمة (إيساغوجى)، وصارت علَمًا عليه، فإذا أُطلقت: أريد بها: هذا الكتاب كلُّه، لا فَصْل بعَينِه. راجع: الإيضاح لمتن إيساغوجى، صـ ١٣. وإيساغوجى، للدكتور/ أحمد فؤاد الأهوانى، صـ ٩٢٣، مقال منشور بمجلة الأزهر، جـ ٢٠، سنة ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٨م.

(٣) أول (ل) ٨ فى (ب).

(هو لفظٌ يونانيٌّ؛ معناه: الكليات الخمس: الجنس، والنوع، والفصل، والخاصَّة، والعرَض العامُّ. وقيل: معناه: المَدخَل؛ أى مكان الدخول فى

قوله: (الجنس) إلى آخره: وجه الحصر: أن الكليَّ: إما تمام الماهية، أو جزؤها، أو خارج عنها؛ فالأول: النوع؛ كالإنسان، والثانى: إن عمَّها وغيرها: فالجنس؛ كالحيوان، وإن خصَّها: فالفصل؛ كالناطق. والخارج أيضا: إن عمها وغيرها: فالعرَض العامُّ، أو خصَّها: فالخاصة. وهذا أحسن وأخصر مما ذكره «الفاضل القليوبى»[1]، مع زيادة التحقيق. وقدَّم الجنس على النوع: لأنه بسيط، والنوع مركب ـ غالبًا ـ، والبسيط قبل المركب. ووجه تقديمه على الفصل: أنه من باب: تقديم العامِّ على الخاصِّ؛ كما فى التعريفات، ولأن الفصل مقيِّد له. ووجه تقديم الخاصة على العرَض العام: أن العرض العامَّ لا يُعتبَر[2] فى التعريف، فحقُّه: التأخير.

قوله: (الكليات الخمس): وجه انحصار الكليِّ فيها: أن الكليَّ إما أن يكون تمامَ الماهية، أو جزأَها، أو خارجا عنها؛ فإن كان الأول: فهو النوع. وإن كان الثانى: فإن كان يَصدُق عليها وعلى غيرها: فهو الجنس. وإلا: فهو الفصل. وإن كان خارجا عنها: فإن كان يقع فى جواب أىّ شىءٍ: فهو الخاصة. أو لا يقال فى الجواب أصلا: فهو العَرَض العامُّ.

قوله: (الجنس): قدَّمه على النوع: لأنه جزءٌ منه، والنوع كلٌّ له، والجزء

(١) انظر: حاشية القليوبى، (ل) ٦، ٧، والمرشد السليم، صـ ٥٨.

(٢) فى (ب): (لا يصير).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

المنطق، سُمِّي ذلك به: بِاسم الحكيم الذى استخرجَه ودوَّنه، ....

حاشية الملوي

قوله: (باسم الحكيم): هو «أَرِسْطَاطاليس»، ويسمى أيضا: «أرسطو»، فهما اسمان لمسمًّى واحد[1]، وأما قول «القليوبى»: (قيل: هو أرسطو، وقيل: أرسطاطاليس[2]): فظاهره: أنهما ليسا لمسمًّى واحدٍ، وهو[3] غير صواب.

حاشية العطار

مقدَّم على الكلِّ طبعا، فقُدِّم وضعا. وقدَّمه ـ أعنى: الجنس ـ على الفصل: لأنه يقال فى جواب (ما هو)، بخلاف الفصل. وقدمه على الخاصة: لأنه جزء الماهية، وهى خارجةٌ. وعلى العرض العام: لأنه يقال فى الجواب، والعرض العام لا يقال فى الجواب أصلا. وكان مقتضَى دليل تقديم الجنس على النوع: أن يقدَّم الفصل عليه؛ لأنه جزؤه، والنوع كلٌّ له، والجزء مقدَّم على الكل، لكنيقال: لما كان النوع يقال فى جواب (ما هو)، والفصل يقال فى جواب (أىّ شىء هو): قُدِّم عليه؛ لأن المقول فى جواب (ما هو): أَولى بالتقديم منه.

---

(١) أرسطو: هو أرسطو بن نيقوماخوس؛ ولد فى (اسطاغيرا) بمقدونيا، تتلمذ على أفلاطون، فكان أكبر تلاميذه، بل أكبر فلاسفة اليونان وفلاسفة الزمن القديم. سُمِّى أتباعه بالمشائين. لُقِّب بالمعلم الأول، والحكيم. له مؤلفات فى: المنطق، الطبيعة، وما وراء الطبيعة، وغير ذلك، توفى سنة (٣٢٢ ق. م). راجع فى ترجمته وآرائه: أرسطو، للدكتور/ عبد الرحمن بدوى.

(٢) فى (ب): (أرسطاليس). ذكر العلامة القليوبى: أن اسمه: آرسطو: بمد الهمزة وكسر الراء، وقيل: أرسطاطاليس. انظر: حاشية القليوبى، (ل) ٧. وقيل: اسمه: إرَسط. انظر: حاشية الصبان، صـ ٣٢، وحاشية الباجورى على السلم، صـ ٢٢.

(٣) (ب) بدون: (وهو).

﴿المطلع للشيخ زكريا الأنصاري﴾

وقيل: باسم متعلِّمٍ كان يخاطبُه معلِّمُه في كل مسألةٍ بقوله: «يا إيساغوجي: الحالُ كذا وكذا». وفي نُسَخ هذا الكتاب: اختلافٌ كثيرٌ.

﴿حاشية الملوي﴾

قوله: (وقيل: باسم) إلى آخره، وقيل: هو مركب من ثلاث كلماتٍ: (إيسا): بمعنى: كنتُ، و(غو): بمعنى: أنا، و(جي): بمعنى: أنت؛ والمعنى[1] هنا[2]: كنتَ أنت وأنا هناك في مرتبة المنطق. ولا يخفى تعسُّفه.

﴿حاشية العطار﴾

وقدمه ـ أعني: الفصل ـ على الخاصة والعرض العام: لأنه ذاتيٌّ، وهُما عَرَضيان. وقدَّم الخاصة على العرض العام: لأنها تقال في جواب (أيّ شيء هو)، بخلافه؛ فإنه لا يقال في الجواب أصلا. كذا في «الحاشية»، ولا يَخفاك ما فيه من التكرار، مع أن ما علَّل به تقديم الجنس على النوع: إنما يحسُن أن لو كان المقام مقامَ بيانٍ للكليات، والمقام هنا: لمجرد العدد، فلا يحسن التعليل المذكور. ودعوى أولوية ما يقال في جواب (ما هو)، على ما يقال في جواب (أيّ شيء هو): خاليةٌ عن البيان، مع أنه لم يتعرض لوجه تقديم النوع على غيره، فالأولى أن يُقال:

الجنس[3]: لعمومه على النوع، ولأن النوعَ تحته باعتبار سلسلة

(١) في (أ): (والمعين).

(٢) (ب) بدون: (هنا). وقيل: معناها على هذا التفسير: اجلِس أنت وأنا هنا نبحث في الكليات. ووُصف هذا التفسير: بأنه عَجبٌ عُجاب؛ يشبه المُلَح والفكاهات، وسبب القول به: الجهل باللغة اليونانية، وإلى هذا كله: أشار الشيخ الشيخ الملويُّ: (بأنه تعسُّف). راجع: إيساغوجي، للدكتور/ أحمد فؤاد الأهواني، صـ ٩٢٤.

(٣) أي قدَّم الجنس.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

الكليات. وذكر النوع بعده: لكونه تحته فى الرُّتبة. وذكر الفصل عقب النوع: لأنه جزؤه الخاص به. وقدم الخاصة على العرض العام: لاختصاصها بالنوع، فهى أقرب إليه منه، فلم يبق إلا تأخير العرض العام. ثم إن هذه مجرد توجيهات خالية عن الجدوى، فالاشتغال بها ليس من دأب المحصِّلين.

** ** **

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

[الألفاظ والمعانى
الدلالة وأقسامها]

ولَمَّا كانت معرفةُ الكليات الخمس تتوقَّفُ على مَعرِفة ....

حاشية الملوي

قوله: (ولما كانت) إلى آخره: بيانه: أن الكليات الخمس: أقسامٌ للكليِّ، القِسم من المفرد، القسم من اللفظ، القسم من الدالِّ.
واعلم: أن المتقدمين فسَّروا الدلالة: بأنها (فهمُ أمرٍ من أمرٍ)[1]؛ فإذا سمعتَ لفظ «الإنسان»، وفهِمتَ معناه: فالفهم: هو الدلالة، فإذا سمع اللفظَ

حاشية العطار

قوله: (ولما [كانت]) إلى آخره: تمهيدٌ لوجه ذِكر مباحث الألفاظ فى كُتب المنطق، وبيان أنها ليست من مقاصده، بل مبادئه؛ لخروجها عن موضوعه. والتوقُّف هنا: توقُّف شروع؛ أى أن الشروعَ فى مسائل علم المنطق: يتوقف على معرفة هذه المباحث اللفظية؛ لأنها وسائل له ومبادىء؛ قال فى «شرح المطالع»: (البحث الكليُّ عن الألفاظ غير مختصٍّ بلغةٍ دون لغةٍ: من مقدمات الشروع فى المنطق، وإلا فالمنطقيُّ من حيث إنه منطقيٌّ: لا شُغل لها بها) اهـ. ثم لا يَخفى قُصور عبارة «الشارح»؛ لأن المتوقِّف: هو التصورات

(١) وهذا التعريف: هو اختصار لتعريف المتقدمين للدلالة: بأنها (فهم المعنى من اللفظ عند إطلاقه بالنسبة إلى من هو عالم بالوضع)، ومعنى (فهم أمر من أمر): كون الدالّ انفَهم أو فُهم منه المدلول بالفعل، وهذا التعريف: أخص من التعريف الآتى. راجع: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٤٧. ويأتى بعض ذلك للعلامة العطار. وانظر: الشرح الكبير على السلم، (ل) ١٥.

. . . .

حاشية الملوي

شخصان، أحدُهما فَهِم، والآخر لم يَفهَم: سُمِّى بالنسبة إلى الفاهم: دالا، وبالنسبة إلى غير[(١)] الفاهم: غير دالٍ. واعتَرض المتأخرون[(٢)] على ما تقدم من التفسير بوجهَين؛ الأول: أن الفهم صفةٌ للفاهم، والدلالةَ صفةٌ للَّفظ، فهما متباينان، ولا يصح تفسير أحد المتباينَين بالآخَر[(٣)]. الوجه الثانى: أن الدالَّ يوصَف بالدلالة قبل الفهم وبعده، فلا يكون الفهم هو الدلالة[(٤)]. فلما رأَوا وُرودَ هذَين الاعتراضَين على ما مر من التفسير: عدلوا عنه إلى أن

حاشية العطار

والتصديقات؛ لِما أن الكلَّ من قَبيل المعانى، لا خصوص الكليات الخمس؛ قال «السيد» فى «حواشى شرح الشمسية»: (المنطقىُّ إذا أراد أن يُعلم غيرَه مجهولا تصوُّريًّا أو تصديقيًّا بالقول الشارح أو بالحُجة، فلابد له هناك من الألفاظ؛ [ليُمكِنَه][(٥)] ذلك، وأما إذا أراد أن يحصِّل هو لنفسه أحد المجهولَين بأحد الطريقَين: فليس هناك الألفاظ أمرًا ضروريًّا؛ إذ يمكنه تعقُّل المعانى

(١) فى (ب): (وبالنسبة لغير).

(٢) أول (ل) ١٠ فى (أ).

(٣) حاصل هذا الاعتراض: أن الفهم: صفة الشخص، والدلالة: صفة الدالِّ، فلَم يتطابق التعريف مع المعرَّف. وأجيب: بأن فيه مسامَحة؛ إذ المقصود: هو الفهم؛ لأنه الثمرة. أو يقال: أطلق الفهم وأُريد منه: الانفهام، والانفهام: صفة للدالِّ؛ إذ يقال: فهمتُ الأمر فانفهم؛ أى انفهم الأمر. مذكرات فى المنطق، صـ ١٥، ١٦ بتصرف.

(٤) أى «أن الأمر قبلَ حصول الفهم منه: لا يكون دالا على التعريف، مع أنه دالٌّ، حصل الفهم منه أو لم يحصل». وأجيب: «بأنه ليس المراد: الفهم بالفعل، بل قبول الفهم، سواء حصل الفهم بالفعل أم لا». نفس الصفحة السابقة.

(٥) فى (ط ١، ٢): (فيمكنه). قارن: حاشية السيد على الشمسية، جـ ١ صـ ١٧٤.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

فسروها: بأنها (كون أمرٍ بحيث يُفهَم منه أمر آخر، فُهِم أو لم يُفهَم)[1].

وأُجيب من طرف[2] المتقدمين: عن الوجه الأول: بأن ما اعترضتُم[3] به مغالطةٌ نشأت من تفصيل المركب؛ لأنَّا فسرنا الدلالة: بالفهم المقيَّد بالمجرور، وهو صفةٌ للَّفظ؛ بدليل: أنك تصِف اللفظَ به، فتقول: (هذا اللفظ فُهِم منه، أو مفهوم منه كذا)، وليس صفةً للفاهم؛ إذ لا يصح أن

حاشية العطار

مجردةً عن الألفاظ، لكنه [عسير][4] جدًّا؛ وذلك لأن النفس قد تعوَّدت ملاحظةَ المعاني من الألفاظ، بحيث إذ أرادت[5] أن تتعقلَ المعانى وتلاحظَها: تتخيلُ الألفاظ، وتنتقلُ منها إلى معانيها، ولو أرادت[6] أن تتعقلَ المعانى صِرفةً[7]:

---

(١) أى كونُ الدالِّ ملتبسا بحالةٍ؛ ككونه موضوعا للأمر الثانى، يكون شأنُه: أن يفهَم منه بسبب تلك الحالة أمر آخر؛ وهو: المدلول، وذلك بعد العلم بوجه الدلالة، فُهِم بالفعل أو لم يُفهَم. ومعنى فهم الأمر الثانى: مجرد الالتفات والتوجُّه إليه. وهذا التعريف: أولى من الأول؛ إذ لم يَرِد عليه - أى الثانى - شيء؛ فلَم يُشترط فيه: حصول الفهم، كما أنه منطبق على المعرَّف، وشامل لجميع أنواع الدلالة. راجع: حاشية الصبان، صـ ٤٦، مذكرات، صـ ١٦.

(٢) فى (ب): (من طرق).

(٣) فى (أ): (مما اعترضتم)، وفى (ب): (ما اعرضتم). ويأتى تفصيل يتعلق بـ«المغالطة».

(٤) فى (ط ١، ٢): (عسر). قارن: الشمسية، جـ ١ صـ ١٧٤.

(٥) فى (ط ١): (إذا أردت).

(٦) فى (ط ١): (ولو أردت).

(٧) فى أى خالصة عن قوالب الألفاظ المخيَّلة والمحقَّقة. حاشية السيالكوتى علَى الشمسية، جـ ١ صـ ١٧٤.

الدلالات الثلاث: المطابقَة والتَّضمُّن والالتِزَام، ....

تصف الشخصَ السامعَ به؛ إذ لا يصح أن تقول: (الشخص السامع مفهوم منه، أو فُهِم منه[1])؛ إذ الشخص الفاهم فى هذه الحالة: فاهم، لا مفهوم منه، وأنتم أخذتُم جزء هذا المركب، وهو: الفهم المطلق، فاعترضتم. وأجيب - أيضا - عن الوجه الثانى: بأن وصف اللفظ بالدلالة قبل الفهم وبعده: مجازٌ، لا حقيقة، لكن هذا للخصم أن ينازع فيه: بمنع[2] كون ذلك

صعُب عليها ذلك صعوبةً [تامةً؛ كما] يشهد [به][3] الرجوع إلى الوجدان).

قوله: (الدلالات الثلاث): حصْر الدلالة الوضعية فى الثلاثة: عقليٌّ؛ كما حققه «الدوانىُّ». وأُورد عليه: أنه إنما يكون عقليًّا: إذا لم تقيَّد مفهوماتها بقيد الحيثية - كما وقع فى عبارة المتقدمين -، وأما[4] إذا قُيدت به؛ لئلا ينتقض تعريف كلٍّ منها بالآخرَيْن - كما وقع فى عبارة المتأخرين -، واشتهر بيانه بين المحصِّلين: فلا يكون عقليا، بل استقرائيا؛ لجواز أن يدل لفظٌ على جزء الموضوع له، لا لكونه جزءًا منه، بل لكونه لازما لجزئه الموضوع له، أو لكونه جزء اللازم الموضوع له، إلى غير ذلك من الاعتبارات. وأجيب عن هذا

---

(١) (ب) بدون: (أو فهم منه).

(٢) المنع: هو «طلبُ الدليل على ما يحتاج إلى الاستدلال، وطلب التنبيه على ما يحتاج إليه». رسالة الآداب فى علم آداب البحث والمناظرة، للأستاذ الشيخ/ محمد محيى الدين عبد الحميد، صـ ١٠٩، المكتبة التجارية، الطبعة السابعة، ١٣٧٨هـ - ١٩٨٥م، وانظر: فتح الوهاب بشرح الآداب مع حاشية العلامة الدسوقى، صـ ٣١٣، ٣٦٥.

(٣) فى (ط ١، ٢): (صعوبة يشهد بها). قارن: حاشية السيد، جـ ١ صـ ١٧٤.

(٤) أول (صـ) ٢١ فى (ط ١، ٢).

. . . .

حاشية الملوي

مجازًا، ويقول: هو عندى حقيقةٌ. فيبقَى الوجه الثانى محلَّ نزاعٍ، وكلٌّ من الفريقَين لا دليل عنده على ثبوته ولا على[1] نفيه.

وكان الأَولَى للشارح: أن يقدِّم تعريف الدلالة على كلام «المصنف»؛ لأن معرفة كون اللفظ دالا: متوقفةٌ على حقيقة الدلالة؛ كما فعل[2]

حاشية العطار

الإيراد: بمنع تحقق تلك الدلالات، بسند[3]: أن السبب الأضعفَ لا يؤثر فى المسبَّب مع وجود السبب الأقوَى؛ كما أن الشمع لا يؤثر فى إضاءة الأرض مع وجود الشمس، وهذا معنى قول «السيد الشريف»: (إن اللفظ إذا دلَّ بأقوى الدلالتَين ـ التى هى المطابقة ـ: لا يدل عليه بأضعفها ـ التى هى التضمن والالتزام ـ). ورُدَّ: بأنَّا لا نسلم أن الدلالة الضعيفةَ لا تُجامِع القويةَ إذا كانتا من جهتَين مختلفتَين. وأجاب فى «الحواشى الفتحية»: (بأن قيد الحيثية ههنا: بمعنى التعليل المتعلق بنفس الوضع، وباقى القيود: لتعْيين ذلك الوضع المعلَّل به؛ كما هو المتبادَر من عبارة «صاحب الكشف»[4] و«الكاتبىِّ»، لا بمعنى التعليل المتعلق بالوضع مع باقى القيود). وحاصل التعريفات: أن المطابقة: دلالة اللفظ على معنًى بواسطة الوضع الذى ذلك المعنى تمامُ الموضوع له بذلك الوضع. والتضمُّن: دلالة اللفظ على معنًى بواسطة الوضع الذى ذلك

---

(١) (ب) بدون: (على). وراجع فى تفصيل الاعتراضَين المذكورَين وجوابِهما: شرح السنوسى على مختصره فى علم المنطق مع حاشية البيجورى، صـ ٢٤، ٢٥.

(٢) فى (ب): (كما نقل). وانظر: شرح السنوسى على مختصره فى المنطق، صـ ٢٣.

(٣) أى وسند المنع المذكور، إلى آخره.

(٤) صاحب الكشف (كشف الأسرار عن غوامض الأفكار): هو الخوَنجى، سبقت ترجمته.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وأقسام اللفظ، بدأ ببيانها فقال: (اللفظُ الدالُّ[1] بالوضع[2]): وهو ما وُضع لمعنًى ....

حاشية الملوي

«السنوسيُّ» وغيرُه من المحققين، وقد اقتدَينا نحن بهم، فقدَّمنا ذلك، وكان أيضا من صنعة التأليف، ومن اللائق بمقام تعليم المبتدئين: أن يقدِّم أقسامَ الدالِّ الآتية؛ كما فعل «السنوسيُّ» وغيرُه أيضا، ونحن نقدِّمها على وجهٍ أبسط مما يذكره بعد؛ فنقول: الدالُّ ينقسم[3] إلى: لفظٍ وغيرِه، ودلالة

حاشية العطار

المعنى جزء الموضوع له بذلك الوضع[4]. والالتزام: دلالة اللفظ على معنًى بواسطة الوضع الذى ذلك المعنى خارج عن الموضوع له بذلك الوضع. ولا يَخفى أنه على هذا: لا يُتصور واسطة بين الأقسام الثلاثة، والوسائط المذكورة: مندرجةٌ تحتها قطعا؛ ضرورةَ أن ما يتعلق بنفس الموضوع له: مندرجٌ فى مفهوم المطابقة، وما يتعلق بجزئه: مندرجٌ فى مفهوم التضمن، وما يتعلق بخارجه: مندرجٌ فى مفهوم الالتزام.

قوله: (وأقسام اللفظ): أى من الإفراد والتركيب وغيرهما. وهو عطف على قوله: (الدلالات).

قوله: (وهو ما وضع لمعنى): تفسيرٌ للَّفظ الدال. وأما الوضع: فهو لغةً: جعْل الشىء فى حيِّزٍ. وعُرفا: له معنَيان؛ أحدهما: جعْلُ الشىء بإزاء المعنى

(١) على هامش (ع): (أى المستعمل).

(٢) (ح) بدون: (بالوضع). وانظر: حاشية الدسوقى على القطب، جـ ١ صـ ١٧٥.

(٣) أول (ل) ٩ فى (ب).

(٤) (ط ١) بدون: (الوضع).

. . . .

كلٌّ منهما تنقسم إلى: ثلاثة أقسامٍ: دلالةٌ عقليةٌ، ودلالةٌ طبيعيةٌ[1]، ودلالةٌ وضعيةٌ؛ فهي ستة أقسامٍ؛ فمثال دلالة غير اللفظ عقلا: دلالة الأثر على المؤثِّر. ومثال دلالته طبعًا: دلالة الحُمرة على الخجَل والصُّفرَة على الوَجَل. ومثال دلالته وضعًا: دلالة الإشارة المخصوصة ـ كالإشارة بالرأس ـ على معنى: نَعم أو لا. ومثال دلالة اللفظ عقلا: دلالته على لافظٍ به، قال بعضهم: (من وراء جدارٍ)[2]، ولا حاجة إليه؛ إذ لا ضَيْر في تعدُّد الدالّ،

ليدلَّ عليه بنفسه. وهذا هو المعنى الأخصُّ المتبادَر منه عند الإطلاق المعتبَر في اصطلاحاتهم وتنبنى عليه الأحكام اللفظية من: الدلالات الثلاث والترادف والاشتراك وغيرها، الفارق بين الحقائق والمجازات. وثانيهما: جعل الشيء بإزاء المعنى ليدلَّ عليه ولو بمعونة القرينة. وهو المعنى الأعمُّ الشامل للحقيقة والمجاز. وينقسم كلٌّ من المعنيَين إلى: وضع العَين للعين؛ كما في المفردات. وإلى: وضع الأجزاء للأجزاء؛ كما في المركَّبات. وأيضا ينقسم إلى: الوضع الشخصيِّ: وهو وضْعُ الشيء الملحوظ بخُصوصه للمعنى؛ كوضع الإنسان للحيوان الناطق. وإلى: الوضع النوعيِّ: وهو وضع الشيء الملحوظ مع أشياء أُخَر بوجهٍ عامٍّ؛ كوضع المشتقات والمركَّبات والمجازات. والمراد بالوضع هنا: ما يعمُّ الشخصيَّ والنوعيَّ، فدخلت: المركَّبات؛ بناءً على ما هو التحقيق: من

---

(١) وتسمى أيضا: عادية. انظر: شرح الملوى على السلم وحاشية الصبان، صـ ٤٧.

(٢) سيذكر العلامة العطار ـ فيما يأتى ـ: وجه الحاجة إلى هذا القيد. وراجع: حاشية الدسوقى على القطب، جـ ١ صـ ١٧٦.

. . . .

فيكون اللافظُ مدرَكًا بالمشاهدة وباللفظ الصادر عنه. ومثال دلالته طبعًا[1]: دلالة (أَحْ)[2]: على وجَع الصدر. ووضعًا: دلالة «الرَّجُل»: علَى «الذَّكَر البالِغ»، و«الإنسان»: علَى «الحيوان الناطق».

أن دلالتها وضعية، وأنها داخلة في دلالة المطابقة، على ما حققه «شارح المطالع»؛ موجِّهًا له: (بأن المعنيَّ من الوضع في تعريف دلالة المطابقة: ليس وضع عين اللفظ لعين المعنى فقط، بل أحد الأمرَين، إما وضعُ عينه لعينه أو وضع أجزائه لأجزائه، بحيث تُطابِق أجزاءُ اللفظ أجزاءَ المعنى. والثاني: متحققٌ في دلالة المركب، فلا تكون خارجةً عن الدلالات) اهـ. وبهذا التحقيق: يندفع إشكال خروجها عن الدلالات؛ بناءً على أنها موضوعة، فتَرِدُ نقضًا على الحصر؛ بأن يقال: إن دلالة المركب خارجةٌ عن الأقسام الثلاثة؛ لأنها ليست مطابَقة؛ إذ الواضع لم يضَعه لمعناه، ولا تضمُّنا؛ لأن معناه ليس جزءًا للمعنى الموضوع له، ولا التزاما؛ إذ ليس معناه خارجًا عن المعنى الموضوع له. وملخَّصه: أنه لَما يكُن الوضع متحقِّقا فيها: انتفت الدلالات كلها؛ ضرورة أنها تابعة للوضع. ومحصل الجواب: منع كونها ليست وضعية، بل هي وضعيةٌ؛

(١) قد يراد بالطبع: طبع اللافظ، أو طبع اللفظ، أو طبع السامع، والراجح: إرادة الأول. راجع: حاشية الصبان، صـ ٤٧، حاشية الدسوقي على القطب، جـ ١ صـ ١٧٦.

(٢) في الشرح الصغير على السلم، صـ ٤٧: (أح): بالحاء المهملة، وهو الصواب؛ فإن «أَخّ» ـ بفتح الهمزة، وبالخاء المعجمة ـ: تدل على الوجع مطلقا. و«أح» ـ بضم الهمزة وفتحها، وبالحاء المهملة ـ: تدل على وجع الصدر. حاشية الباجوري على السلم، صـ ٤١، وانظر: مذكرات، صـ ١٦، وقارن: حاشية السيد والسيالكوتي على الشمسية، جـ ١ صـ ١٧٦.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

بتوسُّط الوضْع..

حاشية الملوي

وقد نظَمتُ النِّسبَ بين الدلالات بقولي:

يا سائلي عن نِسب الدلالات ... خُذْها مع التحقيق: فاللفظيات[1]
فباينت وضعيةً طبيعيةً[2] ... كلتاهما أخصُّ من عقلية
قلتُ وأطلقن وما للبرهان[3] ... من جعله الوجهيَّ حاز البطلان
إذ كلما وُجدتا قد وُجدت ... عقلية من غير عكسٍ قد ثبت
والعلم بالمدلول في التحقيق ... لا ينفي[4] دلالة الأدلة على
ما كان معلوما. وغير اللفظيِّ ... أقسامه فيها كما في اللفظي

حاشية العطار

لأن الدلالةَ الوضعيةَ: ليست هي عبارة عن دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له؛ وإلا لَما كانت دلالة التضمن والالتزام وضعيةً، بل ما يكون للوضع مدخل فيها، على ما فسرها القوم به، فتكون دلالةُ المركبات: وضعيةً؛ ضرورةَ أن لأوضاع مفرداته دَخلا في دلالته.

قوله: (بتوسط الوضع): متعلق بـ(يدل)، زادَه: لدفع انتقاض التعاريف الثلاثة بعضها ببعض، فيما إذا وُضع لفظ «الشمس» مثلا للجِرم وللضوء وللمجموع، بأوضاع متعددة؛ فإن دلالته على «الضوء»: يصح أن تكون حينئذ

---

(١) في (أ): (فاللفظيا). قارن: الشرح الكبير على السلم، (ل) ١٦.

(٢) في الشرح الكبير على السلم، (ل) ١٦: (طبعية).

(٣) في (أ): (بالبرهان). قارن: اللوحة السابقة.

(٤) (أ) بدون: (ينفي). قارن: اللوحة السابقة.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(على تمام ما وُضِع له: بالمطابَقة)؛ لِمطابَقته؛ أي موافَقتِه له؛ مِن قولِهم: «طابَق النَّعْلُ النعلَ»: إذا توافَقا.

حاشية الملوي

وبايَـــن اللفظـــيُّ غيـــرَه وقـــد ... تــرك ذا البرهــان فاحفظــه تفــد[1]

ومــا مضــى بحســب التصــادق ... وحققَـــنْ تَبايُـــن الحقائـــق

قــد قــال هــذا الملــويُّ أحمــد ... مصليًّـــا مسلِّمًـــا ويَحمَـــد

حاشية العطار

مطابَقةً؛ لكونه تمامَ ما وُضع له. وتضمُّنا؛ لكونه جزء ما وُضع له. والتزاما؛ لكونه لازم ما وُضع له[2] بالنظر لاختلاف الأوضاع. فبزيادة هذا القيد: تتمُّ التعاريف خاليةً عن النقض. وبعضهم أجاب: بتقدير الحيثية، وصنيعُ «الشارح»: يرجع إليه؛ كما يُعلم مما نقلناه سابقا عن «الحواشي الفتحية».

قوله: (على تمام ما وضع له): لم يكتفِ بقوله: (ما وُضع)، مع أن (ما وُضع له) لا يصدق إلا على تمام ما وضع له: قصدًا إلى التأكيد، أو رعايةً لما يقضيه حُسن التقابُل بـ(جزء ما وضع له) بحسب العُرف. نقَله في «الحواشي الفتحية» عن «شارح القسطاس». ولم يقُل: (على جميع ما وُضع له): للإشعار بالتركيب، ولهذا سقط ما قيل: كان الأَولى حذفه؛ لإيهامه اشتراطَ التركيب في المعنى المطابقيِّ. وليس كذلك؛ لأن المعنى المطابقيَّ قد يكون بسيطًا، ولإيهامه أن الدلاله على آخر أجزاء الشيء؛ كالعاشر من العشرة مثلا: مطابَقةٌ؛ إذ تمامُ الشيء: غايتُه، مع أنها دلالة تضمنٍ قطعا. اهـ. وما ذكره: من دلالة لفظ

(١) فى الشرح الكبير على السلم، (ل) ١٦: (فاحفظه تعد).

(٢) أول (صـ) ٢٢ فى (ط ١، ٢). وانظر: ما حققه العلامة الصبان فى ذلك؛ فى حاشيته على ملوى السلم، صـ ٤٩.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

والمراد بـ«البرهان»: محشِّى «الفنرىِّ» على «إيساغوجى»[1].

واعلم: أن اللفظ آلةٌ لإحضار المعنى فى ذهن السامع، فإذا تكلَّمَ باللفظ متكلمٌ يريد إفهامَ معناه: فقد دل المتكلم بذلك اللفظ؛ لأنه هو الدالُّ حقيقةً، واللفظ: إنما هو واسطة؛ كما أن الضاربَ بالسيف: هو الضارب، والسيفَ: واسطةٌ. وإذا سُمع لفظٌ وفُهم معناه ونظرْنا إلى اللفظ من حيث هو

حاشية العطار

«عشرة» مثلا على «العاشر»: فهذا أمر فرضيٌّ؛ لأنَّا نمنع أن لفظ «عشرة» يدل على «العاشر» وحده، بل إنما يدلُّ[2] على جملة الآحاد العشرة: مطابقةً، نعم، هى تدلُّ على كل واحد من الآحاد دلالة تضمُّن، لكن فى ضمن دلالة المطابقة؛ إذ دلالتها على «العاشر» بخُصوصه: ترجيحٌ بلا مرجِّح، وقد تقرَّر فى (الآداب): أن مادة نقض التعريفات لابد أن تكون متحققةَ الوقوع، فلا يصح النقضُ بالأمور الفرْضية[3].

ثم إن (ما) فى قوله: (ما وُضع): واقعةٌ على (معنى)، الذى وُضع، أو شىء وُضع. وضمير (وُضع): يعود إلى (اللفظ)، فالصِّلة أو الصفة: جرَت على

(١) النسخة (ب): لم تَرِد فيها الأبيات المذكورة، وفيها: (وقد نظمتُ النِّسب بين الدلالات فى شرحى للسلم). ووجدتُها فى شرحه الكبير للسلم، (ل) ١٦. فالأبيات المذكورة: أثبتُّها من النسخة (أ)، وقابلتُها على الشرح الكبير. وعلى هامش (أ): جدول أُثبتُه فى آخر مبحث (الدلالة)؛ دفعا للخلط فى الكلام هنا.

(٢) فى (ط ٢): (إنما تدل).

(٣) راجع عن طرق المناظرة فى التعريف: رسالة الآداب، صـ ٦٣ ـ ٨٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(و) يدلُّ (على جُزئه[1]) ؛ أى على جزء ما وُضع له (بالتضمُّن) ؛ لِتضمُّن المعنى لجزئِه (إن كان له جُزء) ، بخلاف البسيط ؛ ....

حاشية الملوي

دالٌّ[2] ، سواء قصَد المتكلم به أن يدلَّ أم لا ، فإنَّا نقول: قد دل اللفظ على هذا المعنى ؛ كما تقول: إن السيف قد قطع هذا الجِرم ؛ فالقسم الأول: هو الدلالة باللفظ ، والقسم الثانى: هو دلالة اللفظ ، وقد اتضح الفرق بينهما من

حاشية العطار

غير مَن هى له ، فكان حقُّه إبرازَ الضمير. وأجيب: بأن ذلك فى الوصف ، وأما الفعل: فلا. وقد نقل بعض أشياخنا عن «الهمع»: جريان الخلاف فى الفعل أيضا وإن أمِن اللَّبس.

قوله: (بخلاف البسيط): بالمعنى المقابل للتركيب اللفظىِّ ، لا للتركيب الطبيعىِّ. ولو قال: (بخلاف المفرد): لكان أَولى. وبذلك عُلم أن التمثيل بـ«النُّقطَة»: غيرُ مناسبٍ ؛ لإيهامه غيرَ المراد هنا ؛ إذ النقطة: ذو وضعٍ لا ينقسم حِسًّا ولا وَهمًا ولا عقلا. قاله «القليوبى». وهو غلطٌ فاحشٌ ، منشؤُه: اشتباه التركيب والإفراد اللذَين هما صفة اللفظ ، بالبساطة والتركيب اللذَين هما صفة المعنى ، والكلام هنا: فى الثانى دون الأول.

قوله: (كالنقطة): هى نهايةُ الخطِّ ؛ الذى هو: نهاية السطح ؛ الذى هو: نهاية الجسم التعليمىِّ. وتمام الكلام: مذكور فى «حاشيتنا على شرح القاضى

---

(١) فى (ح): (وهو على جزئه). وانظر: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٤٨ ، ٤٩ ، الإيضاح لمتن إيساغوجى، صـ ١٦.

(٢) فى (أ): (من حيث هو ذاك).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

كالنُّقطةِ. (وعلى ما يُلازِمُه)؛ أي[1] ما يلازمُ ما وُضع له (في الذهن: بالالتزام)؛ لالتزام المعنى؛ أي استلزامه له، سواء لازَمَه في الخارج أيضا،

حاشية الملوي

ثلاثة أوجُهٍ؛ الأول: أن الأولى[2]: يشترط فيها: القصد، والثانية[3]: لا. الثاني: أن اللفظ لا يوصَف بالدلالة في القسم الأول إلا مجازًا؛ لأن الدالَّ

حاشية العطار

زاده الروميِّ[4] علَى أشكال التأسيس فى علم الهندسة»[5].

قوله: (وعلى ما يلازمه): أى ودلالة اللفظ بتوسط الوضع على معنًى يلازم ذلك المعنى الذى وُضع له اللفظ؛ يعنى يلزم من العلم بالملزوم ـ الذى هو مفهوم اللفظ الموضوع له ـ: العلم باللازم، من غير احتياجٍ إلى واسطة؛ كما هو حقيقة اللزوم البيِّن بالمعنى الأخصِّ، وسيأتى. ولم يقُل كسابِقه: (إن كان له لازم): لعلَّه للجَرْيِ على طريقة «الإمام» القائل: بأن المطابقة تستلزم الالتزامَ ـ كما سيأتى ذلك ـ، أو أنه لم يَجْرِ على تلك الطريقة، وحذَفهُ: لِعِلْمه من سابقه. وهو احتمالٌ بعيد.

قوله: (أيضا): أى كما لازَمَه فى الذهن، فيكون اللزوم ذهنيًّا وخارجيًّا؛ كلزوم الزوجية للأربعة.

---

(١) أول (ل) ٤ فى (ز).

(٢) على هامش (ب): (أى دلالة المتكلم).

(٣) على هامش (ب): (أى دلالة اللفظ؛ فإن السامع يفهم منها المعنى، سواء قصد المتكلم إفهام السامع، أم لا).

(٤) القاضى زاده: هو شيخ الإسلام أحمد بن محمود الأدرنوى. من مؤلفاته: حاشية على بحث الماهية من شرح تجريد العقائد. (ت ٩٨٨هـ). راجع: هدية العارفين، جـ ١، صـ ١٤٨.

(٥) وانظر أيضا: حاشية الصبان، صـ ٦٦، والعطار على الخبيصى، صـ ١٠٣، ١٠٤.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

أم لا ؛ (كالإنسان؛ فإنه يدلُّ على الحيوان الناطق: بالمطابقة، وعلى أحدهما) ؛ أى الحيوان أو الناطق: (بالتضمُّن، وعلى قابِل العِلْم وصَنعةِ الكتابة[1]: بالالتزام).

حاشية الملوي

حقيقةً: هو المتكلِّم، وفى الثانى: يوصَف بها حقيقة. الثالث: أن المتكلم فى القسم الأول: يوصَف بالدلالة حقيقة - كما مر -، وفى الثانى: لا يوصف بها ؛ لعدم الالتفات إليه أصلا.

حاشية العطار

وقوله: (أم لا): أى لم يلازِمْه فى الخارج، بل الملازمة ذهنيةٌ فقط ؛ كلزوم البصر للعمَى ؛ فإن اللزومَ بينهما: ذهنيٌّ فقط.

قوله: (وعلى قابِل العلم وصنعة الكتابة): قيل: إن هذا اللزوم بيِّنٌ بالمعنى الأعم، ولا شك أن اللزومَ المذكورَ: شرطٌ ؛ لأن اشتراط الأخصِّ يوجبُ اشتراطَ الأعم ؛ لعدم تحقُّق الأخص بدون الأعم، فيكون الأعمُّ أيضا شرطا. وأما عدم كفايته: فشىءٌ آخر. على أن هذه مناقشةٌ فى المثال، وليست من دأب المحصِّلين.

(١) فى (ع): (وعلى قابل صنعة العلم والكتابة). وفى (ح): (وعلى قابل التعلم وصناعة الكتاب). وفى (ص): (وعلى قابل التعلم وصنعة الكتابة). وفى (خ)، (ط): (وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة). وعلى هامش (ع): (إنما اعتبر النُّطق جزءًا ذاتيا والضحكَ غير جزء: لأن الضحك مسبوق بالنُّطق ؛ لأن النطق: بمعنى التفكر بالقوة، وينشأ عن التفكر بالقوة: الضحك بالتعجُّب. جوهرى). وانظر: حاشية الدسوقى على القطب، جـ ١ صـ ١٧٨.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

ودلالة العامِّ على بعض أفراده ؛ كـ«جاء عَبِيدى»: مطابَقةٌ ؛ ....

حاشية الملوي

قوله: (دلالة العام) إلى آخره: هذا الجواب: لـ«الأصبهانيِّ»،[1] شارح المحصول»، معاصِر «القرافيِّ»[2] ؛ الذى أَوردَ السؤال. وليس بصوابٍ، بل الحق: أنها تضمُّن ؛ لأن «زيداً العبد»: جزءٌ من مجموع «العبيد»، من حيث هو مجموع[3].

حاشية العطار

قوله: (ودلالة العام) إلى آخره: شروعٌ فى تقرير جواب «الأصفهانيِّ» عن النقض[4] الذى أَورده «القرافيُّ» على حصر الدلالات فى الثلاث: بمادةٍ لم يتحقق فيها أقسامها ؛ كـ«جاء عبيدى» ؛ لأن بعضَ أفرادِه ليس تمامَ المعنى، إلى آخر ما بيَّنه «الشارح».

(١) الأصبهانيُّ: هو محمد بن محمود، القاضى، شمس الدين ؛ تعلَّم الجدل والحكمة: على أثير الدين الأبْهريِّ، ببلاد الروم. وكان إماما فى العلوم العقلية، وشرحُه لكتاب المحصول للرازى: حَسن جدًّا، استفاد فيه من كلام القرافى. توفى بالقاهرة سنة (٦٨٨هـ). راجع فى ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، جـ ٨ صـ ١٠٠، شذرات الذهب، جـ ٧ صـ ٧١٠.

(٢) القَرافيُّ: هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن؛ شهاب الدين الصنهاجى، البَهْفَشى، أبو العباس ؛ مصريُّ المَولد والنشأة والوفاة، انتهت إليه رئاسة الفقه المالكيِّ. من مؤلفاته: الذخيرة، شرح المحصول: للرازى، توفى (٦٨٤هـ). راجع فى ترجمته: هدية العارفين، جـ ١ صـ ٩٩، الأعلام، جـ ١ صـ ٩٤.

(٣) أى وجه كون دلالة العام على بعض أفراده تضمُّن: «أنه جزءٌ بالنظر لدلالة العام على مجموع الأفراد، وإن كان جزئيا فى نفسه». تعليق الدكتور/ محمد بيصار، صـ ٣٢.

(٤) أورد الإمام القرافيُّ نقضا على حصر الدلالات فى الثلاث ؛ أى اعترض على هذا التقسيم: بأنه غير حاصر، فأورَد مادةً لم يتحقق فيها أقسام الدلالة ؛ كـ«جاء عبيدى» ؛ على ما سيوضِّح العلامة العطار هنا. وراجع: حاشية الباجورى على السلم، صـ ٤١.

لأنه في قوَّة قضايا بعدد أفراده؛ أي جاء فلانٌ وجاء فلانٌ، وهكذا. فسقط

قوله: (لأنه في قوة قضايا): لا يفيد؛ لأنه لا يلزم من كون الشيء في قوة شيءٍ: أن يدلَّ دلالةَ ذلك الشيء، وأيضا: فنحن في دلالة لفظ العامِّ[1]؛ كـ«عبيد»، لا في دلالة القضايا؛ وإلا خرجنا من دلالة المفرد إلى دلالة المركب. وإن أراد بكونه في قوة قضايا: أنه يساويها: فلا دلالة للَفظ أحد المتساويَين على لفظ الآخر. وإن أراد: أنه يدل عليها مطابقةً: فممنوعٌ؛ لأن

واعلم: أن مادة النقض: هي «عبيدي» مِن: «جاء عبيدي»؛ يُرشد إلى ذلك قوله: (لأن بعض أفراده)، إلى آخره، وقوله: (بل هو جزئيٌّ)، إلى آخره. وحينئذ فقول المُجيب: «إنه في قوة قضايا»، إلى آخره: ممنوع؛ لأن الذي في قوة قضايا: هو «جاء عبيدي»، وليس الكلام فيه. على أنه لو سُلِّم ـ جدلا ـ أنه في قوة قضايا، فلا يلزم من كون الشيء في قوة الشيء: أن يكون مثلَه في الدلالة، فالحق: أنه من قَبيل دلالة التضمن؛ لأنه جزءٌ، بالنظر لدلالة العام على مجموع الأفراد[2].

قوله: (لأنه في قوة قضايا): هذا هو الجواب، وقد علمتَ ضعفَه.

وقوله: (فسقط): أي[3] بهذا الجواب.

---

(١) في (ب): (لعد العام).

(٢) أي العبدُ الواحدُ جزءٌ من مجموع العبيد، فالمراد من العبيد: المجموع؛ أي الهيئة المركَّبة منهم. راجع: مذكرات في المنطق، صـ ٢١، وحاشية الصبان، صـ ٤٩، ٥٠.

(٣) أول (صـ) ٢٣ في (ط ١، ٢).

ما قيل: إنها خارجةٌ عن الدلالات الثلاث؛ لأن بعضَ أفرادِه ليس تمامَ المعنى؛ حتى تكون دلالتُه عليه مطابقةً، ولا جُزأَه[1]؛ حتى تكون تضمُّنًا، ولا خارجًا؛ حتى تكون[2] التزامًا، بل هو جزئيٌّ؛..................

حاشية الملوي

«جاء عبيدى»: لم يوضَع لقولك: «جاء زيد، وجاء عمرو، وجاء بكر» ـ كما مر ـ. وإن أراد: أنه يدل عليها تضمُّنًا أو التزامًا: فممنوع أيضا؛ إذ القضايا المذكورة: ليست أجزاءً للقضية المذكور فيها العام، وليست لازمةً لها أيضا.

وقوله: (بل هو جزئيٌّ[3]): مسلَّم، لكن نقول: هو جزئيٌّ فى نفسه،

حاشية العطار

وقوله: (ما قيل): قائلُه: «القرافيُّ» ـ كما سمعتَ ـ.

قوله: (لأن بعض أفراده ليس تمامَ المعنى): مسلَّم. وقوله. (ولا جزأه): ممنوع، بل هو جزءٌ؛ لأن العامَّ بحسب مدلوله: كلٌّ، وأفرادَه التى تحتَه: أجزاؤُه، إما جُموعٌ، أو آحادٌ، وأيًّا كان: فـ(عبد): جزء من آحاد هذا الجمع؛ وهو: (عبيدى). وقوله: (ولا خارج): مسلَّم.

قوله: (بل هو جزئى): إن أراد أنه جزئيٌّ باعتبار مفهومه؛ وهو الذات المشخَّصة: فمسلَّمٌ، وليس الكلام فيه. وإن أراد أنه جزئيٌّ بالنظر لكونه فردًا من أفراد الجمع: فممنوعٌ، بل هو جزءٌ، وحينئذ تكون الدلالة تضمنيةً.

---

(١) فى (ز): (ولا جزء).

(٢) فى (ز): (حتى يكون).

(٣) فى (ب): (بل هو جزء).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لأنه في مقابلة الكليِّ؛ لأن دلالة العُموم: من باب الكلِّيَّة، ....

حاشية الملوي

وجزء باعتبارٍ آخر؛ وهو: اعتبار مجموع الأفراد.

قوله: (لأنه في مقابلة الكليّ): إن أراد بالكليِّ: «عبيد»: فـ «زيدٌ» ليس بجزئيٍّ بالنسبة إليه، بل هو جزء، وإنما يكون كليًّا بالنسبة إلى «عبدٍ» الكليِّ المفرد، أو إلى «الإنسان» ونحوِه.

قوله: (لأن دلالة [العموم][1] من باب الكلية): مسلَّم. وقوله: (لا

حاشية العطار

قوله: (لأنه في مقابلة الكلي): تعليلٌ للحكم عليه بأنه جزئيٌّ. وفيه: أنه إن أراد بالكليِّ الذي جُعل في مقابلته لفظ «عبيدي»، الذي هذا العبد المخصوص ـ وهو زيدٌ مثلا ـ من أفراده: فذلك المفهوم: كليٌّ، وليس الكلام فيه، إنما الكلام في لفظ «عبيد».

قوله: (لأن دلالة العموم): أي ذي العموم؛ وهو (عبيد) في مثالنا، وهذا ممنوع أيضا؛ لأن العامَّ له اعتباران: فباعتبار الحكم عليه: يكون كليا، وليس الكلام فيه. وباعتباره في حد ذاته ـ الذي هو المراد هنا ـ: يكون كُلا، فقوله: (إن العامَّ كليةٌ): غلطٌ نشأ له من تركيب المفصَّل؛ فإن قولَنا: (المشركون مأمورٌ بقَتلهم): قضيةٌ كليةٌ، وليس الكلام فيها بمجموعها، وإنما الكلام في خصوص موضوعها؛ أي «المشركون» ـ الذي هو العامُّ ـ، وهو مفردٌ، فالحكم عليه بالكلية: غلطٌ نشأ من اعتبار تركيبه مع المحمول، وهو تركيبٌ للعامِّ مع غيره.

(١) في (أ)، (ب): (العام).

لا الكلِّ[1].

الكل): ممنوعٌ؛ لأن العموم الذى فى الكلية: من جهة الحكم، ولا منافاة بين الحكم على كل فردٍ والحكم على الأفراد المجتمعة[2]؛ فنقول: هو كلٌّ وكلية؛ فهو كلٌّ: من حيث إنه لا يَصدق على: زيدٍ بخصوصه؛ لأنه وُضع

قوله: (لا الكل): ممنوعٌ، بل هو من قبيل الكليِّ؛ لأن لفظ «عبيد»: وُضع للمجموع من حيث هو مجموع، فهو كلٌّ، وكلُّ واحدٍ من الأفراد: جزءٌ. قيل: ذهب بعض المشايخ: إلى أن دلالة العام على ما ذُكر: دلالةُ التزامٍ؛ نظرًا إلى أنها باعتبار الجزئية العارضة: خارجةٌ. ورُدَّ: بأن كَلامَنا فى دلالةِ العام على بعض أفراده، وتلك الأفراد باعتبار الجزئية العارضة: لازمٌ للعام فتدبره. وتوضيح الردِّ: أن ذلك الفرد ـ الذى اعتُبرت الدلالة عليه فى ضمن العامِّ ـ: ليس لازما للعام؛ لأنه فردٌ منه، فليس خارجا عن مفهومه، نعم، قد عرض لذلك الفرد باعتبار كونه من آحاد العام: الجزئية؛ أى كونه جزئيا، وعروض الجزئية له: لا يصيِّره خارجا عن مفهوم اللفظ وان كانت الجزئية خارجةً عنه، وكلامُنا فى ذلك الفرد بعَينه؛ فإنه الذى اعتُبر دلالة العام عليه وجُعل جزءًا منه، وليس الكلام فى الجزئية التى هى صفته، فهذا غلطٌ مَحضٌ، نشأ من اشتباه العارض بالمعرُوض، تأمَّل.

(١) لابد من توضيح الفرق بين بعض الألفاظ؛ فالكُلِّية: «هى الحُكم على كل فردٍ فردٍ. والكُلُّ: هو الحكم على كل الأفراد، بشرط ضمِّها لبعض. والجزئية: هى الحكم على بعض الأفراد من غير اجتماع أو انضمام. والجزء: ما تركَّب منه ومن غيره كلٌّ، وهو حسيٌّ ومعنويٌّ،... والجميع: لكل الأفراد. والمجموع: لهيئة الأفراد المجتمعة». مذكرات، صـ ٤٤.

(٢) فى (ب): (مجتمعة).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والدلالة: هي كَون الشيء بحالةٍ يَلزمُ من العِلم به: العلم بشيءٍ آخر، .....

حاشية الملوي

للمجموع من حيث هو مجموع. ومن باب الكلية: من حيث عموم الحكم؛ أي من حيث إن الحكم[1] منصبٌّ على كل فردٍ يدل عليه العام؛ كما أن

حاشية العطار

قوله: (كون الشيء بحالةٍ): تلك الحالة هي: وضعُ اللَّفظ بإزاء المعنى ليُفهَم منه عند إطلاقه، سواء فُهم بالفعل أو لم يُفهَم.

وقوله: (يلزم من العلم به): أي بسبب تلك الحالة وبواسطتها (العلمُ بشيء آخر)؛ والمراد باللزوم هنا: اللزوم مطلقًا، بيِّنا أو غير بيِّنٍ. والمراد بالعلم: ما يشمل التصورَ والتصديقَ، يقينيًّا أو ظنيًّا، لكن إذا كان يقينيا يسمَّى دليلُه: برهانًا، وإلا سُمِّي: أمارة. كذا قيل[2]، ولا يخفاك أن هذا البيان يخصص التعريفَ: بالدلالة اللفظية الوضعية، فينافيه ما سيأتي: من تقسيمها إلى اللفظية وغيرها.

ولا يقال: إن المعرَّف ههنا: خصوص الدلالة اللفظية، والمنقسم هناك: مطلق دلالة. لأنَّا نقول: تفسير «الشارح» الدلالة اللفظية الوضعية بعد التقسيم: يأبَى ذلك، والعُذرُ في إعادتها اسمًا ظاهرًا وإن كان المقام للإضمار: طولُ الفصل، وحينئذ فالأَولى أن تفسَّر الحالة: بما يعمُّ الوضعَ وغيرَه؛ كالعلاقة الذاتية بين الدالِّ والمدلول في الدلالة العقلية، أو الوضع؛ كما في اللفظية، أو

(١) في (ب): (أي من حيث الحكم).

(٢) انظر: فتح الوهاب بشرح الآداب وحاشية العلامة الدسوقي، صـ ٢٥٥، ٢٥٦.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

....

حاشية الملوي

الإنسان إذا اعتَبرتَ أنه دالٌّ على مجموع الأفراد: كانت دلالته على زَيدٍ وحده ـ مثلا[1] ـ: تضمُّنًا؛ لأنه لا يَصدُق على زيدٍ وحده بهذا الاعتبار،

حاشية العطار

اقتضاء الطبع؛ كما فى الطبيعية، فيكون التعريفُ لمطلق الدلالة.

واعلم: أن المتقدمين ـ ومنهم: «صاحب الكشف» ـ عرَّف الدلالة: بأنها (فَهم المعنى من اللفظ عند إطلاقه بالنسبة إلى من هو عالِم بالوضع). هكذا نقله فى «شرح المطالع» عن «الكشف»، و«السعد» فى «مطوَّله» عنهم، فما وقع فى الحواشى هنا من تفسيرها: (بفهم أمر من أمر): اختصارٌ للتعريف. و«الشارح» عدل عن هذا التعريف: لوُرود الاعتراض عليه: بأنه مشتملٌ على الدَّور؛ لأن العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى؛ ضرورة توقُّف العلم بالنسبة على تصور المنتسبين، فلو توقَّف فهم المعنى عليه: لزم الدَّور. وأيضا الدلالة: صفةُ اللَّفظ، والفهم إن كان مصدر المبنى للفاعل؛ أعنى: الفاهمية، فهو صفة السامع، وإن كان مصدر المبنى للمفعول؛ أعنى المفهومية، فهو صفة المعنى، وأيًّا ما كان: فليس يصلح حملُه على الدلالة وتفسيرها به، قال فى «شرح المطالع[2]»: (واستصعب بعضُهم هذا الإشكال، حتى غيَّر التعريف إلى: كون اللفظ بحيث لو أُطلق فَهم معناه العالمَ بوضعه). والجواب عن الأول: أن فهم المعنى فى الحال: موقوفٌ على العلم السابق بالوضع، وهو لا يتوقف على فهم المعنى فى الحال، أو أن العلم بالوضع: موقوف على فهم المعنى مطلقا، لا على فهم

(١) أول (ل) ١٢ فى (أ).

(٢) أول (صـ) ٢٤ فى (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والأول: الدالُّ، والثانى: المدلولُ؛ فالدالُّ[1]: هو الذى يلزم من العلم به

حاشية الملوي

وإن[2] اعتبرتَ صدقَه على زيدٍ وحده وعمرٍ وحده: لم يكن تضمنًا. واعلم: أنك إذا قلتَ: (ضرب: فعلٌ، ومِن: حرفٌ): فهذا وضع عِلميٌّ، ومثل هذا

حاشية العطار

المعنى من اللفظ، وهو موقوف على العلم بالوضع، فلا دَور. وأشار إلى هذا الجواب مع زيادة: «العلامة مير زاهد» بقوله: (وتوهُّم الدور: ساقطٌ؛ لأن العِلمَ المتقدمَ: علمُ المدلول مطلقا. والمتأخرَ: علمُ المدلول من الدالِّ. وأيضا المتقدم: هو العلم التصوريُّ، والمتأخر: هو الالتفات والعلم التصديقيُّ) اهـ. وعن الثانى: بأنَّا لا نسلم أن الفهم ليس صفةً للَّفظ؛ فإن معنى فهْم السامع المعنى من اللفظ أو انفهام المعنى من اللفظ: هو كون اللفظ بحيث يُفهَم منه المعنى، غاية ما فى الباب: أن الدلالة: مفردٌ يصح أن يُشتقَّ منه صفةٌ تُحمَل على اللفظ؛ كالدالِّ. وفهْم المعنى من اللفظ أو انفهامه منه: مركَّبٌ، لا يمكن اشتقاقُها منه إلا برابطةٍ؛ مثل أن يقال: اللفظ منفهمٌ منه المعنى، ومثله محمولٌ على المسامحة فى التعبير؛ لظُهور المراد؛ نظير قولهم: «العِلْم: هو حصول صورة الشىء فى العقل». ولنا فى تعريف الدلالة كلامٌ نفيسٌ، ذكرناه فيما كتبناه بـ«هوامش العلامة عبد الغفُور علَى الفوائد الضيائية».

قوله: (ما يلزم من العلم به): يطلَق لفظ «العلم» على: الإدراك مطلقا، سواء كان تصديقا أو تصوُّرا. ويطلق على: التصديق مطلقا. ويطلق على: التصديق اليقينيِّ. فيكون لفظ «العلم» مشترَكًا، مُخِلا بالتعريف. ويُجاب: بأن

(١) ذكر العلامة العطار هنا: أن فى بعض نسخ المَطلع: (فالدليل: هو الذى يلزم...).

(٢) أول (ل) ١٠ فى (ب). وفيها: (فإن اعتبرت).

. . . .

حاشية الملوي

الوضع لا يوجِب الاشتراكَ؛ وإلا لكان جميع الألفاظ مشترَكةً. والمعتبر فى الاشتراك: الوضعُ قصداً، والمدلول يغاير الدالَّ، فهى دلالةٌ وضعيةٌ، لكن لم

حاشية العطار

الأول: اصطلاحُ الحكماء، والمنطق مقدمةٌ للحكمة أو جزءٌ منها، على الخلاف فى ذلك، فيُحمَل عليه. وأما الثانى: فهو للمتكلمين. وأما الثالث: فقد قيل: إنه للأصوليِّين، وقيل: هو أيضا للمتكلِّمين. فيُراد من العلم: المعنى الأول؛ بقرينة المقام[1]، قال فى «الحاشية»: (المراد من العلم: ما يشمل التصورَ والتصديقَ، سواء كان ذلك التصديق يقينيًّا أو ظنيًّا، لكن استشهاده فيها على تعميم اللزوم بما يشمل البيِّنَ وغيرَ البيِّنِ بقول بعضهم: والمراد باللزوم هنا: ما كان على وجه النظر، إلى آخره: استشهادٌ على ما يخالف دعواه؛ فإن قول ذلك البعض: يقتضى تخصيصَه بغير البيِّن. تأمَّل). وبقىَ: أن التعريف لا يشمل الأقيِسةَ الاستثنائيةَ؛ لأن ما يلزم منها ليس مغايرًا لمقدماتها. وأجيب: بمنع عدم المغايَرة؛ فإن النتيجة من حيث كونها جزءًا للقياس الاستثنائيِّ: لا تحتمل الصدقَ والكذبَ؛ لأنها جزءُ قضية، وما هو لازمٌ للقياس: محتمِلٌ لهما. ولا يَخفى أن وُرود هذا الاعتراض: فيما إذا استُثنِىَ عينُ المقدَّم، أما إذا استُثنى نقيض التالى: فالمغايَرة ظاهرة، ولا ورُود للسؤال، فقول بعض الحواشى ناقلا عن «منلا تالج»: (إنه يُخرج عن التعريفِ: الأقيسةَ الاستثنائيةَ بأسرها): تساهُلٌ.

وقد أشار «الشارح» إلى السؤال والجواب فى «شرح آداب البحث، للسمرقنديِّ»؛ بقوله: (وشمل التعريفُ: الاستثنائيَّ الذى استُثنىَ فيه عين

(١) انظر: حاشية الدسوقى على فتح الوهاب، صـ ٢٥٥، ٢٥٦.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

العلم بشيءٍ آخر. والمدلول: هو الذى يلزم من العلم بشيءٍ آخر العلم به، وقد بيَّنتُها[1] فى «شرح آداب البحث»[2]. . . . .

حاشية الملوي

يعتدُّوا بهذا الوضع والدلالة: لأنها بمنزلة الدلالة العقلية، فلم يجعلوها من أقسام الدلالات، كما لم يجعلوا اللفظَ بهذا الوضع مشترَكًا.

حاشية العطار

المقدَّم[3]؛ لأن اللازم منه[4] ـ لكونه قضيةً ـ غيرُ التالى؛ لكونه جزءَ قضيةٍ وان توافَقا[5] لفظًا[6]).

قوله: (وقد بينتهما): أى الدالُّ والمدلول. والذى بيَّنه هناك: هو الدليل،

(١) ذكر العلامة العطار هنا: أن فى بعض النُّسخ: (بينتها)، وفى بعضها الآخر: (بينتهما)، لكن النسخة التى فيها (بينتهما): أظهر.

(٢) قوله: (وقد بيّنتُهما): أى بيَّن الدالَّ والمدلول، لكنه لم يبيِّن هناك سوى: الكلام على الدليل؛ على ما أشار إليه العلامة العطار هنا. راجع: فتح الوهاب، صـ ٢٤٩ وما بعدها.

(٣) «نحو: كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا، لكنه إنسان، ينتج: أنه حيوان». حاشية الدسوقى على فتح الوهاب بشرح الآداب، صـ ٢٥٨.

(٤) «قوله: لأن اللازم منه: أى من القياس الاستثنائى الذى استُثنى فيه عين المقدم. ثم إن الغرض من هذا: دفع ما يرد على التعريف: من أنه غير جامع؛ لعدم صدقه على القياس الاستثنائى الذى استثنى فيه عين المقدم؛ لأن اللازم ليس شيئًا آخر، بل شيء هو جزء المقدم، والمراد بالشيء الآخر: ما يكون وراء الملزوم؛ أى لا يكون عينه ولا جزؤه. وحاصل الدفع: أن اللازم لذلك القياس المذكور: قضيةٌ مستقلة، والمصرَّح به أوّلا: جزء قضيةٍ، فتغايرا بالجزء والكل وإن اشتركا فى مطلق الصورة؛ إذ لا ضرر ولا محذور فيه، وحينئذ: فالتعريف شامل لذلك القياس». السابق نفسه، صـ ٢٥٨، ٢٥٩.

(٥) «قوله: توافقا: أى اللازم والتالى». نفس الصفحة السابقة.

(٦) «قوله: لفظا: أى صورة». نفس الصفحة السابقة.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(والدلالةُ) تنقسم[(١)] إلى: (فعليَّةٍ)؛ ....

حاشية الملوي

قوله: (فعليَّة): أي وضعية غير لفظية، وتسميتها فعلية: لم نطَّلع عليها

حاشية العطار

فهذا ما يؤيد النسخة التي فيها: (فالدليل). أو أن (الدالَّ) بمعنى الدليل، لكنْ بيانُه ثَمَّت: إنما هو للدليل؛ لأنه الذي تعرَّض لبيان حقيقته وتقسيمه إلى أقسام، فيُحمل البيان هنا: على ما يشمل القصديَّ والتبعيَّ؛ لأن بيانَ المدلول: يحصُل بتبعية بيان الدليل؛ لكونهما متضايفَين. وفي بعض النسخ: (وقد بينتُها)، فيحتمل رجوعه للدلالة، أو لها مع الدليل والمدلول. وكلاهما مشكَلٌ؛ فإنه لم يتعرض للدلالة في «شرح آداب البحث». إلا أن يقال: نختار الثاني، ونقول: إن الدلالة نسبةٌ بين الدالِّ والمدلول، وقد تعرَّض لذَينك الطرفَين هناك، فبيانُهما: بيانُها. والنسخة التي بضمير التثنية[(٢)]: أظهر.

قوله: (إلى فعلية): أراد بها: الوضعيةَ[(٣)] غير اللفظية؛ بدليل: التمثيل

---

(١) على هامش (ز): (قوله: **والدلالة تنقسم**، إلى آخره: أطلق العبارة؛ وحاصلها: أن الدلالة: لفظية، وغيرها، وكل منهما: طبيعية، ووضعية، وعقلية، فهي ستة، حاصلة من ضرب ٣×٣؛ فخمسة منها: لا كلام فيها، وإنما الكلام في السادسة؛ بيانه: أن الطبيعية غير اللفظية؛ كالحُمرة تدل على الخجل؛ أي الحياء، وصفرة تدل على الوجل؛ أي الخوف. والوضعية: غير اللفظية؛ كالإشارة، والعقلية غي اللفظية؛ كالدخان يدل على النار. وأما اللفظية العقلية؛ كدلالة الأنين على حياة في خلف الجدار، والطبيعية اللفظية؛ كدلالة «أحْ» على وجع الصدر، واللفظية الوضعية؛ وهي المقصودة؛ كدلالة «زيد» على: «حيوان ناطق»، وتنقسم ثلاثة أقسام: مطابقة، وتضمن، والتزام. انتهى. شيخنا).

(٢) أي النسخة التي فيها: (بينتهما): أوضحُ وأظهَرُ.

(٣) في (ط ١): (أراد بالوضعية).

. . . .

لغير «الشارح»[1]، وهو مطَّلعٌ. وقد شتَّت في التقسيم، ولم يتمِّمْه[2]؛ لأنه

بعده. وقد خالف القومَ في تسميتها فعلية، وإنما تسمَّى: وضعية؛ ولذلك قال «المحشي» في تسميتها فعلية: (لم تُعرف لغير الشارح) اهـ. وكأنه لَما كان الوضع جَعلا للَّفظ بإزاء المعنى، فهو فِعلٌ، أَطلق عليها فِعلِيةً لذلك.

واعلم: أن الدلالة من حيث هي: تنقسم أوّلا وبالذات إلى: لفظيةٍ، وغير لفظيةٍ. وكلٌّ من القسمَين ينقسم إلى: وضعيةٍ، وطبيعيةٍ، وعقليةٍ. فالأقسام ستةٌ، وأمثلتها غير خَفيَّةٍ. وانحصار كلٌّ من القسمَين في الأقسام الثلاثة: استقرائيٌّ. والذي صرح به «السيد الشريف» في «حواشي[3] شرح المطالع» ويتبادر من كلامه في «حاشية الشمسية»[4]: أن الدلالة الطبيعية: منحصرة في اللفظية، بخلاف الوضعية والعقلية. وعليه: تكون الأقسام خمسةً، وكلام «الشارح» يقتضي ذلك. والذي اختاره المحققُ «الدوانيُّ» وغيرُه: عدمَ الحصر؛ فإن دلالة الحُمرة على الخَجل والصُّفرة على الوجَل: من الدلالة الطبيعية الغير اللفظية، وكذلك حركة النَّبض على المِزاج المخصوص. فإن نُوقش: بأنها من قَبيل دلالة الأثر على المؤثِّر. قلنا: يقال ذلك أيضا في دلالة «أُحْ أُحْ»: على السُّعال. وقد بيَّنتُ كيفية حركة النَّبض وما يتعلق بها في «شرح نُزهة الأذهان في الطب،

(١) قوله: (لغير الشارح): قد يقوِّي أن ما في متن إيساغوجي: (والدلالة: فعلية، وعقلية، وطبيعية، ووضعية): من كلام الشيخ زكريا، لا من كلام الأبهريِّ.

(٢) في (ب): (ولا يتيمه).

(٣) أول (صـ) ٢٥ في (ط ١، ٢).

(٤) انظر: حاشية السيد على الشمسية، جـ ١ صـ ١٧٧ ـ ١٨٠.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

كدلالة الخطِّ والإشارةِ. (وعقليةٍ)؛ ....

حاشية الملوي

ذَكر: الوضعية الغير اللفظية أوّلا، والوضعية اللفظية آخرًا، فشتَّت قسمَى الوضعية، ولم يقسِّم العقليةَ والطبيعيةَ إلى: لفظيةٍ، وغيرِ لفظيةٍ؛ ليكون

حاشية العطار

للحكيم داود الأنطاكيِّ».

وتقسيم «الشارح»: لا يَخفَى اختلالُه، والأمر فيه سهلٌ، قاله «منلا زاهد» فى «حواشى الدوانى». (فإن قلت: دلالة الأسباب العادية على مسبَّباتها وبالعكس: ليس فيه علاقةٌ ذاتيةٌ ولا طبيعيةٌ ولا وضعيةٌ. قلت: تلك العادة إن كانت من قوةٍ عديمةِ الشعور: فالدلالة طبيعية، وإلا: فوضعية، على ما يظهر بالتأمُّل).

قوله: (كدلالة الخط): أى النُّقوش. ومدلول تلك النقوش: الألفاظ. ومدلول الألفاظ: المعانى. فهذه الثلاثة أمور: مرتَّبةٌ بعضُها ببعضٍ.

قوله: (وعقلية): المراد بها: ما ليس للوضع وللطبع مدخلٌ فيها؛ وإلا لزم كون الدلالات كلها عقلية؛ إذ للعقل مدخلٌ فى جميعها[1]. والعجب من «المحشى»: بعد أن ذكر هذا الكلام، اعترض على تمثيل «برهان الدين» للدلالة الطبيعية الغير اللفظية: بدلالة حركة النَّبض على المِزاج: بأن الظاهر أنها عقلية، وأعجَب منه: تعليله ذلك: بأن لا يعرفه إلا المهَرة من الأطبَّاء؛ فإن توقُّف

(١) مراده: أن للعقل مَدخَلا فى أقسام الدلالة كلها، وإنما سمَّى بعضَها عقليا: لكونه بمحض العقل، فليس للوضع ولا للطبع مدخلا فيه. وسمَّى بعضها غيرَ عقليٍّ: لِما أن لغير العقل مدخلا فيه. راجع: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٤٧.

كدلالة اللفظ على لافِظه. (وطبيعيةٍ)؛ كدلالة الأَنينِ على الوَجَع. (ووضعيةٍ)[1]: وهى كَونُ الشيء بحيث متى أُطلِق فُهِمَ منه المعنى، ......

الأقسام ستةً، وقد قدمنا بسطها.

قوله: (بحيث متى أُطلِق) إلى آخره: أتى بـ«متى»[2] الذى هو سورٌ

معرفتها على المهَرة من الأطباء: لا يَنفى كونَها فى نفس الأمر طبيعية. وقد سبق لك ما يُردُّ به هذا الكلام أيضا.

قوله: (كدلالة اللفظ على لافظة): أى اللفظ المسموع من وراء جدار؛ فإن المسموع المشاهَد: يُعلم وجود لافظه بالمشاهدة، لا بدلالة اللفظ فقط، بل بهِما معا، كما قال العلامة «قره داود»[3] فى «حاشية الشمسية». لكنه مخالفٌ لما فى حاشية «السيد» علَى «المطالع»؛ فإنه قال: (وتقييد اللفظ بكونه مسموعا من وراء الجدار: إشارةٌ إلى أن اللافظ إذا كان مشاهَدا: كان وجودُه معلومًا بحسب البصر، لا بدلالة اللفظ) اهـ. ويؤيده فى المحاكاة: من أن اللفظ إذا دلَّ بأقوى الدلالتَين: لا يدل بأضعفهما. وبهذا سقط ما فى «الحاشية» من تزييف قول بعضهم: (مِن وراء جدار): بأنه لا حاجة إليه.

قوله: (متى أطلق) إلى آخره: قال فى «شرح المطالع»: (الدلالة مقولةٌ

---

(١) (خ)، (ص)، (ح) بدون: (والدلالة فعلية وعقلية وطبيعية ووضعية). والظاهر: أنه من كلام الشيخ زكريا، أُدرج فى بعض نُسخ «إيساغوجى»؛ لِما سبق فى هامشٍ قريب.

(٢) (ب) بدون: (أتى بـ).

(٣) العلامة قره داود: هو داود بن كمال القوجهوى الرومىّ، الحنفى. من مؤلفاته: حاشية على شرح مطالع الأنوار. توفى سنة (٩٤٨هـ). راجع: هدية العارفين، جـ ١ صـ ٣١.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

للكلية: إشارة إلى أنه يشترَط فى دلالة الالتزام: اللازم البيِّن بالمعنى الأخصِّ؛ لأنه الذى بحيث متى أُطلِق اللفظ الدالُّ على ملزومه: فُهِم هو، بخلاف ما لو أتى بـ«إذا» التى للإهمال: لم يفهم ذلك؛ لأن المهملة[1] فى قوَّة الجزئية، وإنما يأتى بـ«إذا» مكان «متى» فى تعريف الدلالة: عُلماءُ البيان؛ لأنهم يكتفون بمطلق اللُّزوم.

حاشية العطار

بالاشتراك على معنيَين: الأول: فهم المعنى من اللفظ متى أُطلق. الثانى: فَهم المعنى منه إذا أُطلق. والاصطلاح: على المعنى الأول وإن اعتُبر فى بعض العلوم المعنى الثانى) اهـ. والفرق بينهما: أن «متى»: سور الإيجاب الكليِّ، و«إذا»: للإهمال، فيشترط فى دلالة الالتزام ـ التى هى فردٌ من أفراد الدلالة الوضعية ـ: أن يكون اللازم بيِّنا بالمعنى الأخص. ولو عبر بـ«إذا»: لأفادت الدلالةَ فى الجملة ولو فى بعض الصُّور؛ لأن المهمَلة: فى قوة الجزئية. وأيضا الجزئية غير معتبَرةٍ فى مسائل العلوم الحِكمية، التى المنطق مقدمة لها أو جزؤها ـ كما تقدم ـ.

فإن قلت: قد يكون المدلول معلوما قبل سماع الدالِّ، فلا يتحقق حينئذ فهم ذلك المعنى عند إطلاق ذلك اللفظ؛ وإلا لزم: فهم المفهوم، وهو تحصيلٌ للحاصل. وأجيب بأجوبةٍ؛ أحسنها: أنه يلزم من العلم بالدالِّ العلمُ بالمدلول بوجهٍ ما ولو كان ذلك المدلول معلوما، فكل ذلك لجواز أن يُعلم شيءٌ واحد بوجوه متعددةٍ متعاقبةٍ.

---

(١) أى القضية المهملة، ويأتى تعريفها وتعريف (الجزئية)، وغيرهما فى موضعه. وراجع: حاشية الدسوقى على القطب، جـ ١ صـ ١٧٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وهى المُرادة هنا.ولَما كانت الدلالة نسبةً بين اللفظ والمعنى، بل بينَهما وبين السامع: ....

حاشية الملوي

قوله: (ولما كانت الدلالة نسبةً بين اللفظ والمعنى) إلى آخره: حقق بعضهم: أنها ليست نسبة بين اللفظ والمعنى، ولا بينهما وبين السامع،

حاشية العطار

قوله: (**وهى المرادة هنا**): لأن كُلا من الدلالة العقلية والطبيعية: غير منضبطٍ، يختلف باختلاف الطبائع والأفهام، فاختُصَّ النظر بالدلالة الوضعية: لانضباطها، والاحتياجِ إليها فى العلوم[1].

قوله: (**ولما كانت الدلالة**) إلى آخره: أى لا بالمعنى الكليِّ السابق، بل بمعنًى أخص منه؛ وهى الدلالة اللفظية الوضعية. ثم إن هذا تمهيدٌ لوجه اختلاف تفسير الدلالة، وإشارة إلى الجواب عن السؤال الموَرَد على تفسيرها بالفهم، وقد قررناهما فيما سبق. وأصل هذا الكلام: «للقطب» فى «شرح المطالع»؛ قال: (والتحقيق: أن ههنا أمورًا أربعة: اللفظ؛ وهو من الكيفيات المسموعة. والمعنى الذى جُعل اللفظ بإزائه. وإضافةٌ عارضة بينهما؛ وهى الوضع: أى جعْل اللفظ بإزاء المعنى. وإضافةٌ[2] ثانيةٌ بينهما، عارضةٌ لهما بعد الإضافة الأولى؛ وهى الدلالة، فإذا نُسبت إلى اللفظ: قيل إنه دالٌّ؛ على معنى: كون اللفظ بحيث يَفهم المعنى العالمَ بالوضع عند إطلاقه. وإذا نُسبت إلى

(١) راجع: مذكرات، صـ ١٧، المرشد السليم، صـ ٤٣، ضوابط الفكر، صـ ٢٩.

(٢) أول (صـ) ٢٦ فى (ط ١، ٢).

اعتُبِرت إضافتُها تارةً إلى اللفظ ؛ ....

وإنما هي حالة تستلزمها ، ولعله لكون مفهوم: كون أمرٍ بحيث يفهَم منه أمر غير مفهوم: نسبة اللفظ إلى المعنى ، وغير مفهوم: نسبتهما إلى السامع .

المعنى قيل: إنه مدلولُ هذا اللفظ ؛ بمعنى: كون المعنى منفهمًا عند إطلاقه. وكِلا المعنيَين لازم لهذه الإضافة ، فأمكن تعريفهما بأيهما).

قوله: (اعتبرت إضافتها): أي نِسبتُها وملاحظة وصف اللفظ بها ، وكذا يقال في البقية. وتفسير الحواشي هنا (الإضافة) بالإسناد: يَنبُو عنه تمثيلُهم ؛ فإن قولَنا: (لفظٌ ذو دلالة): تركيبٌ توصيفيٌّ ، لا إسناديٌّ ، وكذا البقية ، مع عدم استقامة قولهم: (سامعٌ ذو دلالة) ، ومن هنا استشكلوا قول «الشارح»: (بل نسبة بينهما وبين السامع) ؛ فقالوا: لو كانت نسبةً بينهما وبين السامع: لتوقفَت على السامع ؛ لأن النسبة تتوقف على طرفَيها ، مع أنها لا تتوقف عليه. ويمكن أن يجاب عن «الشارح»: بما حققه «السيد» في «حاشية المطوَّل»: من أن (فَهْم السامع): صفةٌ له قائمةٌ به ، لكنها متعلقة بالمعنى: بلا واسطة ، وباللفظ: بتوسُّط حرف الجرِّ ؛ كما يدل عليه قولك: فَهِم السامعُ المعنى من اللفظ ؛ فهناك ثلاثة أشياء: الفهم ، وتعلُّقه بالمعنى ، وتعلقه باللفظ. فالأول: صفةٌ للسامع. والأخيران: صفتان للمعنى. اهـ. وحينئذ فمعنى كون الدلالة نسبةً بين المعنى واللفظ والسامع: هو أنه عند فهم السامع المعنى من اللفظ بالفعل: تتحقق نسبةٌ أخرى غير النسبه التي بين اللفظ والمعنى ، وتلك النسبة الأخرى: أحد طرفَيها: اللفظ والمعنى ، والطرف الآخر: السامع ، لكن هذه النسبة متوقفةٌ على الفهم بالفعل. وأما النسبة الأولى التي بين اللفظ والمعنى: فهي متوقفةٌ على وضع

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

فتفسَّر: بذلك[1]، وتارةً إلى المعنى؛ فتفسَّر: بفهم المعنى منه؛ أي انفهامُه، وتارةً إلى السامع؛ فتفسَّر بفَهمِه[2] المعنى؛ أي انتقال ذِهنِه إليه. وأفهَم قولُه[3]: «إن كان له جزءٌ»: ....

حاشية الملوي

قوله: (أي انفهامه): فسر الفهم بالانفهام: ليكون الفهم صفةً للمعنى[4]، ولم نطَّلع على تفسير الدلالة بالانفهام لغير المؤلِّف[5].

حاشية العطار

اللفظ لمعناه فقط، فتدبَّر؛ فإنه دقيقٌ.

قوله: (فتفسَّر بذلك): أي بما تقدَّم من قوله: (كون اللفظ إذا أُطلق) إلى آخره.

قوله: (فتفسر) الدلالة: **(بفهم المعنى منه)**: أي اللفظ. وقوله: **(أي انفهامه)**: أشار به: إلى أن الفهمَ القائم بالمعنى: أثرُ المعنى المصدريِّ، فالمعنى المصدريُّ؛ أي الفهم: قائمٌ بالسامع، وأثرُه؛ وهو الحاصل بالمصدر: قائمٌ بالمعنى.

قوله: (وأفهم قوله) إلى آخره: شروعٌ في بيان النِّسب بين الدلالات

(١) على هامش (ز): (أي فتصير دلالة لفظية). والمراد: أنها تفسَّر: بكون اللفظ إذا أُطلق، إلى آخره.

(٢) على هامش (ز): (أي دلالة معنوية).

(٣) على هامش (ز): (أي المتن).

(٤) أي أثر المعنى المصدري، فهذا المعنى: هو «الفهم قائم بالسامع، وأثره: هو الحاصل بالمصدر قائم بالمعنى».

(٥) الأولى أن يقول: (لغير الشارح).

أن المطابقةَ لا تستلزم التضمنَ، ....

....

الثلاث باللزوم وعدمه؛ وهى باعتبار مقايَسة كلٍّ منها إلى الأُخريَين: ستةٌ؛ فالتضمن والالتزام: يستلزمان المطابقة؛ لأنهما تابعان لها، والتابع ـ من حيث هو تابعٌ ـ لا يوجَد بدون المتبوع. والمطابقة: لا تستلزم التضمُّن؛ لأن مسمَّى اللفظ قد يكون بسيطًا؛ كالوَحدة والنُّقطة، فهو يدل عليه بالمطابقة. ولا تضمُّن[1]؛ لانتفاء الجزء. ولا الالتزام؛ فلا تَلازُم بينهما؛ لانفِكاك التضمن عن الالتزام فى: المركَّبات الغير الملزومة، وانفكاك الالتزام عنها فى: البسائط الملزومة. ولم يتعرض «الشارح» لهذه: لِفَهْمِها مما ذكره.

قوله: (لاتستلزم التضمن): أى لا يلزم من وجود المطابقة فى كل مادةٍ: وجودَ التضمن؛ إذ قد توجَد المطابقة بدونها؛ كما فى البسائط. وفى «الحاشية»: أن (المطابقة لاتستلزم التضمن: قضيةٌ طبيعيةٌ معدولةُ المحمول؛ مثل قولنا: «الحيوان لا يستلزم الإنسانَ»، فسقط ما قيل: إن هذه القضية سالبةٌ كليةٌ، وهى تنعكس كنفسها؛ فيقال: التضمن لا يستلزم المطابقة. وهو باطلٌ قطعا؛ فان التضمن يستلزم المطابقة؛ ضرورة استلزام الجزء للكل) اهـ. وفيه: أن جعْلَ هذه القضية طبيعية: لا يصحُّ؛ لأن الطبيعية ـ على ما حقَّقه «الدوانى» فى «حاشية التهذيب» ـ: (ما حُكم فيها على نفس الحقيقة، مأخوذة من حيث إنها شىء واحد بالوَحدة الذِّهنية)، فيَصدُق عليها بهذا الاعتبار: ما يتعدَّى إلى أفرادها، ومعلوم أن الحكم بالاستلزام وعدمِه: إنما هو بيْن الأفراد، لا بين

(١) أى والمطابقة لا تستلزم التضمنَ.

وكذا لا تستلزمُ الالتزامَ، خلافًا «للفخرِ الرازِيِّ»، وأما التضمُّنُ والالتزامُ: فيستلزمان المطابقةَ ضرورةً.

قوله: (يستلزمان المطابقة ضرورةً): أي وُجوبًا؛ وبُرهانُه: أن التضمُّن

الطبائع والحقائق بعضها مع بعض. والعجب منه أنه قال عند قول «الشارح»: (لا تستلزم التضمن): أي لا يلزم من وجود المطابقة فى كل مادة، إلى آخره؛ فقد نظر إلى أن المحكومَ عليه بذلك الحكم: هو الأفراد، فكيف يسُوغ له بعد ذلك أن يجعل القضيه طبيعيةً، على أن القضيه الطبيعية: ليست من مسائل العلوم الحِكميَّة كما قرَّرُوه! وسنوضِّحُه فى قسم التصديقات إن شاء الله ـ تعالى ـ، فالحق: أنها موجَبةٌ مهمَلةٌ، ومهمَلات العلوم: كلياتٌ.

قوله: (وكذا لا تستلزم الالتزام): فصَلَه عما قبله: لأنه ليس مما يُفهَم من كلام «المصنف»، ولقيام خلاف «الرازيِّ» فيه، بخلاف الأول.

قوله: (خلافا للفخر الرازى): فإنه قال: المطابقة يلزمها الالتزام؛ لأن لكل ماهيةٍ لازمًا ذهنيًّا، وأقلُّه: أنها ليست غيرَها، والدالُّ على الملزوم: دالٌّ على لازِمه البيِّن بالالتزام. وأجاب «شارح[1] المطالع»: (بأن قولَه: كونُ المعنى ليس غيرَه لازمًا بيِّنا: إن أراد أنه بيِّنٌ بالمعنى الأخصِّ: فممنوعٌ؛ إذ كثيرًا ما نتصور شيئا ويخطُر ببالنا غيره. وإن أراد أنه بيِّنٌ بالمعنى الأعمِّ: فمسلَّم، ولكن لا يفيد؛ إذ المعتبَر فى دلالة الالتزام: هو المعنى الأخص).

قوله: (ضرورة): ليس المراد: ما قابَل النظر؛ لأن هذا المطلب:

(١) أول (صـ) ٢٧ فى (ط ١، ٢).

. . . .

والالتزام: تابعان(١) للمطابقة، والتابعُ ـ من حيث هو تابع ـ: لا يوجَد بدون متبوعِه، فالتضمن والالتزام: لا يوجَدان دون متبوعِهما. وإنما قيَّد

استدلاليٌّ، بل المراد بها: الوجوب. ودليل الاستلزام: ما ذكرناه سابقا، و«شارح المطالع» بعد أن قرَّر الدليل المذكور قال: (هذا هو المَسطُور فى كُتب القوم، وإنهم وإن أصابوا فى الدعوَى، لكنهم مُخطئُون فى البيان)، ثم شرَع فى بيان ذلك بكلامٍ مبسوطٍ، تركناه.

وههنا بحثٌ نفيس؛ وهو: أن لفظ «الفعل» بدون ذكر «الفاعل»: يدلُّ على الحدَث والزمان تضمُّنا، ولا يدل على معناه الموضوع له مطابقةً؛ لتوقُّفه على ذكر الفاعل. وكذا يدل على «فاعلٍ ما»: التزامًا، بدون دلالته مطابقة. وأجيب بأجوبة؛ منها: أن ذِكر الفعل بدون الفاعل وإن لم يدل مطابقةً تحقيقًا، لكنه يدل مطابقة تقديرا؛ بمعنى أنه يدل مطابقةً على تقدير ذكر الفاعل، فالمراد بالمطابقة ههنا: أعم من التحقيقية والتقديرية، وإلى هذا أشار صاحب «التهذيب» بقوله: (وتلزمها المطابقة ولو تقديرا)(٢). لكن زيَّف هذا الجوابَ «صاحبُ الحواشى الفتحية» بما فيه طُول، ثم قال: (ومنهم من أجاب عن السؤال: بأن دلالة الفعل على معناه بدون ذكر الفاعل: ليست وضعيةً، فليس هناك تضمنٌ ولا التزامٌ). وفيه: أنها لو لم تكن وضعيةً: لكانت عقليةً أو طبيعيةً، ومن البيِّن أنها ليست كذلك. وأجاب عن أصل الإشكال: (بأنه إنما يتوجه على القول: بأن لفظ

(١) فى (أ): (تابعا).

(٢) انظر: التهذيب وحاشية العلامة العطار، صـ ٥٨.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

ودلالة المطابقة: لفظيةٌ[1]؛ لأنها بمَحض اللفظ، والأُخرَيان: عقليتان؛ ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

«الفعل» موضوعٌ للحدث والزمان، والنسبةُ إلى فاعلٍ معيَّنٍ: من قَبيل الوضع العامِّ للموضوع له الخاصّ، وأما على القول بأنه موضوعٌ للحدث والزمان، والنسبة إلى فاعلٍ ما، لا على التعيين: فلا إشكالَ أصلا. ومن الجائز أن لا يكون بيانُ النسبة بين الدلالات الثلاث مبنيًّا على هذا القول.

قوله: (ودلالة المطابقة لفظية): اختُلف في دلالة التضمن والالتزام؛

(١) ويقال لها أيضا: وضعية، ونقلية؛ فسميت لفظيةً: لكونها بمحض اللفظ؛ أي تحصُل دون انتقال الذهن من المعنى الموضوع له إلى شيء آخر، خلافا للتضمنية والالتزامية؛ ففيهما ينتقل الذهن من المعنى الموضوع له إلى شيء آخر؛ هو: الجزء، أو اللازم. وأما تسميتها نقلية: فلتوقُّفها على النقل عن الواضع. راجع: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٥٣. ويقول الشيخ زكريا في ذلك: «دلالتا المطابقة والتضمُّن: لفظيتان؛ لأنهما [بمحض] اللفظ، ولا تَغايُر بينهما بالذات، بل بالاعتبار؛ إذ الفهم فيهما واحد، إن اعتُبر بالنسبة إلى مجموع جزئَيْ المركب سميت الدلالة: مطابقة، أو إلى كل جزء من الجزءَين سُميت: تضمنا. والأخيرة؛ أي دلالة الالتزام: عقلية؛ لتوقفها على انتقال الذهن من المعنى إلى لازمه، وفارقت التضمنيةَ: بما مر، وبأن: المدلول في التضمنية: داخلٌ فيما وُضع له اللفظ، بخلافه في الالتزامية، وهذا ما عليه «الآمدي» و«ابن الحاجب» وغيرهما من المحققين، وجرى عليه: شيخنا «الكمال بن الهمام». والأصل - أي في جمع الجوامع - تبع: «صاحبَ المحصول» وغيرَه في: أن المطابقة: لفظية، والأخريان: عقليتان، وتبعتُهم في شرح إيساغوجي، وما هنا: أقعدُ. وأكثر المناطقة: على أن الثلاث لفظيات». غاية الوصول شرح لب الأصول، صـ ٣٧، وانظر: فتح منزل المثاني بشرح أقصى الأماني، للشيخ/ زكريا الأنصاري، صـ ١٦٩، ١٧٠.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

التابع بالحيثيَّة: لأن التابع قد يوجَد بدون المتبوع[1]، لكن لا يكون فى

حاشية العطار

فقيل: وضعيتان؛ لأن وضع اللفظ للمجموع، كما أنه واسطة لفهم المجموع منه، هو واسطة لفهم الجزء واللازم. وعُزِىَ هذا القول: للأكثرين. وقيل:

(١) وذلك فى التابع الأعم؛ كالحرارة للنار: فلو حُذف القيد المذكور: للَزِم أن الحرارة لا توجَد بدون النار، وهو كذب؛ إذ قد توجد عن طريق الشمس أو الحركة مثلا.

وتوضيحا للكلام على النِّسب بين الدلالات أقول: دلالة المطابقة: دلالة اللفظ على تمام معناه، ولا يلزم أن يكون تمامُ المعنى مركبا، بل قد يكون بسيطا ولا لازم له، لذا: لا يلزم من وجود المطابقة: وجود التضمن؛ فقد يكون معنى اللفظ ـ المدلول ـ بسيطا؛ أى غير مركب، فاللفظ حينئذ: يدلُّ ـ مطابقةً ـ على معناه الذى لا جزء له، فتتحقَّق المطابقة بدون التضمُّن؛ ومثال ذلك: (النقطة): تدل على طرف الخط، وهو جزء لا يتجزأ، فلا تضمُّن حينئذ. وعدم استلزام المطابقة للتضمن: أمر محقَّق، بخلاف استلزام المطابقة لدلالة الالتزام، فهو أمر غير متيقَّن؛ فالعقل يجوِّز وجودَ لفظ يدل على معنًى، هذا المعنى: ليس له لازم متحقق فيه دلالة الالتزام، لكن هذا غير معلوم. وخالف «الإمام الرازىُّ» فى ذلك؛ حيث ذهب: إلى أن تصور أىِّ ماهية يلزمه: تصور لازمٍ لها، وأقلُّه: أنها ليست غيرها، فالدالُّ على الملزوم: دالٌّ على لازمه البيِّن بالالتزام، ومن ثَم ذهب: إلى أن دلالة المطابقة تستلزم دلالة الالتزام. وأجاب البعض عن كلام الرازىِّ: بأنا كثيرا ما نتصور الماهية دون أن يخطر ببالنا غيرها، فضلا عن أن يخطر ببالنا أنها ليست غيرَها، لذلك فتصوُّر كون الماهية ليست غيرَها: ليس لازما بيِّنا بالمعنى الأخص. وحقق البعض: أن «الرازىَّ» لايَشترط فى الدلالة الالتزامية إلا كون اللزوم بيِّنا، سواء بالمعنى الأعم أو الأخص، وعلى هذا: فما ذكره «الرازىُّ»: اصطلاح خاصٌّ به، لا مشاحَّة فيه. واستلزام التضمن للالتزام: غير معلوم أيضا. تيسير القواعد، صـ ٣٨، ٣٩ باختصار، وانظر: شرح الملوى وحاشية الصبان، صـ ٥٢، مذكرات، صـ ٢٢.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لتوقُّفِهما على انتقالِ الذهن من المعنى إلى جُزئِه أو لازِمه. وقيل: وضعيتان[1]، وعليه أكثر المناطقة.

حاشية الملوي

تلك الحالة تابعًا؛ كالحرارة: تتْبع النارَ وتوجَد بدونها في الشمس، لكن لا تكون حينئذٍ تابعةً للنار. لا يقال: المطابقة متبوعةٌ، والمتبوع من حيث إنه

حاشية العطار

المطابقة: وضعيةٌ، وأختاها: عقليَّتان؛ لأن اللفظ الموضوعَ للمجموعِ: لم يوضَع للجزء، ولا للازم، فلا يدل عليهما بالوضع، بل بالعقل؛ لأن فهْمَ المجموع

(١) على هامش (ز): (ضعيف). قلت: مراده أن هذا القول: ضعيف. وحاصل ما قيل فى المسألة المشار إليها: أنه حُكى فى النقل عن المناطقة طريقتان:

الأولى: أنه لا خلاف فى أن دلالة المطابقة: لفظية، وسبق تعليل ذلك. أما دلالة الالتزام: فقيل: عقلية؛ لتوقفها على مقدمة عقلية؛ هى: كلما فُهم المعنى: فُهم لازمه. واختُلف فى دلالة التضمن: فقيل: عقلية أيضا؛ لتوقفها على مقدمة عقلية؛ هى: كلما فُهم المعنى: فُهم جزؤه. وقيل: لفظية؛ وذلك بالنظر إلى كون الجزء المدلول: داخلا فى الكل الموضوع له اللفظ.

الطريقة الثانية: وتَحكى فى دلالة التضمن والالتزام ثلاثة أقوال: ١ ـ أنهما وضعيتان؛ لما أنهما بتوسُّط وضع اللفظ للكل أو الملزوم؛ وهو الراجح. ٢ ـ وقيل: عقليتان؛ لتوقف كلٍّ منهما على مقدمة عقلية ـ كما سبق ـ. ٣ ـ وقيل: دلالة التضمن: وضعية، ودلالة الالتزام: عقلية؛ ففى التضمن: الجزء يُفهَم فى ضمن الكل، فإذا فُهم المعنى: فُهمت أجزاؤه معه، فلا انتقال هنا من اللفظ إلى المعنى، ومن المعنى إلى الجزء، بل هنا: فهمٌ واحد، يسمَّى هذا الفهم بالقياس إلى تمام المعنى: مطابقة، وبالقياس إلى جزئه: تضمنا. أما دلالة الالتزام: ففيها بالضرورة: انتقالٌ من اللفظ إلى المعنى، ومنه إلى اللازم. وقيل: الخلاف فى المسألة: لفظيٌّ. شرح الملوى على السلم وحاشية الصبان، صـ ٥٣ باختصار وتصرف، وراجع: مذكرات فى المنطق، صـ ٢٣.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

متبوع: لا يوجَد بدون التابع، فالمطابقة لا توجَد بدون التضمن والالتزام، فتستلزمهما. لأنا نقول: إنما تستلزمهما: أن لو صدق أن المطابقة متبوعة دائمًا، وهو ممنوع.

حاشية العطار

بدون فهم جزئه: مُحالٌ عقلا، ومِثله: اللازم. واختاره: «صاحب المحصول»، و«السبكيُّ»، و«ابن التلمسانيِّ»، و«الهنديُّ»، وغيرهم. وقيل: التضمنية: وضعية كالمطابَقة، والالتزامية: عقليةٌ؛ لأن الجزء داخل فيما وُضع له، بخلاف اللازم؛ فإنه خارجٌ عنه. واختاره: «الآمديُّ»، و«ابنُ الحاجب». وقيل: إن لكلٍّ من العقل والوضع مدخلا فى التضمن والالتزام، فيصح أن يقال: إنهما عقليتان؛ باعتبار أن الانتقال إلى الجزء واللازم: إنما حصل بالعقل. ووضعيتان؛ باعتبار أن الوضع سببٌ لانتقال العقل فيها، فهما وضعيتان باعتبار آخر. وهذا خلافٌ لا طائل تحتَه، ومنشؤه: أن الوضع سببٌ فى فهمِ المعنى من اللفظ، وفهْمَ المعنى: سببٌ فى فهم جزئه أو لازمه، فالوضع بالنسبة لفهم المعنى من اللفظ: سببٌ مباشرٌ، وبالنسبة لفهم الجزء أو اللازم: سببٌ سببٌ، فقد تحقَّق قضيتان: الأولى: كلما أُطلق اللفظ فُهم معناه. الثانية: كلما فُهم المعنى فُهم جزؤه أو لازمُه، فالمطابقة لَما لم تستند إلا إلى الأُولى: اتفقوا على أنها وضعية؛ لاستنادها لمقدمةٍ مبنيَّةٍ على الوضع، والأخريان مستندتان إلى كِلا المقدمتَين، فمَن نظر إلى استنادهما للأُولى، قال: وضعيتان أيضا، ومن نظر إلى استنادهما للثانية، قال: إنهما عقليتان؛ لاستنادهما إلى مقدمةٍ منشؤها العقل.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

واللَّوازمُ ثلاثةٌ[1]: لازمٌ ذهنًا وخارجًا؛ ....

حاشية الملوي

واعلم: أنهم اختلفوا فى انفراد التضمُّن عن الالتزام: فحكى «السعدُ» عن «الكاتبيِّ» فى «الجامع»[2]: أنه منع انفرادَها عنها؛ لأن تصوُّر الماهية

حاشية العطار

قوله: (واللوازم ثلاثة): شروعٌ فى تقسيم اللزوم إلى الأقسام المذكورة، وبيان أن المراد منها عند المناطقة: هو اللزومُ الذهنيُّ. ثم إن اللزومَ الذهنيَّ: إما بيِّنٌ، أو غير بيِّن. فغير البيِّن: ما يحتاج الجزم باللُّزوم فيه بعد تصور الملزوم واللازم: إلى وسَطٍ؛ والوسَط: ما يقترن بقولنا: «لأنه»؛ وذلك كلُزوم الحُدوث للعالَم؛ فإن الجَزم بلزوم الحدوث له: يحتاج لوسَطٍ؛ وهو: لأنه متغيِّر مثلا. وأما

(١) اللُّزومُ: هو عدمُ الانفكاك بين الشيئَين؛ بأن لا يتخلَّل بينهما أمر آخر؛ بمعنى أنه متى حصل عند المستدل عِلْم وتصديقٌ بالنسبة التى اشتمل عليها الدليل: حصل عنده علم بالنسبة المطلوبة. واللازم - الذى هو خارج عن المعنى -: إما بيِّن، أوغيرُه؛ على ما وضَّح الشيخ العطار هنا. والبيِّن: ينقسم إلى: ١ - ذهنيٍّ؛ ويقال له: بيِّن بالمعنى الأخص: وهو ما يكفى فى فهمه تصور الملزوم؛ كالشجاعة للأسد؛ فبمُجرد فهم معنى «الأسد» يُفهم معنى «الشجاعة». ٢ - وغير ذهنيٍّ: وهو ما لا يكفى فى فهمه فهمَ ملزومه فقط، بل لابد من فهم المعنى الملزوم وفهم المعنى اللازم الخارج حتى يُفهَم التلازم بينهما؛ وذلك كقابلية الإنسان للشِّعر؛ فقد يُفهم معنى الإنسان ولا يخطر بالبال قابليته للشعر، فإذا أُدرك معنى الإنسان ومعنى قابليته للشعر: أُدرك أنه لازم له. مذكرات فى المنطق، صـ ١٩ بتصرف، وحاشية الدسوقى على فتح الوهاب بشرح الآداب، صـ ٢٥١ - ٢٥٣، وحاشية العطار على شرح الخبيصى، صـ ٥١، ٥٤، وحاشية الباجورى على السلم، صـ ٤٥، وانظر: الشمسية، جـ ١ صـ ٢٧٦، وشرح السعد على الشمسية، صـ ١٥٤.

(٢) جامع الدقائق فى كشف الحقائق: كتاب فى المنطق، للكاتبى. انظر: شرح السعد على الشمسية، صـ ١٢٣.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

كقابِل العِلم وصنعة الكتابة للإنسان[١]. ولازمٌ خارجًا فقط ؛ كسواد الغُراب والزِّنجِيِّ. ولازمٌ ذهنًا فقط ؛ كالبصَر لِلعمَى[٢].

حاشية الملوي

المركبة: يستلزمه تصور أنها مركبةٌ جزمًا، فيتحقق الالتزام بالضرورة. قال «السعد»: (وهو ممنوعٌ، بل تصور الماهية لا يستلزم تصور أنها ماهية،

حاشية العطار

البيِّن: فهو ما لا يحتاج لذلك. ثم تارة يكفى فى الجزم باللزوم: تصور الملزوم؛ وهو: اللازم البيِّن بالمعنى الأخص؛ كلزوم الزوجية للأربعة، والبصر للعمَى. وتارة يحتاج لتصور الطرفَين؛ أعنى: الملزومَ واللازم؛ وذلك كلُزوم صنعة الكتابة وقبول العلم للإنسان؛ فإن الجَزم باللزوم بينهما[٣]: يحتاج لتصوُّر الطرفَين، ويسمَّى: لازما بيِّنا بالمعنى الأعمِّ.

قوله: (كقابل العلم): هذا لازم بيِّنٌ بالمعنى الأعمِّ؛ كما علمتَ.

قوله: (خارجا فقط): أى لا ذهنًا؛ كسواد الغراب، وبياض الرُّومىِّ، وسواد الزِّنجىِّ؛ فإن التلازُم فى هذه الأمثلة: خارجىٌّ، وقد ينفكُّ ذهنًا؛ كتصور غرابٍ أبيض، ورُومىٍّ أسوَد، وزِنجىٍّ أبيض.

قوله: (ولازم ذهنا فقط): أى لا خارجًا.

قوله: (كالبصر للعمَى): فإنه يَلزم من تصور معنى العمى: معنى البصر ذهنا، مع أن بينهما معاندة فى الخارج.

(١) فى (ز): (كقابل صنعة العلم والكتابة للإنسان). قارن: شرح الخبيصى، صـ ٥٣.
(٢) على هامش (ز): (أى بالنسبة للعمى).
(٣) أول (صـ) ٢٨ فى (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والمعتبَر فى دلالة الالتزام: اللزومُ الذهنىُّ[1]، كما ذكره «المصنِّف»

حاشية الملوي

فضلا عن البساطة والتركيب، وإلا لكانت المطابقة أيضا تستلزم الالتزام[2]).

حاشية العطار

فقد استفدتَ: أن النسبة بين اللزوم الذهنىِّ واللزوم الخارجىِّ: إنما هو التبايُن الجزئىُّ؛ أعنى العمومَ والخصوصَ الوجهىَّ، فما وقع فى «الحاشية» هنا ـ وتبعَه غيره ـ: من أن النسبة بينهما: العمومُ والخصوصُ المطلق، والذهنىَّ هو الأعمُّ: ذُهولٌ عن كلام «الشارح»؛ فإنه قيَّد قسمَين بقيدِ «فقط»، وأطلق الثالث. وقولهم فى توجيه دعوى العموم والخصوص المطلق: لأنه كلما تحقَّق اللزوم الخارجىُّ فى سواد الغراب مثلا مع عدم تحقُّقه ذهنا.

والعجب من البعض: أنه بعد أن تابَع «المحشى» فى دعوى العموم المطلق: اعترف بانفكاك الخارجىِّ عن الذهنىِّ؛ حيث قال عند قول «الشارح»: (كالسواد للغراب والزنجىِّ) إلى آخره: (إنما لَم يكن ذهنيا أيضا: لأن العقل لا يُحيل غُرابًا أبيض)! فهذا مما يُبطلُ المقدمةَ القائلةَ: (كلما تحقَّق اللزوم

(١) ذهب بعض المناطقة إلى أن المعتبَر: هو اللزوم الذهنىُّ البيِّن بالمعنى الأعم، وهذا ينطبق على: دلالة الإنسان على قابل العلم وصنعة الكتابة. أما المحقِّقون من المناطقة: فعلى أن المعتبر: هو اللزوم الذهنىُّ البيِّن بالمعنى الأخص؛ لأنه هو المطَّرِد، وعليه: فلا يصح التمثيل له بالمثال السابق، بل مثاله: لزوم الزوجية للأربعة. واشترط بعض المناطقة مع اللزوم الذهنىِّ: اللزومَ العُرفىَّ: وهو ما يمتنع فى العادة تصور الملزوم بدونه؛ كاللزوم بين نُزول المطر وظُهور النبات. والتحقيق: أن فى هذا الاشتراط خروجٌ عن فن المنطق واقتداءٌ بعلم المعانى. تعليق الدكتور/ محمد بيصار، صـ ٣٤ بتصرف، وانظر: شرح الخبيصى وحاشية العطار، صـ ٥٤ ـ ٥٨، مذكرات فى المنطق، صـ ٢٠.

(٢) فى شرح السعد على الشمسية، صـ ١٢٣: (مستلزمة للالتزام).

كغيره؛ لأن اللزومَ الخارجيَّ ....

قوله: (لأن اللزوم الخارجيّ) إلى آخره: المطلوب: هو بيان أن اللزوم الخارجيَّ لا يكفى[1]، وهذا أخصُّ من وجهٍ مما أنتجه دليله، وهو: نفْى اشتراطه، فنحن لم ندَّعِ نفىَ كون اللزوم الخارجيِّ شرطا فقط، بل المدعَى: نفْى اشتراطه ونفْى كفايته؛ بمعنى: أنه لا يكفى مطلق اللزوم، حتى اللزوم الخارجىّ، فكان المطابق فى الجواب أن يقال: إن عادتَهم ألا يعتبروا إلا المضبوطَ فى كل موضعٍ؛ لأنهم لا يَبنُون قواعدَهم إلا على المحقَّق.

الخارجيُّ: تحقَّق الذهنيُّ)، التى هى مبنَى العموم والخصوص المطلق.

قوله: (لأن اللزوم الخارجيَّ): قال أرباب الحواشى: إن [الشارحَ][2] تَبع «حُسام كاتى» فى الاستدلال بهذا الدليل، وهو أعمُّ من المدعَى. وزعموا أن المدعَى: هو أن اللزوم الذهنيَّ فقط هو المعتبَر فى دلالة الالتزام، والذى أنتجه الدليلُ: هو أن اللزومَ الخارجيَّ ليس بشرطٍ، وحيث بطل أحد الأقسام الثلاثة؛ وهو: اللزومُ الخارجيُّ: بقىَ احتمال إرادة قسمَى اللزوم الذهنيِّ؛ وهما: الذهنيُّ فقط، والذهنيُّ والخارجيُّ، وهذا أعمُّ من المدعَى؛ الذى هو: إرادة اللزوم الذهنيِّ فقط. هذا خلاصة ماقرَّره، منقَّحًا مهذَّبا. ثم قيل فى الجواب عنه عند قول «الشارح»: (لأن اللزومَ الخارجيَّ): أى ولو مع الذهنيِّ (لو جُعل شرطا)،

(١) أول (ل) ١٣ فى (أ). وفيها: (لا يكفى، فهذا أخص).

(٢) فى (ط ١، ٢): (ان المصنف). وهو سَبقُ قلَم من المحشى أو الناسخ. واللزومُ الخارجيُّ: «هو كون الأمر الخارجيِّ بحيث يلزم من تحقق المسمَّى فى الخارج: تحققَه فى الخارج». حاشية العطار على شرح الخبيصى، صـ ٥٦.

لو جُعل شرطًا: لَم تتحقق دلالة الالتزام بدونِه؛ ....

قوله: (لو جُعل شرطا): مقدَّم، و(لم يتحقق دلالة الالتزام بدونه): تالي؛ بيان الملازمة: هو قوله: ....

إلى آخره: وكلٌّ من السؤال والجواب لا مَوقِع له؛ أما الأول: فلأن مدعَى «الشارح»: هو أن اللزوم الذهنيَّ مطلقا الصادقُ بالقسمَين، وهذا عين ما أنتجه الدليل، ولكنهم لما قيَّدوا المدعَى بقيدِ «فقط»: استشكلُوا الدليل، مع أن هذا القيْد لم يدلّ عليه سَوق كلامه ولا يقتضيه، بل لم يوجَد التصريح به فى كلام غيره؛ فإن هذه الدعوى والدليل: مذكُوران فى «شرح القطب، للمطالع، والشمسية»، وغالب كُتب المنطق، فليس «الشارح» تابعا لـ«حسام كاتى» مخترِعًا لهما، فهذا مِن قلة التتبُّع. وأما الثانى: فإنه بعد التنزُّل وتسليم وُرُود السؤال، فإن ذلك السؤال عند النُّظار: يرجع لمنع التقريب، والتقريب: هو (سَوقُ الدليل على وجهٍ يستلزم المطلوبَ)[1]، وإنما يتمُّ التقريبُ: إذا كان اللازم من الدليل؛ [عَينَ] المدعَى[2]، أو ما ينعكس إليه، أو الأخص مطلقا من أحدهما، أما إذا كان اللازم من الدليل مباينا للمدعَى، أو أعمَّ منه مطلقا، أو من وجه: فلا يتمُّ التقريب. والجواب عن منع التقريب عندهم: إما بتحرير المدعَى الذى مُنع تقريبُ دليله، أو بمنع منع التقريب؛ بتحرير بعض أجزاء الدليل؛ وهو: تحرير الصُّغرَى؛ بزيادة قول المجيب: (ولو مع الذهنيِّ). وهذا ليس من

(١) أى ترتيب مقدمات الدليل على وجه يوافق المدعَى.

(٢) فى (ط ١، ٢): (أعنى المدعى). وهو خطأ. راجع عن (التقريب): آداب المسامرة فى البحث والمناظرة، للأستاذ الشيخ/ محمد على سلامة، صـ ٣٥، مطبعة أبى الهول، ١٩٣٢م.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لامتناع تحقُّق المشروط بدون الشرط ، واللازم باطلٌ ، ....

حاشية الملوي

(لامتناع تحقق المشروط بدون شَرطه) ، لكن التالى باطلٌ[1] ، فالمقدَّم مثله ، أو لكن تتحقق[2] دلالة الالتزام بدونه ؛ ينتج: أنه ليس بشرطٍ.

حاشية العطار

التحرير فى شيء ؛ إذ لا قرينة على هذه الزيادة ، بل هو تغييرٌ للدليل وانتقالٌ لدليلٍ آخر ، فيُعدُّ فى عُرفهم: انقطاعًا للبحث ؛ بسبب إفحام المعلِّل[3] ؛ كما صرح به فى «التوضيح الأُصوليّ».

قوله: (لامتناع تحقق المشروط) إلى آخره: هذا بيانٌ للملازمة ؛ لأنها نظريةٌ ، [واسطة][4] بينها وبين الاستثنائية ؛ وهى قوله: (واللازم باطل) ؛ ومعناه: أنه على تقدير جَعْل اللزوم الخارجيِّ شرطا ، يلزم أن لا توجد الدلالة الالتزامية بدونه ؛ (لأن المشروط) ـ وهو: الدلالة الالتزامية هنا ـ (لا يوجَد بدون شرطه) ـ وهو اللزوم الخارجيُّ هنا ـ ؛ فإنه يلزم من عدم الشرط: عدم المشروط.

وقوله: (واللازم باطل): هذا هو الاستثنائية ؛ أى لكن التالى ـ وهو عدم وجود الدلالة الالتزامية عند انتفاء اللزوم الخارجى ـ: باطلٌ ؛ لأنها توجَد مع كونه معدومًا ، فلَم يكُن شرطًا.

---

(١) أول (ل) ١١ فى (ب).

(٢) فى (أ): (تتحيق).

(٣) راجع: فتح الوهاب بشرح الآداب وحاشية العلامة الدسوقى، صـ ٢٤١ ، ٣٨١ ـ ٣٨٦.
والإفحام: أن يَعجَز المعلِّل عن إثبات مطلُوبِه.

(٤) فى (ط ١ ، ٢): (وسطة).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

فكذا[1] الملزومُ؛ لأن العدمَ ـ كالعمَى ـ: يدلُّ على الملَكة ـ كالبصر ـ التزامًا؛ لأن العمى: عدمُ البصر ....

حاشية الملوي

قوله: (لأن العدم كالعمى) إلى آخره: هذا مذهب الفلاسفة[2]، وهو باطلٌ، والحقُّ عند أهل السُّنة: أن العمى: معنًى وجوديٌّ يخلُقه الله في جزءٍ

حاشية العطار

قوله: (لأن العدم كالعمى): في «المحشي»: (الصواب أن يقول: لأن العمَى يدل على الملَكَة أو على البصر) اهـ. ولا يخفاك أن الاشتغال بأمثال هذه الأمور اللفظية: من ضيق الفِطَن، وتطويلٌ للكلام بلا طائل؛ فإن عبارة «الشارح» تستقيم بتقدير مضافٍ؛ «أي دالُّ العدم؛ كالعمَى»، إلى آخره[3]، فالتعبير بـ(الصواب): ليس بصواب. ثم إن المثال مبنيٌّ على أن التقابل بين العمى والبصر: تقابلُ العدم والملَكة، وهو مذهب الحُكماء، والكلام هنا باصطلاحهم، وعند أهل السنة: كِلاهُما وجوديٌّ، فالتقابل عندهم: تقابل الضدَّين.

قوله: (لأن العمى عدم البصر): لا يقال: دلالة العمى على البصر: تضمُّن؛ إذ العمى: هو عدم البصر، فيكون البصر جزءًا من مفهومه. لأنَّا نقول: معنى العمى: هو العدم المضاف إلى البصر، وهو خارج عن مفهومه. وفي «الحاشية»: (البصر ـ الذي هو قَيْدٌ ـ: خارج عنه) اهـ. وفيه إجمالٌ؛ إذ يحتمل أنه ليس جزءًا منه أو من مفهومه؛ فقد قال في «شرح المطالع» في قسم

(١) في (ز): (وكذا).

(٢) راجع: حاشية الصبان على ملوي السلم، صـ ٥١، ٥٢.

(٣) أول (صـ) ٢٩ في (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

من العَين، ولو شاء لخلقَه في جزءٍ آخر.

حاشية العطار

التصديقات: (فَرقُ ما[1] بين جُزء الشيء وجزء مفهومه؛ فإن البصر ليس جزءًا من العمى؛ وإلا لم يتحقَّق إلا بعد تحقُّقه، بل هو جزءُ مفهومه، حيث لم يمكن تعقُّله إلا مضافًا إليه). هذا: وكان العلامة الشهير بـ«مير صدر»[2] استند لِما نقلناه عن «شرح المطالع»؛ فقال: (إن البصر: جزءٌ مفهومٌ خارجٌ عن الماصدق؛ لأن العمى: العدم والنسبة والبصر، فتكون دلالة العمى على البصر: تضمُّنيةً، لا التزامية) اهـ. وقد يقال: إن المراد بالجزئية بحسب المفهوم: أن يكون تعقُّل مفهوم أحدهما لا يُتصور بدون مفهوم الآخر، فتوقُّف تصور العمى على البصر: ظاهرٌ لا يمكن إنكارُه، وأما كونه جزءًا: فممنوع؛ لأن تصور المعنى المطابَقيِّ للفعل: موقوفٌ على تصور الفاعل؛ لأن النسبة: مأخوذةٌ في معناه، وتصور النسبة: موقوف على تصور الطرفَين، والفاعل: خارجٌ عن معنى الفعل اتفاقًا، فدلالته عليه: التزاميةٌ. لا يقال: إن فهم البصر متقدمٌ على فهم العمى، فكيف تكون دلالة العمى على البصر التزاميةً، مع أن الواجبَ تأخيرُ تلك الدلالة عن المطابقة؛ لكونها تابعةً لها؟ لأنَّا نقول: صرَّح «السيد» في «حاشية المطالع»: بأن فهم المدلول الالتزاميِّ قد يكون متقدما على فهم المسمَّى؛ كالملَكات بالقياس إلى عدَمَاتها.

---

(١) في (ط ٢): (فرق ما ما). وراجع بالتفصيل: شرح الخبيصي وحاشية العطار، صـ ٥٧.

(٢) مير صدر: هو محمد بن غياث الدين منصور الدشتكيّ، الشيرازيّ، الشيعيّ. له حاشية على المطالع، وحاشية على تجريد العقائد، وحاشية على الكشاف. توفي سنة (٩٠٤هـ). راجع: هدية العارفين، جـ ٢ صـ ٢٢٢.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

عمَّا مَن شأنه أن يكون بصيرًا، مع أن بينَهما معاندةٌ[1] فى الخارج.

حاشية الملوي

واعلم: أن دلالة الالتزام مهجورةٌ[2]، فلا يكون الحدُّ تامًّا إذا ذُكر بعض الأجزاء المستلزم للبقية؛ لعدم انضباط اللوازم وإن كانت ذهنيةً؛

حاشية العطار

قوله: (عما من شأنه): أىْ شأنُ شخصه؛ كالبصر الذى عرَض له العمى؛ فإن شخصَه قابلٌ للبصر، أو شأن نوعه؛ كالأكمه؛ فإن شأنَ نوعه ـ وهو الإنسان ـ أن يَقبل البصر، أو شأن جنسه القريب؛ كالعقْرب؛ فإن شأن جنسه القريب ـ وهو الحيوان ـ: أن يقبل البصر.

وزِيدَ هذا القيد؛ أعنى: (عما مَن شأنه) إلى آخره: لإخراج الجمادات، فلا يطلَق عليها لفظ: العمى؛ إذ ليس من شأنها البصر.

قوله: (مع أن بينهما): أى البصر والعمى **(معاندة فى الخارج)**، فهما متقابلان تقابل العدم والملَكة عند الحكماء، وتقابل الضدَّين عند المتكلِّم.

---

(١) على هامش (ز): (أى مخالَفة). أى بينهما منافاة، فلا يجوز اجتماعهما فى محلٍّ واحد. حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٥٢، وانظر: غاية الوصول، صـ ٣٦.

(٢) أى مهجورةٌ فى الحُدود التامة؛ لِما فيها من خفاءٍ بالقياس إلى دلالتَى: المطابقة والتضمن، فالحدُّ التامُّ: لا يُذكر فيه شيء من أجزاء المحدود إلا بالألفاظ الدالة عليه بالمطابقة أو التضمن، دون الالتزام. لكن دلالة الالتزام: ليست مهجورةً فى الحدود الناقصة والرسوم الناقصة؛ بمعنى أن التعريف باعتبارها: يكون ناقصا، حدًّا كان أو رَسما؛ كقولنا فى تعريف الإنسان: «جسم ناطق». وقولنا: «جسم ضاحك». راجع: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٥٤، ٧٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

ضرورةَ اختلاف الأشخاص والأذهان ذكاءً وبلادةً، فرُبَّ لازمٍ ذهنيٍّ عند شخصٍ ليس بذهنيٍّ أو بلازمٍ أصلا عند آخر.

حاشية العطار

*** تذييل:**

ههنا مغالطةٌ مشهورةٌ، وهي: أن اللُّزوم لا تحقُّق له؛ فإن الأمرَين اللذَين بينهما تلازم: إما أن يجوز انفكاك ذلك اللزوم بينهما في الواقع، أو لا. والأول: يستلزم جوازَ انفكاك اللازم عن الملزوم، وهو ينفى اللزومَ بينهما. والثانى: يستلزم التسلسلَ؛ إذ يُنقل الكلام إلى لُزومه، فإن جاز انفكاكُه عنه فى نفس الأمر: انتفى اللزوم، فجاز انفكاك اللازم عن الملزوم فيها، وإن امتنع: كان لازما للملزوم فيها، وهكذا، ولا مجال للقول: بأن لزومَ اللزومِ نفسُ اللزوم؛ لأنه نسبةٌ بين اللزوم والطرفَين، فيكون مغايِرًا لطرفَيه، فتتسلسَل اللزومات المتحقِّقة فى نفس الأمر. وأجيبَ بأجوبةٍ؛ منها: منعُ استحالة هذا التسلسل؛ لكونه فى الأمور الاعتبارية، ولا استحالة فيه؛ إذ وجود تلك اللزومات فى الواقع: ليس إلا بوجود ما تُنتَزَع هى منه لا بصور متغايِرةٍ، فلَمْ يلزم تحقق اللزومات الغير المشاهَدة فى الواقع. ومنها: أن ما ذكرتم: إن استلزم المطلوبَ: تحقَّق اللزومُ، وهو خلاف مدَّعاكم، وإن لم يستلزم: فلا محذور، وقد تُقرَّر هذه الشبهة بغير ما ذُكر، كالجواب عنها[1].

---

(١) أما الجدول الذى وعدتُ بذكره فى آخر مبحث الدلالة:
فهو مثبت على هامش (أ)؛ كالآتى: =

. . . .

=

	وضعية	طبيعية	عقلية	لفظية وضعية	لفظية طبيعية	لفظية عقلية
وضعية	تباين	تباين	تباين	تباين	تباين	عموم مطلق
طبيعية	تباين	تباين	تباين	تباين	تباين	عموم مطلق
عقلية	تباين	تباين	تباين	عموم مطلق	تباين	تباين
غير وضعية لفظية	تباين	تباين	عموم مطلق	تباين	تباين	تباين
غير لفظية عقلية	عموم مطلق	عموم مطلق	عموم مطلق	تباين	تباين	تباين
غير لفظية طبيعية	تباين	عموم مطلق	عموم مطلق	تباين	تباين	تباين

وعلى هامش (أ) أيضا: تعليق على الجدول المذكور، ونصُّه: (وقد وضعتُ لذلك جدولا هكذا: فأدْخِل كلَّ واحدة مما فى الطُّول تحت كل واحدة مما فى العرْض؛ تجد بينهما نسبتهما، وإذا كان بينهما عموم مطلق: جَعلت مثال الصادق أوّلا، وبعده مثال الانفراد...). ثم ورد بنفس الهامش: تقرير على هذا التعليق، ونصُّه: (لكن هذا الجدول: فيه تكرار، فالأَولى: وضْعها فى شكل مثالٍ، وهكذا؛ ليَسلم من التكرار الذى تملّه النفوس، والعمل فيه: كما تقدم).

وفى الشرح الكبير على السلم، (ل) ١٦: بعدما ذكر الأبيات التى أثبتُّها فى ص ٢٣٢، ٢٣٣، قال: ، قال: وقد وضعتُ لها شكل مِنبرٍ هكذا:

					وضعية
				طبيعية	تباين
			عقلية	أعم نبض عالم	مطلقا خط عالم
		وضعية	تباين	تباين	تباين
	طبعية	تباين	تباين	تباين	تباين
عقلية	أعم: أح، ديز	مطلقا: زيد، ديز	تباين	تباين	تباين

[تقسيم الألفَاظ ـ اللفظُ المستعمَل]

ثم اللَّفظُ)[1] الدَّالُّ: (إما مفردٌ: ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (ثم اللفظ): ثم: للترتيبِ الإخباريِّ، أو الرُّتبيِّ؛ باعتبار أن وصف اللفظ بالإفراد والتركيب: متأخرٌ في الرتبة عن الدلالة؛ لأنه فرعٌ عنها. ووصْف «الشارح» اللفظَ بالدالِّ: مأخوذٌ من إعادة «اللفظ» معرَّفة، وقد قال فيما سبق: (اللفظ الدال بالوضع)؛ فـ «ال» هُنا: للعهد الذِّكريِّ؛ أي اللفظُ المذكورُ سابقا؛ لأن المعرِفة اذا أُعيدت معرفةً: كانت عينَ الأولى ما لم تَقُم قرينةٌ على خلافه،

(١) ينقسم اللفظ إلى: ١ ـ غير مستعمَل: وهو المهمَل؛ أي ليس له معنى؛ كديز (مقلوب: زيد). ٢ ـ ومستعمَل: وهو اللفظ الدال على معنى. انظر: لقطة العجلان، صـ ٤٩، وحاشية العطار على الخبيصى، صـ ٦١، ٦٢.

وأقول: المنطقيُّ لا شُغل له بالألفاظ؛ لأن المنطق يبحث فى المدرَكات العقلية والمفاهيمِ الكلية، لكن المنطقيُّ يقوم بعملياتٍ فكرية؛ فيتصور المعانى، ثم يدركُها، ثم يرتِّبها فى الذهن، ثم يربطِ بينها وبين المقصود، ثم لابد من نقل ذلك للغير، فكثُر الاحتياج إلى التفهيم بالعبارة، فهناك اتصال قويٌّ بين الفكر واللغة؛ إذ اللغة: هى وسيلة التعبير عن أفكارنا، ثم نقْلها للآخرين، فمن ثَم بحَث المناطقة فى اللغة أو الألفاظ من حيث دلالتها على الأفكار والمعانى، فبحثُهم أولا وبالذات: فى الفكر، وثانيا وبالعَرَض: فى الألفاظ التى تدل على هذا الفكر. المرشد السليم، صـ ٤١، ٤٢ باختصار، وانظر: شرح الملوى على السلم بحاشية الصبان، صـ ٥٤.

وهو الذى[1] لا يُراد بالجزء منه: . . . .

قوله: (وهو الذى لا يراد): سيأتى أن المراد بالإرادة: الإرادة الجارية

ولا قرينة هنا، فسقط قول «المحشى»: (مَورد القسمة: هو اللفظ الموضوع للمعنى، إلا أنه ترك هذا القيد: اعتماداً على الشهرة؛ وإلا لانتقض باللفظ غير الدال) اهـ. فإنه إنما يتمُّ ذلك: لو كانت اللام للجنس، وإلا لم يقيّد الدال بـ«المطابقة» كما صنع غيره احتمل كلامُه العمومَ؛ أى الدالُّ[2] مطلقا، أو الدالُّ بالمطابقة، لكن ينبغى أن يُحمل على الدال بالمطابقة؛ كما صرح بذلك «صاحب الشمسية»؛ حيث قال: (والدال بالمطابقة: إما أن يُقصد)[3]، إلى آخره وعلَّله شارحُه «العلامة الرازىُّ»: بأنه (إنما اعتبر فى المَقسم دلالة المطابقة، لا التضمن والالتزام: لأن العبرة فى تركيب اللفظ وإفرادِه: دلالةُ جزئه على جزء معناه المطابقىِّ وعدم دلالته عليه؛ كدلالة جزئه على جزء معناه التضمنىِّ أو الالتزامىِّ وعدم دلالته عليه)، ثم وجَّه ذلك بما فيه طُول. وحينئذ لا حاجة لما قيل: (يقيَّد كغيره: بالمطابقة)؛ لانقسام اللفظ الدالِّ من حيث هو: لِما ذُكر. ومَن قيَّد بـ(المطابقة): لَم يُرد أنَّ غيرَها لا ينقسم للمفرد والمركب، بل نظر لكون المطابقة سابقةً على غيرها ضرورةً؛ إذ لا يمكن حصول شىءٍ من الأقسام فى غيرها إلا بعد حصوله فيها، فاقتصَر على المطابقة: اعتماداً على فهم السامع.

قوله: (وهو الذى لا يراد بالجزء منه) إلى آخره: فى «الحاشية»: (أن هذا

---

(١) أول (ل) ٥ فى (ز). وانظر: حاشية الشيخ يس، صـ ٤٩.

(٢) أول (صـ) ٣٠ فى (ط ١، ٢).

(٣) انظر: الشمسية وشرحها وحاشية الدسوقى، جـ ١ صـ ١٩١.

....

على قانون الوضع، حتى لو أُريد بـ«ألِف» إنسان: رأسُه: لم يكن مركَّبًا، لكن «الماتنَ» أَطلق، وهذا لا يرِد على «السنوسيِّ» ومَن وافقه؛ لأنهم أخَّروا القصدَ عن الدلالة[1]. والدلالة إذا أُطلِقت: انصرفت إلى الدلالة اللغَوِيَّة.

التعريف يَصدُق على نحو: «زيد قائم»؛ لأن «الزاىَ» منه مثلا: لا يُراد بها دلالة على جزء معناه، فيلزم أن يكون مفردًا، فينتقض التعريفان طردًا وعكسًا. وأجيب: بأن المراد بالجزءِ: الجزء القريب؛ وهو: ما كان جزءًا بلا واسطة؛ نحو: «زيد»، و«قائم»، لا البعيد؛ وهو: ما كان كذلك؛ كـ«الزاى» مثلا. و«زيد» مثلا يدل على المعنى، فلَم يدخل فى تعريف المفرد؛ وإلا خرج عن تعريف المركب. ونُظر فى هذا الجواب: بأن القُرب والبُعد: من الأمور الإضافية، وتعريف الأمور الغير الإضافية بالأمور الإضافية: مستهجَنٌ فى التعريف؛ لأنها تؤدِّى إلى الغُموض، ومقامُ التعريف يأباه؛ لأن المقصود منه: شرحُ ماهية المعرَّف، فالأَولى فى التعريف: أن يذكر لفظ «الجزء» منكَّرًا؛ فيقال: «المفرد: هو الذى لا يراد بجزءٍ منه»، إلى آخره، والنكرة فى سياق النفى: تَعُمُّ؛ أى أن كُلا من أجزائه لا يُراد بالدلالة، إلى آخره، بخلاف المركَّب المذكور؛ فإن بعضَ أجزائه مرادٌ به الدلالة، وحينئذ لا نقض). هذا خُلاصة ماقرره موضَّحا مع الزيادة. وهذا كله تعسُّفٌ؛ فإن المراد بالجزء: ما صار به اللفظ مركَّبا؛

(١) وعبارة الإمام السنوسى فى مختصره، صـ ٣٩: «ثم اللفظ ينقسم إلى: مركب: وهو ما دلَّ جزؤُه على جزء معناه دلالة مقصودة. وإلى مفرد: وهو ما ليس كذلك».

دلالةً على جزء معناه[١])؛ ....

وللعلامة «الغُنَيمِيِّ» تقسيمٌ لَم يذكره المناطقة؛ حاصله: أن اللفظ إن كان بسيطًا[٢]: فالمعنى إما بسيطٌ؛ كـ«ق»: علَمًا للنُّقطة. أو مركبٌ؛ كـ«ق»: علَمًا لزيدٍ. وإن كان اللفظ مركبا: فالمعنى إما بسيط، ولا يدل جزء اللفظ على شيء؛ كـ«نقطةٍ». أو يدل على معنى خارج؛ كـ«غلام زيد»: علَما لنقطةٍ. أو يدل كلٌّ من جزئَيه على المعنى المقصود دلالةً غير مقصودةٍ؛ كـ«نقطة ونهاية الخط مجموعهما»: علَمًا للنقطة. أو يدل أحد[٣]

كـ«زيد»، و«قائم». و«الزاى» ونحوها: لَم يَصر به المركب مركبا، فلا يَصدق الجزء عليها، ولذلك أورد الجزءَ معرَّفا بـ(أل) العهدية؛ أى الجزءُ المعهودُ الذى حصل به التركيب، فبَنَى هذا الإيرادَ على مقدمةٍ فاسدةٍ؛ هى: التعميمُ فى الجزء؛ بشُموله للقريب والبعيد. وهذه المقدمة باطلةٌ ـ كما علمتَ ـ، فبطل ما ابتنى عليها. وتنظيرُه فى الجواب: بأن القُرب والبُعد من الأمور الإضافية: مما يُتعجَّب منه؛ فإنه لم يذكر فى التعريف لفظ «قُرب» ولا «بُعد»، فيكف يستقيم قوله: (وتعريف الأمور الغير الإضافية بالأمور الإضافية) إلى آخره!!

قوله (دلالة): أوردَه منكَّرا: إشارة إلى اعتبار عُموم سلب الدلالة فى تعريف المفرد[٤] بأيِّ دلالة كانت، سواء كان مطابقةً أو تضمُّنًا أو التزامًا؛ قال

---

(١) (خ) بدون: (على جزء معناه). وانظر: شرح الملوى وحاشية الصبان، صـ ٥٥، ٥٦.

(٢) فى (ب): (حاصله أنه إن كان اللفظ بسيطا).

(٣) فى (أ): (أو يدل على أحد).

(٤) فى (ط ١): (المنفرد).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

جزئَيه على خارجٍ، والجزء الآخر لا يدل؛ كـ«غلام دَيزٍ»[1]: علَما لنقطة. أو الجزء الأخير[2] يدل على المعنى المقصود دلالة غير مقصودة؛ كـ«غلام نقطة»: علَما لنقطة. أو أحدهما يدل على المعنى المقصود والآخَر لا يدل أصلا[3]؛ كـ«نقطة دَيْزٍ». وإذا كان كلٌّ من اللفظ والمعنى مركبًا: فإما أن لا يدل جزء اللفظ على شيءٍ: كـ«زيد». أو يدل على خارجٍ؛ كـ«غلام زيد»:

حاشية العطار

في «شرح المطالع»: (المراد بالدلالة في تعريف المركَّب: هي الدلالة في الجملة. وبعدم الدلالة في المفرد: انتفاؤها من سائر الوجوه، فالمركب: ما يكون جزؤُه مقصودَ الدلالة أصلا على جزء المعنى. وبه يندفع ما أُورد: أن تعريفَ المركب غيرُ جامعٍ، وتعريفَ المفرد غير مانعٍ؛ لأن مِثل «الحيوان الناطق» بالنظر إلى معناه البسيط التضمنيِّ أو الالتزاميِّ: ليس جزؤُه مقصودَ الدلالة على جزء ذلك المعنى، فيدخل في حد المفرد ويخرجُ عن حد المركب؛ لأن مثل «الحيوان الناطق» وان لم يدل جزؤه على جزء المعنى البسيط التضمنيِّ، لكنه يدل على جزء معناه المطابقي)، قال: (ومنهم من لم يَقدِر على دفع الإشكال، فاعتبر في تركيب اللفظ: دلالةَ جزئه على جزء معناه المطابقي، لا على جزء معناه التضمنيِّ أو الالتزاميِّ، فقيَّد مَوردَ القسمة: بالمطابقة، فعاد عليه النقض: بالمركَّبات المَجازية جمعًا ومنعًا) اهـ بتصرف. قال «السيد» في

---

(١) في (ب): (كغلام زيد). وانظر: حاشية الصبان على ملوي السلم، صـ ٥٤.

(٢) في (أ): (الآخر).

(٣) (أ) بدون: (أصلا).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

بأن لا يكون له جزءٌ؛ كـ«قِ»: علَمًا، أو يكون له جزء لا معنًى له؛

حاشية الملوي

علَما. أو يدل أحد جزئَيه على خارج والآخر على داخلٍ دلالة غير مقصودة؛ كـ«غلام حيوان»: علما لزيد. أو أحدهما على خارج والآخر لا يدل أصلا؛ كـ«غلام ديز»[1]. أو كلٌّ منهما[2] على جزء المعنى دلالة غير مقصودة؛ كـ«حيوانٍ ناطقٍ»: علما لزيد. أو أحدهما على جزء المعنى والآخر لا يدل أصلا؛ كـ«حيوان ديز». فهذه [أربع عشرة] صورة.

حاشية العطار

«حاشيته عليه»: (أي خرجَت هذه المركبات عن تعريف المركب، فلم يكن جامعا، ودخلت في تعريف المفرد، فلم يكن مانعا؛ مَثلا إذا قلت: «رُئِيَ بدرٌ»، وأردتَ به: نُظِر المعشوقُ، فإنه مركَّبٌ ولم يُقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه المطابقيِّ؛ إذ ليس هو مقصوداً منه، ولا جزءاً من جزئه. وأيضا الدلالة: فَهمُ المعنى متى أُطلق اللفظ. واللفظ بالنسبة إلى المعنى المجازيِّ: ليس كذلك، إلا إذا كان من اللوازم البيِّنة، والمثال المذكور: ليس من هذا القبيل.

قوله: (كق علما): احتراز عن كونه فعلَ أمرٍ؛ لأنه إذا كان كذلك: كان للَفظِه جزء؛ فإنه يكون أصله: (أُوق)؛ حُذفت الواو[3] قياسًا على مضارعِه، ثم حُذفت الهمزة؛ للاستغناء عنها بتحرُّك ما بعدها. ومعلوم أن المحذوف لِعِلَّةٍ: كالثابت، وأيضا إذا كان فعلَ أمرٍ: يكون مركبا من فعلٍ وفاعلٍ، فليس من قَبيل المفرد، بل من قَبيل المركب. وما في «الحاشية»: (إنما قيّد بالعَلَمية: لأجل أن

(١) (ب) بدون: (ديز).
(٢) في (ب): (ويزاد كل منهما).
(٣) أول (صـ) ٣١ في (ط ١، ٢).

(كالإنسان[1]). أو[2] له جزءٌ ذو معنًى، لكن[3] لا يدلُّ عليه؛ كـ«عبدِ الله»: علَمًا لإنسان؛ لأن المرادَ: ذاتُه، لا العبوديةُ والذاتُ الواجب الوجود.

قوله: (لكن لا يدل عليه): أى على جزء المعنى، ولا يصح عود الضمير إلى (معنًى) من قوله: (ذو معنى)؛ لأنه أضافَه للمعنى، فلا يصح سلب كونه دالا عليه، وبدليل القِسم الذى يليه.

يكون له معنًى؛ إذ بدونها لا معنى له): لا معوَّل عليه؛ فإنه بدون العلَمية يكون فعلَ أمر، نعم، يستقيم ما فيها: لو قال «الشارح»: (كقِ) مِن (قيل) مَثلا.

قوله: (أو لَه جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه): فى «الحاشية»: (الأَولى أن يقول: لكن لا يدل على جزء المعنى المراد؛ وإلا فاللفظ له معنًى، وذلك اللفظ يدل على جزء المعنى فى الجملة؛ مثالُه: «عبد الله» عَلمًا لإنسانٍ؛ فإن له جزء؛ وهو: «عبد»، وذلك الجزء يدل على معنًى؛ وهو: العبودية، لكنه ليس جزءَ المعنى المقصود؛ وهو الذات المشخَّصة؛ لأن العبودية صفةٌ لها، وليست داخلةً فيها، بل خارجةٌ عنها، وكذلك لفظِ الجلالة؛ فإنه يدل على الأُلوهية، وليست جزءَ الذات، وهو ظاهر. وبالجملة: لا يصحُّ عَود الضمير فى «عليه» على «المعنى» فى قوله: «ذو معنًى»؛ لأنه أضاف المعنى إليه، فلا يصح نفى دلالته عنه) اهـ. وأقول: كلام «الشارح» مستقيم، ودعوى أن لِـ«عبد الله: عَلمًا» دلالة فى الجملة على نحو ما قرَّر: ممنوعٌ؛ فإنه حالة العَلَمية لا دلالة له أصلا

(١) فى (ص): (كإنسان).
(٢) فى (ز): (أو يكون له).
(٣) (ط) بدون: (لكن).

أوْ له جُزءٌ ذو معنًى دالّ عليه[1]، ....

قوله: (ذو معنى دالّ عليه): أي دالٌّ جزء اللفظ على جزء ....

على المعنى الأصليِّ؛ وإلا لم يَبق فرقٌ بينَه حالة الأصل؛ وهو: المعنى الإضافيُّ، وحالة العَلَمية، فلَم يتحقق معنى النقل. قال «الشيخ» في «الشفاء»: (إنه لا يَصدق على «عبد الله عَلما»: أنه يدل جزؤه على معنًى، بل كلٌّ مِن جُزئَيْه عند قصْد معناه العَلَميِّ بمنزلة «زاى» زيد) انتهى. والصحيح: أن الضمير يعود على «المعنى». وتعليله عدم الصحة بما ذكره؛ الذى مفادُه: تحقق التناقض؛ لأن مقتضَى كونه ذا معنًى: أن يدل، وقد سُلبت الدلالة عنه: وَهْمٌ نشأ مِن توهُّم اتحاد وقت الدلالة وعدمها، وهذا ليس مقصودَ «الشارح»، بل معناه: أن اللفظ له جزء، وذلك الجزء له معنًى، لكن سُلبت الدلالة عن ذلك المعنى حال جعله عَلما، فإثبات المعنى له: باعتبار أصله، وسلبها[2]: باعتبار ما عرَض له من العَلمية، فلَم يتوارد الإيجاب والسلب على محلٍّ واحد؛ لعدم اتحاد الزمان؛ الذى هو شرط التناقض. وما قيل: إنه لا يصح أن يُراد بقوله «ذو معنى»: أى قبل العَلَمية، وبقوله «لكن لا يدل عليه»: أى بعد العَلَمية؛ لأنه يشمل حينئذ «الحيوان الناطق عَلما»: مردودٌ؛ فإنه لا شمول؛ إذ «الحيوان الناطق علَمًا»: جزؤه يدل على جزء معناه، لكن تلك الدلالة ليست مرادةً، وههنا لا دلالة أصلا، وكل هذا إنما نشأ من قِلة التدبُّر فى كلام «الشارح»، فتدبَّر.

قوله: (أو له جزء ذو معنى دالّ عليه): قالوا: (الضمير فى «عَلَيه»: يعود

(١) (ط) بدون: (عليه).

(٢) أي الدلالة.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لكن لا يكون مُرادًا ؛ كـ«الحيوان الناطق» علَمًا لـ«إنسانٍ» ؛ لأن المرادَ: ذاتُه ، لا الحيوانيَّة والناطقيَّة.

حاشية الملوي

المعنى[1] ، ففيه: عود الضمير للبعيد ، ولا يصح عود الضمير على (معنى) فى قوله[2]: (ذو معنًى) ؛ لأنه يشمل: «عبد الله: عَلمًا» ، ولأنه لا[3] فائدة بعد إضافته إلى المعنى فى ذِكر دلالته عليه. ولا يصح أن يكون قوله فى الأول: (ذو معنى): أى بحسب الأصل ، وقوله: (لكن لا يدل عليه):

حاشية العطار

«للمعنى» المذكور فى قول المتن: «معناه» ، لا أنه عائد على قوله «معنى» المذكور قبله ؛ إذ لا فائدة فى ذكر دلالته على المعنى بعد إضافته إليه ؛ لأنه لا معنى لإضافة اللفظ إلى المعنى إلا كونه دالا عليه. وإعادة الضمير على البعيد وإن كانت غيرَ مألوفةٍ ، لكن الضرورة ألجأت إليه ؛ لتصحيح كلام الشارح) اهـ. وياليت شِعرى أىّ ضرورةٍ ألجأت إلى عود الضمير لهذا المعنى البعيد الذى لا يكاد يستقيم الكلام بعَوده إليه وليس فيه ما يدل عليه ، وليس هذا الوجه الذى ارتكبوه ـ مع سَقامته ـ بأهوَنَ من اشتمال الكلام على حشوٍ زائدٍ ، الذى جعلوه سُلَّما لارتكاب هذا التعسُّف والتكلُّف ، مع أن قولَ «الشارح» (دالٌّ عليه): أتى به: لأجْل الاستدراك بعده ، ولمقابلة قوله فى القسم السابق: «أو له جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه» ، فهو محتاج إليه وحينئذ يتعيَّن جعل ضمير «عليه»:

(١) مراده: أن الضمير هنا: يعود على قول الماتن: (معناه) ، وليس عائدا على قوله: (معنى) ، المذكور قبله. وقارن: بما ذكره العلامة العطار فى ذلك.

(٢) فى (أ): (من قوله).

(٣) أول (ل) ١٤ فى (أ). وفيها: (وبأنه لا فائدة بعد إضافته إلى المعين). وانظر: حاشية الدسوقى على القطب ، جـ ١ صـ ١٩٤.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(وإما مؤلَّف: وهو الذى لا يكون كذلك)؛ بأن يُراد بالجزء منه: دلالة على جُزءِ معناه؛ (كرامِى الحِجَارةِ[1])؛ ....

حاشية الملوي

أى لأن لتصريحَهم بأنَّ نحو: عبد الله علَمًا: يدلُّ جزؤه، لكن لا على جزء المعنى، فإن مرَّ على قول بعضهم: (إن جزء العلَم لا يدل): عارَضه ما ذَكره فى: حيوانٍ ناطقٍ.

حاشية العطار

عائدًا على «معنى» فى قوله: (ذو معنى) المذكور قبله، وهو كلام فى غاية الحُسن؛ محصِّله: تحصيل المقابلة بين «عبد الله علَما» و«الحيوان الناطق علَما»؛ فإن الأول يدل جزؤه على جزء معناه، لكن تلك الدلالة سُلبت حالة العَلَمية، و«الحيوان الناطق»: يدل جزؤه على جزء معناه، لكن تلك الدلالة ليست مرادةً. هذا ما يفيده كلام «الشارح»، وهو فى غاية الوُضوح لمَن تدبَّر.

قوله: (وهو الذى لا يكون كذلك): المشار إليه: قول «المصنِّف» فى تعريف المفرَد: (لا يراد بجزئه) إلى آخره، فهذا النفىُ: منفىٌّ، ونفىُ النفىِ: إثباتٌ، فقول «الشارح» (بأن يراد) إلى آخره: بيان لما تؤُول إليه عبارة «المصنف»؛ وحاصله: أن القيودَ المنفيةَ فى تعريف المفرد: ثابتةٌ للمركب؛ كما هو شأن تعريف الأمور المتقابلة[2]؛ وتلك القيود: هى أن يكون للَّفظ جزءٌ، وللمعنى جزءٌ، ويدل جزءُ اللفظ على جزءِ المعنى دلالةً مقصودةً.

قوله: (كرامى الحجارة): قالوا: فيه بحثان: ....

(١) على هامش (ع): (قوله: كرامى، إلى آخره: ما لم يكن علما). وانظر: حاشية الدسوقى على القطب، جـ ١ صـ ١٩١، ١٩٢.

(٢) فى (ط ٢): (المقابلة).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

الأول: أن كلام «الشارح»[1] يقتضى: أن الجزء الثانى؛ وهو: «الحجارة» مقصودٌ، وأنه معتبَرٌ فى تركيب هذا المركب. وليس بصواب؛ بل الجزء الثانى إنما أتى به: للتقييد؛ لأن المركبَ الإضافىَّ مركَّبٌ من: جزءٍ مادِّىٍّ؛ وهو: «رامى» فى هذا المثال. وجزءٍ صُورىٍّ؛ وهو: الإضافة.

الثانى: أن «الحجارة» لا تدل إلا على جزءٍ ما من أفراد الحجَر، وأفرادُه غير معيَّنةٍ، فلِمَ قيَّد الجسمَ [بالمعيَّن][2]؟ وأجاب «المحشِّى» عن هذا الثانى: بأن المراد بالتعيُّن: التعيُّن النَّوعىُّ، لا الشخصىُّ، و«الحجر المرمِىُّ»: يدل على النوع المعيَّن؛ وهو: نوعُ الحجر. ثم قال: (فإن قلتَ: «الرَّمىُ» إنما تعلَّق بالفرد، لا بالنوع، فالإشكال بحالِه. قلنا: النوع يوجَد فى ضمن فردٍ من أفراده قطعا، فإذا تعلق الرمىُ بفردٍ من نوعٍ: دلَّ ذلك الفرد على نوعه المعيَّن ضرورةً) اهـ. وهذا كلامٌ فى غاية الضَّعف؛ أمّا قولهم: (إن الجزءَ المادىَّ: هو «رامى»): فمِن التساهل؛ لأن الجزء المادىَّ: هو «رامى، والحجارة»، والجزءَ الصورىَّ: هو الإضافة. وأما دعوى أن الجزء الثانى ليس مقصودا، بل أتى به للتقييد: فمسلَّم، ولكن القصد المنفىّ غير القصد المراد من عبارة «الشارح»؛ فإن القصدَ المنفىَّ عنه: هو قصده بالحُكم؛ فإن المقصود بالحكم فى قولنا «غلام زيدٍ فاضلٌ» مثلا: هو «الغلام» وحدَه، والمضاف إليه: أتى به لتعيين المضاف أو تخصيصِه، وهذا

(١) أول (صـ) ٣٢ فى (ط ١، ٢).

(٢) فى (ط ١، ٢): (بالمعنى). وقارن: حاشية الصبان، صـ ٥٦.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لأن «الرامِي»: مرادُ الدلالة على ذاتٍ ثبت لها الرَّمْيُ، و«الحجارةَ»: مرادةُ الدلالة على جسمٍ معيَّنٍ.

حاشية الملوي

قوله: (والحجارة: مرادة الدلالة على جزءٍ معيَّن)[1]: ظاهر كلامه: أن

حاشية العطار

لا ينافى أنه يكون مقصودَ الدلالة على معناه، الذى هو المراد هنا؛ وإلا كان الإتيان لَغوًا، وحينئذ فلا تَنافِى بين كونه أتى به للتقييد، وكونِه مقصود الدلالة على معناه.

وأما قولهم فى تقرير البحث الثانى: (إن الحجارة لا تدل إلا على جسمٍ ما): فهو وَهْم نشأ من حمل التعيين: على التعيين الخارجىِّ، وكأنه فَهم أن هذا التعيينَ: مِن لفظ «حجر»، وليس الأمر كذلك؛ فإن لفظ «حجر»: نَكِرةٌ لا تعيينَ فيه، ولكن لَما دخلت عليه أداة التعريف: صار معرِفةً، ومدلول المعرِفة: لابد أن يكون معيَّنًا، فالمراد بالتعيين: التعيين المستفاد من لفظ «ال»؛ وهو: الإشارة إلى الحقيقة المعيَّنة عند السامع، بناءً على جعل «ال» جنسيةً، فإنه يتعيَّن الحمل عليه حيث لا عهدَ ولا استغراقَ، نعم، لو قيل: (رامى حجارةٍ) بتنكير «حجارة»: توجَّه الإيراد. فإن قلتَ: يتعلق الرَّميُ حينئذ بالجنس، والجنس لا يَرمِى. قلتُ: يَرمِى باعتبار ما تحقَّق فيه؛ وهو: الفرد، على أن تدقيق النظر فى الأمثلة التى يُراد بها التعريف: لا يَلتفت إليه المحصِّلون.

قوله: (لأن الرامى): الأَولى: إسقاط «ال» وتذكير ضمير «له»؛ لأن «الذات»: مذكَّر؛ إذ ليس تاؤه للتأنيث.

---

(١) فى (ب): (على جزء معنى). وفى (المطلع): (على جسم معين). قارن: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٦٥.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وقدَّم المفردَ على المؤلَّف: لأنه مقدَّمٌ طبعا، فقُدِّم وضعًا؛ ليُوافقَ الوضعُ الطبعَ.

حاشية الملوي

الجزء الثانى: مقصودٌ، وأنه معتبر فى تركيب هذا المركَّب، وليس بصوابٍ، بل الجزء الثانى: ليس بمقصودٍ، وإنما أتى به: للتقييد، فيكون مركبا[1] من جزءٍ مادّيٍّ؛ وهو لفظ[2]: «رامِى»، وصوريٍّ؛ وهو: الإضافة،

حاشية العطار

قوله: (لأنه مقدم طبعا): تقدُّم المفرد على المركب: باعتبار ذاته؛ أى أفراده التى يَصدق عليها؛ لأنه جزؤه. وأما بحسب المفهوم: فإنه مؤخَّرٌ عن المركب؛ لأن التقابل بينهما: تقابل العدم والملَكة، والأعدام إنما تُعرَّف بملَكاتها؛ ولذلك قدم أكثر المناطقة تعريفَ «المركب» على تعريف «المفرد»؛ كما فى متن «الشمسية» و«التهذيب»[3] وغيرهما.

والحاصل: أن ذاتَ المركب؛ أى مصدوقُه؛ كـ«زيدٍ قائمٍ»، ونحوِه: متأخرٌ عن ما صدق[4] المفرد؛ كـ«زيد» و«عمرو» ونحوهما. ومفهوم المركب: وهو (ما دلَّ جزؤه على جزء معناه): متقدمٌ على مفهوم المفرد: وهو (ما لا يدل جزؤه) إلى آخره؛ لأن الثانى: سلبٌ للأول، وسلب الشيء: فرعٌ عن وجوده،

---

(١) أفاد المحشى فى «شرحه الكبير على السلم»: أن الجزء: إما مادىٌّ، وإما صورىٌّ؛ والأول: هو جوهر اللفظ، والثانى: الهيئة. راجع: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٥٦، حاشية البيجورى على مختصر السنوسى، صـ ٣٩.

(٢) (أ) بدون: (لفظ). وقارن: تعقيب العلامة العطار هنا.

(٣) راجع: الشمسية، جـ ١ صـ ١٩١، والتهذيب وحاشية العطار، صـ ٦١ - ٦٣.

(٤) فى (ط ١، ٢): (عما صدق).

. . . .

ولذا قال «الإمام السنوسيُّ»: (إن المكتوبة فى نحو «عبد الله»: إنما هى للتقييد)[1]، فاظفَر بهذا التقييد، فهذا هو التحقيق، والمسألة تحتاج إلى تحقيقٍ آخر يُخرجنا عن مناسبة هذه الرسالة. ثم ظهر: أن عبارة «الإمام السنوسيِّ»: ليست صريحةً فى ذلك، وأن المضاف إليه: جزءٌ مادىٌّ أيضا،

والكلام ههنا فى الثانى دون الأول.

واعلم: أن المتقدِّم: ماله التقدُّم؛ كما أن المتأخِّر: مالَه التأخُّر. والتقدُّم والتأخُّر: بديهيًّا التصور. والمتقدِّم ينقسم ـ بحسب انقسام التقدُّم ـ إلى خمسة أقسام: المتقدم بالزمان: وهو ماله التقدم بالزمان؛ كتقدُّم نوحٍ علَى إبراهيم ـ عليهما وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام ـ. الثانى: المتقدم بالطَّبع: وهو الشىء الذى لا يمكن أن يوجَد شىءٌ آخر إلا وهو موجودٌ، وقد يمكن أن يوجَد هو ولا يكون الشىء الآخر موجودا؛ كتقدُّم الواحد على الاثنَين؛ فإن الاثنين يتوقف وجودهما على وجود الواحد. وينبغى أن يُزاد قيد: (كونه غيرَ مؤثرٍ فى

(١) وعبارة الإمام السنوسى: «أما «عبد الله»: فيدل «عبد» منه: على مطلق العبودية، وهو جزءٌ حاصل لكل شخص حادث؛ فإنَّ كلَّ شخص: فهو عبدٌ لله، هذا الجزء المادى لهذا اللفظ. وأما جزؤه الصورى: وهو الإضافة إلى المكتوبة؛ أعنى: اسم الله الأعظم: فيدل أيضا على تقييد العبودية بالإضافة إلى الله ـ سبحانه وتعالى ـ...»، وقال العلامة البيجورى: «قوله: إلى المكتوبة: أى إلى الألفاظ المكتوبة؛ يعنى: المكتوبة دوالّها؛ وهى: النقوش، وإنما لم يقُل: إلى الله: لئلا يُتوهم أن المراد: إلى ذات الله». شرح السنوسى على مختصره وحاشية البيجورى، صـ ٤١.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

ولا يعارضُه قول «السيد»: (المضاف إذا أُخِذ من حيث إنه مضاف: كانت[1] الإضافة داخلةً فيه والمضاف إليه خارجا عنه)؛ لأن ذلك إنما هو إذا اقتصرنا على معنى المضاف فقط، وهنا: المقصود معنى المضاف

حاشية العطار

المتأخر)؛ ليخرج عنه: المتقدم بالعلِّية[2]. الثالث: المتقدم بالشرَف: وهو الراجح بالشَّرف على غيره. وتقدُّمه بالشرف؛ وهو: كونه كذلك؛ كتقدُّم أبى بكر علَى عُمر ـ رضى الله عنهما ـ. الرابع: المتقدم بالرُّتبة[3]: وهو ما كان أقرب من غيره إلى مبدإٍ محدودٍ لهما. وتقدُّمه: هو تلك الأقربيَّة. وهو: إما طبيعيٌّ إن لم يكن المبدأ المحدود بحسب الوضع والجَعل، بل بحسب الطبع؛ كتقدُّم الجنس على النوع. وإما وضعيٌّ إن كان المَبدأ بحسب الوضع والجَعل؛ كترتيب الصُّفوف فى المسجد بالنسبة إلى المِحْراب؛ أى كتقدُّم الصَّف الأول على الثانى، والثانى على الثالث، وهكذا، إلى آخرها بالنسبة إلى المبدإ المحدود؛ الذى هو المحراب. الخامس: المتقدم بالعلِّيَّة: وهو[4] العلة الفاعلية الموجبة

(١) أول (ل) ١٢ فى (ب). وانظر: السابق نفسه، صـ ٣٩.

(٢) قال فى الحاشية الصغرى على مقولات السجاعى، صـ ٢٤٣، ٢٤٤: «يَشترِكُ التقدُّم بالعلِّية والتقدم بالطبع: فى معنًى واحد؛ يسمَّى: التقدم بالذات: وهو تقدُّم المحتاج إليه على المحتاج؛ فإن المتأخرَ فى كلٍّ منهما: يحتاج للمتقدم، إلا أنه فى التقدم بالعلِّية: يكون المتقدم علةً فى المتأخِّر، بخلاف التقدم بالطبع. وعلى كلٍّ: فهو تقدمٌ ذاتيٌّ». وأصل هذا الكلام: للقاضى مير؛ كما ذكر فى حاشيته الكبرى على مقولات السجاعى، صـ ٢٤٣. وانظر: حاشية الباجورى على السلم، صـ ٣٧.

(٣) ويسمَّى أيضا: التقدم بالمكان. وانظر: حاشيته الكبرى على مقولات السجاعى، ٢٤٤.

(٤) أول (صـ) ٣٣ فى (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

والمضاف إليه؛ لأنه بذلك يحصُل التركيب، لكن ينبغى ألا يطلَق على معنى المضاف إليه فى نحو: «عبد الله»: أنه جزءٌ، تأدُّبًا.

حاشية العطار

بالنسبة إلى معلولها. وتقدُّمها بالعلية: هى كونها علةً فاعليةً؛ كحركة اليد[1]؛ فإنها متقدمة بالعلِّية على حركة القلم وإن كانتا معا بحسب الزمان؛ لكونها علةً لها. والحصر فى الأقسام الخمسة: ثابتٌ بالاستقراء[2]. كذا قرر «المنلا زاده» فى «شرح الهداية».

لا يقال: بقىَ التقدم بالشرط والسبب. لأنَّا نقول: هما راجعان إما للتقدم الزمانىِّ أو الرُّتبىِّ، وليسا نوعًا مستقلا؛ كما لا يَخفى.

هذا: وقد اعتُرض على الحصر: بأن تقدمَ أجزاء الزمان بعضها على بعض: خارجٌ عن الأقسام المذكورة. وأجيب عنه: بأنه زمانىٌّ؛ إذ المعنىُّ بالتقدم الزمانىِّ: (كون المتقدم قبلَ المتأخر قبليةً تقتضى عدمَ اجتماعهما)، والجزء المتقدم من الزمان: كذلك بالنسبة إلى المتأخر منه، فيكون تقدمُه زمانيا، لا لكونه فى الزمان المتقدم، حتى يلزم أنَّ للزمان زمانًا. وقيل: هذا التقدم طبيعىٌّ. وليس ببعيدٍ عن الصواب؛ فإن الجزءَ السابقَ من الزمان ـ لكونه مُعِدًّا للجزء

(١) أى «كتقدُّم حركة اليد على حركة القلم، لا بالعكس، وهكذا كل علة مع معلولها». السابق نفسه، صـ ٢٤٣. ومراده: أن حركة اليد متقدمةٌ على حركة القلم وعلةٌ فى حركته، لكن تقدمها على حركة القلم: إنما هو فى التعقل فقط؛ إذ هما فى الوجود الخارجىِّ: متقارنان. راجع: حاشية الباجورى على السلم، صـ ٣٧.

(٢) راجع بالتفصيل: الحاشية الكبرى والصغرى علَى مقولات السجاعى، صـ ٢٤٠ ـ ٢٤٤.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

ولأن قُيودَه عدميَّةٌ، والعدمُ[1] مقدَّمٌ على الوجود. وأراد بالمؤلَّف: المركَّب، فالقسمة ثنائيةٌ، ومَن أراد به: ما هو أخصُّ منه: ....

حاشية الملوي

قوله: (لأن قيودَه عدميّة): إن قيل: المتقدم فيه واحدٌ؛ وهو: كونه لا يُراد بالجزء منه دلالة على جزء المعنى. قلت: أجاب «شيخُنا»: بأنه في قوة قُيودٍ، فكأنه قال: «ما لا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مرادة»، أو جمَع القَيْدَ: للتعظيم، أو للوجهين معًا.

قوله: (ما هو أخص منه): تعريفُه الآتي للمركَّب والمؤلَّف: يقتضي تبايُنَهما.

حاشية العطار

اللاحق منه ـ متقدمٌ عليه طبعا.

قوله: **(والعدم مقدمٌ على الوجود)**: هذا إنما هو في العدم المطلَق، وليس مما نحنُ فيه، بل العدم هنا: إضافيٌّ؛ لأنه عدم ملَكةٍ، وهو متأخرٌ في التعقُّل عن الملَكة؛ كما تقدَّم.

قوله: **(وأراد بالمؤلَّف: المركب)**: فيكون ذاهبًا للمذهب المشهور بين المناطقة: من عدم الفرق بينهما.

قوله: **(ما هو أخص منه)**: أي من المركب. واذا تأملت في التعريفَين

---

(١) قدَّم كثير من المناطقة: تعريفَ المركب على تعريف المفرد؛ لكون تعريف المركب بالإيجاب وتعريف المفرد بالسلب، والإيجاب أشرف من السلب، ولعدم تصور سلب الشيء إلا بعد تعقله. ومَن قدَّم تعريفَ المفرد ـ كما هنا ـ: نظر لسبق العدم على الوجود. راجع: شرح السنوسي على مختصره في المنطق، صـ٤٢، ٤٣، شرح الملوي على السلم بحاشية الصبان، صـ ٥٧، حاشية الباجوري على السلم، صـ ٤٦.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

فالقسمة عنده ثلاثيةٌ: مفردٌ: وهو ما لا يدلُّ جزؤُه على شيءٍ؛ كـ«زيدٍ». ومركبٌ: وهو ما لجزئه دلالة على غيْر المعنى المقصود؛ كـ«عبدِ الله» علَمًا. ومؤلَّفٌ: وهو ما دلَّ جزؤُه على جزء معناه. والمراد بالإرادة: الإرادة الجارية على قانون اللغة، حتى[1] لو أراد أحدٌ..........................

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

الآتيَين: وجدتَهُما متباينَين؛ لأنه اعتبَر في المركب: دلالة الجزء على غير المعنى المقصود، وفي المؤلَّف: دلالة الجزء على جزء المعنى المقصود. ولعل المراد بالأخصِّية هنا: قلةُ الأفراد؛ إذ المؤلَّف على هذا القول: أقلُّ أفرادًا من المركب؛ إذ المركب: صادق بصورتَين؛ كما سنذكره، والمؤلَّف: خاصٌّ بصورةٍ واحدةٍ.

قوله: (وهو ما لجزئه دلالة): أي بحسب ما كان.

وقوله: (على غير المعنى المقصود): صادقٌ بما إذا كان لجزئه دلالة، لكن لا على جزء معناه؛ كما مثَّل. وما إذا كان لجزئه دلالة على جزء معناه، لكن لا يكون مرادًا؛ كـ«الحيوان الناطق»: عَلما لإنسانٍ.

قوله: (والمراد بالإرادة): أي المفهومة من قوله: (يُراد)؛ على حدِّ قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾[2]؛ أي العدل المفهُوم مِن ﴿ٱعۡدِلُواْ﴾.

قوله (على قانون اللغة): أي قواعدها وما يقتضيها اصطلاحا، وليس

(١) على هامش (ز): (تعليلية).

(٢) سورة (المائدة)، من الآية رقم (٨).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

بـ«أَلِف» الإنسان ـ مثلا ـ معنًى: لا يلزم أن يكون مؤلَّفًا. والألفاظ الموضوعة للدلالة على ضمِّ شيءٍ إلى آخر ثلاثةٌ: التركيبُ، والتأليفُ، والترتيبُ[1]؛ فالتركيبُ: ضمُّ الأشياء، مؤتلفةً كانت أو لا، ....

حاشية الملوي

قوله: (مؤتلفة كانت): كـ«حيوانٍ ناطقٍ»، و«قام زيد». (أَوْ لا):

حاشية العطار

المراد باللغة هنا: خصوصَ اللغة العربية، بل المراد: عمُوم اللغات؛ لِما نقلناه سابقا عن «شرح المطالع»: أن بحثَ المنطقيِّ عن اللفظ: ليس مختصًّا بلغةٍ من اللغات، بل عامٌّ، فتفطَّن.

قوله: (بألف الإنسان): الأَولى: إسقاط حرف التعريف.

قوله: (لا يلزم): أى لأنها ليست جاريةً على قانون اللغة.

قوله: (على ضم شىء إلى آخر): خرج به: «التصنيف»؛ فإن معناه: التعريف؛ لأنه جعْل الشىء أصنافا، والترصيف؛ لأن معناه: التحسين.

قوله: (ثلاثة) إلى آخره: المشهور الكثير الاستعمال الدائر على الألسنة؛ وإلا فمِن تلك الألفاظ: الجمع، والكتب، والإلصاق، وغيرها.

قوله: (ضم الأشياء): المراد بالجمع: ما فوق الواحد.

قوله: (مؤتلفة كانت)؛ نحو: «قام زيدٌ»، و«زيدٌ قائمٌ»، و«حيوانٌ ناطقٌ».

(أو لا)؛ نحو: «إنسان، لا إنسان»؛ فإنهما نقيضان، لا أُلفة بينَهما.

(١) فى (ط): (التركيب والتأليف والتركيب). وانظر: شرح الإشارات، القسم الأول، صـ ١٢٥، وحاشية الدسوقى على الشمسية، جـ ١ صـ ١١٥.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

مرتَّبَةَ الوضع أو لا ، فهو أعمُّ من الأخيرَين مطلقًا .والتأليف: ضمُّها مؤتلفةً ، سواء كانت مرتَّبَةَ الوضع ؛ كما في الترتيب ؛ وهو: جعلُها بحيث يطلَق عليها اسم: الواحد ، ويكون لبعضها نسبةٌ إلى ....

حاشية الملوي

كمجموع: إنسان ولا إنسان. (مرتَّبة الوضع): كـ«حيوان ناطق» ، (أو لا): كـ«ناطقٍ حيوان»[1] ؛ إذ لم يرتَّب بتقديم الجنس على الفصل.

(والتأليف: ضمُّها مؤتلفةً ، سواء كانت مرتبة الوضع): كـ«حيوانٍ ناطقٍ» ؛ (كما في الترتيب: وهو): أي الترتيب (جعلُها): أي الأشياء (بحيث يطلَق عليها اسم الواحد) ، وبحيث (يكون لبعضها نسبة إلى بعض

حاشية العطار

قوله: (مرتبة الوضع) ؛ نحو: «حيوان ناطق» ؛ فإن الجنسَ: رُتبتُه متقدمةٌ على الفصل. (أو لا) ؛ نحو: «ناطق حيوان».

قوله: (فهو): أي التركيب (أعمُّ من الأخيرَين): أي التأليف والترتيب[2]. وقوله: (مطلقا): أي عموما مطلقا.

قوله: (بحيث): هذه حيثيةُ تقييد ، والباء: للملابَسة ؛ أي جعْلها ملتبسةً بحالةٍ ، تقتضي تلك الحالة أن يطلَق عليها اسمٌ مخصوصٌ غير أسمائها الموضوعة لمفرداتها ؛ كـ«حيوانٍ ناطقٍ» ؛ فإنه يطلَق عليه: أنه تعريفٌ أوحد ، وكقولنا: «العالَم متغيِّرٌ ، وكل متغيرٍ حادثٌ» ؛ فإنه يطلَق عليه اسم: القياس ، والدليل ، ونحو ذلك. فعُلم أن تلك الحالة: هي عروض الجزء الصوريِّ للجزء الماديِّ.

(١) في (ب): (حيوانا).
(٢) في (ط ١): (أي التأليف والتركيب).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

بعضٍ بالتقدُّم والتأخُّر فى الرتبة العقليةِ وإن لم تكن مؤتلفةً، أم لا، ......

حاشية الملوي

بالتقدم والتأخر فى الرتبة العقلية وإن لم تكن مؤتلفةً)؛ كمجموع: «إنسان ولا إنسان»؛ فإن ثبوت الشيء مقدَّم على نفيه.

وقوله: (أم لا): مقابِلٌ قوله: (سواء كانت مرتَّبة الوضع)؛ ومثاله: «ناطق حيوان»؛ فإن بينهما أُلفة وليس بينهما[1] ترتيب.

حاشية العطار

قوله: (بالتقدم): متعلقٌ بـ(نسبة). و(فى الرتبة العقلية): متعلقٌ به أيضا؛ وذلك كـ«حيوان ناطق» مثلا؛ فإن الترتيبَ العقليَّ يقتضى تقدُّم «الحيوان»؛ لأنه جنسٌ، علَى «الناطق»؛ لأنه فصلٌ.

قوله: (وإن لم تكن مؤتلفة)؛ كـ«إنسان، لا إنسان»؛ فإنه يطلَق على مجموعهما: لفظٌ (مركَّبٌ)، ولبعضهما نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر؛ فإن ثبوت الشيء مقدَّمٌ على نفيه. كذا قالوا، ولعل الأنسب: أن المراد باسم «الواحد»: نقيضان؛ فإن المراد باسم «الواحد»: هو الاسم المخصوص بذلك المركب الذى عَرَض له الترتيب. وقولنا (لفظ مركب): ليس مختصًّا به، بل يشمله وغيره.

قوله: (أم لا): مرتبط بقوله سابقا فى تعريف التأليف: (سواء كانت مترتِّبةَ[2] الوضع أم لا)، وما بينهما: اعتراضٌ. مثالُه: «ناطقٌ حيوانٌ»؛ فإن بينهما أُلفة، وليس فيها ترتيب.

(١) فى (ب): (وليس فيهما).

(٢) أول (صـ) ٣٤ فى (ط ١، ٢). وفى (المطلع): (مرتبة).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

فهو أعمُّ من الترتيب من وجهٍ، وأخصُّ من التركيب مطلقا. وبعضهم جعل

حاشية الملوي

قوله: (فهو أعم من الترتيب من وجهٍ): يجتمعان في نحو: «حيوان ناطق»؛ فإنه مؤلَّف مرتَّب، وينفرد (المؤلَّف) في: «ناطق حيوان»؛ فإن بينهما أُلفة، لا ترتيبًا[1]، وينفرد (المركب)[2]: فيما إذا كان حق أحدهما التقدم على الآخر وليس بينهما أُلفة؛ كتقدم ثبوت الشيء على نفيه؛ كمجموع: «إنسان، ولا إنسان».

وقوله: (وأخص من التركيب): لا حاجة إليه مع قوله سابقا: (فهو

حاشية العطار

قوله: (فهو): أي التأليف.

وقوله: (من وجه): أي عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، فينفرد كلٌّ منهما عن الآخر، فيجتمعان في نحو: «حيوان ناطق». وينفرد التأليف عن الترتيب في نحو: «ناطق حيوان». والترتيب عن التأليف في نحو: «إنسان، ولا إنسان»؛ فإنهما مترتِّبان ـ كما سبق ـ، لكنهما غير مؤتلفَين.

قوله: (وأخص من التركيب): أي والتأليف أخصُّ من التركيب مطلقا؛ أي خصوصا مطلقا. وقد سبق هذا، وإنما أعاده: للتوضيح، فيجتمعان في نحو: «حيوان ناطق»، أو «ناطق حيوان»، وينفرد التركيب عن التأليف في: «إنسان، لا إنسان». والنسبة بين التركيب والترتيب: كذلك؛ فالترتيب: أخصُّ منه مطلقا، يجتمعان في نحو: «حيوان ناطق»، وينفرد التركيب في نحو: «ناطق حيوان».

(١) في (ب): (لا ترتيب).

(٢) في (ب): (وينفرد التركيب).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

التركيبَ[1]: أخصُّ مطلقا من التأليف أيضا، وبعضهم جعلَهما مترادفَيْن.

حاشية الملوي

أعم من الأخيرَين)، إلا أن فيه زيادة للبيان[2]، ومقابَلة لقوله: (أعمّ من التركيب)، وقد ألجأ «الشارحَ» شغفُ الاختصار إلى ما ترى.

حاشية العطار

قوله: (وبعضهم جعلهما مترادفَين): بأن اعتبر في الترتيب: الأُلفة، وفي التأليف: الترتيب.

** ** **

(١) في (ز): (جعل الترتيب).
(٢) في (ب): (البيان).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

[تقسيم المفرَد باعتبار معناه ـ الكلام على الكليِّ]

(والمُفردُ[1]) ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (والمفرد: إما كليٌّ): جعْل مَورد القسمة المفرد: يعُمُّ الاسمَ والفعلَ والحرفَ. وليس المراد أن كلَّ واحدٍ من الثلاثة فيه قسمان، بل المراد: أن المفردَ ـ من حيث هو ـ: قسمان، أما الاسمُ: فيوجَدان فيه، وأما الفعلُ: فهو كليٌّ: باعتبار الحدَث الواقع في أحد الأزمنة، وهو لا يمنع نفس تصوره من صدقه على كثيرين، ولذا صحَّ اتصاف أيُّ فاعلٍ كان بذلك الحدَث. وجزئيٌّ: باعتبار دلالته على نسبة معيَّنةٍ لذلك الحدث إلى فاعلٍ مخصوصٍ، وهذه النسبة: غيرُ مقصودةٍ بالذات، بل هي حالةٌ بين الفعل وفاعله، تابعةٌ في القصد لهما فيكون كمعنى الحرف. فالفعل كليٌّ: باعتبار دلالته على الحدَث، وجزئيٌّ: باعتبار دلالته على هذه النسبة[2]. وأما الحرف: فالحق فيه أنه جزئيٌّ لا غير؛ لأنه موضوعٌ وضعًا عامًّا لمعنًى مخصوصٍ، فـ «مِن»: دالَّةٌ على ابتداءٍ معيَّنٍ؛ هو ابتداء المتكلم السَّير من «البصرة». وجُعل آلَةً: لتُعرف حالهما، فهو غير مستقلٍّ بالمفهومية؛ ولذا لم يصح الإخبار به ولا عنه. والتُزم أن يُذكر معه: متعلَّقه، ومجرورُه. وهذا الابتداء المعنيُّ الذي هو معنى (مِن) مثلا: ممتنعٌ صدقه على

(١) على هامش (ع): (أي واللفظ). وانظر: مذكرات في المنطق، صـ ٢٨.

(٢) وقيل: «الفعل لا يكون إلا كليا؛ لوقوعه دائما محمولا، والمحمول لا يكون إلا كليا». السابق نفسه، صـ ٢٨.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

كثيرين، هذا كلُّه باعتبار بيان معنى الفعل والحرف، وإلا فقد حقق «السيد» فى «حواشى الشميسة»: أن الحرف ـ من حيث هو حرفٌ ـ، والفعلَ ـ من حيث هو فعلٌ ـ لا يوصَف واحدٌ منهما بالكلية ولا بالجزئية. وبهذا تبيَّن لك: أنه لا معنى لما قيل بعد تقرير نحو ما قلناه عن بعض الشارحين: (إنه مخالفٌ لما عليه علماء الوضع)؛ فإن ما قاله ذلك «الشارح»: لا مخالفةَ فيه لكلامهم أصلا؛ كما يُعلم بالوقوف على كلامه وكلامهم، فتدبر.

ثم[1] إن تخصيصَ التقسيم بالمفرد وإن كان بعضُ الكليات قد يُدَلُّ عليه بلفظٍ مركبٍ؛ كـ(جسمٍ نامٍ، حيوانٍ ناطقٍ): لنُدرته. وما قيل فى الجواب عنه: إن التخصيص لكون الكلام هنا فى الكليات الخمس، وهى مفرداتٌ: فلا يتمُّ؛ فإن نحو «جسم نام»: لَم يَخرج عن الكليات الخمس؛ لأنه إما جنسٌ بالنظر لما تحته، أو نوعٌ بالنظر إلى ما فوقَه. على أنك قد سمعتَ: أن قواعدَ هذا الفن يجب أن تكون عامةً. قيل أيضا: ويَبقى النظر فى المركب من الكليِّ والجزئيِّ، هل هو كليٌّ؟ أو جزئيٌّ؟ أو لا كليٌّ ولا جزئيٌّ؟ اهـ. وأقول: إن أراد بذلك: لفظًا مركبًا من لفظَين، مدلولُ أحدهما كليٌّ: فهو بيانٌ، ومدلول الآخر: جزئيٌّ؛

(١) هذا اعتراضٌ على تخصيص المفرد بالذِّكر؛ حاصلُه أن يقال: لِم خصَّ المفرد «بالذِّكر، مع أن المركبَ ينقسم أيضا إلى كليٍّ وجزئيٍّ؛ مثل: «حيوان ناطق»؛ فإنه كليٌّ، ومثل: «غلام محمد المعهود»؛ فإنه جزئيٌّ». الصفحة السابقة، صـ ٢٨، ثم انظر: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٧١، ٧٨.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

بالنظر إلى معناه: (إما كُلِّيٌّ: وهو الذي لا يمنع نفس تصوُّر ....

حاشية الملوي

قوله: (بالنظر إلى معناه): إشارة إلى أن تسمية اللفظ[1] كُليًّا أو جُزئيًّا: إنما هو بالنظر إلى معناه، تجوُّزًا؛ من إطلاق اسم المدلول على الدالِّ.

قوله: (نفس): التقييد به: محتاجٌ[2] إليه؛ ليدخل نحو: «إله»؛ فإن

حاشية العطار

كـ«زَيدٍ إنسان»؛ فهذا داخلٌ تحت القسمة باعتبار مفرداته؛ لأن مَورد القسمة: اللفظ المفرد. وإن أراد معنًى يكون مركبًا من معنيَين، أحدهما كليٌّ والآخر جزئيٌّ، ودُلَّ عليه بلفظٍ: فهذا محضُ فرضٍ لا وجود له خارجا، فلا يَرد نقضا على التقسيم، كيف وقد صرح النُّظار: بأن مادة النقض فى التقسيمات الاستقرائية والتعاريف التحقيقية: يجب أن تكون متحققةً.

قوله: (بالنظر إلى معناه): أشار به إلى: أن تقسيم المفرد إلى الكلىِّ والجزئىِّ فى الحقيقة: تقسيمٌ لمعناه، فوصْف المعنى بالكلية والجزئية: حقيقةٌ، ووصْف اللفظ بهما: مَجازٌ؛ مِن قَبِيل وصف الدالِّ بوصف المدلول.

قوله: (إما كلى): سيأتى فى كلام «الشارح» وجهَ تقديمه، فذِكر الجواشى له ههنا: تكرارٌ مع كلام «الشارح» الآتى.

قوله: (نفس تصور): زِيدَ لفظ (التصور): ليخرج بعض أقسام الكلىِّ عن تعريف الجزئىِّ؛ إذ ربما يتبادر من تعريفه: الامتناع بحسب نفس الأمر، فيندرج

(١) أول (ل) ١٥ فى (أ). ومراده: أن الكلية والجزئية: من أوصاف المعانى. أما الإفراد والتركيب: فمن أوصاف اللفظ. انظر: حاشية الصبان، صـ ٥٨، مذكرات، صـ ٢٦.

(٢) فى (ب): (نحتاج).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

مَفهُومه). . . . .

حاشية الملوي

تصوُّر معناه مع النظر لبرهان الوحدانية: مانعٌ، لكن نفس المعنى؛ أي مجردُه من غير نظرٍ لبرهانٍ: غير مانعٍ، وكذا قيْد «التصوُّر»: محتاجٌ إليه ليدخل نحو: «شمس»؛ فإن معناه بالنظر إلى الخارج مانعٌ، لكن من حيث إنه متصوَّر؛ أى مع قطع النظر عن الخارج: لا يمنع، ولو أُريد بـ(النفْس): قطْع النظر عن البُرهان والخارج: لكفَى عن التصور.

ثم الحق أن المانع: هو المعنى من حيث التصور، لا نفس التصور، وكلٌّ من الكليِّ والجزئيِّ: معناه واحد، إلا أن الأول: لَما كان موضوعًا

حاشية العطار

فيه: «مفهوم واجب الوجود»، و«الكليات الفَرْضِيَّة»[1]؛ كاللاشيء، واللامُمكن، ونحوِهما، فوجَب تقْييد المنع: بالتصوُّر. وزِيدَ لفظ (النفس): بناءً على[2] أنه يمكن أن يُفهَم من إستناد الامتناع إلى التصور: أن له مدخلا فيه، إما بالاستقلال، أو بانضمام أمرٍ آخر إليه، فدخل فيه: «مفهوم واجب الوجود»؛ فإن العقل إذا تصوَّره ولاحَظَ منه برهانَ التوحيد: امتنع من الشرِكة فيه، ولا شُبهة في توقُّف هذا الامتناع على تصوره، فله مدخَلٌ فيه قطعا.

قوله: (مفهومه): الإضافة: بيانيةٌ؛ أى مفهومٌ هو هو. وأما ما قالوه هنا: من جعْل الموصول واقعا على الكليِّ باعتبار لفظه وإن كان مجازًا؛ فرارًا من

(١) «الكليُّ الفَرضيُّ: هو الذى لا يوجَد له فرد، لا فى الخارج، ولا فى الذهن». حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٧٣، وانظر: حاشية الدسوقي والسيد على الشمسية، جـ ١ صـ ٢٣٥.

(٢) أول (صـ) ٣٥ فى (ط ١، ٢). وانظر: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٥٨، وحاشية العطار على الخبيصى، صـ ٧٩.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

ـ من حيث إنه متصوَّرٌ ـ (وقوع الشركة فيه)؛ ....

حاشية الملوي

لحقيقةٍ عقليةٍ على الإطلاق ـ والحقائق من حيث هي: تَقبل أن تَصدُق على أفراد ـ: كان قابلا للشركة. والثاني لما كان متشخِّصًا[1]: لَم يَقبلْها، فليس معنى قَبول الشركة في الكليّ: أن يكون معناه قابلا للتعدد في نفسه؛ فإن الحقيقة واحدةٌ لا تعدُّد فيها ولا انقسام، لكن تصدُق على أفراد.

وعبر بـ(مفهومه) دون مسمَّاه: ليَدخل «المجاز»؛ لأن المسمَّى في الاصطلاح: إنما يطلَق على المعنى الحقيقيّ، بخلاف المفهوم والمعنى[2]. وضمير (مفهومه): للَفظ (المفرد)؛ لأنه مدلول (الذي)؛ إذ المفرد: قسمٌ من اللفظ ـ كما سبق ـ، لكن إطلاق الكليّ والجزئيّ على اللفظ: إنما هو باعتبار مدلوله.

حاشية العطار

التهافُت الحاصل بجعل الإضافة على معنى اللام؛ إذ مآل المعنى حينئذ: المفهوم الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه، إلى آخره: فيأباه قول «الشارح»: (والمفرد بالنظر إلى معناه)، فتدبَّر.

والمراد بتصوُّر المفهوم: حصولُه في الذهن؛ أي ارتسامُ المعنى فيه؛ فإنَّ التصور: هو حصول صورة الشيء في النفْس.

قوله: (من حيث إنه متصوَّر): لَمَّا كان ظاهر عبارة «المصنِّف»؛ وهو

---

(١) في (ب): (مشخصا).

(٢) (ب) بدون: (والمعنى). وعلى هامش (أ): (كالأسد؛ فإن معناه الحقيقيّ: الحيوانُ المفترسُ، ويطلق على: الرجل الشُّجاع: مجازا). وانظر: الشمسية، جـ ١ صـ ٢٣٤.

بحيث يصِحُّ[1] حملُهُ ....

ووجه التسمية بالكليِّ والجزئيِّ ـ كما قال بعضهم ـ: أن الكليَّ جزءٌ للجزئيِّ غالبا؛ كـ«الإنسان»: فإنه جزءٌ من «زيدٍ»؛ وذلك لتركُّبه من: إنسانيَّةٍ ومشخِّصاتٍ، وكـ«الحيوان»: فإنه جزء من «الإنسان»، فسَمُّوا «الإنسان» ـ مثلا ـ كليًّا: لانتسابه إلى الكل؛ الذى[2] هو: الإنسان، وسُمِّى «زيدٌ» ـ مثلا ـ جزئيا: لانتسابه إلى جزئه؛ الذى هو: الحيوان، قال «شيخ شيخنا: العلامة اليوسىُّ»: (وهذا باعتبار الحقيقة ـ كما ترى ـ، وأما باعتبار الصدق: فالأمر بالعكس) انتهى. ثم فى التوجيه: بحثٌ[3] مذكورٌ فى المطوَّلات مع توجيه آخر.

قوله: (بحيث يصح حمله): إشارة إلى دفع إيرادٍ؛ حاصلُه: أن هذا

قوله: (نفس تصور مفهومه) يدلُّ على أن المانع من الشركة: هو نفس تصور المفهوم: نبَّه «الشارح» بالتقييد بالحيثية على أن المراد: منعُ ذلك المفهوم، لكن لا من حيث هو هو، بل من حيث تصوره؛ أى تعقُّله؛ قال بعض «حواشى الفَنارىّ»: (أما نفس المتصوَّر: فهو لقيامه بالنفس الجزئية: جزئىٌّ؛ لأن جزئيَّة المحل تستلزم جزئية الحالِّ، فلا يصح الانقسام إلى الكليِّ والجزئيِّ).

قوله: (بحيث يصح حمله): جعله أرباب الحواشى بيانًا لقول «المصنف»: (وقوع الشركة فيه)، ولا يخفاك أن المناسب على هذا الجعل:

(١) فى (ز): (بحيث يصلح).
(٢) أول (ل) ١٣ فى (ب). وانظر: الشمسية، جـ ١ صـ ٢٣٨.
(٣) فى (أ): (بحيث).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

التعريف فاسدُ الطرد؛ لصدقه على «زيدٍ» - الجزئيِّ - إذا[(١)] اشترك فى معناه أفراد باعتبار أُبوَّته لهم مَثلا، والتعريف: للأقدمين. وقد اعتُرض عليهم بهذا، قال «الإمامُ السنوسيُّ»: (وظهر[(٢)] لى فى الجواب عن ذلك[(٣)]: أن إضافة الشركة إلى المعنى: قد جرى اصطلاحهم فيها: بأنها عبارة عن صدق

حاشية العطار

التعبير بـ«أى»، لا التقييد بالحيثية، فالأحسن أن يقال: إن الشركة بين كثيرين: قد تقع فى الجزئيات؛ فإنَّ «زيدًا» مثلا: يَقبل الشركة فى مدلوله بالأُبوَّة إن كان أبًا، وبالبنوَّة إن كان ابنًا، وبالمِلكية إن كان مملوكًا، وبالمالكية إن كان مالِكًا، إلى غير ذلك، فقيَّد «الشارحُ» الشركةَ بـ(الحمل)؛ ومعناه: أن يَصدُق الكليُّ على جزئياته صدقًا ليس هو الصدق فى نفس الأمر، بل ما هو أعمُّ بحسب نفس الأمر أو الفرض العقليِّ، فالمعتبر: إمكان فرض صدقه على كثيرين، سواء كان صادقا فى نفس الأمر أم لم يكن، وسواء فَرض العقل صدقَه أو لم يفرض قَط، فدخل: جميع الكليات.

والمراد بالحمل: حمل المواطأة لا غير، وحينئذ لا يكون «العِلْم» مثلا كُليًّا إلا بصدقِه علَى: عِلْمِ زيد، وعلى عِلم عمرو، وهكذا، لا بصدقه علَى: زيدٍ، وعمرو؛ فإنه محمولٌ عليها اشتقاقًا، وحينئذ فكان الأولى للشارح: أن يعبِّر بلفظ (الصدق)؛ فإنه خاصٌّ بحمل المواطأة[(٤)]، بخلاف «الحمل»؛ فإنه

---

(١) فى (ب): (لأنه إذا).

(٢) فى (ب): (ويظهر).

(٣) فى (ب): (عن ذلك المعنى).

(٤) المواطأة: أى الموافقة. و«معنى حمْل المواطأة: أن يتَّحد المحمولُ والموضوع ذاتا؛=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

ذلك المعنى على كثيرين، ولذلك يقسِّمون الشركة: إلى الاشتراك اللفظيِّ[(١)]، والاشتراك المعنويِّ؛ ويُريدُون بالأول: المشترك[(٢)]، وبالثاني:

حاشية العطار

مشتركٌ بينه وبين حمل الاشتقاق؛ كما نبَّه على ذلك «الشيخ السنوسيُّ». إلا أن يقال: جرَى «الشارح» على عدم الفرق.

وبقي ههنا بحثٌ؛ وهو: أن الجزئيَّ داخلٌ في تعريف الكليِّ؛ فإنه يمكن فرض صدقه على كثيرين بمجرد النظر إلى مفهومه؛ لصحة وقوعِه مقدَّمًا للشرطية؛ نحو: «إن كان زيد ـ مثلا ـ صادقا على كثيرين: لم يكن جزئيا، بل كليا». وجوابه: أن المراد بالفرضِ: الفرضُ بمعنى التجويز؛ أي الحُكم بالجواز، لا بمعنى التقدير المعتبَر في مقدم الشرطية، واستعمال الفرض بمعنى التجويز: شائعٌ. على أن المعتبر في الجزئيِّ: هو فرضٌ ممتنعٌ بالتوصيف، وفي الشرطية:

= فإذا قلنا «زيدٌ إنسانٌ»: فإنسان ـ المحمول عليه ـ: لا يَصدق في الخارج إلا على ذات زيد،...». الحاشية الكبرى على مقولات البليدي، صـ ٢٧٣، و«حمْل الاشتقاق: هو حمل المبدإ بواسطة حمل المشتقِّ؛ كحمل «الضرب» في «زيد ضارب» على «زيد»، وإفادة قيامه به بواسطة حمل «الضارب» عليه». حاشية الشيخ يس على فتح الرحمن، صـ ٤٠. وانظر: حاشية الباجوري على مختصر السنوسي ٤٦. ويأتي تعريف العلامة العطار لحمل المواطأة والاشتقاق؛ في الكلام على (الفصل) من مبحث (الكليات الخمس).

(١) «أي اشتراك المعاني المتعددة في لفظٍ؛ لوضعه لها بأوضاع متعددة، ولكَون هذا الاشتراك في اللفظ دون المعنى: نُسب إلى اللفظ، بخلاف الاشتراك المعنويِّ: فإنه في المعنى الموضوع له اللفظ بوضع واحد، ولهذا: نُسب إليه». حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٥٩.

(٢) أي ويريدون باللفظيِّ: اشتراك المشترك. انظر: الصفحة السابقة.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

على كل فردٍ من أفراده؛ (كالإنسان[1])؛ فإن مفهومَه إذا تُصُوِّر: لم يمنَع من

حاشية الملوي

الكليّ[2]) انتهى. وفي كلام «الشارح»: إشارةٌ إلى هذا الجواب؛ فإن «زيدًا»: لا يصحُّ حملُه على كل واحدٍ من أولاده.

حاشية العطار

فرضٌ ممتنعٌ بالإضافة. ومن هذا تَبيَّن معنى قول «شارح المطالع»: (إن كان مجرد الفرض كافيا: فلنَفْرض الجزئيَّ صادقا على أشياء؛ كما يُفرض صدق «اللاشيء» عليها). لأنَّا نقول: ذلك فرضٌ ممتنعٌ، وهذا فرضٌ ممتنعٌ.

قوله: (على كل فرد من أفراده): فيه تنبيهٌ: على أن جميع الكليات متساويةٌ باعتبار نفس التصور، حتى أنه ما من كليٍّ إلا وهو صادقٌ على أفرادٍ متكثِّرةٍ بهذا الاعتبار وان لم تكن موجودةً، بل وإن استحال وجودها ـ كما سينبِّه عليه في التقسيم الآتي ـ، فالمعتبر في الكليّ: أن لا يمنع نفس مفهومه من الكثرة، سواء كانت الكثرة بالفعل؛ كما في «الإنسان»، أو بالقوَّة؛ كـ«الشمس»، أولا ولا؛ كـ«اللاشيء»، و«اللاموجود»، و«اللاممكن»؛ فإن الكليات الفرْضِية: لا يمكن صدقها في نفس الأمر على شيءٍ من الأشياء الخارجية والذِّهنية؛ فإنَّ كل ما يُفرض في الخارج: فهو شيء في الخارج ضرورةً، وكل ما يُفرض في الذهن: فهو شيء في الذهن ضرورةً، فلا يَصدُق في نفس الأمر على شيء منها: أنه لا شيء. وهكذا يقال في البقية، فهذه الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على شيء: لا يمتنع العقل بمجرد حصولها فيه عن فرض الاشتراك، بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها مع قطع النظر عن شمول نقائضها لجميع الاشياء.

(١) (ح) بدون: (كالإنسان).

(٢) أي اشتراك الكلي. انظر: الصفحة السابقة.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

صِدقِهِ على كثيرين، سواءٌ وُجدت أفرادُه في الخارج وتناهَت[1]؛

حاشية الملوي

قوله: (سواء وُجدت) إلى آخره: بيان وجه الحصر: هو أن المتقدِّمين[2] قسَّموا الكليَّ: إلى ما لم يوجَد منه شيء[3]، وما وُجد منه فردٌ فقط، وما وُجدت منه أفراد. فجاء المتأخرون: وقسَّموا كلَّ واحدٍ من الأقسام[4] الثلاثة إلى قسمَين، فصارت الأقسام ستةً؛ فقسموا الأول؛ وهو: ما لم يوجَد منه شيءٌ: إلى ما يمتَنع وجود فردٍ منه؛ كالشَّريك، والجمعِ بين الضدَّين[5]. وإلى: ما يمكن وجودُه؛ كبَحرٍ من زئبَقٍ، وجبلٍ من ياقوتٍ. و«الزئبَق»: لفظ معرَّبٌ. قيل: التمثيل بـ«بحرٍ من كذا، والجمع[6] بين كذا»: غير حَسنٍ؛ لأنه مركب، والكلام: في المفرد. ونظر فيه «شيخ

حاشية العطار

قوله: (سواء[7] وُجدت أفراده) إلى آخره: راجع[8] لقول «المصنف»: (الكليُّ: وهو الذي لا يمنع) إلى آخره: فالمعتبر مَقسمًا لهذه الأقسام: الكليُّ من حيث هو، المعرَّف بالتعريف المذكور، وليس راجعا لقوله: (فإن مفهومه إذا

(١) معنى تناهِي الأشياء: وقوفها عند حدٍّ، ووصولها إلى عدد محصور. انظر: حاشية الحفنى، صـ ١٦، وأرسطو، للدكتور/ عبد الرحمن بدوى، صـ ٢٠٤.
(٢) وهُم: مَن قبل «ابن سينا» بمدة طويلة. انظر: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٥٩.
(٣) أى خارج الذهن. انظر: نفس الصفحة السابقة.
(٤) أول (ل) ١٦ في (أ). وانظر: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٧٩.
(٥) انظر: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٥٩.
(٦) في (ب): (أو الجمع).
(٧) أول (صـ) ٣٦ في (ط ١).
(٨) أول (صـ) ٣٦ في (ط ٢).

كـ«الكَواكب». . . . .

شيخنا: العلامة اليوسيُّ»[1]: بأن هذا من قَبيل المفرد المقيَّد، لا من المركب؛ إذ المقصود: هو البَحر فقط، بقيْد أن يكون: مِن كذا، لا البَحْرية والزئبقِية معًا، حتى يكون مركبا[2]. وقسموا الثاني؛ وهو: ما وُجد منه فرد فقط: إلى ما يمتنع وجود غيره معه؛ كإلهٍ. وما يمكن وجود غيره معه؛ كشمسٍ[3]. وقسموا الثالث؛ وهو ما وُجدت منه أفراد: إلى ما تناهَت

تُصُوِّر) إلى آخره ـ كما قد يُتوهَّم ـ؛ وإلا لزم تقسيم الشيء: إلى نفسه، وإلى غيره.

قوله: (كالكواكب): مثالٌ للأفراد، لا للكليِّ المتناهِي الأفراد؛ فإن مثالَه: «كوكب». والمراد بـ«الكواكب»: السيَّارة وغيرُها؛ أما السيارة: فسبعةٌ؛ جمَعَها قول بعضهم:

زُحَل شرى مَرِّيخُه من شمسه ... فتزاهرت لعطارد الأقمار

(١) في (ب): (ونظر فيه شيخنا السيوسي).

(٢) وجواب العلامة اليوسيِّ المذكور: مبنيٌّ «على القول باشتراط: أن تكون أجزاء المركب ماديةً؛ إذ ليس لكلٍّ منهما ـ أي البحر من الزئبق، والضدَّين ـ إلا جزء ماديٌّ وجزء صوريٌّ؛ لأن الأول: بحر مقيَّد بكونه من زئبق، والثاني: جمع مقيد بكونه بين ضدين». حاشية البيجوري على مختصر السنوسي، صـ ٤٨، وانظر: حاشية الحفني، صـ ١٧.

(٣) فالشمس: كليٌّ؛ وُضع هذا الكليُّ: للجِرم السَّماويِّ الذي يُضيء نهارا، وهذه الحقيقة: لم يوجَد من أفرادها إلا فرد واحد فقط، مع أنه يمكن أن يكثِّر الله ـ تعالى ـ من أفراد هذه الحقيقة؛ كما كثَّر من أفراد النجم. راجع: شرح السعد، صـ ١٦٢، شرح السنوسي على مختصره، صـ ٤٨، فتح الرحمن على مقدمة لقطة العجلان، صـ ٥٤.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

أم لم تتناهَ؛ كـ«نعمة الله»[1].

حاشية الملوي

أفرادُه؛ كإنسانٍ، وكوكبٍ. وإلى ما لم تتناه أفرادُه[2]؛ ومثَّلوا له: بحركة الفلك، على مذهب الفلاسفة؛ فإنه ما من حركةٍ عندهم إلا وقبلها حركة لا إلى[3] أوّلٍ. وهذا القِسم: باطلٌ بإجماع أهل الحق[4]، ومن اعتقده: فهو كافر إجماعًا؛ كما قال «الإمام السنوسيُّ» رضي الله عنه. وتمثيل «الشارح» له بـ«نعمة الله»:

حاشية العطار

وأما الثوابِت: فالمرصود منها مذكورٌ فى عددٍ، ذُكر فى الهيئة. والسيَّارة: كل واحدٍ فى فَلَكٍ. وأما الثوابت: فهى فى الفلك الثامن؛ كما حُقق فى علم الهيئة.

قوله: (أم لم تتناه): أى وُجدت لكن بدون تناهٍ. واستشكله «المحشى»:

---

(١) على هامش (ز): (قوله: كنعمة الله: الأولى: إسقاطه، والتعبير: بالوجود. نقله البراوى عن الملوى).

(٢) وقيل: هذا القسم أربعة أقسام: ما كانت أفراده متناهيةً؛ كالكوكب السيَّار. وما أفراده غير متناهية؛ كصفات الله ـ تعالى ـ. وما وجد من أفراده كثرة منحصرة، مع إمكان وجود غيرها من الأفراد إلى ما لا نهاية له؛ كنعمة الله ـ تعالى ـ. وما وجد من أفراده كثرة منحصرة بوجه من الوجوه مع إمكان وجود غيرها، وهى متناهية؛ كالإنسان والمعدن. وبذلك تكون الأقسام: ثمانية، وعليه بعض المحققين. دراسات فى المنطق القديم، للدكتور/ حسن محرم الحوينى، صـ ٣٩ بتصرف، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م. وانظر: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٥٩، حاشية البيجورى على مختصر السنوسى، صـ ٤٨.

(٣) انظر: حاشية الحفنى، صـ ١٦.

(٤) وهذا البطلان: نشأ من اقتصار جمْعٍ من المناطقة على التمثيل بحركة الفلك، وهو لا يتمشَّى إلا على مذهب الفلاسفة، فـ «ظهر: أن القسم نفسَه ليس بباطل، وإنما الباطل: الممثَّل به، المبنىُّ على كلام الفلاسفة». حاشية البيجورى على مختصر السنوسى، صـ ٤٩، وقارن: حاشية الباجورى على السلم، صـ ٤٩. وسيأتى للعلامة العطار تفصيل فى ذلك.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

أم لَم توجَد فيه ؛ لامتناعِها فى الخارج ؛ كالجَمع بين الضدَّين..........

حاشية الملوي

معترَض بأن الكلام فى كليٍّ وُجدت منه أفراد بالفعل مجتمعة فى الوجود، وهى حال اجتماعها فى الوجود بالفعل[1] غير متناهية، وهذا مستحيلٌ فى الحادث؛ فإن كل ما دخل فى الوجود[2] من الحوادث: فهو متناهٍ، وأما «نعمة الله»: فعدم تناهيها إنما هو بمعنًى آخر؛ أعنى: بمعنى أن كل ما دخل

حاشية العطار

بأن الحكم عليها بالوجود أوَّلا، ثم بعدم التناهى ثانيا: تَنافٍ؛ لأن ما وُجد فى الخارج: فهو متناهٍ. وأجاب: بأن الإضافة فى قوله «أفراده»: للجنس؛ أى وُجدت أفراده فى الجملة، وحينئذ لا منافاة بين الحُكم بالوجود وعدم التناهى، ثم قال: (فتأمل، فإنه من مزلَّة الأقدام والأقلام، وقد أُشكل على بعض الأعلام). وأنا أقول: هذا الإشكال وجوابُه: لا وُرود لهما أصلا، مع أن الجواب فاسدٌ على تقدير وجود الإشكال، والقول بأن ذلك من مزلة الأقدام: من وقوف الأفهام؛ وبيان ذلك: أن الكلام فى هذا الفن إنما هو باصطلاح أربابه؛ وهُم: الحكماء؛ لأنه إما جزءٌ من الحكمة أو مقدمةٌ لها ـ كما قالوا ـ، والحكماء قد أثبتوا هذا القسمَ؛ فقالوا: إنه قد توجَد أفراد الكليِّ مع عدم تناهيها، ولذلك مثالٌ عندهم؛ وهو: «النُّفوس الناطقة»؛ على القول بعدم

(١) (أ) بدون: (بالفعل).

(٢) فى (أ): (كل ما دخل الوجود). والحاصل: أن مَن قال: إن نعَمته ـ تعالى ـ متناهيةٌ: فمراده: أنه ما من نعمةٍ إلا وبعدها نعمة، وهكذا إلى ما لا نهاية. لكن هذا المعنى ليس مرادا هنا؛ لأن الكلام هنا: فيما وُجد منه أفراد لا نهاية لها بالفعل، ونعمة الله ـ تعالى ـ: ليست كذلك. راجع: شرح الملوى وحاشية الصبان، صـ ٦٠، حاشية الباجورى على السلم، صـ ٤٩. وانظر ما سيأتى فى ذلك للعلامة العطار.

. . . .

منها في الوجود: فالله ـ تعالى ـ يوجِد بَعده نِعمًا، وهكذا أبد الآباد. وعدم[1] تناهيها: باعتبار ما لَم يَدخُل منها الوجودَ؛ أي بالنظر إلى المستقبل، وقد ظفَرنا بمثاله؛ وهو: «موجودٌ»، و«وصفٌ»، و«شيءٌ»[2]،

التناسُخ القائل به بعضهم؛ فإن مَن قال بالتناسخ منهم: تكون أفراد النفوس الناطقة متناهيةً عنده. وكحركات الفلك باتفاق جميعهم؛ فإنهم مُجمعون على قِدم الفلَك؛ فإن الفلاسفة بأجمعهم مُجمعون على قِدم العالَم، سوى «جالَيْنُوس»[3]؛ فإنه توقَّف في ذلك، ولذلك لم يُعدّ من الفلاسفة؛ لتوقُّفه فيما هو من أصول الحكمة عندهم. وما نُقل عن «أفلاطون»[4]: من القول بحدوث العالم: فقيل بأن المراد به: الحدوث الذاتيّ، وهم لا يُخالفون في ذلك؛ فإنه لا ينافي القِدم الزمانيَّ عندهم[5].

---

(١) في (أ): (فعدم).

(٢) (ب) بدون: (وشيء). وانظر: حاشية الحفني، صـ ١٦، مذكرات، صـ ٢٦.

(٣) جالينوس: فيلسوف طبيعيٌّ يونانيٌّ، إمام الأطباء في عصره، ورئيس الطبيعيّين في وقته، قيل: إنه كان بعد المسيح بنحو مائتي سنة. وراجع فيما يتعلق بالمثال هنا: حاشية العطار على الخبيصي، صـ ٨١، ٨٢.

(٤) أفلاطون (٤٢٨ ـ ٣٤٨ ق. م): هو أفلاطون بن أرسطن بن أرسطوقليس. وُلد في أثينا. وتتلمذ على: سقراط، وطيماوس، وغيرهما. وسجل أعماله الفلسفية في محاورات، وهو أكبر الفلاسفة الإلهيين بين اليونان. انظر: الشيخ الرئيس ابن سينا، للأستاذ/ عباس محمود العقاد، صـ ٣٩ ـ ٤٩، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

(٥) راجع في تفصيل ذلك: شرح العقائد النسفية مع فتح الإله الماجد والتعليق، صـ ٢٥١ ـ ٢٥٥، وفتح الوهاب بشرح الآداب مع حاشية الدسوقي، صـ ٣٩٩ ـ ٤٤٥، وأرسطو، للدكتور/ عبد الرحمن بدوي، صـ ١٤٤ وما بعدها، صـ ٢٢٢.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

و«ثابتٌ» ؛ فإنَّ أفرادَها غيرُ متناهيةٍ[1] ؛ لأنها تَصدق على صفاته ـ تعالى ـ الوجوديَّة القديمة القائمة[2] بذاته ، وقد دلَّ الدليل من السُّنة: على أنها لا نهاية لها ، واستحالة وجود ما لا نهاية له: إنما تَثبت في حق الحوادث ،

حاشية العطار

وأما كَون المثال لا يوافق قواعدَ أهل السنة: فشيءٌ آخر ؛ لأن المثال واقعٌ باصطلاح الحكماء وإن كان باطلا عندنا ، فيكفى التمثيل به بحسب اصطلاحهم ، نعم ، الذى يخصُّنا: إبطال ذلك ، وقد تكفَّل علماء الكلام بإبطاله ، بل بإبطال سائر قواعدهم ، حتى أُفرد ذلك بالتأليف ؛ كـ«تهافُت الفلاسفة ، للغزالىِّ» ، و«تهافُت الفلاسفة ، للمولى خواجه زاده الرومىِّ[3]» ؛ فإن هذَين الكتابَين قد زُيِّفت فيهما مقالتُهم.

وقد استشكل بعض فُضلاء المغاربة: التمثيلَ بحركات الفلك على مذهب الحكماء ؛ لأن ما مضى من الحركات والأزمنة: انعدم ، وما سيوجَد فى المستقبل ـ هو الآن ـ: معدومٌ ، وليس موجودا الآن إلا حركة واحدة ، فأين

---

(١) أى ليس لأفرادها نهاية تنقطع عندها. وانظر: شرح السعد ، صـ ١٦٢.

(٢) (ب) بدون: (القائمة). وعلى هامش (أ): (المراد: أنها صفات المعانى ؛ لأنها هى الوجود ، وكلامنا فى الموجود). والصفات الوجودية: هى كل صفة قائمة بموصوف موجبة له حُكما. وهى سبع ؛ بحسب ما قام عليه الدليل تفصيلا. راجع: شرح عبد السلام على الجوهرة بحاشية الأمير ، صـ ٧٨.

(٣) خواجه زاده الرومىُّ: هو مصطفى بن يوسف البروسوىّ ؛ من علماء الدولة العثمانية ، وكان مقرَّبا من سلاطينها. له: حاشية على شرح المواقف ، وحواشٍ أخرى فى الحكمة. توفى سنة (٨٩٣هـ ـ ١٤٨٨م). راجع فى ترجمته: الأعلام ، جـ ٧ صـ ٢٤٧.

. . . .

ولذا قال «ابن غازى»[1]: (والحادث الداخل فى الوجود[2]: ذو غايةٍ؛ كالعدِّ والمعدود، فقيّد بـ«الحادث»: للإشارة إلى هذا). وكذا يصح أن يمثَّل بـ«العِلم»؛ على مذْهب «أبى سهلٍ الصُّعلوكىِّ»[3]: فى إثبات علومٍ لا نهاية لها قديمةٍ لله ـ تعالى ـ[4].

الأفراد الموجودة التى لا تتناهَى. ومنشأ هذا الإشكال: تخيُّل وجودٍ لها بالفعل، مع عدم التناهى. وليس كذلك، بل المراد: تحقُّق وجودها ولو على سبيل التعاقب، مع عدم تناهيها. وحركات الفلك التى مضَت: كذلك؛ بناء على قِدَمه عندهم.

وأما جواب «المحشى» بقوله: (فى الجملة): فكأنَّ معناه: أى وُجد شىءٌ من الأفراد خارجا، مع أنها لا تتناهَى؛ أى لا تقفُ فى الوجود على حدٍّ؛ كنعيم

(١) ابن غازى: هو محمد بن أحمد العثمانى المكناسىّ؛ مستقرُّه ووفاته: بفاس؛ مؤرِّخ، وفقيه مالكىٌّ، من مؤلفاته: شفاء الغليل: أوضح به غوامض مختصر خليل فى الفقه المالكى. توفى سنة (٩١٩هـ ـ ١٥١٣م). راجع فى ترجمته: هدية العارفين، جـ ٢ صـ ٢٢٦.

(٢) فى (ب): (فى الوجودى).

(٣) الصعلوكى: هو محمد بن سليمان بن محمد، الشافعى، الأشعرى؛ كان شيخَ عصره وإمامَ وقته فى كثير من العلوم، من مؤلفاته: المذهب فى ذكر شيوخ المذهب. توفى بنيسابور سنة (٣٦٩هـ). راجع فى ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، جـ ٣ صـ ١٦٧ ـ ١٧٣.

(٤) ذهب الصعلوكىُّ: إلى أنه ـ تعالى ـ عالِم بجميع المعلومات التى لا تتناهَى على وجه التفصيل، وجوّز تعدد علمه ـ تعالى ـ القديم بتعدد المعلومات؛ إذ المعلومات: لا نهاية لها، فكذلك: العلم القديم يتعدد على رأيه هذا. وهو رأى مردود بالإجماع، وبقيام البرهان: على امتناع تعدُّد علمه ـ تعالى ـ. راجع: شرح معالم أصول الدين، صـ ٣١٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

أو لعدم وُجودها وإن كانت ممكنةً؛ كجبلٍ من ياقوتٍ وبحرٍ من زئبقٍ.

حاشية الملوي

قوله: (أو لعدم وجودها وإن كانت ممكنةً): الواو[1] فى قوله: وإن

حاشية العطار

الجنة مثلا. وهذا غير مستقيم؛ فإنه لا يَصدق على ما ذَكر أن أفراده وُجدت بدون تناه، بل الموجود: بعض الأفراد، وعلى فرض أن ما ذَكره هو مرادهم، لَم يكن لاستشكالاتهم هذه الأمثلة وجه.

وقد يمثَّل لذلك تمثيلا صحيحا موافقا لقواعد أهل السنة: بـ«كمال الله ـ تعالى ـ»؛ فإن أفرادَه موجودةٌ قديمةٌ لا تتناهَى، ولَم يَقم دليل على استحالة عدم النهاية فى القديم. ويصح التمثيل أيضا: بـ«صفة العلم»؛ بناء على ما ذهب إليه «أبو سهل» من أئمتنا: إلى جواز تعدُّد العِلم القديم بتعدُّد المعلوم؛ فإن معلوماته ـ تعالى ـ لا نهاية لها، فتكون العلوم أيضا كذلك؛ بناء على هذا المذهب.

قوله: (وبحر من زئبق): «الزئبق»: لفظٌ معرَّب، يُستعمل على وزن «دِرهم»، وعلى وزن «زِبرج»؛ وهو مهموزٌ، ويجوز تخفيفُه كغيره. ذكَره «اليوسيُّ». وهو أصل المعادن؛ كما بينَّا ذلك وكيفية تولُّده فى الأرض فى: «شرحنا على نُزهة داود فى الطِّب».

ثم التمثيل بهذه الأمثلة؛ أعنى: الجمعَ بين الضدَّين، وبحر من[2] زئبق، وجبل من ياقوت: من قَبِيل المفرد المقيَّد، لا من قَبِيل المركب؛ إذ المقصود:

---

(١) أول (ل) ١٤ فى (ب).

(٢) أول (صـ) ٣٧ فى (ط ١، ٢)، وانظر: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٨٠.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

أم وُجد منها فردٌ واحدٌ، سواء امتنع وجود غيرِه؛ كـ«الإله»؛ أى المعبودُ بحقٍّ؛ إذ الدليلُ[1] الخارجيُّ[2]: ....

حاشية الملوي

كانت ممكنة: للحال. وقوله: (لعدم وجودها): هو على حذفٍ؛ والتقدير: أو لم توجَد لتعلُّق عِلم الله ـ تعالى ـ بعدم وجودها، والحال: أنها ممكنة. أو هو من باب: المجاز المرسَل؛ أى أَطلق اللازمَ على الملزوم؛ فأُريد

حاشية العطار

هو البحر فقط، بقيْد أن يكون مِن كذا، لا البحرِية والزئبقية؛ حتى يكون مركبا، وكذا يقال فى البقية.

قوله: (كالإله): التمثيل به: ظاهر عند من يفسره: بـ«المعبود بحقٍّ»، وأنه فى الأصل: صفةٌ، ثم غلبت عليه العَلَمية، ولذلك قال «الشارح»: **(أى المعبود بحق)**؛ يشير إلى هذا قوله: (لأن مدلول العَلَم جزئىٌّ). قال بعض فُضلاء المغاربة: إنه كان ينبغى إسقاط هذا القسم من أقسام الكلىِّ؛ لأن لفظ «الجزئىِّ»، و«الكلىِّ»: مُوهمٌ فى مقام الألُوهية ما لا يصح فى حقِّه ـ تعالى ـ من التعدُّد والجسمية والتركُّب. وقد سبق لك: أن التمثيل واقعٌ باصطلاح الحكماء، وهم لا يتحاشُون عن ذلك، غاية ما فيه: أنه منقولٌ عنهم، فليكُن من جملة موبقاتِهم التى تُنقل من كُتب الإسلاميِّين.

قوله: (إذ الدليل الخارجى): وصف الدليل بكونه خارجيًّا: باعتبار عدم دخوله فى مفهوم المعبود بحقٍّ؛ فهو خارجٌ عن تصور هذا المفهوم. وليس

(١) على هامش (ز): (أى لأن).
(٢) على هامش (ز): (أى القطعى).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

قطَع عِرق الشَّرِكة عنه، لكنه[1] عند العقل لم يمتنع صدقه على كثيرين، وإلا لم يفتَقر إلى دليل إثبات الوحدانية. أم أمكَن؛ كالشَّمس[2]؛ أى الكوكبُ النهاريُّ المُضيءُ؛ إذ الموجود منها: واحدٌ، ويمكن أن يوجَد منها شُموسٌ كثيرةٌ.

حاشية الملوي

بالوجود: الإيجاد؛ أى لعدم إيجاد الله ـ تعالى ـ إيَّاها. وبهذا التقرير: يسقط[3] الاعتراض عنه: بأن فيه تعليل الشيء بنفسه؛ إذ المعنى: أو لم توجَد لعدم وجودها.

حاشية العطار

المراد بالخارجيِّ: الموجود خارجًا؛ لأن دليل الوحدانية: هو برهان التمانُع، ومَبناه: أمرٌ فرضيٌّ، لا وجود له خارجا.

قوله: (قطع عرق[4] الشركة): فيه تقدير مضاف؛ أى ذى الشركة؛ أى الشريك. وقَطْعُ العِرق: استعارة مَكنيةٌ لإبطال الشريك.

**　**　**

(١) أول (ل) ٦ فى (ز).

(٢) على هامش (ز): (وكذا: القمر). وانظر: حاشية العطار على شرح الأزهرية، صـ ١١٣.

(٣) فى (ب): (سقط). وراجع: حاشية الحفنى، صـ ١٧.

(٤) أى أبطل وجودَ الشركة من أصلها. راجع: حاشية الصبان، صـ ٦١، وحاشية الحفنى، صـ ١٧.

[نِسبة اللَّفظ إلى معناه، ونسبة معنى لفظٍ إلى معنى لفظٍ آخر]

ثم[1] الكليُّ إن استوَى معناه في أفرادِه: فمتواطِئٌ[2]؛ كـ«الإنسان». وإن تفاوَت فيها بالشِّدة[3] أو التقدُّم[4]: ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (إن استوى معناه في أفراده): فيه قلبٌ؛ أي استوى أفرادُه في معناه؛ فـ «الإنسانية» مثلا: قدْر متحقِّق في سائر الأفراد، لا اختلاف بينها فيه وإن اختلفت في آثار تلك الحقيقة؛ كالذَّكاء والبلادة وغيرِهما[5].

قوله: (وان تفاوت فيها): أي تَفاوَت الكليُّ في تلك الأفراد. وفيه قلب أيضا، وبين التفاوت بالشدة والتقدم.

وفي «الحواشي الفتحية»: أن المشهور في التشكيك: اعتبارُ التفاوت

(١) النِّسب الخمس الآتي ذكرها: تنقسم إلى أربعة أقسام: ١ ـ ما تكُون بين معنى اللفظ وأفرادِه؛ وهي: التواطؤ، والتشكُّك. وهذه النسبة: تختص بالكليِّ، وأما النِّسب الثلاث الآتية: فلا تختص به، بل تكون في الجزئيِّ أيضا. ٢ ـ ما تكون بين اللفظ ومعناه؛ وهي: الاشتراك. ٣ ـ ما تكون بين اللفظ ولفظ آخر؛ وهي: الترادُف. ٤ ـ ما تكون بين معنى لفظ ومعنى لفظ آخر؛ وهي: التبايُن. أما الحكم بالتباين بين الألفاظ: فهو بالنظر لمعانيها. انظر: حاشية الصبان على ملوي السلم، صـ ٦٨، حاشية الباجوري على السلم، صـ ٥٥، ٥٦.

(٢) على هامش (ز): (أي قسماها؛ وهو: المفرد الكليُّ).

(٣) على هامش (ز): (أي وعدمها).

(٤) على هامش (ز): (أي وعدمه).

(٥) راجع: حاشية الصبان، صـ ٦٩.

فمشكِّكٌ[1]، كـ«البياض»؛ فإن معناه فى الثَّلج: أشدّ منه فى العاج،

قوله: (فمشكِّك)[2]: قال «ابن التلمسانيّ»[3]: (لا حقيقة للمشكِّك)، وكذا «السيد» فى «حواشى المطالع»، وأطال «شيخ[4] شيخنا: اليُوسىّ» فى:

بأحد الوُجوه الثلاثة: الأوَّلية بمعنى: التقدم بالذات؛ أعنى العِلِّية. و[الأولويَّة][5] بمعنى: الأنسبيَّة فى نظر العقل. و[الأشدِّية][6] بمعنى: كثرة الآثار) اهـ. وكأنه لاستلزام الأشَديةِ الأولويةَ: اكتفى بها «الشارح».

قوله: (فمشكِّك): بصيغة اسم الفاعل. سُمِّى بذلك: لأنه يشكِّك الناظرَ فيه؛ فلا يدرى: أهُوَ مِن المتواطئ؛ نظرًا لاتحاد الحقيقة؟ أم من المشترَك؛ نظرًا للاختلاف الذى بين الأفراد فى الحقيقة؟ وقد استُشكل وجوده: بأنه إن

(١) على هامش (ز): (أى متساوى الأجزاء).

(٢) فى (أ)، (ب): بتقديم التعليق على شرح قول الشيخ زكريا: (أى وقوع الشركة)، على قوله: (فمشكك). واضطررتُ لاتِّباع أصول كتاب المطلع؛ فقدمتُ التعليق على قوله: (فمشكك).

(٣) ابن التلمسانى: هو عبد الله بن محمد بن على، الفهرىّ، شرف الدين، المصرى، أبو محمد؛ من مؤلفاته: شرح الإرشاد للجوينى، شرح معالم أصول الدين، (ت ٦٤٤هـ). راجع: طبقات الشافعية الكبرى، جـ ٨ صـ ١٦٠، ومقدمة كتابه: شرح معالم أصول الدين، للمحقِّق.

(٤) (ب) بدون: (شيخ).

(٥) فى (ط ١، ٢): (والأولية). وهو خطأ. قارن: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٧٤.

(٦) فى (ط ١، ٢): (والأنسبية). وهو خطأ؛ قال فى حاشيته على الخبيصى، صـ ٧٤: «والأشدية؛ بمعنى أكثرية الآثار؛ كما فى الأبيض بالنسبة إلى الثلج والعاج،... الثالث يستلزم الثانى».

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

و«الوجود» ؛ فإن معناه فى الواجب: قبله فى الممكن وأشدّ منه فيه[1].

حاشية الملوي

الانتصار له؛ وحاصلُه: أن التفاوت إن كان بداخلٍ[2]: فمشترَك، وإلا فمتواطىء. وقد أجيب عنه بكلامٍ ظاهرىٍّ لا تحقيق[3] له؛ وهو: أن التفاوت خارجٌ عن مفهومه، إلا أنه داخلٌ فى وقوعه على أفراده وحصوله منها.

حاشية العطار

كان التفاوُت داخلا فى مفهوم اللفظ: كان مشترَكا. وإن كان خارجا عنه: كان مفهومُ اللفظ ـ وهو أصل المعنى ـ: حاصلا فى الكل على السَّواء؛ إذ لا اعتبار بذلك الخارج، فيكون متواطئا. وأجيب بأجوبة؛ منها: تسليم أن التفاوت خارجٌ عن مفهومه، إلا أنه داخلٌ فى وقوعه على أفراده وحصولِه فيها، فاعتُبر قسيما على حدةٍ، مقابِلا لما ليس فيه هذا التفاوت. ومنها ما يُستفاد من كلام «ابن مَرزُوق»[4]: أن ما تحقَّقنا فيه الوضعَ للقدر المشترك مع عدم اعتبارِ ما وقع به التفاوُت: سميناه متواطئا، وما تحقَّقنا الوضعَ له مع الخصوصيات: سميناه مشترَكا، وما شكَكْنا فيه: سميناه بالمشكِّك، فيكون حقيقةُ المشكِّك اصطلاحا: هو (اللفظُ الموضوع لمعنًى مختلَف فى حاله، لم يُدرَ قصد الواضع منه؛ هل القدر المشترك فقط؟ أو هو مع الخصوصيات). ولا يخفى ضعف كلٍّ من

(١) على هامش (ز): (أى الوجود فى القديم: أشد منه فى الممكن).

(٢) راجع: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٦٩، حاشية الباجورى على السلم، صـ ٥٦، ٥٧، حاشية البيجورى على مختصر السنوسى، صـ ٤٦.

(٣) فى (ب): (لا تحقق).

(٤) المراد به: حفيد ابن مرزوق؛ وهو: محمد بن أحمد، التلمسانى، أبو عبد الله؛ مولده ووفاته بتلمسان، رحل إلى الحجاز وبلاد المشرق، من مؤلفاته: شرح جمل الخونجى: فى المنطق. (ت ٨٤٢هـ ـ ١٤٣٨م). راجع فى ترجمته: هدية العارفين، جـ ٢ صـ ١٩١.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

الجوابَين[1].

---

(١) ذكر العلامة العطار استشكالَ «ابن التلمسانيِّ» المُشار إليه هنا، ثم عقَّب بقوله: «وأجاب «القرافيُّ»: بأن كلا من المتواطىء والمشكك موضوع للقدر المشترك، ولكن الاختلاف إن كان بأمور من جنس المسمَّى: فهو المصطلَح على تسميته بالمشكك. وإن كان بأمور خارجة عن المسمَّى؛ كالذُّكورة والأنوثة والعِلم والجهل: فهو المصطلَح على تسميته بالمتواطىء».
حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٧٥، وانظر: حاشية الصبان، صـ ٦٩، ٧٠.
هذا: والمشكِّك: هو الكليُّ الذى لا تتساوَى أفراده فى صدق هذا الكليِّ عليها؛ بأن توجَد مفاضلة بين أفراده، وهذه المفاضلة أنواع: ١ ـ بالأوَّلِية: بأن يكون وجود هذا الكلى فى بعض أفراده: قبل وجوده فى بعض أفراده الأخرى؛ مثل: (الوجود): فهو فى الواجب: قبل الممكن. ٢ ـ بالأولويّة: أى وجوده فى بعض أفراده: أَولَى من وجوده فى البعض الآخر؛ مثل: (القَرابة): فهى فى (الأخ) أَولى من (ابن العم). ٣ ـ بالأشدِّيّة: بأن يكون وجوده فى بعضها: أشد منه فى البعض الآخر؛ مثل: (الضوء): فهو فى الشمس أشد وأقوى منه فى المصباح. ٤ ـ بالزيادة والنقصان: وهذا النوع: خاص بالكميات؛ فوجود الكلى هنا فى بعض أفراده: أزيَد أو أنقص منه فى البعض الآخر؛ مثل: (المقدار): فهو فى الفَدَّان أزيَد منه فى القيراط. وسمى مشككا: لاشتراك أفراده فى أصل معناه واختلافها بأحد أنواع المفاضلة المذكورة، فإذا نظرتَ إليه من جهة الاشتراك: ظننتَه متواطئا، أو نظرتَ إليه من جهة الاختلاف: ظننتَه: مشتركا لفظيا؛ أى تعدَّد المعنى للَّفظ الواحد، فتتشكك حينئذ فى هذا الكلى: هل هو متواطىء أم مشكك. ضوابط الفكر، صـ ٤٨، ٤٩ باختصار، وراجع: غاية الوصول، صـ ٤٣، حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٦٩، ٧٠، شرح الخبيصى وحاشية العطار، صـ ٧٤، ٧٥، المرشد السليم، صـ ٥٠، دراسات فى المنطق القديم، صـ ٣٤.

[الكلام على الجُزئِيّ]

(وإما جزئيٌّ: ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (وإما جزئيٌّ): أى حقيقيٌّ؛ بقرينة المقابَلة بالكليِّ؛ وإلا فالجزئيُّ قد يكون إضافيًّا بالنسبة إلى ما هو أعمّ منه؛ كـ«الحيوان»؛ فإنه جزئيٌّ إضافيٌّ بالنسبة لِما فوقه؛ وهو: الجسم النامى، وإن كان كليا بالنسبة إلى الإنسان[1]. فالجزئيُّ الحقيقيُّ: كعَلَم الشخص، والمعرَّف بـ«ال» التى للعهد الخارجيِّ، وكالضمير، واسم الاشارة الموصول؛ بناءً على ما حققه «السيد» تبعًا «للعضُد»[2]: من أنها جزئيات وضعا واستعمالا، وعلى ما ذهب إليه «السعد» تبعا للمتقدمين: هى كلياتٌ وضعا، جزئياتٌ استعمالا. وأما المعرَّف بـ«ال» التى ليست للعهد: فكليٌّ، وكذا اسم الجنس؛ لأن الأول: موضوعٌ لفردٍ من أفراد النوع، فالتعدُّد فيه من أصل الوضع. والثانى: موضوعٌ للحقيقة المتحدة. هكذا

---

(١) انظر: مذكرات فى المنطق، صـ ٢٧، المرشد السليم، صـ ٥٥. وعلى طرة شرح الشمسية، جـ ١ صـ ٢٨٧، وأظنُّه بخط المرحوم الشيخ/ صالح شرف: يقول عن الجزئيّ: «ذكَره استطرادا؛ ليتبيَّن حقيقة الكلى، وإلا فالجزئى لا يُبحث عن أحكامه... كل ما وُجد فى الخارج: فهو [جزئيٌّ] حقيقيٌّ، ولا يُتصوَّر وجود الكليِّ فى الخارج أبدا. وبعبارة أخرى: الجزئيُّ: ما صدق عليه الهاذية؛ أى هذا» اهـ.

(٢) العضد: هو عبد الرحمن بن أحمد الإيجيّ، الشيرازيّ؛ القاضى، الشافعيٌّ، الأشعريٌّ، وُلد بشيراز. من تلاميذه: السعد التفتازانى. ومن تصانيفه: المواقف: فى علم الكلام. توفى مسجونا سنة (٧٥٦هـ). انظر فى ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، جـ ١٠ صـ ٤٦.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وهو الذى يمنع ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قيل مع زيادة. وقوله (لأن الأول): قد يُفهَم منه أن المراد بالمعرَّف بغير «ال»: التى للعهد، وبالثانى: اسم الجنس. وليس كذلك؛ بل يتعيَّن أن المراد بالأول: العَلَم الشخصيُّ وما عُطف عليه، وبالثانى: المعرَّف بغير «ال» التى ليست للعهد الخارجيِّ واسم الجنس. ومراده بالمعرَّف بغير «ال» التى للعهد: المعرَّف بلام الاستغراق، والمعرف بلام الحقيقة، والمعرف بـ«ال» التى للعهد الذهنيِّ. فبان لك: إيهام عبارته خلافَ المقصود، على أن فى كون المعرف بـ«ال» التى للعهد الذهنى كليًّا: نظر؛ فإنَّ مدخولَها[1] فردٌ من أفراد الحقيقة، فهو جزئىٌّ، غاية الأمر: أنه غير معيَّنٍ، وعدم تعيُّنه لا يرفع جزئيتَه، فتدبَّر.

قوله: (وهو الذى يمنع) إلى آخره: الموصول: واقعٌ على الـ(جزئيِّ) باعتبار لفظه، إلا أنَّ إضافة (مفهوم) إلى الضمير: بيانيةٌ. ومِن البعيد جعلُ

---

(١) أول (صـ) ٣٨ فى (ط ١). ومرادُه: أن مدخولَ «أل» التى للعهد الذهنيِّ: فرد مبهَم من أفراد الحقيقة؛ كما فى قوله ـ تعالى ـ ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾؛ أى فرد من أفراد الذئب. أما «أل» الجنسية: فمدخولها الحقيقة من حيث هى؛ كقولك: «الرَّجل خير من المرأة»؛ أى حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة، بقطع النظر عن الأفراد. ومدخول «أل» التى للعهد الخارجيِّ: فرد معيَّن من أفراد الحقيقة؛ كما فى قوله ـ تعالى ـ ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾؛ أى الرسول المعهود؛ وهو سيدنا موسى عليه السلام. راجع: حاشية العطار على شرح الأزهرية، صـ ٢٢، ٢٣.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

نفس تصوُّر مفهومه من[1] ذلك): أي وقوعُ الشَّرِكةِ فيه ....

حاشية الملوي

قوله: (أي وقوع الشركة): أي من حيث وضعه الخاصّ، ولو قيَّد به «الشارح» هنا: لكان أَولى؛ فيندفع الاعتراض: بأن «زيدًا» مثَلا اشترك فيه أُناسٌ كثيرون. فيُجاب: بأن «زيدا» الذى وضعتُه أنا ـ مَثلا ـ لابنِى: لا يتناول «زيدًا»[2] الآخر، وإلى ذلك أشار[3] «الشارح» بقوله بعد: (فإن مفهومه من حيث وضعه له[4] إذا تُصُوِّر: منع، ولا عبرة بما يَعرِض له من اشتراكٍ لفظىٍّ).

حاشية العطار

الموصول واقعا على لفظ الـ(جزئى) ـ كما قيل به هنا أيضا ـ، وتقدَّم ما فيه.

قوله: **(نفس تصور مفهومه)**: أى التصور من حيث نفسه. وقيّد به: ليخرج ما منع الشركة للدليل الخارجىّ؛ كواجب الوجود، أو بالنظر للخارج؛ كالكليات الفرضية.

قوله: **(أى وقوع الشركة فيه)**: بمعنى أن الجزئىَّ اذا تُصُوِّر معناه وحَصلت

---

(١) (ط)، (ع) بدون: (من)، وفى (خ): (عن ذلك). وانظر: أرسطو، صـ ٩٨، ١١٩.

(٢) فى (ب): (لا يتناوله زيد). ومراده: أنه لا يَرِد على تعريف الجزئى: «زيدا» المسمَّى به عدة أشخاص؛ ويسمَّى ذلك: بالمشترك اللفظىّ: وهو ما اتحد لفظه وتعدَّد وضعُه لأفراد كثيرة. وسبب عدم وروده: «أنه جزئىٌّ، والواضع حينما سَمَّى ولدَه زيدا: لاحَظ فيه هذه الذات المشخَّصة، مِن كونه ابنه، ومِن أوصافه المختصة التى لا تنطبق على غيره، فليس لمعنى كل واحد أفراد تشترك فيه. والمراد هنا: المشترك المعنوىُّ؛ الذى اتحد لفظه ووضعه وله أفراد كثيرة يَصدق عليها بمقتضى هذا الوضع؛ مثل: إنسان،...». مذكرات فى المنطق، صـ ٢٩.

(٣) أول (ل) ١٧ فى (أ).

(٤) (أ) بدون: (له).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(كزيدٍ علَمًا[1])؛ ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

صورته فى العقل: فإن تلك الصورة الحاصلة فى العقل لا يصحُّ فرض صدقها على كثيرين؛ فإنه يَحصل من تعقُّل كل واحدٍ من الجزئيات: صورةٌ مغايِرةٌ للصورة المتعقَّلة[2] من جزء آخر. فإن قلت: الجزئيٌّ لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوعَ الشركة فيه، وكل ما كان كذلك فهو كليٌّ؛ فالجزئيٌّ كليٌّ، هذا خُلْف. وأجيب: بأن المراد من الجزئيِّ: إن كان ما صدقَ لفظ الجزئيِّ عليه من الأفراد؛ كزيدٍ وعمرو وغيرهما: فلا نسلم الصغرَى. وإن كان مفهومَ الجزئيِّ: فلا نسلم الخُلف؛ لأن معنى الجزئيِّ كليٌّ، فهذا السؤال مغالطةٌ، نشأَت من الاشتراك الحاصل بين الصادق والمصدوق عليه. هذا محصِّل ما قالوه، وقد يقرَّر الجواب بوجهٍ أدقَّ؛ وهو: إن كان الحُكم على الماصدق: تكون القضيةُ كاذبةً وسالبةً، وإيجابُ الصغرى: شرطٌ فى الشكل الأول. وإن كان الحكم على المفهوم: تكون القضية صادقةً، إلا أنها طبيعية، وهى لا تُنتِج، فإن أردنا منعَ الخُلف: صحَّحْنا الصغرى بأنها معدولةٌ، لا سالبة، وأن الطبيعية قد تُنتج، والإنتاج بيِّنٌ هنا، وقولهم (الطبيعية لا تُنتج): أى إذا وقعت كُبرَى الشكل الأول، فهو محلُّ النزاع.

قوله: (كزيد علما): قُيِّد بالعَلَمية: لأنه إذا كان مصدرًا: كان كُليا. وبَقِيَ

(١) فى (خ): (كزيد وعمرو).

(٢) فى (ط ١): (المتعلقة).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

النظر فى: العَلَم بالغلَبة، وعلَمِ الجنس؛ أما الأول: فهو وإن كان كليا بحسب الوضع، لكنه قد صار جزئيا بسبب الاستعمال. وأما الثانى: فمِن قَبِيل العلم الشخصىِّ؛ لأن مدلَوله معيَّنٌ فى الذهن، فهو جزئىٌّ. وقيل: إنه كلىٌّ وليس عَلَما فى عُرف المنطق؛ لأن نظرَهم إلى المعنى بالقصد الأول، وإنما أدخله أهل العربية فى العَلَم: نظرًا إلى الأحكام اللفظية، فالتشخصُ الذهنىُّ: غير معتبَر فى معناه عند المناطقة، وكلام «أبى الفتح» فى «حاشية الجلال الدوانىِّ»: يُشعر بترجيح كونه كليا، وقال «مير زاهد» فى «حواشى الدوانى»: (عَلَم الجنس: موضوعٌ للماهية لا بشرط شىء؛ كاسم الجنس، إلا أن الحضورَ الذهنىَّ معتبَر فيه دون اسم الجنس، فهو كلىٌّ، وإطلاق العَلَم عليه مع أن معنى العلَم جزئىٌّ: هو بالنظر إلى الأحكام اللفظية المختصة بالعَلَم؛ ككونه مبتدأً، وذا حالٍ، وموصوفا بالمعرِفة؛ فإنَّ اعتبار الحضور الذهنىِّ لا على وجه التقييد: لا ينافى العمومَ والإطلاقَ، وما ينافيه: هو التشخُّص. وذهب بعض النُّحاة: إلى أن عَلَم الجنس موضوع للماهية بشرط الوَحدة الشخصية الذهنية، وحينئذ يكون جزئيا، ويلزم أن يكون إطلاقه على الأفراد مجازيًّا[1]. وانكشف مما ذكرنا: أن المعرفةَ: أعمُّ من الجزئىِّ، كما أن النكرةَ: أخصُّ من الكلىِّ؛ إذ المعتبَر فى المعرفة: المعلوميَّة والمعهوديَّة، دون التشخُّص وعدم الشركة) اهـ ملخَّصا.

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك: حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، جـ ١ صـ ١٣٥، ١٣٦، مطبعة عيسى البابى الحلبى.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

فإن مفهومَه مِن من حيث وضعه له[1] إذا تُصُوِّر: منَع ذلك، ولا عبرة بما يَعرض له من اشتراكٍ لفظيٍّ. وقدَّم الكليَّ على الجزئيِّ: لأن قُيودَه عدميّةٌ، نظير ما مرَّ، ....

حاشية الملوي

قوله: (لأن قيوده): أراد بالقُيود: متعلِّق النفي في قوله: (وهو الذى لا يمنع)، وإلا فعدم المنع: قيْد واحد، وبمثل هذا: يُجاب فيما تقدم[2]

حاشية العطار

قوله: (فإن مفهومَه): أى مفهوم لفظ «زيد عَلَما».

وقوله: (من حيث وضعه): أى لفظ زيد، (له): أى لذلك المفهوم.

قوله: (من حيث وضعه له): أى من حيث وُضع لفظ «زيدٍ» بإزائه، وأما لا من هذه الحيثية؛ أى العَلَمية: فإنه يكون مصدرا. كذا فى «الحاشية»، وهو سَهوٌ ظاهرٌ؛ فإن مراد «الشارح» بمفهوم «زَيد»: حال كونه علما، وهو ليس إلا الذات المشخَّصة، وأما على تقدير جعلِه مصدرا: فإن مفهومَه الحدث؛ الذى هو المعنى المصدريُّ، فالمحدَّث عنه: هو زيدٌ العَلَم. وإضافة «مفهوم» للضمير: عهديةٌ؛ كما هو الأصل فى وضع الإضافة؛ أى مفهومُه المعهود؛ وهو: الشخص، فلَم يشمل كلامُه المصدريةَ حتى يحترز عنها بالتقييد بالحيثية، فالأحسن أن يقال: إن التقييد بالحيثية: لإخراج مفهوم العَلَم؛ وهو: الذات المعيَّنة، لا من حيث وَضع العَلَم بإزائها؛ فإنها تكون كليةً؛ لأن هذا المفهومَ ـ أعنى ذاتًا معيَّنةً ـ: صادقٌ على كثيرين، لكن بعد وَضع العَلَم لهذا المعنى: تخصَّصَ، فصار جزئيًّا.

(١) (ز) بدون: (له). وعلى هامشها: (أى لفظه).

(٢) (ب) بدون: (فى قوله: وهو الذى لا يمنع... يجاب فيما تقدم).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

في قوله: (في المفرد)؛ لأن قيوده عدمية، وهذا هو التحقيق في التعليل، لا ما علل به «ابن مرزوق»؛ حيث قال: (قدَّم تعريف الكلِّي: لأن قيودَه وجودية وقيودَ الجزئي عدمية؛ وذلك أن الكلي: هو الذي لا يمنع، والمنع يتضمن النفيَ، ونفيُ النفيِ إثبات، فصار معنى: لا يمنع: يمكن. والجزئيُّ: هو الذي يمنع؛ ومعناه: لا يمكن). ونظر فيه «شيخ[1] شيخنا: العلامة اليوسيُّ»: بأن قولَهم الأعدام لا تُعرَف إلا بعد معرفة ملَكاتها: لَم يخصِّصوه ببعض المعاني دون بعضٍ، بل معناه: أن كلَّ معقولٍ ينبغي أن لا يُسلَب حتى يَثبُت ويُتعقَّل، وأما ما يدل عليه نفي المنع من الإمكان: فأمر آخر.

حاشية العطار

قوله: (لأن قيودَه عدمية): أراد بالقيود: مطلق المنفيِّ في قوله: (لا يمنع) إلى آخره؛ مِن: النفس، والتصور، والمفهوم؛ فباعتبار تسلُّط[2] النفي على أمور متعددةٍ: كان كلٌّ واحدٍ منها قيداً[3]؛ وإلا فعدم المنع: قيدٌ واحدٌ. والمراد بكونها عدمية: أن العدم معتبَر في مفهومها. وضمير (قيوده): يعود (للكليِّ). لا يقال: الأمر بالعكس؛ لأن قيود الكليِّ: وجوديةٌ، وقيودَ الجزئيِّ: عدميةٌ؛ وذلك لأن الكليَّ: (هو الذي لا يمنع)، والمنع: يتضمن النفيَ، ونفيُ النفيِ: إثباتٌ، فصار معنى (لا يمنع): يمكن. والجزئيَّ: (هو الذي يمنع[4])، ومعناه: لا يمكن. لأنَّا نقول: هذا تأويلٌ بعيدٌ، لا يُصارُ إليه ولا يعوَّل عليه.

---

(١) (ب) بدون: (شيخ).
(٢) أول (ص) ٣٩ في (ط ١، ٢).
(٣) في (ط ٢): (قيد).
(٤) في (ط ٢): (الذي لا يمنع). وهو خطأ.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

ولأنه المقصود بالذات عند المنطقيِّ؛ لأنه مادةُ الحدودِ والبراهينِ والمطالبِ[(١)]،

حاشية الملوي

واعلم: أن الجزئيَّ: هو العلَم الشخصيُّ، وأما اسمُ الجنس وعلَم الجنس: فكلٌّ منهما كليٌّ؛ لأن اسمَ الجنس: موضوعٌ لفردٍ من أفراد النوع، فالتعدُّد فيه: من أصل الوضع، وعلَمَ الجنس: موضوع للحقيقة المتحدة.

حاشية العطار

قوله: **(لأنه مادة الحدود)** إلى آخره: لأن الحدودَ تتركب منه، وكذا الأقيسة؛ لأنها تتركب من القضايا، والمحمول فى القضايا الحملية: لابد وأن يكون كليا، على نزاعٍ فى ذلك ليس هذا محله، فهو مادةٌ للحدود حقيقةً، وجزءُ مادةٍ فى الأقيسة.

وأراد بـ**(المطالب)**: النتائج، وهو جزءٌ حقيقةً فيها؛ بناءً على أن المحمول لا يكون إلا كليا. وأيضا الكليُّ جزءٌ من جزئيِّه ـ غالبا ـ، فالجزئيُّ: كلٌّ؛ بالنظر لوقوع الكليِّ جزءا منه، ومعرفةُ الجزء: سابقةٌ على معرفة الكل؛ لأنه مقدَّم عليه طبعا، قالوا: والتقييد بـ(الغالب): لأن بعض الكليات لا يكون جزءًا من

---

(١) مراده: أن الكليَّ هو «المادةُ التى يتركب منها الحدود والبراهين الموصِّلان للمجهولات التصورية والتصديقية، وأراد بالحدود: مطلق التعاريف. وبالبراهين: مطلق الأقيسة. ففى كلامه تغليب. أو المراد: الحدود الحقيقية والبراهين الحقيقية،... **والمطالب**: هى النتائج؛ لأنها تُطلب بالدليل»، والحُدود: تتركب دائما من الكليات، أما «البراهين والمطالب: فقد يتركبان من الجزئيِّ مع الكليِّ؛ كقولنا: زيد عالِم، وكل عالِم يستحقُّ الإكرامَ؛ ينتج: زيد يستحق الإكرام». حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٦٠. وعلى طرة شرح الشمسية، جـ١ صـ ٢٨٧، وأظنُّه بخط المرحوم الشيخ/ صالح شرف: «أن الجزئيَّ لا يُكتَسب من غيره، ولا يُكتسَب به غيره. ذكَره: استطرادا؛ ليتبيَّن حقيقة الكليِّ؛ وإلا فالجزئيُّ لا يُبحث عن أحكامه».

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

الجزئيات؛ كالخاصة، والعرَض العام. وأقول: لو قيَّد الكليَّ بـ(الذات): لم يَحتجْ للتقييد بقولهم (غالبا)، ولعلَّ القيد ملاحَظٌ، فلا يُحتاج للتصريح به، على أنه عند الرجوع للتأمل الصحيح: فحالُ الخاصة والعرض العام كذلك، فلا حاجة لملاحظة القيد ولا التصريح به؛ وبيانُه: أن الخاصةَ؛ وهي نحو: «الضحِك»[1]، والعرضَ العامَّ؛ وهو نحو: «المَشْي»: كلٌّ واحد منهما جزءٌ من جزئيّهِ المخصوص؛ وهو الضَّحكُ القائم بزيد مثلا، والمشْيُ القائم به، فالكليُّ فيهما ـ وهو: المطلَق ـ له جزئيات؛ وهي: أشخاصه القائمة بنحو: زيد وعمرو من أفراد الضحِك والمشيِ؛ لأن العرَض يتشخَّص بتشخُّص محلِّه، وإنما فهموا أن الجزئيَّ لنحو (المشيِ، والضحك): هو الضاحك، والماشي، ومعلوم أن (الضحِكَ، والمشيَ) ليسا جزئيَّين حقيقيَّين لذات الضاحك والماشي، وإن كانا جزئيَّين من مفهومه، فاحتاجوا لتكلف التقييد بـ(الغلبة)، وهو أخذٌ بالظاهر ووقوفٌ عند النظرة الأُولى. على أنه لو عمَّم الجزءَ؛ بشموله لجزءِ المفهوم أيضا: صحَّ أن يجعل (المشيَ، والضحكَ): جزئَين من (الماشي، والضاحك) أيضا، فتدبر.

واعلم: أنه يُفهم مما قررناه: وجهَ التسمية بـ(الكليِّ، والجزئيِّ)، وأن المنسوب إليه فيهما ما هو؛ فإن الكليَّ؛ كـ«الحيوان» مثلا: منسوب إلى

---

(١) سيأتي أن الخاصة هي (الضاحك)، لا (الضحك). والعرض العامَّ: هو (الماشي)، لا (المشي).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

(الكل)؛ الذى هو الإنسان مثلا. والجزءَ؛ كـ«زيدٍ»: منسوبٌ إلى جزئه؛ الذى هو الإنسان أو الحيوان. فمصدوق الكلىِّ: جزءٌ، إليه يُنسب الجزئىُّ، ومصدوق الجزئىِّ: كلٌّ، نُسب إليه الكلىُّ.

وههنا بحثٌ شريفٌ؛ وهو: أنه كيف يُتصور كونُ الكلىِّ جزءًا لجزئياته وهو محمولٌ عليها بالمواطأة، والجزء غيرُ محمول على كلِّه بالمواطأة؛ فإن الجزءَ بحسب الذات والوجودِ: غيرُ كلِّه، ولا بد فى الحمل: من الاتحاد بحسبهما؟

والجواب: أن المعتبرَ فى الحمل: هو الاتحاد فى الخارج(١)، وهذا لا ينافى التغايرَ فى العقل، بل لابد له من التغاير؛ فإن الحمل: هو اتحاد المتغايرَين ذهنا فى الخارج، محقَّقا أو موهومًا؛ وتوضيحُه: أن الجزءَ مقدَّم على كلِّه من حيث كونه جزءًا له، فان كان جزءًا فى الخارج: يتقدم عليه فى الخارج، وإن كان فى العقل: يتقدم عليه فى العقل، والكلىُّ: جزءٌ عقلىٌّ لجزئياته، فهو متقدم عليها ومغايِر لها فى العقل، وهو لا يُنافى الحملَ. وفى كون الجزئىِّ لا يُحمل: كلامٌ طويلٌ، ذكرنا منه شيئًا فى: «الحواشى الصغرى على ولَديَّة المرعشى فى الآداب»، وبسَطْنا الكلام عليه فى: «مقولات السيد البليدىِّ»(٢).

---

(١) انظر: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٩٥.

(٢) يقول العلامة العطار عن (حمل الجزئىِّ): «لاشك أن كل كلىٍّ يُقال؛ أى يُحمل، وإنما الخلاف فى الجزئى: هل يُحمل؟ أو لا؟ فمنع بعضهم حملَ الجزئى، وقال: إن قولك: هذا زيد ـ وإن كان المحمول جزئيا ـ: هو كلىٌّ تأويلا؛ لأنه يؤوَّل: بمسمَّى زيد. والمسمَّى:=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

بخلاف الجزئيِّ.

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

قوله: (**بخلاف الجزئى**): الذى يظهر: أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ؛ أى وهو: أى الكلىُّ، ملتبسٌ، بخلاف الجزئى؛ أى بمخالفته فى هذه الأمور من جهة: أن قيودَه وجوديةٌ، وأنه ليس مقصودا بالذات، وأنه ليس مادة الحدود والبراهين؛ فإن الجزئىَّ: لا يعرَّف، ولا يعرَّف به، ولا يبرهَن به، ولا عليه، فليس من مباحث هذا الفن أصلا[1]، وإنما تعرَّضوا لتعريفه: لأن مفهومَه: ملَكَةٌ، ومفهومَ الكلىِّ: عدمٌ يتوقف تصورُه على تصورها. وتقسيمه إلى: جزئىٌّ حقيقىٌّ، وجزئىٌّ إضافىٌّ، وأخْذ النسبة بينهما، وأن الحقيقىَّ مباينٌ للكلىِّ، والإضافىَّ: أعمُّ منه من وجه: لا يقتضى أن يكون مبحوثا عنه فى هذا الفن. أما بيان مفهومَى (الجزئىِّ الحقيقىِّ والإضافىِّ): فمِن قَبيل التصور، وهو لا يسمَّى بحثًا؛ لأنه فى

= كلىٌّ؛ لصدقه على زيد وغيره. وقال بعضهم: بل يُحمل الجزئى بدون تأويل». الحاشية الصغرى على مقولات السجاعى، صـ ٢٩، ٣٠. وتأتى بقيةٌ لذلك عند الكلام على تعريف (الجنس).

(١) معلوم أن غرض المنطق: عصمةُ الذهن عن الخطإ فى الفكر. والجزئيات الحقيقية؛ كعلىٍّ وخالد: لا يُتصور فيها فكر ولا نظر، فلا تحصل بواسطة الفكر والنظر، بل تحصل بواسطة الحسِّ. كما أن الجزئيات مختلفة؛ لذا لا يجوز كون بعضها مرآة للبعض الآخر. وأيضا يصعُب ضبط الجزئيات؛ لكثرتها. وعليه: فالجزئىُّ ـ الحقيقىُّ ـ لا يتعلق به غرض المنطقىِّ. أما الكليات: فهى أمور عقلية، يجوز كون بعضها مرآةً للبعض الآخر. المرشد السليم، صـ ٥٥ بتصرف يسير، وانظر: تيسير القواعد، صـ ٥٥. وسبق نقل ما يتعلق بذلك عن «طُرة شرح الشمسية».

. . . .

. . . .

الاصطلاح: عبارة عن (حملِ شيءٍ على شيءٍ). وأما بيان النسبة: فمِن تَتمَّة التعريف؛ لأن إيضاح المفهومات المتعددة: يَزداد بمعرفة نِسَبِ بعضها إلى بعض، فصار البحث عن الجزئيِّ: ليس مقصودا بالذات[1]، فوجب تقديم ما هو المقصود بالذات؛ وهو: الكليُّ. قال «الشيخ» فى «الشفاء»: (إنَّا لا نشتغل بالنظر فى الجزئيات؛ لكونها لا تتناهَى، وأحوالُها لا تَثبُت، وليس عِلمُنا بها ـ من حيث هى جزئيةٌ ـ يفيدنا كمالا حِكميًّا ويبلِّغنا إلى غايةٍ حِكميَّةٍ، بل الذى يخصُّنا: النظر فى الكليات).

[تقسيم الكلى إلى: طبيعىٌّ، ومنطقىٌّ، وعقلىٌّ]

* **خاتمة**: كلٌّ من الجزئىِّ والكلىِّ ثلاثة أقسام: طبيعىٌّ، ومنطقىٌّ، وعقلىٌّ؛ فإذا قلتَ ـ مثلا ـ «الحيوان كلىٌّ»: فمفهوم «الحيوان» ـ وهو الجسم النامى الحساس المتحرك بالإرادة ـ: معيَّنٌ فى نفسه. ومفهوم «الكلى»: ـ وهو ما لا يمنع تصوره من صدقه على كثيرين من غير اعتبار كونه حيوانا أو غيره ـ: معنًى آخر غير المعنى الأول؛ فالأول: الكلىُّ الطبيعىُّ، والثانى: الكلىُّ المنطقىُّ. والمركَّب منهما: هو الكلىُّ العقلىُّ. وكذا يقال فى أنواع الكلىِّ الخمسة: الجنس، والفصل، والخاصة، والنوع، والعرض العام. فالمتحصِّل من ضرب هذه الأقسام الثلاثة فى الكلىِّ وأقسامِه الخمسةِ: ثمانيةَ عشر، يُزادُ عليها:

---

(١) أول (صـ) ٤٠ فى (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

أقسام الجزئيِّ الثلاثة، تصير الجملةُ: إحدى وعشرين(١).

واختلفوا في وجود الكليِّ الطبيعيِّ في الخارج؛ فقيل: بوُجوده خارجًا؛ لأنه جزء الشخص الموجود في الخارج، وجزءُ الموجود موجودٌ(٢). وقيل: إنه

(١) وتوضيح المقام: أن مفهوم كُلا من الكليِّ والجزئيِّ ينقسم إلى: طبيعيٌّ، ومنطقيٌّ، وعقليٌّ؛ فـ (الإنسان) مثلا: فيه حصة من الحيوانية؛ فإذا قيل: (الإنسان كليٌّ): فههنا ثلاثة اعتبارت: الأول: أن يراد الحصَّة التي بها يشارك الإنسان غيرَه؛ وهو المسمَّى: بالكلي الطبيعي، ورجح بعض المحققين: وجود هذا الكلي في الخارج. الثاني: أن يراد به: أنه غير مانع من الشركة، وهو المسمَّى: الكلي المنطقي. الثالث: أن يراد كل من الأمرين معا؛ أعني: الحصة التي بها يشارك الإنسان غيره، مع كونه غير مانع من الشركة، وهو المسمى: الكلي العقلي. واختُلف في وجود هذين الأخيرَين في الخارج من عدم وجوده. انظر: فتح الرحمن على مقدمة لقطة العجلان، صـ ٥٤، شرح السعد على الشمسية، صـ ١٦٣ ـ ١٦٨، حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٥٨، ضوابط الفكر، صـ ٥٥. وفي حاشية العلامة العطار على مقولات البليدي، صـ ٤٢ ـ ٥٠، بحث طويل دقيق في الموضوع، فراجعه، وراجع أيضا: شرح الشمسية وحواشيه، جـ ١ صـ ٢٨٩ ـ ٢٩٤.

(٢) وهذا ما ذهب إليه الشيخ زكريا، في شرحه على مقدمة لقطة العجلان، صـ ٥٤. وعلَّق الشيخ يس بقوله: «هذا ما قاله «القطب» ومَن تبِعه. واعترضه «السعد»: بأن «الماهية الكلية جزء ذهنيٌّ للشخص، والذهنيُّ لا يجب وجوده في الخارج؛ وإلا لزم اتصاف الماهية الكلية بصفات متضادةٍ، ووجودُها في زمان واحد في أمكنة متعددة». وحقَّق: أن معنى وجود الكلي الطبيعي: وجودُ أشخاصه؛ أي يوجَد في الخارج إنسيًّا؛ كزيد وعمرو، وتَصدُق عليها الماهية التي إذا اعتُبر عروض الكلية لها: كانت كليا طبيعيا. وأما كون الماهية مع اتصافها بالكلية واعتبار عروضها لها موجود في الخارج: فلا دليل عليه، بل بديهة العقل حاكمة:=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

ليس موجودا فى الخارج؛ إذ لو وُجد خارجًا: لتشخَّص؛ قال فى «شرح المطالع»: (والذى يخطُر بالبال: أن الكليَّ الطبيعيَّ لا وجود له فى الخارج، وإنما الموجود فى الخارج: هو الأشخاص). ثم قال: (فإن قلت: إذا لم يكُن فى الوجود إلا الأشخاص، فمِن أين تحققت الكليات. قلتُ: العقل ينتزع من الأشخاص صورا كلية مختلفة[1]، تارةً من ذواتها، وأخرى من الأعراض المكتنِفة بها بحسب استعداداتٍ مختلفةٍ واعتباراتٍ شَتى، فليس لها وجودٌ إلا فى العقل) اهـ. قال بعض الفضلاء: وأما الكليُّ العقليُّ والمنطقيُّ: ففى وجودهما خارجًا خلاف أيضا؛ فمَن قال بوجود الإضافة: قال بوجود المنطقيِّ، ولَزِمه القول بوجود العقليِّ؛ لأنه مركبٌ من الطبيعيِّ والمنطقيِّ ـ الموجودَين ـ، ومَن منعه: منَع وجود المنطقيِّ، ولزِمَه عدم وجود العقليِّ؛ ضرورةَ عدم وجود أحد جزئَيه. اهـ. وفيه مجالٌ للبحث، وتحقيق هذا المبحث: يُطلب من «العِلم الطبيعيِّ»، ولذلك قال «السيد»: (إن البحث عن وجود هذه الكليات فى الخارج: خارجٌ عن هذه الصناعة). ثم رأيتُ فى «حواشى مير زاهد» علَى «الدوانى» كلامًا نفيسًا؛ قال ـ رحمه الله ـ: (وتوضيح مَرماهم ـ أى القائلين بوجود الكليِّ الطبيعيِّ خارجا ـ: أن حقيقة «الإنسان» مثلا حالَ اقتران

= بأن الكلية تنافِى الموجود الخارجيَّ». وانظر: شرح السعد على الشمسية، صـ ١٦٨ ـ ١٧٠، وحاشية الدسوقى على شرح القطب، جـ ١ صـ ٢٩٣.

(١) راجع فى معنى قولهم: (إن الكليات تُنتَزع من جزئياتها): حاشية العطار على مقولات البليدى، صـ ٢٧، ٢٨.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

العوارض، التى هى خارجة عنها: موجودةٌ فى الخارج، فتكون تلك الحقيقة من حيث هى هى، وذاتياتها التى هى متحدةٌ معها: موجودةً فى الخارج؛ كما تشهد به الضرورة، كيف ولو لم تكن موجودةً: يلزم مفارقتها عن نفسها، وبطلانها حال مقارنتها للعوارض، بل لا يُتصور مقارنتها لها. وتلك الحقيقة ليست متعينةً[1] فى حد ذاتها؛ لأن تعيُّنها ليس عينَها، ولا جزأَها، فيمكن أن تلاحظَها لا بشرط شىء، فتَعرِض لها الجزئية، ويكون فردًا أو حصةً). وهو تحقيقٌ نفيسٌ لم أرهُ لغيره، ولنا فى «حواشى المقولات الكبرى» كلام أبسط من هذا، فراجعه إن شئتَ[2].

** ** **

(١) فى (ط ٢): (معينة).

(٢) راجع: حاشية العطار على مقولات البليدى، صـ ٤٢ ـ ٥٠.

[تقسيم الكليِّ إلى: ذاتيٍّ، وعرَضِيٍّ]

(والكليُّ[1]: إما ذاتيٌّ: وهو الذى يَدخل فى حقيقة جزئياته ؛ كـ«الحيوان»

حاشية الملوي

قوله: (والكلى إما ذاتى) إلى آخره: اعلم: أن للقوم فى الذاتيِّ والعرَضِيِّ اصطلاحات كثيرة، أشهَرها: اصطلاحاتٌ ثلاثةٌ[2]: الأول: ظاهر كلام «المتن»: وهو أن الذاتيَّ: ما كان جزءًا، والعرَضيَّ: ما ليس بجزءٍ؛ فيكون النوع عرَضيًّا على هذا الاصطلاح؛ لأنه يَصدق عليه: أنه ليس

حاشية العطار

قوله: (وهو الذى يدخل) إلى آخره: هذا إنما يشمل الفصلَ والجنسَ؛ لأنهما يدخُلان فى حقيقة ما تحتهما من الأفراد، فلَم يشمل كلامه: النوعَ؛ كالإنسان مثلا؛ لأنه حقيقة ما تحته من الأفراد، فلَم يوصَف بكونه داخلا إلا بنوع تكلُّف؛ بأن يُراد بالدخول: عدم الخروج، فبقىَ داخلا فى تعريف العرضيِّ؛ وهو: (ما لا يَدخل)، إلى آخره، فيكون النوع على هذا: عَرَضيًّا ـ كما سيقول «الشارح» ـ، فيخالفه ما سيأتى «للمصنف»: من تقسيمه الذاتيَّ إليه وإلى الجنس. ولعل الأحسن فى الجواب أن يقال: إنه جرَى على الاصطلاحَين، هذا أحسن من تأويل عبارته هنا؛ لإرجاعها لما سيأتى؛ لأنه لا قرينة لما قيل به هنا: من المجاز تسميةً للشىء باسم ملزومه؛ يعنى ذَكر «يدخل»

(١) تقسيم الكليِّ إلى: ذاتيٍّ وعرَضيٍّ: هو من حيث دخوله أو عدم دخوله فى ماهية ما تحته من الجزئيات، كما أن تقسيمَه إلى: متواطىء، ومشكِّك: هو من حيث صدقه على أفراده. راجع: المرشد السليم، صـ ٥٦.

(٢) فى (ب): (ثلاث).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

بالنسبة إلى الإنسان والفرس)[١]؛ فإنه داخلٌ فيهما؛ لِتركُّب[٢] الإنسان من:

حاشية الملوي

بجزءٍ؛ أى من[٣] حقيقة نوعٍ آخر، وإلا: فهو داخل فى الجزئيات، وإلى ذلك أشار «الشارح» بقوله: (وعلى هذا: فالماهية عرَضية)؛ المراد بالماهية: النوع؛ كالإنسان، لكن جعْل «المصنف»[٤] فيما يأتى النوعَ ذاتيًّا: ينافِى

حاشية العطار

وأُريد: لازمُه؛ أعنى: لا يخرج، والقرينة لهذا المجاز: ما سيجىء من جعل النوع ذاتيا، مع أنه غير داخلٍ فى التعريف، فلابد من صرفه عن الظاهر. اهـ. وفيه نظرٌ؛ لأن مراعاة «المصنِّف» لكِلا المذهبَين فى المقامَين: جائزٌ، بل هو الظاهر؛ لأن صَونَ التعريف عن المجاز مهما أمكن: لازمٌ، مع أن ما سيجىء من «المصنف»: لا يصلح أن يكون قرينةً للمجاز؛ لاحتمال الإشارة للمذهبَين، فالظاهر: إبقاءُ كلام «المصنف» على ظاهره؛ لِضَعف اعتبار القرينة. وأيضا تعبير «المصنف» فيما[٥] سيأتى بقوله: (والذاتىُّ)؛ حيث أَتى به اسمًا ظاهرًا، مع أن المقامَ للإضمار، يقتضى نكتةً؛ وهى التنبيه على المغايَرة، والعجب من أرباب الحواشى هنا؛ حيث تنبَّهوا لهذه النكتة، فوجَّهوا العدول بما ذكرنا، مع تأويلهم

---

(١) فى (ز): (الإنسان والفرس: معطوف على الإنسان). هذا: والذاتىُّ: لا يمكن فهم الذات وتعقُّلها بدونه؛ والعرضىُّ: بخلافه. كما أن الذاتىَّ: لا يعلَّل، والعرضىُّ: يعلَّل. والذاتىُّ: أسبق فى التعقل من العرضىِّ. راجع: المرشد السليم، صـ ٥٦، ٥٧، وضوابط الفكر، صـ ٥٠. ويأتى توضيح ذلك للعلامة العطار، فى آخر مبحث (الكليات الخمس).

(٢) فى (ز): (لتركيب).

(٣) فى (ب): (ليس بجزئى من).

(٤) فى (ب): (لكن جعل المعنى).

(٥) أول (صـ) ٤١ فى (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

الحيوان والناطق، والفرس من: الحيوان والصاهِل.

حاشية الملوي

ذلك. ويجاب: بأنه فيما يأتى، قسَّم الذاتىَّ[1]: إلى الجنس والنوع بمعنًى آخر؛ وهو الاصطلاح الثانى الذى سيذكره، أو يراد هنا بالذاتىِّ: ما ليس بخارجٍ؛ وهو الاصطلاح الثانى. والاصطلاح الثانى: أن العرضىَّ[2]: ما كان خارجًا، والذاتىَّ: ما ليس بخارج، ونُقل هذا: عن «ابن سينا»، فعليه: النوع

حاشية العطار

كلام «المصنف» هنا وإرجاعِه لما سيأتى، فتضارَب كلامُهم، على أن كلام «الشارح»: يأبَى هذا التأويل؛ فإن قوله (وعلى هذا فالماهية عرَضيةٌ): يقتضى حملَ كلام «المصنف» على ظاهره.

فائدة: الذاتىُّ: منسوبٌ إلى «الذات» بمعنى: الحقيقة، لا بمعنى صاحِبَة؛ ولذلك أُدخلَت عليها «ال»، وأُفردت عن الإضافة. واستعمالُها لها بهذا المعنى: واردٌ فى كلام العرب؛ لقول «سيدنا خُبَيب ﷺ»[3]:

وذلك فى ذات الإله وإن يشأ ... يُبارك على أوصال شِلْوٍ مُمزَّعِ

وقول الآخر:

فنِعم ابن أخت القوم فى ذات ماله ... إذا كان بعض القوم فى ذاته وفر

---

(١) فى (أ): (ويجاب بأنه فيما يأتى والذاتى).

(٢) فى (أ): (أن العرض).

(٣) هو سيدنا خُبَيب بنُ عدىُّ بن مَجدَعة الأنصارىّ؛ قُتل غَدرًا مع بعض أصحابه بالرَّجيع بعد غزوة أُحُد. راجع: سير، جـ ١ صـ ٢٤٦. و(شلو ممزع): أى بَقيةٌ مقطَّعة.

(وإما عَرَضِيٌّ: وهو الذى يخالفُه[1]): أى لا يَدخل فى حقيقة جزئياته؛ (كـ«الضاحك» بالنسبة إلى الإنسان)؛ لِما مرَّ: أنه مركَّبٌ من:

ذاتيٌّ؛ لأنه يصدق عليه: أنه ليس بخارج عن الحقيقة؛ لأنه هو نفس

وفى «القاموس»: (قوله ـ تعالى ـ: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾[2]: أى حقيقة وَصلِكم، وبه فسَّرها «الواحديُّ»[3]، ونُقل عن «النَّوويِّ»: أن إطلاق «الذات» على «الحقيقة»: اصطلاح المتكلمين، قال: وأنكره بعض الأُدباء، وهذا الإنكار: منكَرٌ، واستدل بالآية السابقة) اهـ. لكن قولهم فى النَّسب (ذاتيٌّ): لا يَجرى على القياس إلا إن جعلت التاء أصلية، وهو خلاف الظاهر، ومقتضَى صنيع «القاموس»: أنها زائدةٌ، وعليه: فالقياس أن يقال: (ذَوَوِيٌّ)؛ بردِّ المحذوف.

قوله: (وإما عرضيٌّ)[4]: سُمِّى بذلك: لكونه منسوبا إلى ما يَعرض للذات؛ كـ«الضحك» مثلا العارض للإنسان. والمنسوبُ إلى العرض: عرضيٌّ.

قوله: (فى حقيقة جزئياته): المراد بها: الأنواع؛ بدليل التمثيل. وهى جزئياتٌ إضافيةٌ؛ فإن الجزئىَّ كما يُطلق على المعنى السابق، يطلق على كل أخصَّ تحتَ أعمّ.

---

(١) فى (خ): (وهو الذى بخلافه).

(٢) سورة (الأنفال)، من الآية رقم (١).

(٣) الواحديُّ: هو علىّ بن أحمد بن محمد، أبو الحسن. من مؤلفاته: البسيط، والوسيط، والوجيز: فى التفسير. (ت ٤٦٨هـ ـ ١٠٧٦م). راجع: الأعلام، جـ ٤ صـ ٢٥٥.

(٤) فى (ط ١): قدَّم التعليق على قوله (فى حقيقة جزئياته).

الحيوان والناطق، فالضاحك: خارجٌ عنه، وعلى هذا فالماهية: عَرَضِيَّةٌ. وقد يطلق الذاتيُّ: على ما ليس بعَرَضِيٍّ، فتكون الماهية: ذاتيةً[(١)].

الحقيقة، والشيء لا يخرج عن نفسه، وإلى هذا أشار «الشارح» بقوله: (وقد يطلَق الذاتي على ما ليس بعرضيٍّ)، وأراد بالعرضيِّ: ما كان خارجًا. وحقُّ العبارة أن يقول: (على ما ليس بخارجٍ)؛ لأن العرضيَّ مختلَف في تفسيره، فلا يصحُّ أخذُه في التفسير. الاصطلاح[(٢)] الثالث ـ وقد تركه «الشارح» ـ: أن الذاتيَّ: ما كان جزءًا، والعرضيَّ: ما كان خارجًا، وما[(٣)] لا ولا: فهو واسطة؛ أي لا ذاتيٌّ ولا عرضيٌّ، فالنوع على هذا: واسطة، ليس بذاتيٍّ ولا عرضيٍّ. وقول «المصنف»: (وهو الذي يخالفه): معناه: ما ليس كذلك، وقد شاع هذا الإطلاق عندهم، وهو المتبادر من ظاهر العبارة، فمراد «المصنف» مفهومٌ من كلامه بقرينة: المقام والاستعمال، وليس المراد بـ(المخالِف): ما يصح اجتماعه مع مخالِفِه؛ كالكلام والقُعود،

قوله: (وقد يطلق الذاتيُّ على ما ليس بعرضيٍّ): هذا هو مُختار «الشيخ الرئيس»؛ فإنه فسَّر في «الشفاء» الذاتيَّ: بما ليس بعرضيٍّ. وبقي قولٌ: (ثالثٌ)؛ هو مختار «صاحب المطالع»؛ قال: (ونحن نريد بالذاتيِّ: جزءَ الماهية، وبالعرضيِّ: الخارجَ عنها)، وحينئذ تكون قسمة الكليِّ: مثلَّثةً، وأما على رأي «الشيخ» في «الشفاء»: فمُثنَّاةٌ.

(١) في (ز): (فيكون ذاتية).

(٢) أول (ل) ١٨ في (أ).

(٣) أول (ل) ١٥ في (ب).

واعتُرِض: بأن الذاتيَّ منسوبٌ إلى الذات، فلو كانت ذاتيةً: لزم نسبةُ الشيء إلى نفسه. وأجيب: بأن هذه التسمية اصطلاحيةٌ، لا لُغويةٌ، وبأن الذات

كما توهَّم[1] «الفاضل القليوبي»، وسقط بما قررناه: ما ذكره في هذا المقام. وقال «الفاضل القليوبي» أيضا: (إنَّ جعْل الماهية قسمًا ثالثًا لا ذاتيةً ولا عرضيةً: مردودٌ باتفاقهم) انتهى. وهو خطأٌ نشأ من عدم الاطلاع، واعتقاد أنه أحاط بالفنِّ، وقد عرفتَ ما قدمناه[2] بالاصطلاحات الثلاثة. وممن نقل أن للقوم في الذاتيِّ والعرضيِّ اصطلاحات كثيرة، وأن من الاصطلاحات المشهورة: كون النوع لا ذاتيًّا ولا عرضيًّا: «الشيخ الإمام السنوسيُّ»

قوله: (واعترض) إلى آخره: أصل هذا الكلام: «للشيخ الرئيس»؛ فإنه قال في «الشفاء»: (ههنا موضع نظر؛ فإن الذاتيَّ: ما لَه نسبةٌ إلى ذات الشيء، وذاتُ الشيء: لا يكون منسوبا إلى ذات الشيء، بل إنما يُنسب إلى الشيء: ما ليس هو). وأجاب: (بأن الذاتيَّ وإن دل على النسبة بحسب اللغة، لكن لا كلام فيه، وإنما الكلام فيما وقع عليه الاصطلاح، وهو لا يشتمل على النسبة أصلا).

قوله: (وبأن الذات) إلى آخره: الجواب الأول: منَع تحقق النسبة، وهذا الجواب: بتسليمِها وتحقيقِ وجود المنسوب والمنسوب إليه. وهذا الجواب: ذكره «شارح المطالع»؛ قال: (على أنه لو جعل الماهيةَ ذاتيةً للماهية، من حيث إنها مقترنةٌ بالشخص: لاندفع الإشكال على قانون اللغة أيضا).

(١) في (أ): (كما توهمه).
(٢) في (أ): (ما قدمنا).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

كما تطلَق على: الحقيقة، تطلَق على: ماصدقها، ويمكن نسبة الحقيقة إلى ماصدقها.

حاشية الملوي

في شرحه لـ«ابن عرفه»[1].

حاشية العطار

قوله: (على ما صدقها): تصرُّف المناطقة في هذا كقولهم: للإنسان مثلا،

(١) حاصل الأقوال في الذاتي والعرضي: أ ـ أن الذاتيَّ: ما لا يكون خارجا عن ماهية ما تحته من أفرداه، بأن يكون تمامَ الماهية أو جزءها. والعرضيّ: ما يكون خارجا، سواء كان خاصا بالماهية، أو لا. وعليه: فالذاتيُّ يشمل: النوعَ (عين الماهية)، والجنسَ والفصلَ (كلٌّ منهما جزء الماهية). والعرضيُّ يشمل: الخاصةَ والعرض العامَ. ب ـ وقيل: الذاتيُّ: ما كان داخلا في الماهية؛ فيشمل: الجنس والفصل. والعرضيّ: ما كان خارجا؛ فيشمل: الخاصة والعرض العام. وعليه: فالنوع واسطة؛ لأنه تمام الماهية، فليس جزءا منها ولا خارجا عنها. جـ ـ وقيل أيضا: الذاتي: ما كان داخلا في الماهية، والعرضي: ما ليس داخلا فيها، فالذاتي يشمل: الجنس والفصل، والعرضي يشمل: النوع وكذا الخاصة والعرض العام. وبعض المحققين: على ترجيح الرأي الأول؛ أي دُخول النوع في الذاتي؛ «إذ كيف يكون جزء الماهية ذاتيا وعينُ الماهية ليس ذاتيا»! ويشهد لهذا الترجيح: النظر في «الماهية الحسية المركَّبة من أجزاء حسية؛ مثل: البيت المركَّب من غُرَفٍ وأعمدةٍ، فكيف تكون الأعمدة والغُرف من ذاتيات البيت، ويكون البيت ليس من ذاتيات البيت!». مذكرات في المنطق، صـ ٣٠، ٣١. هذا: والفرق بين الذاتيِّ والعرضيِّ: ١ ـ عدم إمكان فهم الذات وتعقلها بدون الذاتي، وإمكان ذلك بدون العرضي. ٢ ـ أن الذاتي لا يُعلَّل، بينما العرضيُّ: يعلَّل. ٣ ـ الذاتيُّ أسبق في التعقل من العرضي. أما الفرق بين العَرَض والعرضيّ: فالعرضي: هو الشيء القائم بالموضوع، وهو مبدأ اشتقاق العرضي؛ فالضاحك: عرضيٌّ، والضحك: عرض، والعرضي: يصح أن يكون محمولا في القضية؛ فيقال: محمد ضاحك، خلافا للعرض؛ فلا يقال: محمد ضَحِك. مذكرات، صـ ٢٩ ـ ٣١، وضوابط الفكر، صـ ٥٠، ٥١ باختصار وتصرف، وانظر: حاشية الحفني، صـ ١٨، الإيضاح لمتن إيساغوجي، صـ ٢٤، المرشد السليم، صـ ٥٦، ٥٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

فجعلوا اللَّفظَين بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ، وأدخلوا الجارَّ عليه، وجرُّوه به؛ وأصلُه مركَّبٌ مِن (ما) الموصولة، و(صَدَق): فعلٌ ماضٍ؛ أى ما صدق عليه الماهية. والصِّدق: بمعنى الحَمل؛ فمصدوق الموصول مع صلته: الأفراد؛ فإن تلك الأفراد: تُحمَل عليها الماهية؛ كزيدٍ وعمرو، إلى آخره؛ فإنه يقال: زيدٌ إنسان، وعمرو إنسان، إلى آخره، فعلى هذا: تُفتح «القاف» فى «صَدَق».

** ** **

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

[الكُلِّيَّات الخَمس]

[أوّلا: الجنس ـ صِيَغُ السؤال عند المناطقة]

ثم أَخَذ فى بيان الكليات الخَمس، وبدأ بالذاتىِّ منها؛ ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (بيان الكليات الخمس) إلى آخره: استدلَّ «الشيخ» فى «الشفاء» على حصرها فيها: بأن الكلىَّ إما أن يكون ذاتيًّا، أو عَرَضيًّا. فإن كان ذاتيا: فإما أن يدل على الماهية، أو لا يدل. فإن كان دالا على الماهية المشتركة: فهو جنسٌ. وإن كان دالا على الماهية المختصة: فهو نوعٌ. وان لم يدل على الماهية: فلا يجوز أن يكون أعمَّ الذاتيات المشتركة؛ وإلا لدلَّ على الماهية المشتركة، فتكون أخصَّ منه؛ فهو: فصلٌ صالحٌ للتمييز عن بعض المشاركات فى أعم الذاتيات. وإن كان عرَضيًّا: فإما أن لا يكون مشتركًا فيه؛ فهو: الخاصة. أو يكون؛ فهو: العرَضُ العامُّ[1].

قوله: (وبدأ بالذاتى): وذلك لأنه العُمدة، فكان الأنسبُ: أن يقدِّم النوعَ أو يؤخرَه، ويقارنَ بين الجنس والفصل ـ كما فعل غيره ـ؛ للمناسبة بينهما من حيث إنهما جزآن، ولكنه اعتبر مناسبةً أخرى بين الجنس والنوع؛ وهى[2]

(١) انظر فى وجه حصر الكليات فى خمس: شرح الخبيصى مع حاشية العطار، صـ ٩١، شرح الملوى وحاشية الصبان، صـ ٦٢، مذكرات، صـ ٣١، ٣٢، المرشد، صـ ٤٨.

(٢) فى (ط ١): (وهو).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

فقال: (والذاتيُّ: إما مقولٌ في جواب: ما هو بحسب الشَّرِكة المَحضَة؛ كالحيوان بالنسبة إلى) أنواعه؛ نحو: (الإنسان، والفرس؛ وهو: الجنس)؛

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

(المقولة على كثيرين)، دون الفصل. ولما كان المختلِف في العدد والحقائق - وهو: الجنس - أَولى باسم الكثرة من المختلف في العدد فقط: قُدِّم عليه. وأتى بالفصل بعد النوع: لتقدُّم الجنس على الفصل؛ من حيث[1] إن الجنسَ أعمُّ.

قوله: (والذاتيُّ) إلى آخره: إظهارٌ في مقام الإضمار، يقتضي أن المرادَ به هنا: غيرُ الذاتي هناك؛ فإنه هنا: يشمل النوعَ، ولا يشمله التعريف السابق ـ كما تقدم ـ. كذا قالوا، وفيه: أنه لو أتى بالضمير: لتوهّم عوده للكليّ؛ لأنه المحدَّث عنه؛ حيث قال سابقا: (والكليُّ: إما ذاتيٌّ)، إلى آخره. أو أنه راجعٌ للقسم الثاني من القسم الأول؛ وهو: العرَض؛ لقُربه. وكلاهما ليس مرادًا، فالمقام فيه: للإظهار، فلا تُطلب له نكتة. وعدَل عما هو الشائع في أمثاله؛ بأن يقول: (والأول) إلى آخره: للإيضاح، تأمّل.

قوله: (مقول): أي محمولٌ حملَ مواطأةٍ[2]؛ فإنه المعتبَر عندهم ـ كما سلف ـ.

قوله: (المحضة): أي الخالصة من شائبة الخصوصية؛ كما في النوع

---

(١) أول (صـ) ٤٢ في (ط ١، ٢).

(٢) انظر: مختصر السنوسي وحاشية البيجوري، صـ ٥٧، الحاشية الصغرى على مقولات السجاعي، صـ ٢٩.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لأنه إذا سُئل عن الإنسان والفرس بما هما؟ كان الحيوان: جوابًا عنهما؛ لأنه تمامُ ماهيتِهما المشتركة بينهما، وإذ سُئل عن كلٍّ منهما: لم يصح أن يكون جوابًا عنه؛ لأنه ليس بتمام ماهيته، فلا يُجاب به، بل بتمامها، وتمامها فى الأول: الحيوان الناطق، وفى الثانى: الحيوان الصَّاهل.

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

المقابل له جوابًا عنهما؛ أى عن السؤال عنهما، فلو قال (عنه): أى السؤال المفهوم مِن (سأل): كان أنسبَ، ولكنه أتى بضمير التثنية: لأن كُلا من (الإنسان)، و(الفرس): يتضمن سؤالا وإن وقعا بلفظٍ واحدٍ فى قول السائل: (ما الإنسان والفرس؟)، كذا فى «الحاشية». وقد يقال: إن معنى كلام «الشارح»: جوابا عن السؤال عنهما، وحذْف المضاف: كثيرٌ شائعٌ؛ لأن الضمير فى قوله (فى جواب ما هو)، وقوله (بما هما): واقعٌ موقعَ المسئول عنه، وهذا أَولى من جعل الضمير عائدا على السؤال المفهوم مِن (سأل).

قوله: (تمام ماهيتهما): ماهيَّةُ الشيء وحقيقتُه: شيءٌ واحدٌ؛ وهو: ما به الشيء هو هو. وقد تختصُّ الحقيقة: بالموجودات دون الماهية، فتشمل المعدومات. وهى مأخوذة مِن: (ما هو)، والمراد بها: ما يقع جوابا عن ذلك السؤال. وفى «اليوسيِّ»: (أنها نسبة إلى «ما»؛ وذلك لأنه لَما كانت «ما» يُسأل بها عن الحقيقة: نُسبت الحقيقة إليها؛ بمعنى أنها تُقال فى جوابها؛ فيقال للحقيقة: إنها ماهية؛ أى مقولةٌ فى جواب «ما» أو مطلوبةٌ بها، وإن شئتَ أبدلتَ الهمزةَ هاء) اهـ. وقال «مير زاهد»: (المشهور أن للماهية معنيَين: الأول: ما به يُجاب عن السؤال بما هو. والثانى: ما به الشيء هو هو. والحق: أن لفظة

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والمسئُول عنه بـ«ما»: منحصرٌ فى أربعةٍ: فى واحدٍ كليٍّ؛ نحو: ما الإنسان؟ وواحدٍ جزئيٍّ؛ نحو: ما زيد؟ وكثيرٍ متماثل الحقيقة؛ نحو: ما زيد وعمرو وبكر؟ وكثيرٍ مختلفها؛ نحو: ما الإنسان والفرس[1] والشَّاة؟ والجواب عن الأربعة: منحصرٌ فى ثلاثة أجوبةٍ؛ لاشتراك الثانى والثالث: فى جوابٍ واحدٍ.

حاشية الملوي

قوله: (وكثير مختلفها[2]): ليس المراد به: الأفراد، وإن كان هو ظاهر عطفه على ما قبله، بل المراد: ما هو[3] أعمُّ، فيشمل: الحقائقَ المختلفةَ ـ كما مثَّل ـ، ويشمل: الحقائقَ والأفرادَ الشخصيةَ المختلفةَ؛ نحو: ما الإنسان وهذا الفرس؟ ويشمل[4]: الأفرادَ الشخصيةَ المختلفةَ؛ نحو: ما زيد وهذا الفرس؟

قوله: (منحصرٌ فى ثلاثة أجوبة): قال «الفاضل القليوبى»: (فيه نظر؛

حاشية العطار

«الماهية»: مشتقةٌ من هاتَين العبارتَين، ومعناها الحقيقىُّ: هو الأمر المعقول؛ أى الحاصل فى العقل من غير اعتبار الوجود الخارجىِّ؛ كما أشار إليه «الطُّوسىُّ» فى «التجريد»)[5].

قوله: (والجواب عن الأربعة منحصر فى ثلاثة أجوبة): وجْهُ الحصر: أن

(١) أول (ل) ٧ فى (ز).
(٢) فى (ب): (تخلفها).
(٣) (أ) بدون: (ما هو).
(٤) فى (أ): (وشمل).
(٥) انظر عن (الماهية): شرح العقائد النسفية مع فتح الإله الماجد وتعليق المحقق، صـ ١٦٣ ـ ١٧٦، حاشية العطار على شرح الخبيصى، صـ ١٠١.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

لأنه إن أراد ما ذكره من الأمثلة: فله جوابان؛ لاتفاق الثلاثة الأُوَل في جوابٍ واحدٍ، وإن أراد بحسب الواقع: فهي أربعة؛ نحو: ما الفرس؟ فتأمل) انتهى. وهذه غفلة، سببها: عدم التفرقة بين الحدِّ والنوع، وعن كون الحدِّ والمحدود متغايرَين بالتفصيل والإجمال باتفاق أهل المنطق، فإن

حاشية العطار

الجواب إما أن يكون بالحدِّ؛ وهو: الأول. أو بالنوع؛ وهو: الثاني. أو بالجنس؛ وهو: الثالث. قال «الشيخ السنوسيُّ» في مَنطِقِه: (والحاصل: أن الأسئلة بـ«ما هو» وإن كثُرت، فجوابُها منحصر في ثلاثة أقسام[1]: جواب لا يكون إلا إذا كان السؤال عن واحدٍ كليٍّ، ولا يكون حالة التعدد؛ وهو: الجواب بالحدِّ. وجواب لا يكون إلا عند السؤال عن متعدد [عن][2] كليَّين مختلِفي الحقيقة، أو [شخصَين][3]، أو شخصيٍّ وكليٍّ كذلك، ولا يكون عن مفرد؛ وهو الجواب[4]: بالجنس. وجواب يكون عن السؤال عن مفردٍ [شخصيٍّ][5]،

(١) علق الشيخ البيجوري على مختصر السنوسي، صـ ٥٥ بقوله: «قوله: على ثلاثة أقسام: الأول: الجواب بالحد، والثاني: الجواب بالجنس، والثالث: الجواب بالنوع».

(٢) (ط ١، ٢) بدون (عن). قارن: مختصر السنوسي، صـ ٥٥.

(٣) في (ط ١، ٢): (أو شخصيين). قارن: مختصر السنوسي، صـ ٥٥. وعلق الشيخ البيجوري بقوله: «قوله: أو شخصين: نحو أن يقال: ما هو زيد وهذا الحمار؟ فيقال في الجواب: حيوان. قوله: أو شخص وكلي: نحو أن يقال: ما هو زيد والفرس: فيقال في الجواب: حيوان».

(٤) في (ط ١): (وهذا الجواب).

(٥) في (ط ١، ٢): (شخص). قارن: مختصر السنوسي، صـ ٥٥. وعلق الشيخ البيجوري بقوله: «قوله: عن مفرد شخصي: نحو أن يقال: ما هو زيد؟».

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

الجواب عن قولنا: ما الإنسان: بالحد التام؛ وهو: الحيوان الناطق، وهو غير الجواب بالإنسان عن قولنا: ما زيد؟ وما زيد وعمرو[1]؟ ويلزم من قوله: بأنهما غير متغايرَين أصلا: أن يكون الجواب عن الجزئيِّ والجزئيات: بالحد التام؛ لأن الجواب عنهما: بالنوع، وهو ليس بمغايرٍ لحدِّه عنده،

حاشية العطار

أو أشخاصٍ متحدة الحقيقة، أو صنفٍ[2]، أو أصنافٍ كذلك، وحدَها، أو مع الشخص[3]، أو الأشخاص المتفِق جميعها فى حقيقةٍ واحدة. وهذا الجواب: بالنوعِ الحقيقيِّ) اهـ. فما ذكره «الشيخ القليوبى» هنا: ساقطٌ. قال «الشيخ السنوسى»: (وحُكْم جواب أصناف النوع[4] إذا عُدِّدَت أو أُفرِدت بالسؤال بما هو: لم أرَه منصوصًا فى كتب المنطق، وما ذكرتُه فيه: إنما هو شيء ظهر لى، فتأمَّله، وابحث فى كتب المنطق عن صحته أو فساده) اهـ. والذى ذكرَه: هو قوله (والظاهر أن السؤال بـ«ما هو» إذا أُفرد عن الصنف أو الصنفَين

---

(١) فى (ب): (وعمر).

(٢) علق الشيخ البيجورى بقوله: «قوله: عن صنف: نحو أن يقال: ما هو الزِّنجيُّ. قوله: أو أصناف: نحو ان يقال: ما هو الزنجيُّ والتركيُّ والجُرجيُّ؟ فيقال فى جواب ذلك كله: إنسان». هذا: والشخص: نوع مقيَّد بالمشخصات؛ كبَكرٍ وعمرو. وفوقه: الصنف؛ وهو نوع مقيَّد بصفات كليَّة عرَضية؛ كالعربيِّ والعجميِّ بالنسبة للإنسان. وفوقه: النوع. وفوق النوع: الجنس. راجع: حواشى المقولات الكبرى، صـ ٢٥، وضوابط الفكر، صـ ٦٥.

(٣) علق الشيخ البيجورى بقوله: «قوله: أو مع الشخص: نحو أن يقال: ما هو الزنجىّ وزيد؟ وقوله: أو الأشخاص: أى ومع الأشخاص؛ نحو أن يقال: ما هو الزنجى وزيد وعمرو وبكر».

(٤) فى (ط ١، ٢): (أصناف هذا النوع). قارن: مختصر السنوسى، صـ ٥٧.

. . . .

ولا بالإجمال والتفصيل، فيلزمه: أن الجزئيَّ: يُحدُّ، مع أن الجزئيَّ لا يُحدُّ عقلا ولا نقلا باتفاقٍ من أهل المنطق ـ كما بَرهَنوا عليه بما يُخرجنا بسْطُه عن المقصود[1] ـ، واتفقوا: أن الجواب عن الجزئيِّ والجزئيات[2] المتفِقة: لا يكون بالحد، وإنما يكون: بالنوع، وإن كان يقول بتغايرهما: لزمه أن

أو الأصناف: [أن] يجاب عنه[3]: بالنوع موصوفا بالوصف الذى امتاز به ذلك الصنف عن سائر الأصناف إن كان السؤال عن صنفٍ واحدٍ منها. وإن كان عن متعددٍ من الأصناف: فيجاب بالنوع موصوفا بتمام الوصف المشترك [بين][4] ذلك المتعدد؛ فيقال مثلا فى جواب السؤال عن «الزِّنجىِّ» بما هو؟ الإنسان الأسوَدُ، وعن الزنجى والصّقلِّىِّ: [بما هو][5]؟ الإنسان العَجَمِىُّ)[6] اهـ.

---

(١) سيأتى النقلُ عن (لوامع الأفكار شرح طوالع الأنوار، للشيخ زكريا): الكلام على ما يُحدُّ وما يحدُّ به. وانظر: حاشية الصبان، صـ ٦٣.

(٢) فى (ب): (والجزئيان). وانظر: حاشية الصبان، صـ ٦٤.

(٣) فى مختصر السنوسى، صـ ٥٧: (أن يجاب فيه). وانظر تعليق الشيخ البيجورى.

(٤) فى (ط ١، ٢): (المشترك من). قارن: مختصر السنوسى، صـ ٥٧.

(٥) فى (ط ١، ٢): (والصقلى هما). قارن: مختصر السنوسى، صـ ٥٧.

(٦) والحاصل: أن جواب السؤال عن الواحد الكلىِّ: يكون بتعريفه بالحد؛ مثل: ما الإنسان؟ فيقال: حيوان ناطق. وجواب السؤال عن الواحد الجزئىِّ: يكون ببيان نوعه؛ مثل: ما محمد؟ والجواب: إنسان. وجواب السؤال عن المتعدد المتماثل الحقيقة: يكون ببيان النوع أيضا؛ مثل: ما محمد وأحمد؟ والجواب: إنسان. وجواب السؤال عن المتعدد المختلف الحقيقة: يكون ببيان الجنس؛ مثل: ما الإنسان والأسد؟ والجواب: حيوان.
وترَك الشارح هنا المسئول عنه بـ(أى)؛ فيُسأل بها عن: المميِّز الذاتىِّ أو المميِّز العرضىِّ=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

الأجوبة ثلاثة، وسقط اعتراضه، وبالجملة: فينبغى للإنسان أن يعرف مع من يتكلم، فهذا شيخ الإسلام وعَلَم الأعلام من الأئمة المحققين الراسِخين فى كل فنٍّ من الفُنون.

حاشية العطار

وفى بعض طُرر الشارح: (تأمَّل، فتبين: أنه لا حاجة للوصف المذكور؛ لأن الغرض: أن السؤال بـ«ما»، فلا يُجاب إلا بتمام الحقيقة؛ وهو: النوع فقط، وأما الجواب بالوصف المميِّز: فإنما يقال فى السؤال بـ«أىْ»؛ على القاعدة فى ذلك)[1] اهـ. قال «اليوسىُّ»: (إذا كان السائل عن الزِّنجىِّ مثلا جاهلا أنه

= للشىء؛ فالأول: كأن يقال: أىُّ شىء يميز الإنسان فى ذاته؟ والجواب عنه: ببيان الفصل؛ فيقال: ناطق. والثانى: كأن يقال: أىُّ شىء يميز الإنسان فى عرَضه؟ والجواب عنه: ببيان الخاصة؛ فيقال: ضاحك. راجع: شرح الملوى وحاشية الصبان، صـ ٦٣، ضوابط، صـ ٥٧، ٥٨، ثم انظر: الإيضاح لمتن إساغوجى، صـ ٢٥ ـ ٢٧. هذا عن السؤال المعتبَر عند المناطقة فى باب التصورات فقط؛ وإلا فقد قال فى لقطة العجلان، صـ ٦٧: «أمَّهات المطالب؛ أى أصولُها، أربعة: هل، ولِمَ، وما، وأىْ»، ووضَّحه الشيخ زكريا: بأن مطلب «هل»: أصل الشىء أو وصفُه. ومطلب «ما»: معرفة اللفظ، أو معرفة الشىء برسمه، أو معرفته بحقيقته. ومطلب «لِمَ»: السؤال عن علة الشىء، والسؤال عن بيان دلالته على المطلوب. ومطلب «أى»: تمييز تفصيل ما أُجمل، وأما مطلب «كيف وأين ومتى» وغيرها كـ«مَن وكم وأنَّى وأيَّان»: فداخل فى مطلب «هل ولِم وما وأى»، على تفصيل فى ذلك، وضحه الشيخ زكريا فى كتابه: فتح منزل المثانى، صـ ١٢٧ ـ ١٣١، فراجعه، وراجع أيضا: الإيضاح فى علوم البلاغة، للخطيب القزوينى، شرح وتعليق: د/ محمد عبد المنعم خفاجى، جـ ٣ صـ ٤٦ ـ ٥٨، مكتبة ومطبعة صبيح، بدون تاريخ.

(١) وعبارة الشيخ البيجورى على مختصر السنوسى، صـ ٥٧: «تأمَّلناه، فوجدناه لا حاجة=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(ويُرسم) الجنسُ: (بأنه كليٌّ):........................

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

إنسانٌ: فظاهر، وأما إذا عَلم أنه إنسان، وأراد تمييزَه: فلا يكفى «الإنسان» جوابا عنه، بل لا يفيد شيئا، وحقُّه حينئذ: أن يسأل بـ«أى»، فيُجاب: بالوصف المميز لذلك الصنف، ولا يسأل بـ«ما»).

قوله: (ويرسم الجنس) إلى آخره: سيأتى فى «الشارح» بعد الفراغ من الكلام على الكليات: توجيه كون هذه التعريفات رسوما.

ولفظ (كليّ): لا حاجة إليه؛ لأن الـ(مقول على كثيرين): مُغنٍ عنه، هكذا قال غير واحد، وقول «المحشى» (فيه نظر من وجهَين): ليس بشيء؛ أما النظر الأول؛ وهو[1] قوله: (إن فيه الاعتراض باللاحق على السابق، وهو غير مَرضيٍّ؛ لأن السابق وقع فى مركزه): فلأن هذه المقدمة كثُر وقوعها فى كلام المتساهِلين فى أمثال هذه النظائر، وهى كلام مجمل قد أُخذ على إجماله، فأشبه الأُصولَ الموضوعةَ التى تؤخَذ على سبيل حُسن الظن بالمعلِّم من غير أن تَقترن بالبيان، ولم تُذكر فى كتب النُّظَّار. وأما النظر الثانى: فإن ما ذكره فى بيان الاحتياج إلى لفظ الكليِّ من: أن ذِكر (مختلفَين): لإخراج النوع، وهو صفةٌ؛ لابد له من موصوف، فذكَر (كثيرين): لأجل ذلك.

= إلى الوصف المذكور على القاعدة: من أن السؤال بما هو: إنما يُجاب بتمام الحقيقة؛ وهو: النوع. ولو احتيج إليه مع الصنف أو المتعدد من الأصناف: [لاحتيج] إليه مع الشخص أو المتعدد من الأشخاص. مع أنه تقدَّم خلافه،...».

(١) أول (صـ) ٤٣ فى (ط ١، ٢).

دخل فيه سائر الكليات، (مقولٌ على كثيرين مختلفين بالحقائق): ....

....

وقوله: **(على كثيرين)**: جارٌّ ومجرورٌ يَحتاج لمتعلقٍ، فذكر الـ(مقول): لأجل ذلك؛ فإنما يفيد الاحتياجَ إلى مقولٍ، دون الكلى ـ الذى الكلام فيه ـ.

واعلم: أنه قد وُجد فى نُسخ «المطالع» لفظ (الكلى)، فردَّها «الشارح»: بأنه مستدرَكٌ؛ لأنه مرادف للـ(مقول على كثيرين)، لا فرق بينهما إلا بالإجمال والتفصيل. وأوضَحَه «سيد المحققين»: بأن مفهومَ الكليِّ: (ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه بين كثيرين)؛ أى هو صالحٌ بمجرد تصوره للحمل عليها، وهذا هو المراد من الحمل على كثيرين.

قوله: **(دخل فى سائر الكليات)**: أى بقيَّتها، ما عدا: الجنس؛ لئلا يلزم دخول الشيء فى نفسه. كذا فى «الحاشية». وليس بشيء، بل الحق: تفسير (سائر): بـ«جميع»، وما ادعاه من لزوم دخول الشيء فى نفسه: ممنوع؛ لأن الجنس داخل مع غيره، فهو داخل فى جملة المجموع، فلَم يلزم ما ذكر، على أنه كيف يصح إخراجه مع أنه المقصود بالتعريف، فلو خرج: فسد التعريفُ ـ كما لا يَخفَى ـ.

فائدة: قال «الحَرِيريُّ»[1] فى «دُرة الغواص»: (فمِن أوهامهم الفاضحة وأغاليطِهم الواضحة: أنهم يقولون: «قَدِم سائر الحُجاج»؛ فيستعملون «سائر»

---

(١) الحريرى: هو القاسم بن على بن محمد، من كبار الأُدباء، له: المقامات، وملحة الإعراب. (ت ٥١٦هـ ـ ١١٢٢م). راجع: سير، جـ ١٩ صـ ٤٦٠، الأعلام، جـ ٥ صـ ١٧٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

خرج به: النَّوع ؛ لأنه مقولٌ على. ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

بمعنى الجميع، وهو فى كلام العرب بمعنى: الباقى)، ثم ساق على ذلك أدلة من الأحاديث وكلام العرب. اهـ. ومنع «ابن برِّى»[1] ذلك؛ وقال: إن «ابن دريد» ذكر فى بعض أماليه: جاء سائر الحُجَّاج؛ أى كلُّهم. ولك سائر المال؛ أى كلُّه، وأنشَد قولَ «ابن مضرِّس»:

فما حسن أن يعذر المرء نفسه وليس له فى سائر الناس عاذر

اهـ ذكره بعض «شُرَّاح الدريدية».

قوله: (مقول): أى محمولٌ حملَ مواطأةٍ ـ كما تقدم غير مرة ـ؛ والمراد: صالحٌ لأن يُقالَ ويُحملَ، لا أنه مقولٌ بالفعل. وكذا يقال فى بقية التعاريف؛ فإن الكليَّ المنقسم إلى هذه الأقسام: عامٌّ، يشمل: ما لا أفراد له خارجا، وما له أفراد، وماله فرد واحد، إلى آخر التقسيمات السابقة. وفى «شرح المطالع»: (وحمَلَه؛ أى حمَلَ المقول على كثيرين، على ما يقال على كثيرين بالفعل: تنبيها على أن الجنسية إنما هى بالقياس إلى أنواعٍ متعددةٍ، بخلاف النوعية؛ فإنها يمكن أن تتحقق بالقياس إلى شخصٍ واحدٍ: سهوٌ؛ لأنه إن أُريد بـ(الكثيرين): الأفراد الموجودة فى الخارج: لم يتناول الأجناسَ المعدومةَ، ولم يكن الـ(مقول على كثيرين): كالجنس للخمسة؛ لعدم شمول الكليات المعدومة والمختصَرة فى

(١) هو: عبد الله بن بَرِّىٍّ بن عبد الجبار؛ نحويُّ وقته، له حواشٍ على درة الغواص للحريرى. (ت ٥٨٢هـ ـ ١١٧٨م). راجع: سير، جـ ٢١ صـ ١٣٦، الأعلام، جـ ٤ صـ ٧٣.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

كثيرين متفقين بالحقائق(في جواب: ما هو): خرج به: الفصل، والخاصة، والعرَض العام؛ إذ الأوَّلان: إنما[1] يقالان في جواب: أيّ شيءٍ هو،

حاشية الملوي

قوله: (خرج به: الفصل): أي ولو بعيداً.

قوله: (والخاصة): أي سواء كانت للجنس؛ كـ«الماشي»: إذا اعتُبرت

حاشية العطار

شخص واحد. وإن أريد به: الأفراد المتوهَّمة: فلا فرق بين النوع والجنس) اهـ.

والمراد بالـ**(كثيرين)** في تعريف الجنس: الأنواع، وفي تعريف النوع: الأشخاص.

قيل: (كثيرين): جمع (كثير)؛ علَى زِنة (فعيل)، وحينئذ فلا وجه للجمع[2]؛ ولذا قال بعض المحققين: (هذا الجمع ليس بصحيح من جهة اللغة، وإنما هو من مسامحات أهل هذا الفن) اهـ. قال بعض المدقِّقين: إنما اختاروا جمع الـ(كثيرين): تنبيها على أن جميع الكليات متساوية باعتبار نفس التصور، حتى إنه ما من كليٍّ إلا وهو صادقٌ على ذوِي عقولٍ متكثرةٍ بهذا الاعتبار وإن كان مباينا لها بحسب نفس الأمر. أما اختيار صيغة المذكَّر على صيغة المؤنَّث: فلكونه أشرفَ.

قوله: (حتى يحتاج إلى إخراجه بمقول): أي لو فُرض دخوله في الكليِّ؛

(١) (ز) بدون: (إنما).

(٢) لذا قيل: الأَولى أن يقول: (على الكثرة المختلفة)؛ مراعاةً لقواعد اللغة. انظر: حاشية الحفني، صـ ٢٠.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والثالث: لا يقال في الجواب أصلا؛ لأنه ليس ماهيةً[1] لما هو عرَضٌ له حتى يقال في جواب: ما هو، ولا مميِّزًا له حتى يقال في جواب: أيّ شيء

حاشية الملوي

إضافته للحيوان، أو للنوع؛ كـ«الضاحك»: للإنسان. و«الحساس»: فصلٌ للجنس: وهو الحيوان، وهو بالنسبة للنوع: فصل بعيد. والأَولى: إخراج الفصل والخاصة: بـ(مختلفين بالحقائق)، ولذا قال بعضهم: تخصيص الاحتراز بالنوع: تحكُّم؛ أي الاحتراز بقوله: (مختلفين)، وهو في[2] ذلك: تابعٌ للسَّعد.

قوله: (ولا مميزًا له): بقي أن يقال: ولا جزءَ ماهيةٍ، وكأنه أدرجَه في

حاشية العطار

خرج بقوله: (مقولٌ)؛ بناء على أن الجزئيَّ لا يُحمل، وهو مختار «السيد الشريف»؛ معلِّلا له: (بأن حملَه على نفسه: لا يُتصور قطعا؛ إذ لا بد في الحمل ـ الذي هو النسبة ـ: من أمرَين متغايرَين. وحمله على غيره إيجابا: ممتنع) اهـ. واختار «الدوانيُّ»: صحةَ حمل الجزئيِّ؛ فقال: (المقول؛ أي المحمول، وهو شامل للكليِّ والجزئيِّ؛ فإن الحملَ يجري فيهما معًا؛ على ما صرَّح به «الفارابيُّ» في «المدخل الأوسط»، بل «الشيخ» في «الشفاء» أيضا).

---

(١) في (ز): (ليس ماهيته). والقول بأن العرض العام لا يقع في الجواب أصلا معناه: لا يقع في «الجواب عن السؤال بـ«ما» أو «أي»، الذي الكلام فيه، فلا ينافي أنه يقع في جواب السؤال بـ«كيف»؛ نحو أن يقال: كيف زيد؟ فتقول: صحيح ـ مثلا ـ». حاشية الصبان، صـ ٦٣، ٦٤. وقيل: بل يقع في جواب «ما هو»؛ على سبيل التوسُّع والاضطرار. وانظر: حاشية الدسوقي على القطب، جـ ١ صـ ٢٤٧، مذكرات في المنطق، صـ ٣٢.

(٢) أول (ل) ١٩ في (أ).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

هو. وأما الجزئيُّ: فلَم يدخل فى الكليِّ حتى يحتاج إلى إخراجه بمقولٍ على كثيرين، كما زعَمه جماعة.

حاشية الملوي

قوله: (ليس ماهية لما هو عرَض له)؛ بأن أراد: أنه ليس ماهيةً تامةً ولا جزءَ ماهيةٍ.

حاشية العطار

وأجاب عما ذكَره «السيد»: (بأنه يجوز حملُه على جزئيٍّ مغايرٍ له بحسب الاعتبار، متحدٍ[1] معه بحسب الذات؛ كما فى «هذا الكتاب»، و«هذا الضاحك»؛ فإنهما مختلفان بحسب المفهوم ومتحدان بحسب[2] الذات؛ فإن ذاتَهما: زَيد بعَينه مثلا. وكذا يجوز حملُه على كليٍّ انحصر فى جزئيِّه؛ كما فى قولك: «بعض الإنسان زَيد») اهـ. وفى «الحواشى الفتحية»: إيراد معارضةٍ على كلام «السيد»؛ وهى: (أن الكليَّ محمولٌ على الجزئيِّ الحقيقيِّ إيجابًا، بداهةً واتفاقًا[3]؛ كقولنا: «زَيد إنسان». وهو يدل على كون الجزئى الحقيقيِّ محمولا على الكليِّ إيجابا، ضرورةَ أن الحملَ: هو الاتحادُ، وهو من الطرفَين) اهـ. وأما قول «المحشى» عند الكلام على هذه المسألة: (إن للجزئيِّ وجودَين) إلى آخره: فكلام غير معقول، لا نشتغل ببيان فساده؛ إذ قد أغنى عنه ما ذكرناه هنا، ومن أراد مزيد بيانٍ لحمل الجزئى: فليرجع لما كتبناه على «مقولات السيد البليدى»؛ فلقد أشبعنا القولَ هناك[4].

---

(١) أول (صـ) ٤٤ فى (ط ٢).

(٢) أول (صـ) ٤٤ فى (ط ١).

(٣) فى (ط ١، ٢): (بداهة اهـ واتفاقا).

(٤) سبقت إشارة تتعلق بـ(صحة حمل الجزئى وعدم صحة ذلك). وقد تناول العلامة العطار=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والجنسُ[1] أربعةُ أقسامٍ: عالٍ[2]: وهو الذي تحته جنسٌ[3] وليس فوقه جنسٌ؛ كـ«الجوهر»[4]، ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (والجنس أربعة أقسام): لأنه إما أن يكون[5] فوقَه وتحته جنس، أو لا يكون فوقه ولا تحته جنس، أو يكون تحته ولا فوقه جنس، وبالعكس، قال في «شرح المطالع»: و«الشيخ» لم يَعدّ «الجنس المفرد» في المراتب، بل حصرَها في الثلاث، وكأنه نظر إلى أن اعتبار المراتب إنما يكون: إذا ترتَّبت الأجناس، و«الجنس المفرد» ليس بواقعٍ في سلسلة الترتيب. وأما غيره: فلم يلحَظ لذلك، بل قاس الجنس بالجنسِ، واعتُبر أقساما بحسب الترتيب وعدمِه، وكيف كان: فالجنس المطلَق لا ينحصر إلا في الأربعة.

= الكلام على صحة حمل الجزئي؛ في حاشيته على مقولات البليدي، صـ ٢٩، ٣٠، وحاشيتَيه الصغرى والكبرى على مقولات السجاعي، بنفس الصفحة، وحاشيته على الخبيصي، صـ ٩٥، وانظر: حاشية الصبان على ملوي السلم، صـ ٦٤.

(١) هذا شروعٌ في تقسيم الجنس من حيث: اندراجه تحت مفهوم آخر أو عدمه. انظر: الإيضاح لمتن إيساغوجي، صـ ٢٨.

(٢) في (ز): (عالي). وانظر: حاشية العطار على مقولات البليدي، صـ ٥٨، ٢٧٥.

(٣) الأولى أن يقال: (الذي تحته أجناس). والجنس العالي يسمَّى أيضا: جنس الأجناس؛ إذ هو جنس لكل جنس تحته. انظر: حاشية الصبان، صـ ٦٧.

(٤) فإن قيل: يوجَد ما هو أعلى من الجوهر؛ كالشيء والمذكور والموجود والحادث. قلنا: «هذه أعراضٌ خارجة عن الماهيات؛ أي لم يُجعل شيء منها جزء ماهية أصلا، فلا يكون من الجنس الذي الكلام فيه؛ لأنه لابد أن يكون جزءًا من حقيقةٍ ما». الصفحة السابقة.

(٥) في (ط ١): (لأنه إنما يكون).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

على القول بجنسيَّته.

حاشية الملوي

قوله: (على القول بجنسيته): لأنه قيل: بأنه عرَض عامٌّ، فيكون «الشارح» احترز بقوله: (على القول بجنسيته): عن هذا القول.

حاشية العطار

قوله: (على القول بجنسيته): اعلم أن للحكماء فى تحقيق الأجناس العالية اضطرابًا؛ فذهب قومٌ: إلى أن جنس الاجناس واحد؛ وهو: الوجود. ورُدَّ: بأن الجنس يجب أن يُقال على الأفراد بالتواطؤ، والوجودَ مقول بالتشكيك. وذهب آخرون: إلى أن الأجناس العاليةَ اثنان: الجوهر، والعرَض. وقيل: إنها أربعة: الجوهر، والكَمُّ، والكَيف، والمضاف. وذهب المحققون منهم ـ كـ«أرسطو» ـ: إلى أنها عشرة؛ وهى المسماة: بالمقولات العشر[1]، المجموعة فى قول بعضهم:

الجوهر الكَمُّ والكيف المضاف متى ... أيـنٌ ووضـعٌ لـه أن ينفعـل فعـلا[2]

وليس لهم برهانٌ على الحصر، بل عوَّلوا على الاستقراء. فهذه الأجناس

(١) راجع فى ذلك: الحاشية الكبرى على مقولات البليدى، صـ ١٤ وما بعدها، والحاشية الكبرى والصغرى على مقولات السجاعى، صـ ٣٢ ـ ٣٦، وأرسطو، صـ ٨٣ ـ ٩٤.

(٢) كما نظَمَها بعضهم فى قوله:

زَيـدٌ الطويـل الأزرق ابـن مالـك ... فـى بيتـه بـالأمس كـان مُتَّكِـى

بيـده غُصـنٌ لـوَاه فالتـوَى ... فهـذه عشـرُ مقـولاتٍ سُـوَا

الحاشية الصغرَى على مقولات السجاعى، صـ ٣١.

ونظَمَها آخر فى قوله:

قمرٌ غزير الحُسن ألطفُ مصره ... قـد قـام يكشـف غُمَّتى لَمـا انثنى

لقطة العجلان، صـ ٦٢. وانظر شرح الشيخ زكريا وحاشية الشيخ يس عليها.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

ومتوسطٌ: وهو الذى فوقَه جنس وتحتَه جنسٌ؛ كـ«الجسم النامى»[1]. وسافِلٌ: وهو الذى فوقه جنسٌ وليس تحته جنس؛ كـ«الحيوان»؛ لأن الذى تحته: أنواعٌ، لا أجناسٌ. ومُنفَرِدٌ[2]: وهو الذى ليس فوقه جنس وليس

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

العشرة العالية المسماة بالمقولات: كلٌّ منها جنسٌ لما تحته، لا عرَضٌ عامٌّ وما تحته من الأقسام الأوَّلية: أجناس، لا أنواع، فمَبنى القول بكون الجوهر جنسا عاليا: هو ذلك، وعلى أن الوجود ليس جنسا للجوهر والعرض. وتمام هذا الكلام: مبسوطٌ فى محله من الطبيعيات، وقد كان خطر ببالى أن أشرحه أتمَّ شرحٍ وأُبيِّنَ ما وقع للحواشى هنا فى تقرير مذهب المتكلم والفلاسفة من التخليطات؛ من أعجبها: ما قيل (إن الجسم يتركب من الأسطحة المتألِّفة من الخطوط المتألِّفة من النُّقط، وكلها أمور وهمية). اهـ؛ فإنه كيف يتركب المحسوسُ من الوهميِّ! فإن المتركب من الوهميِّ: وهميٌّ، فهذا رجوعٌ لمذهب «السوفسطائية» المنكرين لحقائق الأشياء، ولعَمرى إن عدم الوقوف على الاصطلاحات من الكتب المحرَّرة المعتَمدة يجرُّ إلى أكثر من هذا. ثم ظهر لى أن الأَولى فى أمثال هذا المقام: الإعراض عن هذه المباحث الفلسفية؛ لغُموضها أوَّلا، ولكون الكتاب موضوعا للمبتدىء ثانيا، فلا نشوِّش ذهنَه. واستبان منه: أن معنى قول الشارح: (على القول بجنسيته): أى بكونه جنسًا عاليًا، أو أن

---

(١) انظر: الإيضاح لمتن إيساغوجى، صـ ٢٨.

(٢) فى (ز): (ومفرد). وانظر: الإيضاح، صـ ٢٨. والمراد بكونه جنسا منفردا: أنه «خارج عن سِلك ترتيبات الأجناس». الحاشية الصغرى على مقولات السجاعى، صـ ٣١، وانظر: الحواشى الكبرى على مقولات البليدى، صـ ٥٩.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

تحته جنس، قالوا: ولَم يوجَد له مثالٌ[1].

حاشية الملوي

قوله: (ولم يوجَد له مثال): مثَّل له بعضهم بـ(العقل) بناءً على جنسيته واختلاف أفراده بالفصول، لا بالخواص، وبناءً على أن الجوهر ليس جنسًا له، بل عرضٌ عامٌّ؛ لئلا يتحقق جنسٌ أعمَّ منه[2]، فتكون العقولُ العشرةُ أنواعًا مختلفةً، لا أجناسًا؛ حتى لا يتحقق جنس أخصَّ منه، ولا أشخاصًا؛ حتى تتحقق[3] جنسيته.

حاشية العطار

معنى: (على القول بجنسيته): أي بكونه جنسا للجسم والعقل المطلق، لا أنه عَرَضٌ عامٌّ خارجٌ عن حقيقتهما[4].

قوله: (قالوا ولم يوجد له مثال): مثَّل له بعضهم: بالعقل المطلق؛ بناءً على أن الجوهر: ليس جنسا له، بل عرضٌ عام؛ لئلا يتحقق جنسٌ فوقه، وبناءً على أن ما تحته من العقول العشرة: أنواعٌ، لا أشخاص؛ وإلا لكان نوعًا.

واعلم أن هذا التمثيل: على اصطلاح الفلاسفة من القول بالمجرَّدات،

(١) أي مثال متفَق عليه، وإلا فقد نُقل تمثيل البعض له: بالعقل؛ فالأجناس العالية (المقولات العشرة) التى توصَّل لها الحكماء: كلٌّ منها تحته جنس، أما ما سوى الأجناس العالية المذكورة: فلم يقُم دليل على وجوده ولا على عدمه. انظر: حاشية الصبان، صـ ٦٧، ٦٨، وحاشية البيجوري على مختصر السنوسي، صـ ٥٩.

(٢) أول (ل) ١٦ في (ب).

(٣) في (ب): (حتى يتحقق). وانظر عن (العقول العشرة): حاشية الدسوقي على فتح الوهاب والتعليق، صـ ٤٢٨ ـ ٤٣٠، وأرسطو، صـ ١٧١ ـ ١٩٧، ٢٢٤، ٢٤٩.

(٤) قارن: حاشية الصبان، صـ ٦٧، وانظر: الإيضاح لمتن إيساغوجي، صـ ٣٠.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

واعلم: أن مفهوم التعريف الذى ذكره «المصنف»: جنس منطقىٌّ، ومعروضه ـ كالحيوان ـ: جنس طبيعىٌّ، والمركب منهما؛ أى الحيوان ومفهوم الجنس: جنس عقلىٌّ؛ كما يقال بنظير ذلك فى الكلىِّ وفى الجزئىِّ وفى بقية الكليات(١).

حاشية العطار

وجعْل أنواع الجوهر خمسة؛ قالوا: الجوهر خمسة أقسام: لأنه إما حالٌّ؛ وهو: الصورة. وإما محلٌّ؛ وهو: الهَيُولَى. وإما مركبٌ منهما؛ وهو: الجسم. أو ليس حالا ولا محلا؛ وهو: المجرَّد. وفيه قسمان؛ لأنه إما أن يتعلق بالبدن تعلُّق التدبير والتصرُّف؛ وهو: النفْس. أو لا يتعلق به كذلك؛ وهو: العقل. وحصروا أفرادَه فى عشرة، ولا دليل لهم على ذلك. ثم اختلفوا فى جنسها؛ وهو المجرَّد عن المادة وعلائقِها: هل هو مندرجٌ تحت الجوهر أو لا؟ وهل العقول العشرة اختلفت بالحقيقة والفُصول، فتكون أنواعًا والعقل جنسَها؟ أو بالعوارض والخواصِّ، فيكون العقل نوعا لها وهى أفرادُه؟ والحق عند أهل السُّنة(٢): أن الجوهر إن لم يقْبل القسمة بوجهٍ من الوجوه: فهو الجوهر الفرد. وإلا: فهو الجسم. وأنكروا جميع ما عدا ذلك. والقول بإثبات العقول العشرة: مبنىٌّ على أصولٍ فاسدةٍ؛ أقواها عندهم: أن الواحدَ من كل جهةٍ لا يَصدر عنه إلا واحد. وكل شُبهةٍ لهم على هذه الدعوَى: فى غاية الرَّكاكة؛ فقالوا: لا يصدُر عن البارى ـ تعالى ـ بلا واسطة إلا(٣) عقلٌ واحدٌ، والعقل فيه كَثرةٌ؛ هى: الوجود،

(١) سبق الكلام على ذلك فى الشرح، وحاشية العلامة العطار، والتعليق.

(٢) أول (صـ) ٤٥ فى (ط ١، ٢).

(٣) (ط ٢) بدون: (إلا).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

[ثانيا: النَّوع]

(وإما مقولٌ فى جواب: «ما هو»، بحسب الشَّركة ....

حاشية الملوي

قوله: (وإما مقول فى جواب: ما هو، بحسب الشركة): مثالُه: ما زيدٌ وعمرو؟ فالجواب: إنسانٌ.

حاشية العطار

والإمكان، وتعقُّل الواجب، وتعقُّل ذاته؛ ولذلك صدر عنه: عقلٌ آخرٌ، ونفسٌ. وذلك مركَّبٌ من: الهيولى، والصورة. قال «النصير الطوسىُّ» - مع أنه من أكابرِهم - فى كتابه المسمَّى: «بالفُصول فى الأصول»: (ويلزمهم أن أيَّ موجودَين فُرِضَا فى العالم: كان أحدُهما علةً للآخر بواسطةٍ أو بغيرها. وأيضا التكثُّرات التى هى فى العقل الأول: إن كانت موجودةً صادرةً عن غيره: لزم تعدُّد الواجب، وإن لم تكن موجودةً: لم يكُن تأثيرها فى الموجودات معقولا) اهـ. وهو نقضٌ جيِّدٌ[1].

---

(١) توضيح ما ذُكر: أن التمثيل للجنس المنفرد بالعقل: مبنيٌّ على كونه جنسا لما تحته؛ كالعقول العشرة التى قال بها الحكماء؛ إذ قالوا بوجود المجرَّدات؛ أى المجردات عن المادة وعلائقها، فليست جواهر ولا أعراضا، وجعلوا منها: العقول العشرة. وفى كلام الشيخ الملوى: إشارة إلى الاختلاف فى شأن العقل؛ هل هو جنس تحته أنواع مختلفة بفصولٍ لا نعلمها؟ أم نوع تحته أشخاص مختلفة بالخواص المشخصة لها؟ فعلى القول بأن الجوهر المجرد ليس جنسا له، بل عرَض عام: يكون جنسا منفردا؛ لأنه لا جنس فوقه، وتحته أنواع حقيقية؛ هى: العقول العشرة. وعلى القول بأن الجوهر جنس: يكون نوعا منفردا؛ لأنه لا نوع فوقه، ولا نوع تحته. وقد مثَّل البعض للجنس المنفرد: بالنُّقطة، على القول بأنها بسيطة، وأن أفرادها: أنواع ذوات حقائق مختلفة؛ والمراد بأفرادها: النقطة البيضاء والصفراء والخضراء، إلى آخره. وهذا القِسم: على رأيِ الفلاسفة، أما المتكلمون:=

والخُصوصية معًا ؛ كـ«الإنسان» بالنسبة إلى أفرادِه ؛ نحو: زَيد، وعمرو[١]، وهو: النَّوعُ) ؛ ....

حاشية الملوي

وقوله: (والخصوصية): مثاله: ما زيدٌ؟ فالجواب: إنسانٌ.

قوله: (معًا): ليس المراد به[٢]: المعيَّة في الزمان، بل الاجتماع في المقوليَّة، ويشير إلى ذلك: قول «الشارح» ـ رحمه الله تعالى ـ: (لأنه إذا سُئل عن زيدٍ وعمرو)، إلى قوله: (وإذا[٣] سُئل عن كلٍّ منهما: كان الجواب ذلك أيضا)، وهذا يقابل قولَه: (المحضة)، فأراد بقوله فيما مر: المحضة معنًى فقط ؛ أي لا الشركة والخصوصية[٤].

حاشية العطار

قوله: (والخصوصية معا): أي يصحُّ أن يكون جوابا عن الشيء حالة الإفراد أو حالة الجمع ؛ كالإنسان ؛ فإنه إذا سُئل عن «زيد» مثلا بـ«ما هو»؟ يصحُّ أن يقال: «الإنسان»، ولو سُئل عن «زيد»، و«عمرو»، و«بكر»: فكذا يصح أن يقال: «الإنسان» ؛ فظهر أن المراد بالمَعيَّة: هو الصَّلاحيَّة للجواب

= فأنكروه، وذهبوا: إلى أن مراتب الجنس باعتبار اندراجه تحت مفهومٍ آخر: سافل، ومتوسط، وعال ؛ وذلك لقولهم: كلُّ ما سِوَى الله ـ تعالى ـ فهو ماديٌّ. حاشية الصبان، صـ ٦٨ باختصار وتصرف، وانظر: الإيضاح لمتن إيساغوجي، صـ ٢٨، ضوابط الفكر، صـ ٦١.

(١) في (خ)، (ص): (كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو).

(٢) (ب) بدون: (به).

(٣) في (أ): (فإذا).

(٤) (ب) بدون: (وهذا يقابل قوله: المحضة... أي لا الشركة والخصوصية).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لأنه إذا سُئل عن زيدٍ وعمرو بـ«ما هُما»؟ كان «الإنسانُ» جوابًا عنهما؛ لأنه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما، وإذا سئل عن كلٍّ منهما: كان الجواب: ذلك أيضا؛ ....

حاشية الملوي

قوله: (لأنه إذا سئل عن زيد وعمرو): أى معًا، وهذا مثالٌ لمقوليَّته فى الجواب: بحسب الشركة.

قوله: (وإذا سُئل عن كلٍّ منهما): أى على انفراده، وهذا مثالٌ لمقوليته بحسب الخصوصية.

حاشية العطار

بحسبهما، وليس المراد: المعية الزمانية. على أنه يصح إذا قُدِّر تقدُّم السؤال، إلا أنه تكلُّفٌ.

وفائدة الإتيان بـ(ما): دفع توهُّم حمل (الواو) على معنى (أو)؛ فإنه كثيرٌ شائعٌ، لا سيَّما مما يتراءى من منافاة الشركة والخصوصية ظاهرًا؛ فإنها تدعو إلى ذلك الحمل، وهو غير مرادٍ، فزِيدَ لفظ (معًا): دفعًا لذلك.

قوله: (المشتركة بينهما): يُقرأ بصيغة اسم المفعول، علَى الحذف والإيصال؛ أى المشترَك فيها؛ فالمشترِك ـ بصيغة اسم الفاعل ـ: هو أفراد النوع؛ وهى: الأشخاص الجزئيةُ؛ لأن الاشتراك إنما يكون بين متعددٍ، والماهيةَ شيءٌ واحدٌ. ثم معنى اشتراك الأفراد فى الماهية: أنَّ كل فردٍ إذا جُرِّد عن مشخِّصاته الخارجيةِ: كان غيرَ الحقيقة الإنسانية؛ كما تقدم: أن الكليات تُنتَزع من جزئياتها.

قوله: (كان الجواب: ذلك أيضا): عن الانسان.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لأنه تمام ماهيته المختصة به. (ويُرسَم) النَّوعُ: (بأنه كليٌّ): دخل فيه: سائر الكليات. (مقولٌ على كثيرين مختلفين بالعَدد دون الحقيقة): خرج به: الجنس. (فى جواب: ما هو): خرج به: الفصل، والخاصَّة، والعرض العامُّ.

حاشية الملوي

قوله: (بالعدد): أَتَى به: ليرتب عليه قوله: (دون الحقيقة)، فسقط قول «الفاضل القليوبيّ»: (إنه مستدرَكٌ).

حاشية العطار

قوله: (المختصة به): قد يتراءَى التنافِي بين حُكم «الشارح» هنا على الماهية: بالاختصاص، وفيما سبق: بالاشتراك. والجواب: أنه لا تنافِي؛ أما معنى الاشتراك: فقد فهمتَه. وأما معنى الاختصاص: فلأن الحقيقة الكليةَ لما شُخِّصت بتلك العوارض المخصوصةِ القائمةِ بـ«زَيدٍ» مثلا: كانت مختصةً به بهذا الاعتبار، وهذا لا يستلزم كون المشخصات من الماهية؛ لأن المشخصات عندهم: من قَبِيل العرضيِّ، دونَ الذاتيِّ. وما أطال «المحشى» به هنا: تطويلٌ بلا طائل.

وفى «شرح الأصبهانيِّ، علَى تجريد نصير الدين الطوسيِّ»: (أن التشخُّص: من الأمور الاعتبارية؛ لأنه لو وُجد فى الخارج: لكان شخصا له ماهيةٌ نوعيةٌ، فيكون تشخُّصُها زائدًا عليها، ويلزم التسلسل فى الأمور الموجودة المترتبة، وهو محال. لا يقال: لا نسلم أن التعيُّن لو كان موجودًا فى الخارج: يكون له تعيُّنٌ زائدٌ على ماهيته، ولِمَ لا يجوز أن يكون تعيُّن التعيُّن عينَ ماهيته. لأنَّا نقول: كل ما هو موجود فى الخارج: فله ماهيةٌ نوعيةٌ، تصوُّرها غير مانعٍ من

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

مع أن الثالث يَخرج بما يخرج[1] به الجنس أيضا، لكن الأنسب: إخراجُه بما خرجت به الخاصة؛ لتَشَارُكِهما فى العَرَضِيَّة.

حاشية الملوي

قوله: (مع أن الثالث يخرج بما خرج به الجنس): أى لأن العرضَ العامَّ يقال؛ أى يُحمَل على مختلفين فى الحقيقة، وإن كان يقال أيضا: على متفقين فى الحقيقة، لكن فى غير الجواب؛ نحو: «زيد وعمرو وبكر ماشُون»؛ وهذا بناءً على أن المعنى: أن النوع كليٌّ مقول على مختلفين بالعدد دون الحقيقة فقط، ولابد من إرادة ذلك: ليَخرج الجنس، وإلا: لَم يخرج؛ لأنه يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة مجمُوعين مع المخالف فى الحقيقة؛ نحو: «ما زيدٌ وعمرو وبكر والفرس»[2]. وفى «الفنريِّ»: (أن هذا إنما يَرِد: على من يحترز عن الجنس وأمثاله بوصف

حاشية العطار

الشركة، ومن حيث هو موجود متشخِّص: تصوُّره مانعٌ، فيلزم أن يكون التشخص أمرًا زائدًا على ماهيته النوعية، والتشخص إذا كان موجودا فى الخارج: يكون حالُه هذه الحالة، فيكون تشخُّصه أيضا زائدًا على ماهيته النوعية، ويلزم التسلسل، وهو محال، فثبت: أن التشخُّصَ من الأمور الاعتبارية، وهو من المعقولات الثانية؛ لأنه من العوارِض التى تَلحَق المعقولات الأولى فى الذهن ولَم يوجد فى الخارج ما يوافقه.

قوله: (يخرج بما يخرج به الجنس أيضا): أى كما خرج بما يخرج به

(١) فى (ط): (بما خرج).
(٢) (أ) بدون: (والفرس). وراجع: شرح الملوى وحاشية الصبان، صـ ٦٦.

. . . .

الكثيرين[1]: بـ«المتفقين[2] بالحقيقة» ، أما هاهُنا: فلمَّا نفَى الاختلافَ بالحقيقة بقوله: (دون الحقيقة): صحَّ الاحتراز عنها ؛ لأن «الحيوان» ـ مثلا ـ: لا يصح أن يقعَ جوابًا إلا إذا اشتمل السؤال على: «مختلفين بالحقيقة» ، وإن اشتمل معها: على المتفقين أيضا . على أن وُرودَه عليه: في حيِّز المنع أيضا ؛ فإن صحة الجواب ناظرةٌ إلى اشتمال السؤال على: الحقيقتَين المختلفتَين ، وإلى جعْل المتفقتَين في حُكم الواحدة[3]) انتهى. وفيه تكلُّف ، ولو سُلِّم: فلا يخرج الجنس إذا لم يلاحَظ معنًى فقط إلا بملاحظة انضمام «في جوابٍ» ؛ لأنه يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في غير الجواب ؛ نحو: «زيد وعمرو[4] وبكر حيوان» ، مع عدم جمعِها مع المخالف في الحقيقة ، أما[5] إذا لاحظنا «معنًى» فقط: فإنه يخرج به الجنس وإن لم يلاحَظ انضمام «في جوابٍ» ، فقول الشارح: (لكن الأنسب) إلى آخره: معارَضٌ: بأنه لَم يدخل في قوله: (مختلفين بالعدد دون

الفصل والخاصة . وقد يقال: إنه إذا خرج بالقيد الأول: لا يحتاج لإخراجه بهذا القيد ، إلا أن يقال: إن قوله (يخرج بما يخرج به الجنس) إلى آخره ؛ أي هو

---

(١) في (ب): (بوصف الكثير).

(٢) في (أ): (المتفقين).

(٣) في (ب): (في حكم الواحد).

(٤) في (ب): (وعمر).

(٥) أول (ل) ٢٠ في (أ).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والنوعُ قسمان: إضافيٌّ: وهو المندرجُ تحت جنسٍ. وحقيقيٌّ: وهو ما ليس تحته جنسٌ؛ كـ«الإنسان»، فبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ؛

حاشية الملوي

الحقيقة)؛ حتى يَخرج بما بعده، كما أن الجنس لم يدخل: بناءً على ما مر، فالحق أن يقال: يخرج بقوله: (فى العدد دون الحقيقة): الجنس، وخاصَّته، والعرَض العام، والفصل البعيد. وقوله: (فى جواب ما هو): يُخرِج: الفصلَ القريبَ، وخاصته النوع.

قوله: (والنوع قسمان): أى النوع من حيث هو، الأعمُّ من الحقيقيِّ والإضافيِّ، وليس التقسيم للنوع الإضافيِّ، فسقط ما اعترض به «الفاضل القليوبيُّ» فى هذا المقام.

قوله: (وحقيقى): ويقال له: نَوع الأنواع، وهو أحد الكليات الخمس على التعيين، بخلاف النوع الإضافيِّ؛ فإنه قد يكون جنسًا؛ كما سيبيِّن.

قوله: (وهو ما ليس تحته): صوابه[1]: (ما ليس تحته نوع)، أو: (ما ليس تحته إلا الأصناف)؛ وإلا فالحيوان: ليس تحته جنسٌ، فيلزم أن يكون

حاشية العطار

صالحٌ لأن يَخرج به، لا أنه خرَج بالفعل؛ حتى يَلزمَ تحصيل الحاصل، وسقط ما أطالوا به هنا.

قوله: (وهو ما ليس تحته جنس): هذا التعريف يشمل: الجنسَ السافلَ؛ أعنى: الحيوانَ؛ فإنه ليس تحته جنس، بل تحته نوع، وليس نوعًا حقيقيًّا، بل

(١) فى (ب): (وصوابه). وقارن بما ذكره العلامة العطار.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

فيجتمعان في نحو: «الإنسان»؛ فإنه نوعٌ إضافيٌّ؛ لاندراجه تحت جنسٍ، وهو: الحيوان، وحقيقيٌّ؛ إذ ليس تحته جنسٌ، وينفرد الإضافيُّ بنحو: «الجسم النامي»؛ فإن فوقه جنس، وهو: الجسم المطلَق، وتحته جنس، وهو: الحيوان، وينفرد الحقيقيُّ: بالماهية البسيطة؛ ....

حاشية الملوي

نوعًا حقيقيًّا، وليس كذلك. ويمكن أن يقال: أراد بالجنس: الجنس اللغويّ، فيخرج: الحيوان؛ لأنه[1] تحته جنس لغويٌّ، وهو: النوع، الذي هو الإنسان، وأما الأصناف: فلا يقال لها أجناس لغةً، بل هي أنواعٌ لغةً، والنوع الحقيقيُّ: هو المعرَّف في المتن.

قوله: (إذ ليس تحته جنس): صوابه ـ كما تقدم ـ: (إذ ليس تحته نوع)، أو نحو ذلك. [وقوله]: (وتحته جنس): لا حاجة إليه؛ لأنه[2] يكفي في كونه إضافيا: أن فوقَه[3] جنس.

حاشية العطار

إضافيًّا. والجواب[4]: تخصيص ما ذكر بالنوع الحقيقيِّ؛ بأن[5] المعنى: ما ليس تحته جنس، بل «صِنف» مثلا؛ بقرينة: التمثيل بـ«الإنسان»، وأن الكلام في النوع الحقيقيِّ.

(١) في (ب): (لأن).
(٢) (أ) بدون: (لأنه).
(٣) في (ب): (إذ فوقه).
(٤) أول (صـ) ٤٦ في (ط ١).
(٥) أول (صـ) ٤٦ في (ط ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

كـ«العقل[1] المُطلَق» عند الحُكماء؛ ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (كالعقل): أدخلت الكاف: النُّقطة والوَحدة؛ أما النقطة: (فهى شىء لا يَقْبل الانقسام)، فلَم تندرج تحت الأجناس العالية العشرة. وكذلك الوَحدة؛ لأنها عبارة عن: (كون الشيء بحيث لا ينقسم إلى أمور متشاركةٍ فى الماهية)، فكلٌّ من النقطة والوَحدة: بسيطٌ، ولا شىء من البسيط بمندرجٍ تحت جنسٍ؛ وإلا لَتركَّب من ذلك الجنس وفصلِه الخاصِّ به[2].

واعلم: أن المثبِت للنُّقطة: هم الحكماء، واختلفوا: هل تندرج تحت مقولةٍ من المقولات، أو لا؟ ومَن أدرجها فى مقولة الكيف: لَم يعتبر فى مفهومه عدم قبوله اللاقسمة، وجعَل قسمة الكيف: غير حاصرةٍ فى أقسامه الأربعة. ومن فسَّر الكيفَ: بأنه عرَضٌ لا يقبل القسمة واللاقسمةَ اقتضاءً أوَّليًّا: تكون خارجةً عنده ـ على ما بُيِّن فى محلِّه[3] ـ، ولم يقُل أحدٌ ممَّن أثبتَها: باندراجها تحت مقولة الجوهر، ولا يوافق ذلك اصطلاحَهم؛ وإلا لزمهم القول بإثبات الجوهر الفرد؛ لأنها ـ على تقدير اندراجها تحت مقولة الجوهر ـ: تكون الجوهرَ الفردَ بعينه. ونفاها المتكلمون، وأثبتوا الجوهرَ الفرد. فما قاله «المحشى» (كالنقطة

(١) راجع: حاشية الصبان، صـ ٦٦.

(٢) اعترضه العلامة الملوى بقوله: «وفيه نظر؛ لأنَّا لا نسلم عدم تركُّب الماهية من أجزاء ذهنية؛ كما ذكره السعد فى شرح الشمسية». نقلا عن: حاشية الصبان، صـ ٦٦، وانظر: حاشية البيجورى على مختصر السنوسى، صـ ٥٨.

(٣) انظر عن (النقطة): حواشى العطار على المقولات، صـ ١٨٠، ٢٦٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

على القول بنَفيِ جنسيَّة الجَوهر.

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

على القول بنفى جنسية الجوهر لها، بل عرض عام لها): خلْطٌ لاصطلاح الحكماء باصطلاح المتكلِّم؛ فإن معنى كلامه: صحةُ التمثيل بالنقطة مبنيٌّ على أن الجوهر ليس جنسا عاليًا لها، بل هو عرَضٌ عامٌّ، وهذا إنما يتأتَّى فى الجوهر الفرد؛ فإنه يصحُّ التمثيل به على هذا الاعتبار دونها، وأما هى: فيقال: صحة التمثيل بها مبنيةٌ على اتفاق أفرادها بالحقيقة، وعدم دخولها تحت مقولةٍ من المقولات؛ وإن دخلت تحت «العرَض»؛ لكن العرَض ليس جنسًا لما تحته. أو لأنها بسيطةٌ، كذا قال «الدوانيُّ». وفى «حاشية مير زاهد عليه»: (أن «الشيخ» فى «التعليقات»: صرَّح بأن النقطة: كيفيةٌ فى الخَطِّ كالتَّربيع).

قوله: (**على القول بنفى جنسية الجوهر**): وإلا لم يكن ماهيةً بسيطةً؛ أى وعلى اعتبار أن العقول العشرة أفرادٌ، لا أنواعٌ؛ وإلا لكان نوعًا إضافيا أيضا.

ثم لا تَنافِى بين التمثيل بـ«العقل» للجنس المنفرد وللنوع الحقيقىِّ الذى ليس فوقه جنس[1]؛ لأن هذه أمور فَرْضِيةٌ؛ أى إن فُرض كذا كان كذا، وإن فُرض كذا كان كذا، وحينئذ يندفع ما يقال: إن أحد المثالَين فاسدٌ.

ثم ما ذكره «الشارح» من اعتبار العُموم والخُصوص الوجهىِّ: هو المشهور، وقيل: إن النسبةَ بينهما: العمومُ والخصوصُ المطلَق؛ قال فى «شرح

(١) أى أن التمثيل للنوع المنفرد بالنقطة: مبنىٌّ على أنه لا جنس فوقها، فلا تكون نوعا إضافيا. وتحتها نُقط كثيرة من كل خطٍّ، فتكون نوعا حقيقيا. وقيل: مثال النوع المنفرد: متعذِّر. مذكرات، صـ ٣٦، وانظر: حاشية البيجورى على مختصر السنوسى، صـ ٥٩.

[ثالثا: الفَصْل]

(وإما غير مقولٍ فى جواب: «ما هو»، بل مقول فى جواب: أىّ شىءٍ

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

المطالع»: (ومنهم من ذهب إلى أن الإضافىَّ أعمُّ مطلقا من الحقيقىِّ، واحتجَّ عليه: بأن كلَّ حقيقىٍّ فهو مندرجٌ تحت مقولةٍ من المقولات العَشر؛ لانحصار الممكنات فيها، وهى أجناسٌ، فكل حقيقىٍّ إضافىٌّ. وجوابُه: منع اندراج كل حقيقىٍّ تحت مقولةٍ، وإنما يكون كذلك: لو كان كل حقيقىٍّ ممكنا، ومنْع انحصار الممكنات فى المقولات العشر، بل المنحصر: أجناس الممكنات العالية؛ على ما صرَّحوا به) اهـ. ولا يَخفى ضعف هذا الجواب عند أُولى الألباب.

قوله: (بل [مقول] فى جواب أى شىء هو) قال «المحقق الدوانىُّ»: (يُطلب بـ«أىْ»: شىءٌ ما، يميز الشىءَ عن غيره، بشرط أن لا يكون تمامَ الماهية المختصَّة والمشترَكة، فإن قُيِّد بـ«فى ذاته»، أو «فى جوهره»، أو ما يجرى مجراهُما: كان طلبا للمعيِّن الذاتىِّ، إما عن جميع الأغيار، أو عن بعضها؛ وهو: الفصل القريب والبعيد، فيتعيَّن فى الجواب: أحد الفصول. وإن قُيِّد بـ«فى عرَضه»: كان طلبا للمعيِّن العرضىِّ، إما عن جميع الأغيار، أو عن بعضها؛ وهو: الخاصة المطلَقة والإضافية[1]، فيتعيَّن فى الجواب: إحدى الخواص. وإن

(١) فى (ط ١): (وللاضافة). ويأتى تقسيم الخاصة إلى: حقيقية (مُطلَقة)، وإضافية (غير مطلقة).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

هو فى ذاته): أى فى[1] جَوهرِه، (وهو الذى يميِّز الشىءَ) ....

حاشية الملوي

قوله: (فى ذاته): أى جوهره؛ أى حقيقتِه، وهو ـ أعنى قوله «فى ذاته» ـ: حالٌ من الضمير فى (مقول)؛ أى بل مقول فى جواب: أىّ شىء هو، حالَ كونِه كائنا فى حقيقته؛ أى داخلا فيها[2]؛ أى فى حقيقة ذلك الشىء.

وذكر قوله: (فى ذاته): لبيان السؤال؛ أى بيان أن السؤال عن الفصل: يكون بقولنا: أىُّ شىءٍ الإنسان فى ذاته ـ مثلا ـ؟ فسقط[3] القول: بأنه مستدرَك؛ لأن التقسيمَ: للذاتىِّ، كما نقله «القليوبىّ».

حاشية العطار

أُطلق: كان طلبا للمميِّز كيفما كان، فيقع فى الجواب: إما الفصول، وإما الخواص) اهـ. وبهذا سقَط قول «القليوبىّ»: (إنَّ قيْد «فى ذاته»: مستدرَكٌ؛ لأن الكلام فى الذاتىِّ)؛ ووجْه سُقوطه: أن قَيد (فى ذاته): لبيان السؤال بـ(أىِّ شىءٍ هو فى ذاته)، يكون الجواب: بالفصل القريب وحْده؛ فإنه يقتضى فسادَ التعريفِ والتقسيمِ؛ كما لا يَخفَى.

قوله: (فى ذاته): أى حقيقته. واستعمال «الذات» بهذا المعنى: واردٌ فى كلام العرب ـ كما سبق تقريره ـ، و«الشارح» فسَّرها بـ(الجوهر)، فاعترضه «المحشى»: (بأنه تفسيرٌ بالمرادِف)، وفيه: تفسير الأجلَى بالأخفَى.

(١) (ط) بدون: (فى). وانظر: شرح السعد على الشمسية، صـ ١٤٩.

(٢) أول (ل) ١٧ فى (ب).

(٣) فى (ب): (فيسقط).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

ولو في الجُملة (عما يشاركُه في الجنس[1]؛ ....

حاشية الملوي

قوله: (في ذاته؛ أي جوهره): أي حقيقتة[2]؛ وهو ـ أعني قوله: في ذاته ـ: حالٌ من الضمير.

حاشية العطار

والجارُّ والمجرور: في محل نصبٍ على الحال من ضمير «مقول»؛ أي مقولٌ في جواب أيّ شيء هو حال كونه كائنا في حقيقته؛ أي داخلا في حقيقة ذلك الشيء. كذا قيل، وهو في «الحاشية» أيضا، وهذا الإعراب: خاصٌّ بعبارة «المتن» هنا، الواقع فيها لفظ (مقول)، أما قول السائل[3] مثلا: «الإنسان أيُّ شيء هو في ذاته أو عرَضه»؟ فقد قال «الدوانيُّ»: («في ذاته» أو «عرَضه»: حالٌ مِن «هو»؛ على التأويل، أو بدونه، على اختلاف رأي النُّحاة) اهـ. أي فإن النُّحاة اختلفوا في أن وقوع الحال عن المبتدأ أو عن خبره: يجوز بدون التأويل أو لا، والتأويل هنا: هو أن يقال: يؤوَّل (بأيِّ شيءٍ كان هو)، فيكون فاعلا معنًى.

قوله: (ولو في الجملة): أشار به: إلى أنه لا فرق في المميِّز للشيء بين أن يكون عن جميع ما عداه أو عن بعض ما عداه، فيصحُّ أن يجاب بأيِّ فصلٍ، قريبًا كان أو بعيدًا؛ كـ«الناطق»، و«الحساس»، و«النامِي»؛ فإذا قيل: الإنسان أيُّ شيء هو في ذاته؟ أُجيبَ: بأحد ما ذُكر؛ لأن المدار: على التمييز، وهو حاصلٌ بكل ما ذكر.

قوله: (عما يشاركه في الجنس): ولو بعيدا.

---

(١) (ص) بدون: (في الجنس).

(٢) في (ب): (أي حقيقة).

(٣) أول (صـ) ٤٧ في (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

كـ«الناطق»[1] بالنسبة إلى الإنسان، وهو): أى المقول فى جواب ذلك:

حاشية الملوي

قوله: (كالناطق): قال «الفِهْرىُّ»؛ وهو «شرف الدين ابن التلمسانىّ»: (الحكماء يَزعمون أنه ـ أى الإنسان ـ حيوانٌ ناطقٌ، فيفصلونه بالنُّطقيَّة، ويُريدون بها: الصفة المستلزمة صحةَ التمييزِ العقلىِّ والنظرِ اليقينىّ[2]

حاشية العطار

وقوله: (كالناطق): أى عند من لم يجعله مقولا على غير الحيوان؛ كالملائكة، ويريد بالنُّطق: الصفة المستلزمة صحةَ التمييز العقلىِّ، والنظر اليقينىِّ، والتصور الخيالىِّ، فيكون فصلا للإنسان فقط، لا للملائكة؛ لأنها جواهر مجردة. أما عند من يجعله مقولا على الملائكة أيضا: فهو جنسٌ، لا فصل؛ لِشُمولِه الناطقَ الحيوانىِّ وغير الحيوانىِّ؛ كالملائكة[3]، وحينئذ لا يصح التمييز به. هكذا قيل، وأصله: قول بعض «حواشى الفنارىِّ»: (زعم بعضهم: أن النُّطق مشتركٌ بين الإنسان والملَك؛ كما أن الحيوانية مشتركة بين الإنسان والفرس، فإذا اعتُبر حال الإنسان مع الفرس: كان الحيوانُ جنسًا والناطقُ فصلا، فثبت: أن الجزءَ الواحدَ من الماهية قد يفيدُ فائدةَ الجنس فى حالٍ، وفائدةَ الفصل فى حالٍ آخر، وإذا ثبت ذلك: لا يصح قول «المصنف»: وهو الفصل)، كما لا يصح التعريف. والجواب: أن قيد الحيثية فى التعاريف، سيَّما فى تعاريف الأمور الاعتبارية: معتبَرةٌ، وما ذكره مولانا «داود»، فى «حاشية شرح

(١) أول (ل) ٨ فى (ز).

(٢) فى (ب): (والنظر النفسى). وفى شرح المعالم، صـ ٤١٩: (والفكر النفسى).

(٣) راجع: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٦٤، ٦٦.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(الفصل[1]) ؛ وذلك لأنه إذا سُئل عن «الإنسان» بـ«أيِّ شيءٍ هو في ذاته» ؟ كان «الناطقُ»: جوابًا عنه ؛ لأنه يميِّزه عمَّا يشاركه في الجنس.

حاشية الملوي

والتصوُّرِ الخياليِّ، [فيجعلونها][2] فصلا للإنسان ؛ لاعتقادهم أن الملائكةَ: جواهرُ مجرَّدةٌ[3]، ونفيِهم الجنَّ)[4].

حاشية العطار

الشمسية»: من أن أحدًا لم يذهب إلى كون الجنس - وهو الحيوان مثلا - فصلا، والناطق جنسا: مردودٌ: بأن «الإمام الرازيَّ» نقله عن البعض، وقد صرح «المحققُ الطوسيُّ» أيضا: بكون «الناطق» جنسا بالقياس إلى الملَك، على أنه إن أراد أنه لم يصرِّح به أحد: فلا يلزم ذلك؛ إذ الاحتمال العقليُّ يكفى فى أمثاله، فلابد من اعتبار قيد الحيثية فى التعريف) اهـ. فأنت ترى كيف لخَّص صدرَ الكلام، وجعل «الناطقَ» - بالاعتبار المذكور - جنسا لا فصلا، وترَك ما استقرَّ عليه الحال فى الجواب؛ من أنه فصلٌ أيضا باعتبار الحيثية.

هذا: والحق منْع اشتراك النُّطق بين الإنسان والملَك؛ قال «المحقق الكيلانيُّ» فى «شرح آداب السمرقنديِّ»: (فإن قلت: الملَك والجِنُّ والببَّغاء ناطقٌ؛ أما الملَك: فإنه جوهرٌ بسيطٌ ذو حياةٍ ونُطقٍ عقليٍّ غير مائيٍّ. والقيد

(١) فى (ح): (الفضل).

(٢) فى (أ)، (ب): (فيجعلونه)، وفى شرح المعالم، صـ ٤١٩: (فيجعلونها)، وهو الأَولى؛ إذ المراد: فيجعلونها - أى النُّطقية -. وانظره أيضا، صـ ٥٧٩.

(٣) (أ) بدون: (فيجعلونه فصلا للإنسان؛ لاعتقادهم أن الملائكة: جواهر مجردة).

(٤) راجع: الحاشية الكبرى على مقولات البليدى، صـ ٢٦٠، ٢٨١ وما بعدها، حاشية الصبان، صـ ٦٤، مذكرات، صـ ٣٤.

وتبع فى اقتصاره على قوله «فى الجنس»: المتقدِّمين، بناءً على أن كلَّ ماهيةٍ لها فصلٌ: فلها جنسٌ. وذهب المتأخِّرون: إلى زيادة «أو فى الوجود».

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

الأخير: لإخراج الإنسان. وأما الجن: فإنه حيوانٌ هوائىٌّ ناطق مشفُّ الجِرم، مِن شأنه أن يتشكَّل بأشكالٍ مختلفة. وأما الببَّغاء: فظاهرٌ. قلت: إن المراد بالنُّطق هنا: ما يجرِى على الجَنان، لا ما يجرى على اللسان، وليس للملَك والجنِّ جَنان، ولا يجرى على جنان الببغاء شىء) اهـ. والمراد بالجَنان: اللَّحم الصُّنُوبرِىُّ[١]؛ وهو إنما يكون فى الماديات دون المجرَّدات. وفى إخراج الإنسان بـ[غير مائىٍّ: نظرٌ، بل هو خارج بقوله: بسيط][٢].

قوله: (وتبع فى اقتصاره) إلى آخره: اعلم أن القدماء، حتى «الشيخ» فى «الشفاء»: جعلوا الفصل مميِّزا عن المشارَكة فى الجنس، حتى أن كل ما يكون

(١) ذكر الإمام الدسوقى، فى حاشيته على فتح الوهاب، صـ ٢٩٣: أن الجَنان: القلب؛ أى التفكُّر بالقوة؛ ولذا يُحكم على الأخرس والساكت: بأنه ناطق. ثم قال: «ثم إن هذا الجواب بناءً على مذهب أهل السنة، أما على مذهب الحكماء الفلاسفة المنكرين للملائكة والجن: فلا نقض بهما، بل بالببغاء فقط». والببغاء: اسم طائر يتكلم كالدُّرَّة. وهو ـ الببغاء ـ وإن كان له جنان، إلا أنه لا يجرى عليه النُّطق، لأنه ليس له تفكُّر. هذا: والملائكة: لا تشارك الإنسانَ فى جنسه؛ لأنها ليست أجساما عند الحكماء، بل جواهر مجردة. ومع أنها أجسام ـ نورانية ـ عند المتكلمين، إلا أنها غيرُ نامية؛ فلا تأكل ولا تلِد. والمنطق: يبحث فى المعقولات المجردة من المحسوسات. راجع: توضيح المنطق القديم، للدكتور/ محيى الدين الصافى، صـ ٤٢، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م.

(٢) فى (ط ١، ٢): (وفى إخراج الإنسان بمائى: تطويل، هو خارج بقوله: بسيط). وما فى الصلب: أثبتُّه من الحاشية الكبرى على مقولات البليدى، صـ ٢٦١، وهو الصواب.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

له فصل: يكون له جنس؛ إذ المشارَكة في الوجود: لا تفتقر إلى التمييز بالفصل؛ وإلا لزم التسلسل؛ لأن الفصل أيضا موجود، فالتمييز عنه يحتاج لفصلٍ آخر، لكن لم يتمّ البرهان على انحصار الذاتيِّ في الجنس. والفصلُ بهذا المعنى: عدل عنه «الشيخ» في «الإشارات»، وتبعه المتأخرون؛ وجعلوا الفصل مميِّزا عن المشارك في الجنس أو في الوجود، قال «السعد» في «شرح الشمسية»: (وكون تمييز الفصل عن المشارك في الوجود مبنيًّا على الاحتمال المذكور: إنما هو على تفسير «الإمام» لكلام «الإشارات»، وأما على تفسير «الحكيم المحقِّق»: فليس مبنيًّا عليه؛ لأنه قال: مراده أن الفصل يميِّز الشيءَ عما يشاركه في الجنس فقط، أو عما يشاركه في الوجود، سواء كان مشاركًا [له][1] في الجنس، أو لا؛ وتحقيقُه: أن فصلَ الشيء إن اختصَّ بجنسه؛ كـ«الحساس» للحيوان بالنسبة إلى الجسم النامي: كان مميِّزًا عما عداه مما [يشاركه] في الوجود، وإن لم يكن مختصًّا بالجنس؛ كـ«الناطق» للإنسان، عند من يجعله مقولا على غير [الحيوانات]؛ كالملائكة مثلا، فهو [يميِّز الإنسانَ] عن جميع ما يشاركه في الجنس؛ أعني [الحيوانَ]، لا[2] عن جميع ما [يشاركه] في الوجود؛ إذ لا يميِّزه عن الملائكة).

(١) ما بين [المعقوفتين] هنا: مضبوط من شرح السعد على الشمسية، صـ ١٥١، وانظر: الإشارات والتنبيهات، القسم الأول، صـ ١٩٢، ١٩٣.

(٢) أول (صـ) ٤٨ في (ط ١، ٢).

ومَبنَى الخلاف: على جواز تركُّب الماهية من أمرَين متساوِيَين وعدمِه، فمَن جوَّز تركُّبَها من ذلك: زاد ما ذُكر[1]، ومَن لا: فلا.

قوله: (ومبنَى الخلاف على جواز تركيب الماهية) إلى آخره: اعلم: أنه لا خلاف بين المتقدمين والمتأخرين: فى أن هذا لم يوجَد له مثال، وإنما الخلاف: فى الجواز العقليِّ؛ احتجَّ المتقدمون على منعه: بأن الماهية لو تركبَت من أمرَين متساويَين: فإما أن يحتاج كلٌّ منهما إلى الآخَر؛ فيلزم: الدَّور، أو أحدُهما فقط؛ فيلزم: الترجيح من غير مرجِّح، أو لا يحتاج أحدهما إلى الآخر[2] أصلا؛ فيلزم: المحال؛ لعدم قيام الماهية بدون بعض

قوله: (ومن لا فلا): قد يُستدل على امتناع تركب الماهية من أمرين متساويَين: أنه لابد فى أجزاء الماهية الحقيقية: من احتياج البعض إلى البعض، فاحتياج كلٍّ إلى الآخر: دَورٌ، واحتياج أحدهما فقط: ترجيحٌ بلا مرجِّح؛ لأنهما ذاتيان متساويان. وجوابُه: منع لزوم الدور؛ لجواز احتياج كلٍّ إلى الآخر بوجهٍ آخر؛ كالهَيُولَى والصُّورة. ومنْع لزوم الترجيح بلا مرجح؛ لجواز أن يكون فى

(١) مراده: أن المتأخِّرين ذهبوا: إلى جواز «تركُّب الماهية من أمرين متساويين كلٌّ منهما فصل مميز لها عما يشاركها فى الوجود، لا فى الجنس؛ إذ لا جنس لها، وإن لم يقع ذلك، فإن ميَّزها عن جميع مشاركاتها فى الوجود: فهو فصل قريب، أو عن بعضها: فهو فصل بعيد، فزادوا فى تعريف الفصل: أو فى الوجود؛ فقالوا: هو ما يميز الشيءَ فى ذاته عما يشاركه فى الجنس أو فى الوجود». حاشية الصبان، صـ ٦٥، وراجع: الشمسية وشرحها، جـ ١ صـ ٢٧١.

(٢) فى (ب): (أو لا يحتاج كل منهما إلى الآخر). وانظر: شرح السعد، صـ ١٥٢.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(ويُرسم) الفصلُ: (بأنه كليٌّ): دخل فيه: سائر الكليات. (يقال[1] على الشيء في جواب: أيّ شيء هو في ذاته): خرج به: الجنس والنوع؛ لأنهما يقالان في جواب: ما هو، والعرض العام؛ لأنه لا يقال في الجواب أصلا ـ كما مر ـ،

حاشية الملوي

أجزائها. وردَّ المتأخرون الأولَ: بأن الاحتياج قد تختلف[2] جهتُه[3]، فلا دَور، وبأن ما ذكرتم: إنما هو في الماهيات الخارجية، أما الذهنية التي الكلام فيها: فهي أمورٌ اعتباريةٌ، لا يستحيل فيها ما ذكرتم.

قوله: (والعرض العام؛ لأنه لا يقال في الجواب أصلا): جعل

حاشية العطار

مفهوم أحدهما ما يقتضي الاحتياجَ، من غير عكس؛ لأنهما وإن تساوَيا في الصدق، فهما متغايران بحسب المفهوم.

قوله: (يقال على الشيء): إنما قال (على الشيء): ليشمل الأفرادَ المتفقة الحقيقة؛ كالفصل القريب. والمختلفةَ الحقيقة؛ كالفصل البعيد. وإنما قال: (يقال) دون (مقول) ـ كما في سائر الكليات ـ: لأنهم ذكروا: أن الفصلَ علةٌ لحصة النوع من الجنس، فكان مظنة أن يُتوهم أن الفصل لا يُحمَل عليه؛ لامتناع حمل العلة على المعلول، فصرح بـ(يُقال): إزالةً لهذا التوهُّم.

قوله: (والعرض العام؛ لأنه لا يقال في الجواب أصلا): فإن قلت:

(١) في (ص): (مقول). والأولى: ما أثبتُّه، وإن كان المثبَت في سائر الكليات: (مقول)؛ وقد وضح العلامة العطار هنا علة ذلك. وقارن: شرح السعد، صـ ١٤٩.

(٢) في (ب): (قد يختلف). وانظر: السابق نفسه، صـ ١٥٢.

(٣) وذلك كالهيولى والصورة. وفي كلام العطار الآتي: ردٌّ على الاعتراض المذكور. وانظر عن (الهيولى والصورة): حواشي المقولات، صـ ٨٥، ١٣٨، وأرسطو، ١١٧، ١٢٦.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

«الشارحُ» قولَ «المصنف»: (يقال) إلى آخره: فصلا[1] واحدًا، ويحتمل: أنه لم يجعلْه فصلا واحدًا وأجمَل في العبارة؛ والتقدير: (وخرج العرض العامّ بقوله: في جواب. وخرج الجنس والنوع: بإضافة[2] جواب إلى أيّ. والخاصة بقوله: في ذاته)، وهذا التقدير[3]: هو الصواب، لكنه لا يُفهَم من عبارة «الشارح» إلا بتكلُّف.

حاشية العطار

العرض العامُّ يصلح أن يكون جوابا لـ(أيِّ شيء هو في عرَضه)، إذا قيل: الإنسان أيُّ شيء هو في عرَضه؟ فإنه يصح أن يقال: صحيحٌ، أو سقيمٌ. ويمكن أن يجاب: بأن معنى قوله (لا يقال في الجواب أصلا): أي في الجواب الاصطلاحيِّ؛ وهو: جواب (ما هو)، أو جواب (أيُّ شيء هو في ذاته)، فلا ينافي أنه يقال في جواب (أيّ شيء هو في عرَضه)، فعلى هذا التقرير: الصواب أن يُسند إخراج الخاصة والعرض العام: إلى قوله (في ذاته) فتأمل. قاله «المحشي»، وقد تأملنا فوجدناه كلاما مختَلا؛ فإنه اعترفَ بأنه لا يقال في الجواب الاصطلاحيِّ، ثم قال: (فلا ينافي أنه يقال في جواب أيّ شيء هو في عرَضه، وهذا أيضا جوابٌ اصطلاحيٌّ؛ لوقوعه في جواب أيّ شيء هو في عرضه؛ وإلا لزم أيضا أن الخاصة لا تقال في الجواب الاصطلاحيِّ؛ لأنها تقال في جواب أيّ شيء هو في عرضه). فتناقَض كلامُه، وكان اللائق: إيراد هذا

(١) أول (ل) ٢١ في (أ).

(٢) في (ب): (بقوله بإضافة).

(٣) في (أ): (وهذا التقرير).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والخاصَّة؛ لأنها[1] إنما تميِّز الشيءَ في عرَضه، لا في ذاته. والفصلُ قِسمان: قريبٌ: وهو ما يميزُ الشيءَ عن جنسه القريب؛ كـ«الناطق» بالنسبة

حاشية الملوي

قوله: (عن جنسه): على حذف مضاف؛ أي عن ذي جنسه؛ أي عما

حاشية العطار

السؤال عند قول «الشارح» سابقا: (وهو الذي يميز الشيءَ ولو في الجملة)؛ كما أورده القوم. قال بعض الفضلاء: (إن المقول في جواب أيّ شيء هو: هو المميِّز في الجملة، ولا شك أن العرض العامَّ مميِّز في الجملة، فينبغي أن يقع في جواب أيّ شيء هو؛ كما يقع الفصل البعيد). والتحقيق: أن العرض العامَّ ـ من حيث إنه عرَضٌ عامٌّ ـ لا تمْيِيز له أصلا، ومن حيث إنه خاصةٌ إضافيةٌ: يميِّز الماهية في الجملة. اهـ. وقال «السيد» في «حاشية شرح المطالع»، بعد أن أَورَد السؤالَ المذكورَ: (ولا مَخلَص عنه إلا بأن يقال: العرض العامُّ لا يميِّز شيئا عن شيء أصلا من حيث إنه عرضٌ عامٌّ، بل من حيث إنه خاصة إضافية) اهـ. فتأمل متانةَ هذا الكلام مع كلام «المحشي»: يتضح لك الحال. هذا: وفي «حاشية مير زاهد» علَى «الدواني»: (في «حاشية التجريد»: يقع في مطلب «ما هو»: على سبيل التوسُّع والاضطرار؛ كما صرح به في «شرح الإشارات». ولا منافاة بينه وبين ما اشتهر في كلامهم: من حصر المقول في جواب «ما هو» في الأمور الثلاثة؛ فإنَّ هذا الحصر: إنما هو بحسب الحقيقة).

قوله: (عن جنسه القريب): أي عن صاحب جنسه القريب؛ وهو المشارِك له فيه. وكذا يقال فيما بَعده.

(١) في (ط): (انها).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

إلى الإنسان[1]. وبعيدٌ: وهو ما يميِّز الشيءَ في الجملةِ عن جنسه البعيد[2]؛

حاشية الملوي

يشاركه في جنسه[3]؛ لأنه لا يميزه عن نفس جنسه. وكذا قوله: (عن جنسه البعيد).

حاشية العطار

وقوله: (في الجملة): أي عن بعض المشاركات. ثم إن الفصل ينقسم إلى: مقوِّمٍ، ومُقَسِّمٍ؛ فإن نُسب إلى النَّوع: فهو الأول، وإن نُسب إلى الجنس: فهو الثاني. ومعنى كونه مقوِّمًا: أنه داخلٌ في قِوامه وحقيقته، ومعنى كونه مقسِّمًا: أنه محصِّلٌ من جنسه أقساما؛ فـ «الناطق» - مثلا - بالنسبة إلى «الإنسان»: داخل في حقيقته، وبالنسبة «للحيوان»: مُقسِّم له إلى الإنسان، وإذا ضُمَّ فصلٌ آخر إليه؛ كـ«الصاهل»: قَسَّمه إلى الفرس، وهكذا، فكل مقوِّمٍ للعالي مقومٌ للسافل، ولا عكس[4].

وههنا بحثٌ نفيسٌ؛ وهو: أن القول بتركيب الماهية من الفُصول

(١) أي كالناطق الكائن فصلا للإنسان. راجع: حاشية الصبان، صـ ٦٥، حاشية البيجوري على مختصر السنوسي، صـ ٦٣، مذكرات، صـ ٣٤.

(٢) ومثال الفصل البعيد: الحساس بالنسبة إلى الإنسان؛ فهو لم يميِّز الإنسانَ عما شارَكه في الحيوانية، بل يميزه عما شاركه في «الجسم»؛ وهو جنس بعيد. أما إذا قيل: أيُّ شيء يميز الحيوان في ذاته؟ فقلتَ: حساس، فالحساس هنا: فصل قريب للحيوان؛ لأنه ميَّزه عما شاركه في «نام»؛ فالفصل قد يكون جنسا، وبالعكس. راجع: مذكرات، صـ ٣٤، ٣٥.

(٣) أي جنسه القريب، ويلزم من تمييزه الشيءَ عما يشاركه في جنسه القريب: أن يميزه عما يشاركه في جنسه البعيد. راجع: حاشية الصبان، صـ ٦٥، مختصر السنوسي، صـ ٦٤.

(٤) راجع: شرح الخبيصي وحاشية العطار، صـ ١٠٩، حاشية العطار على مقولات البليدي، صـ ٢٥٥.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

والأجناس وجعلِهما ذاتيَّين لها: هو اصطلاح الفلاسفة؛ قال في «المقاصد»: الأجسام (متماثلةٌ، لا يُتصور اختلاف حقيقتها[1]، ولا مَحيص لمن اعترف بتماثُل الجواهر واختلاف الأجسام بالحقيقة، مِن جعْل بعض الأعراض داخلةً فيها) اهـ. قال «اليوسيُّ» في «حاشيته الكبرى»: (وهذا مذهب بعض المتكلمين، وهو المعتمَد. وذهب الفلاسفة: إلى أن الاجسام متخالفةٌ بالحقائق، وعليه جرَت المناطقة في تقسيم الأجناس بالفصول، وهذا يلهج به أرباب[2] الفنون كلِّها من غير نكيرٍ؛ فيقولون: هذا التعريفُ حدٌّ حقيقيٌّ، أو رسمٌ، إلى آخره، وقد جرَى النزاع بين علماء «فاس» في هذه المسألة؛ فذهب بعضهم: إلى أن الحقائق كلَّها متماثلةٌ، لا تختلف إلا بالعَرَضيات والناطقية ونحوها من العوارض، ولذلك صحَّ مسخُ الإنسان قِردًا مثلا. وذهب بعضهم: إلى أن الناطقية ونحوَها: ذاتيٌّ، والإنسان مثلا: ليس مجردَ الجِرم، بل مع انضمام المجرَّد؛ وهو: النفس الناطقة، ولا يلزم من تماثُل الأجرام: تماثل الحقائق؛ إذ لا يلزم من تماثل جزءِ حقيقتَين: تماثلَ الحقيقتَين، ولا يشكل معه «المسخ»، ولا يلزم فيه انقلاب الحقيقة؛ لأن الإنسان مثلا لا يكون مع المسخ إنسانا، وإنما يُمسخ بعد رفع الناطقية عن جِرمه، ويعوَّضُ عنها خاصةَ ما مُسخ إليه)، قال «اليوسيُّ»: (قلتُ: بناءً على أن الممسوخَ خرج عن نوعه بالمسخ، وفيه

(١) في شرح المقاصد، للتفتازاني، جـ ٣ صـ ٨٣: (لا يتصور فيها اختلافُ حقيقةً).

(٢) أول (صـ) ٤٩ في (ط ١، ٢). وانظر: حاشية العطار على مقولات البليدي، صـ ٩٤.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

فإن قلتَ: يلزم أن يكون الجنسُ فصْلا[1]؛ لأنه يميِّز هذا التمييزَ؟ قلت: لا

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قولان. وبالجملة: فاختلاف الحقائق مبنيٌّ على أن الرُّوح مجردٌ، فمَن يقول بالتجرُّد[2] من المتكلمين؛ كـ«الغزاليِّ» و«الحليميِّ» و«الراغبِ» ـ تبَعا للحكماء ـ: فالحقائق عنده تختلف وإن كانت الأجرام في أنفسها متماثلةً، ومَن يقول بأن الروح جِرمٌ سارٍ فى البدن؛ وهم: جمهور المتكلمين، فلا اختلاف أصلا؛ إذ لا حقيقة وراء هذه الأجرام، وهى متماثلة) اهـ. وكلام «اليوسيِّ» هنا: لا يخلو عن شائبة تحكُّمٍ، وليس هذا محلُّ المناقشة معه.

قوله: (فان قلت: يلزم) إلى آخره: منشأ هذا السؤال: زيادة قيد (فى الجملة) وهذا الكلام الذى ذكره «الشارح»: أصلُه «للقطب» فى «شروح

(١) أى إذ كان ما يميز الشيءَ عما يشاركه فى جنسه البعيد فصلا: لزم كون الجنس ـ الغير العالى ـ فصلا؛ لأنه يميز الشيءَ عما يشاركه فى جنسه البعيد؛ ومثاله: الحيوان بالنسبة للإنسان؛ فالحيوان يميز الإنسان عما يشاركه فى الجسم، أو النامى؛ كالحساس؛ لتساوِى الحساس والحيوان. وأجيب: بأنه لا يلزم كون الجنس الغير العالى فصلا؛ إذ المعتبر فى الفصل: وقوعه فى جواب: أىّ شىء هو، وفى الجنس: ألا يقع فى جواب أىّ شىء هو؛ فإذا وقع الحيوان جوابا لأىّ شىء هو: كان فصلا؛ كأن يقال: أىُّ شىء الإنسان فى ذاته؟ فيقال: حيوان. أما إذا وقع الحيوان جوابا للسؤال بما: كان جنسا؛ كأن يقال: ما الإنسان والفرس؟ فيجاب: حيوان، فالحيوان فى الجواب عن السؤال الأول: وقع جنسا لا فصلا، وفى جواب الثانى: وقع فصلا لا جنسا. وقيّد الجنس هنا بغير العالى: احترازا عن العالى؛ إذ لا تمييز فيه أصلا. راجع: حاشية الصبان، صـ ٦٥، ومذكرات فى المنطق، صـ ٣٥.

(٢) انظر عن (المجردات): السابق نفسه، صـ ١٦٠، ٢٧٩، الحاشية الصغرى والكبرى على مقولات السجاعى، صـ ٨١ ـ ٨٤.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

بُعد فيه إن أتى به فى جواب: «أىّ شىء هو فى ذاته»، بخلاف ما إذا أتى به فى جواب: «ما هو»؛ فله اعتباران، بحسب السؤال.

حاشية الملوي

قوله: (إن أتى[1] به فى جواب: أىّ شىءٍ): أى إذا لم يكن جنسًا عاليًا.

حاشية العطار

الشمسية»؛ فإنه قال: (فإن قلت: السائل بأىِّ شىءٍ هو، إن طلب مميزَ الشىء عن جميع الأغيار: لا يكون مِثل «الحساس» فصلا للإنسان؛ لأنه لا يميزه عن جميع الأغيار، [وإن طلب المميزَ فى الجملة، سواء كان عن جميع الأغيار][2] أو عن بعضها: فالجنس: مميزٌ للشىء عن بعضها، فيجب أن يكون صالحا للجواب، فلا يخرج عن الحدِّ. قلتُ: لا يكفى فى جواب «أىّ شىء هو فى جوهره» التميز فى الجملة، بل لابد معه: من أن لا يكون معه تمام المشترك بين الشىء ونوع آخر، فالجنس: خارجٌ عن التعريف) اهـ. و«الشارح» تصرَّف فى كلامه، واختار الشِّق الثانى من الترديد، وبنَى عليه زيادةَ قوله سابقا: (ولو فى الجملة)، واعترف بكون الجنس فصلا فى بعض الصوَر. ولا يتمُّ له ذلك إلا إذا اقتصروا على قصد التمييز فى الجملة، ولم يعتبروا زيادةً على ذلك، مع أنهم اعتبروا ـ كما أشار لذلك «القطب الرازىُّ» ـ بقوله: (بل لا بد) إلى آخره، وأشار إليه «الدوانى» بقوله: (بشرط أن لا يكون تمامَ الماهية المختصة والمشتركة)؛ فإن زيادة ذلك: لإخراج النوع والجنس. وفى «حاشية السيد

(١) فى (ب): (إذ أتى).

(٢) ما بين المعقوفتين [...]: ساقط من (ط ١، ٢). قارن: شرح القطب على الشمسية، جـ ١ صـ ٢٦٧، وانظر: حاشية الدسوقى، بنفس الصفحة.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

الشريف» على «شرح المطالع»: (المراد من المقول فى جواب أىّ شىءٍ هو: المميِّز الذى لا يصلح لجوابِ «ما هو»، وحينئذ يخرج الجنس والنوع عن التعريف)، وقال «الإمام» فى «الملخَّص»: (الحق أن الجنسَ ـ من حيث هو جنسٌ ـ لا يكون مقولا فى جواب «أىّ شىء هو»؛ لأن الشىءَ إنما يكون جنسا من حيث إنه مشترك بين الشىء وغيره، وهو بهذا الاعتبار: يمتنع أن يكون مقولا فى جواب أىّ شىء هو). فظهر لك من كلام هؤلاء المحققين: أن الجنسَ غيرُ داخلٍ فى التعريف، فاعتراف «الشارح» بدخوله فيه وأن له اعتبارَين بهما يصير جنسا وفصلا، وقول «الشيخ اليوسىّ» فى «حاشية المختصر، للسنوسى»، بعد أن نقل عبارة شارحنا: (لعل هذا هو الأقرب إلى التحقيق؛ لأن الكليات أمور إضافية؛ تختلف بحسب الاعتبار): خروجٌ عما اصطلحوا عليه.

وأما ما قيل هنا: إنه يلزم على كلام «القطب»: خروج بعض جزئيات الفصل البعيد: فالأَولى، بل الصواب: ما أشار إليه «الشارح» من الجواب. فمِن سُوء التدبُّر فى كلام «القطب»؛ فإنه نقَل عبارة «القطب» مقتصِرا على قوله (أن لا يكون المميز تمامَ المشترك)، وحذَف قولَه: (بين الشىء ونوع آخر)، ونحن نقَلنا عبارة «القطب» برُمَّتها، فتدبَّرْها يتضح لك الحال.

[رابعا: الخاصَّة ـ والكلام على العرَضيِّ]

ثم ثنَّى بالعرَضِيِّ؛ فقال: (وأما العَرَضيُّ: ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (وأما العرضى): مقابِل قوله (أما): محذوفٌ؛ أى أما الذاتىُّ: فقد علمتَ تقسيمَه، إلى آخره، وأما العرضىُّ، إلى آخره.

و«العرضىُّ»: نسبة للعَرَض؛ بمعنى: ما يَعرِض للماهية من الأمور الخارجية عنها المحمولة عليها؛ فإن العرَض عند المتكلمين: ما قام بغيره؛ فالأبيض: عرضىٌّ بالمعنى الأول، لا بالثانى؛ لأن العرَض: نفسُ البياض، لا الأبيض، قال «اليوسىُّ» فى «حاشية الكبرى»: العرضىُّ عند الفلاسفة: أعمُّ من وجهٍ من العرضىِّ عند المتكلمين؛ لاجتماعهما فى نحو: «العِلْم»، و«البياض»، وانفراد العرضىِّ عند المتكلمين: فى «الصورة»؛ فإنها عرضٌ عندهم، وعند الفلاسفة: هى جوهر. وانفراد العرضىِّ عند الفلاسفة: بـ«الإضافات»؛ فإنها عند المتكلمين: لا[1] تتصف بالوجود، فليست بأعراض، بخلافها عند الفلاسفة؛ فإنها أعراض موجودة.

واعلم: أنه ليس المراد بالعرَض: ما يعُمُّ المشتقَّ والمأخَذَ؛ لأن «الضحك» بالنسبة للإنسان: لا يسمَّى عرضيًّا؛ لأن الكليات الخمس: لابد وأن تكون محمولةً حقيقةً ومواطأةً؛ فالماشى: عرَض عامٌّ، لا المشْى، والناطق:

(١) أول (صـ) ٥٠ فى (ط ١، ٢). وانظر: أرسطو، صـ ٩٣، ٩٤.

فإما أن يمتنعَ انفكاكُه عن الماهية[1] ، وهو: العَرَضُ اللازمُ) ؛ ....

....

فصلٌ ، لا النُّطق ، وكذا الكلام فى البواقى[2] .

فائدة: حمْلُ المواطأة: هو أن يكون الشئ محمولا على الموضوع بالحقيقة ؛ كقولنا: «الإنسان حيوانٌ» . وحملُ الاشتقاق: أن لا يكون محمولا على الموضوع بالحقيقة ، بل يُنسب إليه ؛ كالبياض بالنسبه إلى الإنسان ؛ فإنه ليس محمولاً عليه بالحقيقة ، فلا يقال: الإنسان بياضٌ ، بل بواسطة: «ذو» ، أو الاشتقاق ؛ فيقال: الإنسان ذو بياضٍ ، أو أبيض . ولَما كان «ذو بياض» ، أو «أبيض» مآل معنيَيهما واحدٌ ، سُمِّى حملُ البياض على الوجهَين: حملَ اشتقاق . وبعضهم يسمِّى الأولَ: حملَ التركيب ؛ فإنه إذا رُكِّب مع «ذو»: يُحمل فى ضمن المركَّب . والثانى: حملَ اشتقاق ؛ لأنه إذا اشتُقَّ منه شئٌ: حُمِل فى ضمن ذلك المشتق ، فهما متَّحدان بالذات ، ومختلفان بالاعتبار ، فجعْلُهما قسمًا واحدًا: أَولى .

قوله: (فإما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية): اعلم: أن الوجودَ الخارجىَّ: هو مصدر الآثار والأحكام ، والوجودَ الذهنىَّ: ليس كذلك ، إذا اعتُبر انقسام الوجود إليهما: صارت العوارض أقساما ثلاثه: ما للوجود الخارجىِّ بحسب خصوصه مدخلٌ فيه ؛ كالسواد والبياض والحركة والسكون ؛ فلا يوصَف به الشئ حالَ وجوده فى الذهن . وما للوجود الذهنىِّ بخصوصه مدخلٌ فيه ؛ كالكلية

---

(١) أى لا يجُوز وجود الماهية بدونه . راجع: حاشية الدسوقى على القطب ، جـ ١ صـ ٢٧٤ .

(٢) سبقت التفرقة بين العرَض والعرضىِّ . وانظر: حاشية العطار على الخبيصى ، صـ ١١٣ .

. . . .

. . . .

والذاتية والجزئية والعرضية؛ فلا يوصَف به الشئ حال وجوده فى الخارج. وما ليس لأحد الوجودَين بحسب خصوصه مدخلٌ فيه؛ ويسمَّى: لازم الماهية؛ كالفردية والزوجية اللازمَين لعددَين مخصوصَين؛ كالثلاثة والأربعة؛ فأينما وُجدت: كانت متصفةً بعارضها[1]. فلازِمُ الماهية: مترتِّبٌ على الوجود المطلق. ومَن لاحظ الماهيةَ عارية عن الوجود ولوازم الوجود: لا يَقدِر أن يَحكم عليها بشئ؛ فاللازم منقسمٌ إلى أقسامها الثلاثة، باعتبار أن الوجودَ له اعتبارات ثلاثة؛ فاللازم: إما أن يمتنع انفكاكُه عن الماهية مطلقا؛ أى بحسب كِلا وجودَيْها؛ بمعنى أنها حيث وُجدت: كانت متصفةً به؛ وهو: لازم الماهية؛ كالزوجية للأربعة؛ فإن الأربعة زوجٌ، سواء كانت فى الذهن أو فى الخارج. أو لا يمتنع انفكاكُه عنها إلا فى وجودٍ خاصٍّ؛ كالتحيُّز للجسم؛ فإنه إنما يلزمه فى الوجودِ الخارجىِّ، وكالكُلّيه للإنسان؛ فإنه إنما يلزمه فى الوجود الذهنىِّ.

هكذا ينبغى أن يقرَّر هذا الكلام، وما وقع فى الحواشى هنا: من التمثيل لِلازم الماهية من حيث هى: بتساوِى زوايا المثلث القائمتَين: فمِمَّا يأباه المقام، وإن مَثَّل به فى غير هذا الكتاب الأعلامُ؛ لأنه يحتاج لمقدماتٍ هندسيةٍ يتحيَّر فيها المنتهِى، فضلا عن المبتدىء الذى وُضع لأجله الكتاب. ومما يقضى منه عجبا، مَن له إلمامٌ بفن الهندسة: ما قيل فى تمثيل ما لزم الماهيةَ من حيث هى هى؛ بمعنى أنه لا يمكن وجودها بأحد الوجودَين منفكةً عنه؛ ككون إحدى

(١) راجع: الشمسية وحواشيها، جـ ١ صـ ٢٧٢ وما بعدها.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

كالضاحك[1] بالقوَّة بالنسبة إلى الإنسان. (أَوْ لا يمتنع) انفكاكُه عنها؛ (وهو العرَض المفارِق)؛ كالضاحك[2] بالفعل بالنسبة إلى الإنسان.

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

زوايا المثلث منفرجةً والأُخرَيَين حادَّتَين. اهـ. ولا يحتاج لبيان فساده.

قوله: (كالضاحك بالقوة): المراد بالضَّحِك عند المناطقة: (انفعالُ النفس عند إدراك الأمور الغريبة). وما يُتعجَّب منه هنا: ما فى «الحاشية»: من تفسير «الضحك»: بانبساط الوجه وتكشُّف مقدَّم الأسنان من سُرور النفس. وابتناء إشكالٍ على ذلك، وجوابٍ عنه مبنيٌّ على ما ذُكر فيها: من أن المراد بالقوة: القوة بالمعنى الأعم؛ وهو: إمكان حصول الشيء مطلقا؛ أى غير مقيَّدٍ بقولنا: (مع عدمه)، وزعَم أن مبنَى الإشكال: على تفسير «القوة» بإمكان حصول الشيء مع عدمه. والكل: بناءٌ للفاسد على الفاسد، ويا ليت شِعرى هذا المعنى الذى زعم أنه أعمّ، ما وجه عُمومه! إذ هو عند إمعان النظر: يرجع للمعنى الثانى؛ لأن الشيء إذا كان حاصلا بالفعل: لا يقال إنه حاصلٌ بالقوة، فلَم يبق إلا أن يتَّصف بالحصول بالقوة حال عدمه. والذى دعا إلى ذلك كلِّه: الخروجُ عن اصطلاح القوم، وتفسير «الضحك» بالمعنى اللغويِّ، وليس مرادًا للقوم، ونحن لا يَسوغُ لنا إذا تكلمنا فى فنٍّ من الفنون أن نَخرج عن مصطلحات أهله. ومما شاع وذاع: قولهم: «لا يُخلَط اصطلاحٌ باصطلاحٍ». وفيها أيضا: تقسيم العرَض

(١) فى (ط): (كالضحك). قارن: التعريفات، صـ ١٢٩، الشرح الصغير، للملوى، صـ ٦٦، والعطار على الخبيصى، ١١٣ ـ ١١٦.

(٢) فى (ط): (كالضحك). وقارن: شرح السعد، صـ ١٥٣، ١٥٨.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(وكلٌّ واحدٍ منهما: إما أن يختصَّ بحقيقةٍ واحدةٍ؛ وهو: الخاصةُ؛ كالضاحِك بالقُوة والفِعل بالنسبة إلى الإنسان[1])؛ لأنه بالقوة: لازمٌ

حاشية الملوي

قوله: (وكل واحدٍ منهما[2]): هذا كتقسيم النوع إلى: حقيقيٍّ وإضافيٍّ، فلا يلزم[3] أن يكون الكليات سبعةً، كما أورده «القليوبيّ».

قوله: (كالضاحك بالقوة): ليس المراد بها: قَبول الحصول لِما لم

حاشية العطار

المفارِق إلى: مفارقٍ بسرعةٍ؛ كحُمرة الخجَل وصُفرة الوجَل. أو بِبُطءٍ؛ كالشَّباب والحُبِّ وسواد اللِّحية، وكالفُراق[4] الدائم لمَن لم يمكن وِصالُه؛ فإن هذا الفُراق يمكن زَواله بالوِصال؛ كفُراق الزَّبّال لمَحبُوبَة السُّلطان. اهـ. ولا يخفى عَجرفة هذا المثال؛ فإن لفظة «زبّال» ـ بزايٍ، بعدها باء موحَّدة ـ: كلمةٌ عامِّيَّةٌ اصطلح المصريُّون على تسمية خَدَّام أتون الحَمام بها، فلا يعرفها غيرهم، فلو اتفق أن هذه الحاشية التي وقعت فيها هذه اللفظة وصلت لمحلٍّ لا يعرف أهلُه هذا الاصطلاح: تحيَّروا في فهم المراد منها، بل في النُّطق بها؛ إذ ربما صحَّفها الناسخُ الجاهلُ بهذا الاصطلاح لـ«ريَّال» ـ بِرَاءٍ مهمَلةٍ، بعدها مثنَّاة تحتيَّة ـ، فيَفسد المثال، ويضطرب القيل والقال.

قوله: (وهو الخاصة): تنقسم إلى: حقيقيةٍ، ويقال لها: مطلَقة؛ أي لم تقيَّد

(١) في (خ)، (ص)، (ح): (كالضاحك بالقوة والفعل للإنسان).
(٢) في (أ): (منها).
(٣) في (ب): (ولا يلزم). وانظر: الشمسية، جـ ١ صـ ٢٨٦، وشرح السعد، ١٦٠.
(٤) أول (صـ) ٥١ في (ط ١، ٢). وانظر: الشمسية، جـ ١ صـ ٢٨١، وحاشية العطار على شرح الخبيصي، صـ ١١٨.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لماهية[1] الإنسان مختصٌّ بها، وبالفعل: مفارِقٌ لها مختصٌّ بها، وهذا

حاشية الملوي

يحصل؛ لأن الضاحك بالقوة بهذا المعنى: غيرُ لازمٍ، بل المراد: عدم امتناع الحصول مطلقا، فيكون أعمَّ من الفعل.

حاشية العطار

بشيء دون شيء؛ وذلك كـ«الضحك» للإنسان. وإضافيةٍ، ويقال لها: غير مطلَقةٍ: وهي التي تكون بالنسبة إلى شيء دون شيء آخر؛ كـ«المشيِ» بالنسبة إلى الإنسان حالة كونه مقابِلا للحجر؛ فالمَشْيُ: خاصَّةٌ له، لا مطلقا، بل بالنظر إلى الحجر، لكن هذه ليست إحدى الكليات الخمس، وإحداها: إنما هو الخاصة المطلَقة. كذا في «الحاشية»؛ فمفادها: أنها ليست داخلةً في التعريف، واذ كان كان كذلك مع اعترافه أنها خاصة: صار التعريفُ غيرَ جامعٍ، فالحق: أنها من أفراد الخاصة المعرَّفة هنا، ولذلك قال بعض المدقِّقين: إن «الماشي» من حيث إنه شاملٌ لحقائقَ مختلفة من الإنسان وغيرِه: عَرَضٌ عامٌّ، ومن حيث إنه مختصٌّ بحقيقة الحيوان: خاصَّةٌ له، فالخاصة: قد تكون للجنس العالي؛ كـ«الموجود لا في موضوعٍ»: للجوهر. وللمتوسِّط؛ كـ«اللَّون». وللجسم وللنوع الأخير؛ كـ«الكاتب» للإنسان. وقد تكون لازمةً؛ كـ«ذي الزوايا الثلاث»: للمثلث. وقد تكون مفارِقةً؛ كـ«الماشي» للحيوان. وقد تكون عامةً لأشخاص موضوعها؛ كـ«الضاحك بالطبع» للإنسان. وخاصةً بالبعض؛ كـ«الكاتب له». وقد تكون مفردةً؛ كـ«الكاتب». ومركَّبةً؛ كـ«منتصِب القامَة باديَ البَشْرَة». وقد تكون بالقياس إلى شيء لا توجَد فيه وإن لم تكن خاصةً بالموضوع على الإطلاق؛ كـ«ذي الرِّجلَين» للإنسان بالقياس إلى الفرَس دون الطائِر.

---

(١) في (ط): (بماهية).

مذهب المتأخِّرين، وأما المتقدمون فشرَطوا: أن تكون الخاصة لازمةً غير مفارِقة؛ لأنها التى يعرَّف بها.

قوله: (وأما المتقدمون: فشرطوا) إلى آخره: الظاهر لى على ما تصفَّحتُه[1] فى كُتب القوم: أن كون الخاصة لازمةً: إنما اشترطوه فى

ثم أَورد فى «الحاشية» إشكالا؛ فقال: إن قلت: وَرَدَ فى السُّنة: نسبة «الضحك» إلى الملائكة والجنِّ، فعلى هذا لا يكون «الضحك» خاصةً للإنسان. وأجاب بما محصله: أن «الضَّحك» مجازٌ عن «التعجُّب»[2]. ولا يَخفى أن هذا السؤال مبنيٌّ على ما أسلفه من تفسير الضحك؛ وإلا فلا يُتخيل وُروده أصلا.

قوله: (وأما المتقدمون فشرطوا) إلى آخر: قال فى «شرح المطالع»: (وجماعةٌ خَصُّوا اسمَ الخاصة المطلقة: بالشاملة اللازمة، وحينئذ يجب تسمية القسمَين الأخيرَين؛ أى الخاصة الشاملة المفارقة، وغير الشاملة: بالعرض العامِّ؛ لئلا يَبطل تقسيم المخمَّس) اهـ. يريد بـ(المخمَّس): الكليات الخمس.

---

(١) فى (ب): (تصحفته).

(٢) ذهبت الحكماء: إلى «أن طبع الملائكة والجن لا يقتضى الضحكَ ولا البكاءَ. ومَن يقول بأن طبعَهم يقتضى ذلك: عليه ألا يجعل «الضاحكَ» من خواص الإنسان. كذا قال «الغنيميُّ». قال بعضهم: وعلى الأول: يكون الضحك والبكاء منهم ـ كما فى بعض الآثار ـ ليس باقتضاء الطبع، بل هو اتفاقيٌّ، فلا يَرد نقضا على الحكماء. وبهذا يُجاب عما أُورد: أن «النِّسناسَ» يضحك إذا رأى أو سمع ما يتعجب منه». حاشية الصبان، صـ ٦٦، ٦٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(وتُرسَم) الخاصة: (بأنها كليّةٌ): دخل فيها: سائر الكليات. (تُقال على ما تحت حقيقةٍ واحدةٍ فقط) من الأفراد (قولا عرَضِيًّا): خرج به: الجنس والعرض العام؛ لأنهما يقالان على حقائق، والنوع والفصل؛ لأن قولَهما على ما تحتهما: ذاتيٌّ، لا عرَضِيٌّ. ....

حاشية الملوي

التعريف بالخاصة؛ بمعنى أنه لا يصحُّ التعريف بالخاصة الغير اللازمة؛ كالضاحك بالفعل؛ لا أنهم[1] اشترطوه فى تسمية الكليِّ المختصِّ باسم الخاصة.

حاشية العطار

فما قيل: الظاهر، بل صريحُه: أنهم شرطوا ذلك فى تسميتها خاصةً، وليس كذلك، بل إنما شرطوا ذلك فى الخاصة المعرَّف بها؛ لاشتراطهم التساوِى بين المعرِّف والمعرَّف. وما فى «الحاشية»: (قال بعضهم: فيه بحثٌ؛ لأنه إذا كان لا يسمَّى خاصة إلا اللازمة، فماذا تكون المفارِقة): تحيُّرٌ، منشؤُهُ: قِلّة الاطلاع.

قوله: (وترسم الخاصة) إلى آخره: فى «الحاشية»: (أن «قولا عرضيا» يُخرج: النوعَ والفصلَ؛ فإنهما يقالان قولا ذاتيا. وكون النوع ذاتيًّا: على أحد القولَين السابقَين فى تعريف الذاتيِّ، وأما على القول بأن الماهيةَ عرضيةٌ: فتعريف الخاصة صادقٌ عليه، فلا يكون تعريفُها مانعا؛ لدخول النوع حينئذ) اهـ. وأقول: فيه: أن النوع لا يقال فى جواب «أىّ شىء هو»، بل فى جواب: «ما هو»، كذا اصطلحوا، فكيف يَدخل فى تعريف الخاصة، وهل هذا إلا نقضٌ لاصطلاحهم! فتأمل.

(١) فى (ب): (لأنهم).

ولا حاجة إلى قوله: «فقط»، بعد: «واحدة».والخاصةُ قد تكون للجنس؛ كـ«اللَّون» للجسم، وقد تكون للنَّوع؛ كـ«الضَّاحك» للإنسان. وكلُّ خاصةٍ

قوله: (ولا حاجة إلى قوله: فقط): جوابه: أن الجنس[1] والعرَض العامَّ: يُقالان على ما تحت حقيقةٍ واحدةٍ في غير جواب[2]؛ بأن يقال: «زيد وعمرو حيوان وماشٍ»، و«المصنف» لم يقُل: (في جواب)، فاحتاج إلى قيد (فقط): لإخراجها.

قوله: (ولا حاجة لقوله: فقط): قال في «الحاشية»: (فيه تأمُّلٌ؛ وذلك أن الجنسَ والعرضَ العامَّ يقالان على ما تحت حقائقَ؛ كقولك: «زيد وعمرو حيوانٌ، أو ماشٍ، وزيد والفرس حيوانٌ، أو ماشٍ»؛ فهما داخلان في قوله: «تقال على ما تحت حصةٍ واحدةٍ»، فذكر قوله «فقط»: لإخراجهما[3]، فيكون قوله «فقط»: هو الفصل بالحقيقة) اهـ بتصرف.

قوله: (كاللون للجسم): قال «الغُنيميُّ»: (الظاهر أن اللونَ غيرُ خاصةٍ لازمةٍ؛ لأن الهواء جسمٌ، ولا لون له، وكذا الماء) اهـ. وأقول: المراد بالجسم هنا: الجسم الكثيف؛ فإنه الملوَّن، لا الشفَّاف. قيل: قد يقال: إنه ـ أي اللون ـ قائمٌ بالجوهر أيضا؛ لأن الجسم مركَّبٌ منه، والقائم بالكلِّ: قائمٌ بأجزائه،

---

(١) في (أ): (أن المفسر).

(٢) (ب) بدون: (في غير جواب). وانظر: شرح السعد، صـ ١٥٩.

(٣) يقول العلامة العطار: «ووقع لشيخ الإسلام في شرح إيساغوجي أنه قال: «لا حاجة لقوله فقط، بعد واحدة». وليس كما قال؛ لأن قيد «فقط»: يُخرج الجنسَ وفصلَه والعرضَ العامَّ». حاشية العطار على شرح الخبيصي، صـ ١١٢. وانظر: شرح السعد، صـ ١٥٩.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لنوع: خاصةٌ لجِنسه[1]، ولا ينعكس.

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

فلا[2] يكون خاصةً لهذا الجنس. اهـ. وأقول: قال فى «شرح المقاصد»: (اللَّون من خواصِّ المسطَّح، ومعنى كونُ الجسم ملوَّنا: أن سطحَه مُلوَّنٌ)[3] اهـ. ومعلوم أن «السَّطحَ»: عبارة عن مجموع أربع جواهر فردةٍ. فإن قلت: هل يلزم من انتفاء اللون عن الجوهر الفرد: خُلُوّ الجواهر عن الأعراض، والحقُّ عند المتكلمين: عدم الخُلُوّ؟ قلت: من أين هذا اللزوم؟ إذ لا يلزم من انتفاء الخاصِّ ـ أى العرَض المخصوص؛ الذى هو اللون ـ انتفاء العامِّ؛ أى مطلق العرَض، والمسألة خلافيَّةٌ فى الأجسام وفى الجواهر الفردة؛ إذ قد اختلفوا: فى أن الجوهر الفرد هل يقبل الحياةَ والأعراضَ المشروطةَ بها؛ كالعِلْم والقدرة والإرادة؛ فجوَّزه «الأشعريُّ» وجماعةٌ من قُدماء المعتزلة، وأنكره المتأخرون منهم. وهل له شكلٌ؟ فأنكره «الأشعريُّ»، وأثبته أكثر المعتزلة. ثم اختلفوا فى ذلك الشكل: هل هو الكُرَويَّة؟ أو غيرها من بقية ذوات الأضلاع؟ وهل يوصَف بالجهات؟ وهل يجوز أن يخلقَه الله على الانفراد؟ وهل تحُلُّه الحركة والسكون على البدل؟ وهل يجوز أن تحلَّه أعراضٌ كثيرةٌ؟ خلافٌ فى جميع ذلك. وكذلك اختلفوا: فى أن الجسم هل يخلو عن العرضِ وضدِّه؟ اتفق المتكلمون من

(١) فى (ز): (لجنس). «ومعنى كون خاصة النوع خاصة للجنس: أنها لا تتجاوز هذا الجنسَ إلى غيره». حاشية الصبان، صـ ٦٧. وكان الأَولى بالعلامة العطار أن يوضِّح هذا المعنى، لا أن يفصِّل القولَ فى الكلام على (اللون).

(٢) أول (صـ) ٥٢ فى (ط ١، ٢).

(٣) شرح المقاصد، للتفتازانى، جـ ٢ صـ ٤٢٨.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

«الأشاعرة»: على منعه؛ وقالوا كل عرَضٍ مع ضدِّه يجب أن يوجَد أحدهما فى الجسم. وجوَّزه بعض «الدّهريَّة»؛ فقالوا: إن الجواهر كانت خاليةً فى الأزل عن جميع أجناس الأعراض، ولم يجوِّزوا خلوَّها فيما لا يزال. وجوَزه «الصالحية» من «المعتزلة» فيما لا يزال؛ وقالوا: يجُوز خُلوّ الجسم عن جميع الأعراض، و«البصْرِيَّة» منهم: يجوِّزونه فى غير الألوان، وتفاصيل هذه الأقوال وأدلتها: فى الكُتب الكلامية[1].

فائدة: قيل: (لا حقيقة للَّون أصلا، والبياض: إنما يُتخَيل من مخالطة الهواء للأجسام الشفَّافة المتصغِّرة جدا؛ كما فى الثَّلج؛ فإنه لا سبب هناك سوى مخالطة الهواء ونُفوذ الضوء فى أجسامٍ صغارٍ جدا شفافةٍ؛ كما فى زُبَد الماء والمسحوق من البَلُّور والزُّجاج الصافى. والسواد: يُتخيَّل من عدم [غور][2] الضوء فى الجسم؛ لكثافته واندماج أجزائه. وباقى الألوان: تُتخيل بحسب اختلاف الشفيف، وتفاوُت مخالطة الهواء. والمحققون: على أنها كيفيات متحقِّقةٌ، لا متخيَّلَةٌ، وظهورها فى الصوَر المذكورة بالأسباب المذكورة: لا ينافى تحققَها ولا حدوثَها بأسبابٍ أُخَر)[3]. وأما الزُّرقَة التى تُرَى فى الجوِّ، التى

(١) راجع عن (الجوهر الفرد): شرح العقائد النسفية، صـ ٢٥٩ - ٢٦٦، شرح معالم أصول الدين، صـ ١٩٦ - ٢٠١، حاشية العطار على مقولات البليدى، صـ ١٥٥ - ١٦٠، ١٦٩.

(٢) (ط ١، ٢) بدون: (غور). وأثبتُّها من شرح المقاصد، جـ ٢ صـ ٢٨٠.

(٣) منقول من شرح المقاصد، جـ ٢ صـ ٢٨٠، مع اختصار فى بعض العبارات.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

يُظَن أنها لون السماء: فقد قال «أهل الهيئة»: هى ليست كذلك؛ بل لأن كُرَة البُخَار مستضيئةٌ دائما بأشعة الكواكب ليلا ونهارا، وما فوقها ـ لعدم قبول الضوء ـ كالمُظلِم بالنسبة إليها، فإذا نَفَذَ نُور البصر من الناظِرين إليها من الأجزاء المُشِعَّة بالأشعة[1] الكوكَبية والضياء الأرضىِّ إلى الأجزاء التى كالمظلِمة: رُؤِىَ من تركيبِهما وامتزاجِهما لونٌ متوسطٌ بين الظلام والضياء؛ وهو: اللازورديُّ، وهذا مثل ما يُرَى حال النظر من وراء جسم مشفٍّ أحمر إلى جسمٍ أخضر؛ فإنه يَظهر لونٌ مركَّب منهما.

---

(١) فى (ط ٢): (المشعلة بالأشعة). والمراد: المُضىء بالأشعة. قارن: شرح المواقف، جـ ١ صـ ٩١.

[خامسا: العرَضُ العامُّ ـ تتمَّة فى تعريف الكليات الخمـس]

(وإما أن يعُمَّ[1]) كلٌّ من: العرَض اللازمِ والمفَارِقِ: (حقائقَ فوقَ) حقيقةٍ[2] (واحدةٍ؛ وهو: العرَض العامُّ؛ كـ«المتنفِّس بالقُوة والفِعل»، بالنسبة للإنسان وغيرِه من الحيوانات)؛ لأنه بالقوة: لازمٌ لماهيات الحيوانات، وبالفعل: مفارِقٌ لها، وعلى التقديرَين: هو غير مختصٍّ بواحدةٍ منها. (ويُرسَم: بأنه كليٌّ): دخل فيه: سائر الكليات، (يقال على ما تحت حقائقَ مختلفةٍ، قَولا عرَضيًّا): خرج به: الجنس؛ لأن[3] قوله على ما تحته: ذاتيٌّ، لا عرضيٌّ، والنوع والفصل والخاصة؛ لأنها لا تقال إلا على حقيقةٍ واحدةٍ.

قيل: وإنما كانت هذه التعريفات رُسُومًا للكليات: لجواز أن يكون لها

حاشية الملوي

قوله: (قيل: وإنما كانت هذه التعريفات رُسومًا): اعلم: أن التعاريف العِلميَّة: كلَّها رسُومٌ؛ فنقول: إن الحدود إنما تكون للحقائق التى لها أفرادٌ

حاشية العطار

قوله: (قيل: وإنما كانت هذه التعريفات رسوما) إلى آخره: شروعٌ فى توجيه قول «المصنف» ـ كغيره من المناطقة ـ فى تعريف الكليات: (ويُرسم بكذا)، أو الاعتذار عن ذلك، وتزييف هذا الاعتذار، فليس الإتيان بـ(قيل):

(١) فى (خ)، (ص): (تعم).

(٢) (ز) بدون: (حقيقة).

(٣) أول (ل) ٩ فى (ز).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

ماهيات وراء تلك المَفهُومات[1] التى ذكرناها، ملزوماتٍ مساوياتٍ لها، فحيث لم تتحقَّق الماهيات: أُطلق على تلك المفهومات: الرُّسوم[2]،

حاشية الملوي

فى الخارج، والكليات الخمس أفرادها ـ كمفهوم: إنسان، وحيوان ـ: ليس له وجود فى الخارج، بل هى أمورٌ اعتباريةٌ، فالحق[3]: أنها رسوم، فلذا[4] عبَّر «المصنف»: بـ(يُرسَم[5])، فلا اعتراض عليه. ثم ظهر أن التحقيق[6]:

حاشية العطار

للتضعيف، بل للنقل؛ لأن هذا الكلام شهيرٌ بينهم فى هذا المقام؛ قال «الإمام» فى «الملخَّص»: (اختلفوا فى أن هذه التعريفات حُدودٌ أو رسومٌ؟ والمشهور: أنها رسومٌ؛ فإنهم يقولون: الجنس يُرسَم بكذا، والنوع بكذا. لكن الحق: أنها حدودٌ؛ إذ لا ماهية للجنس وراء هذا القدر؛ ضرورةَ أنَّا لا نعنى بكون الحيوان جنسا: إلا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ما هو). واعترضه «الكاتبيُّ»: (بأنَّا لا نسلم أنه لا ماهية للجنس وراء هذا القدر، لِمَ لا يجوز أن تكون المقوليَّة الموصوفة بالصفات المذكورة عارضةً لمفهومٍ وراءها؛ وهو الجنس؟ وأجيب عنه: بأن الكليات أمور اعتبارية، حصلَت ووُضعت أسماؤها بإزائها، فليس لها معانٍ وراء تلك المفهومات. على أن عدم العلم

(١) أى أمام تلك المفهومات؛ أى مقدَّمة عليها بالذات. راجع: حاشية الدسوقى والسيالكوتى علَى الشمسية، جـ ١ صـ ٢٨٤. ثم انظر: شرح الإشارات، صـ ١٧٠، ٢٠٣.

(٢) فى (ز): (الرسم).

(٣) فى (ب): (والحق).

(٤) فى (ب): (ولذا). وانظر: حاشية الصبان، صـ ٨٢.

(٥) فى (ب): (يرسم). وانظر: حاشية العطار على شرح الخبيصى، صـ ٩٢.

(٦) (ب) بدون: (التحقيق).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

قال «العلامةُ الرازيُّ»: وهذا بمَعزلٍ عن التحقيق؛ لأن الكليات: ....

حاشية الملوي

ما عند «السيد»، علَى «القُطب»: أن الماهية تكون أيضا للاعتبارات، وللمعدوم؛ كالعنقاء، فلها حدود وإن لم يطلَق[1] عليها: حقيقة، فيُنظر إلى المفهوم: فما هو داخل فى ذلك المفهوم: فهو ذاتيٌّ، إما جنس: إن كان مشترَكا، وإما فصل: إن لم يكن مشتركا، وتلك الماهية: نوع. وإن لم

حاشية العطار

بالحدِّ: لا يوجِب الرسمية). واعتُرِض هذا الجواب: بأنَّا لا نسلم أن الكليات أمور اعتبارية حصلت ووُضعت أسماؤها بإزائها، لِم لا يجوز أن تكون المفهومات المذكورة لوازمَ لمفهومات أُخر وُضعت أسماؤها بإزائها. وبأن الرسم قد يطلَق ويراد به: التعريف، ولعله هناك كذلك. والجواب عن الأول: أن مثل ذلك يُعلم بالتتبُّع والتفحُّص، ولَم يوجَد فى بيان مدلولات هذه الأسماء غير[2] هذه المفهومات. وعن الثانى: بأن هذا الإطلاق ليس فى عُرف القوم، بل المتبادَر من الرسم فى عُرفهم: هو ما يقابل الحدَّ؛ قال بعض الفُضلاء: (قد يقال: إنما كانت هذه التعريفات رُسوما: لأن المقولية عارضةٌ، والتعريف بالعارض رسمٌ؛ وذلك لأن الجنس فى نفسه: هو الكليُّ الذى يقال على المختلفين بالحقيقة، سواء قيل عليها أو يُقَل، وأما المقولية: فهى عارضةٌ له) اهـ. وفيه: أن هذا من قَبيل اشتباه العارض بالمعروض؛ فإن المقوليَّة ذاتيةٌ للجسم الطبيعيِّ؛ الذى هو معروضٌ للجنس المنطقيِّ ـ الذى الكلام فيه ـ[3].

(١) أول (ل) ١٨ فى (ب). وفى (ب): (وإذ لم يطلقوا).

(٢) أول (صـ) ٥٣ فى (ط ١، ٢).

(٣) راجع: شرح الشمسية، جـ ١ صـ ٢٨٤.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

أمورٌ اعتباريةٌ حصلَت مفهوماتُها [أوّلا][1] ووُضعت أسماؤُها بإزائِها، فليس لها معانٍ غير تلك المفهومات فتكون هي حدودًا [لها][2]، على أن عدم

حاشية الملوي

يوجد منه فرد في الخارج أو لم يتأتَّ وجوده: فالماهية أعمُّ من الحقيقة؛ لأن الحقيقةَ إنما تكون للموجود. ورُدَّ على «السعد» في قوله: إن («ما هو»): سؤال عن الحقيقة، فلا تَدخل[3] الأنواع الاعتبارية في تعريف

حاشية العطار

قوله: (أمور اعتبارية): لم يَقُل: ماهيات اعتبارية: لعلَّه لِما قاله «صاحب التلويح»: (أن الحق أنها إنما يقال لها: الأمور الاعتبارية، لا الماهيات الاعتبارية).

قوله: (حصلت مفهوماتها): يعني أن الواضع حصَّل مفهوماتها، ثم وضَع الأسماءَ بإزائها.

قوله: (على أن) إلى آخره: إشارة إلى اعتراضٍ آخر؛ هو: أن عدم العلم بأنها حدود: لا يُنتج الرَّسميَّة، وإنما يُنتج العلم بعدم الحَدِّية؛ قال «العلامة الفناريُّ» في «فصول البدائع»: (قيل رسومٌ: لاحتمال أن يكون المذكوراتُ لوازمَ لمفهوماتٍ. وقيل حدودٌ: لأنها ماهياتٌ اعتباريةٌ، فحقيقتها: هذه الأمور المعتبَرة، والاحتمال يوجِب عدم العلم بالحد، لا العلم بعدمه. ورُجِّح الأول: بأن المحمولية مَقيسةٌ إلى الغير فتقتضي الخروجَ. وهو مردودٌ؛ لأن ذلك

(١) (ط)، (ز) بدون: (أولا). قارن: السابق نفسه، جـ ١ صـ ٢٨٥.

(٢) (ط)، (ز) بدون: (لها). قارن: الصفحة السابقة.

(٣) في (ب): (فلا تدخلها). وانظر: شرح السعد على الشمسية، صـ ١٨٥، ١٨٦.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

العلم بأنها حدودٌ: لا يوجِب العلمَ بأنها رُسومٌ، فكان المناسبُ: ذكرَ التعريف؛ الذى هو أعمٌّ [من الحدِّ والرسمِ][1].

حاشية الملوي

النوع)، فقال ـ أى «السيد» ـ: («ما هو»: سؤال عن الماهية وإن لم يوجَد منها فرد فى الخارج)، فتدخل: الأنواع الاعتبارية فى تعريف النوع.

حاشية العطار

الاقتضاء فى المحقَّقة. والحق: أن الأمورَ المذكورةَ: إن كانت عينَ معتبر المعتبر: فحدودٌ، وإلا: فرُسُومٌ، وحين لم يتحقق: فتعاريفُ)[2]؛ ولهذا توقَّف فى شرح هذا الكتاب فى كون هذه التعاريف رُسومًا، ولم يَجزم؛ قال «بعضُ حواشيه»: (والتوقُّف أقربُ إلى الصواب) اهـ. وحينئذ فالأَولى أن يقال: (ويُعرَّف)، بدل (ويُرسَم) اهـ. فقول «الشارح»: فـ(المناسب ذكر التعريف): كلام وجيهٌ سديدٌ، وما فى «الحاشية»: من (أنه غير مناسبٍ؛ للاعتراضَين المذكورَين، فلا يصحُّ تعريفه عليهما، والمناسب أن يقول: فكان المناسب، أو الصواب ذِكر الحدِّ؛ لأن المناسب: ذكرُ التعريف الذى هو أعمٌّ): غلطٌ؛ منشؤُه: سوءُ التدبُّر فى عبارة «الشارح»؛ فإنه منَع أوَّلا تجويزَ وجودِ ماهياتٍ وراء تلك المفهومات، فهو منعٌ لقوله: (لجواز أن تكون) إلى آخره[3]. وفرَّع على هذا المنع: الجزمَ بأن هذه التعاريف حُدود، بقوله: (فتكون هى حدودا). ثم تنزَّل مع

(١) (ط)، (ز) بدون: (من الحد والرسم). قارن: شرح الشمسية، الصفحة السابقة.

(٢) فصول البدائع، للفنارى، جـ ١ صـ ٥٧، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ ـ ٢٠٠٦م.

(٣) قارن: حاشية الدسوقى على القطب شرح الشمسية، جـ ١ صـ ٢٨٥، وانظر: حاشية العطار على شرح الخبيصى، صـ ٩٢.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

المجيب، بتسليم التجويز؛ فقال: (على أن عدم العلم) إلى آخره؛ ومعناه: أن ما ذكره المُجيب عن كون هذه التعاريف رسُومًا: مبناه: التَّجويز المذكور، وهو لا يحقِّقُ كونَ هذه التعريفات رسومًا، إنما الذى يحقِّقه: العلم بوجود ماهياتٍ وراءها ملزوماتٍ لها، فغاية ما يترتب على التجويز المذكور: عدم الجزم بأنها حدود أو رسوم، وحينئذ يكون المناسب: ذكرَ (التعريف)؛ لأنه عامٌّ، يشمل الرسمَ والحدَّ، فقول «الشارح»: (فكان المناسب) إلى آخره: تفريعٌ على الاعتراض الثانى، المبنىِّ على تسليم التجويز، و«المحشى» فهم أنه تفريعٌ على كِلا الإيرادَين، فقال ما قال. ولا يستقيم جعلُه تفريعا على الوجه الأول أصلا ـ كما لا يخفَى على المتفطِّن ـ، وكيف يصح أن يقال: إنه تفريع على كِلَيهما، مع أن نتيجة كلٍّ واحدٍ من الإيرادَين تخالفُ الأخرى! فإن نتيجة الإيراد الأول: تقتضى الجزمَ بالحدِّية، والإيرادِ الثانى: تقتضى الشكَّ.

* مهمات:

الأولى: قال «الفناريُّ» فى «فصول البدائع»: (إن الاطلاع على ذاتيات الماهيات صعبٌ، أما الحقيقية: فمطلقا، وأما الاعتبارية: فبالنسبة إلى غير المعتبِر، فلذلك نظروا فى الآثار الفائضة عنها، و[اشتقُّوا][1] منها ما يُحمل على الماهية، وجعلوا المستتبع العامَّ: جنسا، والخاصَّ: فصلا، وإن لم يُعلم ذاتيُّهما

(١) فى (ط ١، ٢): (وانتقوا). قارن: فصول البدائع، للفنارى، جـ ١ صـ ٩.

. . . .

. . . .

وتابعيُّهما[1]: عرَضًا عامًّا وخاصةً)[2].

الثانية: فى تعريف الكليات الخمس مثلا: إذا قيل فى تعريف (الجنس): إنه كليٌّ مقولٌ على كثيرين، إلى آخره: (الكليُّ: جنسٌ، دخل فيه: سائر الكليات) إلى آخره: فيه سؤال يُذكر تشحيذًا لأذهان الطالِبين وتنشيطًا للرَّاغبين؛ وهو: أن يقال: قولكم (الكليُّ: جنس) إلى آخره: غيرُ صحيحٍ؛ لاستلزامه حملَ النوع على الجنس، وهو فاسدٌ؛ لأنه لا يقال: «الحيوان إنسان»؛ وبيان الملازمة: أنه لو كان الكليُّ جنسَ الجنسَ، بل جنس الخمسة: كان الجنسُ أحدَ أنواع الكليِّ، فقولكم: إن (الكلى: جنس): حملٌ للنوع على الجنس. والجواب: أنَّا لا نمنع بطلانَ حمل النوع على الجنس، وإنما يمتنع ذلك: أن لو كان حملا بحسب الذات، وهنا ليس كذلك؛ لأن الكليَّ باعتبار مفهومه؛ أى ذاته: جنسُ الجنس؛ فإن كلَّ جنسٍ يَصدق عليه أنه[3] كليٌّ، وباعتبار عارضه ـ وهو كونه جنسا للأمور الخمسة ـ: نوعٌ للجنس، ولا امتناع فى كون مفهومه جنسا باعتبار ذاته، ونوعا باعتبار عارضه، فيكون ذلك الحملُ: حملَ النوع على النوع فى الحقيقة؛ فإن هذا الحملَ: إنما هو باعتبار العارض؛ وهو كونه جنسا للأمور الخمسة.

---

(١) فى فصول البدائع، جـ ١ صـ ٩: (وإن لم يعلم ذاتيتها وتابعيها).

(٢) راجع: شرح الشمسية، جـ ١ صـ ٢٨٤، ٣٤٠.

(٣) أول (صـ) ٥٤ فى (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

الثالثة: قد ظهر مما تقرَّر سابقا: الفرق بين الخاصة والفصل بحسب المفهوم(١)، وهو واضح جَليٌّ. وأما الفرق بينهما بحسب الذات: فعسر؛ لأن كلا منهما محمولٌ على ماهية الإنسان، ولا يدرى العقل أيّهما الذاتىُّ الداخل فى الماهية، فيكون فصلا، وأيّهما العرضىُّ؛ أى الخارج عنها، فيكون خاصةً، فلابُد من بيان الفرق بينهما؛ وقد ذكروا أن للذاتىِّ ثلاث خواصٍّ تميِّزه عن العرضىِّ:

ـ الأولى: أنه يمتنع رفعه عن الماهية؛ على معنى أنه إذا تُصوِّر الذاتىُّ وتُصور معه الماهية: امتنع الحكم بسلبه عنها، بل لا بد أن يُحكم بثبوته لها.

ـ الثانية: أنه يجب إثباته للماهية؛ على معنى أنه ليس يمكن تصور الماهية إلا مع تصورِهِ موصوفةً به؛ أى مع التصديق بثبوته لها.

(١) كلٌّ من الفصل والخاصة مميزٌ للماهية عن غيرها، غير أن الفصل: مميزٌ ذاتىٌّ، والخاصةَ: مميزٌ عرضىٌّ، فما أمارة معرفة كون الشيء المذكور للتمييز فصلا أو خاصةً؟ لابد من معرفة ذلك؛ لنعلم أن ما سيُذكر من التعريفات حدٌّ للمعرَّف أو رسم له. نقول: هناك أشياء يسهل معرفة صفاتها الذاتية؛ كالأشكال الهندسية مثلا؛ فإنَّا إذا علمنا تعاريف هذه الأشكال: أمكن استنتاج صفاتها الذاتية بالدليل العقلىِّ. أما الكائنات الطبيعية: فيصعُب معرفة خواصِّها والتمييزُ بينها وبين غيرها، حتى بعد العلم بتعاريف هذه الكائنات، ربما احتيج لأمرٍ آخر لمعرفة خواصها؛ كالبحث والاستقراء والمقارنة؛ لذا فرَّق العلماء بين الفصل والخاصة بعدَّة أمور؛ هى التى ذكرها العلامة العطار هنا. راجع: المرشد السليم، صـ ٦٥، ٦٦، وتوضيح المنطق القديم، صـ ٤٨، ٥٠.

❁ المطلع للشيخ زكريا الأنصاري ❁

. . . .

❁ حاشية الملوي ❁

. . . .

❁ حاشية العطار ❁

وهذه الخاصة: أخصُّ من الأولى؛ لأن التصديق إذا لزم من مجرد تصور الماهية: يلزم من التصورَين، بدون العكس.

ـ الثالثة ـ وهى خاصةٌ مطلَقة ـ: أن يتقدم على الماهية فى الوجودَين؛ بمعنى أن الذاتىَّ والماهية إذا وُجدا بأحد الوجودَين: كان وجود الذاتىِّ متقدما عليها بالذات؛ أى العقل يحكم بأنه وُجد الذاتىُّ أوَّلا، فوُجدت الماهية، وكذا فى العدمَين، لكن التقدم فى الوجود: بالنسبة إلى جميع الأجزاء، وفى العدم: بالقياس إلى جزئىٍّ واحد.

وقد أشار «العلامة ابن الحاجب» فى «مختصره الأصلىِّ» إلى هذه الخواص الثلاثة بقوله: (والذاتىُّ: ما لا يُتصور فهمُ الذات قبل فهمه؛ كاللَّونية للسواد والجسمية للإنسان، ومِن ثَم لم يكن لشىءٍ حدَّان ذاتيان. وقد يعرَّف: بأنه غير معلَّلٍ، وبالترتيب العقلىِّ) اهـ.

ثم إن هذا مستند الفرق بحسب التعقُّل، وأما بحسب الحسِّ: فله طريقان؛ أحدهما: الوضع، والآخر: الاعتبار. أما الوضع: فالمراد به: إذا ثبت فى لفظ أنه وُضع لمفهومٍ، فما احتوى عليه ذلك المفهوم من الأجزاء العقلية: ذاتىٌّ له. وما سواه: عرضىٌّ، سواء كان الوضع لُغويًّا أو شرعيا أو عُرفيًّا؛ فاللغوىُّ: كـ«الإنسان» مثلا: ثبت بنقل أهل اللغة أنه وُضع لمفهوم «الحيوان الناطق»، فنعلَم أن كلا من هذَين: ذاتىٌّ له، وما سواهما مِن «الضاحك» و«الكاتب» ونحوِهما: عرضىٌّ له؛ لخروجهما عما وُضع له اللفظ. والشرعىُّ: كـ«الإيمان»

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

مثلا: ثبت عند أهل الشرع أنه وُضع للتصديق بما جاء به الرسول ﷺ ذاتيٌّ له، وما سوى ذلك؛ من كون الإيمان عاصمًا ومنجِيا من الخلود في النار ونحوِهما: عرضيٌّ. و[العُرفيُّ][1]: كـ«الحال» مثلا: ثبت في عُرف النحو أنه موضوعٌ للوصف الفَضْلة المبيِّن للهيئة. فنعلم أن كلا من الأجزاء: ذاتيٌّ، وما سواها؛ من كونه منصُوبًا أو منكَّرًا أو مفردًا أو جملةً: عرضيٌّ.

وأما الاعتبار: فهو أن تنظر في مفهوم شيء وتعتبرَه باعتبارات، ثم تعزلَ عنها ما تراه قوامًا لذلك الشيء، فيكون ذاتيا له، وما بقيَ: عرضيٌّ؛ مثل: أن تنظر في الإنسان الخارجيِّ، فتعتبرَ له من الأوصاف: أنه جسمٌ، وأنه نامٍ، وأنه حساسٌ، متحرك بالإرادة، وأنه متفكر بالقوة، وأنه ضاحك، وأنه كاتب، وأنه متنفِّس، وأنه حادث، ومتلوِّن، وممكن، ومستقيمُ القامة، إلى غير ذلك، ثم تعتبر: أن الخمسة الأُولى قوام له وتمام ماهيته، فهي ذاتيةٌ، بخلاف غيرها، فهي عرضيٌّ.

** ** **

(١) في (ط ١، ٢): (والعرضي).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

[القَول الشَّارِح]

واعلم أن غرضَ المنطقيِّ: معرفةُ ما يوصِّل إلى التصور، وهو: القولُ الشارحُ، أو إلى التصديقِ، وهو: الحُجَّةُ، ولكل واحدٍ منهما[1] مقدمةٌ، ولَما فرغ من مقدمة الأوَّل: أخذ فى بيانه؛ فقال:

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (ولكل واحد منهما مقدمة): لفظ «المقدمة»: يستعمله أرباب التدوين فى: مقدمة العِلم، ومقدمة الكتاب. وليس شيئا من هذَين المعنيَين هنا، إلا أن «الشارح» أطلق على كلٍّ من هذَين المعنيَين لفظ «مقدمة»: لِتحقُّق معنى التقدُّم فيهما واستحقاقُهما له؛ فإن الكليات الخمس: أجزاءٌ للقول الشارح، والجزء مقدَّم على الكلِّ طبعا، وكذلك القضايا: أجزاء الحجة. وغير «الشارح» يعبر عن كلٍّ منهما: بالمبادى؛ لكونهما فى مقابلة المقاصد، وليست هى مبادىء حقيقةً؛ إذ مبادىء العلم خارجةٌ عن حقيقته؛ وهى المسائل، وكلٌّ من مباحث: الكليات، والقضايا، وأحكامها: مسائلُ مقصودةٌ لذاتها. وحقيقة المبادىء: علومٌ تصوُّرية وتصديقيةٌ تُذكَر قبل العلم؛ فالأُولى: هى حدود الأشياء الواقعة فى ذلك العلم. والثانية: تنقسم إلى: علومٍ متعارَفة، وأصولٍ موضوعة، ومصادراتٍ ـ كما بيَّنَّا ذلك فى «حاشية شرح أشكال التأسيس» ـ، وكأنَّ «الشارح» استسهل إطلاق لفظ «مقدمة»[2] عليها عن إطلاق لفظ «المبادىء»: لإيهامه خروجَهما

(١) (ز) بدون: (منهما). وانظر: شرح الخبيصى وحاشية العطار، صـ ١٢٥، وتوضيح المنطق القديم، صـ ٤٥.

(٢) أول (صـ) ٥٥ فى (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(القَولُ الشَّارِحُ): سُمِّي به[1]: ....

حاشية الملوي

اعلم[2]: أن الذى يشرح الماهيةَ: إنما هو الحدُّ التامُّ، أما الرسم: فلا يشرح الماهيةَ، بل يميِّزها بوجهٍ، فيكون ما سيذكره من باب: الزيادة على ما فى الترجمة، وهو محمودٌ، والمَعيب: إنما هو النقص عنها. أو أنه أطلق (القولَ الشارحَ): على المعرِّف مطلقا؛ من إطلاق الأخصِّ على الأعمِّ[3]، أو أنه حقيقةٌ؛ باعتبار أن «الشرحَ» بمعنى البيان. والتمييز بالرسم: بيانٌ للماهية فى الجملة؛ أى وإن لم يكن مطلقا على أجزائها. والحدُّ الناقصُ: بيانٌ لها فى الجملة، وإن لم يكن مطلقا على أجزائها جميعها.

حاشية العطار

عن العلم، ومن هذا التوجيه: قد يترجح فتح «الدال» فى «مقدَّمة»؛ نظرًا إلى أن التقدم واقع عليها من الغير، وإن كان قد يوجَّه فى الكسر: نظرًا لطبيعة الجزء؛ فإنها تقتضى تقدُّمَه على الكل.

[قوله]: (القول الشارح): ويرادِفه: المعرِّف ـ بكسر الراء ـ. و«القول»: يطلَق على الملفوظ والمعقول. ولابد أن يكون مركَّبا؛ لأنهم رفَضُوا التعريفَ بالمفرد، بل قال بعضهم: (إنه غير صحيح)، صرح بذلك: «قول أحمد» فى «حواشى الفنارى»، نقلَه «المحشى». وذكر «السيد» تبعا «للقُطب»: (أن الحق: هو أن التعريفَ بالمعانى المفردة: جائزٌ عقلا، إلا أنه لَما لَم ينضبط انضباطَ التعاريف بالمعانى المركَّبة، ولم يكن أيضا للصناعة فيه مدخل: لم يلتفتوا إليه)، قال: (وهذا هو تحقيق مانُقل عن «ابن سينا»)؛ يعنى مَنعه التعريفَ بالمفرد.

(١) ذكر العلامة العطار: أن فى بعض النُّسخ: (سُمى شارحا).

(٢) على هامش (ب): (مبحث: ثالث الأبحاث: القول الشارح).

(٣) راجع: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٧٥، وحاشية البيجورى على مختصر السنوسى، صـ ٦٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

وتوضيح هذا المقام: أن «القول الشارحَ» من أفراد النظر، وقد عرَّفوا النظر: بـ«ترتيب أمورٍ معلومةٍ أو مظنونةٍ للتأدِّى إلى مجهولٍ». وأُورد على التعريف: أنه غير جامعٍ؛ لخروج تعريف المجهول التصوريِّ بالفصل وحده وبالخاصة وحدها؛ فإن هذا التعريف: من أقسام النظر مع خروجه عن حدِّه. وأُجيب عنه بوجوهٍ: الأول: أنه قليلٌ. وهو منقول عن «ابن سينا». وهو مردودٌ؛ لأن المقصود: تحديدُ مطلق النظر، فيجب اندراج القليل والكثير. الثانى: أن مفهومَهما أعمُّ من المحدود، فلا بد من القرينة العقلية، فيكون الترتيب بينهما، فالترتيب لازم. الثالث: أنهما مشتقَّان؛ ومعنى المشتقِّ: شئٌ له المشتقُّ منه، فهناك تركيبٌ قطعا. وكِلاهُما مردود؛ أما الأول: فلأن اعتبار القرينة مع الفصل: يُخرجه عن كونه حدًّا، إلا أن يجوز الحد الناقص بالمركب من الداخل والخارج. وأما الثانى: فلعدم انحصار التعاريف بالمفرد فى المشتقات، بل أكثره بالمشتقات، فمِن ثَم قال بعض الفضلاء: الحقُّ: أن التعريف بالمعانى المفردة جائز عقلا، فيكون هناك حركة واحدة من المطلوب إلى المبدإ[1]؛ الذى هو معنًى بسيط يستلزم الانتقال إلى المطلوب من غير حاجة إلى قرينة، إلا أنه لَما لَم ينضبط انضباطَ التعريف بالمعانى المركبة، ولم يكن للصناعة والاختيار فيه مزيد مدخلٌ: لم يلتفتوا إليه، وخصُّوا حدَّ النظر: بماهية المعتبر منه. وهذا تحقيق المنقول عن «ابن سينا». ومنهم من استصعب الإشكال، فغيَّر تعريف النظر إلى: «تحصيل أمرٍ واحدٍ وترتيب أمورٍ حاصلةٍ للتأدِّى»، إلى آخره. وهذا مذهب

(١) المراد بـ(المبدإ): المبدأ الفياض؛ أى العقل العاشر؛ لأنه المراد عند الفلاسفة وصرحوا به. راجع: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ١٢٧، وأرسطو، صـ ٢٤٩.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لشرحِه الماهيةَ، ويُقالُ له: التعريفُ........................

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

المتأخرين، على ما في «حاشية حسن جلبي» علَى «المواقف»[1].

قوله: (لشرحه الماهية): قيل: (ظاهرُه أن ذلك علةٌ لمجموع قوله «القول الشارح». وليس كذلك، فكان الأَولى في البيان: سُمِّي شارحا: لشرحه الماهية) اهـ. وكأنه مبنيٌّ على النسخة التي كتبوا عليها: بإسقاط قوله (سمِّي شارحا)، والنسخة التي بين يديَّ هكذا: (سُمي شارحًا: لشرحه الماهية)، وعليها: فلا اعتراض، على أن نسختَهم لا يَرِد عليها ذلك؛ فإنه تعليلٌ لقوله: (الشارح) فقط. وأما أن «القولَ» يطلق على المركَّب الملفوظِ والمعقولِ: فشُهرتُه في الاصطلاحِ تُغنِي عن ذِكره، فتدبَّر.

وفي «الحاشية»: (أن التعريفَ من جُملة الأمور التي لا يُطلب الدليلُ عليها[2]، بل يُطلب عليه النقل من اللُّغة) اهـ. وأقول: الذي يُطلب عليه النقل من اللغة: هو التعريفُ اللفظيُّ للحقائق اللُّغَوية، وأما تعريف الماهيات الاصطلاحية: فإنما يُطلب النقلُ عليها من الاصطلاح. وفيها أيضا: (أن التعريف يَرِد عليه النقض والمناقضة) اهـ. والأول: مسلَّمٌ، دون الثاني؛ فإن المناقضة: (منعُ مقدمةٍ معيَّنةٍ من الدليل)، فهي بهذا المعنى: لا يقبلُها التعريفُ. وأما النقضُ الوارد عليه: فهو بمعنى الإبطال، لا بالمعنى المشهور في باب

(١) راجع: حاشية حسن جلبي الفناري علَى شرح المواقف، جـ ١ صـ ١٢٨. والتعريف بالمفرد: فيه خلاف؛ فممَّن حَكى منعَه: الزركشيُّ، في لقطة العجلان، صـ ٤٥؛ ووجَّهه الشيخ يس، في حاشيته عليه، فراجعه. ويأتي للعلامة العطار كلامٌ في ذلك.

(٢) راجع: السابق نفسه، صـ ٣٣، ٤٨، ٤٩.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

ومعرِّفُ الشيء: ما يستلزم[1] معرفتُه معرفتَه.

حاشية الملوي

قوله: (معرِّف الشيء) إلى آخره: هذا تعريفٌ قاصرٌ؛ لأنه لا يشمل: الرسمَ، فلذا قال «صاحب الشمسية»[2]: (معرِّف الشيء: ما يستلزم تصورُه تصورَه أو امتيازَه عن غيره). والجواب: أنه أطلق «المعرفة»: على ما يعمُّ الامتيازَ.

حاشية العطار

التصديق؛ وهو: «إبطال الدليل بشاهدٍ»[3].

قوله: (ما تستلزم معرفته): إلى آخره: لفظ «المعرفة» يطلق على أمرَين: أحدهما: اتِّضاحُ أمرٍ للعقل بعد أن كان مجهولا له. الثانى: خُطور أمرٍ للعقل.

ولفظ «المعرفة»: وقع فى التعريف ثلاثَ مراتٍ: أحدها: قوله: (المعرِّف)؛ فإنه مشتقٌّ من لفظ المعرفة. الثانى والثالث: قوله: (ما تستلزم معرفتُه معرفتَه)؛ فالمعرِّف أوَّلا: بمعنى المحصِّل لما كان مجهولا عند العقل. والثانى: بمعنى الخُطُور بالبال. والثالث: بالمعنى الأول. فالمعرِّف إذا ذُكر للسامع: كان مقصودًا منه أن هذه الأجزاء التى[4] اشتمل عليها المعرِّف وكانت

(١) فى (ط): (ما تستلزم). قارن: الشمسية، جـ ١ صـ ٣٣٤.

(٢) أول (ل) ٢٢ فى (أ). وانظر: الشمسية، جـ ١ صـ ٣٣٤. ومعنى التعريف المنقول عن الشمسية: أن المعرِّف: شيء يستلزم تصورُه، إلى آخره؛ فمثلا: تصورُ «الحيوان الناطق»، يستلزم تصورَ «الإنسان»؛ لأن المعرِّف والمعرَّف شيء واحد، واختلافهما: إنما هو بالإجمال والتفصيل. راجع: حاشية الدسوقى على الشمسية، جـ ١ صـ ٣٣٤، وحاشية الصبان، صـ ٧٦.

(٣) قيل: الحد لا يُمنع؛ لأنه ليس دليلا ولا حُكما. وجوَّز بعض المتأخرين منعَه؛ متمسِّكين: بأن «الحدَّ دعوى، فجاز أن تُصادَم بالمنع كغيرها من الدعاوَى. وليس بشيء؛ فإنَّ مرجع المنع: طلبُ البرهان»، وطلب البرهان هنا بمعنى ثبوت الحد للمحدود: لا يمكن؛ لأن «البرهان وسطٌ يستلزم حُكما على المحكوم عليه، فلو ندر فى الحد: لكان مستلزما عينَ المحكوم عليه، ...». حاشية الشيخ يس، صـ ٤٩، ٤٨، وراجع: رسالة الآداب، صـ ٩ - ١٣. ويأتى كلام للعلامة العطار يتعلق بذلك، فى آخر مبحث (القول الشارح).

(٤) (ط ٢) بدون: (التى). وراجع: مختصر السنوسى، صـ ٦٩، وحاشية الصبان، صـ ٧٦.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والتعريفُ: إما حدٌّ، وإما رسمٌ[١]، وكلٌّ منهما: إما تامٌّ، أو ناقصٌ؛ ودليل حصره فى الأربعة: أنه إما أن يكون بجميع الذاتيّات: فهو الحدُّ التامُّ،

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

معلومةً عند السامع: تُذكَر لتَخطُر بباله، ويؤتَى بها محمولة على المعرَّف، فيحصل له بسبب ذلك ما كان مجهولا عنده؛ وهو: كون تلك المعقولات[٢] التى كانت معلومةً عنده وأُخطرت الآن بباله، جملتُها هى حقيقة المعرَّف التى كانت مجهولةً عنده.

هذا هو معنى كلامه، ويَرِد عليه أمور: الأول: أن لفظ «المعرفة» إن كان حقيقةً فيهما: لزم اشتمال التعريف على المشترَك. أو حقيقةً ومجازًا: لزم دخول المجاز. وأجيب عنه: بأنَّا نختار الثانى، وقرينة المجاز: معنويةٌ؛ هى: امتناع تعريف المجهول بالمجهول. وهذا الجواب: ضعيف؛ لأن هذه القرينة خَفِيَّةٌ، فالأحسن: الجواب بمنع الاشتراك والحقيقة والمجاز، والمَصير لِما اختاره البعض: من [أنَّ][٣] إطلاق «المعرفة» على المعنيَين: مِن قَبيل المتواطئ، فهى بمعنى: تصور الشىء؛ الذى هو قدرٌ مشترك بين ما كان عن جهلٍ أو غفلةٍ.

الثانى: أنه ليس بمانعٍ؛ لدُخول الملزومات بالنسبة إلى لوازمها البيِّنة[٤]؛

(١) فى (ط): (أو رسم). وانظر: مذكرات، صـ ٤٦، وتيسير القواعد، صـ ١٠٩. وعبَّر عنه فى لقطة العجلان، صـ ٤٨، ٤٩: بـ(الرسميّ).

(٢) أول (صـ) ٥٦ فى (ط ١، ٢).

(٣) (ط ١، ٢) بدون: (أن). وقارن: حاشية الصبان، صـ ٧٦.

(٤) أى وليست معرِّفةً لها. حاشية الشيخ يس، صـ ٤٥.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

كالأربعة بالنسبة للزوجية والعمَى بالنسبة للبصر؛ فإن تصوُّر الملزوم ـ كالأربعة، والعمى ـ يستلزم تصورَ اللازم؛ كالزوجية والبصر.

الثالث: أن قولَه (ما يستلزم معرفته) إلى آخره: يقتضى أن مجرد تصور المعرَّف يكفى فى تصور الحقيقة، وليس كذلك، بل السبب: مجموع أمرَين: التصور المذكور، وحمل المعرَّف على الحقيقة، ولذا قال فى «التهذيب»: (معرِّف الشيء: ما يقال عليه لإفادة تصوُّره)(١).

وقد يجاب عن هذا الأخير: بأنه لَما كان أمرُ الحمْل شهيرًا: لم يتعرَّض له؛ إذ المعرِّف لابد وأن يُحمل على المعرَّف. وبه يندفع الاعتراض الثانى ـ كما لا يَخفى ـ. وقد أجيب عنه أيضا: بأن المراد بالاستلزام: بطريق النظر؛ بقرينة: أن الموصِّل إلى التصور بالنظر: هو القول الشارح(٢). لكن قال «الدوانىُّ»: (إنه لا يخلو عن ضعفٍ وتكلُّف) اهـ. ووجه الثانى: أن تقييد الاستلزام بما يكون بطريق النظر مع أن المتبادر منه هو العموم: تكلُّفٌ ظاهر. وأما الأول: فلأن الاعتماد فى التعريف: على مثل هذه القرائن البعيدة، مع وجوب كون التعاريف محمولةً على ما يتبادر منها: ضعيفٌ قطعا.

فإن قلت: إذا كان تصور حقيقة المعرَّف موقوفًا على حمل المعرِّف عليها،

(١) انظر: التهذيب مع حاشية العطار، صـ ١٢٥ ـ ١٢٧.

(٢) راجع: حاشية الدسوقى على الشمسية، جـ ١ صـ ٣٣٤، وحاشية البيجورى على مختصر السنوسى، صـ ٦٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

والحَملُ: هو الحُكم، لزم بطلان ما يلَهج به القوم: من أن الحكمَ على الشىء فرعُ تصوره؛ إذ صار تصورُه فرعَ الحكم عليه. والجواب: ما أفاده فى «الحاشية الفتحية»: (من أن حمل الشىء على الشىء[1]: قد يكون لإفادة التصديق بحال الموضوع، وهو الأكثر، وقد يكون لإفادة تصور الموضوع بعنوان المحمول؛ كما فى أقسام المقول فى جواب «ما هو» و«أىّ شىء هو») اهـ. فقول مَن قال فى تعريف التعريف: (هو ما يُقال على الشىء لإفادة تصوُّره): فيه إخراج القسم الأول من الحمل بقيْد (لإفادة تصوره). وأما الحمل الذى يُراد منه إفادة اتِّصاف الموضوع بصفةٍ يجهل المخاطَب اتصافَه بها: فهو المراد بقولهم: (الحكم على الشىء فرعُ تصوره).

وفى «الحاشية»: (أن البعض اعترض على التعريف: بعدم المانعية؛ لدُخول التعريف بالمفرد؛ كالفصل وحده والخاصةِ، وجعْل التعريف بالأول: من قَبيل الحدِّ الناقص، وبالثانى: من قَبيل الرَّسم الناقص عند الأكثرين، وحينئذ فيجب دخول التعريف بالمفرد فى التعريف؛ وإلا كان غيرَ جامعٍ، فدخوله لا يُعترض به، إنما يُعترض بخروجه؛ لأن التعريفَ هنا: كلىٌّ شاملٌ لسائر المعرِّفات: الحُدود والرُّسوم، تامّها وناقصها، وقد عرَّفناك سابقا: أنه يجب شمول التعريف لسائر الأقسام. وأما أن التعريف بالمفرد وحدَه غيرُ معتبَرٍ: فشىءٌ آخر. فالحقُّ: إدراج التعريف بالمفرد؛ كالفصل، و«القولُ» شاملٌ له ـ كما أفاده

(١) فى (ط ٢): (شىء).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

«بعض الأفاضل» ـ؛ فإنه مركبٌ معنًى، والعبرة بالمعانى، لا بالألفاظ فى هذا الباب. فالمراد بـ(القول): ما كان معناه متعددَ الأجزاء، فيشمل مثل: الناطق، فتأمَّل. ثم إن جواب «المحشى» عن اعتراض البعض: يقتضى تسليمَه، مع أن تسليمَه مفيد كلام «الشارح» الآتى. على أن الجواب فى نفسه: غيرُ صحيح؛ لأن جعْل (ما) واقعةٌ على (مركب) ـ كما زعَم ـ: لا قرينةَ تدل عليه؛ فإنْ زعَم دلالة قوله (القول الشارح)، وقوله (ويقال)، لا التعريف: فممنوعٌ؛ لأن هذه جُملٌ مستقلةٌ غير مرتبطة بقوله: (معرِّف الشىء) إلى آخره.

وفيها أيضا: أنه إذا أريد بالمعرفة فى هذا التعريف: المعرفة بالكُنْهِ فقط: صار تعريف المعرِّف غيرَ جامعٍ؛ لخروج الرسم التامِّ والرسمِ الناقص، وان أريد المعرفة بوجهٍ: لم يتناول الحدَّ التامَّ، فلم يكن جامعا أيضا، فكان عليه أن يقول مثل ما قال «صاحب الشمسية»: (معرِّف الشىء: ما يستلزم معرفتُه معرفتَه، أو امتيازَه عن كل ما عداه)[١]، قال «القطب» فى «الشرح»: (وإنما قلنا[٢]: أو امتيازه عن كل ما عداه: ليتناول الحدَّ الناقصَ والرُّسوم؛ فإن تصوراتها[٣] لا تستلزم تصورَ حقيقة الشىء، بل امتيازه عن جميع أغياره). وهذا من «المحشِّى»: عجيب؛ فإنه فهِم عبارة «الشمسية» على خلاف ما قرَّرها به

(١) وعبارة الشمسية: «المعرِّف للشىء: وهو الذى يستلزم تصورُه تصورَ ذلك الشىء وامتيازَه عن كل ما عداه». الشمسية، جـ ١ صـ ٣٣٤.

(٢) أول (صـ) ٥٧ فى (ط ١، ٢). وانظر: تيسير القواعد، صـ ١٠٦، ١٠٧.

(٣) فى الشمسية، جـ ١ صـ ٣٣٦: (تصوراتهما).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

الشُّرَّاح، ونقَل عجُز كلام «القطب» وكأنه لم يتدبَّر صدرَه؛ فإن «القطب»، وكذلك «السعد» فى شرحها: حمَلا «التصور» فى كلام «الشمسية»: على التصور بالكُنه؛ قالا: (ولو لَم يُرد ذلك: لكان أحد القيدَين مُغنِيًا عن الآخر)، ثم قالا: (فدخل بالقيد الأول: الحدُّ التامُّ، وبالثانى: الحدُّ الناقصُ، والرسمُ)[1] اهـ. فأنت ترى كيف احتاجا لتأويل عبارة «الشمسية» بحمل «التصور»: على التصور بالكُنه؛ لتصحيح القيد الثانى وعدم زيادته، فلو حمل «التصورُ»: على التصورِ بوجهٍ ما، كان القيد الثانى زائدا، وحينئذ فتُحمل عبارة «الشارح» هنا: على المعرفة بوجهٍ أعمَّ، الصادق ذلك: بالمعرفة بالكُنه، وبوجهٍ ما. ولا حاجة لهذه الزيادة. ويؤيد ما قلناه: اقتصار «القطب» فى «شرح المطالع»: على القيد الأول؛ حيث قال: (معرِّف الشيء: ما يكون تصورُه سببًا لتصور الشيء؛ والمراد بـ«تصور الشيء»: التصور بوجهٍ ما، أعمّ من أن يكون بحسب الحقيقة، أو بأمرٍ صادقٍ عليه؛ ليتناول التعريفُ: الحدَّ والرسمَ معًا) اهـ. ومعلوم أن تعريف «الشارح»: يرجعُ لهذا التعريف، فيُراد: المعرفة بوجهٍ ما، بدون احتياج لهذه الزيادة التى ادَّعى احتياجَ التعريف إليها.

وفيها أيضا نقْلا عن «البرهان» فى «حواشى الفنارى»: (أن الشيء الذى قُصد تعريفُه: يجب أن يكون معلوما بوجهٍ ما؛ وإلا لو كان مجهولا: للزم طلب المجهول المطلق، وهو غير معقول. ولابد أن يكون ذلك الشيء أيضا مجهولا

(١) راجع: الشمسية وحواشيها، جـ ١ صـ ٣٣٥، ٣٣٦، وشرح السعد، صـ ١٩٠.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

أو ببعضها: فالحدُّ الناقصُ، أو بالجنسِ القريبِ والخاصةِ: فالرَّسمُ التامُّ،

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

من وجهٍ؛ وإلا لو كان معلوما من كل وجهٍ: للزم تحصيل الحاصل. إذا عرفتَ هذا: فالتعريف: هو تحصيلُ الوجه المجهول؛ وتحصيلُه: بأن تتصورَه، ثم تضمَّه إلى الوجه الذى كان معلوما عندك. ومعنى ضمّه له: أن يُتصوَّر ثبوتُه، فإذا تصورت ثبوتَه له: لزم تصور ثبوته للشيء الذى تصورتَه بالوجه)، ثم أوضحَه بكلامٍ فيه خفاء؛ وتوضيحُه: أن «الانسان» مثلا: معلومٌ بـ«الجسم»، وهو ليس بمعلومٍ بـ«الناطق»، فأُريدَ عِلمه به أيضا، و«الناطق» ـ لكونه أعمَّ بحسب المفهوم منه ـ لا يُنتقَل منه إلى الإنسان، فلا بد من واسطةٍ؛ وهى: تصور ثبوت الناطق للجسم الثابت للإنسان؛ حتى يصحَّ الانتقال منه، وهذا التصور: ملحوظٌ بطريق التوصيف، لا بطريق الإخبار، فلا يلزم توقف التصور على التصديق.

قوله: (**أو ببعضها**): أى الذاتيات؛ أى من غير انضمام عرَضٍ إليها؛ أخْذا مما بعده. وكلامُه صادقٌ: بالجنس وحْده، وبالفصل وحْده، ولا فرق فى كلٍّ منهما بين القريب والبعيد. وفيه نظرٌ ظاهرٌ؛ فقد قال فى «شرح الإشارات»: (والحدُّ: منه تامٌّ يشتمل على جميع [المقوِّمات][1]؛ أى الذاتيات؛ كقولنا: «الإنسان حيوانٌ ناطقٌ». ومنه ناقصٌ: يشتمل على بعضها، إذا كان مساويا للمحدود؛ كقولنا فى «الإنسان»: «إنه جسم ناطق»، أو «جوهر ناطق») اهـ. وتأملْ قولَه: (إذا كان مساويا للمحدود)؛ لتعلَمَ منه: أن التعريف بالجنس وحده:

---

(١) فى (ط ١، ٢): (جميع المقولات)، وهو خطأ. قارن: شرح الإشارات، صـ ٢٠٤، وانظر عن (الحد التام): الحاشية الكبرى على مقولات البليدى، صـ ٢٦٤ ـ ٢٧٣.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

أو بغير ذلك: فالرسمُ الناقصُ.

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

ليس حدًّا ناقصًا، وكذا الفصل البعيد، كذا في «الحاشية». وأقول: قد علِمنا ذلك، ونمنع أنه ليس بحدٍّ ناقصٍ؛ فإن ما في «الإشارات»: مبنيٌّ على اشتراط المساواة في التعريف، وهو ـ كما قال «الدوانيُّ» ـ ليس مذهبَ المحققين؛ قالوا: المقصود من التعريف: التصور، سواء كان بوجهٍ مساوٍ، أو أعمَّ، أو أخصَّ، وللصناعة في جميعها مدخلٌ، فلا وجه لعدم اعتبارهما، نعم، يُشترط في المعرِّف التامِّ؛ قال «أبو نصرٍ الفارابيُّ» في «المدخل الأوسط» بعد ذكر الحُدود: (وما كان منها أعمَّ من الاسم المحدود: كان ذلك حدًّا ناقصا)، ثم قال في الرُّسوم: (وما كان منها يُفهَم بنحوٍ يخصُّ الشيءَ ويساوي المفهوم عن اسم الشيء: كان ذلك رسمًا كاملا. وما كان منها أعمَّ وأخصَّ: كان ذلك الرسمُ: رسما ناقصا) اهـ. هذا كلامه، ولم يذكر في الحد: الأخصَّ؛ لعدم إمكانه؛ ضرورة امتناع كون جزئيِّ الشيء أخصَّ منه؛ وإلا لَتحقَّق الكلُّ بدون جزئه، وأنه بديهيُّ البُطلان.

قوله: (أو بغير[1] ذلك): يشمل: الجنسَ البعيدَ مع الخاصة، أو العرضَ العامَّ، أو الخاصةَ فقط، أو العرضَ العامَّ فقط، أو الخاصةَ مع العرضَ العامِّ. وأما المركب من الفصل والخاصة: فالفصل يفيد التمييزَ والاطلاعَ على الذات، وحينئذ فلا حاجة إلى ضم الخاصة إليه؛ لأن إفادتها التمييز: إنما هو عند ضمِّها مع شيء آخر غير الفصل) اهـ حاشية. وأقول: في «شرح المطالع»:

(١) في (ط ١): (أو غير).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وبقيَ خامسٌ: وهو التعريفُ اللَّفظيُّ: وهو ما أَنْبأَ عن الشيء ....

حاشية الملوي

قوله: (وبقى خامس) إلى آخره: المحقِّقون: على أن هذا داخلٌ فى الرسم؛ لأنه راجعٌ إلى التعريف بالخاصة[1]؛ فقولنا: «العُقار: الخمر»: تعريفٌ بالخاصة؛ لأن لفظ «الخمر»: خاصةٌ من خواصِّ «العُقار». وكذا ما

حاشية العطار

(أن الفصل[2] وحدَه إذا أفاد التمييز الحدِّيَّ: فهو مع شيء آخر أَولى بذلك)، فلَم يتمّ قوله: (فلا حاجة إلى ضم الخاصة).

قوله: (وبقى خامس): هذا نقضٌ للحصر السابق، لكنه مبنيٌّ على أن التعريفَ اللفظيَّ: من المطالب التصوُّرية، وهو ما اختاره «السعد»، وحقق «السيد» فى «حاشية التجريد»: أنه من المطالب التصديقية؛ فإنه قال: (المقصود منه: الإشارة إلى صورةٍ حاصلةٍ، وتعيينُها من بين الصوَر الحاصلة، ليُعلم أن

(١) يقول الشيخ زكريا فى (لوامع الأفكار): «قيل: حصر المعرِّف فى الأقسام الأربعة: ممنوع؛ إذ منه التعريف بالفصل مع الخاصة، والتعريف بالمثال؛ كقولهم فى تعريف «النفْس»: شيء نسبته إلى البدن: كنسبة المَلِك إلى المدينة. والتعريف اللفظيُّ: بأن يعرَّف اللفظ بلفظ آخر أوضح منه؛ كتعريف «الغضنفر»: بالأسد. قلت: الغرض من التعريف: إنما التمييز، أو الاطلاع على الذاتيات، والفصل يفيد: التمييزَ والاطلاعَ على الذاتيِّ، فلا حاجة إلى ضمِّ الخاصة إليه. والتعريف بالمثال: تعريف بالمشابهة وإن كانت مختصةً بالمعرف لازمة بيِّنة له، فالتعريف به: رسم ناقص، وإلا: منعنا كونَه معرِّفا. والتعريف اللفظيُّ: تعريف لغويٌّ تستعمله الأُدباء، لا تعريف حقيقيٌّ، فانحصر المعرِّف: فى الأربعة». وراجع: شرح الملوى وحاشية الصبان، صـ ٧٨، مذكرات، صـ ٤٦، المرشد، صـ ٧٠، توضيح المنطق، صـ ٥٥.

(٢) أول (صـ) ٥٨ فى (ط ١، ٢).

. . . .

حاشية الملوي

زاده بعضهم: من التعريف بالمثال وبالتقسيم: راجع إلى: التعريف بالخاصة؛ لأن المثالَ والتقسيمَ: خاصَّتان[1] للمعرَّف.

حاشية العطار

اللفظَ المذكورَ موضوعٌ بإزاء الصورة المشار إليها، فمآلُه إلى التصديقِ والحكمِ بأن هذا اللفظ موضوعٌ بإزاء ذلك المعنى، فلذلك كان قابلا للمنع، فيحتاج إلى النقل من أصحاب اللغة والاصطلاح) اهـ. وعليه: فلا إيراد، والعجب أن فى كلام «الشارح»: ما يقتضى الميلَ لكلام «السيد»؛ حيث قال: **(وهو ما أنبأ) إلى** آخره؛ إذ «الإنباءُ»: الإخبارُ، ولا يكون إلا فى التصديقات، ففيه إيماءٌ لعدم وروده على الحصر، فما فى «الحاشية» من دخوله فى الرسم كالتعريف بالمثال والتقسيم: مبنيٌّ على أنه من المطالب التصورية، لكن جَعْل (المثال) و(التقسيم) من قَبيل المعرِّفات وأنهما رسمان وإن قال به غيره: تساهُلٌ، نعم التقاسيمُ تتضمَّن التعاريفَ، لا أن نفس التقسيم تعريفٌ؛ لأن الغرض من كلٍّ منهما مختلف؛ إذ الغرض من التقسيم: تحصيلُ الأقسام، ومن التعريف: تصور المعرَّف، فمِن ثَم تراهم دائما يقدمون تعريفَ الشئ على تقسيمه؛ لأن الشئ تُعرَف حقيقته، ثم يُقسَّم بعد ذلك إلى أقسام. وأما (المثال): فليس مما يورَد فى مقام التصورات، بل التصديقات؛ يدل عليه قولهم: إنه جزئيٌّ يُذكَر[2] لإيضاح القاعدة. فإن قلت: يعنُون بالمثال: ما يُقال للعِلم؛ كالنور مثلا. قلت: هذا تشبيهٌ، لا تمثيلٌ، فتدبر.

---

(١) فى (أ): (خاصيتان). قارن: شرح الملوى وحاشية الصبان، صـ ٧٧.

(٢) فى (ط ٢): (بذكر). وانظر: المرشد السليم، صـ ٧١.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

بلفظٍ أظهَرَ مرادِفٍ؛ مثل: «العُقَارُ: الخمرُ». وقد أخذ في بيان الأربعة؛ فقال: (الحدُّ: قولٌ دالٌّ على ماهيَّة الشيء):

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

وللعلامة «مير زاهد» ههنا تحقيقٌ نفيسٌ؛ فإنه قال: (إن قولَهم في التعريف اللفظيِّ: الغرض منه إحضار صورة، إلى آخره: فيه إشارة إلى أن التعريفَ اللفظيَّ يحصِّله الإنسان لغيره، لا لنفسه، ولا يلزم تحصيل الحاصل؛ فإنَّ قصد إحضار الشيء: لا يُتصور بدون حضوره)، ثم قال: (وتحقيق المقامِ: أن التعريف اللفظيَّ: يَحصُل منه إحضار معنى اللفظ، وأيضا التصديق بأن اللفظَ موضوعٌ لهذا المعنى. فإن أُورد التعريفُ اللفظيُّ في العلوم اللُّغوية: فالمقصود منه بالذات: التصديق، وبالعرَض: التصوير؛ إذ نظرُ أرباب تلك العلوم: مقصورٌ على الألفاظ. وإن أُورد في العلوم الحقيقية: فالمقصود منه بالذات: التصوير، وبالعرَض: التصديق، على ما تقتضيه وظيفة هذه العلوم).

قوله: (بلفظ [أظهر][1] مرادف): قيّد به: لأنه الأكثر؛ وإلا فقد يكون بالأعم؛ كقولهم: (سعدان: نَبتٌ)، وبالأخص؛ كقول «صاحب القاموس»: (لها لهوًا: لَعِبَ)[2] اهـ، واللَّعِب: نوعٌ من اللَّهو. وههنا كلام مستأنَفٌ؛ فإن قوله سابقا (القول الشارح): ترجمة؛ أي هذا باب بيان أقسام القول الشارح. وقوله (الحد) إلى آخره: شروع في ذكر المترجَم له؛ قال «المحقق الطوسيُّ» في «شرح الإشارات»: إن (اسم الحد: يقع بالاشتراك اللفظيِّ: على التامِّ؛ الدال

(١) (ط ١، ٢) بدون: (أظهر).

(٢) في (ط ١، ٢): (لهو اللعب). قارن: القاموس المحيط، جـ ٤ صـ ٣٨٠.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

عليها بالمطابقة، والناقصِ؛ الدال عليها[1]، لا بالمطابقة، بل بالالتزام، ويقع على الحدود الناقصة بالتشكيك؛ لأن المشتمل على أجزاء أكثر: أَولى بهذا الاسم من المشتمل على أجزاءٍ أقلَّ، فإن أُطلق هذا الاسم: فالواجب أن يُحمل على التامِّ؛ الذى هو الحدُّ الحقيقىُّ وحْده) اهـ. فقول «المصنف» (**الحد: قولٌ دالٌّ**) إلى آخره: مراده: الحدُّ التامُّ؛ كما أفصح به بعد ذلك بقوله: (وهو الحد)، إلى آخره. وقوله (دالٌّ): أى بالمطابقة، فخرج عن التعريف: القضية الدالَّة على عكسها، والملزوم المركب الدالُّ على لازمه البيِّن؛ فإن الدلالة فى هذَين: التزاميةٌ. وإضافة (ماهية) إلى (الشىء): للعهد؛ كما هو الأصل فى وضع الإضافة، ولا موجِب للعدول عنه هنا؛ أى الماهيةُ المعهودة؛ وهى: جميع أجزاء المحدود؛ ويدل له: قول «المصنف»: (وهو الذى يتركب من جنس الشىء وفصله القريبَين). وإنما فسَّر «الشارحُ» (الماهيةَ) بـ(الحقيقة): لأن الماهية ـ كما سلف ـ قد تشمل المعدومات، وقد قيل: إن المعدومات ليس لها تعاريف [حقيقية][2]، بل تعاريف اسميَّة ـ كما بينَّا ذلك فى «حاشيتنا الصُّغرى على الولَدية» ـ. هكذا ينبغى أن تُفهَم عبارة «المصنف». ولهم هنا تكلُّفات يأباها الطبع المستقيم، حمَلَهم عليها: التعميم فى الحد؛ بجعله شاملا للتامِّ

(١) عبارة شارح الإشارات، صـ ٢٠٤: «واسم الحد: يقع على التام والناقص، بالاشتراك؛ لأن التامَّ: دالٌّ على الماهية بالمطابقة؛ كالاسم؛ إلا أن الاسم: مفرد، والحدَّ: مؤلَّف. والناقص دالٌّ عليها، لا بالمطابقة، ...». وانظر عن (الحد): أرسطو، صـ ٨٢.

(٢) فى (ط ١، ٢): (تعاريف حقيقة).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

والناقص، وإضافة (ماهية): للجنس، فصرفوا بيانَ كلام «المصنف» عن ظاهره المتبادر منه، بدون داعٍ إلى ذلك.

فإن قلت: الدالُّ بالمطابقة لا يكون إلا لفظا، فيلزم أن يكون التعريف للحد اللفظيِّ، مع أنه سلف[1]: أن القول يُطلق على الملفوظ والمعقول، فيلزم خروج القول المعقول، فلا يكون الحد المعقول داخلا فى التعريف، مع وجوب شموله له. قلت: إنما تعرَّضوا للحد اللفظيِّ: لأن الحدود إنما تُذكَر للجاهل بحقيقة الشيء، فلابد من اللفظ حينئذ؛ ضرورة الإفهام والتفهيم. ولك أن تقول: إن التعريف شاملٌ للعقليِّ أيضا؛ بمعنى أنه لو ذكر اللفظ الدالُّ عليه: لكان دالا بالمطابقة على المحدود. وما قيل هنا: إن قولَه (على ماهية الشيء): أى كُلا أو بعضا؛ كما فى الحد الناقص. وأورد عليه: أن التعريف حينئذ غيرُ مانعٍ؛ لشموله الرسمَ التامَّ وبعضَ أفراد الرسم الناقص. اهـ. فظاهرٌ فسادَه مما قررناه سابقا، تأمَّل. قال «مير زاهد»: (التعريفُ تسعةُ أقسامٍ؛ لأنه إما حقيقيٌّ، أو لفظيٌّ. والأول ينقسم إلى: التعريف بحسب الحقيقة؛ وهو: ما يَحصُل به تصوُّر ما عُلم وجوده فى الخارجِ ونفسِ الأمر. وإلى: التعريف بحسب الاسم؛ وهو: ما يحصل به تصوُّر ما لم يُعلَم وجوده. وكلٌّ منهما ينقسم إلى: الحدِّ، والرسمِ. وكلٌّ من هذه الأربعة ينقسم إلى: التامِّ، والناقص)[2] اهـ. أقول: وقد

(١) أول (صـ) ٥٩ فى (ط ١، ٢).

(٢) راجع: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ١٣٧.

أي حقيقته الذاتية ،(وهو الذي يتركَّب من[1]: جنس الشيء وفصله القريبَيْن ؛

قوله: (أي حقيقته الذاتية): صفةٌ كاشفةٌ، لا للاحتراز.

قوله: (وهو الذي يتركب من: جنس الشيء وفصله القريبَين): فيه

بيَّنتُ هذه الأقسام في «الحواشي الصغرى» التي كتبتُها على «الولدية» ؛ وهي الحواشي التي ألَّفتُها بـ«دمشق الشام».

قوله: (أي حقيقته الذاتية): أي المنسوبة إلى الذات ؛ بمعنى الأفراد ـ كما تقدم تقريره في مبحث الذاتيِّ ـ، فاندفع قول مَن قال: (الأَولى أن يقول: حقيقتُه وذاتُه) ؛ لأن الذاتَ: نفسُ الحقيقة، والمنسوب: غيرُ المنسوب إليه.

قوله: (وهو الذي يتركب): قيل: الضمير عائد على (الحد التام) في ضمن مطلق الحد، أو إلى الحد، لا بالمعنى السابق، بل بمعنى: الحد التام، ويكون في كلامه: استخدام[2]. ويحتمل رجوع الضمير إلى مطلق الحد، ويكون قوله (والحد الناقص): معطوفا على (الذي)، وقوله (وهو الحد التامُّ): معترِض. اهـ. وهذا من جملة التعسُّفات التي ارتكبوها في عبارة «المصنف»، وقد علمتَ مما قررنا به كلامَه: ضعفَ ذلك كله وعدمَ الاحتياج إليه، وأن مبناه:

(١) في (خ): (يتركب عن).

(٢) الاستخدام: «هو أن يُراد بلفظٍ له معنيان: أحدُهما. ثم يُراد بالضمير العائد إلى ذلك اللفظ: معناه الآخر. أو يراد بأحد ضميرَيه: أحدُهما ؛ أي أحد المعنيين للَّفظ الذَين لم يُرادا باللفظ، بل أُريد به: غيرهما معا، وبضميره الآخر: الآخرُ». الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، مع شرح الدكتور/ محمد عبد المنعم خفاجي، جـ ٦ صـ ٤١، بتصرف يسير، نشر: مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

كـ«الحيوان الناطق» بالنسبة إلى الإنسان)؛ لأنك إذا قلتَ: «ما الإنسان»؟ فيقال: «الحيوانُ الناطقُ». وكالجنس القريب؛ حدُّه كقولك فى حدِّ الإنسان: «هو[1] الجسم النامى الحسَّاس المتحرِّك بالإرادة الناطق». (وهو): أى الذى يتركب مما ذُكر: (الحدُّ التامُّ)؛ أما كونُه حدًّا: فلأن الحدَّ لغة: المنع، وهو مانعٌ من دخول الغير فيه، وأما كونه تامًّا: فلذِكر جميع الذاتيَّات فيه[2].

حاشية الملوي

قَلاقَةٌ؛ لأنه يقتضى حصرَ الحد فى: المركب من جنس الشيء وفصله القريبَين، مع أن الحدَّ أعمُّ من التام والناقص. والمَخلص من هذه القلاقة: أن يجعل قوله: (وهو): مبتدأ، خبرُه: هو قوله: (الذى يتركب)، وقوله: (والحد الناقص)؛ أى مجموعهما: هو الخبر، ولذا أتى بعد قوله: (والحد الناقص) ـ بالواو ـ؛ حيث قال: (وهو وقوله فيما تقدم[3]: الحد قول دالٌّ

حاشية العطار

التعميم فى الحد، وجعْله إضافة الماهية: جنسيةً. والحق: أن الضمير عائد على (الحد التام)، ولا تعميم ولا استخدام.

قوله: (وهو الذى يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين) ذكر فى

---

(١) فى (ز): (وهو).

(٢) وذِكْر الذاتيات فيه: إما مطابقة، أو تضمُّنا، أو مطابقة فى البعض وتضمُّنا فى البعض؛ فالأول كقولنا فى تعريف «الإنسان»: «جسم نام حساس متفكر بالقوة». والثانى: كقولنا فى تعريفه: «حيوان» أو «ناطق». والثالث: كقولنا فى تعريفه: «جسم نام حساس ناطق»، أو «حيوان متفكر بالقوة». راجع: حاشية الصبان، صـ ٧٧.

(٣) فى (ب): (وقوله فيما بعد).

وخرَج بذِكر ماهية الشيء: الرَّسْم؛ فإنه إنما يدل على آثاره ـ كما سيأتي ـ. وكلامُه يدلُّ على: تخصيص الحدِّ: بذوات الماهيات المركَّبات، فتخرج: البسائط؛ ....

على ماهية الشيء): تعريفٌ لمطلق الحد، سواء كان تامًّا أو ناقصًا؛ لأن الناقص يدل على ماهية الشيء، إلا أن الدلالة فيه على بعض الذاتيات، بشرط: أن يكون ذلك البعض غيرَ عامٍّ؛ مثلا: التعريف بالجنس وحده: لا يقال له: حد تامٌّ، وإن كان بعضَ الذاتيات؛ لأنه عامٌّ. فإن أراد بالحد في

«الحاشية»: قاعدة يُعرف بها الجنس القريب والبعيد، وأصلُها لـ«محيي الدين الروميّ» في «حاشية حسام كاتي»، وتركَ العزوَ إليه.

قوله: (وخرج بذكر ماهية الشيء: الرسم) تقدَّم أن المراد بماهية الشيء: ما هو الأعم من ذكرها كُلا أو بعضا؛ لأن الإضافة فيه: للجنس، فالذي خرج بذكر الماهية: إنما هو الرسم فقط، خلافا لِمَن رَكب متنَ عمياء وخبَط خبْط عشواء واعترض على «الشارح»: بأنه كما يخرج الرسم: يخرج الحد الناقص أيضا؛ توهُّما منه أن قوله فيما تقدم (قولٌ دالٌّ) إلى آخره: تعريفٌ للحد التام، مع أنه ليس كذلك ـ كما قررناه لك سابقا ـ. كذا في «الحاشية»، وهو مبنيٌّ على التعسُّفات التي بينَّا فسادَها، فالحق مع ذلك المعترِض، فهو لم يَركَب متن عمياء ولم يخبط خبْط عشواء.

قوله: (وكلامه يدل) أي حيث عبَّر بالتركيب مما ذكر، وكما يدل على ذلك، يدل على تخصيصه[1] أيضا بغير الماهية المركبة من أمرَين متساويَين،

(١) في (ط ٢): (تخصيه).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

قوله: (الحدُّ: قول) إلى آخره: الحد التام، ويكون حذف الوصف: للعلم به من قوله بعد: والحد الناقص. قلنا: حينئذ لا حاجة إلى قوله: (وهو الحد التام).

حاشية العطار

على القول بجواز ذلك؛ إذ لا جنس لها؛ قال في «شرح المطالع»: (الماهية إما لا جزء لها؛ وهي: البسيطة. أو لها جزءٌ؛ وهي: المركَّبة. وعلى التقديرَين: إما أن تكون جزءًا لغيرها، أو لا تكون، فالأقسام أربعة لا مزيد عليها؛ فالبسيط الذي لا يتركب عنه غيره؛ كـ«الواجب»: لا يُحدُّ؛ إذ الحد لابد له من الفصل، ولا شيء مما له فصلٌ بسيط. ولا يُحدُّ به؛ لأن التقدير: عدمُ تركب الغير عنه. والبسيط الذي يتركب عنه غيره؛ كـ«الجنس العالي»: لا يُحدُّ؛ لبَساطته، ويُحدُّ به؛ لِتركُّب الغير عنه. والمركب الذي لا يتركب عنه غيره؛ كـ«النوع السافِل»: يُحدُّ؛ لِتركُّبه، ولا يُحدُّ به؛ لعدم تركب الغير عنه. فكلُّ مركبٍ محدودٌ، بخلاف البسيط. وهما؛ أي المركب والبسيط: إن تركَّب عنهما غيرهما: يحدُّ بهما، وإلا فلا)[1] اهـ. وهذا كلامٌ في غاية البيان والتحرير.

---

(١) وعبارة طوالع الأنوار، مع شرحه لوامع الأفكار، للشيخ زكريا: «(بيان ما يعرَّف) من الماهيات (وما يعرَّف به)، وبذلك يُعلم ما لا يعرَّف ولا يعرَّف به، (الحقائق: إما أن تكون بسيطة): لا جزء لها، (أو مركبة): لها جزء، (وكل منهما: إما أن يتركب عنه غيره، أو لا يتركب) عنه غيره، فهذه أربعة أقسام: بسيط لا يتركب عنه غيره، وبسيط تركَّب عنه غيره، ومركب كذلك؛ (فالبسيط الذي لا يتركب عنه غيره: لا يُحدُّ)؛ لأنه لا جزء له، (ولا يحدُّ به)؛ لأنه ليس جزءا لغيره؛ (كالواجب) ـ تعالى ـ؛ فإنه لا جزء له، ولا هو جزء لغيره، فلا يُحد بشيء ولا يُحد به شيء، (و) البسيط (الذي يتركب عنه غيره: يُحد به)=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

فإنها إنما[1] تعرَّف بالرُّسوم، لا بالحُدود. ويُعتبر في الحدِّ التامِّ: تقديم الجنس على الفصل؛ ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (فإنها إنما تعرَّف بالرسوم): أي الناقصة؛ كأن تعرَّفَ بخاصةٍ فقط، على القول بجوازه ـ كما سيأتي ـ، أو بجُملة خواصٍّ. ونقل بعض «حواشي التجريد» عن «ابن سينا» في «تفسير سورة الإخلاص»: (أن التعريف الحقيقيَّ للبسائط: بذِكْر اللازم القريب الذي يقتضيه لذاته، لا لغيره).

قوله[2]: (ويعتبر في الحد التام): أي والناقص أيضا. وفي «الحاشية»: (لو حُذف «التامُّ»: لكان أَولى) اهـ. ولعلَّه لأن الكلام فيه، ويُعرف ذلك في

= ذلك المركب عنه، (ولا يحد)؛ لأنه لا جزء له؛ (كالجوهر)؛ فإنه بسيط لا جزء له، يتركب عنه غيره؛ لأنه جنس للجواهر، فيُحد به كل جوهر؛ كالنفس والجسم، ولا يحد بشيء؛ لبساطته، ولأن تحديده ينافي كونه جنسا عاليا. (والمركب: الذي لا يتركب عن غيره: يحدُّ) بأجزائه، (ولا يحد به) شيء؛ (كالإنسان)؛ فإنه يحد: بالحيوان الناطق؛ لتركُّبه منهما، ولا يحد به شيء؛ إذ لا يتركب عنه غيره. (و) المركب (الذي يتركب عنه غيره: يحد) بأجزائه، (ويحد به) ما يتركب عنه؛ (كالحيوان)؛ فإنه يحد: بالجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة، ويحد به: ما يتركب عنه؛ كالإنسان والفرس، (فالحد)، لا المطلق، تاما كان أو ناقصا: (للمركب) فقط، (وكذا الرسم التام)؛ لتركبه من: الجنس والخاصة، (وأما الرسم الناقص: فيشملهما): أي البسيط والمركب؛ إذ الرسم الناقص عند المصنف ـ أي البيضاوي ـ: هو المركب من: العرض العام والخاصة؛ وذلك لا يختص بالمركبات، وأما المركب من العرض العام والفصل: فهو عنده حدٌّ ناقصٌ».

(١) (ز) بدون: (إنما). وراجع: حاشية الصبان، صـ ٧٨، ٧٩.

(٢) (ط ١): بتقديم التعليق على قول الشيخ زكريا (لأن الفصل مفسر له)

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لأن الفصل مفسِّرٌ له، ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

الحد الناقص: بطريق[1] المقايَسة. وفى «الدوانيِّ» على «التهذيب»: (لا يجب تقديمُ الجنس؛ فقد قال «الشيخ» فى «تعليقاته»: ناطقٌ حيوانٌ: حدٌّ تامٌّ، إلا أن الأَولى: تقديمُ الأعم؛ [لشُهرته][2] وظهورِه، نعم، لابد من تقييد أحدهما بالآخر؛ حتى يحصل صورةٌ مطابِقةٌ للمحدود، [وذلك لا يحتاج إلى حركة ثانية][3]) اهـ. وأيَّده «مير زاهد»: بأن (ذاتيات الشيء فى أنفُسها موجودةٌ بوجود ذلك الشيء ومتحدةٌ معه، فبعد تحليل الذهن[4] بأيِّ ترتيبٍ يحصل: تكون منطبقةً على ذلك الشيء) اهـ. ولذا قال «الشارح»: (ويعتبر)، دون (يجب)؛ للإشارة إلى أن الوجوب ليس متفَقا عليه. وأما قول «المحشى» (إن اعتبار التأخُّر المذكور: يُحتمل أن يكون على وجه الشرطية، أو على وجه الشَّطرية) إلى آخر ما قاله من اعتراض، بناء على الاحتمال الثانى: فترديدُه ضعيفٌ؛ لأن الشَّطرية: لَم يقُل بها أحدٌ، تأمَّل.

قوله: (**لان الفصل مفسِّر له**): كلام مُجمَلٌ، يتَّضح بما قاله «شارح المطالع»: (أن للفصل نِسبًا ثلاثة: نسبة للنوع، وإلى الجنس، وإلى حصة النوع من الجنس. الأُولى: بالتقويم، والثانية[5]: بالتقسيم، والثالثة: نَقل «الإمام» عن

(١) أول (صـ) ٦٠ فى (ط ٢).
(٢) فى (ط ١، ٢): (لشدته). قارن: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ١٣١.
(٣) ما بين [المعقوفتين] ساقط من (ط ١، ٢). وإثباته أَولى. قارن: الصفحة السابقة.
(٤) فى (ط ٢): (الدهن).
(٥) أول (صـ) ٦٠ فى (ط ١). وانظر: الحواشى الكبرى على مقولات البليدى، صـ ٢٥٥.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

ومفسِّـر الشيء: متأخرٌ عنه.

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

«الشيخ»: أنه علةٌ فاعليةٌ؛ لوجودها مَثلا من الحيوان فى الإنسان حصة، وكذا فى الفرَس وغيرِه، والمُوجِد للحيوانية التى فى الإنسان: هو الناطقيَّة، والتى فى الفرس: هو الصاهليَّة)، ثم ردَّ «شارح المطالع» هذا النقلَ، وحقق: أن المراد: هو أن الصورة الجنسية مُبهَمةٌ فى العقل، يصح أن تكون أشياءً كثيرةً، وهى عين كلِّ واحدٍ منها فى الوجود، وغير متحصِّلة بنفسها، لا تُطابِق تمامَ ماهياتها المتحصِّلة، فإذا انضاف إليها الصورةُ الفصليَّة: عيَّنَتْها وحصَّلتها؛ أى جعلتْها مطابِقةً للماهية التامة، فهى علةٌ لرفع الإبهامِ والتحصيلِ، والعِلِّية بهذا المعنى: لا يمكن إنكارها. اهـ بتصرف. فمراد «الشارح» بـ(التفسير): هو هذا المعنى الأخير، إلا أنه تسمَّح فى تسمية الفصل (مفسِّرًا)؛ لأنه ـ كما علمتَ ـ علةٌ لرفع الإبهام، والعلة ليست من المفسِّر فى شيء حقيقةً، لكن لَما زال بها الإبهام: صارت كالمفسِّر.

وقوله: (ومفسر الشيء متأخرٌ عنه): أى ما هو مفسِّرٌ حقيقةً. وهذا لا يقتضى أن الفصل متأخرٌ فى الوجود عن الجنس؛ لأنهما مجعولان معا، نعم، بحسب تعقل الجنس مُبهَما. ثم إزالة الفصل للإبهام: يكون التأخُّر بحسب التعقل. وتحقيق هذا المبحث: مبيَّن فى الحكمة، وقد بسطناه فى «حواشى المقولات الكبرى»[1]. وأما ما قالوه هنا فى تعليل التقدُّم والتأخُّر؛ لأن المفسِّر ـ بكسر السين ـ محكومٌ به على المفسَّر ـ بفتحها ـ: فكلامٌ ساقطٌ؛ أما بالنظر لِما

(١) انظر: السابق نفسه، صـ ٢٤٧ وما بعدها.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

قيل: لا يمكن تعريف الحدِّ؛ لئلا يلزمَ التسلسل. وأجيب: بمنع لزومه؛ لأن حدَّ الحدِّ نفسُ الحد، ....

حاشية الملوي

قوله: (لأن حدَّ الحدِّ: نفسُ الحد؛ كما أن وجودَ الوجودِ: نفسُ الوجود): كلٌّ من المقدمتَين ممنوعٌ، بل الوجود عند المحققين: أمرٌ اعتباريٌّ، وليس نفسَ الموجود، ومعنى قول «الشيخ الأشعريِّ»: ....

حاشية العطار

نحن فيه: فلأن الفصلَ ـ كما علمتَ ـ علةٌ، وهى لا تُحمَل على المعلول؛ لِمغايَرتِها له، ويمتنع حمل المبايِن. وأما بالنظر للمفسَّر والمفسِّر فى غيره: فلا حمل أيضا؛ لأنه على حذف (أيْ) أو إثباتِها.

قوله: (لئلا يلزم التسلسل): لأن تعريف الحدِّ: حدٌّ له؛ فلو احتاج الحدُّ إلى حدٍّ، وهكذا: للَزِم التسلسل. هكذا قيل، وفى «الحاشية» توجيهُه: (بأن الحد الذى حدَّدنَاه: جزءٌ من حده؛ لأن المحدودَ المذكورَ: أعمُّ من حدِّه، وحدَّه: أخصُّ منه، والأعم جزءُ الأخص، واحتياج الأعمِّ: يوجب احتياجَ الأخص. على أنه لو كان للحد حدٌّ: لكان مساويا له ـ على ما هو المعلوم عندهم ـ، والغرض: أن حدَّ الحدِّ: أخصُّ، وإذا كان أخصَّ: لا يصح أن يكون تعريفا، فضلا عن أن يكون حدًّا).

قوله: (لأن حد الحد نفسُ الحد): ضرورة أن المعرِّفَ ـ بكسر الراء ـ عينُ المعرَّف ـ بفتحها ـ، ولكن هذا من حيث مفهوم الحد وقطع النظر عن عروض الإضافة لحده، فإن نُظر إليها: فحدُّ الحد: أخصُّ من الحد.

كما أن وجودَ الوجودِ نفسُ الوجود؛ ....

(إن وجودَ الشيء عينُه): مؤوَّلٌ. على أنه ليس في الخارج شيئان موجودان: أحدهما: الوجود، والآخر: الموجود. والحق: أن معنى الوجود[1]: هو التحقُّق في الخارج، وهذا معنًى اعتباريٌّ؛ لا وجود له في الخارج، وكذا حدُّ الحد: لا نسلم أنه عين الحد، على أن الاندراج ينافي العينيَّة[2]؛ لأن الشيء لا يندرج في نفسه. وأجاب «شيخ شيخنا: العلامة اليوسيُّ» عن التسلسل: بأنه (لا يَتخيل وروده مَن له أدنى شعور؛ لأن حد الحد إن أُريد: مصدوقُه: فالتسلسل إنما يلزم: لو كان يُعرف، ولكن ليس

قوله: (كما أن وجود الوجود نفس الوجود): الوجود: «كونُ الشيء في الخارج أو في الذهن»، ومن البديهيِّ أن «الكَونَ»: أمرٌ إضافيٌّ مغايِرٌ للمضاف إليه، فكيف يكون غيرُ الوجود موجودًا في الخارج. والجواب: أن مراد من قال: (إن الوجود موجود، وأنه منشأ الآثار والأحكام) يقول: (كل شيءٍ يغايِر الوجودَ يكون موجودًا بالوجود؛ كالشمس؛ يكون مضيئًا بالضوء؛ فإنه مضيءٌ بذاته، لا بأمر زائدٍ على نفسه؛ فكذا الوجود: موجود بذاته. فإن قلت: إن تصور العينية في الوجود: ممكنٌ، أما تصور العينية في باب التعريف: فمشكَل. والجواب: أن هذا المفهوم؛ أعني ما يكون تصوره، إلى آخره: باعتبار كونه معرِّفا لمطلق التعريف: مجهولٌ محتاجٌ إلى تعريف، وذلك التعريف: هو نفسه باعتبار ذاته،

---

(١) في (ب): (الموجود).

(٢) في (ب): (ينافي الصيغة).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

هو الذى يُعنى[1] بالتعريف. وإن أريد مفهومه، وهو مقصودُنا: فلاشك أنه لا يلزم تسلسل فى تعريفه، كما لا يلزم فى سائر المفهومات) انتهى. بل نقول: لا يلزم تسلسل على إرادة الأول، إلا لو كان[2] لا ينتهى إلى معرف معروف، ونحن نشترط: انتهاءه إليه، وكما أن فى مقدمات البراهين نشترط: الانتهاء إلى ضرورة[3]؛ لئلا يلزم التسلسل، ولا يقدح ذلك فيها شيئا، كذلك هنا: أجزاء معرِّف[4] المعرف بديهية. أو أن التسلسل فى الأمور الاعتبارية ـ لانقطاعه بانقطاع الاعتبار ـ: غيرُ محال. ثم حدُّ الحدِّ:

حاشية العطار

وهذا معنى العينية. لكن يَرد عليه: أن المساواة بين المعرِّف والمعرَّف شرطٌ، وهو مفقودٌ ههنا، فلا يكون عينا؛ لأن هذا المفهوم؛ أعنى ما يكون تصوره، إلى آخره: باعتبار كونه معرِّفا لمطلق المعرَّف: أخصَّ منه باعتبار ذاته؛ ولذلك[5] قال «الجلال الدوانى» فى «حاشية التهذيب»: (إذا لم يَجُز التعريف بالأخص: يلزم أن لا يصح تعريف المعرَّف؛ لأن ما يُذكر فى تعريفه: معرِّفٌ خاصٌّ، فهو أخصُّ من مطلق المعرَّف، فتعريفه به: تعريفٌ بالأخص. وأجيب: بأن معرِّف المعرَّف: أخصُّ منه بحسب العارض ومساوٍ له بحسب الذات، والتعريف: إنما هو

---

(١) أول (ل) ١٩ فى (ب). راجع: حاشية الصبان، صـ ٧٦.

(٢) فى (ب): (لا يلزم تسلسل فى تعريفه على إرادة قوله الأول إلا لو كان).

(٣) فى (ب): (إلى الضرورة). راجع: حاشية الصبان، صـ ٧٦.

(٤) (أ) بدون: (معرف).

(٥) أول (صـ) ٦١ فى (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

بمعنى: أن حدَّ الحد ـ من حيث إنه حدٌّ ـ: مندرجٌ فى الحد، وإن امتاز عنه: بإضافته إليه.

حاشية الملوي

فردٌ من أفراد[1] مطلق الحد من حيث عارَض كونه حدًّا، فيكون أخصَّ من هذه الحيثية، وهو من حيثيةٍ أخرى مساوٍ؛ أى من حيث مفهومه لا باعتبار عارض كونه حدا؛ لأن التعاريف يُنظَر فيها للمفهوم، ولو اعتبرنا عارض كونه حدا: لزم الدور؛ لأنَّا لا نعرِّف مطلق الحد حتى نعرف حدَّه، ولا نعرف حده حتى نعرف مطلق الحد، والخاص يصحُّ وقوعه معرِّفا باعتبارٍ غير اعتبار خصوصه، ولعل هذا مراد من قال ـ كـ«الشارح» ـ: إن حدَّ الحدِّ: هو نفس الحد.

حاشية العطار

بحسب الذات، لا بحسب العارض. وهذا الجواب لا يخلو عن كَدَرٍ) اهـ. وقد بيَّنه «صاحب الحواشى الفتحيَّة» بما فيه طُولٌ وصعوبةٌ، تركناه لذلك.

قوله: (بمعنى أن حد الحد) إلى آخره: تصويرٌ لكون حدِّ الحد نفسَ الحد؛ ومعناه: أن حدَّ الحد بقطع النظر عن عروض الإضافة له: داخلٌ فى مفهوم الحد، فهو من هذه الحيثية: صادقٌ على نفسه؛ كصِدق قولنا فى تعريف «الخبَر»: هو ما احتمل الصدق والكذب على هذه الجملة، وله نظائر كثيرة.

(١) أول (ل) ٢٣ فى (أ). وانظر: ردَّ العلامة العطار هنا. ويقول العلامة الصبان، فى حاشيته على ملوى السلم، صـ ٧٦: «وعُلم من التعريف: أن المعرِّف غيرُ المعرَّف، وهذا ظاهر باعتبار اللفظ. وأما باعتبار المعنى: فليس التغاير بينهما إلا بالإجمال والتفصيل فى الحدود والرسوم، وبالظهور والخفاء فى التعريفات اللفظية. وعُلم أيضا: أنه لابد أن يكون المعرِّف ـ بالكسر ـ سابقا على المعرَّف ـ بالفتح ـ».

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(والحدُّ الناقص: ....

حاشية الملوي

قوله: (والحد الناقص): معطوفًا على قوله: (الذى يتركب)، على أن مجموعهما: هو الخبر، وقوله: (هو الحد التام): معترض بين المعطوف والمعطوف عليه، أو أن (الحد الناقص): مبتدأ، خبره: قوله (كالجسم الناطق).

حاشية العطار

وليس معناه: أن حد الحد فردٌ من أفراد مطلق الحد؛ كما فهمه الناظرون فى هذا المقام، فقالوا ما قالوا، فإنه ذُهولٌ عن قول «الشارح»: (من حيث إنه حدٌّ)؛ فإن هذه حيثية إطلاقٍ. وأما كونه فردا: فإنما هو باعتبار عروض الإضافة، والنظر: مقطوعٌ عنها من هذه الحيثية؛ ولذلك قال «الشارح» بعد ذلك: (وإن امتاز عنه بإضافته إليه)، وأما ما قيل: إنه مندرج فى الحد؛ أى فيما يطلَق عليه اللفظ؛ بمعنى: أن هذا اللفظ كما يُطلَق على نفس الحد: يطلَق على حده: فتكلُّفٌ يأباه لفظ «الاندراج»؛ فإنه إنما يكون فى الأمور الكلية، لا فى الإطلاقات اللفظية، فتدبَّر. قال «العلامة اليوسىُّ» بعد تقرير السؤال والجواب المذكورَين فى الشرح: (إن هذا لا يَتخيل ورودَه مَن له أدنى شُعور؛ لأن حد الحد إن أُريد به مصدوقُه: فالتسلسل إنما يلزم: لو كان يُعرف، ولكن ليس هو الذى يُعنَى بالتعريف. وإن أريد مفهومه؛ وهو مقصودنا: فلا شك أنه لا يلزم تسلسلٌ فى تعريفه، كما لا يلزم فى سائر المفهومات).

قوله: (والحد الناقص): مبتدأٌ، خبره: (كالجسم الناطق) إلى آخره.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وهو الذى يتركب من: جنس الشيء البعيدِ[1] وفصلِه القريب؛ كـ«الجسم الناطق» بالنسبة إلى[2] الإنسان)؛ أما كونُه حدًّا: فلِمَا مر، وأما كونه ناقصًا: فلعدم ذِكر جميع الذاتيات فيه. (والرسمُ التامُّ: وهو الذى يتركب من: جنس الشيء القريبِ[3]،وخواصِّه اللازمة له[4]؛ كـ«الحيوان الضاحك» فى تعريف «الإنسان»..................................

حاشية الملوي

وقوله: (وهو الذى يتركب [من: جنس] الشيء[5] البعيد) إلى آخره: جملة معترضة بين المبتدأ والخبر، لكن هذا يرِد عليه: ما تقدم؛ لأنَّا إذا لم نجعل الحدَّ الناقصَ معطوفا على قوله: (الذى يتركب): كان مفهوم العبارة المتقدمة: أن الحد مطلقا: هو الذى يتركب عن الجنس والفصل القريبَين،

حاشية العطار

وقوله: (وهو الذى يتركب) إلى آخره: جملةٌ اعتراضيةٌ بيَّن بها حال المبتدأ. وما قيل: إنه معطوفٌ على (الذى)، أو خبره محذوف؛ أى من القول الشارح: تعسُّفٌ؛ مبناه: ما أسلفناه عنهم.

قوله: (وخواصه اللازمة له): قيّد بـ(اللازمة): لامتناع التعريف بالخاصة المفارِقة؛ كـ«الضاحك والكاتب بالفعل»؛ فلا يقال: «الضاحك أو الكاتب بالفعل» فى تعريف «الإنسان»؛ لكونها أخص من ذى الخاصة، والتعريف

---

(١) فى (خ): (يتركب عن الجنس البعيد).

(٢) أول (ل) ١٠ فى (ز).

(٣) فى (ص): (من الجنس القريب). و(خ) بدون: (القريب).

(٤) (خ)، (ص) بدون: (له). وانظر: شرح الإشارات، صـ ٢١٠.

(٥) فى (أ): (يتركب عن الشيء)، وفى (ب): (يتركب عن شيء).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

أما كونه رسمًا: فلأن «رسمَ الدار»: أثرُها ؛ ولَمَّا كان التعريفُ بالخاصة اللازمة ـ التي هي من آثار الشيء ـ: كان تعريفًا بالأثر. وأما كونه تامًّا: فلمشابهته الحدَّ التامَّ من حيث إنه وُضِع فيه الجنس القريب، وقُيِّد بأمرٍ يختصُّ بالشيء.

حاشية الملوي

وليس كذلك. وقال بعضهم في قوله: (وهو الذى يتركب عن جنسٍ بعيدٍ) إلى آخره: أن الواو زائدة في قوله: (وهو الذى يتركب عن جنس بعيد)[1]، وكذا هي زائدة في تعريفَي[2]: الرسميِّ التامِّ والناقصِ. أو الخبر: هو الجارُّ والمجرور؛ أي كافي التمثيل ومدخولها.

حاشية العطار

بالأخص: غير جائز. اهـ «محيى الدين». وقوله (والتعريف بالأخص غير جائز): ليس متفَقًا عليه، لا سيما في الرُّسوم؛ فقد قال في «المحاكمات»: (قد شرط المساواة في الحدود دون الرسوم، إلا أنها شرائط وجوديةٌ؛ فإنه لو كان أعمَّ: لَتناوَل ما ليس منه، ولو كان أخصَّ: لخلا عما هو منه، وعلى هذا: يجوز الرسم بالأعم والأخص، إلا أنه لا يكون جيِّدًا).

قوله: (**وأما كونه تامًّا: فلمشابهته الحدَّ**) إلى آخره: فان قلت: المعنى الذى لأجله سُمِّي الحدُّ حدًّا: موجودٌ في الرسم أيضا، فلْيُسَمَّ به. والجواب: أن الأمر كذلك، ولكن الأول ـ لاشتماله على الذاتيات ـ: أقوى في المنع وأبعدُ عن الشُّبهة والاحتمال، فخُصَّ بذلك اصطلاحا، مع ما في الثاني من مناسبة التخصيص باسم الرسم.

(١) (أ) بدون: (يتركب عن جنس بعيد).
(٢) في (أ): (في تعريف).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(والرسمُ الناقصُ: وهو الذى يتركب من عرَضياتٍ[١] تختصُّ جملتُها) وإن لم يختص كلٌّ منها (بحقيقةٍ واحدةٍ؛ كقولنا فى تعريف الإنسان: إنه ماشٍ على قَدمَيْهِ، عريض الأظفار، بادى البَشْرة، مستقيم القامَة، ضاحكٌ[٢] بالطبع)؛ أما كونه رسمًا: فلِمَا مر، وأما كونه ناقصًا: فلعدم ذِكر جميع أجزاء الرسم التامِّ فيه[٣].

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

قوله: (تختص جملتها): أفاد أن العرض العامَّ: لا يقع وحده معرًّفا ولو تعدَّد؛ إذ لا تختص جملتُه بحقيقة واحدةٍ؛ كتعريف «الإنسان»: بأنه «ماشٍ متنفِّس». والظاهر: أن ذلك ممتنعٌ، حتى على مذهب مَن يُجوِّز التعريفَ بالأعم. كذا قيل، وهو مردودٌ بما فى «حواشى الجلال الدوانىّ» عند قول «التهذيب»: (ولم يعتبروا [التعريفَ][٤] بالعرض العام) إلى آخره: (قد اعتبَرَه المعتبرون فى الرُّسوم الناقصة)، وأيَّده فى «الحواشى الفتحية»: (بأنه يفيد تصورًا لا يحصل بدونه، نعم لَم يعتبره المتأخرون من المناطقة، وحينئذ فإيراده فى مباحث الكليات على اصطلاحهم: إنما هو بالعرَض، على سبيل الاستطراد، وأما على مذهب مَن اعتبره ـ وهم المتقدمون ـ: فلا. أما النوع: فغير معتبَرٍ فى التعريفات عندهم مطلقا، فذِكْره فى مباحث الكليات: استطراديٌّ اتفاقا). وفيه بحثٌ؛ وهو:

---

(١) فى (خ): (عن).
(٢) فى (ط): (ضحاك). وقارن: الإشارات والتنبيهات، القسم الأول، صـ ٢١١.
(٣) راجع: حاشية الصبان، صـ ٧٧.
(٤) (ط ١، ٢) بدون: (التعريف). قارن: التهذيب وحاشية العطار، صـ ١٣١، ١٣٢.

وبقِيَت أشياء مختلَفٌ فيها؛ منها: التعريفُ بالعرض العام مع الفصل؛ كـ«الماشى الناطق» بالنسبة للإنسان[1]، أو بالفصل وحْده، أو مع الخاصة؛ كـ«الناطق»، أو «الناطق الضاحك» بالنسبة للإنسان.

. . . .

أن تعريف «الصِّنف» بالنوع: شائعٌ؛ كما يقال: (الرُّومىُّ إنسانٌ [متولِّدٌ][2] فى بلاد الرُّوم)، فكيف يصح حُكمهم بعدم اعتباره فى التعريف مطلقا. وقد يجاب: بأن تعريف «الصِّنف» بما ذُكر: تعريفٌ اسمىٌّ لماهيةٍ اعتباريةٍ، وذِكرُ النوع فيه: إنما هو[3] من حيث إنه جنسٌ اسمىٌّ، لا من حيث إنه نوعٌ حقيقىٌّ.

قوله: (وبقيت أشياء مختلَفٌ فيها): ذهب قومٌ من المناطقة: الى عدم اعتبار العرَض مع الفصل، أو مع الخاصة، وعدمِ اعتبار تركُّب الفصل مع الخاصة؛ لأن الغرض من التعريف: شرحُ الماهية، أو تمييزُها، والعرض العامُّ لا يفيد شيئا منهما؛ لكونه ليس ذاتيا، ولا مميِّزا، ولأن الفصل يفيد ما تفيده الخاصة من التمييز وزيادة، فلا فائدة لتركُّبه معها، لكن قال «السعد» فى «شرح الشمسية»: (وفيه نظر؛ لأنَّا لا نسلم أن كل قيدٍ فهو إما للتمييز أو للاطلاع على الذاتىِّ، بل ربما يفيد اجتماعُ العوارض: زيادةَ إيضاحٍ للماهية وسهولةَ الاطلاع على حقيقتها ـ كما صرَّح به «الشيخ» فى «الإشارات»، وكثيرا ما يضعُون الأعراض العامَّة مواضع الأجناس. وأيضا الفصلُ البعيدُ مع الفصل القريب، أو

(١) فى (ز): (بالنسبة إلى الإنسان).

(٢) (ط ١، ٢) بدون: (متولد). قارن: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ١٣٢.

(٣) أول (صـ) ٦٢ (ط ١، ٢).

والأكثرون: على أن كلا منها حدٌّ ناقصٌ. ومنها: التعريف بالعَرَض العامِّ مع الخاصة؛ كـ«الماشى الضاحك» بالنسبة للإنسان. أو بالخاصَّة وحدَها المساوية للمرسُوم، والأكثرون: على أن كلا منهما رسمٌ ناقصٌ. واعتُرض: بأن التعريفَ بالرسم ممتنعٌ؛ لأن الخارج إنما يعرِّف الشيءَ إذا عُرِف

....

مع الخاصة: خارجٌ عما ذُكر، مع أنه يفيد الاطلاعَ على الذاتيِّ)[١].

قوله: (والأكثرون على أن كلا منهما حدٌّ ناقصٌ): قال «الآمديُّ»: إن التعريف بالعرض العام مع الفصل؛ كقولنا فى تعريف «الإنسان»: «هو الماشى الناطق»، أو بالفصل مع الخاصة؛ كقولنا: «هو الناطق الضاحك»: عدَّهما جماعة من المناطقة: من الحد الناقص. ومفهوم كلام «الخوَنجى» فى «الكشف»: أنهما من الرسم الناقص. وأشار «الفخر» فى «الملخَّص»: لأوَّلِهما، وقال: ليس له اسمٌ مخصوصٌ، وممن صرح بثانيهما: «سراج الدين الأرمويُّ»، وسماه: رسمًا ناقصًا. والتعريف بالعرض العام مع الخاصة: رسمٌ ناقصٌ عند قومٍ. اهـ. قاله «بعض فضلاء المغاربة».

قوله: (والأكثرون على أن كلا منهما[٢] رسمٌ ناقصٌ): قال «المحشى»: (انظُر ما يقوله الأقلُّون؛ فإنه يَبعد أن يجعلوها حدودًا تامةً أو رسومًا كذلك) اهـ. وهو سهوٌ عما قرره أول كلامه؛ فإنه قال: (المحقَّق فى هذا القسم قولان؛

(١) شرح السعد على الشمسية، صـ ١٩٥.

(٢) فى (ط ٢): (منها). وانظر: تيسير القواعد المنطقية، صـ ١١٠.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

اختصاصُه به، وفيه دَوْرٌ؛ لتوقُّف معرفة كلٍّ منهما حينئذ على معرفة الآخَر.

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

أحدهما: أنها غير معتبَرة)، هذا: وقد أشار «الجلال الدوانى» إلى ضابطةٍ؛ وهى: أن مدار الحديَّة: على كون المميِّز ذاتيا، والرسمية: على كونه عرضيًّا. ومدار التمام فيهما: على الاشتمال على الجنس القريب، فالفصل القريب مع الجنس القريب: حدٌّ تامٌّ، وبدونه: حدٌّ ناقصٌ، سواء كان مع الجنس البعيد، أو لم يكن مع شيء. والخاصة مع الجنس القريب: رسمٌ تامٌّ، وبدونه: رسم ناقصٌ، سواء كان مع الجنس البعيد، أو لم يكن مع شيء. وتمامُه فى «الحواشى الفتحية»[1].

قوله: (وفيه دور): قد بيَّنه «الشارح». وأيضا الحُكم بالاختصاص: متوقِّف

(١) والحاصل: أن انضمام العرض العام إلى الخاصة: إن لم يقوِّ التعريف، فلن يضعفَه، والواقع: أنه مقوٍّ. ومثله يقال: فى انضمام الخاصة إلى الفصل؛ كقولنا فى تعريف الإنسان: هو «الناطق الضاحك». والمركب من العرض العام والخاصة: عدَّه البعض رسما ناقصا، لكنه أقوى من الخاصة وحدها. كما أن المركب من العرض العام ومن الفصل؛ كقولنا فى تعريف الإنسان: هو «الماشى الناطق»: حدٌّ ناقص، والبعض: على أنه رسم ناقص، لكنه أكمل من الفصل وحده. وأيضا المركب من الفصل والخاصة: حدٌّ ناقص، وهو أكمل من العرض العام والفصل. وفى التعريف بالفصل والخاصة معا: يجب مراعاة السابق؛ لسبقِه بالتمييز؛ فإن سبَق الفصلُ: كان حدا ناقصا، أو سبقت الخاصة: كان رسما ناقصا. أما التعريف بالعرض العام بمفرده: فقيل: إنه لا يصلُح، فلا يفيد حتى ولو تعدَّد؛ إذ هو غير مختصٍّ بالماهية، فلا يقال: الإنسان: ماشٍ متنفِّس. حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٧٨ بتصرف يسير، وانظر: فصول البدائع، صـ ٥١، ٥٢، حاشية العطار على الخبيصى، صـ ١٣١، ١٣٢، حاشية الباجورى على السلم، صـ ٦٣، مذكرات فى المنطق، صـ ٤٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وأجيبَ: بمنع الحصر المذكور؛ لجواز أن يكون بيْن الشيء ولازِمِه ملازمة بيِّنة، بحيث ينتقل الذهن منه إليه؛ لِتحقُّق اختصاصه به في الواقع وإن لم يُعرَف.

حاشية الملوي

قوله: (لتحقق[1] اختصاصه به في الواقع وإن لم يُعرف): من «المعرفة»، على صيغة: المبني للمجهول؛ أي وإن لم يُعرف الاختصاص؛ أي قبل التعريف، وإلا فالاختصاص يُعرف بذكر التعريف. وحاصل الجواب: أن قول البعض: (المدلول الخارج إنما يعرِّف الشيءَ إذا عُرف

حاشية العطار

على معرفة ما سوى الماهية المعرَّفة، وفيه عُسر. وقد يجاب عنه: بمنع التعسُّر؛ إذ الاطلاع على الأجناس يسهِّل الوقوفَ على ماعداها من الماهيات الكلية؛ فإن الماهيات: قد حصرَها الحكماء في «الأجناس العالية، وأنواعِها»؛ ليَسهُل عليهم تحديداتها؛ كما بُيِّن في الطبيعيات.

قوله: (وأجيب بمنع الحصر)؛ أعنى قوله: (لأن الخارج إنما يعرِّف) إلى آخره، وقوله: (لجواز) إلى آخره: مسند لذلك المنع؛ وحاصله: أن التعريف إنما يتوقف على وجود الاختصاص في نفس الأمر، لا على العلم به، سلَّمنا توقفَه على العلم باختصاصه بها، الموقوف على معرفتها ومعرفةِ غيرها، لكن لا دَور؛ لأنه يكفي في ذلك: الشُّعور من وجهٍ؛ كما نرى جِرمًا في حيِّزٍ؛ فنعلم اختصاصَه به وسلبَ ذلك الحيز عن غيره من الأجرام، وإن لم نعلم منه ومن غيره إلا الجِرمية.

(١) في (أ): (تحقق).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وبما تَقرر عُلِم: أن التعريف[1] لا يكون بغير القول؛ كالإشارة والخطّ[2].

حاشية الملوي

اختصاصه به): إن أراد: مَعرِفة من يعرِّف الماهية ـ بكسر الراء المشدَّدة ـ: فمسلَّم، ولا دور؛ لأن كلا من[3] التعريف والمعرَّف ـ بالفتح ـ: معلوم عنده، وإن أراد: معرفة المخاطَب: فممنوع، بل يكفى فى المخاطَب: أن

حاشية العطار

قوله: (**لا يكون بغير القول**): وهو كذلك، وما قيل: لِمَ لا يجوز التعريف بالخطِّ، مع أنه يدل على اللفظ الدال على المعنى: خروجٌ عن مَذاقهم ومُصادِمٌ لاصطلاحهم، فتدبَّر.

* تنبيهات:

الأول: لا يَثبت الحدُّ بالبُرهان؛ بمعنى أن ثبوت الحدِّ للمحدود: لا يُبرهَن عليه؛ لوجهَين: أحدُهما: أن حقيقة الحدِّ: هى حقيقة المحدود وأجزاؤُه على التفصيل، وثبوت الشىء لنفسه أو ثبوتُ أجزائه له: لا يتوقف على شىء، بل يكفى فيه: تصوره. ثانيهما: الاستدلال على ثبوت شىء لشىء: يتوقف على تعقلهما[4]، فالدليل على ثبوت الحد للمحدود: يتوقف على تعقُّل المحدود

---

(١) فى (ط): (أن التعرف).

(٢) انظر: حاشية الصبان، صـ ٧٩.

(٣) فى (أ): (لأن كلام).

(٤) معنى اكتساب الحد بالبرهان: إمكان إقامة البرهان على ثبوت الحد للمحدود. وسبب عدم اكتساب الحد بالبرهان؛ أى عدم إمكان إقامة البرهان على ثبوت الحد للمحدود: أن الحد=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

يعرف مفهوم ما يذكره المتكلم، فإذا ذكره منسوبًا للمعرَّف ـ بالفتح ـ: فهم المخاطَب بالاختصاص؛ لأنه إذا ذكر التعريف: اقتضى أنه مختصٌّ بالمعرَّف ـ بالفتح ـ اختصاصًا حقيقيًّا؛ بناءً على منع التعريف بالأعم،

حاشية العطار

المستفاد من ثبوت الحد له، فلو توقَّف ثبوت الحد له على دليلٍ: لزم الدَّور.

الثاني: التعريفات قد تُنقَض، لا بالمعنى المصطلَح عليه في الأدلة، بل معناه: أن يدَّعيَ الناقض بطلانَ التعريف، مستدلا: بأنه غيرُ جامعٍ، أو غير مانعٍ، أو مستلزمٌ لفسادٍ آخرَ؛ مِن دَورٍ أو تسلسلٍ ونحوهما، ومن ثَم اشتهر بين النُّظار: أن ناقضَ التعريف: مستدلٌّ، وموجِّهَه(1): مانعٌ.

= ليس دعوى، وهذا رأي «العضد»، وتبعه الشيخ زكريا (في شرحه على مقدمة لُقطة العجلان)، وهو مبنيٌّ على أن التصورات لا تقبل الخطأ، فالمكتسَب بالبرهان: إنما هو التصديق، لا التصور. أما الجمهور: فذهبوا إلى أن السبب: ما ذكره العلامة العطار هنا. وانظر: فصول البدائع، للفناري، صـ ٥٨، ٥٩.

(١) ناقضُ التعريف: أي المعترِض عليه. وموجِّهُه: المدافِع عنه. والاعتراض على التعريف: يكون بادِّعاء بطلانه، ثم الاستدلال على هذا البطلان: بذكر اختلال شرط من شروط صحة التعريف؛ وهي: أن يكون كل من التعريف ـ الاسميِّ والحقيقيِّ ـ: جامعا، مانعا، غير مستلزمٍ للدور، وأن يكون أجلى من المعرَّف. أما شرط حُسن التعريف الاسميِّ والحقيقيِّ؛ فهي: ألا يشتمل على: الأغلاط اللفظية، ولا على الألفاظ المجازية، إلا مع وجود قرينة تعيِّن المراد، ولا على لفظ مشترك بين عدة معان بدون ذكر قرينة تعيّن أحدَها. ويأتي تفصيل ذلك في التعليق. انظر: رسالة الآداب، صـ ٣١، ٥٩ وما بعدها، وآداب المسامرة، صـ ٣١، ٣٢. مع ملاحظة: أن العلامة العطار ناقلٌ لهذا الكلام؛ لينقُد ما يحتاج إلى النقد منه.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

أو إضافيًّا[1]؛ بناءً على جواز التعريف بالأعم، فكأنه أخبر: أن هذا مختصٌّ بهذا، أو ليقرِّب[2] لك بالمثال فى الجزئيِّ. وإن لم يكن ما يُذكَر من أوصافِه: يسمَّى تعريفا عندهم؛ إذ قصدُنا: التعريف للعقل، فنقول: إن ذلك

حاشية العطار

وقد يعارَض[3]، لا بالمعنى المصطلح عليه فى الأدلة، بل المعنى[4] معارضة التعريف[5] ـ كما نبَّه عليه فى «تقرير القوانين» ـ: هو أن يقال: هذا الشيء حدُّه وحقيقتُه كذا، لا إثبات خلاف ما أثبته المعلل، فالمعارضة فى التعريف: مغايِرَةٌ للمعارضة المشهورة فى الدليل. وأما التعريفات اللفظية؛ ومعناها: تفسير معنى اللفظ للسامع من بين المعانى المعلومة، ومآلها: إلى التصديق بأن هذا اللفظ موضوعٌ لكذا لغةً أو اصطلاحا، وحقُّها: أن تكون بلفظٍ مفردٍ؛ مرادفٍ أو أعمَّ؛ كقولهم: «الغَضَنفَر الأسَد»، و«سَعدانَ نبتٌ». وقد تكون بلفظٍ أخصَّ؛ كقول «القاموس»: (لها لهوًا: لَعِبَ)؛ فإن اللعب: نوعٌ من اللهو. فإن لم يوجَد المفرد: ذكَر المركَّب الذى يقصد به تعيين المعنى، لا تفصيله.

ويَرِد عليها المنع؛ لأنها من المَطالب التصديقية، فيُدفَع: بالنقل عن أهل اللغة أو الاصطلاح. فما قيل: إن طريق المنازعة فى التعريف: أن يعارَضَ بحدٍّ

(١) أى اختصاصا إضافيا.

(٢) فى (ب): (لتقرب).

(٣) أى والتعريف قد يعارَض.

(٤) الأولى أن يقال: (بل معنى).

(٥) أول (صـ) ٦٣ فى (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

....

حاشية الملوي

كما لو سألتنى عن زيدٍ؟ فقلتُ لك: «هو اللابس ثَوبًا أبيضًا[1] بمكان كذا»؛ فإنك تعلَم من هذا: اختصاصه بلبس ثوبٍ أبيض، وفرَضْنا أنه لم يكن فى ذلك المكان مَن عليه ثوب أبيض غيره؛ فيحصل لك تمييزه وإن

حاشية العطار

آخر أرجحَ أو مساوٍ، وبأنه غير مطَّردٍ أو غير منعكسٍ[2]، الى غير ذلك مما يجب فى الحدود اجتنابُه. وهذا كله فى الحدود الحقيقية، أما اللفظية؛ كأن يقال: «الإنسان فى اللغة: الحيوان الناطق»، و«الصلاة فى الشرع: الأقوال والأفعال الخاصة»؛ فيقابَل: بطلب صحة النقل إن لم يقم عليها دليل، وإلا توجَّه على القائل: المُنوعات الثلاث المذكورة فى «علم المناظرة»؛ وهى: المنعُ، والنقضُ الإجماليُّ، والمعارَضةُ؛ لأنه مدعٍ حينئذ.

كلامٌ ليتَه ما قيل؛ منشؤُه: عدم الوقوف على اصطلاح النُّظار، وأنت تعلم بعد إحاطتك بما قدَّمناه فسادَه إن كنتَ ذكيًّا، ولكن لاينبغى لنا طَيٌّ الثوب على غيره فى هذا المقام، بل نزيدك بيانًا:

أما قوله (إن التعريف يعارَض بحدٍّ أرجح أو مساوٍ): فكلام لا يُعقل؛ قال

(١) فى (ب): (ثوبا أبيض).

(٢) الاطِّراد: التَّلازُم فى الثبوت؛ بمعنى: كلما وُجد المعرِّف وُجد المعرَّف، فمعنى الطَّرد: كون التعريف جامعا لجميع أفراد المحدود. والانعكاس: التلازم فى النفى؛ بمعنى: كلما انتفى المعرِّف انتفى المعرَّف، فمعنى العكس هنا: كون التعريف مانعا من دخول غير المحدود فى الحد. راجع: مقدمة لقطة العجلان مع شرح الشيخ زكريا وحاشية الشيخ يس، صـ ٤٧، ٤٨، مذكرات فى المنطق، صـ ٤٩، وتيسير القواعد، صـ ١٠٨.

. . . .

لم تعرِف اختصاصه بذلك قبل التعريف، لكن قد عرفت ذلك الاختصاص من التعريف، فإنك إنما كنت تعرف قبل التعريف: مفهوم الثوب الأبيض،

فى «تقرير القوانين»: (لا يكون لشىء واحدٍ حقيقتان مختلفتان[1]، وذلك ظاهر، فلا يكون له حدَّان بحسب الحقيقه تامَّان. وكذا لا يُعرَّف شيءٌ واحدٌ بتعريفَين بحسب الحقيقة متباينَين وإن كانا رسمَين ناقصَين، وأما إذا كان التعريفان أو أحدُهما بحسب الاسم: فيجوز تباينهما وإن كانا حدَّين تامَّين؛ إذ يجوز أن يكون للَفظٍ واحدٍ تعريفان بحسب الاسم متباينان وإن كانا حدَّين تامَّين. وكذا يجوز أن يكون له حدٌّ تامٌّ بحسب الاسم باعتبار وضعٍ، وأن يكون لحقيقةٍ مُسماةٍ باعتبار وضعٍ آخر حدٌّ تامٌّ بحسب الحقيقة مباينٌ لذلك الحد التام بحسب الاسم. وأما الحدود الناقصة الغير المتباينة، والرسوم مطلقا؛ أى تامة أو ناقصة كذلك؛ أى الغير المتباينة: فلا مانع من تعدُّدها لشىء واحد وإن كانت بحسب الحقيقة) اهـ. فان أراد: الحدَّ بحسب الحقيقة ـ كما هو نَصُّ كلامه سابقا ـ؛ حيث قال: (وهذا كلُّه فى الحدود الحقيقية) إلى آخره: فيستحيل وجودُ حدَّين حقيقيَّين لشيءٍ واحدٍ متباينَين؛ لأن الحقيقة لا تتعدد. وإن أراد: الحدَّ بحسب الاسم ـ وإن كان بعيداً من كلامه ـ: فلا أرجحيَّة ولا مساواة؛ لأن أحد الحدَّين مباينٌ للآخر.

وقوله فى تمثيل التعريف اللفظيِّ: (الإنسان: الحيوان الناطق) إلى آخره: تمثيلٌ غير صحيح؛ لأنه حدٌّ حقيقيٌّ، لا تعريفٌ لفظيٌّ ـ كما سمعتَ آنفا ـ.

(١) انظر: فتح الرحمن على مقدمة لقطة العجلان، صـ ٤٩، وحاشية الصبان، صـ ٧٧.

. . . .

وأخْذُ التعريف من الكُتب: بمنزلة سماعه[1] من المتكلم الذى[2] يخاطبك

وقوله: (الصلاة فى الشرع: الأقوال والأفعال) إلى آخره: حدٌّ حقيقيٌّ أيضا، ويصح أن يكون حدًّا اسميًّا بحسب الاعتبار.

وقوله: (إن لم يقم عليها دليل): ليت شِعرى أىُّ دليلٍ يُقام على التعريف اللفظىِّ؛ فإنه ليس مما يمكن إقامة الدليل عليه، بل طريقُه: النقل، على أن كثيرا من المحققين: يجعله من قَبيل التصوُّر، والتصورات: لا يمكن إقامة الدليل عليها.

وقوله: (وإلا توجَّه على الناقل المنوعات الثلاث) إلى آخره: مراده بها: النقضُ التفصيليُّ، والنقضُ الإجماليُّ، والمعارضة، لكن هذا: إنما هو فى الدعاوَى ـ على تفصيلٍ فى ذلك ـ، لا فى التعريفات اللفظية؛ فإنها إنما يتوجه عليها المنع[3].

---

(١) فى (أ): (من الكتب كسماعه).

(٢) (ب) بدون: (الذى).

(٣) يقول العلامة الدسوقى: «إن قلتَ: إن الحدود من الأمور التى لا تُطلَب بالدليل، ولا يقام عليها برهان، ولا تقابَل بالمنع؛ بأن يقال مثلا: (لا نسلم أن الإنسان: هو الحيوان الناطق)؛ وإلا لوجب على الحادِّ إقامة الدليل؛ لأن المنع: طلب الدليل، وطريق المنازعة فيه: أن يعارَض بحدٍّ آخر راجح عليه أو مساو له، أو بأنه غير مُطَّرِد، أو غير مُنعَكِس، أو فى لفظه إجمال أو غرابة، وإذا كان كذلك: فكيف إقامة الدليل على حدِّ الإلهام. قلنا: ما ذُكر خاصٌّ بالحدود الحقيقيَّة، أما اللفظيَّة؛ كمن يقول: (الصلاة فى الشرع: هى الأفعال والأقوال المخصوصة)، فيرِد عليه المنع، ويحتاج لإقامة الدليل على ما ذكر: بالنقل عن أهل الشرع؛ أن الأمر كذلك، وما هنا من هذا القبيل». حاشية الدسوقى على فتح الوهاب، صـ٢٠٤ـ٢٠٦.=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

فلا يُعترض: بأن هذا إنما يتأتّى فيمن يمنع التعريفَ من إنسانٍ يخاطبه. والله أعلم.

حاشية العطار

والمقام بعد ذلك يحتاج لزيادة بسط في الفرق بين (التعريف الحقيقيّ، والاسميّ)(١)، مبيَّن أتمَّ بيان في «تقرير القوانين»، وقد لخَّصنا ذلك وحرَّرناه في

= قلت: والحدُّ لا يُطلب عليه دليل: لأنه ليس دعوى. وأيضا: الحد لا يُمنَع؛ لأنه ليس بدليل ولا حُكم. أما طريق المنازَعة في الحد ـ الحقيقيِّ ـ: فهي أن يعارَض بحدٍّ آخر؛ أرجحَ أو مساوٍ، وبأنه غير مطَّرد أو غير منعكس. وقيل: بل هو مشتمل على دعاوى ضمنية؛ لذا تتوجه عليه المناظرة. وأما الحد اللفظيُّ؛ كتعريف الإنسان في اللغة: بأنه حيوان ناطق: فيقابَل بطلب صحة النقل، هذا إذا لم يقُم عليه دليل، أما إن أقام القائل دليلا على الحد: فيصير حينئذ مدَّعيا، فيتوجه عليه المنوعات الثلاث: المنع، والنقض الإجماليُّ، والمعارضة. راجع: فتح الرحمن على مقدمة لقطة العجلان وحاشية الشيخ يس، صـ ٤٨، ٤٩، حاشية الحفني، صـ ٢٨. ثم انظر تفصيل ذلك في: آداب المسامرة، صـ ٣١، ٧٢ ـ ٧٧.

وأما قول العلامة الدسوقي فيما نقلته عنه: (أما اللفظية؛ كمن يقول) إلى آخره: فعلى هامش حاشية الدسوقي المذكورة: (لعل المراد: الرسميَّة؛ بدليل المقابِل، لا اللفظية بالمعنى المصطلح). ومعلوم أن الحدَّ ـ التعريفَ ـ اللفظيَّ: «هو ما يُقصَد به تفسير مدلول لفظ بلفظ أوضح منه دلالة على المعنى،... ووُضوح دلالة لفظٍ ما على المعنى: تكون بكثرة استعمال اللفظ في هذا المعنى، أو بحضور معناه في ذهن المخاطَب به، أو نحو ذلك، وظاهر أن هذا الوضوح يختلف باختلاف الناس». رسالة الآداب، صـ ٥٢، وانظر: مقدمة لقطة العجلان وشرح الشيخ زكريا، صـ ٤٦. والتعريفُ اللفظيُّ: من أنواع الرسم الناقص، ويسمَّى أيضا: المُعجَميُّ، أو القاموسيُّ، أو التعريف بالمرادِف. راجع: ضوابط الفكر، صـ ٨٤، ٨٥.

(١) كلٌّ من التعريفَين ـ الاسميِّ والحقيقيِّ ـ: «عبارةٌ عما يستلزم تصورُه تصورَ المعرَّف.=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

*** فائدة: اعلم: أنه إنما يجب[1] أن يُتجنَّب في التعريف: الحكم من حيث هو حكم تصديقيٌّ، أما إذا أُخذ من حيث إنه وصف مميِّز: فلا جَناح**

حاشية العطار

«حاشيتنا الصُّغرَى على الولَدية».

(الثالث): الشيءُ إذا عُرِّف بالشيء: فالمعرِّف مع المعرَّف ليسا بقضيةٍ عند المنطقيِّين، وإن كانا عند النحْويِّين قضيةً؛ لأن الغرض من تعريف الشيء: تصويرُه؛ فإنَّا إذا قلنا: «الإنسان: حيوان ناطق»: يكون الغرض منه: تصويرَ ماهية «الإنسان»، لا التصديق بأنه «حيوانٌ ناطقٌ».

= والفرق بينهما: أن التعريف الحقيقيَّ: لتفصيل المفاهيم الموجودة ماصدقها ـ أي أفرادها ـ في الخارج ولو تقديرا. والاسميَّ: لتفصيل المفاهيم الاعتبارية التي لا يُعلم وجودُ ما تَصدق عليه في الخارج، سواء اشتهرت بالعدم أم لم تشتهر»؛ مثال الحقيقيِّ: قولنا في تعريف الإنسان: هو حيوان ناطق؛ فهذا التعريف: «قُصد به تفصيل حقيقة شيء له أفراد موجودة في الخارج حقيقة». ومثال الاسميِّ: قولنا «في تعريف العنقاء: هو طائر عجيب الشكل طويل العُنُق»؛ فهو تعريفٌ اسميٌّ قُصد به «شرح حقيقة شيءٍ غير موجود في الخارج، وقد اشتهر بين الناس أنه لا وجود له». والتعريف الاسميُّ: قد ينقلب حقيقيا؛ فـ «قولنا في تعريف المثلث: هو شكل يحيط به ثلاثة خطوط»: يمكن أن يكون تعريفا اسميا، كما يمكن أن يكون حقيقيا؛ وذلك بالنظر إلى ذات المثلث المراد تعريفه: فإن كان تعريفه بعد وجوده في الخارج: كان حقيقيا، أو قبل وجوده في الخارج: كان اسميًّا. وأيضا الاختلاف بين التعريفَين الاسميِّ والحقيقيِّ: اختلافٌ بالاعتبار. رسالة الآداب، صـ ٥٤ ـ ٥٦ باختصار، وانظر: حاشية العطار على الخبيصي، صـ ١٣٥، ١٣٧، وآداب المسامرة في البحث والمناظرة، صـ ٢٩.

(١) أول (ل) ٢٠ في (ب).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

فيه، فاعلمه، قاله «شيخ شيخنا؛ سيدى الحسن اليوسىّ»؛ ومثالُه: تعريف أهل السنة «الكَسب»: بأنه «تعلُّق القدرة الحادثة بالمقدُور فى محلها مقارِنةً

حاشية العطار

فإن قلتَ: إذا كان الأمر كما ذكرتَ[1]، فكيف يصحُّ قول «جبريلَ» ـ عليه السلام ـ (صدَقْتَ) حين أجابه النبى ﷺ لَما سُئل عن حقيقة الإيمان: ماذا هو؟ فقال الرسول ﷺ: (الإيمان: أن تؤمنَ بالله، وملائكته[2]، وكتُبه، ورسلُه، واليوم الآخر، وتؤمنَ بالقدَر خيره وشرِّه)[3]، فقال له جبريل ـ عليه السلام ـ: (صدقْتَ)، ومعلوم أن التصديق: إنما يكون فى القضية؟ ذكر الفاضل «القطب الرازىُّ» هذا السؤال فى رسالته المَعمُولة «فى العُلوم المختلِفة»، وأجاب عنه: (بأن التعريف إنما يستقيمُ: إذا كان المعرِّف مساويًا للمعرَّف؛ أى إذا صدق المعرِّف على كل ماصدق عليه المعرَّف، وبالعكس، فيكون لقوله ﷺ جهتان: جهة التصور؛ وهى: التعريف، وجهة التصديق؛ وهى: أن ما صدَق عليه الاعتقاد بالله وملائكته، إلى آخره، فتصديق جبريلَ ـ عليه السلام ـ: راجعٌ إلى جهة التصديق، لا إلى جهة التصور). وفى «عروس الأفراح»: (يَرِد على قولهم «مَوْرد الصدق والكذب: النسبةُ التامةُ» ما جاء فى «البخارىِّ» مرفوعا إلى النبى ﷺ: (يُقال للنصارَى يوم القيامة: ما كنتم تعبدون؟ فيقولون: كُنا نعبد المسيحَ

(١) أى «إذا كان الغرض من الحمل فى التعريف: التصويرَ؛ يُشكَل عليه قول جبريل»، إلى آخره. حاشية العطار على الخبيصى، صـ ١٢٧.

(٢) أول (صـ) ٦٤ فى (ط ١، ٢).

(٣) جزء من حديث، أخرجه الإمام مسلم فى صحيحه، جـ ١ صـ ١٥٦، كتاب: الإيمان.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

له من غير تأثيرٍ» ؛ فالقيد الأخير: من أحكام القدرة[1] ؛ أُخذ من حيث إنه وصف مميِّز، لا من حيث إنه حكم تحقيقيٌّ.

حاشية العطار

ابن الله. فيقال: كذَبْتهم، ما اتَّخذ الله من صاحبةٍ ولا ولدٍ)[2]. وكذلك استدل على صحة أنكحة الكُفار بقوله ـ تعالى ـ ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾[3]، ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾[4]، والحق: أن الدلالة

(١) أول (ل) ٢٤ فى (أ). وانظر: مذكرات فى المنطق، صـ ٥١، ٥٢.

(٢) جزء من حديث، أخرجه الإمام البخارى فى صحيحه، جـ ٧ صـ ٦٠٤، برقم ٤٥٨١، كتاب: التفسير.

(٣) سورة (القصص)، من الآية رقم (٩).

(٤) سورة (التحريم)، من الآية رقم (١١). وبقيَ التنبيه على: وجوب كون التعريف أوضحَ من المعرَّف ؛ ومما يُعين على ذلك: خُلوّ التعريف من العُيوب المعنوية (التى تُخرج التعريفَ عن كونه معرِّفا)، والعيوب اللفظية (التى تُخرج التعريفَ عن الاستحسان). أما المعنوية فمنها: تعريف الشيء بنفسه، أو تعريفه بما يساويه فى المعرِفة والجهالة، أو تعريفه بما يستلزم الدورَ. ومن العيوب اللفظية: استعمال الألفاظ الغريبة الغير ظاهرة المعنى للسامع. واستعمال المجاز، وكذا استعمال اللفظ المشترَك بدون قرينة تدل على المراد فيهما ـ أعنى فى المجاز والمشترك ـ. تيسير القواعد، صـ ١١١، ١١٢ باختصار، وانظر: فتح الرحمن، صـ ٤٧، آداب المسامرة، صـ ٣٠. كما منع بعض المناطقة: ذكرَ (أو) فى الحدِّ، دون الرسم، هذا إذا كانت للتقسيم أو للتخيير ؛ مثل: «الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف»، ومثل: «الإنسان حيوان ضاحك أو كاتب». ونُسب لشيخ الإسلام زكريا: القول بجواز أخذها فى الحد وفى الرسم أيضا. على أن محلَّ الخلاف: هو «أو» التى للتقسيم أو للتخيير، أما إذا كانت للشك أو الإبهام: فلا تدخل التعاريفَ اتفاقا من الكُل. راجع: شرح السعد، صـ ١٩٢، ١٩٦، شرح الملوى وحاشية الصبان، صـ ٨٢، وحاشية الباجورى على السلم،=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

على نسبة المحمول للموضوع: بالمطابقة، وعلى غيره: بالالتزام) اهـ.

هذا آخر ما كتبناه على قسم التصورات، ويتلوه ما كتبناه على التصديقات. نسأل الله أن يختم بخيرٍ، ويمنعَ الموانع، بمَنِّهِ وإحسانه وكرمِه. آمين.

** ** **

= صـ ٦٦، ومذكرات، صـ ٥٢، ٥٣، وعن رأي الشيخ زكريا: فتح الرحمن على مقدمة لقطة العجلان، صـ ٤٨.

[القضايا ـ تعريف القضية]

ثم أخذ في بيان الحُجَّة ومقدماتها، مبتدِئًا بمقدماتها، فقال:

(القضايا): جمعُ قضيةٍ[1]، ويعبَّر عنها: بـ«الخبر». . . . .

(١) المركبُ التامُّ الخبريُّ الذي يحتمل الصدق والكذب: يسمَّى بأسماء متعددة، باعتبارات مختلفة؛ فيسمَّى قضية: من حيث اشتماله على الحُكم. وخبرا: من حيث احتماله الصدق والكذب. وإخبارا: من حيث إفادته الحكمَ. ومقدمة: من حيث كونه جزءا من الدليل. ومطلوبا: من حيث يُطلَب بالدليل. ونتيجة: من حيث يَحصل من الدليل. ومسألة: من حيث يُسأل عنه أو عن دليله في العِلم. ودعوى: من حيث افتقاره إلى دليل أو تنبيه. ومبحثا: من حيث إنه محلٌّ للبحث؛ أي الحمل، أو إثبات المحمول للموضوع بالدليل.
والقضية: فعيلة بمعنى: مفعولة؛ أي مقضيٌّ فيها. أو فاعلة؛ أي قاضية، على الإسناد المجازيّ. وهي مأخوذة من: القضاء؛ أي الحُكم؛ لاشتمالها على الحُكم، ويراد بالحكم هنا: النسبة بين الطرفَين؛ إذ هو جزءٌ من القضية. كما تطلق القضية: على ما في القلب من غير أن يُتلفَّظ به، وعلى ما يُتلفَّظ به، وهي في الأول: أَولى؛ إذ المقصود: هو المعقول، أما اللفظ: فدالٌّ عليه، وطريقٌ للوصول إليه. راجع: شرح الملوى وحاشية الصبان، صـ ٨٢ ـ ٨٤، آداب المسامرة في البحث والمناظرة، صـ ٢٧، ٢٨، مذكرات في المنطق، صـ ٥٣؛ المرشد السليم، صـ ٨٨. ولا يُفهم مما سبق: ترادُف التصديق والقضية؛ إذ التصديق: (إدراكُ وقوع النسبة أو لا وقوعها)؛ فيشمل: اليقينَ والظنَّ والجهل المركب والتقليد. ولا يشمل خبر الشاكّ؛ إذ لا إدراك فيه. بينما القضية: (القول المحتمل للصدق والكذب من حيث ذاته)؛ فتشمل: كلَّ ما سبق، حتى خبر الشاكِّ؛ لأن كلامَه يشتمل على نسبة كلامية تحتمل الصدقَ والكذبَ، فمعنى قولهم: (لا حُكم عند الشاكِّ): لا تصديق عنده. راجع: محاضرات المنطق، للأستاذ الشيخ/ صالح موسى شرف، صـ ٤، ٥، دار الثناء للطباعة، الطبعة الخامسة، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٣م.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(القضية: قولٌ): دخل فيه: الأقوال التامَّة والناقصة(١)، ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (قول): قال «المحقِّق الدوانيُّ» في «حاشية التهذيب»: (القولُ: المركب، سواء كان ملفوظًا أو معقولا، وتُشعر عباراتُهم: بأنه ليس مشترَكًا معنويًّا). اهـ، قال في «الحواشي الفتحية»: (أي بل مشتركٌ لفظيٌّ بينهما، أو حقيقةٌ في المعقول، مجاز في الملفوظ؛ تسمية للدالِّ باسم المدلول. والثاني: أنسبُ بنظر الفن وأوفقُ بقاعدة الأصول. وكذا القول في «القضية»؛ أي إطلاق لفظ «القضية» على المعقول والملفوظ؛ فإن كان المقصود تعريفَ القضية المعقولة ـ كما هو الظاهر ـ: يُحمل القول: على المعقول، وإن كان المقصود تعريفَ القضية الملفوظة: يُحمل على القول الملفوظ) اهـ. وحينئذ فالمعرَّف ههنا: إما القضية المعقولة، أو القضية الملفوظة، وتعريف أحدِهما يُغني عن تعريف الآخر؛ لأن المعقولة مدلولةٌ للملفوظة، فتعريفُها تعريفها. وقول «الشارح» فيما سيأتي: (والمراد بالقول هنا: المركب تركيبًا لفظيا في القضية اللفظية، أو عقليا في القضية العقلية): لا يفيد أن القولَ مشتركٌ وأنه أُريدَ به كِلا معنيَيه ـ كما فهموه هنا ـ؛ فإن العطف بـ(أو): يأبَى ذلك، بل معناه: أن

(١) أي شمل: الأقوالَ؛ وهي: ١ ـ المركبات التامة، الخبرية والإنشائية. ٢ ـ والمركبات الناقصة، التقييدية، وغير التقييدية. ٣ ـ كما يشمل: الأقوالَ المنطوق بها (القضايا الملفوظة)، وغير المنطوق بها (القضايا المعقولة). راجع: شرح الخبيصي، صـ ١٤١. ومحاضرات المنطق، للأستاذ الشيخ/ صالح موسى شرف، صـ ٣ ـ ٥، دار الثناء للطباعة، الطبعة الخامسة، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٣م. وضوابط الفكر، صـ ٩٩.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(يصحُّ أن يُقال لقائله: إنه صادقٌ فيه أو كاذبٌ): ....

حاشية الملوي

قوله: (يصح أن يقال لقائله) إلى آخره: عبارةٌ لا تخلو عن سُوء أدبٍ

حاشية العطار

المعرَّف: إما القضية المعقولة؛ فيُراد بالقول: المركبُ العقليُّ. أو الملفوظة؛ فيراد به: المركب اللفظيُّ. وانما قدَّم احتمالَ القضية اللَّفظية مع أنه مرجوحٌ: لأنه المناسِب لقوله (يقال لقائله)؛ لأن القول: هو اللفظ.

فإن قلت: إن المعقول لا يَصدُق عليه أنه «يقال لقائله». لأنَّا نقول: حذْفُ المضاف كثيرٌ في كلامهم؛ أي يقال لقائلِ دالِّه، والكلام فيه سهلٌ. هكذا ينبغي أن يقرَّر هذا المقام، ولا التفات لما قالوه هنا: من الحمل على الاشتراك، وأنه يلزم من الحمل على الحقيقة والمجاز: استعمال اللفظ فى حقيقتة ومجازه، وأنه إنما يقدَّم القول بالحقيقة والمجاز على الاشتراك: إذا تعيَّن المعنى الحقيقيُّ، وهنا لم يتعيَّن. فإن هذا كله تعسُّفٌ.

ووجْه كون القول حقيقةً فى المعقول مجازًا فى الملفوظ أنسب بنظر الفن: أن المناطقة إنما يبحثون عن المعاني. وكونِه أوفقَ بقاعدة الأُصول: أن المجاز خيْر من المشترك؛ لأنه أكثر استعمالا منه؛ بشهادة الاستقراء، حتى بالَغ «ابنُ جِنِّيٍّ» وحكَم: بأن أكثرَ اللغات الواقعة فى المحاورات: مجازٌ، والحمل على الأكثر: أَولى، ولإعمال اللفظ مع القرينة: فى المعنى المجازيِّ، وبدون القرينة: فى المعنى الحقيقيِّ، فلا يَبقَى معطَّلا، بخلاف المشترك؛ فإنه عند عدم القرينة: يَبقَى معطَّلا.

قوله: (يصح أن يقال لقائله): «اللام» فى قوله (لقائله): بمعنى «عن»؛

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

بالنسبة لقول الله ـ تعالى ـ وقول رُسُله؛ إذ لا يصحُّ أن يقال لقائله ذلك، فلو حذف قوله: (أو كاذب) كما فعل «صاحب السُّلَّم»؛ حيث قال:

حاشية العطار

الذى فى غيره بمعنى «فى». اهـ. وليس صلةَ القول؛ وإلا لوجب أن يقال: إنك صادق أو كاذب فيه. ثم المشهور تعريف القضية: باحتمالها الصدق والكذب؛ اللذَين هما صفتان لـ«ما»؛ أى للفظِ «ما»؛ لِما فى تعريفها، و«المصنف» عدل عنه إلى تعريفها: باعتبار الصدق والكذب؛ اللذَين هما صفتا المتكلم، مع أن تعريفَ الشيء بحالِ نفسه: أَولى من تعريفه بحال متعلَّقه، والمشهور: أحطُّ من المذكور؛ لظهور توجُّه لزوم الدور على التعريف المشهور؛ لاشتهار تعريف الصدق والكذب ـ اللذَين هما[1] صفتا القضية ـ: بمطابقة الخبر للواقع وعدمِ مطابقة الخبر للواقع، بخلاف اعتبار صدق المتكلم فى التعريف؛ فإنه الإخبار عن الشيء على ما هو به. واعتبار كذبه فيه؛ فإنه الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو به. وبهذا ظهر: أن قوله (لقائله): ليس مستدرَكًا ـ كما تُوُهِّم ـ، وأن التعريف المذكورَ: لا يَرِد عليه الدَّور ـ كما قيل به هنا ـ، إنما يَرد على التعريف المشهور. قال فى «الحاشية»: (لا يَخفَى ما فى هذه العبارة من المؤاخذة؛ لأن لفظ «القائل»: شمِل اللهَ ورسولَه، وهما يستحيل أن يُنسب إليهما الكذب، فلو

(١) أول (صـ) ٦٥ فى (ط ١، ٢). وانظر: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ١٤٠. ومراد العلامة العطار هنا: أن تعريف القضية الذى ذكره «المصنِّف»: ليس وصفا للقضية، بل لقائلها، والأولى فى التعريف: أن يكون وصفا للمعرَّف؛ فأولى منه: تعريفها بأنها «ما يحتمل الصدقَ والكذب لذاته»؛ فاحتمال الصدق والكذب: وصفٌ للقضية ذاتها. انظر: محاضرات المنطق، صـ ٣، ٤.

....

حاشية الملوي

(ما احتمل الصدقَ لذاته جرى بينهم قضيةً وخبرًا[1]): لسَلِم من هذا.

وأسقط «المصنفُ» من التعريف قَيد: (لذاته)، مع أن غيرَه ذكَره: لإدخال ما لا يحتمل إلا الصدق، وما لا يحتمل إلا الكذب باعتبار غير

حاشية العطار

حَذف من التعريف قوله «وكاذب»: لكان أولى) اهـ. وفيه: أنه لو حذفه: لبطَل التعريف؛ لأن القضية: هى الخبر، والخبر: ما احتمل الصدقَ والكذبَ. على أنه عند حذْفه: يُفهم احتماله من التعبير بلفظ الـ«صحة»؛ لأن المراد بها: الإمكانُ الخاصُّ، فيكون الصدق جائزا، وإذا جاز الصدق: جاز الكذب، فالمؤاخَذة باقيةٌ؛ فإن خبر اللهِ ورسولِه: واجبُ الصدق، فنسبة الصدق إليهما: على جهة الضرورة، وإلى غيرهما: على جهة الإمكان الخاص؛ فيقال: خبرُ اللهِ ورسولِه: صادقٌ بالضرورة، وخبر غيرهما: صادقٌ بالإمكان الخاص[2]. ويخطر ببالى: أن المعرَّف ههنا: هى القضايا المستعملة فى الأقيِسَة، فلَم يدخل خبر الله وخبرُ رسوله؛ لأن كلَّ واحدٍ منهما دليلٌ على حِدَته ـ على ما قُرر فى الأصول ـ، وهى أدلة نقليةٌ، وكلامنا هنا: فى الأدلة العقلية وموادِّها؛ وهى: القضايا العقلية؛ كما سيشير إلى ذلك «المصنِّف» بقوله آخر الرسالة: (والعُمدة: هو البرهان)، وهو خاصٌّ بالأدلة العقلية. وأيضا خبرُ الله ـ سبحانه ـ وخبر رسوله ـ عليه

(١) فصاحب السلم: «لم يذكر الكذب، مع أن الاحتمالَ لايكون إلا بين شيئَين: اكتفاءً بالصدق، أو تأدُّبا منه فى حق كلام الله ورسوله». مذكرات فى المنطق، صـ ٥٥، وانظر: شرح الملوى على السلم وحاشية الصبان، صـ ٨٣، والإيضاح لمتن إيساغوجى، صـ ٤١. أما قول العلامة الملوى: (فلو حذف قوله...) إلى آخره: فردَّه العلامة العطار هنا.

(٢) انظر: الإيضاح لمتن إيساغوجى، صـ ٤١.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

ذاته. وإخراج الإنشاء المحتمل[1] لهما بالنظر لاستلزامه خبرًا. والجواب: أنه اكتفى بقيد الحيثية؛ والمعنى: من حيث هو قولٌ؛ إذ قيْد الحيثية مرادٌ فى التعاريف.

حاشية العطار

الصلاة والسلام ـ: لا ينبغى اندراجُهما تحت موضوع هذا العلم؛ لأنه إما جزءٌ من الفلسفة أو مقدمةٌ لها ـ كما تقدم ـ، وتطبيق هذه الأخبار على قواعده: لا يليق بالأدب، لاسيَّما وقد قيل بتحريمه مع عدم الداعى إلى ذلك.

وأما قولهم فى تعريف الخبر: هو «ما احتمل الصدقَ والكذبَ»، وأورَدُوا عليه: خبر الله ورسوله. وأجابوا: بأن الاحتمال بالنظر لمفهوم الخبر، مع قطع النظر عن قائله؛ فإنما احتيج لإدخال كلام الله وكلام رسوله تحت الخبر؛ لأنه من مباحث اللُّغة العربية والأصول، وهما من العلوم المحتاج إليها فى البحث عن كلامه ـ تعالى ـ وكلامِ رسوله ـ عليه أفضل الصلاه والسلام ـ، فيندرج فى موضوعاتها. ثم بعد كَتبى هذا: رأيت بعض «حواشى الفنارى» نقل عن «ملا مير زاجان»[2] فى بعض مؤلفاته سؤالا: عن تقسيم القضية إلى أقسامها؛ وهو: أنه لا يشمل القضيةَ العقليةَ. ثم أجاب: بأن المَقسِم: هو القضية المستعملة فى القياس، فلا تَرِد الفعلية؛ فإنها ليست بمستعملة فى القياس. اهـ؛ ومراده بالقضية الفعلية: الجملة المصدَّرة بالفعل؛ وهى ما تسمِّيه النُّحاة: جملةً فعليةً؛ كـ«قام زيد» فى الموجَبة، و«لَم يَقُم زيدٌ» فى السالبة. ومأخذ كلام «مير زاجان»: ما ذكره

(١) فى (ب): (والمحتمل).

(٢) راجع فى ترجمة (مير زاجان): الأعلام، جـ ٢ صـ ١٦٧، ١٦٨.

خرج به: الأقوال الناقصة[1]، والإنشائيَّات، من: الأمر، والنهي، والاستفهام، وغيرها. والمراد بالـ«قول» هُنا: المركَّب تركيبًا لفظيًّا في القضية اللفظية[2]، أو عقليًّا في القضية العقلية.

قوله: (تركيبًا لفظيًّا): يحتمل أنه حقيقة فيهما، أو في أحدهما، مجاز في الآخر، وقد تقرَّر: ترجيح الحقيقة والمجاز على الاشتراك في القول الأصح، فيلزم في هذا التعريف: الجمع بين الحقيقة والمجاز. والجواب: أن ترجيح المجاز على الاشتراك في القول الأصح: مقيَّد بأن تُتيقَّن[3] الحقيقة في أحد الإطلاقَين فقط، ويُشكل الآخر، فيُحمل على المجاز في الأصح؛ لأنه أغلب من الاشتراك وأبلغ، أما مع عدم ذلك، فحمْل أحدهما على المجاز: ترجيحٌ بلا مرجِّح، كذا يؤخذ من كلام «السنوسيِّ»،

«العصام» في «حاشية الشمسية» معترضا به على تفسيرهم الحملية الموجبة: بما حُكم فيها بأن أحدَهما هو الآخر؛ بأنه يُشكَل بـ«قال زيد»، وكذا تعريف السالبة بـ«لَم يقُل زيد»، ونَقَل جواب «السيد» على ذلك؛ بأنَّ «قال زيد»: في تقدير: «زيدٌ قائل». ونظر فيه: بأنَّ الوِجْدان الصادقَ يشهد: بأن التصديق في أمثاله تعلَّق بثبوت الوصف وقيامِه بالفاعل؛ لاتحاد شيءٍ مع شيءٍ، فلا يَصدق تعريف الموجبة على هذه القضية، وقِسْ عليه السالبةَ.

قوله: (خرج به: المركبات الناقصة): في «الحاشية»: (إخراج المركبات

(١) في (ط): (المركبات الناقصة). قارن: شرح الشمسية، جـ ٢ صـ ٤.
(٢) في (ز): (والمراد بالقول هنا المركب تركيب القضايا في القضية).
(٣) في (أ): (يتيقن).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

فى «شرح مختصر ابن عرفه، فى الدلالة». فينتج من هذا: أن فى التعريف: استعمالُ المشترك فى معنيَيه، وهو جائز عند المحقِّقين، وهو الأصح، ويكفينا أنه ذهب إليه «الإمام الشافعيُّ»[1] ﷺ.

وبقىَ قِسم آخر ثالث لَم يشملْه «القول»؛ وهو: الإدراكات؛ فإنها يطلَق عليها: أنها قضايا، كما قرَّره «شيخُنا».

[وإخراجه الأقوالَ الناقصةَ: ردَّه «شيخُنا»: بأنها لَم تدخل فى القول حتى يخرج بما بعده، فقلت له: قد أطلقوا على «الحدِّ»: «القولَ». فقال: ذاك باعتبار انضمامه إلى المبتدأ الذى هو محذوف. قال: وممن ذكر أن «القول» خاصٌّ بالمركب التام: «القُطب شارح الشمسيَّة»][2].

حاشية العطار

الناقصة من «القول»: نَظر فية «شيخ شيخنا»: بأن القولَ موضوعٌ للمركب التام فقط، خبريًّا كان أو إنشائيًّا، ولَما كان المراد هنا المركبُ الخبرىُّ فقط: أخرج الإنشائىَّ بقوله: «يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب» ـ كما قررناه ـ، وأما المركبات الناقصة: فلَم تدخل حتى يُحتاج إلى إخراجها. والذى صرح بأن «القول» موضوعٌ للمركب التامِّ: «القطب» فى «شرح الشمسية») اهـ. وأقول: الذى فى «القطب» علَى «الشمسية»: خلاف ذلك؛ وعبارتُه: (القضية: «قول» إلى آخره، ف «القول»؛ وهو: اللفظ المركب فى القضية الملفوظة، أو المفهومُ

(١) انظر: حاشية الدسوقى على فتح الوهاب وتعليق المحقق، صـ ١٤٥، ١٤٦.

(٢) (أ) بدون: (وإخراجه الأقوال الناقصة... شارح الشمسية). وانظر: شرح القطب على الشمسية وحاشية السيد والدسوقى، جـ ٢ صـ ٤، ٥، وانظر: ما قرره العلامة العطار هنا.

. . . .

ووجه خروج ما تقدم: أن الصدقَ: مطابقةُ حكم القول للواقع، وكذبَه: عدمُها، على الصحيح الذى عليه الجُمهور، فإنْ حملْنا الحكمَ على إدراك الوقوع: فهو جزء من المعقولة وشرطٌ فى الملفوظة.

والأقوالُ الناقصة والإنشاءات[١]: ليس فيها حُكم؛ وتحقيق[٢] ذلك: أن الحُكم: هو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست[٣] بواقعة ـ على الصحيح ـ، والقضية اللفظية: ليس الحكم من أجزائها؛ ولذلك[٤] يقولون فى المركبة: إنها[٥] مركبة من الموضوع[٦] والمحمول؛ أى اللفظَين[٧] الدّالَّين عليها

العقليُّ المركب فى القضية المعقولة: جنسٌ يشمل: الأقوالَ التامَّةَ والناقصةَ. وقولهم: «يصح أن يقال»، إلى آخره: فصلٌ يُخرج الأقوالَ الناقصةَ والإنشاءات كلها)[٨]، هذه عبارتُه بعَينها، فما أدرِى مِن أين هذا النقل! وأيضا لو كان «القول» هو المركب التامُّ: لكان إطلاقُه على التعريف: مجازًا؛ حيث قالوا:

---

(١) فى (أ): (والإثباتات). وانظر: شرح الشمسية، جـ ٢ صـ ٤، وقارن: شرح السلم بحاشية الصبان، صـ ٨٣.

(٢) فى (ب): (وتحقق).

(٣) فى (أ): (أم ليست).

(٤) فى (أ): (وكذلك).

(٥) فى (ب): (من أنها).

(٦) فى (ب): (مركبة الموضوع).

(٧) فى (ب): (أى اللفظيين).

(٨) انظر: شرح القطب على الشمسية وحاشية الدسوقى، جـ ٢ صـ ٤.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

فقط، فبان بهذا: أنه شرطٌ، لا شطرٌ، وإنما هو شرط من المعقولة. انتهى. «شيخنا» ـ أدام الله علومَه ـ.

حاشية العطار

«القول الشارح»، ومعلوم أن التعريفَ ليس مركبا تامًّا، بل هو مركبٌ توصيفيٌّ.

** ** **

[أقسام القضية]

(وهى): أى القضية[1]: (إما حمليةٌ): وهى التى يكون طرَفاها مفردَيْن بالفعل أو بالقوَّة، موجَبةً كانت؛ (كقولنا: زيدٌ كاتبٌ)، أو سالبةً؛ كقولنا: «زيدٌ ليس بكاتبٍ». وسُميت حمليةً: باعتبار طرَفها الأخير.

حاشية الملوي

قوله: (أو بالقوة): نحو: زيد قام أبوه؛ فهو فى قوة: قائم الأب، وهو مفرد؛ لأنه هنا: ما قابَل القضية.

حاشية العطار

قوله: (باعتبار طرفها الأخير): أى المتأخِّر فى الترتيب الطبيعىِّ وإن تقدَّم ذِكرًا فى[2] نحو: «عندى درهمٌ». وإنما نُسب إليه دون الموضوع؛ فيقال: وضعيةٌ: لأن المحمولَ هو محَطُّ الفائدة. أو سُميت بذلك: لِما فيها من الحمل المعنوىِّ.

ثم لا يَخفى أن وجهَ التسمية: ظاهرٌ فى الموجَبة، وأما السالبة: فلا حمل فيها، لكن قال[3] «الطوسىُّ» فى «شرح الإشارات»: (وما يُعدم الحمل فيه؛

(١) أى أقسام القضية من حيث الاشتراط وعدمه. والأَولى أن يقال فى تعريف القضية الحملية: «هى التى حُكم فيها بثبوت شىء لشىء أو نفيه عنه. أو هى التى أُطلق فيها الحُكم إطلاقا بدون قيد ولا شرط». المرشد السليم، صـ ٩٠، وانظر: حاشية الصبان، صـ ٨٤.

(٢) أول (صـ) ٦٦ فى (ط ١، ٢).

(٣) فى الأصل: (لكن قال الخ قال). وانظر: شرح الإشارات، صـ ٢٢٤. وتوضيح ما ذكره: أن وجه تسميتها بالحملية: ظاهر فى الحملية الموجبة؛ إذ فيها حملٌ. لكنه غير ظاهر فى سالبتها؛ لأن فيها: سلب الحمل. وأجيب: بأن السالبة تشبهُ «الموجبةَ فى الصورة.=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(وإما شَرطيَّةٌ[1]): وهى[2] التى لا يكون طرفاها مفردَيْن[3].

حاشية الملوي

قوله: (وهى التى لا يكون طرفاها مفردَين): أى ولا فى قوَّتهما، فدخل فى الحملية: نحو: «كل إنسانٍ حيوان، عكسُه: بعض الحيوان إنسان»؛ لأنها فى قوة: «هذا عكسٌ لهذا»، ويَخرج عن تعريف الشرطية.

حاشية العطار

وهو السالبة: يسمَّى أيضا حمليًّا؛ لأن الأعدام قد تَلْحق بالملَكات فى بعض أحكامها).

قوله: (وهى التى لا يكون طرفاها مفردين): أى لا بالفعل ولا بالقوة. فى «الحاشية»: (يَرِد عليه أمورٌ كثيرةٌ؛ منها: قولنا: «إن كانت الشمسُ طالعةً فالنهار موجود»؛ فإن طرفَيها مفردان بالقوة؛ لأنه يمكن أن يقال: هذا لازمٌ لذاك. وكذلك قولنا: «إما أن يكون العدد زوجا أو فردا»؛ فإن طرفَيها مفردان كذلك؛ لأنه يمكن أن يعبَّر عنهما بمفرَدين ويُقال: هذا مباينٌ لذاك). اهـ. وأصل هذا

= ولَما كان الحمل: هو الذى تتمُّ الفائدة به: نُسبت القضية إليه، دون أن تُنسب إلى الوضع». وقيل: التسمية اصطلاحية، فلا يُنظر فيها إلى المناسبة. محاضرات المنطق، صـ ٦.

(١) فى (ح): (وإما شرطة).

(٢) الأَولى أن يقال فى تعريف القضية الشرطية: «هى التى حُكم فيها بالتلازُم أو العناد بين شيئَين أو بنفيه عنهما. أو هى القضية التى يُقيَّد فيها الحكم بشرط وقيد». والربط بين طرفَيها المشار إليه: قد يكون بأداة اتصالٍ؛ مثل: إنْ، وإذا، ولو. أو بأداة تَنافى وعناد؛ مثل: إما، وأو، وتارة. والربط فى المتصلة: ربط تلازم، وفى المنفصلة: ربط عنادٍ وتنافٍ. المرشد السليم، صـ ٩٠، وانظر: حاشية الصبان، صـ ٨٤، ٩٥، مذكرات فى المنطق، صـ ٦٩، ٧٠، ضوابط الفكر، صـ ١٠٢، ١٢٧.

(٣) انظر فى الانتقادات الواردة على هذا التعريف والجواب عنها: محاضرات المنطق، صـ ٢٨، ٢٩.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وهى إما (متصلةٌ): وهى التى يُحكَم فيها بصدق قضيةٍ[1] أو لا صدقِها على تقدير أخرى، فالأُولى: موجبةٌ؛ (كقولنا: إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ)، والثانية: سالبةٌ؛ كقولنا: «ليس[2] إن كانت الشمس طالعةً فالليل موجود». وسميت شَرطيةً: لوجود حرف الشَّرط فيها. ومتصلةً: لاتصال طرفَيْها صدقًا ومعِيَّةً[3].

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

الكلام: «للعلامة الرازيِّ» فى «شرح الشمسية»، وبعد أن أَورد ذلك قال: (الأَولى أن يقال: المحكوم عليه وبه فى القضية: إن كانا مفردَين: سُميت حمليةً، وإلا: فشرطيةً، وهذا هو المطابق لما ذكره «الشيخ» فى «الشِّفاء»)[4]. اهـ. لكنَّ

(١) (ز) بدون: (قضية). والمراد: أن المتصلة يُحكم فيها بصدق التالى فى حالة الإيجاب، وبعدم صدقه فى حالة السلب. انظر: محاضرات المنطق، صـ ٢٩، مذكرات فى المنطق، صـ ٧٠، ضوابط الفكر، صـ ١٢٩.

(٢) أول (ل) ١١ فى (ز). وللشرطية المتصلة أربع صُوَر؛ وأمثلتُها: ١ ـ إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. فهنا حكم باتصال النسبة الثانية الثبوتية بالنسبة الأولى الثبوتية. ٢ ـ إن كانت الشمس طالعة فلم يكن الليل موجودا. فهنا حكم باتصال النسبة العدمية بالنسبة الثبوتية. ٣ ـ إن لم تجتهد يحصل لك الندم. فهنا حكم باتصال النسبة الثبوتية بالنسبة العدمية. ٤ ـ إن لم تجتهد فلا تنجح. فهنا حكم باتصال النسبة العدمية بالنسبة العدمية. والأمثلة المذكورة: للشرطية المتصلة الموجبة. محاضرات المنطق، صـ ٢٩، ٣٠ بتصرف.

(٣) أى لاقتران الطرفَين «من جهة التحقُّق والمصاحَبة. ومعنى الاتصال من جهة الصدق: أنه كلما تحقَّق أحدهما: تحقَّق الآخر، ومعنى الاتصال من جهة المعيَّة: اجتماعهما وتصاحبهما وعدم التنافى بينهما». حاشية الصبان، صـ ٩٤.

(٤) راجع: حاشية السيد على الشمسية، جـ ٢ صـ ٧، ٨.

(وإما شرطيةٌ منفصلةٌ): وهى التى يُحكَم فيها بالتنافِى بين القضيتَين أو بنفيه، والأُولى[1]: موجبةٌ؛ (كقولنا: العدد إما أن يكون زوجًا أو فردًا)، والثانية: سالبةٌ؛ كقولنا: «ليس إما أن يكون هذا الإنسان أسوَدًا أو كاتبًا».

حاشية الملوي

قوله: (والأُولَى): أى التى حُكم فيها بصدق قضيةٍ على تقدير صدق أخرى.

قوله: (والثانية): هى التى حُكم فيها بلا صدق قضيةٍ على تقدير صدق أخرى.

حاشية العطار

«العلامة السعد» فى «شرح الشمسية»: أشار إلى الجواب بقوله فى الحملية: (إنها لم تنحلّ إلى شيئَين يمكن أن يعبَّر عنهما بلفظَين مفردَين حال كونهما محكوما عليه ومحكوما به، وهذا بخلاف الشرطية؛ فإنها لا يصح فيها أنَّ هذا ذاك، والتعبير عن طرفَيها بالمقدم والتالى: لا يصحُّ عنه إفادة الحكم باللُّزوم والفساد[2]، فهى لا تنحلّ بطرفَيها إلى شيئَين يمكن التعبير عنهما بلفظَين مفردَين عند قصْد إفادة الحكم الذى فى الشرطية).

قوله: (بالتنافى بين القضيتين) إلى آخره: أما التى لا تَنافِى فيها بينَهما: فليست من المنفصلات وإن وُجد فيها حرف الانفصال؛ كقولنا: «رأيت إما زيدًا وإما عمرًا»، وقولنا: «العالِم أما أن ينفع الناسَ وإما أن يَعبد الله»؛ وذلك لأن «الشيخ» فى «الإشارات»: صرَّح بأن ماعدا الحقيقىِّ من المنفصلات: قد يكون

(١) فى (ط): (فالأولى). وانظر: شرح الخبيصى وحاشية العطار، صـ ١٨٥.

(٢) فى شرح السعد، صـ ٢٠٢: (باللزوم والعناد). وانظره، صـ ٢٤٠. ثم انظر فى الانتقادات الواردة على هذا التعريف والجواب عنها: محاضرات المنطق، صـ ٥.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وسُميت شرطيةً: تجوُّزًا؛ للرَّبط الواقع[1] بين طرفَيْها بالعناد. ومنفصلةً: لوجود حرف الانفصال فيها، وهو: «إمَّا»، الذى صيَّر القضيتَين قضيةً واحدةً.

حاشية الملوي

قوله: (وسميت: شرطية: تجوُّزًا؛ للربط الواقع) إلى آخره: فهو مجازٌ مرسَلٌ، أو لمشابهة أطرافها لأطراف الشرطية المتصلة[2]، فيكون استعارةً مصرَّحةً، وعلى هذا: يكون التعريف لِما يطلَق عليه[3] الشرطية: حقيقةً أو مجازًا[4]، لكن المتبادَر من إطلاق الشرطية: أن المراد: ما يطلَق عليه الشرطية حقيقة، أو هو؛ أى إطلاق الشرطية على المنفصلة: حقيقةٌ اصطلاحية، أو سميت شرطية: لأن الطرف الثانى متوقف على نفى الأول

حاشية العطار

له أصناف غير مانعة الجمع ومانعة الخلوِّ. كذا قيل، وأصله «للسعد»؛ كما نقله عنه «اليوسيُّ» قائلا: (نقل «السعد» عن «الإشارات»: أنه ليس كلُّ ما استُعمل فيه أدوات الانفصال يجب أن يكون إحدى المنفصلات الثلاث، بل قد يكون لغير الحقيقيِّ أصنافٌ أُخَر غير مانعة الجمع ومانعة الخُلوِّ؛ كقولنا: «رأيت إما زيدًا وإما عمرًا»، و«العالِم إما أن يعبد اللهَ وإما أن ينفع الناسَ»)[5] اهـ. فأنت

(١) فى (ط): (تجوزا: لوجود الربط الواقع).
(٢) أول (ل) ٢١ فى (ب).
(٣) أول (ل) ٢٥ فى (أ).
(٤) فى (أ)، (ب): (أو مجاز).
(٥) انظر: الإشارات والتنبيهات، مع شرح الطوسى، صـ ٢٥٣، ٢٥٤، ومختصر السنوسى، صـ ٨١.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

مثلا، ففيها التعليق، لكن هذا بحسب اللازم، والتحقيق: أنه حقيقة اصطلاحية[1]، وليست (إما) عندهم دالّة على الشرط، كما توهم، وإنما هي: للانفصال.

حاشية العطار

ترى كيف تصرَّف في العبارة بالتعقيد وترك العزوَ. قال «اليوسيُّ»: (وفي جَعل المثال الأول خارجا عن الثلاث: نظرٌ؛ إذ هو مانعُ جمعٍ اتفاقيٌّ، وفي عبارة «الإشارات»: إطلاق الحقيقيِّ على الأصناف الثلاثة، فيؤخَذ منه اصطلاحٌ آخر).

** ** **

(١) انظر: حاشية الصبان، صـ ٩٤، ٩٥.

[أجزاء القضية]

(و) للقضية ثلاثة أجزاء؛ فـ(الجزء الأولُ من الحملية يسمَّى: موضُوعًا)؛ لأنه وُضع ليُحكَم عليه بشيءٍ[1]، (والثاني يسمَّى[2]: محمولا)؛

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (يسمى موضوعا): اعلم: أن الموضوع ـ وهو: المحكومُ عليه ـ: رتبتُه التقدُّم طبعا، فيَدخل: موضوع الحملية التى هى جملة فعليةٌ؛ مثل: «ضرب زيد»؛ فإن «زيدًا»: موضوعٌ مقدَّم طبعا وإن كان مؤخَّرًا ذِكرًا. والمحمول ـ أعنى: الـ«ضربَ» ـ: مؤخَّر طبعا، فإن كان مقدَّما ذِكرًا: فلا يُتوهم اختصاص الموضوع

(١) سُمِّى الموضوع موضوعًا: لأنه يُتخيَّل أنه كشىءٍ وُضع ليُحمل عليه غيره. وهو أشرف من المحمول. والموضوع: هو المسمَّى فى عِلم النَّحو: الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ. ويسمى فى علم المعانى: المسند إليه. راجع: حاشية الصبان، صـ ٨٧، حاشية البيجورى على مختصر السنوسى، صـ ٨١، حاشية الباجورى على السلم، صـ ٧٦، مذكرات فى المنطق، صـ ٦١، دراسات فى المنطق القديم، صـ ٦٤.

(٢) (ط)، (ص)، (ح) بدون: (يسمى). والمحمول سُمِّى بذلك: لأنه يُتخيَّل أنه كشىءٍ حُمل على غيره. ويسمَّى فى علم النحو: الخبر، والفعل المسنَد إلى الفاعل أو نائبه. والموضوعُ: رتبتُه التقدُّم وإن ذُكر آخرا؛ كما إذا وقع فاعلا أو نائبا للفاعل. ورتبة المحمول: التأخير وإن ذُكر متقدما؛ كما إذا أتى فعلا أو شبهَ فعلٍ أو خبرا تقدَّم على المبتدأ. والمحمول والموضوع: متساويان فى الأفراد ومتغايران فى المعنى، ويعبِّرون عنه بقولهم: المحمول عينُ الموضوع وغيرُه. راجع: حاشية الباجورى على السلم، صـ ٧٧، مذكرات، ٦١، دراسات، ٦٤.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لِحملِه على شيءٍ، ....

حاشية الملوي

قوله: (لحمله[1] على شيء): لأنه لَما حُكم به على شيءٍ: شُبِّه بالشيء المحمول.

حاشية العطار

والمحمول بالجملة الاسمية. فالمراد بالثُّبوت فى قولهم فى تعريف الحملية: (هى التى حُكم فيها بثبوت مفهومٍ لمفهومٍ مثلا): أعمُّ من الثُّبوت بطريق الاتحاد ومن الثبوت بطريق القيام؛ نحو: «قام زيد»، لكن المسئُول فى العلوم والقياسات الحملية المشتملة على الحمل بهو هو؛ وهى: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية: غير مستعمَلَةٍ؛ قال «السعد» فى «شرح الشمسية»: (واعلم: أن ظاهر أحكام المنطق: أن لا تُستعمل القضية التى موضوعها فعلٌ[2]؛ وهى التى تسميها النُّحاة: جملة فعلية؛ كقولنا: «قام زيد»، اللهم إلا أن يُجعل فى تأويل: زيدٌ شخصٌ له القيام) اهـ. قال بعض «حواشى الفنارىّ»: (المحكوم عليه وبه: يعُمَّان المقدَّمَ والتالى أيضا، وتَوَهُّم الاختصاص بالموضوع والمحمول: باطلٌ لا أصل له) اهـ.

فإن قلت: جَعْل المقدَّم محكوما عليه يقتضى اسميَّتَهُ؛ لأن الكون محكوما عليه: من خواصِّ الاسم، وهو ليس باسمٍ؛ لأنه قضية حملية؛ إذ أطراف الشرطية: قضايا حملية. والجواب: أنَّا لا نعلم أن الكون محكوما عليه من خواصِّ الاسم؛ فإنه يتحقق فى قولنا مثلا: زيد قائم قضيةٌ حمليةٌ، تأمَّل.

---

(١) فى (أ): (بحكمه). وانظر: المرشد السليم، صـ ٩١.

(٢) فى شرح السعد على الشمسية، صـ ٢٠٩: (واعلم أن ظاهر أحكام المنطق: لا يشمل القضيةَ التى محمولها فعل، وهى التى يسميها...).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والثالث: النسبةُ الواقعةُ بينهما[1]، وقد يُدلُّ عليها[2] بلفظٍ، ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (والثالث: النسبة): فيه تصريحٌ بأن أجزاء القضية ثلاثة، وهو ما ذهب إليه القدماء، وصرَّح به «الشيخ» في «الشفاء»؛ حيث قال: (القضية الحملية تتمُّ بأمورٍ ثلاثةٍ: الموضوع، والمحمول، والنسبة بينهما) اهـ. فيكون إدراك النسبة الثابتة بين الموضوع والمحمول: هو الحُكم، وليس مسبوقًا عندهم بتصوير نسبةٍ هي مَوْرد الحكم؛ فإنَّ إثباتَه: من تدقيقات المتأخرين؛ حيث رأَوْا[3] أن في صورة الشك: قد تُصوِّرت النسبة بدون الحُكم؛ إذ ما لم تُتَصوَّر النسبة: لا يحصل الشك، وعند ارتفاع الشك: ينضمُّ إلى الإدراكات الحاصلة

(١) المراد بالنسبة هنا: النسبة الحُكميَّة؛ أي ثبوت المحمول للموضوع وارتباطُه به على وجه الثبوت في القضية الموجبة، أو على وجه الانتفاء في السالبة. وقيل: أجزاء الحملية أربعة: الثلاثة السابقة، والرابع: النسبة الخارجية: أي وقوع النسبة الكلامية أو لا وقوعها، وهاتان النسبتان: تؤدَّيان بعبارة واحدة اختصارا. وزاد بعضهم خامسا: هو إدراك وقوع هذه النسبة أو عدم وقوعها. وهو مردود: بأن الإدراك ليس جزءا من القضية، بل هو خارج عنها؛ لأنه صفة للشخص المدرِك. والنسبة الكلامية: هي ربْطُ المحمولِ بالموضوعِ من غير وقوعٍ في الخارج أو عدمِه. مذكرات، صـ ١١، ٧٠، ٧١، بتصرف. وراجع: حاشية الصبان، صـ ٨٨، حاشية البيجوري على السنوسي، صـ ٨١، محاضرات، صـ ٦، ٧.

(٢) في (ط): (عليهما). والضمير في (عليها): راجع إلى النسبة الحُكمية. راجع: محاضرات، صـ ٧، ثم قارن: حاشية العطار على شرح الخبيصي، صـ ١٤٥.

(٣) أول (صـ) ٦٧ في (ط ١، ٢). وسبب الخلاف المذكور بين المتقدمين والمتأخرين: اختلافهم في الارتباط الذي يتوارد عليه الإيجاب والسلب؛ نفاه المتقدمون، وأثبته المتأخرون. راجع بالتفصيل: محاضرات المنطق، صـ ٦، ٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

إدراكٌ آخر؛ كما يشهد به الوجدان، لا أنه يزول إدراكٌ ويحصل إدراكٌ آخر بدَلَه؛ قال «الجلال الدوانيُّ»: (وللمناقشة فيه مجالٌ؛ إذ لأحدٍ أن يلتزم أن المدرَك فى صورة الشك: هو بعينه المدرَك فى صورة الحُكم؛ أعنى: الوقوع، واللاوقوع، والتفاوت فى الإدراك؛ فإنه فى الأول: مدرَك بإدراكٍ غير إذعانىٍّ، وفى الثانى: بالإدراك الإذعانىِّ) اهـ. قال «مير زاهد»: (قولُهم هذا: مبنىٌّ على قولهم بالتغايُر بين التصور والتصديق بحسب المتعلِّق؛ فحاصل استدلالهم: أن الصورة التى يتعلق بها الشك: لا تزول عند زواله وحدوثِ التصديق، وهى لا تصلُح أن يتعلق بها التصديق؛ وإلا لا يكون التغاير بينه وبين التصديق بحسب المتعلِّق، فلا بد أن ينضمَّ إلى هذه الصُّوَر صورة أخرى؛ ليتعلق بها التصديق.

لا يقال: الشك لا يتعلق بنفس النسبة التقييدية، كما لا يتعلق بالمحمول والموضوع، بل بوقوع تلك النسبة أولا وقوعِها، وهو بعينه متعلق التصديق. إذ لهم أن يقولوا: الشك يتعلق بالنسبة التقييدية من حيث وقوعها أو لا وقوعها، لا بأن النسبةَ واقعةٌ أو ليست بواقعةٍ. والفرق بينهما ظاهر. ومتعلق التصديق: هو الثانى دون الأول. والحق: أن تعدد النسبة: لا يشهد به الوجدان السليم، ولا البرهان يقتضيه، بل الوجدان حاكمٌ بنفيه[1]، والبرهان قائمٌ على بطلانه، ألا ترى أن الحكاية على أمرٍ واقعىٍّ يَحصُل بالنسبة الحملية، ولا مدخل فيه لنسبةٍ أخرى؟ ولو كانت ههنا نسبة أخرى هى مَورد الوقوع واللاوقوع ـ على ما زعموه ـ: لكانت مستقلةً بالمفهومية، وهو غير معقول) اهـ.

(١) فى (ط ٢): (حاكم بنفسه).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

واللفظُ الدالُّ عليها يسمَّى[1]: رابطـةً؛ لدلالته على النسبة الرابطة[2].

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

قوله: (يسمى رابطة): تسميةً للدالِّ باسم المدلول؛ لأن الرابط: هو النسبة، وهو حرفٌ وليس اسما، قال «السيد»: لـ(أن النسبة التى تربط المحكومَ به بالمحكوم عليه: معقولةٌ من حيث إنها حالَّة بينهما وآلةٌ لتعرُّف حالهما، وليست معنًى مستقلا يصلح لأن يكون محكوما به أو عليه، فاللفظ الدالُّ عليها يكون أداةً: لدلالته على معنًى غير مستقل)[3] اهـ. وهذا أيضا موافقٌ لقول بعض النُّحاة؛ فإنهم اختلفوا فى ضمير الفصل؛ فقيل: لا محلَّ له من الإعراب؛ وعليه: هو حرفٌ؛ كما هو مذهب أكثر البصريِّين، وتسميته ضميرا: مجازٌ؛

---

(١) لما كانت النسبة ـ كلاميةً كانت أو خارجيةً ـ أمرًا معنويًّا: استعار لها المناطقة لفظا يدل عليها، يسمَّى: رابطة، فتسمية اللفظ رابطة: تسمية له باسم مدلوله. وتكون الرابطة أداةً: لأنها تدل على النسبة، والنسبة: لا تستقل بالمفهومية؛ لتوقُّفها على المحكوم به وعليه، وما توقف على غيره: فهو غير مستقلٍّ بالفهم، فالنسبة: غير مستقلة، وكل ما يدل على ما لا يستقل بالمفهومية: أداة. وإذا كانت أجزاء القضية خمسة: فإن الرابط يدل على الجزء الأخير «الحكم بمعنى التصديق»، وإذا كانت أربعة: فالرابط للدلالة على النسبة الحُكمية. لكن التحقيق: أنها ثنائية أو ثلاثية، ليس إلا. راجع: حاشية العطار على شرح الخبيصى، صـ ١٤٤، محاضرات المنطق، صـ ٧، مذكرات فى المنطق، صـ ٧٠.

(٢) أى لدلالته على النسبة بمعنى الوقوع واللاوقوع؛ أى الإيجاب والسلب الرابط على التحقيق. حاشية العطار على شرح الخبيصى، صـ ١٤٥.

(٣) حاشية السيد، جـ ٢ صـ ١٧، بتصرف يسير. وهو بدون: (لدلالته على معنى غير مستقل). وانظر: حاشية السيالكوتى، بنفس الصفحة، والعطار على الخبيصى، صـ ١٤٥.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والرابطةُ: تارةً تكون اسمًا؛ كلفظ: «هو»[1]، وتسمى: رابطة غير زمانيَّةٍ، وتارةً تكون فعلا ناسِخًا للابتداء؛ كـ«كان» و«وجَد»، وتسمَّى: رابطة

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

لمشابهته صورتُه، أو اسمٌ غير معمول، نظير اسم الفعل على المشهور، وبه قال «الخليل». وقيل: له محلٌّ من الإعراب؛ وعليه: فهل إعرابه بحسب ما قبله، فيكون في ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ﴾[2]: رفعًا؛ تبعا لاسم «كان»؟ أو بحسب ما بعده، فيكون نَصبًا؛ لأن ما بعده منصوبٌ؟ قولان. وإن وقع بين مبتدأ وخبره: فإعرابُه رفعٌ على القولَين.

قوله: (والرابطة تارة تكون اسما) أي قد تكون في قالَب الاسم؛ بناءً على أحد الأقوال: أن ضمير الفصل اسمٌ، فلا يُنافي القولَ: بأنها أداة ـ كما تقدم عن «السيد» ـ، ولذلك قال «السعد» في «شرح الشمسية»: (وزعموا أنها أداةٌ؛ لِدلالتها على معنًى غير مستقلٍّ؛ أعني: النسبة المتوقِّفة على المنتسبَين، لكنها قد

(١) التحقيق ـ كما أشار العلامة العطار هنا ـ: أن لفظة «هو» عند المناطقة: ليست اسما، بل في قالب الاسم، بل رجَّح النُّحاة: أن ضمير الفصل «هو»: حرف، وليس اسما. وكذا قوله: (وتارة تكون فعلا)، صوابه: (في قالب الفعل)، وعليه: فدلالة (هو، وكان) على النسبة الرابطة: استعارة. هذا: ولا فرق في كون الضمير المجعول رابطا أن يُجعل للتكلُّم أو الخطاب أو الغيبة. والجملة الفعلية، وكذا الجُمل التي خبرها مشتقٌّ؛ نحو: «زيد قائم»: قيل: هذه الجُمل مستغنيةٌ عن الرابط. حاشية الصبان، صـ ٨٨، ٨٩ باختصار، وانظر: شرح الشمسية وحاشية الدسوقي. جـ ٢ صـ ١٦ ـ ١٩، شرح الخبيصي وحاشية العطار، صـ ١٤٥ ـ ١٥٠.

(٢) سورة (المائدة)، من الآية (١١٧). وانظر: حاشية البيجوري على السنوسي، صـ٨٣.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

زمانية[1]. فالحملية باعتبار الرابطة: إما ثنائيةٌ، أو ثلاثيةٌ؛ لأنها إن ذُكرت

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

تكون فى قالَب الاسم؛ كـ«هو» فى قولنا: «زيد هو عالِم»، وتسمَّى: غير زمانية)[2] اهـ. وممن صرح بأنها أداة: «الشيخ»؛ فإنه قال فى «الشفاء» بعد كلام: (فقد خَرَجَت عن أن تدلَّ بذاتها دلالةً كاملةً، فلَحِقت بالأداة، لكنها تُشبِه الأسماءَ) اهـ. ولهذا سقَط ما قيل: (إنها لم تُسَمَّ رابطة اسمية: لكونها بالاسم أشبه. لأنه لا حَجْر فى الاصطلاح، وإن كان ما ذُكر أنسب) اهـ. لِما عَلمت أنها ليست اسمًا عندهم، بل هى أداةٌ فى صورة الاسم، وحينئذ لا يحسُن أن تسمَّى رابطة اسمية، فضلا عن كون ذلك أنسب.

قوله: (إما ثنائية): أى لفظا أو تقديرًا؛ كقولنا: «زيد قائم». أو ثنائيةٌ لفظا ثلاثيةٌ تقديرًا؛ كقولنا: «الإنسان جسم»؛ لأن المحمول لَما كان جامدًا: احتاج لتقدير ما يربطه بالموضوع؛ لكونه لا يَتَحمل ضميرًا، وذلك المقدَّر: هو الرابطة، ومحلُّه: التوسُّط بين الموضوع والمحمول.

وقوله: (أو ثلاثية): أى لفظًا ومعنًى؛ كقولك: «الإنسان هو جسمٌ». أو ثلاثية لفظا ثنائيةٌ معنًى؛ كقولك: «زيد هو يقوم»؛ فإنَّ وجود الرابطة: كالعدم؛

---

(١) وليس الرابط محصورًا فى ذلك، بل كل ما يدلُّ على الربط: فهو رابطٌ، لفظا كان ـ كما فى الشرح ـ، أو حركةً، كحركة الكسر فى آخر كلمة: (زيد دِبيرِ) ـ بكسر الراء ـ؛ أى هو كاتب، بالفارسية. راجع: شرح الشمسية وشرحها. جـ ٢ صـ ١٩، وحاشية العطار على الخبيصى، صـ ١٤٥، ومحاضرات، صـ ٨.

(٢) شرح السعد على الشمسية، صـ ٢٠٥.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

فيها: فثلاثيةٌ، وإن حُذفت لِشُعور الذهن بمعناها[1]، ....

حاشية الملوي

قوله: (وإن حُذفت لشُعور[2] الذهن بمعناها): وذكروا: أنها يُستغنَى عنها بالإعراب.

حاشية العطار

لكون المحمول متحمِّلا للضمير الذى يحصل به الربط، فلا حاجة إلى ذِكر «هو».

وبذلك علمتَ: أنه ينبغى أن لا يصرَّح بالرابطة عند كون المحمول مشتقًّا؛ خوفا من التكرار. هكذا قيل. وأقول: هذا تقسيمٌ مبناه: الأخذ بالظاهر، أما بحسب تدقيق النظر والوقوف على اصطلاحهم: فليست القضية إلا ثنائية أو ثلاثية[3]؛ كما قرره «الشارح»، وبه صرح «السعد» فى «شرح الشمسية»؛ وبيان ذلك: أن مدلول الرابطة: هو النسبة التى بين الموضوع والمحمول، فمحلُّها: التوسُّط بين المحكوم به والمحكوم عليه ـ كما اعترف بذلك القائل ـ، ولا يَخفى أن الضمير المستتِر فى الخبر المشتقِّ: ليس دالا على النسبة؛ لأن المشتقَّ بعد إسناده إليه: اعتُبر استناده إلى المبتدأ؛ ولذلك حَكَم النُّحاة: بأن الخبر فى مثل «زَيدٌ يقوم»: جملةٌ، ولا يصح أن يكون ذلك الضمير دالا على نسبة ثبوت

---

(١) فى (ز): (بمنعاها).

(٢) فى (أ): (وإن حذفت أى لشعور). ويقول العلامة الدسوقى: «**قوله: لشعور الذهن**: بيانٌ لوجه الحذف؛ أى إن وقع ونزل وحُذفت: يكون الذهن مستشعِرا بها: كانت ثنائية، لا أنه قيْد للحذف، بحيث يقتضى أن الشعور قد يوجَد فيحصل الحذف، وقد لا يحصل، فلا يحصل الحذف؛ لأن الشعور حاصلٌ على الدوام». حاشية الدسوقى على القطب. جـ ٢ صـ ١٨، وانظر: حاشية البيجورى على مختصر السنوسى، صـ ٨٣.

(٣) أول (صـ) ٦٨ فى (ط ١، ٢). وانظر: شرح السعد، صـ ٢٠٨، ٢١٣.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

أو لعدم الاحتياج إليها؛ كـ«قام زيدٌ»: فثُنائيةٌ. والمراد بالجزء الأول: المحكوم عليه وإن ذُكر آخِرًا، وبالثانى: المحكوم به وإن ذُكر أوّلا؛ نحو: «عندى دِرهمٌ». (والجزءُ الأولُ من ....

حاشية الملوي

قوله: (والمراد بالجزء الأول: المحكوم عليه) إلى آخره: أى المراد: الأول فى الرُّتبة؛ لأن رُتبة[1] المحكوم عليه: التقدُّم[2]، والمراد بالثانى: الثانى فى الرُّتبة وإن تقدَّم؛ لأن رتبة[3] المحكوم به: التأخُّر، ومثل هذا فى كلام «المصنِّف» الآتى فى الشرطية، إلا أن المقدَّم ليس محكومًا عليه بالتالى[4].

حاشية العطار

المشتق للمبتدأ؛ لأنه مستعملٌ فى معناه؛ وهو: الفاعلية، وكأنَّ هذا القائل اشتبه عليه الرابطة ـ التى اعتبرها النُّحاة عند وقوع الخبر جملةً ـ برابطةِ المناطقة؛ لاشتراكهما فى الاسم، وقد يتقارب الوصْفان جدًّا وموصوفاهُما متباعدان، وأين هذا مِن ذاك!

قوله: (أو لعدم الاحتياج إليها): أى فى اللُّغة العربية؛ لقيام الحركات الإعرابية مقامَها؛ ولذلك قال «السعد» فى «شرح الشمسية»: (والذى يُفهَم منه الرَّبط فى لغة العرب: هو الحركات الإعرابيَّة، بل حركة الرفع تحقيقًا أو تقديرًا، لا غير؛ لأنَّا إن قلنا: [«زيد عالِم»: على سبيل التعداد بلا حركة إعرابيَّةٍ: لم

---

(١) فى (ب): (لأن مرتبة).

(٢) فى (أ): (التقديم).

(٣) فى (ب): (لأن مرتبة).

(٤) فى (ب): (بالثانى). وانظر: حاشية الصبان، صـ ٨٧، ٨٨.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

الشرطية يسمَّى: مقدَّمًا[1]) ؛ لِتقدُّمِه لفظًا أو حُكمًا، (والثانى: تاليًا) ؛ لِتلْوه

حاشية الملوي

واعلم: أن نحو: «زيد قائم»، أو «قام»: فيه رابطة: وهى الضمير المستتِر؛ فإذا قيل: «زيد هو قائم»، أو «هو قام»: فالضمير الأول: دالٌّ

حاشية العطار

يُفهَم منه الربط والإسناد. وإذا قلنا][2]: «زيدٌ عالِمٌ» - بالرفع -: فُهم ذلك منه. فالرابطة: هى الحركات الإعرابية).

واعلم: أن الضمير المجهولَ رابطةٌ نظره[3]؛ إذ لا تدلُّ على شىء سوى سلب النسبة؛ كأدوات النفى. اهـ يوسى.

قوله: (لفظا أو حكما): فالأول: إذا كان الشرط مقدَّما على الجزاء، والثانى: إذا كان مؤخَّرا؛ بناءً على ما ذهب إليه «المبرِّد» و«الكُوفيون». و«أبو زيد» و«البصريون»: يمنعون تقدُّم الجزاءَ على الشرط؛ فنحو: «النهار موجودٌ إذا

(١) فى (ع): (يسمى مقد). وظاهر كلامه هنا: تسمية جُزأَى المنفصلة: مقدَّما وتاليا، «غير أن المعروف فى المنطق: أن المقدَّم والتالى: هما جزآن للمتصلة؛ فالمقدم: ما يقع بعد أداة الشرط، والتالى: هو المعلَّق على ما بعد الأداة، وهو ما يُعرف عند النُّحاة: بجواب الشرط. وأما المنفصلة: فلا يقال فى جزئَيها: مقدم وتال؛ لأنه ليس بينهما ترتيب طبيعىٌّ». مذكرات فى المنطق، صـ ٧١. وانظر: حاشية الباجورى على السلم، صـ ٧٨. وعليه: فالمقدَّم: هو الجزء الأول فى الذِّكر فى القضية المنفصلة، وهو الجزء الأول فى الرُّتبة فى المتَّصلة وإن ذُكر آخرا. راجع: شرح الإشارات، صـ ٢٢٨، شرح الملوى وحاشية الصبان، صـ ٩٥.

(٢) ما بين [المعقوفتين]: ساقط من (ط ١، ٢). وأثبتُّه من شرح السعد على الشمسية، صـ ٢٠٦، ٢٠٧، وانظره أيضا، صـ ٢٢٠، وقارن: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ١٤٧.

(٣) كذا فى (ط). وعبارة اليوسى فى «نفائس الدرر»: «الضمير المجعُول رابطةً: لا فرق فيه بين أن يكون للمتكلم أو الخطاب أو الغيبة،... وهذا التعميمُ: يدخل فيه "ليس"؛ على المشهور من أنها فعلٌ. وفى كونها رابطةً: نظرٌ». وذكرتُ بعضَ ذلك فى هامش (١) ص ٤٧٨.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

الأَوَّل؛ أي لتَبَعيَّته له. والمراد بالأول: الطالب للصُّحبة وإن ذُكر آخرًا، وبالثاني: المطلوب لها وإن ذُكر أَوَّلا؛ كما مر نظيرُه.

حاشية الملوي

على النسبة إلى معيَّنٍ، والمستتر: دالٌّ عندهم على ارتباط المحمول بموضوعٍ ما؛ حتى لا يلزم التكرار، فتنبَّه لذلك.

حاشية العطار

كانت الشمس طالعةً»: الجزاء محذوفٌ، والذى تقدَّم على الشرط: دليلُه عندهم، وعلى هذا: فهو مقدَّم لفظا دائما؛ قال «السعد»: (القول بحذف الجزاء فى [مثل هذا][1] المقام؛ أى فى نحو هذا المثال المذكور: إنما هو باعتبار النُّحاة) اهـ. أى فإنَّ مقصود المناطقة: المعانى، فلا حاجة إلى تقدير شىء يتمُّ المعنى بدونه.

قوله: (وبالثانى المطلوب لها وإن ذُكر أولا): هذا إنما يتخرَّج على طريقة مَن جوَّز تقديمَ الجزاء. والأول؛ أعنى قوله: (لفظا أو حكما): يتخرَّج على كل أجزاء الطريقتَين.

** ** **

(١) (ط ١، ٢) بدون (مثل هذا). قارن: شرح السعد على الشمسية، صـ ٢٥١.

[أقسام القضية بحسب إيقاع النسبة ـ والكلام على القضية المنحرفة]

(والقضيةُ[(١)]) ـ بحسب إيقاعِ النسبة وانتزاعِها ـ: (إما موجَبةٌ؛ كقولنا: «زيدٌ كاتبٌ»، وإما سالبةٌ؛ كقولنا: «زيدٌ ليس بكاتبٍ»).

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

قوله: (والقضية بحسب ايقاع النسبة) إلى آخره: يشير إلى أن هذا تقسيمٌ للقضية باعتبار ما يَعرض لها، وما سبق: باعتبار ذاتِها، وما بالذات أقوى؛ فلذلك قدَّمه على ما هنا. وجعَل «السعدُ» هذا التقسيم: راجعا للنسبة؛ فقال: (النسبة التى اشتملت عليها الحملية: إن كانت نسبةً بها يَصلح أن يُقال: الموضوع محمولٌ؛ وهى: النسبة الإيقاعيةُ: فالقضية موجبةٌ. وإن كانت نسبة بها يصلح أن يقال: الموضوع ليس بمحمولٍ؛ وهى النسبة الانتزاعيةُ: فالقضية سالبة)[(٢)].

قوله: (وإما سالبة): فى «الحاشية»: (وكما تسمَّى سالبة، تسمَّى أيضا: منحرفة؛ لانحراف حرف السلب فيها عن موضوعِه؛ بتأخُّره عنه؛ إذ الأصل فيه: التقديم؛ فيقال: «ليس زيد بكاتب») اهـ. اعلم: أن القضية المنحرفةَ: هى التى انحرف السُّور فيها عن محلِّه؛ بأن قُرِن بالمحمول أو بالجزئىِّ؛ لأن حقَّ السور: أن يَدخل على ما له أجزاء يصحُّ أن تكون مقصودةً بالحكم عليها؛ وهو:

(١) فى (ص): (القضية).

(٢) شرح السعد على الشمسية، صـ ٢٠٦ باختصار يسير.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

الموضوع الكليُّ، فإذا دخل السور على ما له أفرادٌ، إلا أنها غير مقصودة فى الحكم؛ وهو: المحمول الكليُّ، أو دخل على ما لا أفراد له أصلا؛ وهو الجزئيُّ، موضوعًا كان أو محمولا: فقد انحرف عن موضوعه اللائق به، وبهذا الاعتبار سميت القضية: منحرفةً؛ لِوقوع الانحراف فيها، كما سُميت موجبة وسالبة. وعدد ما يُتصوَّر من صُوَر الانحراف: مائة واثنتا عشرة قضية؛ كما صرح بذلك: «الإمام السنوسيُّ» فى «شرح مختصَره»[1]. وبهذا تعلم: أنَّ ما فى

(١) ذكر ذلك: «العلامة السنوسى، فى مختصره»، صـ ١٠١، ١٠٢؛ والمقام يستلزم ذكرَ كلام «السنوسيِّ» بنصِّه، لكن فيه تطويل، أقتصر على ذِكره مختصرا من كلام «العلامة البيجوريِّ»، فى حاشيته على مختصر السنوسى، صـ ١٠١، ١٠٢؛ فقد قال: «إنَّ قَرنَ السور بالمحمول: يشمل ستا وتسعين [صورة]، وقرنَه بالجزئيِّ يشمل: ستَّ عشرة؛ أما الأول: فلأن المحمول: إما كليٌّ، وإما جزئيٌّ، وعلى كلٍّ: إما أن يكون السور كليا أو جزئيا. فهذه أربعة. وعلى كلٍّ منهما: إما أن يكون الموضوع كليا أو جزئيا. وعلى كلٍّ منهما: إما أن يكون مسوَّرا بالسور الكلى، أو بالجزئى، أو مهمَلا؛ فهذه أربعة وعشرون، قائمة من ضرب ستة فى أربعة. وعلى كل منهما: إما أن يقترن الطرفان بحرف السلب، أو لا يقترنا، أو يقترن الموضوع فقط، أو المحمول فقط؛ فهذ ستة وتسعون، قائمة من ضرب أربعة فى أربعة وعشرين. وأما الثانى: فلأن الجزئيَّ ـ والمراد به: خصوص الموضوع؛ أخذا من العطف ـ إما ان يكون مسوَّرا بالسور الكلى، أو الجزئى، وعلى كلٍّ: إما أن يكون المحمول، أو لا يكون إلا مهمَلا؛ لئلا يتكرَّر مع ما سبق، كليا أو جزئيا. فهذه أربعة؛ قائمة من ضرب اثنين فى اثنين، وعلى كل منها: إما أن يقترن الطرفان بحرف السلب، أو لا يقترنا، أو يقترن الموضوع فقط، أو المحمول فقط. فهذه ستة عشر؛ قائمة من ضرب أربعة فى أربعة. ولك تقرير آخر فى المتن،... محصله: أن المحمول له أربع أحوال،=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

«الحاشية» ليس موافقًا لاصطلاحهم، فلعله استَحْدثَ هذا الاصطلاحَ من عند نفسه، ثم على تقدير تسليم أن حرف السلب يقع بسببه انحرافٌ ـ وإن لم يَقُل به أحدٌ ـ، فحرف السلب هنا: لم ينحرِف عن موضعِه؛ فإنه موضوعٌ لسلب الرابط، فموضعُه: النسبة، فلو دخل على الموضوع: تحقَّق الانحراف بناءً على هذا الزعم، فهذا عكسٌ للمعقول. وما قيل: إن صُوَر المنحرفة تنتهي إلى ستٍّ وتسعين صورة: ليس بشيءٍ.

** ** **

= والموضوع له ستة، فإذا ضربتَ الأربعة التي للمحمول في الستة التي للموضوع: كان الحاصل أربعا وعشرين. ثم إن لهما أربع أحوال أُخَر، فإذا ضُربت [في] الأربع والعشرين: كان المتحصل ستا وأربعين. وإذا ضُم لذلك الست عشرة الباقية: كان المجموع: مائة واثنتى عشرة». وانظر أيضا: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٩٤، وحاشية العطار على شرح الخبيصي، صـ ١٥٣، ١٥٤.

[تقسيم القضية إلى معْـدُولةٍ ومحصَّـلةٍ]

والموجبة: إما محصَّلةٌ: وهى الوجوديةُ، أو معدولةٌ: وهى ما ليست كذلك، وسُميت معدولةً: ....

حاشية الملوي

قوله: (والموجَبة) ـ بفتح الجيم ـ: بمعنى أنه أوجبَها الغيرُ؛ أى أوجب نسبتَها، أو بكسرها: على معنى: أنها أوجبت النسبة؛ أى أثبَتَتْها[1]، فيكون الإسنادُ إليها: مجازًا.

قوله: (إما محصلة) إلى آخره: تحقيق ذلك: أن المعدولة: ما كان حرفُ السلب جزءًا من محمولها. والمراد بحرف السلب: أداتُه وإن كانت[2] اسمًا؛ كـ(غير).

وإنما قلنا: جزءًا من المحمول: لأن المعدولة إذا أُطلقت: انصرفت إلى معدولة المحمول، خلافا لما وقع للشارح، كما أن المحصلة إذا

حاشية العطار

قوله: (وسميت معدولة) إلى آخره: أو لأن الأصلَ فى التعبير عن الأطراف: هو الأمور الثُّبوتيَّة؛ لأن الوجودَ: هو السابق، والسلبَ: مضافٌ إليه، ففى التعبير عن طرف القضية بالسلب: عدولٌ عن الأصل. وأما المحصلة: فإنما سُميت بذلك: لعدم اعتبار العدم فيها. والمراد بعدميَّة الأطراف هنا: أن يكون حرف السلب جزءًا من لفظِه ـ كما يُفهَم من المقابل ـ، لا أن يكون العدم معتبَرًا

(١) (أ) بدون: (أو بكسرها... أثبتتها). وانظر: حاشية الباجورى على السلم، صـ ٧١.
(٢) فى (ب): (وإن كان).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لأنَّ حرف السلب عُدل به عن أصل مدلُوله؛ وهو السلب، وجُعل حكمُه حُكم ما بعده؛ ....

حاشية الملوي

أُطلقت: انصرفت إلى محصَّلة المحمول؛ فالمحصَّلة: ما ليست أداة السلب جزءًا من محمولها. فإن أردتَ تعريف المعدولة مطلقا؛ الشاملة للأقسام الثلاثة: قلتَ: المعدولة: (ما كانت أداة السلب جزءًا من موضوعها أو محمولها). أو تعريف المحصلة مطلقا: قلتَ: (ما ليس أداة السلب جزءا من محمولها)، وتسمَّى: محصلة المحمول. أو من موضوعها، وتسمى: محصلة الموضوع.

قوله: (لأن حرف السلب) إلى آخره: أى حقُّه[1]: أن يكون لقطع النِّسبة؛ أى أصلُه: ذلك، وهو معنى قوله: (عُدل به عن أصل مدلوله؛ وهو: السلب).

قوله: (وجُعل حكمه حكم ما بعده): أى جُعل حرف السلب محمولا، كما أن ما بعده محمولٌ؛ فالمعنى: وجُعل حكمُه كحكم ما بعده فى الحمل.

حاشية العطار

فى مفهومه؛ فنحو قولنا: «لا شيء من[2] المتحرك بساكنٍ»: سالبةٌ محصلةُ الطرفَين، ليست من المعدُولات فى شيءٍ، مع أن السكونَ: عدمُ الحركة، ومثل قولنا: «زيد لا معدومٌ»: معدولة.

---

(١) فى (ب): (أى لأن حقه). ومراده: أن الأصل فى أداة السلب: أن مدلولَها: قطعُ النسبة؛ أى تَدخُل على المثبَت لتنفيه، فلا تكون جزءا من الموضوع ولا المحمول. وقد يُعدل بها عن هذا الأصل؛ فتُجعل جزءا من الموضوع أو المحمول أو منهما معا، فتسمى القضية حينئذ: معدولة. راجع: شرح الملوى بحاشية الصبان، صـ ٩٠، مذكرات فى المنطق، صـ ٦٠.

(٢) أول (صـ) صـ ٦٩ فى (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

فقيل في الموجبةِ المعدولةِ: موجبةٌ. ثم المحصَّلةُ: إما محصلةٌ بطرفَيْها؛ بأن يكونا وجوديَّيْن، أو محصلةٌ بالموضوع فقط، أو بالمحمول فقط. والمعدولةُ: كذلك. فمحصلة الطرفَين نحو: «كل إنسانٍ كاتب».

حاشية الملوي

قوله: (فقيل في الموجبة المعدولة: موجبة): أي ولم يقُل[1] فيها: إنها سالبة: لأن حرف السلب جزءٌ من المحمول، فسقط اعتراض «الفاضل القليوبي»: بأن الأَولَى إسقاطه.

وقوله: (بطرفيها[2]): الباء فيه: للسببية؛ أي محصلةٌ بسبب تحصيل طرفَيها.

قوله: (والمعدولة كذلك): قد يتراءَى: أن الأقسام ستةٌ، مع أنها في الحقيقة: أربعة؛ لأن محصلةَ الموضوع فقط: لا تكون إلا معدولة المحمول، فهذا قِسمٌ. ومحصلةَ المحمول فقط: هي معدولة الموضوع، وهذا قسمٌ ثاني[3]. والثالث: محصلتهما. والرابع: معدولتهما؛ فهي أربعة فقط.

قوله: (فمحصلة الطرفين نحو: «الإنسان ليس بكاتب»)[4]: هذا حيث

حاشية العطار

واعلم: أن بعضَهم يخصِّص التسميةَ: بالمحصَّلة الموجبة، ويسمِّي السالبةَ: بسيطةً؛ لأنها لاشتمالها على حرف سلبٍ واحدٍ: بسيطةٌ بالنسبة إلى السالبة

(١) في (ب): (أي ولم نقل).
(٢) في (ب): (بطرفها).
(٣) في (ب): (ثان).
(٤) أول (ل) ٢٦ في (أ).

ومعدولتُهما نحو: «كل لا إنسان لا كاتب». ومحصلة الموضوع المعدولة المحمول نحو: «كل إنسانٍ هو لا كاتبٌ»؛ لأن «كلَّ إنسانٍ»: وجوديٌّ حُكم عليه بأمرٍ عدميٍّ، ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع نحو: «كل لا حيوانٍ جمادٌ»[1]؛ لأن «جماداً»: وجوديٌّ[2] حُكم به على أمرٍ عدميٍّ.

حاشية الملوي

اعتُبر السلب قبل الرابطة المقدَّرة؛ كما نبَّه عليه «الشارح» بعد، فلو قُدِّرت الرابطة قبلُ؛ أي «الإنسان هو ليس بكاتب»: كانت موجبةً معدولةً.

حاشية العطار

المعدولة المشتملة من حرف السلب على أكثر من واحدٍ.

وقد تطلق المحصلة: على ما ليست بمعدولةٍ، موجبة كانت أو سالبة؛ لتَحصُّل طرفَيها، فمجرد الاشتمال على حرف السلب: لا يقتضى كونَ القضية سالبة، بل العبرة بالنسبة؛ فإن كانت ثبوتيةً: فالقضية موجبة، وإن كانت سالبةً: فسالبة، سواء كانت الأطراف وجوديةً أو عدميةً، هذا ما حققه «السعد» فى «شرح الشمسية»[3]، وفى «الحاشية» خلافُه، فاحذَره.

قوله: (كل إنسان هو لا كاتب): إنما صرح «الشارح» بالرابطة فى خُصوص هذا المثال: ليَحصل الفرق بين المعدولة المحمولة والسالبة البسطية؛ لأنها إذا قُدِّرت سالبةً: تؤخَّر أداة الربط عن السلب. والحاصل: أنه إذا ذُكرت الرابطة: لا اشتباه، وعند حذفها: تَصلُح المادة أن تكون معدولةَ المحمول وسالبةً، بحسب تقدير الرابطة قبلَ السلب وبعدَه، وهما مختلفان فى المفهوم؛

(١) فى (ز): (بجماد).

(٢) فى (ز): (لأن جمادا: أمر وجودى).

(٣) انظر: شرح السعد على الشمسية، صـ ٢٢٥، ومحاضرات المنطق، صـ ١٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والسالبة أيضًا: إما محصلةٌ، أو معدولةٌ، وكلٌّ منهما: إما بطرفَيها[1]، أو بالموضوع فقط، أو بالمحمول فقط؛ فمحصَّلة الطرفَين نحو: «الإنسان ليس[2] بكاتبٍ»؛ لأن طرفيها وُجوديَّان وقد سُلب أمرٌ وجوديٌّ عن أمرٍ وجوديٍّ. ومعدولتُهما نحو: «كل ما كان غير كاتبٍ ليس غيرَ ساكن الأصابع»؛ لأنه سُلب فيها أمرٌ عدميٌّ عن أمرٍ عدميٍّ. ومحصلة الموضوع المعدولةُ المحمول نحو: «الإنسان ليس غير كاتبٍ»؛ فحرف السلب الثاني: جزءٌ من المحمول، وبه صار المحمول عدميًّا، والأول: خارجٌ عن المحمول، وهو الدالُّ على قطع النسبة بين الطرفَين. ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع نحو: «كل ما ليس بحيوانٍ ليس بإنسانٍ».

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

فإن مفهوم قولنا «زيد ليس بعالِم» على تقدير أن تكون سالبةً: نفيُ ثبوت العِلم لزيد، وعلى تقدير أن تكون معدولةً: ثبوت عدم العلم. والحاصل: أنه يفرَّق بينهما من جهة: المفهوم، والمادة، واللفظ؛ أما من جهة المفهوم واللفظ: فقد قررناه، وأما الفرق من جهة المادة: فهو أن السالبةَ البسطيةَ: أعمُّ من الموجبة المعدولة.

قوله: (والسالبة أيضا): أي في الانقسام إلى الأقسام الأربعة، وحينئذ تكون جميع الأقسام ثمانيةً؛ لأن محصلة الطرفَين: قسمٌ، ومعدولتَهما: قسم آخر، فهذان قسمان. ومحصلةَ الموضوع: معدولةُ المحمول، وبالعكس،

(١) في (ز): (بطرفها).
(٢) أول (ل) ١٢ في (ز).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

ومرادُهم عند الإطلاق[1] بالمحصلة: ما لا عدول فيها أصلا، وهى محصلة الطرفَين، وبالمعدولة: ما فيها عدولٌ، سواء كانت بطرَفَيها[2]، أم بأحدهما.

واعلم: أن الموجبة - محصلة كانت أو معدولة - تقتضى وجودَ

حاشية الملوي

قوله: (ومرادهم عند الإطلاق) إلى آخره: ما ذكره فى المعدولة: من أنها إذا أُطلقت انصرفت إلى ما فيها عدول: مخالف لما عند «الإمام السنوسى»؛ فإن الذى عنده: أنها إذا أُطلقت: انصرفت إلى معدولة المحمول من غير أن يحتاج[3] إلى تقييد.

قوله: (واعلم: أن الموجبة) إلى آخره[4]: بحَث «الإمامُ السنوسيُّ» مع

حاشية العطار

فالأقسام: أربعةٌ، وكلٌّ منها: إما موجبة، أو سالبة، وقد ذكر «الشارح» جميعَ الأقسام. ومَن أخذ بالظاهر: جعلها اثنى عشر قسما، وكأنه لم يتفطَّن لاندراج بعض الأقسام فى بعض.

قوله: (واعلم: أن الموجبة، محصلة كانت أو معدولة: تقتضى وجودَ الموضوع): قال «الإمام السنوسيُّ»: (لا شك أن الذى اشتهر بين المتأخِّرين

---

(١) (ز) بدون: (عند الاطلاق).

(٢) فى (ز): (بطرفها). وكثير من المناطقة على أن المعدولة عند الإطلاق: تنصرف إلى معدولة المحمول، وإذا أريد غيرها: قُيدت. وكذا المحصلة إذا أطلقت: تنصرف إلى محصلة المحمول، فإن أريد غيرها: قيدت. انظر: حاشية الصبان، صـ ٩٠، ومحاضرات، صـ ١٧.

(٣) فى (ب): (تحتاج). وراجع: مختصر الإمام السنوسى، صـ ١٢١ - ١٢٣.

(٤) أول (ل) ٢٢ فى (ب).

الموضوع(١)، ....

القوم بما حاصلُه: أن هذا إن كان اصطلاحًا: فالسمع والطاعة، وإلا: فالحق التفصيل في القضايا؛ فإن كان المحمول موجوداً في الخارج: اقتضت وجودَ

على سبيل الإطلاق من غير تقييد: أن الموجبة، محصَّلة كانت أو معدولة: تقتضى وجودَ الموضوع، وإذا أرادوا فى مجالس الإقراء أن يفرِّقوا بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة فى قولنا مثلا: «زيد هو لا عالِم»، وقولِنا: «زيد ليس هو بعالم»، يقولون: معنى الأُولى ـ التى هى موجبة معدولة ـ: زَيد وُجِد بصفةٍ غير العِلم، ومعنى الثانية ـ التى هى سالبة محصلة: زيد لم يوجَد بصفة العِلم. ولا شك أن هذا التعيين يقتضى: وجودَ الموضوع فى الموجبة المعدولة،

(١) علَّق العلامة الصبان هنا بقوله: «قوله: اقتضت وجود الموضوع: أى خارجا: حال وقوع الحُكم واتصاف الموضوع به؛ حالا أو ماضيا أو مستقبلا. وذهنا: حال تعقُّل القضية وإيقاع النسبة. والوجود الأول: هو الذى اختصَّت القضية باقتضائه إذا كان المحمول خارجيا، دون الثانى؛ فإنه مشترك بين الموجبة والسالبة؛ بمعنى: أنك لا تَحكم على الشيء حكما إيجابيًّا أو سلبيا إلا بعد أن تستحضرَه فى ذهنك وتتصورَه؛ فقولهم: «السالبة لا تقتضى وجودَ الموضوع»: أى خارجا. واعلم: أن موضوع القضية الموجبة التى تقتضى وجودَه: قسمان: موجود بالفعل فى أحد الأزمنة الثلاثة؛ كما فى: «كل إنسان حيوان»، وتسمَّى القضية حينئذ: خارجية. وموجود تقديرا؛ كما فى: «كل عنقاء طائر»، وتسمى القضية حينئذ: حقيقية. ومعنى «كل عنقاء طائر»: أن العنقاء لو وُجدت كانت طائرا. وأما ما موضوعها ليس موجودا بالفعل ولا مقدر الوجود: فتسمى بالقضية الذهنية؛ نحو: «شريك البارى معدوم». وبهذا التحقيق: يُعلم ما فى كلام بعضٍ هنا». حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٩٠، وانظر: شرح الخبيصى وحاشية العلامة العطار، صـ ١٥٥ ـ ١٦٠، ومحاضرات المنطق، صـ ١٥.

. . . .

الموضوع؛ لأنه لا يتصف بالوجود إلا الموجود، وإلا فلا؛ نحو[1]: «زيدٌ ممكنٌ»، أو «كل إنسانٍ ممكن»، أو «معلوم»، أو «مذكور».

وعمومَه للموجود والمعدوم فى السالبة المحصلة، وهذا التفسير إن فهموه من الأقدَمين وحصل به إجماعٌ: فالسمع والطاعة)، ثم ذكر كلاما طويلا، قال فى أثنائه: (والحق: التفصيلُ فى القضايا؛ بأن يقال: كل قضيةٍ اقتضت قيامَ صفةٍ وجوديةٍ بالموضوع: وجب أن يكون موضوعُها موجودًا؛ لاستحالة قيام الصفة الوجودية بالمعدوم؛ كقولنا: «زيدٌ قائم» أو «جالس»، أو «عالِم»، إلى آخره. وكل قضية لا تقتضى ذلك: لَم يَجب لموضوعها أن يكون موجودا؛ كقولك: «زيد ممكن»، أو «معلوم»، أو «مذكور»)[2]، أو نحو ذلك. اهـ. وهذا الاعتراض من «الإمام السنوسيِّ»: كأنه مبنيٌّ على أنه فَهم من قولهم «الموجبة تقتضى وجود الموجود»: أن المرادَ: الوجودُ الخارجيُّ، وليس مرادًا لهم، بل المراد: ما أفصح عنه «العلامة الدوانيُّ» فى «شرح التهذيب» بقوله: (معنى قولهم: صدقُ الموجبة يستلزم وجودَ الموضوع: أن صِدْقَها يستلزم وجودَه حال ثبوت المحمول له أو اتحادِه معه فى طرَف ذلك الثبوت، إن ذهنًا فذهنًا، وإن خارجًا فخارجًا، وإن وقتًا فوقتًا، وإن دائمًا فدائمًا) اهـ. وتوضيحه: أن الوجودَ: إما خارجيٌّ، أو ذهنيٌّ. والذهنيُّ: إما منظورٌ فيه لحالة الحكم فقط، أو لحالة المحمول؛ فالوجود الذهنيُّ المعتبَر حالة إيقاع الحكم: تشترك فيه الموجبة

(١) فى (أ): (يحو).

(٢) مختصر الإمام السنوسى، صـ ١٢٢، ١٢٣.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

والسالبة. وأما الوجود المنظور فيه لحالة المحمول: فإن كان المحمول ثابتًا فى الذهن للموضوع على الدوام: فالموضوع ثابتٌ فى الذهن وموجودٌ فيه على الدوام، وإن كان ساعةً: فساعة. وكذا إن كان ثابتا له فى الخارج دائما أو ساعة، كان موجودا فى الخارج دائما أو ساعة، فالموضوع تابعٌ للمحمول، فقولهم[1]: «الموجبة تقتضى وجود الموضوع»: مُخرَّجٌ على هذا النحو، فيكون انفرادُها عن السالبة: بهذا الوجود. وأما[2] قول «العلامة اليوسيُّ»: (إن هذا الاعتراض من «المصنف» ـ يعنى «الإمامَ السنوسيَّ» ـ سبقَه إليه: «العقبانيُّ» فى «شرح الجُمَل»، و«سعد الدين التفتازانى»: فكان عليه: أن ينبّه على أنه اطَّلع عليه): فلا يَرد؛ لجواز أن لا يكون اطلَع على هذا المحل من «شرح الجُمل، للعقبانيِّ»، و[أما][3] أنَّ ما ذكره «سعد الدين» هو ما ذكره «الإمام السنوسيُّ»: فلا؛ فإنَّ كلام «السعد»: إنما هو فى الذِّهنيات وإن لم تكن محمولاتها عدميةً؛ أراد تسويتَها بالسوالب؛ فى أنهما لا يقتضيان أكثرَ من الحصول الذهنيِّ حال الحكم، وكلام «الشيخ السنوسيِّ»: فى القضايا التى محمولاتها عدمية وإن لم تكُن ذهنيةً؛ قال «السعد»: (والظاهر أن الوجود الذى تقتضيه الموجبة: يختصُّ بالخارجية والحقيقية المعتبَرتَين في العلوم، وأما الذهنيات، لا سيما التى محمولاتها منافية للوجود: فلا تقتضى إلا تصور الموضوع حال الحكم، كما فى

(١) أول (صـ) ٧٠ فى (ط ١).
(٢) أول (صـ) ٧٠ فى (ط ٢).
(٣) (ط ١، ٢) بدون: (أما). وهى زيادة من المحقق، يقتضيها سياق الكلام.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

بخلاف السالبة، وكلٌّ ذلك مبسوطٌ فى المطوَّلات.

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

السوالب من غير فرقٍ؛ [كقولنا: «شريك البارى ممتنعٌ»، و«اجتماع النقيضَين مُحال»، ونحوِ ذلك][1]. والقول بأنها سوالب فى المعنى: ممنوعٌ؛ إذ الحكم: إنما هو بوُقوع النسبة) اهـ.

نعم، يَرِد على «الشيخ السنوسيِّ» اعتراض آخَر فى قوله: (وحصل به إجماع) إلى آخره: أنَّ رأيَ الأقدمين لا يكون حُجةً - بمجرَّده - على مَن بعدهم، بل حتى يعضِّدَه الحقُّ، ولا نسلِّم أن الإجماع فى العقليات ينهض حجةً وقد قال «إمام الحرمَين»: (لا أثر للإجماع فى العقليات؛ فإن المعتبَر فيها: الأدلة القاطعة، فإذا انتصبت: لم يعارِضها شقاقٌ ولم يعضِّدها وِفاقٌ) اهـ. وعلى تسليم حجيَّته فى العقليات الدينية: لا نُسلِّمُها فى مِثل هذا المقام.

قوله: (**بخلاف السالبة**): أى فإنها لا تقتضى وجودَه؛ لأن سلب شىءٍ عن شىءٍ: يَصدُق بعدم المسلوب عنه، بخلاف إثبات شىءٍ لشىءٍ؛ فإن ما لا ثبوت له فى نفسه: لا يَثبت له غيره، لكن تحقُّق مفهوم السالبة فى الذهن: يستلزم وجودَ موضوعها فيه حالة الحكم فقط.

والحاصل: أن انتفاء المحمول عن الموضوع: لا يقتضى وجودَه وإن كان ثبوتُه للموضوع يقتضى وجودَه، وأما الحكم بالانتفاء والحكم بالثبوت: فلا فرق بينهما فى اقتضاء الوجود الذهنىِّ.

---

(١) ما بين [المعقوفتين]: ساقط من (ط ١، ٢)، والشيخ العطار: ناقل بتصرف يسير، عن شرح السعد على الشمسية، صـ ٢٢٨.

[أقسام الحملية باعتبار موضُوعها ـ والكلام على السُّور]

(وكل واحدةٍ منهما): أى من الموجبة والسالبة: (إما مخصوصةٌ[1]؛ كما ذكرنا) فى المثالَين المذكورَين آنفًا، وسمِّيت مخصوصةً: لخُصوص موضوعها، ويقال لها[2] شخصية: لتشخُّص موضوعها، (وإما محصورةٌ، وهى[3] إما كليةٌ مسوَّرةٌ؛ كقولنا) فى الموجبة: (كل إنسانٍ كاتبٌ، و) فى[4] السالبة: (لا شيء من الإنسان بكاتبٍ)، ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (لخصوص موضوعها): أو لاختصاص حكمها[5].

قوله: (لتشخص موضوعها): أى تعيُّنه وكونه جزئيًّا حقيقيًّا[6]، فدخل فيه: سائر المعارف. وما فى «الحاشية» من التفرقة بين الموصولات والضمائر

---

(١) إذا كان موضوع الحملية جزئيًّا؛ أى شخصًا معيَّنا؛ مثل: «محمد عالِم»: تسمَّى: مشخَّصة أو مخصوصة. وتسميتها مخصوصة: هو الأولى؛ لتطلَق على القضايا التى موضوعها ذات البارى ـ تعالى ـ؛ كقولنا: «الله ـ تعالى ـ قادر». انظر: محاضرات المنطق، صـ ٨، تيسير القواعد المنطقية، صـ ١٢٥. وقارن: حاشية الصبان، صـ ٨٤، ٨٥.

(٢) فى (ز): (ويقال انها). وانظر: حاشية الدسوقى على القطب، جـ ٢ صـ ٢١.

(٣) (ط)، (ع) بدون: (واما محصورة وهى). وانظر: الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٢.

(٤) فى (ز): (كاتب فى).

(٥) أى كمال خصوص الحُكم؛ لعدم اشتراكه بين موضوعات. حاشية العطار على الخبيصى، صـ ١٥٠.

(٦) أى أن موضوعَها: ذاتٌ معيَّنة فى الخارج أو فى الذهن. راجع: شرح الشمسية وحاشية الدسوقى، جـ ٢ صـ ٢٠، حاشية الصبان، صـ ٨٦.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

سميت كليَّةً: لدلالتها على كثيرين[1]، ومسوَّرةً: لاشتمالها على السُّورِ؛

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

وأسماء الإشارة، بيْن مختار «العضد»: المشهور؛ الذى اختاره «سيِّد المحققين» ومختار «السعد»: فكلامٌ لا طائِل تحتَه؛ فإن الفريقَين اتفقا على أن هذه الأمور لا تُستعملُ إلا فى الجزئيات، ومدار الكلية والجزئية: هو الاستعمال، فلا فرق بين المذهَبين بالنظر لما نحن فيه، على أنه يلوِّح كلام «الفاضل السيالكوتيِّ» فى «حاشية المطوَّل»: إلى أن الخلاف بين الفريقَين: لفظيٌّ؛ قال «العلامة اليوسيُّ»: (ومما يَلحق بالنسبة بالشخصيات: القضايا المعيّنات الخارجية إذا أُخبر عنها بشيء؛ كقولك: «زيدٌ قائمٌ قضيةٌ حمليةٌ») اهـ.

وبقىَ النظر فى «عَلَم الجنس»: فقال بعض فضلاء من المغاربة: (إن أريدَ به الحقيقة: كانت القضية مهملةً؛ لأنها قابلةٌ للسور معنًى وإن لم تقبله صناعةً، فلا يقال: لو كانت مهملةً لقَبِلت السور، وهى لا تقبله) اهـ. لكن مقتضى كلام «الحواشى الفتحية»: أن القضية معه: شخصيةٌ؛ لتعميمِه التشخصَ للذهنيِّ والخارجيِّ، وهو متشخِّصٌ ذهنا. وفى ظنِّى أنه سبَق كلامٌ فى أنه جزئيٌّ حقيقيٌّ أو كليٌّ[2]، فما هنا: يتخرَّج على ما هناك.

---

(١) فى (ز): (على كثير).

(٢) حاصل كلام العلامة العطار فى هذا المقام: أن علَم الجنس: من قَبيل العلم الشخصيِّ، فهو جزئيٌّ؛ لأن مدلولَه معيَّن فى الخارج. وقيل: كليٌّ؛ لأن نظر المناطقة فى المقام الأول: إلى معنى اللفظ، فليس هو علَما فى عُرفهم. أما العلَم بالغلبة: فكليٌّ بحسب الوضع، لكنه صار جزئيا بسبب الاستعمال. وانظر: فتح الرحمن على مقدمة لقطة العجلان، صـ ٥٤.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

الذى هو: اللَّفظُ الدالُّ على كَمية[1] أفراد الموضوع حاصرًا[2] لها مُحيطًا بها، وهو مأخوذٌ مِن: «سُور البلَد» المُحيط به.

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

قوله: (هو: اللفظ الدالُّ على كمية [أفراد]): هذا هو المشهور فى تعريفه، وفى بعض «حواشى الفنارى»: (التحقيق أن يقال: إن السور «أمرٌ دالٌّ على الأفراد»؛ حتى يكون شاملا لوقوع النكرة فى سياق النفيِ؛ فإنه دالٌّ على الاستغراق) انتهى. وهو معنى ما قيل: ذكَر بعضهم أنه لا يختص باللفظ، بل كل ما دلَّ على كَمية الأفراد يسمَّى: سُورًا.

قوله: (من: سور البلد المحيط به): ففيه تشبيهُ المعقول بالمحسوس بجامع: الإحاطة[3].

---

(١) «الكَمية: نسبة إلى «كَمْ»؛ لكونها بها يُسأل عنه. وهى بتخفيف الميم، لا بتشديدها عند المحققين؛ لأن النسبة إلى الثنائىِّ الصحيح: غَنيةٌ عن تضعيفه، ولكن المشهور على الألسنة: قراءته بالتشديد». حاشية العطار على شرح الخبيصى، صـ ١٥٣. وقيل بجواز تخفيفها «فيما كان ثانيه صحيحا ـ كما هنا ـ، ووجوب التضعيف إذا كان معتَلا؛ كـ«لو»». تعليق الشرنوبى على حاشيتَى الدسوقى والعطار علَى شرح الخبيصى، صـ ١٤١، ط مصطفى الحلبى.

(٢) فى (ط): (حاضرا). وراجع: حاشية الدسوقى على القطب، جـ ٢ صـ ٢١، حاشية العطار على شرح الخبيصى، صـ ١٥٣.

(٣) «قوله: (بجامع الإحاطة): فيه تسمُّح؛ لأن العلاقة إنما هى: المشابَهة فى الإحاطة، لا نفس الإحاطة». حاشية البيجورى على مختصر السنوسى، صـ ١١٦. ونقل العلامة العطار، فى حاشيته على الخبيصى، صـ ١٥٤: أنه «سُمِّى سُورا: لحصرِه وتمييزِه الحكمَ عن الاحتمال الآخر».

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والسُّورُ فى الكلية الموجبة: «كُلّ»[1]، و«أل» الاستغراقيةُ، أو العَهديَّةُ. وفى السالبة: «لا شىءَ»، و«لا واحدَ». (وإما جزئيةٌ مسوَّرةٌ؛ كقولنا) فى الموجبة: (بعض الإنسان كاتب، و) فى السالبة: (بعض الإنسان ليس

حاشية الملوي

قوله: (أو العهدية): إن قلتَ: ماذا أراد بالعهدية؟ قلتُ: قال «شيخنا»: مراده: (إلا إذا[2] كان المعهود بها جميعَ الأفراد) انتهى. أى

حاشية العطار

قوله: (والسور فى الموجبة الكلية: كل): أى الدالُّ على كمية الأفراد؛ حتى تكون القضية محصورةً؛ لأنه لو بيَّن كلية الموضوع المجموعية؛ كقولنا: «كل الرُّمَّان مأكولٌ»، وكذا يقال فى البعض؛ أى البعضيَّةُ الأفرادية؛ فإن دلَّ على البعضية المجموعية؛ كقولنا: «بعض الرُّمَّان مأكولٌ»: لا تسمَّى القضية محصورة، بل شخصية أو مهملة قطعا، على ما قال «المحقق الطوسىُّ» فى «شرح الإشارات».

قوله[3]: (أو العهدية): الأَولى: حذفُه، وما قيل فى توجيهِ: تَمَحُّلٌ.

قوله[4]: (لا شىء ولا واحد): أى وكلُّ نكرةٍ وقَعَت فى سياقِ النفى بعد

(١) سور الإيجاب الكليِّ: هو ما دل على الإحاطة والشُّمول، لفظا كان أو غير لفظ؛ مثال اللفظ: كل، وطُرًّا، وقاطبة، وعامة، وشمول، وكافة، وأجمعين، وتوابعه. وغير اللفظ مثل: الإضافة التى للاستغراق؛ كما فى قولنا: أمر الله مطاع. والاستغراق؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾. محاضرات المنطق، صـ ١٠ بتصرف يسير، وحاشية الصبان، صـ ٨٥، وانظر: حاشية العطار على شرح الخبيصى، صـ ١٥٢.

(٢) فى (أ): (مراده ال اذا).

(٣) أول (صـ) ٧١ فى (ط ١، ٢).

(٤) الأصل: بتقديم قوله: (لدلالتها على بعض أفراد الكلى).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

بكاتبٍ[1]). سُمِّيت جزئيةً: لدلالتها على بعض أفراد الكليِّ.

حاشية الملوي

مراده: إلا إذا كان المعهود: الحقيقةَ في جميع الأفراد عُرفًا؛ بأن يراد: الاستغراق العُرفيُّ؛ نحو: «الصَّاغة جمَعها الأمير»؛ أي كل صائغٍ من صائغي بلده، لا كل صائغٍ في الدنيا. و«الصاغة»: جمع صائغ، فحينئذ لا

حاشية العطار

«كلّ»[2]؛ نحو: «كلُّ إنسانٍ ليس بفرسٍ». ومنه: قوله ﷺ في قصة «ذي اليدَين»: (كل ذلك لم يكن)[3]؛ فهو سلبٌ كليٌّ، خلافا لمَن جعله جزئيًّا.

قوله: (لدلالتها على بعض أفراد الكلي): فالحكم الكليُّ: يَصدُق معه الجزئيُّ، ولا ينعكس؛ ولذلك كان الجزئيُّ أعمَّ صدقًا من الكليِّ. وقد سبق إلى بعض الأوهام: أن تخصيص البعض بالحكم: يدل على أن الباقي بخلافه، وإلا

---

(١) (ص) بدون: (وإما جزئية مسورة... ليس بكاتب).

(٢) والنفيُ إن كان لنفي الجنس؛ مثل: «لا أحد أغيَرُ من الله ـ تعالى ـ»: فعمومُه شُموليٌّ. وإن كان لنفي الوحدة؛ نحو: «لا رجُل في الدار»: فعمومه بدليٌّ. وأيضا يفرَّق بين سلب العموم وعموم السلب: بأن الأول: ما تقدَّم فيه السلب على العموم حقيقة أو حكما؛ نحو: «لَم يأخذ كلَّ الدراهم». والثاني ـ أي عمومِ السلب ـ: هو ما تأخر النفيُ فيه حقيقةً أو حكمًا على ما يفيد العمومَ؛ كما في حديث (كلُّ ذلك لَم يكُن). راجع بالتفصيل: حاشية الصبان، صـ ٨٥، محاضرات المنطق، صـ ١٠، مذكرات في المنطق، صـ ٤٢، ٤٣.

ويقول العلامة الملوي، في الشرح الكبير، (ل) ٢٤: «وقد نظَمتُ هذا الحُكم بقَولي:

كـلُّ إذا تقدمـت نفيـا فـذا ... للسلـب كليًّـا، سـمِّ مثـل ذا

عمـومَ سـلبهم وعكسـه اجعـلا ... سلبَ العمـوم، فـابحثن وحصِّـلا»

(٣) القِصَّة المذكورة: أخرجها الإمام مسلم في صحيحه، جـ ٥ صـ ٦٩، كتاب: الصلاة ـ باب: السهو في الصلاة والسجود له. وانظر في كلام المناطقة عليها: شرح الملوي على السلم وحاشية الصبان، صـ ٧٤، مذكرات في المنطق، صـ ٤٣.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

ومسوَّرةً: لاشتمالها على السُّور؛ وهو في الجزئية الموجبة: «بعض»، و«واحد»[1].

حاشية الملوي

يتكرر مع قوله: (وال الاستغراقية)؛ لأن المراد بالاستغراق في قوله: (وال الاستغراقية): الاستغراق الحقيقيُّ؛ لأن الاستغراق إذا أُطلق: ينصرف

حاشية العطار

فلا فائدة للتخصيص. وذلك ظنٌّ لا يجب أن يُحكم على أمثاله، إنما الواجب: أن يُحكم على ما يدل عليه الكلام بالقطع، دون ما يَحتمل، فالقضية المحصورة الجزئية: تدل على الحكم الجزئيِّ؛ أي بالقطع، مع الاحتمال للكليِّ: إن لم يتعرض للباقي، ومع عدم احتماله: إن تعرَّض وذكَر الباقي بخلافه.

قوله: (بعض وواحد): جعَل «السعد» من أسوار الجزئية: التنوينَ في الإثبات، ولفظ «اثنان» و«ثلاثة» ونحو ذلك مما يُفهِم البعضيةَ. اهـ. وجعْل التنوين مفيداً للبعضية: مأخوذٌ من كلام «الشيخ»؛ حيث قال في «الإشارات»:

---

(١) سور الإيجاب الجزئي: ما دلَّ على البعضية؛ نحو: بعض، وجزء، وقطعة، وأكثر، وغالب. محاضرات المنطق، صـ ١٠. وقيل: من أسوار الجزئية: التنوين في الإثبات؛ كـ«واحدٍ من الصفات عرَض». ومنه أيضا: لفظ اثنان وثلاثة، ونحوهما مما يفيد البعضية. وتعقَّبه العلامة الصبان بقوله: «في النفس من كون التنوين في الإثبات سورًا للجزئية شيءٌ، فتأمل»، حاشية الصبان على ملوي السلم، صـ ٨٥، وأقول: مراده أن جعْل تنوين الإثبات سورًا للجزئية: محمول على الغالب، لا على الكل؛ على ما وضحه العلامة العطار هنا. وأيضا «بعض» تكون سورا للإيجاب الجزئي: «إذا أريد بعض أفراد ما دخل عليه، بخلاف ما إذا أريد به بعض أجزائه؛ نحو: «بعض الزنجيِّ أسوَد»؛ فإنه لا يكون حينئذ موجبة جزئية، بل مهملة؛ لأن لفظ «البعض»: عنوانُ الموضوع، لا سوره؛ كأنه قيل: جزء الزنجيِّ أسود». حاشية العطار على الخبيصي، صـ ١٥٣، ١٥٤.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وفى السالبة: «ليس بعض»، و«بعض ليس»، و«ليس كل»[1].

حاشية الملوي

إليه[2]، وإلا فإذا كان المعهود معيَّنًا: كانت شخصيةً. ولو كان مراده بالعهدية: (ال) التى للحقيقة فى كل فردٍ حقيقةً: لزم التكرار مع قوله: (وال الاستغراقية)[3].

حاشية العطار

(إن كان إدخال الألف واللام يوجِب تعميمًا [وشركةً][4]، وإدخالُ التنوين يوجب تخصيصًا: فلا مهملة فى كلام العرب) اهـ. وقد يقال: إن كون التنوين سورًا للجزئية: غالبيٌّ، لا كليٌّ؛ لأن النكرة المنوَّنةَ قد تعُمُّ فى الإثبات؛ نحو: (تمْرةٌ خيرٌ من جَرادةٍ)، و﴿عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ﴾؛ على ما قرَّره علماء المعانى، فتدبَّر.

قوله: (وليس كل): استعماله فى السلب الجزئيِّ: أكثريٌّ، لا لازم. وقد ورد للسلب الكليِّ؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ

(١) «ليس كل»: تدل على رفع الإيجاب الكلى مطابقة، وعلى السلب الجزئيِّ التزاما. أما «بعض ليس» و«ليس بعض»: فتدلان على السلب الجزئى مطابقة وعلى رفع الإيجاب الكلى التزاما. و«ليس بعض»: قد تُستعمل للسلب الكلى؛ لأنه نكرة فى سياق النفى، فتعمُّ؛ مثل: «ليس بعض من الإنسان بحجر». أما «بعض ليس»: فالنفى فيها لا يفيد العمومَ أصلا؛ لِتقدُّم «بعض» على النفى. راجع: شرح الشمسية وشروحها، جـ ٢ صـ ٢٢ ـ ٢٦، حاشية الصبان، صـ ٨٦، محاضرات المنطق، صـ ١١، ١٢، تيسير القواعد، صـ ١٢٦ ـ ١٢٩.

(٢) (ب) بدون: (أى مراده إلا إذا كان المعهود... إذا أطلق ينصرف إليه).

(٣) (ب) بدون: (ولو كان مراده بالعهدية... مع قوله: وال الاستغراقية).

(٤) فى (ط ١، ٢): (وتركه). وهو خطأ. وفى بعض نسخ الإشارات: (يوجب تعميما وشركة، وتركهما). انظر: الإشارات، صـ ٢٢٩، وشرح السعد على الشمسية، صـ ٢١١.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والمسوَّرة تسمَّى: محصورة، كليةً كانت أو جزئيةً. (وإما أن لا يكون[1]) كلٌّ من الموجبة والسالبة (كذلك): أي لا مخصوصة، ولا كلية، ولا جزئية، (وتسمى: مهمَلة)؛ لإهمال[2] بيان كمية الأفراد فيها؛ (كقولنا) في الموجبة: (الإنسان كاتبٌ[3]، و) في السالبة: (الإنسان ليس بكاتبٍ[4]). والمهملةُ: في قُوَّة الجزئيةِ، ....

حاشية الملوي

وما ذكره «الشارح»: مخالِفٌ لعبارة القوم؛ فإنهم اقتصروا هنا: على

حاشية العطار

فَخُورٍ﴾[5]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾[6].

قوله: (لإهمال بيان كمية الافراد فيها)، أو لإهمالِها عن الاستعمال؛ استغناءً عنها بالجزئية. قاله «اليوسيُّ».

قوله: (والمهملة في قوة الجزئية): أي ملازِمةٌ لها[7]؛ لأنه حيث يَصدق

---

(١) في (خ): (أن لا تكون).

(٢) في (ط) (لاهمالها).

(٣) في (خ): (الإنسان ناطق). و«ال» في «الإنسان» هنا: «للحقيقة في ضمن الأفراد، لا بقيْد «كلّها»، ولا بقيْد «بعضها»، بل المحتملة لأن تكون الجميع أو البعض. فلا يقال: إنها [أي «ال»] إن جُعلت استغراقية: فالقضية كلية، أو للعهد الخارجيِّ: فشخصية، أو للعهد الذهنيِّ: فجزئية، ... أو للحقيقة من حيث هي: فطبيعية». حاشية الصبان، صـ ٨٥.

(٤) (خ) بدون: (والإنسان ليس بكاتب).

(٥) سورة (الحديد)، من الآية رقم (٢٣).

(٦) سورة (القلم)، الآية رقم (١٠).

(٧) أي كلما حُكم على الأفراد مع عدم بيان كميتها؛ الذي هو معنى الإهمال: تحقَّق الحكم على بعض الأفراد؛ الذي هو معنى الجزئية، وكلما حُكم على البعض؛ الذي هو معنى=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

الاستغراقية[1]، وذكروا: أنها إذا كانت عهديةً: كانت شخصيةً، لكن المراد واضحٌ من كلٍّ من العبارتَين، فلا اعتراض.

حاشية العطار

الحكم على الطبيعية[2] ـ من حيث هي ـ: فإما أن يَصدُق عليها في ضمن جميع الأفراد، أو بعضها، وعلى التقديرَين: تَصدُق الجزئية.

واعلم أننا إذا قلنا: «الإنسان كاتبٌ بالفعل»: تكون القضية مهملةً، وتكون في قوة الجزئية باتفاقٍ. ولو قلنا: «الإنسان حيوانٌ»: يكون في قوة الجزئية عند أهل الميزان، وفي قوة الكلية عند أهل العربية؛ لأنها لو جُعلت في قوة الجزئية: يكون المعنى: «بعض الإنسان حيوانٌ»، مع أن البعض الآخر أيضا حيوان؛ فيلزم الترجيح بلا مرجِّحٍ، وهو باطل، فتكون المهملة: في قوة الكلية بحسب خصوص المادة، وأربابُ المنطق: لا يعتبرون خصوصَ المادة؛ قال «شارح القسطاس»: (ولو لزم الحكم الكليُّ في صورةٍ؛ كقولنا: «الإنسان حيوانٌ»،

= الجزئية: تحقُّق الحكم على الأفراد؛ الذي هو معنى المهملة. راجع بالتفصيل: حاشية الصبان، صـ ٨٧، المرشد السليم، صـ ٩٧، تيسير القواعد، صـ ١٢٩، ثم انظر: حاشية الخبيصي، ١٥٥.

(١) في (ب): (على الاستغراقية فيه). وانظر: حاشية الصبان، صـ ٨٥.

(٢) في (ط ١): (على الطبيعة). والمشهور: (حيث يصدق الحكم على المهملة تصدُق الجزئية). انظر: شرح الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٩. ومراد الشيخ العطار واضحٌ، غير أن العبارة مشكَلَةٌ؛ لأن تفسير المهملة: بالحكم على الطبيعة من حيث هي: خطأ واضح، فالظاهرُ وجود سقطٍ في الكلام من الناسخ. وقارن: حاشية العطار على الخبيصي، ١٥٢.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والشَّخصيةُ: في حُكم الكلية[1]، ولهذا اعتُبرت في كبرَى الشَّكل الأول؛ نحو: «هذا زَيدٌ، وزَيدٌ إنسانٌ».

حاشية الملوي

قوله: (ولهذا اعتُبرت فى كبرى الشكل الأول): لا خصُوصية له، بل تُعتَبر[2] أيضا فى كبرى الشكل الثانى الذى يُشترط فيه: كونها كلية أيضا كالكبرى فى الأول؛ نحو: «لا شيء من الحجر بحيوان، وزيدٌ حيوان؛ ينتج: لا شيء من الحجر بزَيدٍ». والمراد: أن كلا من كبرى الأول وكبرى

حاشية العطار

فذلك يكون زائدا على مقتضَى المهملة، لا خفاء بحسب[3] المادة) اهـ. فعُلم: أن أهل الميزان لا يُنكرون كونَ المهملة فى قوة الكلية؛ ولذلك قال «العصام» فى «الأطول»: (حُكْم أرباب الميزان بأن كلَّ مهملةٍ فى قوة الجزئية: لا ينافى أن بعض المهمَلات فى قوة الكلية) اهـ. وقد نُقل عن «الشيخ»: أن مهملات العلوم كليةٌ.

قوله: (والشخصية فى حكم الكلية): هكذا اشتهر، وصرَّح به غير واحد من المحققين؛ كالعلامة «الرازيِّ» فى شرح «الشمسيَّة» و«المطالع»، و«السيد» فى «حاشيته». ولكنها غير معتبرة كالطبيعية؛ قال «المحقق الطوسيُّ» فى «شرح الإشارات»: (لما بيَّن أن المهملةَ فى قوة الجزئية، وكانت الشخصيات مما لا يُعتدُّ بها فى العلوم: صارت القضايا المعتبَرة: هى المحصورات الأربع)[4]،

(١) لأن الحكم فى كلٍّ من الشخصية والكلية: «على مصدوق اللفظ من غير خروج شيء منه عن الحكم». حاشية الصبان، صـ ٨٧، وانظره، صـ ٨٦، ومحاضرات المنطق، صـ ٩.

(٢) فى (أ): (بل يعتبر).

(٣) لعل صوابه: (لاحقًا بحسب).

(٤) شرح الإشارات، القسم الأول، صـ ٢٣٤.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

....

حاشية الملوي

الثاني: يشترط فيه: الكلية، فدلَّ ذلك: على أنها بمنزلة الكلية؛ حيث أنتجت فيهما. وجواب الاقتصار أن تقول[1]: إنه اقتصر على الشكل الأول: لأنه يكفى فى الاستدلال.

حاشية العطار

وقال «السيد الجرجانيُّ» فى «حاشية شرح المختصر العَضُدِيِّ»: (إن الشخصيات لا تُعتَبر فى العلُوم) اهـ. وفى «حاشيته على شرح المطالع»: (الجزئيُّ لا يُبحث عنه فى الفن أصلا؛ قال «الشيخ» فى «الشفاء»: إنَّا لا نشتغل بالنظر فى الجزئيات، وإنما تُرسَم فى آلة النفس، وإذا تعطلت آلاتُها: زال عنها الإدراكات، أما البحث عن الأفلاك المخصوصة والعقولِ الفعَّالة والواجبِ له ـ تعالى ـ: فبحثٌ عن الكليات المنحصِرة فى أشخاصها) اهـ كلام «السيد». وحينئذ فاعتبار الشخصية: مبنيٌّ على ظاهر الحال؛ بناءً على وقوعها كبرَى القياس[2].

وهذا القدر كافٍ فى ذكر الشخصية دون الطبيعية فى التقسيم؛ قال فى «شرح المطالع»: (لا يقال: إن القضية الطبيعية لَما لم تُعتبر فى العلوم، كذلك القضية الشخصية؛ لأن العلوم لا تَبحث عن الشخصيات، بل عن الكليات. لأنَّا نقول: اعتبار القضية الكلية يوجِب اعتبارَ القضية الشخصية؛ لأن الحكم فيها: على الأفراد، غاية[3] ما فى الباب: أنها لا تكون معتبَرةً بالذات، لكن لا يدلُّ

(١) فى (أ): (أن يقول). وانظر: حاشية الصبان، صـ ٨٧.
(٢) انظر: حاشية العطار على شرح الخبيصى، صـ ١٥١.
(٣) أول (صـ) ٧٢ فى (ط ١، ٢).

وزاد بعضُهم قِسمًا رابعًا يسمَّى: الطبيعيَّة:.........

قوله: (وزاد بعضهم): الحق أن هذه داخلة فى الشخصية؛ لأن الحكم

ذلك على عدم الاعتبار مطلقا) اهـ. وبُحث فيه: بأن اعتبار مفصلة القضية الكلية إنما يوجِب اعتبارَ الأشخاص مجمَلةً، لا مفصَّلة، وليس الكلام فيها، بل الكلام فى اعتبار الأشخاص مشخَّصةً بتشخُّصاتٍ ذهنيةٍ أو خارجيةٍ، وملاحظةُ أفراد القضية الكلية على وجه التفصيل: غيرُ لازمٍ، بل غيرُ كائنٍ؛ لأنها غير متناهيةٍ، ولأن اعتبار القضية الكلية مستلزمٌ لاعتبار المفهوم؛ فالطبيعية معتبَرة أيضا.

ويمكن الاعتذار عن تعرُّضهم للقضية الشخصية فى التقسيم مع اشتراكها للطبيعية فى عدم الاعتبار فى العلوم: أنهم لَما تعرضوا للجزئيِّ فى باب التصورات ـ لكونه ملَكَةً للكليِّ ـ، والأعدام إنما تُعرف بملَكاتها: تعرضوا فى باب التصديقات أيضا لها استطرادًا، فالحقُّ: ما قاله «المحقق الطوسيُّ» فى «شرح الإشارات»: من أن المعتبَر فى العلوم ـ يعنى الحِكمية، سوى المنطق؛ على ما قاله «عصام الدين»[1] ـ: هو المحصورات الأربع، فالطبيعية والشخصية: لا يُعتبران فى العلوم)، تأمَّل.

قوله: (**يسمى: الطبيعية**[2]): هي قضية قد أُخذت الطبيعة ـ أى الحقيقة ـ فيها من حيث إنها شيء واحد بالوَحدة الذهنيَّة، فيَصدق عليها بهذا الاعتبار: ما لا يتعدَّى إلى أفرادها؛ كالنوعية مثلا فى قولنا: «الإنسان نوعٌ»؛ ولذلك لا يصحُّ

(١) أى فإن «عصام الدين»: يقول بخُروج المنطق عن العلوم الحِكمية. راجع: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ١٥١، وشرح الإشارات، صـ ٢٣٤.

(٢) فى (ط ١): (الطبيعة). قارن: حاشية السيالكوتى على الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٩.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وهى التى لم يُبيَّن فيها كَمية الأفراد ولَم تَصلح لأن تَصدق كليةً ولا جزئيةً؛ كقولنا: «الحيوان جنسٌ»، ....

حاشية الملوي

فيها على شيء معيَّنٍ مخصوصٍ مشخَّصٍ[1] فى الذهن، وكل قضيةٍ محكوم فيها على معيَّنٍ: فهى شخصية. فما أجاب به «الشارح»: تَبع فيه غيرَه، وليس بجوابٍ.

حاشية العطار

الحكم عليها بالتعميمِ والتخصيصِ، بل هى شخصيةٌ؛ كما يُشعر به كلامُ «الشيخ» فى كُتُبه، وأما المهملة: فقد أُخذت الحقيقة فيها من حيث هى هى بلا زيادة شرطٍ، فيَصلح الحكم الصادق عليها - بهذا الاعتبار - للتخصيص والتعميم؛ أى الكلية والجزئية، فقد بان لك الفرق بين الطبيعية والمهملة؛ هكذا حقق «الجلال الدوانيُّ». وإنما سُميت بذلك: لكون الحُكم إنما وقع على طبيعة الكليِّ؛ أى ماهيته، لا على ما صدق عليه[2].

قوله: (وهى التى لم يبيَّن فيها كَمية الأفراد): لعدم صلاحيتها لذلك، فقوله (ولم تصلح) إلى آخره: عطفُ لازمٍ على ملزومٍ؛ وهى معنى قول «الجلال الدوانيُّ»: (لا يصح الحكم عليها بالتخصيص والتعميم).

قوله: (الحيوان جنس): المحكوم عليه: حقيقة الحيوان؛ أى الجسم

---

(١) فى (ب): (شخص). والقول بأنها داخلة فى الشخصية: أحد أقوال ثلاثة؛ إذ قيل: بدخولها فى المهملة، وقيل: هى قسم مستقلٌ، ليست شخصية ولا مهملة. والرأى الأول: هو المختار. هذا على قول من قال باعتبارها فى العلوم. راجع: شرح السعد، صـ ٢١٣، ٢١٤، حاشية الصبان، صـ ٨٧، وانظر ما سيأتى للعلامة العطار فى ذلك.

(٢) راجع: حاشية العطار على شرح الخبيصى، صـ ١٥٢.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

و«الإنسان نوعٌ».

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

النامي الحساس، لا أفراده؛ لأن أفرادَه ليست أجناسا، بل أنواعا. وكذلك (الإنسان نوعٌ): المحكوم عليه: هو حقيقة الإنسان؛ أعني: الحيوان الناطق، لا أفرادُه؛ فإن أفرادَه أشخاصٌ، لا أنواع، ولَنِعْم ما قال بعض الفضلاء: (التحقيق: أن الحكمَ في الطبيعية: على مفهوم الموضوع باعتبار وجوده في الشُّعور الذهنيِّ، مع قطع النظر عن الفرد، بحيث لا يتعدَّى الحكم إليه قطعا) اهـ. وهو بمعنى كلام «الدوانيِّ» السابق. وللعلامة «مير زاهد الهنديّ» ههنا تحقيقٌ نفيسٌ؛ قال ـ رحمه الله تعالى ـ: (الفرق بين موضوع الطبيعية وموضوعِ المهملة: أن موضوع الطبيعية: هو المطلَق؛ بأن يلاحَظ المطلقٌ مطلقا؛ من غير أن يؤخَذَ الإطلاق قيدًا؛ وإلا لا يكون المطلق مطلقا. وموضوع المهملة: هو المطلق؛ بأن يلاحَظ نفسه من حيث هو هو، من غير اعتبار أمرٍ زائدٍ حتى الإطلاق. فموضوع الطبيعية: تجري فيه أحكام العموم فقط؛ كالكلية والجنسية والنوعية ونحوها، فلا يصحُّ فيها: «الإنسان كاتبٌ»، ويصحُّ: «الإنسان نوع». وموضوع المهملة: تجري فيه أحكام العموم والخصوص جميعا؛ فيصح فيه: «الإنسان كاتب»، و«الإنسان نوع». وأيضا موضوع الطبيعية: يتحقَّق بتحقُّق فردٍ ما، وينتفي بانتفاء جميع الأفراد. وموضوع المهملة: يتحقَّق بتحقُّق فردٍ ما، وينتفي بانتفائه. وأيضا موضوع الطبيعية: ليس بموجودٍ في الخارج، والقضية المعقودةُ منه: لا تكون إلا ذهنيةً. وموضوع المهملة: موجود في الخارج، والقضية المعقودة منه: تكون خارجيةً).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وإنما تركَها الأكثرون: لأنها ليست بمعتبَرةٍ[(١)] في[(٢)] العُلوم.

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

قوله: (لأنها ليست بمعتبَرة في العلوم): أي الحِكمية؛ كما يصرح بذلك بعضهم؛ أي لا تقع مسألةً في تلك العلوم؛ وعلَّلوا ذلك: بأن الموجودات المتأصِّلة: هي الأفراد، والطبيعية: إنما توجَد في ضِمنها، والمقصود في العلوم الحِكمية: هو البحث عن أحوال الموجودات؛ كما يُشعر بذلك تعريف الحكمة: بأنها (علمٌ باحثٌ عن أحوال الموجودات على ما هي عليه بقدر الطاقة البشرية)[(٣)].

وللمحشي هنا كلامٌ لا ينبغي أن يسطَّر مثله في الصُّحف؛ قال ـ رحمه الله تعالى ـ: (لأنها ليست بمعتبَرةٍ في العلوم؛ أي النتائج. قال «الشارح» في «حواشي جمع الجوامع»: إن القول بأن «القضايا الطبيعية لا اعتبار لها في العلوم» محلُّه: إذا طُلبت مجردةً عن الأفراد؛ لاستحالَة[(٤)] وجودها حينئذ، أما

(١) في (ز): (بمعتمدة).

(٢) أول (ل) ١٣ في (ز).

(٣) مراده: أنها لا تقع مسألةً في العلوم الحِكمية؛ لكون الحكم فيها على مفهوم الموضوع؛ أي طبيعة الكلي؛ أي ماهيته، وليس هذا غرض المناطقة، أما القضايا المعتبَرة: فهي ما كان الحكم فيها على أفراد الموضوع؛ إذ قصْد المناطقة: البحث عن أحوال الموجودات المتأصلة؛ أي الأفراد، أما الحقيقة: فموجودة تبعا لوجود أفرادها. راجع: حاشية الصبان، صـ ٨٧، محاضرات المنطق، صـ ٩، تيسير القواعد، صـ ١٢٩. ويأتي في التعليق: توضيح الكلام عن أفراد الموضوع ووصفه. وانظر: حاشية العطار على الخبيصي، صـ ١٥١.

(٤) أول (صـ) ٧٣ في (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

لو طُلبت في ضمن جزئيٍّ منها: فإنها تكون معتبَرةً فيها، فالأمر بها: أمرٌ بها فى ضمن جزئيٍّ من أفرادها؛ وإلا لزم التكليف بالمحال) اهـ.

أقول: الوجود كما يَصدُق على الوجود الخارجيِّ، يَصدُق على الوجود الذهنيِّ، والطبيعية من حيث هى بقطع النظر عن أفرادها: توجَد قطعا فى الأذهان، فلا يستحيل طلبُها، فتكون حينئذ معتبَرةً فى العلوم، ويجوز أن تقع فى كبرى الشكل الأول؛ كالشخصيَّة، مثلا تقول: «الإنسان نوعٌ، وكل نوعٍ كليٌّ؛ ينتج: الإنسان كليٌّ». ثم على القول بأنها معتبَرة ـ الذى هو الحق ـ، فقيل: إنها من القضايا الكلية؛ لكون الطبيعية من الأمور الكلية. وقيل: من القضايا المهملة؛ لعدم السُّور الدالِّ على كَون الحكم عامًّا أو خاصًّا. وقيل: من القضايا الشخصية؛ لِكون الطبيعية شيئا واحدًا مخصوصًا)، وهذا هو الأقرب من كلام «المحشى».

وأقول: أما تفسير «العلوم» بـ«النتائج»: فإن فيه مخالفة لِما صرَّحوا به: من تفسيرها بـ«المعلوم»، وقيَّدوها: بـ«الحِكمية»، ولكن هذا يمكن إصلاحُه؛ فإن الفرق بين النتيجة والمسألة: اعتباريٌّ.

وأما ما قاله «شيخ الإسلام»: فإشكالُه لا يَخفَى؛ لأن معنى كون الطبيعية لا تقع مسألةً فى العلم: أن مسألةً ما من العلم لا يكون موضوعها الطبيعة والحقيقة؛ لأن المقصودَ من العلوم: هو البحث عن أحوال الموجودات، إلى

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

آخر ما قررناه سابقا.

وقوله (محلُّه: إذا طُلبت مجردةً عن الأفراد) إلى آخره: نقول: هى فى هذه الحالة ليست مسألةً؛ لأنها إذا كانت مطلوبةً: فقد دُلَّ عليها بصيغة الطلب، وصيغةُ الطلب: إنشاءٌ، فليس ههنا ما يقال له مسألة، فضلا عن كونها طبيعية أو غيرها؛ مثلا إذا قيل: «صَلُّوا»: المطلوب بالأمر: تحصيل الصلاة وإيقاعُها فى الخارج، ومعلوم أن حقيقةَ الصلاة من حيث هى: لا توجَد خارجًا؛ لأن الكليات: لا وجود لها فى الخارج، فيكون الأمر بها: لا من حيث هى هى، بل من حيث تحصيلها فى ضمن جزئىٍّ من جزئياتها، وعلى فرض أنه ما يُراد من الطبيعة من حيث تحقُّقها فى الفرد، يتحقق هناك قضية؛ فإن هذه القضية لا يصح أن تكون طبيعيةً؛ لأن الطبيعية: هى المحكوم فيها على الحقيقة، والطبيعيةُ من حيث إنها معيَّنةٌ فى الذهن، لا من حيث إنها موجودة فى ضمن الفرد خارجا؛ فإنها حينئذ تكون: إما من قَبِيل المخصوصة، أو المحصورة، وهذا على سبيل التنزُّل والفرض؛ وإلا ففى إرادة طلب الحقيقة فى ضمن جزئىٍّ من جزئياتها: لا يتحقق هناك قضية أصلا، طبيعية أو غيرها.

فإن قلت: يُفرض كلام «شيخ الإسلام» فيها: إذا أُريد الحكم عليها. قلنا: المحكوم عليه: لا يسمَّى مطلوبًا، ولا يقال: إنه طُلب تحصيله، ولمُنافاته لقوله: (فالأمر بها: أمرٌ بها فى ضمن جزئىٍّ من) إلى آخره. وأيضا لو أُريد الحكم على الطبيعة من حيث تحققها فى ضمن الفرد، فهى فى هذه الحالة: لا يقال إنها

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

مطلوبة؛ لأن المطلوبَ: يُدلُّ عليه بصيغة الطلب، وهى من قَبِيل الإنشاء، فلا تتحقق حينئذ قضية أصلا؛ لاختصاصها بالخبر، فأين القضية الطبيعية والحالة هذه حتى يقال إنها معتبرة!

وأما قوله: (أقول: الوجود) إلى آخره: غرضُه بهذا التمهيد: مناقشة «شيخ الإسلام»، فهو راجعٌ لمنع قوله: (لاستحالة وجودها)، وكأنه أَخذ كلامَه مسلَّما، ثم بنَى عليه ما زعمه اعتراضًا، فقال: (أقول: الوجود) إلى آخره؛ ومحصِّل ذلك الاعتراض: أن الطبيعية لا يستحيل طلبُها مجردةً عن الفرد؛ لأنها موجودةٌ بالوجود الذهنيِّ. وهذا محضُ تخليطٍ؛ فإن كلام «شيخ الاسلام»: مفروضٌ فى الوجود الخارجيِّ؛ أى إذا طُلب تحصيل الحقيقة فى الخارج: لابد وأن تُطلب فى ضمن الفرد؛ لأنها من حيث كونها حقيقة من الحقائق: يستحيل وجودُها خارجًا؛ لأن كلَّ ما وُجد فى الخارج: فهو جزئيٌّ، والحقيقة كليةٌ، فليس المقصود من الأمر بالصلاة مثلا: تحصيل حقيقتِها فى الذهن؛ إذ لا يقول بذلك أحدٌ، إنما المراد: تحصيلها فى الخارج؛ كما تُنادِى به عبارة «شيخ الإسلام»، وذا إنما يتحقق بوجودها فى ضمن الفرد.

وأما أن الوجودَ يُطلَق على الخارجيِّ والذهنيِّ: فهذا مما لا يجهله أحدٌ ولا يُنكره؛ فقوله (والطبيعية من حيث هى، بقطع النظر عن أفرادها: توجَد قطعا فى الأذهان، فلا يستحيل طلبها): كلامٌ لا طائل تحته؛ فإن المرادَ: طلبُها وتحققُها فى الخارج، وهى بهذا الاعتبار: يستحيل طلبها مجردةً عن الفرد.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

وأما قوله: (فتكون معتبَرةً في العلوم): فكلام ليس بمعتبَرٍ؛ فإن جميع المناطقة مصرِّحُون: بأنها ليست بمعتبَرةٍ، فإن فُرِضَ شُذوذُ[1] أحدٍ لم يطَّلع على كلامه: فلا عبرة به؛ فقد صرح بذلك «السعد التفتازانيُّ» و«القطبُ الرازيُّ» وغيرُهما من أكابر المحققين، فلا نخالفهم ونتمسَّك بأمثال هذه السَّفسطات، وما أعجب من حُكمه على القول باعتبارها: بأنه حقٌّ، من غير تأييدٍ له بنقلٍ أو عقلٍ!

وأما قوله في نَظم القياس: (الإنسان نوعٌ، وكل نوع كليٌّ؛ ينتج: الإنسان كليٌّ): فمِن قَبيل الاشتباه، ويحقُّ لي أن أقول: (ولن يُصلح العطَّار ما أفسد الدهر)؛ فإن القضية الطبيعيةَ في هذا القياس: هي الصُّغرَى.

وأما قوله: (وكل نوع كليٌّ): فليست من الطبيعية في شيء؛ لأن الطبيعية لا تَصلح للتعميم ولا للتخصيص ـ كما حررناه سابقا ـ، على أن المحققين: أنها لا تُنتِج؛ لأنه إذا قيل: (زيدٌ إنسانٌ، والإنسان نوعٌ): فالنتيجة هكذا: (زيدٌ نوعٌ)، وهي كاذبة، مع أنها وقعت كبرَى القياس، وحيث اضطربت النتيجة: لا اعتداد بها؛ لأن مدار صحة القياس: على اطِّراد إنتاجه في جميع الموادِّ، وقد تخلَّف الإنتاج في هذه المادة، مع كون كبرى القياس طبيعيةً.

وأما حكايته الأقوالَ الثلاثةَ فيها، ونقْل أنها من القضية الكلية: فهذا قولٌ منكَرٌ؛ فإن المصرَّح به: أنها من الشخصية، وهو المَرضيُّ، وقيل: من المهملة،

(١) أول (صـ) ٧٤ في (ط ١، ٢). وانظر: شرح السعد على الشمسية، صـ ٢١١.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

وقيل: واسطةٌ، فلعله اطَّلع على قولٍ شاذٍّ: أنها من قَبيل الكلية، مع أنه مصادِمٌ لحقيقة الطبيعية.

أورَدَها سعدٌ وسعدٌ مشتمل   ما هكذا يا سعد تورَد الإبل

*** *** ***

[أقسام الشَّرطِية ـ والكلام على السُّور]

هذا كلُّه فى الحَملية، وأما الشَّرطيةُ: فالحُكم فيها بالاتِّصال والانفِصَال إن كان على وضعٍ معيَّنٍ[1]؛ نحو: «إن جئتَنى الآن أكرمتُك»، و«زيدٌ الآن إما كاتبٌ أو غير كاتبٍ»: فمخصوصةٌ........

حاشية الملوي

قوله: (فمخصوصة) إلى آخره: أى أن الشرطية تسمَّى بذلك فقط: حيث كان الحكم على وضعٍ معيَّنٍ، ولم يسمُّوها: شخصيةً، فقول «القليوبىّ»: (إشارة إلى أنها تكون شخصية): وهْم[2] فاسد.

حاشية العطار

قوله: (وأما الشرطية): كأنه قيل: أما التقسيم فى الحمليات: فكذا وكذا، وأما التقسيم فى الشرطيات: فكذا وكذا؛ لأن «أمَّا» التفصيلية: تقتضى ذكرَ المتعدد بعدَها، و«أمَّا»: مقابِلةٌ لها؛ ولذا كان قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ﴾[3]، فى قوة: «وأما الراسخون»؛ ليكون عديلا لقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ﴾[4]، لكن هذا عند بعضٍ، وأما عند البعض الآخر: فلا؛ لأن معنى الاستلزام: لازمٌ، لا ما دون التفصيل؛ فإنها قد تتجرَّد عنه؛ فإن

(١) أى جاريا على حالةٍ معيَّنة؛ ككون المجىء مقيَّدا بخُصوص الآن. والأوضاعُ فى الشرطية: كالأفراد فى الحملية؛ كما يأتى فى كلام الشارح. حاشية الصبان، صـ ٩٨، وانظر: شرح السعد على الشمسية، صـ ٢٦٤، تيسير القواعد المنطقية، صـ ١٥٩، ١٦٠، ١٦٤، المرشد السليم، صـ ١١٠، ١١١.

(٢) (أ) بدون: (وهم).

(٣) سورة (آل عمران)، من الآية رقم (٧).

(٤) سورة (آل عمران)، من الآية رقم (٧).

أو على جميع الأوضاع الممكِنةِ؛ نحو: «كلما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ»، و«دائمًا إما أن يكون العددُ زوجًا أو فردًا»: فمحصورةٌ كليةٌ. أو على بعضها الغير المعيَّن؛ نحو: «قد يكون إذا كان الشيء حيوانًا كان[1] إنسانًا»، و«قد يكون إما أن يكون الشيء حيوانًا أو أبيض»: فمحصورةٌ جزئيةٌ. وإلا: فمهمَلةٌ؛ نحو[2]: «إن كانت الشمس طالعةً فالأرض مضيئةٌ»،

حاشية الملوي

قوله: (الممكنة): قيّد به: لأنه لو اعتُبرت الأوضاع الممتنعة: لمَا صدقت قضية كلية؛ مثلا: إذا قيل: «كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا»: فلو اعتبرنا الوضعَ الممتنعَ؛ وهو «كون الإنسان غيرَ حيوان» لَم[3] يصدُق: «كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا»، فالإمكان هنا: المراد به: مقابل

حاشية العطار

السكوتَ على مثل قولك: «أمَّا زيدٌ فقائمٌ»: صحيحٌ؛ على ما في «الرَّضِيِّ».

قوله: (أو على جميع الاوضاع الممكنة): اى الممكن اجتماعُها مع المقدَّم؛ قال «السعد»: ([و] لَم يشترط إمكان تلك الأوضاع في نفْسها: ليشمل ما إذا كان المقدم كاذبا؛ كقولنا «كلما كان الفرس إنسانًا كان حيوانًا»؛ فإن معناه: لزومُ حيوانية الفرس لإنسانيته مع جميع الأوضاع التي يمكن اجتماعها مع إنسانية الفرس؛ [من] كونه[4] ضاحكًا أو كاتبًا أو ناطقًا إلى غير ذلك وإن كانت

(١) (ز) بدون: (الشيء حيوانا كان).

(٢) في (ز): (بنحو).

(٣) أول (ل) ٢٧ في (أ). وانظر: تيسير القواعد المنطقية، صـ ١٦٠.

(٤) في (ط ١، ٢): (مع كونه). قارن: شرح السعد على الشمسية، صـ ٢٦٥، ثم انظر: الشمسية، جـ ٢ صـ ١٠٥، وحاشية العطار على الخبيصي، صـ ١٨٩، ١٩٠.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

الامتناع، لا ما توهَّمه «الفاضل القليوبي»: من أنه مقابل الوجوب والامتناع؛ فقال: (قوله: «الممكنة»: يشير إلى إخراج واجب الوجود أو العدم) انتهى. ويلزمه: خروج نحو[1]: «كلما كان الله عالِمًا كان حيًّا». وقال أيضا: (إن المهملة لا سُور لها مفيدٌ للكلية أو الجزئية، فلا ينافى ما قيل: إن سورَها: إن، وإذا، ولو) انتهى. وهو وَهمٌ؛ إذ المهملة لا سور لها

حاشية العطار

محالةً فى أنفسها،... وإنما قُيِّدت الأوضاع: بإمكان اجتماعها مع المقدم: لئلا يلزم من إطلاقها [وتعميمِها][2] أن لا تَصدق قضيةٌ شرطيةٌ كليةٌ أصلا؛ لأن بعض الأوضاع مما لا يصلح مع اللزوم والعناد؛ [وهو ما] إذا فُرض المقدم مع [عدم التالى، أو مع عدم لزوم التالى له، بل مع لزوم][3] نقيض التالى [أو ضدِّه][4]؛ فإنه حينئذ لا يَلزمه التالى؛ ضرورة امتناع استلزام الشىء [للنقيضَين][5]) اهـ. إذا علِمتَ ذلك تعلَم: أنه كان الأَولى للشارح أن يقول كما قالوا: (الممكنة الاجتماع مع المقدم)، فقد أخلَّ بذكر قَيدٍ محتاجٍ إليه[6].

---

(١) (ب) بدون: (نحو). انظر: شرح الخبيصى وحاشية العطار، صـ ١٨٩ ـ ١٩١.

(٢) (ط ١، ٢) بدون: (وتعميمها). قارن: شرح السعد على الشمسية، صـ ٢٦٥.

(٣) ما بين [المعقوفتين]: ساقط من (ط ١، ٢). قارن: شرح السعد، صـ ٢٦٥.

(٤) شرح السعد، صـ ٢٦٥: بدون (أو ضده).

(٥) فى (ط ١، ٢): (للنقيض). قارن: شرح السعد، صـ ٢٦٥.

(٦) والحاصل: أنه فسَّر جميعَ الأوضاع الممكنة: بالممكنة الاجتماع مع المقدم؛ وإلا لَما صدقَت شرطية كلية أبدا؛ إذ من الأوضاع: نقيض التالى أو ضده، فلا يصح استلزام المقدم التالى؛ إذ الشىء لا يستلزم النقيضَين؛ على ما أشار إليه الشيخ الملويُّ والعطار هنا. وراجع: حاشية الصبان، صـ ٩٩.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

و«إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا». وسورُ الموجبة الكلية: في المتصلة: «كُلَّما»[(١)]، و«مهْما»، و«حَيثُما»، و«متَى»[(٢)]، و«متى ما». وفي المنفصلة: «دائمًا». وسور السالبة الكلية فيهما: «ليس البتَّة». وسور الموجبة الجزئية فيهما: «قد يكون». وسور السالبة الجزئية فيهما[(٣)]: «قد لا يكون».

حاشية الملوي

أصلا بالاتفاق، والعجب كل العجب مما ذكَره، وهل هناك سور لا يفيد كليةً ولا جزئيةً! ثم نقلُه إنه (قيل: إن سورَها: إن، وإذا، ولو): نقْلٌ باطلٌ؛ لأن هذه ليست أسوارًا باتفاق جميع المناطقة من لدُن «أرسطو» إلى الآن[(٤)]!

قوله: (ليس البتة): همزتُه همزة وصل، على ما حققه «الحافظ ابن حجر»، لا أنها همزة قطع[(٥)]، كما تَوهَّمه «القليوبي» تبعًا لغيره. والسور:

حاشية العطار

قوله: (ومهما): قال «السعد»: ([ولفظة] «مهما» بحسب اللُّغة: إنما هي لعُموم الأفراد؛ حتى تَصلح سورًا لكلية الحملية، وهم قد نقلُوها إلى عُموم

(١) «كُلَّما» في الأصل: «التعميم الأفراد، ثم جُعلت لتعميم الأوضاع؛ لاكتسابها الظرفية من الحين المضافة هي إليه في الأصل النائب عنه «ما». وأما «مهما»: فهي في الأصل: اسم شرطٍ لِما لا يَعقل، فهي لتعميم الأفراد». حاشية الصبان، صـ ٩٩، وانظر: مختصر السنوسي وحاشية البيجوري، صـ ١٢٧، وحاشية العطار على الخبيصي، صـ ١٩١.

(٢) (ز) بدون: (الكلية: في المتصلة: كلما، ومهما، وحيثما، ومتى).

(٣) (ز) بدون: (قد يكون. وسور السالبة الجزئية فيهما).

(٤) قارن: حاشية الصبان، صـ ٩٩، تيسير القواعد المنطقية، صـ ١٦٣.

(٥) وقيل: بل همزة قطع؛ بمعنَى: ليس أبدا وأصلا. انظر: حاشية الصبان، صـ ١٠٠.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وبالجملة: فالأوضاعُ[1] هُنا: بمنزلة أفراد الموضوع في الحمليةِ.

حاشية الملوي

هو مجموع: «ليس البتة». كما أن سور السالبة الكلية الحملية: مجموع: «لا شيء»، لا أنه هو لفظ: «شيء». وكذا سور الجزئية السالبة: هو مجموع: «قد لا يكون». فقول «القليوبي»: إن السور: هو «البتة»، وحرف السلب في «قد لا يكون»: ليس من السور: وَهمٌ باطل، ولا أدرى ما الذى حملَه على مخالفة صريح كلام «الشارح»؛ حيث يقول: (وسور السالبة الكلية فيهما: ليس البتة، وسور السالبة الجزئية فيهما: قد لا يكون)، ونصوص المناطقة متظافِرةٌ على ما ذكرْنا؛ كـ«الإمام السنوسيِّ»، و«الشيخ ابن عرفه»، و«الكاتبيِّ، في الشمسية»، وغيرِهم من المحققين.

قوله: (وبالجملة): أى والكلام على سبيل الإجمال، فالباء بمعنى: على.

حاشية العطار

الأوضاع؛ [أي الأزمان والأحوال][2]، وجعلُوها سورًا لكلية المتصلة).

قوله: (وبالجملة فالأوضاع) إلى آخره: فيه ردٌّ على قوم زعموا: أن كليَّة الشرطية وإهمالَها وشخصيَّتها: بحسب الأجزاء، فإن كانت الأجزاء كليةً؛ كقولنا: «إن كان كل إنسانٍ حيوانًا، فكل كاتبٍ حيوانٌ»؛ فالشرطية: كليةٌ. وإن

(١) في (ز): (الاوضاع). والمراد بـ(الأوضاع) هنا: «أوضاع المقدم؛ وهى: الأحوال العارضة له بالقياس إلى ما عداه من الأمور المقارِنة له،...». حاشية العطار على شرح الخبيصي، صـ ١٩١، وانظر: محاضرات المنطق، صـ ٣٢، ٣٣.

(٢) شرح السعد على الشمسية، صـ ٢٦٩.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

كانت شخصيةً؛ كقولنا: «كلما كان زيدٌ يكتب، فهو يحرِّك يدَه»: فهي شخصيةٌ. وإن كانت مهملةً: فمهملةٌ. ولو نظَروا بعَين التحقيق: لوجدُوا الأمرَ بخلاف ذلك؛ فإن الحملية: لَم تكن لأجل كلية الموضوع والمحمول، بل لأجل كلية الحكم. ونظيرُه هنا: الاتِّصالُ والعنادُ؛ فكما يجب في الحمليات أن تنظر إلى الحكم، لا إلى الأجزاء، كذلك في الشرطيات: يجب ارتباط الأحوال بالحُكم. وكلية المتصلةِ والمنفصلةِ اللزوميَّتين: بعُموم اللُّزوم والعناد جميعَ الفروض والأزمنة والأحوال.

** ** **

[تحقيق المَحصُورات الأربَع ـ المقارَنةُ بين أفراد الموضوع ووَصْفِه]

واعلَم[1]: أنه قد جرَت عادةُ القوم: بأنهم يعبِّرون عن الموضوع: بـ«جَ»، وعن المحمول: بـ«بَ»[2]، ....

حاشية الملوي

قوله: (ويعبرون): أي يعبِّرون عن الموضوع بلفظ: «جَ»[3]، وعن المحمول: بلفظ «بَ» من غير هاء سَكتٍ؛ لأنهم لا ينظُرون[4] إلى

حاشية العطار

قوله: (جرت عادة القوم): هو الفعلُ الدائميُّ والأكثريُّ، ويقابلها: النَّادر. أفاده «العصام».

قوله: (عن الموضوع: بـ«ج»، وعن المحمول: بـ«ب»): قال «العصام» في «حاشية شرح القطب على الشمسية»: (قد اشتهر فيما بين المحصِّلين: التلفُّظ به[5] بسيطا). والحق: أن يُتلفظ به هكذا: «[كلُّ][6] جيم باء»؛ لأنه لا اسمَ

(١) «الغرض من هذا البحث: بيان معنى الحقيقية والخارجية... والمراد بالمحصُورات الأربع: الموجبة: الكلية والجزئية. والسالبة: الكلية والجزئية». حاشية الدسوقي على القطب، جـ ٢ صـ ٣٠، وراجع: شرح السعد، صـ ٢١٥، ومحاضرات، صـ ١٢، ١٣.

(٢) وهذا التعبير: «حيث لم يحتاجُوا إلى التعبير بغير هذَين الحرفَين، وإلا: عبَّروا بغيرهما، من: الألف والدال والهاء والواو والزاي والحاء والطاء، وذلك عند إيراد الأمثلة الكثيرة طلبا للتمييز بينها». حاشية الصبان، صـ ٩٠، ٩١.

(٣) في (أ): (بلفظ: ح).

(٤) في (ب): (لا ينتظرون).

(٥) أي يُتلفظ بالحرف المرمُوز به كما تقتضيه الكتابة. راجع: حاشية العطار على الخبيصي، صـ١٥٦.

(٦) (ط ١، ٢) بدون: (كل). قارن: الصفحة السابقة.

. . . .

حاشية الملوي

الاصطلاح النحويِّ، ولا إلى لغة العرب في هذا المحل؛ بدليل: أنهم جعلوا «هو»: رابطةً دالَّةً على النسبة، مع أن العرب لَم تضَعْها لذلك. وليس المراد[1]: أنهم يعبِّرون باسم: «ج»[2]، واسم: «ب»؛ لأنهم لا يقولون: كل جيم باء، لا في اللفظ، ولا في الرَّسم، فسقط اعتراض «الفاضل القليوبي» هنا: بتُرَّهاتٍ[3] لا طائل تحتها.

حاشية العطار

لحُروف الهجَاء بسيطًا، بل هو: إما ثلاثيٌّ أو ثنائيٌّ في التقدير، وثلاثيٌّ[4] لا غير في حالة الإعراب، فهو خطأٌ وإن صار مُجمَعًا عليه. والمقصود منه: رفع كذب «كل ج ب»، و«بعض ج ب»؛ لظهور تبايُن «ج» و«ب». والاقتصار على جرَيان العادة من غير وجهٍ لاختيار «ج» و«ب» من حروف الهجاء: تنبيهٌ على أنه اتفاقيٌّ لا موجِب له. والتعبير عن الموضوع بـ«ج»: ليس معناه التعبير عن مفهوم الموضوع بـ«ج»، بل عن فردٍ ما مبهَمٍ، وكذا التعبير عن المحمول بـ«ب»[5]،

(١) أول (ل) ٢٣ في (ب).

(٢) في (أ): (باسم: ح).

(٣) في (ب): (القليوبي بتروهات). وانظر: حاشية الصبان، صـ ٩٠، ٩١.

(٤) أول (صـ) ٧٥ في (ط ١، ٢). «وإنما اختارُوا هذَين الحرفَين: لأن «الألف» إذا كانت ساكنةً: لا يمكن التلفُّظ بها، والمتحرِّكة: ليس لها صورة في الخطِّ، فاعتبَروا الحرفَ الأولَ ـ أعني: الباء ـ، ثم الحرفَ الثاني الذي يتميز عن «ب» في الخط؛ وهو: «ج». [وعكَسوا] الترتيبَ الذِّكريَّ؛ فلَم يقولوا «كل ب ج»: للإشعار بأنهما خارجان عن أصلهما؛ وهو: أنه لم يُرَد بهما نفسهما». حاشية الدسوقي على القطب، جـ ٢ صـ ٣٠. وأصله للعصام، كما في حاشية العطار على الخبيصي، صـ ١٥٦.

(٥) قوله: (يعبرون عن الموضوع،... وعن المحمول...): أي يعبرون عما يقع موضوعا،=

فيقولون: «كلُّ جَ بَ»، ....

....

فيَسرى الحكم إلى هذه الصورة فى جميع القضايا من غير اختصاصٍ بمادةٍ؛ بناءً على أن الناظر إذا وجدها محتملةً لكل قضية، ولم توجَد قضية أَولى بالحكم من أخرى: علم أنه لا اختصاص له بواحدةٍ منها، وكأنهم توسَّلوا فى هذا بحُروف الهجاء: لمناسبة أنها موضوعة لأن يُتوسل بها إلى أداء جميع المعانى، فناسب أن يؤدَّى ببعضٍ منها جميع) اهـ.

وقوله: (بسيطٌ): صفةٌ لـ(اسمٍ)؛ أى ليس لحروف الهجاء اسمٌ بسيطٌ، مع أنهم يريدون بـ«ج» و«ب»: الاسم، فلو تلفظ بهما بسيطا: يكون خطأً. ويمكن أن يجاب: بأنهم قد اصطلحوا على وضع «ج» و«ب» ونحوهما: بإزاء تلك المعانى أيضا.

قوله: (فيقولون: كل ج ب): فكأنهم قالوا: كلُّ موضوعٍ محمولٌ، وهذه قضيةٌ مخصوصةٌ كاذبةٌ، سيما إذا امتنع حمل الجزئىِّ الحقيقىِّ، فينبغى أن يُحمل الكلام على أنه كأنهم قالوا: «كل إنسان حيوان»، و«كل فرسٍ صاهلٍ»، إلى آخر الأحكام، إلا أنه لَمَّا جمَع جميعَ الأحكامَ فى هذه العبارة: اختلَّت العبارة. قاله «العصام».

وقوله (هذه قضية مخصوصة): أى خاصَّة من بين القضايا وفرْدٌ من أفرادها.

= ويعبرون عما يقع محمولا. وليس المراد: أنهم يعبرون عن مفهوم الموضوع ومفهوم المحمول. راجع: حاشية العطار على شرح الخبيصى، صـ ١٥٦.

دون: «كل إنسانٍ حيوانٍ مثلا»؛..............................

قوله: (دون: كل إنسان حيوان): قال «الفاضل القليوبى»: (لو أسقط لفظ «كل»: لكان صوابًا؛ لأنها سور، لا بدَلٌ لها) انتهى. وليس صوابا؛ لأنه عبَّر أولا: بـ«كل ج ب»، فالموافِق له: أن يعبِّر ثانيا: بـ«كل إنسان حيوان»؛ لأنه ذكَر السور أولا فى التغيير بالحُروف.

وقوله (كاذبة): وجْه ذلك: أنه ليس كل موضوعٍ محمولا، بل بعض الموضوعات لم يُحمل على شىء.

وقوله (لا سيما إذا امتنع حمل الجزئىِّ الحقيقىِّ): فإنه حينئذ يظهر كذب هذه القضية غاية الظهور؛ إذ كثيرا ما يكون الموضوع جزئيًّا حقيقيًّا، فلا يصلح لأن يكون محمولا أصلا.

وقوله (ينبغى) إلى آخره: جوابٌ عما ذكر؛ حاصله: أنه ليس المراد؛ كأنهم قالوا: «كل موضوع محمول»؛ أى هذه القضية، بل كأنهم قالوا: «كل إنسان حيوان»، و«كل فرسٍ صاهلٍ»، إلى آخره.

قوله: (دون كل إنسان حيوان مثلا) أى دون أن يقولوا هذا القول؛ أعنى: «كل إنسان حيوان مثلا»؛ فـ «مثلا»: من جملة المقول؛ لا أنه راجعٌ للقول، ويكون المعنى: «دون قولهم كل إنسان حيوان»؛ أى أو «كلُّ فرس صاهل»؛ فالمقصود بـ«مثلا»: التنصيص على العُموم؛ فإن الاقتصار على نحو: «كل إنسان حيوان»: لا يفيد ما هو المقصود من التنبيه على العموم، الذى هو مرادٌ لو عدلوا عن التعبير بـ«ج» و«ب». تأمَّل.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

للاختِصار، ولِدفع توهُّم انحصار جزئيات[1] الأحكام في مادَّةٍ[2]، والخَطْب يسيرٌ، فلهذا خالَفهم «المصنف».

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

قوله: (للاختصار ولدفع) إلى آخره: تعليلٌ لما ذكر؛ أي إنما فعلوا ذلك لفائدتَين، فالداعي إلى الطريقة المذكورة: مجموع الفائدتَين، لا كلٌّ منهما؛ قال «العصام»: (ولا يمكن تحصيلهما بأن يقال: كل موضوع محمول؛ على ما ظنه «السيد السند»؛ لأنها قضيةٌ مخصوصةٌ ـ على ما عرفت ـ، فتوهَّم الاختصاصَ. ولا بأن يقال: «كل إنسان حيوان مثلا»؛ لأن التمثيل ليس نصًّا فيما هو المقصود من التعميم. وفيه ما فيه، فاعرفه، فإن الإشارة تكفيه) اهـ.

وقوله (فيما هو المقصود من التعميم): أي لاحتمال أن تكون أمثالُه بعضَ الباقيات، لا كلها. وقوله (وفيه ما فيه): وذلك لأن المثل يُعرف بالتأمُّل، ومَن تأمَّل في البواقي: يجدها جميعا مثلا له؛ فقوله (مثلا): يكون نَصًّا في العموم، تأمَّل.

---

(١) في (ز): (انحصار جريان).

(٢) المراد: أن هذا التعبير من المناطقة هدفُه: ـ

١ ـ الاختصار في العبارة.

٢ ـ رفع توهُّم انحصار جزئيات الأحكام في مادة، فلو مَثّل المناطقة بمثل قولهم: «الإنسان حيوان»، وأجرَوا عليه الأحكام: ربما يتوهَّم السامع أن هذه الأحكام خاصة بهذا المثال دون غيره من الأمثلة. =

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

= وقول المناطقة مثلا: «كل معدن يتمدد بالحرارة»: قضية محصورة، موضوعُها: كليٌّ، فلابد من أن يكون محمولُها كليا أيضا؛ إذ الجزئيُّ لا يقع محمولا على الكليِّ. والكليُّ: له معنًى، وله أفراد يصدق عليها هذا المعنى، فمعناه يسمَّى: مفهوم الكلى وحقيقتُه، وأفراده التى يصدق عليها تسمى: ماصدقاته، أو ذات الكلى.

فتحصَّل: أن لكلٍّ من الموضوع والمحمول: ذات ومفهوم، والسؤال: ما الذى يُراد فى القضية من موضوعها ومحمولها؟ والجواب: أن الاحتمالات أربعة:

١ ـ أن يراد بهما ذاتهما؛ أى ماصدقا عليه من أفرادهما. ٢ ـ أن يراد مفهومهما. ٣ ـ أن يراد من الموضوع: الأفراد، ومن المحمول: المفهوم. ٤ ـ أن يراد من الموضوع: المفهوم، ويراد من المحمول: الأفراد.

٢ ـ والاحتمال الثالث: هو المراد؛ إذ لو أُريدَ المفهوم فيهما: لمَا كان هناك حمل فى المعنى، ولا أفادت القضايا إلا ترادف الطرفَين أو عدمه؛ إذ الحكم حينئذ يفيد فى حالة الإيجاب: ترادف الموضوع والمحمول، ويفيد فى حالة السلب: عدم ترادفهما. أما إذا أريد من الموضوع والمحمول الماصدق: لكان الحمل لَغوًا؛ إذ أن معنى القضية حينئذ: أن أفراد الموضوع بعينها هى هى أفراد المحمول. وإذا أريد من الموضوع: المفهوم، ومن المحمول: الأفراد: كانت القضية طبيعيةً، وقد سبق: أنها غير معتبرة فى العلوم الحِكمية. وحيث سقطت هذه الاحتمالات: فقد تعيَّن الاحتمال الثالث؛ وهو: أن يراد الحكم بمفهوم المحمول على أفراد الموضوع؛ فإذا قلنا: «كل مصرىٍّ أفريقىٌّ»: فهنا حكم على أفراد الموضوع بصفة؛ هى: الإفريقية.

ومن الاصطلاحات التى تتردَّد فى هذا المقام: عقد الوضع، وعقد الحَمل. و«عقد»: أى تركيب. والقضية المحصورة أو المهملة تشتمل على عقدَين: عقد الوضع، وعقد الحمل. فأفراد الموضوع أُخذت بوصفٍ يجمعها، ثم حُكم على هذه الأفراد: بوصف الموضوع، ولم تؤخَذ أفراد الموضوع المحكوم عليها فى القضية: مبعثرة متفرقة؛ فإذا قيل ـ مثلا ـ: «الوَرد طيِّبُ الرائحة»: فهنا حُكم بطِيب الرائحة على أفراد الزَّهر المعروف بالورد، فهذه=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

= الأفراد أُخذت بعنوانِ أنها «وَرْد»، ثم حُكم عليها بمفهوم المحمول، فهنا وُصفت الأفراد بوصفَين: وَصف الموضوع، ووصف المحمول؛ فاتصافها بوصف الموضوع يسمَّى: «عقد الوضع»، وهو تركيب تقييديٌّ عقليٌّ؛ كأنّا نقول: الأفراد الموصوفة بالوَرد: طيِّبة الرائحة. أما اتِّصاف الأفراد بوصف المحمول فيسمَّى: «عقد الحمل»، وهو تركيب خبريٌّ إسناديٌّ.

وسبق: أن القضية ـ المحصورة والمهملة ـ تشتمل على عقدَين: الوضع، والحمل، فلفظ القضية: يدل على عَقدٍ ـ تركيبٍ ـ واحدٍ؛ هو عقد الحمل، أما عقد الوضع: فالعقل يدل عليه.

ووصف الموضوع: إما أن يكون تمامَ حقيقة أفراده، أو جزءا منها، أو خارجا عنها؛ فالأحوال ثلاثة:

١ ـ أن يكون تمامَ حقيقة الأفراد؛ فإذا قلنا: «كل إنسان حيوان»: فالحُكم فيها علَى أحمد وخالد وعليٍّ وغيرهم من أفراد الإنسان، ووصف الموضوع ـ مفهوم إنسان ـ: تمام حقيقة أفراده: أحمد وخالد وعليّ وغيرهم.

٢ ـ أن يكون جزءا من حقيقة أفراده؛ فإذا قلنا: «كل حيوان حسَّاس»: فحَكَمنا هنا على أفراد «حيوان» الذى هو جزء من حقيقة أفراده.

٣ ـ وقد يكون خارجا عن حقيقة أفراده؛ كقولنا: «كل ماشٍ حيوان»، و«كل كاتبٍ إنسان»: فـ «المشى»: خارج عن حقيقة الإنسان؛ لأنه عرَض، والكتابة: خارجة عن حقيقته أيضا؛ لأنها خاصة.

وبعد هذا التوضيح أقول: تنقسم القضية ـ من حيث صِدق الحكم على أفراد الموضوع فى الخارج وجودا وعدما ـ: إلى ثلاثة أنواع: حقيقيَّة، وخارجيَّة، وذهنيَّة؛ وبيانها كالتالى:

١ ـ فالحقيقية: هى ما حُكم فيها عِلى أفراد الموضوع مطلقا؛ أى أفراده الموجودة فعلا والمقدرة الوجود؛ مثل: «كل معدنٍ يتمدد بالحرارة»، و«كل عَنقاء طائر».

٢ ـ والخارجية: هى ما حُكم فيها على أفراد الموضوع الموجودة بالفعل فى الخارج حال الحكم؛ مثل: «كل المجتهدين ناجحون هذا العام». =

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

....

حاشية الملوي

....

** ** **

= ويفرَّق بينهما: أ ـ بأن الحكم في الخارجية: قاصرٌ على أفرادٍ موجودةٍ في الخارج، لذا فالخارجية تَصدُق دون الحقيقية؛ مثل: «كل طالب في الجامعة تُصرف له مكافأة هذا العام». ب ـ فإن لم توجد أفراد الموضوع: صدقَت الحقيقية دون الخارجية؛ مثل: «كل عنقاء طائر». ج ـ وإذا كان الحكم يعمُّ الأفرادَ مطلقا؛ أي الموجودة بالفعل والمقدرة الوجود: صدقتا معاً؛ كقولنا: «كل إنسان حيوان».

٣ ـ والذهنية: هي التي حُكم فيها على أفرادٍ يستحيل وجودها في الخارج؛ مثل: شريك الباري ممتنع. وسبَق الكلامُ على (الخارجية والحقيقية والذهنية).

وكل المحصورات تنقسم إلى: حقيقية، وخارجية، وذهنية.

تيسير القواعد المنطقية، صـ ١٣٠ ـ ١٣٤ باختصار وتصرُّف، وراجع: شرح الشمسية وحواشيه، جـ ٢ صـ ٣٢ ـ ٥٢، حاشية الصبان، صـ ٩٠، شرح الخبيصي وحاشية العطار، صـ ١٥٥ ـ ١٦٠، محاضرات المنطق، صـ ١٢ ـ ١٤، ضوابط الفكر، صـ ١١٨، ١١٩.

[الموجَّهات]

وأنه كما لابد للقضية من نِسبةٍ[1] ـ كما مر ـ: لابد لها[2] من كيفيةٍ في الواقع، وتسمَّى: مادة؛ فإن ذُكر لها لفظٌ يدل عليها سمِّيَ: جهة، وسميت القضية: موجَّهة[3]؛ ....

حاشية الملوي

قوله: (لابد لها من كيفية): هي وصفٌ للنسبة، وليست صفةً وجوديةً؛ لأن الوجوب والإمكان والامتناع: أمورٌ عدميةٌ لا وجود لها في الخارج، بل هي أمور اعتبارية، فقول «الفاضل القليوبي»: (أيْ صفة قائمة في الواقع بموضوعها ومحمولها): خطأٌ صراحٌ؛ ....

حاشية العطار

قوله: (وأنه كما لا بد للقضية) إلى آخره: عطف على قوله: (قد جرَت) إلى آخره، فهو من المأمور بعلمه. وهو شروعٌ في بحث الموجَّهات. والموجَّهة:

(١) في (ز): (من كمية). وانظر: شرح السعد، صـ ٢٣٠، والشرح الصغير، صـ ٩١.

(٢) أي لابد لنسبة القضية من حالةٍ أو صفةٍ؛ من الوجوب وغيره. والمراد بنسبة القضية هنا: نسبة المحمول إلى الموضوع؛ بمعنى: الوقوع واللاوقوع. فثبوت المحمول للموضوع أو نفيُه عنه: لا يخلو من اتصافه بجهة من الجهات الآتية. ووجه تخصيص الجهة بالحمليات، مع أن المراد أيضا نسبة التالي للمقدم في الشرطية: أن عادة المتأخرين جرتْ باعتبار اللزوم والعناد والاتفاق بين المقدم والتالي، لا باعتبار الجهات الآتي الكلام عليها. راجع: حاشية العطار على الخبيصي، صـ ١٦٢، محاضرات، صـ ٢١، مذكرات، صـ ٦٣، المرشد، صـ ١٠١.

(٣) في (ز): (وجهة). أما القضية المعقولة: فالجهة فيها: حُكم العقل بتكيُّف النسبة بالكيفية، فإذا خالفت الجهةُ مادةَ القضية: كانت كاذبةً. انظر: حاشية الصبان، صـ ٩١.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وهى: إما ضروريةٌ؛ نحو: «كل إنسانٍ حيوانٌ بالضرورة». أو دائمةٌ؛ نحو: «كل إنسانٍ حيوانٌ دائمًا».

حاشية الملوي

أما أوَّلا: فلأن هذه الأمور ليست صفات وجودية حتى يقُوم بشيء - كما تقدم -. وأما ثانيا: فلأنها ليست وصفًا للموضوع ولا المحمول، بل للنسبة، ولو سلَّمنا أنها صفات وجودية - جدلا -: فليست صفاتٍ للموضوع ولا المحمول.

قوله: (وهى): أى القضية الموجَّهة، وليس الضمير راجعا للضرورة ولا للمادة ولا الجهة؛ إذ لا يصح أن يقال: «المادة والجهة ضرورية، أو دائمة»، إلى آخره؛ لأن المادة: هى الضرورة والدوامُ ومقابلُهما، وليست[1]

حاشية العطار

قضيةٌ ذُكرت فيها الجهة. ثم إن للشيء وجودًا فى الأعيان، ووجودًا فى الأذهان، ووجودًا فى العبارة[2]؛ فكيفية نسبة القضية: إن كانت هى المحقَّقة فى نفس الأمر تسمَّى: مادة القضية وعنصرها[3]. وإن كانت هى المرتسِمة فى العقل

(١) أول (ل) ٢٨ فى (أ).

(٢) مراده: أن لكل شيء وجودات ثلاث: وجود فى نفسه، وفى العقل، وفى اللفظ. فوجود الكيفية فى نفسها: يعنى الصفة الثابتة للنسبة فى الواقع. ووجودها فى العقل: هو حكم العقل بها وملاحظته لها. ووجودها فى اللفظ: يكون بذكر لفظ دالٍّ عليها. راجع: المرشد السليم، ١٠١.

(٣) وتسمى أيضا: أصل القضية. انظر: حاشية الصبان، صـ ٩١. ووجه تسميتها عنصرا: أنها جزء من القضية المربَّعة الأجزاء، ومشهور أن العناصر: أربعة. راجع: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ١٦٢، ثم انظر: محاضرات، صـ ٢١، مذكرات، صـ ٦٣. والشيخ العطار: ناقل عن شرح السعد على الشمسية، صـ ٢٣١.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

أو لا ولا. وتتعدَّد القضايا بحسب ذلك؛..................

حاشية الملوي

الجهة التى هى لفظٌ أو حكمُ عقلٍ بتكيُّف القضية بالضرورة أو الدوام أو مقابلهما ضروريةً ولا دائمةً، إلى آخره. ولفظ: «الضرورة، والدوام، ومقابلهما»: لم يتقدم حتى يرجع إليه الضمير، فقول «الفاضل القليوبى»: (لو رجع للضرورة أو المادة أو الجهة: لم يَبعُد): غفلةٌ.

قوله: (أو لا ولا، وهى الممكنات والمطلَقات): فمراده بـ«الضرورية» أوَّلًا: ما فيها ضرورةٌ ما؛ ليشمل: جميع الضروريات. وبـ«الدائمة»: ما فيها دوامٌ ما؛ ليشمل جميعَ الدوائم.

حاشية العطار

أو المذكورة فى العبارة تسمى: جهة القضية. ولَما لم تجب مطابقة ما فى الذهن والعبارة لما فى نفس الأمر: جاز أن لا تكون الجهة مطابقةً للمادة؛ كما إذا تعقلنا أن نسبة الحيوانية إلى الإنسان: بالإمكان؛ وقلنا: «كل إنسان حيوان بالإمكان»: فجهة القضية: هو الإمكان؛ لأنه المتعقَّل فى الذهن، والمذكور فى العبارة. ومادة القضية: هى الضرورة؛ لأنها كيفية نسبة الحيوانية إلى الإنسان فى نفس الأمر. فالجهة قد تخالف المادةَ، لكن لا يكون ذلك إلا فى القضية الكاذبة.

ثم إن كيفيات النسبة كلَّها منحصرةٌ فى: الضرورة، ومقابلها، والدوامِ، ومقابلِه[1]. وهى ترجع إلى ثلاثة أمورٍ: وجوبِ وجودٍ، وامتناعِه[2]؛ وهى:

(١) أول (صـ) ٧٦ فى (ط ١، ٢).

(٢) مراده: أن الجهات أربع: الضرورة، والإمكان، والدوام، والإطلاق أو الفعل. ووجه رجوعها للثلاثة المذكورة: أن الكيفية: هى الحكم العقليُّ، وهو ينحصر فى: الوجوب،=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وحصَرَها المتأخِّرون فى ثلاث عشرة قضية، ترجع إلى أربعة أقسام؛ الأول:

حاشية الملوي

قوله: (وحصرها المتأخرون) إلى آخره: وجه الحصْر: أن النسبة إن كانت واجبةً ـ وهو معنى قولهم: «ضرورية» ـ: فإن لم يُقيَّد وجوبها بقيدٍ: فهى الضرورية المطلقة. وإن قُيِّد: فلا تخلو: إما أن تقيَّد بوصف الموضوع فقط: فالمشروطة العامة. أو به مع «لا دائما»: فالمشروطة الخاصة. وإما أن تقيَّد بوقتٍ معين فقط: فالوقتيَّة العامَّة. فإن قُيدت به مع «لا دائما»: فالوقتية، بحذف لفظ: «العامة»، وإن شئتَ فقيِّدها[1]: بالخاصة. وإما أن تقيد بوقتٍ مبهَمٍ؛ فإن اقتصر عليه: فالمنتشرة العامة، وإن زِيدَ «لا دائما»:

حاشية العطار

الاستحالة، وإمكانِ الخاصِّ؛ وهو: الجوازُ العقليُّ. وهذه الثلاثة: هى أقسام الحكم العقليِّ.

قوله: (وحصرها المتأخرون فى ثلاث عشرة): المحصور في هذا العدد: هو القضايا التى جرَت العادة بالبحث عنها؛ بأن تحقَّقوا مفهوماتها، وبيَّنوا النسبةَ بينها، وعن أحكامها؛ بأن بيَّنوا نقائضَها وعكوسَها، فهى المحصورة فيما ذكر، وإلا فهى تزيد على هذا العدد.

وهذه الثلاثة عشر: منها بسائط، ومنها مركَّبات؛ فالبسائط: ما تكون

= والاستحالة، والجواز. فالضرورة تشمل: ضرورة الثبوت ـ الوجوب ـ، أو ضرورة النفى ـ الاستحالة ـ. والإمكان: إما غير واقع بالفعل؛ وهو: الممكنات. أو واقع بالفعل؛ إما مع الدوام؛ وهو الدوائم. أو مع عدم الدوام؛ وهو: الإطلاق أو الفعل. راجع: المرشد، صـ ١٠٢.

(١) فى (ب): (قيدتهما).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

الضروريات الخمس: الضروريَّة المطلَقة، والمشروطة العامة، والمشروطة الخاصة، والوقتية، والمنتشِرة. الثاني: الدَّوائم الثلاث: الدائمةُ المُطلَقةُ، والعُرفيةُ العامَّةُ، والعرفيةُ الخاصَّةُ. الثالث: [الممكِنتان][1]: الممكِنةُ العامةُ،

حاشية الملوي

فالمنتشرة، بحذف: «عامة»، وإن شئت فقيِّدها: بالخاصة. وإن كانت دائمةً: فإن لم يقيَّد دوامها بقيدٍ: فالدائمة المطلقة. وإن قُيِّد بوصف الموضوع: فالعُرفية العامة. فإن زِيدَ عليه «لا دائما»: فالعرفية الخاصة. وإن كانت النسبة واقعةً بالفعل: فإن لم تقيَّد فعليَّتها بنفي الدوام ولا بنفي

حاشية العطار

حقيقتُها إيجابًا فقط، أو سلبًا فقط. والمركبات: ما تكون حقيقتُها مركبةً من الإيجاب والسلب، إما باعتبار اللفظ؛ كقولنا: «كل إنسان ضاحكٌ بالفعل لا دائما»؛ «أي لا شيء من الإنسان بضاحك[2] بالفعل». وإما باعتبار دلالة الجهة؛ كقولنا: «كل إنسان كاتب بالإمكان الخاصِّ»؛ فإنه في معنى: «كل إنسان كاتبٌ لا بالضرورة»، و«لا شيء من الإنسان بكاتب لا بالضرورة».

والعبرة بالجزء الأول من المركبة؛ فإنْ كان إيجابا: فموجبة، أو سلبا: فسالبة.

قوله: (الضروريات الخمس): الأولى منها: بسيطة، والثانية والثالثة بعدَها؛ وهي: المشروطة الخاصة، والوقتية، والمنتشرة: مركَّبات. وبقيَ قسمان من الضرورية بسائط؛ وهما: الوقتية المطلقة، والممنتشرة المطلقة، والاصطلاح

(١) في (ز)، (ط): (الممكنات). قارن: شرح السلم بحاشية الصبان، صـ ٩٢.

(٢) في (ط ٢): (بضحاك). وعلامة المركبة: أن يوجَد فيها: «لا دائما»، أو «لا بالضرورة»، أو «الإمكان الخاص». راجع بالتفصيل: مذكرات، صـ ٦٢، محاضرات، صـ ٢٢.

والممكنةُ الخاصةُ. الرابع: المُطْلَقاتُ الثلاث: المطلقةُ العامةُ، والوجوديةُ اللادائمةُ، والوجوديةُ اللاضروريةُ. وبيان هذه القضايا مع أمثلتها وتمييز بسيطها من مركَّبِها: مذكورٌ في المطوَّلات[1].

حاشية الملوي

الضرورة: فهي المطلقة العامة، فإن قيد بنفي الدوام: فهي الوجودية اللادائمة. أو بنفي الضرورة: فهي الوجودية اللاضرورية. وإن كانت النسبة ممكنةً؛ أي غير ممتنعةٍ: فإن كانت جائزةَ الوجود والعدم: فهي الممكنة الخاصة. وإن لم يُعتبر فيها جواز الوجود والعدم، بل اعتُبر عدم الامتناع، أعم من أن يكون جائزةً أو واجبةً: فالممكنة العامة. و«الشارح» لم يقسِّم كُلا من[2] الوقتية والمنتشرة: إلى عامةٍ وخاصةٍ، وإن شئت فزِدْ في التقسيم؛ بأن تقول: والمطلقة إن قُيِّد إطلاقها بوقت: فالمطلقة الوقتية. أو بحينٍ:

حاشية العطار

على أن الوقتية والمنتشرةَ البسيطتان يقيَّدان: بـ«الإطلاق». والوقتية والمنتشرة المركَّبتان: يطلَقان عن القيد ـ كما في «الشارح» ـ، ونبَّه عليه: «الشيخ السنوسي». و«المحشي» قال: (إن البسيطتَين: يسمَّيان بالوقتية العامة والمنتشرة العامة. والمركبتَين: يسميان بالوقتية الخاصة والمنتشرة الخاصة). والأمر في ذلك سهلٌ؛ فإن المقصود: مجردُ تمييز البسيط من المركب؛ لاشتراكهما في التسمية.

واعلم: أن مباحث الموجَّهات هو أصل مباحث المنطق وأدقُّها، والكلام

(١) راجع عن (الموجهات): شرح الشمسية وحواشيها، جـ ٢ صـ ٦٣ ـ ٨٨، شرح الخبيصي بحاشية العطار، صـ ١٦٣ ـ ١٨٤، محاضرات المنطق، صـ ٢١ ـ ٢٨، المرشد السليم، صـ ١٠١ ـ ١٠٣.

(٢) (ب) بدون: (كلا من). وانظر: حاشية الصبان، صـ ٩١، ٩٢.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

فالحينيَّة المطلقة. والفرق بين «الوقت» و«الحين» هنا: أنَّا إذا قلنا: «كل إنسان متحركُ الأصابع وقت الكتابة»: فالمراد جميع أوقاتها، وإذا قلنا: «حين الكتابة»: فالمراد: حينٌ من أحيانها، لا جميع أحيانها. والممكنة إن قُيد إمكانها بوقتٍ: فالممكنة الوقتية. أو[1] بالحين: فالممكنة الحينية[2]. أو الدوام: فالممكنة الدائمة، وقد نظمتُ جميع هذه الموجَّهات وعكُوسها وتناقُضها فى منظومةٍ[3]، فارجع إليها.

حاشية العطار

على تفصيلها يستدعى تطويلا لا يليق بهذه الرسالة، فلنُمسك عَنان القلم؛ اتّكالا على ما قرره «المحشى» جزاه الله خيرا.

وههنا فائدة جليلة؛ وهى: أن «السيد» ـ قُدِّس سِرُّه ـ فى «حاشية التجريد»: نَصَّ على أن للإمكان معنًى ثالثا يسمَّى: أخصَّ؛ وهو: سلْب الضرورة الذاتية والوصفية والوقتية عن الطرفَين؛ قال: (وهو أيضا مما اعتبره الخاصة؛ بناءً على أنَّ اسم الإمكان لَما كان بإزاء سلب الضرورة، وكلما كان طرفاه خاليَين عن جميع هذه الضرورات: كان أَولى به وأقربَ إلى الوسَط) اهـ. وقد أغفل أكثر القوم ذكرَ هذه.

---

(١) أول (ل) ٢٤ فى (ب).

(٢) فى (ب): (الجنسية).

(٣) للعلامة الملوى شرحٌ على منظومته المذكورة: مخطوط بالمكتبة الأزهرية، فى (٢٠ لوحة)، ميكروفيلم رقم: ٣٩٨٤٢، ضمن مجموعة، من (ل) ٢٥٢ ـ ٢٧٢. والظاهر أن شرحه هذا متأخر عن حاشيته على المطلع؛ لعدم إشارته إليه هنا. وانظر: شرح السلم بحاشية الصبان، صـ ٩٣.

[أقسام القضية الشرطية]

ولَما فرَغ من تقسيم الحمليَّة: أخذ في تقسيم الشرطية، متصِلةً كانت أو منفصِلةً؛ فقال[1]: (والمتَّصِلةُ: إما لُزومِيَّةٌ): وهي التي يُحكَم فيها بصدق قضيةٍ

حاشية الملوي

قوله: (وهي التي يُحكَم فيها بصدق قضيةٍ) إلى آخره: هذا قاصرٌ على الموجبة. ومثال اللزومية السالبة: «ليس البتة إذا كان الشيء إنسانًا كان حجرًا». لكن ترَك «الشارح» هذه: لأن تسميتَها لزوميةٌ: حملا على الموجبة

حاشية العطار

قوله: (وهي التي يحكم فيها بصدق قضية) إلى آخره: هذا التعريف: خاصٌّ بالموجبة، فلو أريد ما يعمّها والسالبة: زِيدَ قولُه: «أو بسلب اللزوم بينهما»، وكذلك بقية التعريفات إنما تعرض للموجبات فيها، فيطلب بشمول السوالب مثل ما ذكرناه. ولعله اقتصر عليها: لأن علة التسمية فيها ظاهرةٌ، بخلاف السوالب؛ فإنها محمولة عليها.

واعلم: أن صدقَ الشرطية وكذبَها: ليس بحسب صدق الأخير؛ فإنها قد تَصدُق وطرفاها كاذبان، بل مناط الصدق والكذب فيها: هو الحُكم بالاتصال والانفصال؛ فإن طابق الواقعَ: فهو صادقٌ، وإلا فهو كاذبٌ، سواء صدق طرفاها أو لم يَصدُقا[2]، لكنها لا تَصدق عن مقدَّمٍ صادقٍ وتالٍ كاذبٍ؛ لامتناع استلزام

(١) (ز) بدون: (فقال). وأقول: المتصلة الشرطية تنقسم إلى: موجبة، وسالبة. وكلٌّ منهما: إما لزومية، أو اتفاقية. واللُّزومية: إما كلية، أو جزئية، أو مهملة، أو شخصية. فأقسام اللزومية: ثمانٍ. محاضرات المنطق، صـ ٣٠ بتصرف، وانظره صـ ٣٢، ٣٣.

(٢) راجع: شرح الشمسية، جـ ٢ صـ ١٠٠، ومحاضرات المنطق، صـ ٣٦.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

على تقدير صِدقِ أُخرَى ....

حاشية الملوي

اللزومية؛ لأن هذه ليس فيها اللزوم. والتعريف الشامل لهما ـ بناءً على أن إطلاق ذلك على السالبة: حقيقةٌ اصطلاحيةٌ ـ أن تقول: (هى التى يُحكَم فيها بصدق قضيةٍ على تقدير صدق أخرى، لِعَلاقةٍ بينهما[1]، أو بسلب

حاشية العطار

الصادق الكاذبَ؛ لأن معنى اللُّزوم: هو وجوب صدق التالى إن صدَقَ المقدم، أو وجوب كذب المقدم إن كذَب التالى، فلو كان الصادق مستلزما للكاذب: لزم كذبُ الملزوم الصادق؛ لِكَذِبِ لازمه، وصِدْق اللازم الكاذب بصدق ملزومه، فيجتمع النقيضان، وهو مُحالٌ.

قوله: (على تقدير صدق أخرى): زاد لفظ «التقدير»: للإشارة إلى أنه لا يُشترط تحقق المقدم بالفعل، بل يكفى: فرض تحقُّقه؛ كما فى قولنا: «إن كان زَيدٌ حِمارًا فهو ناهقٌ»؛ فإنَّ هذه قضية صادقةٌ؛ فإن المقصودَ من الشرطية: إثباتُ اللزوم فى الموجبة أو رفعُه فى السالبة. وصدقُها: بمطابقة ذلك للواقع، وكذِبُها: بعدمها، ولا عبرة فيها بصدق الطرفَين أو كذبِهما. هذا هو مذهب المناطقة، وأما أهل العربية: فذكَر «السعد»: أنهم على خلاف ذلك، وأبْدَى فَرقا بين المذهبَين؛ فقال: (إذا قلنا: «إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ»: فعند أهل العربية: «النهار»: محكومٌ عليه، و«موجود»: محكومٌ به، والشرط: قَيْدٌ للجزاء. ومفهوم القضية: أن الوجود يَثبُت للنهار على تقدير طُلوع الشمس. فالمعتبَر فى الصدق والكذب: إنما هو مفهوم الجزاء. وأما عند المناطقة فمعناه: الحكم باللُّزوم بين وجود النهار وطلوع الشمس، وكلٌّ من الطرفين قد انخلع عن الخبَرِية واحتمالِ

(١) فى (ب): (قوله: لعلاقة بينهما).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لعَلاقةٍ بينهما تُوجِب ذلك؛ ....

حاشية الملوي

اللُّزوم بينهما)، مع[1] أن «الشارح» عرَّف الشرطيةَ فيما مر: بتعريفٍ شاملٍ

حاشية العطار

الصدق والكذب)[2]. ونازَعه «السيد»[3]؛ وحققَ: (أن ما ذهب إليه المناطقةُ: لا يخالف أهلَ العربية، كيف وهُم بصدد بيان مفهومات القضايا المستعمَلة فى العلوم والعُرف). وكلام «السيد» ظاهرٌ؛ فإنَّ نحو: «إن أَسلَمَ زَيدٌ دخل الجنة، وإن ارتدَّ دخل النارَ، وإن أوصى بشيءٍ فى صحته نفذَ بعد موته»، وغير ذلك مما لا يصحُّ فيه وقوع الجزاء عند وقوع الشرط ـ وهو كثير ـ: لا يُفهَم منه إلا التعليق عند التحقيق. وانتصر «المولى خُسرُو»[4] لتفرقة «السعد»؛ بأن قال: المحققون من أهل العربية مصرِّحون بمذهبهم؛ قال «السِّيرافِيُّ»[5]: جواب المجازات أخبارٌ ووعدٌ يقع فيه التصديق والتكذيب. وقال «الرَّضِيُّ»: جواب الشرط وجواب القسَم كلامان. وقد اتفق «صاحب المفتاح» و«صاحب التبيان» و«القزوينيُّ» وغيرُهم: على جعل الشرط قيدًا كسائر القُيود، وكفى بهم قُدوة.

قوله: (لعلاقة): لا يُشترط فى العلاقة أن تكون مذكورةً، بل يكفى

---

(١) أول (ل) ٢٩ فى (أ).

(٢) مذكورٌ بمعناه فى: شرح السعد على الشمسية، صـ ٢٥١.

(٣) أول (صـ) ٧٧ فى (ط ١، ٢).

(٤) المولى خُسرُو: هو محمد بن فرامُرز؛ روميُّ الأصل، من مؤلفاته: مرآة الأصول. توفى بالقسطنطينية (٨٨٥هـ ـ ١٤٨٠م). راجع فى ترجمته: الأعلام، جـ ٦ صـ ٣٢٨.

(٥) السيرافيُّ: هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان؛ من مؤلفاته: شرح المقصورة الدريديَّة. توفى ببغداد (٣٦٨هـ). راجع فى ترجمته: السابق نفسه، جـ ٢ صـ ١٩٦. ثم انظر فى المسألة: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ١٠٠، ١٠١.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وهي: ما بسببِه[1] يستلزمُ المقدَّم[2] التالي؛ كالعِلـيَّةِ[3] والتَّضايُف؛ أما العلية: فبأن يكون المقدم علةً للتالي؛ (كقولنا: إن كانت الشمس طالعةً فالنهار مَوجودٌ)،..............................

حاشية الملوي

للسالبة، مع أن تسمية السالبة أيضا شرطية: بالحمل على الموجبة، فلو عرَّفهما بتعريفٍ شاملٍ هنا أيضا: لطابَق ما تقدم. وكذا يقال في التعريف الآتي للاتفاقية.

حاشية العطار

ملاحظتها[4]. اهـ «مُحشي». وقضية تعرُّضه لعدم اشتراط ذكرها: صحتُه في نفسه، مع أنه لا يصحُّ أن تُذكَر، بل لا يتأتَّى ذلك، بل هي ملاحَظةٌ دائما، وكيف يتصور ذِكرَها من له أدنى مسَكةٍ بأساليب الكلام!

قوله: (وهي ما بسببه) إلى آخره: تفسير للعلاقة. ومصدوق «ما»: هو ما ذكره «الشارح» من الأقسام الثلاثة؛ أعني: كون المقدم علةً للتالي، أو معلولا له، أو هما معلولان لعلة خارجيةٍ. وما ذكره «الشارح»: هو ما ذكره القوم، وصرح به «السعد» في «شرح الشمسية» بهذه العبارة بعَينها[5]، فما قاله «المحشي»: (إن التفسير المذكور للعلاقة ينحصر في القسمين الأولَين): كلامٌ

---

(١) في (ز): (ما سببية). وانظر: حاشية الصبان، صـ ٩٥، ٩٦، وحاشية العطار على الخبيصي، صـ ١٨٦.

(٢) في (ز): (مقدم).

(٣) في (ز): (كالعلبة).

(٤) انظر: حاشية الصبان، صـ ٩٥.

(٥) انظر: شرح السعد على الشمسية، صـ ٢٥٢.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

أو معلولا له؛ كقولنا: «إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعةٌ»، أو يكونا معلُولَيْ علةٍ واحدةٍ؛ كقولنا[1]: «إن كان النهار موجوداً فالعالَم مُضيءٌ»؛ إذ وجود النهار وإضاءة العالم: معلولان لطُلُوع الشمس.

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

خالٍ عن التحقيق؛ إذ يَصدق على القسم الثالث ـ أعنى كونهما معلولَين لعلةٍ خارجيةٍ ـ: أن المقدم يستصحب التالى بسبب كون كلٍّ منهما معلولا لعلة ـ كما لا يَخفى ـ؛ فإن وجود المعلول مقارِنٌ لوُجود علَّته؛ فإضاءة العالم ووجودُ النهار: متقارِنان فى الوجود.

واعلم: أن ما ذكَره ههنا من العلاقات: هو علاقات المتصلة اللُّزومية. أما علاقات المنفصلة العِنادية؛ التى سماها صاحب المطالع «لزوميةً» فهو: أن يكون المقدم علةً لمقابل التالى؛ نحو: «دائما إما أن تكون الشمس طالعةً أو لا يكون النهار موجودا». أو يكون المقدم معلولا لمقابل التالى؛ نحو: «دائما إما أن لا يكون النهار موجودا أو تكون الشمس طالعة». أو يكون المقدم معلولا لعلة مقابل التالى؛ نحو: «دائما إما أن يكون النهار موجودا أو لم يكن العالم مُضيئًا».

قوله: (أو معلولا له): أى للتالى. ومِن هذا القَبيل: استلزام الكلِّ للجزءِ[2].

---

(١) أول (ل) ١٤ فى (ز).

(٢) فى حاشية العلامة العطار هنا زيادة: «قوله: (نحو كلما كان الانسان موجودا فالحيوان موجود) ومنه: استلزام المشروط للشرط؛ كقولك: كلما كان الشىء عالِما فهو حيٌّ». ولعل هذا تعليق له على نصٍّ مثبَت لدَيه فى بعض نُسخ المطلع. وانظر: حاشيته على شرح الخبيصى، صـ ١٨٦.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وأما التَّضايُف: فبأن يكون كلٌّ منهما مضافًا للآخَر، كقولنا: «إن كان زيدٌ أبَا عمرو كان[1] عمرو ابنَه». (وإما اتفاقيةٌ): وهى التى يكون الحُكم فيها بما ذُكر، لا لعَلاقةٍ توجِبه، ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (**وأما التضايف**) إلى آخره: حقيقة التضايُف: هو «أن يكون الأمران بحيث يكون تعقُّل كلٍّ منهما بالقياس إلى تعقُّل الآخر»، وهذا يكون فى اللزوم بين الطرفَين؛ كالمثال المذكور فى الشرح. وأما فى مجرد اللزوم: فيكفى مجرد الإضافة؛ كالعمَى والبصر؛ فإن اللزوم: من طرَفٍ واحدٍ.

قوله: (**وإما اتفاقية**): قال «العلامة السعد» فى «شرح الشمسية»: (التحقيق أن المَعِيَّةَ فى الوجود: أمرٌ ممكنٌ، ولا بد له من علةٍ تقتضيه، إلا أنهم لَما

(١) فى (ز): (وكان). والتلازم فى المتصلة يعنى: عدمَ انفكاك التالى عن المقدم؛ أى إذا وُجد المقدم: وُجد التالى بسبب هذه العلاقة، ولو انتفى التالى: انتفى المقدم. فالعلاقة: هى الأمر الذى أوجب ذلك الاستلزام، وهى تَظهَر فى الموجبة، أما فى السالبة؛ كقولنا: «ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود»: فلا تظهر هذه العلاقة. وسبق: أن أقسام اللزومية: ثمانٍ. محاضرات المنطق، صـ ٣٠، ٣١ بتصرف، ومذكرات فى المنطق، صـ ٧١، وانظر: حاشية الدسوقى على القطب، جـ ٢ صـ ٩٠. هذا: وصِدقُ المتصلة اللزومية: يكون «بصدق التالى على تقدير صدق المقدم مع تحقق العلاقة من سببيةٍ أو تضايف بين طرفيها؛ مثل: إذا ثبت الحدوث ثبت الاحتياج إلى الفاعل»، وتكذِب: عند عدم صدق التالى على تقدير صدق المقدم، أو لعدم وجود علاقة بين صدق الطرفَين؛ مثال الأول: «إذا كان الورد نباتا فهو يتمدَّد بالحرارة»، والثانى: كقولنا: «إذا كان محمد مِصريًّا فأحمد سوريًّا». ضوابط الفكر، صـ ١٣١، ١٣٢، وانظر: تيسير القواعد المنطقية، صـ ١٤٨.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

بل لمجرد الصُّحبةِ والازدواج[1]؛ ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

لاحَظوا المقدم؛ فإن اطَّلعوا على أمرٍ يقتضي صدقَ التالي على تقدير صدقه، واعتبَروا ذلك الأمرَ، سمُّوا المتصلةَ: لزوميةً. وإلا: فاتفاقيةً. [فالاتفاقية] على هذا: لابد مِن صدق طرفَيها، وتسمَّى اتفاقية خاصة؛ كقولنا: «كلما كان الإنسان

(١) أي أن الترتيب بين طرفَيها: اتفاقيٌّ، حصل بمَحض الصُّدفة والاتفاق، دون تأثير لأحدهما في الآخر؛ أي لا يوجَد تلازم بين طرفيها بحيث لو وُجد المقدم: استلزم وجودَ التالي، ولا يلزم من انتفاء التالي: نفيَ المقدم ـ كما في اللزومية ـ.
فالاتفاقية إذن: هي ما حُكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم، لا لعلاقة بينهما توجب ذلك، بل لمجرد توافق صدق الجزئَين.
والاتفاقية تصدُق: إذا تحقق الحكم في الواقع مع عدم وجود علاقة بين الجزئين؛ مثل: «إذا كان الفرس صاهلا فالإنسان ناطق». والاتفاقية الصادقة تكون كاذبةً: إذا ادعى قائلها أنها لزومية. والاتفاقية تكذب: إذا لم يتحقق الحكم في الواقع؛ مثل: «إن كان الفرس صاهلا فالغزال ناطق». كما تكذب: إذا تحقق الحكم لكن مع وجود علاقة؛ مثل: «إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود»؛ إذا ادعى قائلها أنها اتفاقية.
كما تنقسم الاتفاقية إلى: عامةٍ وخاصةٍ؛ فالعامة: ما يكتفى فيها بصدق التالي فقط، سواء كان المقدم صادقا أو كاذبا؛ ومثال اتفاق الجزئين صدقا: «إن كان الإنسان ناطقا كان الفرس صاهلا». ومثال صدق التالي وكذب المقدم: «إن كان زيد حمارا فالفرس صاهل». أما الخاصة: فيشترط فيها صدق المقدم.
والمعتبر في القياس: اللزومية. أما الاتفاقية: فلا تفيد في القياس؛ لعدم وجود ملازمة بين طرفَيها، بل تُستعمل في المحاورات، بقصد المبالغة في إثبات التالي على أيِّ حالةٍ وُجد عليها المقدم.
تيسير القواعد المنطقية، صـ ١٤٥ ـ ١٤٧ باختصار وتصرف، ومحاضرات المنطق، صـ ٣١ بتصرف، وانظر: المرشد السليم، صـ ١٠٧، ومذكرات في المنطق، صـ ٧١.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(كقولنا: إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهقٌ)؛ إذ لا علاقة بين ناطقيَّة الإنسان وناهِقيَّة الحمار، حتى تستلزم إحداهما الأخرى، بل توافقَا على الصدق هنا.

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

ناطقا فالحمار ناهِقٌ». وقد تقال على: ما يُحكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بينهما، [بل لمجرد صدق التالى]؛ وتسمَّى: اتفاقية عامة؛ [لكونها] أعمَّ من الأولى؛ [إذ] يكفى فيها: صدق التالى [فقط]؛ كقولنا: «إن كان الخلاءُ موجودا فالإنسان ناطق». لكن يجب أن يَصدق التالى على تقدير صدق المقدم، حتى لو كان التالى الصادق مُنافيًا للمقدم؛ كقولنا: «إن لم يكن الإنسان ناطقا [فهو] ناطقٌ»؛ لَم تصدق اتفاقية)[1] انتهى.

وفى «الحاشية»: (أن التمثيل للاتفاقية العامة بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾[2]؛ فمقدَّمها؛ وهو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾: ممكنُ الوقوع، لكنه لم يقَع، وتاليها: قول الله ـ تعالى ـ: ﴿مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾: واقعٌ مستمِرٌّ، لا يرفعه تقدير وقوع المقدم ولا ينافيه) اهـ.

وأقول: الأَولى سلوك طريق الأدب فى الآيات القرآنية؛ بعدم جعلها أمثلةً

---

(١) شرح السعد، صـ٢٥٢، ٢٥٣، وراجع: حاشية الصبان، صـ ٩٦. وما بين [المعقوفتين]: إما ساقط، أو مذكور عند العلامة العطار بلفظٍ مغايِر، فقابلتُه على «شرح السعد».

(٢) سورة (لقمان)، من الآية رقم (٢٧).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(والمنفصلة[1]: إما حقيقيةٌ): وهى التى يُحكم فيها بالتنافى بين طرفَيْها صدقًا وكذبًا؛ ....

حاشية الملوي

قوله: (والمنفصلة) إلى آخره: ما ذكره من تعاريف المنفصلات الثلاث: إنما هو للموجبات ـ كما مر نظيره فى اللزومية والاتفاقية ـ،

حاشية العطار

للقواعد المنطقية ـ كما لا يَخفى ـ. وتفسير «الشارح»: يصحُّ انطباقه على كلٍّ من القسمَين؛ أما القسم الأول: فإن التمثيل يقتضيه[2]، ولكن[3] يقدَّر مضافٌ عند قوله (لا لعلاقة)؛ أى لا لملاحظة علاقة. وأما الثانى: فلأن قوله (لا لعلاقة): صريحٌ فى أنهم لم يطَّلعوا على علاقة وإن وُجدت فى نفس الأمر. وعُلم أن ما قرَّره «المحشى» هنا وقال فى آخره: (هذا هو التحقيق الذى وعدناه): مأخَذه كلام «السعد» المذكور، فتفطَّن.

قوله: (والمنفصلة إما حقيقية): وضابطُها: أن تتركب من الشىء ونقيضِه،

(١) الشرطية المنفصلة: هى التى حُكم فيها بالتَّنافِى والعناد أو بعدمه بين طرفيها: صدقا وكذبا، أو صدقا فقط، أو كذبا فقط. (والصدق: التحقُّق والثُّبوت. والكذب: الانتفاء وعدم التحقق). ومعنى تَنافى الطرفَين صدقا وكذبا: عدم اجتماعهما وعدم ارتفاعهما معا. ومعنى تنافيهما صدقا فقط: عدم اجتماعهما، وإمكان ارتفاعهما معا. وتنافيهما كذبا: عدم ارتفاعهما، وإمكان اجتماعهما معا. وتنقسم هى الأخرى إلى: عنادية، واتفاقية. والاتفاقية تنقسم إلى: حقيقية، مانعة الجمع، مانعة الخلو. وكلٌّ منها: إما موجبة، وإما سالبة. فالأقسام: ستة. والعنادية تزيد على ذلك أقسام: الكلية، والجزئية، والمهملة، والشخصية؛ فأقسامها: أربعة وعشرون. راجع: شرح الشمسية وحواشيها، جـ ٢ صـ ٩٨، محاضرات المنطق، صـ ٣٣، ٣٤، المرشد السليم، صـ ١٠٧، ١٠٨، ضوابط الفكر، صـ ١٢٩، ١٣٠

(٢) أول (صـ) ٧٨ فى (ط ١).

(٣) أول (صـ) ٧٨ فى (ط ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(كقولنا: العدد إما زوجٌ وإما فردٌ. وهى مانعة[1] الجمع والخُلوِّ معًا؛ كما ذكرنا[2]) فى المثال؛ لأن طرفَى القضية فيه لا يجتمعان ولا يرتفعان[3].

(وإما مانعة الجمع فقط): أى دون الخُلوِّ: وهى التى يُحكم فيها بالتنافى بين طرفيها صدقا فقط؛..................................

حاشية الملوي

وإن شئتَ أن تعرِّفَها بتعاريفَ شاملة للسوالب: فزِدْ فى آخر كل تعريفٍ: «أو بنفيِه».

حاشية العطار

أو المساوى لنقيضه. ومانعة الجمع: تتركب من الشىء والأخصِّ من نقيضه. ومانعة الخُلُوِّ: تتركب من الشىء والأعم من نقيضه.

قوله: (العدد إما زوج أو فرد): هو بمعنى (قولنا: هذا العدد زوجٌ، وهذا العدد فردٌ، مما لا يصدقان معًا ولا يكذبان [معًا])[4]. قاله «السعد». وبه يندفع

(١) فى (ح): (وهى إما مانعة).

(٢) (خ)، (ص) بدون: (كما ذكرنا). والمنفصلة الحقيقية: تتركب موجبتُها: من الشىء ونقيضه، ومن الشىء والمساوى لنقيضه؛ مثل: «إما أن يكون العدد زوجا أو غير زوج»، و«إما أن يكون العدد زوجا أو فردا». أما سالبتها: فتكُون بسلب التنافى المدعَى أنه فى الصدق أو الكذب؛ مثاله: من ادَّعى وجود تنافٍ فى الصدق والكذب بين «الأسوَد» و«الكاتب»، فقال هذا المدعِى: «هذا إما أسوَد وإما كاتب»، فنقول له: ليس بينهما تنافٍ لا فى الصدق ولا فى الكذب؛ إذ يجوز اجتماعهما، كما يجوز ارتفاعهما. محاضرات المنطق، صـ ٣٥ بتصرف، وراجع: المرشد السليم، صـ ١٠٨، ١٠٩، مذكرات فى المنطق، صـ ٧٢.

(٣) أى إذا صدق أحدهما: ارتفع الآخر. محاضرات المنطق، صـ ٣٥.

(٤) شرح السعد على الشمسية، صـ ٢٥٣.

(كقولنا: هذا الشيء إما شجرٌ وإما حجرٌ[1]) ؛ إذ يستحيل كون الشيء شجرًا وحجرًا، فلا يجتمع الطرفان على الصدق، ويجوز ارتفاعهما معًا ؛ كأن يكون الشيء حيوانا. (وإما مانعة الخُلوِّ فقط): أي دون الجمع: وهي التي يُحكم فيها بالتنافي بين طرفَيها كذبًا فقط ؛ (كقولنا: زيدٌ إما أن يكون في البحر وإما أن لا يغرق) ؛ إذ يستحيل كونه في غير البحر ويغرق، فلا يرتفعان، ويجوز اجتماعهما على الصدق ؛ بأن يكون في البحر ولا يغرق[2]. وسُميت الأولى حقيقية: لأن التنافِي بين طرفَيها أتمُّ منه في الأخيرتَين. والثانية: مانعة جمع: لاشتمالها على منع الجمع بين طرفَيها في الصدق، والثالثة: مانعة خُلوٍّ[3]: لاشتمالها على منع الخلوِّ بين طرفَيها في الكذب ؛

. . . .

ما يقال: إن الشرطية ـ كما تقدَّم ـ تنحلُّ إلى قضيتَين، وهذه المنفصلات تنحلُّ إلى مفردَين ؛ وهما: الزوج والفرد. وحاصل الجواب: أن أطراف المنفصلات قضايا معنًى ؛ فإن قولَنا: «العدد إما زوجٌ وإما فردٌ» معناه: «هذا العدد زوجٌ، وهذا العدد فردٌ»، وكذا يقال في البقية.

---

(١) في (خ)، (ع)، (ط): (هذا الشيء إما شجرا أو حجر). هذا: والمثال المذكور: للموجبة، أما مثال السالبة: «ليس هذا إما أسوَد وإما كاتب» ؛ أي يجوز اجتماعهما ؛ لعدم التنافي بينهما في الصدق، فالسلب هنا: حُكْم بنفي التنافي. ومانعة الجمع الموجبة: تتركب من جزئين، عينُ أحدهما أخصُّ من نقيض الآخر ؛ كما في مثال الشجر والحجر. محاضرات المنطق، صـ ٣٥.

(٢) في (ز): (فلا يغرق).

(٣) (ز) بدون: (لاشتمالها على منع الجمع... مانعة خلو). وانظر: تيسير القواعد، صـ ١٤٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

إذ الواقع لا يخلو عن أحدهما. ومرادُهُم بـ«البَحر»: ما يمكن الغَرَقُ فيه عادةً[1] من ماءٍ ،بل من سائر المائعات، لا[2] البحر نفسه؛ فلا يُتوهَّم اجتماع الطرفَين فى الكذب؛ بأن يكون زيدٌ فى بئرٍ أو حوضٍ ويغرق.

(وقد تكون المنفصلات) الثلاث؛ أى كلٌّ منها: (ذوات[3] أجزاءٍ ثلاثةٍ[4])، كما تكون ذاتَ جزئَين ـ كما مر ـ؛ ....

حاشية الملوي

قوله: (من سائر المائعات): يعنى: أو غيرها؛ كـ«البَزر»[5].

حاشية العطار

قوله: (وقد تكون المنفصلات) إلى آخره: تَرَكُّب المنفصلات من أكثر من جزئَين: أمرٌ ظاهريٌّ؛ كالمثال المذكور؛ وكقولنا: «اللفظ المفرد: إما اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ»، و«الشَّكل: إما أولٌ أو ثانٍ أو ثالث أو رابع»، و«الكليٌّ: إما جنس أو نوع أو فصل أو خاصة أو عَرَض عامٌّ»، إلى غير ذلك من التقسيمات. بل قد لا تتناهَى أجزاؤها؛ كقولنا: «هذا العدد ثلاثةٌ أو أربعةٌ أو خمسةٌ وهلُمَّ جَرًّا». وأما عند التحقيق: فالمنفصلة مطلقا: لا تتركب إلا من جزئَين؛ لأنها تتحقق بانفصالٍ واحدٍ، والنسبة الواحدة لا تكون إلا بين شيئَين، فعند زيادة الأجزاء: تتعدد المنفصلة؛ فإذا قلنا: «اللفظ إما اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ»: فهى

---

(١) (ز) بدون: (عادة).

(٢) (ز) بدون: (لا).

(٣) فى (خ)، (ع)، (ط): (ذات).

(٤) (خ)، (ع)، (ط)، (ح) بدون: (ثلاثة).

(٥) على هامش (ب): (قوله: كالبزر: أى بزر الكتان؛ فقد تواتَر النقلُ: بأنه غرق فيها غير مرَّة أشخاص فماتُوا. وفى لغة المصرية: بزرة).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(كقولنا: العدد إما زائدٌ، أو ناقصٌ، أو مساوٍ)(١)؛ لأنه حُكِم فيه بأن هذا الجمع(٢) لا يجتمع على عددٍ واحد، ولا يخلو العدد عن أحدها(٣). وأُورد عليه: أن طرفَي الحقيقية ومانعة الخلو لا يرتفعان، وهنا يرتفعان؛ لأن قولك «مساوٍ»: يرتفع معه: «زائد، وناقص». وأجيب: بأن المرتفعَين وإن تعدَّدا لفظًا فهما متَّحدان معنًى؛ والأصل: ....

حاشية الملوي

قوله: (وأجيب) إلى آخره: فيه إشارة إلى التحقيق؛ وهو أن [الحقيقيةَ](٤): ....

حاشية العطار

حقيقيتان؛ على معنى: أنه اسمٌ أو غيرُه وغيرُه، ومِثله إذا قلنا: «هذا الشيء إما شجر أو حجر أو إنسان»: مانعة جمعٍ. و«إما أن يكون هذا الشيء لا شجرا ولا حجرا ولا إنسانا»: مانعة خلوٍّ. فمن ثَم قال «شارح المطالع»: (الحق أن شيئا من المنفصلات لا يمكن أن يتركب من أجزاء فوق اثنَين).

قوله: (العدد إما زائد) إلى آخره: «الزائد»: ما زادت كُسُورُه(٥) عليه؛

(١) قال في الشرح الصغير على السلم، صـ ٩٨ عن القضية المذكورة: «فهي بحسب الحقيقة: مؤلفة من جزئَين فقط؛ والأصل: «العدد إما زائد، أو غير زائد»؛ فحذَف «غير زائد»، وعبر عنه بـ«ناقص» أو «مساو»؛ لأنه بمعناه؛ فالعناد حقيقةً: إنما هو بين الزائد وغيرِه».

(٢) في (ز): (الجميع).

(٣) في (ز): (احدهما).

(٤) في (أ)، (ب): (الحقيقة). قال في الشرح الصغير على السلم، صـ ٩٧: «وقد تتألف الحقيقية من أكثر من جزئين في الظاهر، ...».

(٥) أي «كُسورُه الصحيحة؛ كاثنى عشر؛ فإن لها نصفا؛ هو: ستة. وثلُثا؛ وهو: أربعة. وسدُسا؛=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

«العدد إما مساوٍ أو غير مساو، ولكن غير المساوى: إما زائدٌ أو ناقصٌ»؛ فالعناد حقيقةً إنما هو بين المساوِي وغيرِه، وهذان لا يرتفعان. واعلم: أن كُلا من المتصلات والمنفصلات يتألَّف من: حملياتٍ، أو من شرطياتٍ، أو منهما، وأمثلتُها مع بيان أقسامها: مذكورةٌ في المطوَّلات[1].

حاشية الملوي

تركيبها من أكثر من جزئَين: إنما هو بحسب الظاهر، أما بحسب الحقيقة: فلا تتركب إلا من جزئَين[2]، فهذا المثال في الحقيقة: مركب من جزئَين؛ والتقدير: «إما زائد أو غير زائد». ولَما كان غير الزائد منحصرا في الناقص والمساوِي: عبَّر عن غير الزائد بقسمَيه: الناقص والمساوِي.

حاشية العطار

كالاثنى عشر. والناقص: ما نقصت عنه؛ كالأربعة عشر. والمساوى: ماساوَتهُ؛ كالستَّة. وهذا اصطلاحٌ للحساب، لا مُشاحَّة فيه. فطاش ما أطال به «المحشى» هنا: من استشكال ذلك؛ لأن طريق الأمور الاصطلاحية: أن تؤخَذ مسلَّمة إلى أهلها.

** ** **

= وهو: اثنان. وربُعا؛ وهو: ثلاثة. ومجموعها: خمسة عشر، وهى زائدة عليها. واعلم أنَّ المتصف بالزيادة [حقيقة]: إنما هو مجموع الكُسور، لا العدد،... وقيل: العدد الزائد: ما زاد على المجتمع من كُسوره،...». حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ٩٨.

(١) راجع فى ذلك: شرح الشمسية وحواشيها، جـ ٢ صـ ١١٤ ـ ١١٦، حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ١٠٠، ١٠١، محاضرات المنطق، صـ ٣٩، تسير القواعد المنطقية، صـ ١٦٥.

(٢) (ب) بدون: (إنما هو بحسب الظاهر... فلا تتركب إلا من جزئين). وانظر: شرح الملوى وحاشية الصبان، صـ ٩٨، ٩٩.

[التَّناقُض]

ومن الاصطلاحات المنطقيَّة: التَّناقُض[1]. وقد أَخذ في بيانه ـ رحِمَه الله ـ، فقال: (والتناقض: وهو[2] اختلاف قضيتَين[3]): ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

(التناقض): مأخوذ من «النَّقض»؛ وهو: الإزالة. فالمناسبة بينه وبين المعنى الاصطلاحيِّ: ظاهرةٌ؛ إذ فيه إزالةٌ أيضا. وقُدِّم على العكس: لِتوقُّف بعض أدلته عليه[4]. ووجه الحاجة إليهما ـ كما ذكره «ابن الحاجب» ـ: أنه لَما

(١) التناقض: من أنواع الاستدلال المباشر؛ أي لم يتوسَّط بين الموضوع والمحمول فيه واسطة هي الحد الأوسط كما في القياس، بل لا يُحتاج في الاستدلال المباشر إلى أكثر من مقدمة واحدة. والاستدلال المباشر ينحصر في: العكس، والتقابل بين القضايا، وتلازم الشرطِيات. والتناقض: نوع من أنواع التقابل بين القضايا. أما الاستدلال الغير المباشر: فينحصر في: القياس، والاستقراء، والتمثيل. ففيه: يحتاج الباحث إلى أكثر من مقدمةٍ لِيَصِلَ إلى مطلوبه. راجع: المرشد السليم، صـ ١١٥، ١١٦، توضيح المنطق القديم، صـ ٨١.

(٢) (ع) بدون: (وهو). وفي (ط)، (ح): (هو). وقارن: شرح الملوي وحاشية الصبان، ١٠١.

(٣) في (ح): (القضيتين).

(٤) يقول العلامة الملوي عن التناقض: «وقدَّموه على العكس: لأنه يعُمُّ سائر القضايا؛ إذ كل قضية لها نقيض، بخلاف العكس، فإن بعض القضايا لا ينعكس. وهو لغة: إثبات الشيء ورفعه». الشرح الصغير، صـ ١٠١. وبالتناقض يُعرف صدق القضية أو كذبُها؛ حيث يُستدَلُّ على صدق القضية: بكذب نقيضها، كما يُستدل على كذب القضية: بصدق نقيضها؛ لِما هو مقرَّر: من عدم اجتماع النقيضَين وعدم ارتفاعِهما. راجع: محاضرات المنطق، صـ ٤٢، ٤٣، تسير القواعد المنطقية، صـ ١٦٩.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

كان الدليل قد يقوم على إبطال الشيء، والمطلوبُ نقيضُه، وقد يقوم على الشيء، والمطلوبُ عكسه: احتيج إلى تعريفهما. اهـ. فمِن الأول: قولك في قياس الخلف: «لو لم يكن هذا حيوانًا لم يكن إنسانًا، لكنه إنسانٌ، فهو حيوان»؛ فهذا المطلوب: لم يَقُم الدليل ابتداءً عليه، بل على إبطال نقيضه بنفيِ لازمه، فلزمَ صدقُه. ومن الثاني: ما ذكروه في الأشكال الثلاثة غير الأوَّل: مِن ردِّها للأول بالعكس.

واعلم: أن أنواع التقابل أربعةٌ؛ ودليل الحصر: أن المتقابلَين إن كانا وجوديَّين، فإن أمكن تعقُّل أحدهما دون الآخر[1]: فضِدَّان؛ كالبياض والسواد. وإلا: فمتضايفان؛ كالأبُوة والبُنوَّة. وإن كان أحدهما وجوديًّا والآخرُ عدميًّا؛ فإن اعتُبر كون الموضوع مستعدًّا للاتصاف بالوجود: فعدَم وملَكةٌ؛ كالبصر والعمَى. وإلا: فإيجابٌ وسلبٌ؛ وهو: التناقض. ولكن هذا الدليل: مبنيٌّ على أن المتقابلَين لا يكونان عدميَّين؛ قال «التفتازانيُّ»: (ولا دليل على ذلك، كيف وقد أطلق المتأخِّرون على أن نقيض العدميِّ قد يكون عدميا؛ كـ«امتناع»، و«لا امتناع»، و«العمَى» و«لا عمَى»؛ بمعنى: رفع العمَى وسلبه، أعمُّ من أن يكون باعتبار الاتصاف بالبصر أو باعتبار عدم القابلية. ومبنيٌّ أيضا على أن المراد بالوجوديِّ: ما ليس عبارة عن سلب شيءٍ، فيشمل: الإضافيات؛ فإنها عند المتكلمين: أمورٌ اعتباريةٌ، وعند الحكماء: أمورٌ وجوديةٌ. وتحقيق ذلك: في

(١) أول (صـ) ٧٩ في (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

خرج به: اختلاف مفردَين، واختلاف قضيةٍ ومفردٍ. ....

حاشية الملوي

قوله: (واختلاف مفردٍ وقضيةٍ): وكذا يُخرج: اختلافَ غير القضايا من المركبات الإنشائية[١].

حاشية العطار

«حواشينا على المقولات»[٢].

قوله: (خرج به اختلاف مفردين): اقتصروا على تعريف تناقض القضايا: لأنه المقصود بالنظر، والمنتفَع به فى القياسات؛ بناءً على أن التناقض يجرى فى غير القضايا؛ كما يُفهِمه قولهم فى عكس النقيض: (هو تبديل كل واحدٍ من طرفَى القضية بنقيض الآخر)، والطرفان: مفردان؛ نحو: «كل لا حيوان لا إنسان» فى عكس: «كل إنسان حيوان». وفى «شرح العقائد، للسعد»: (أن التناقض لا يجرى فى المفردات، بل هو مختصٌّ بالقضايا)[٣]؛ وأُيِّد: (لأن المتناقضَين هما المفهُومان المتمانعان لذاتَيهما، ولا تَمانُع بين التصورات؛ فإن مفهومَى «إنسان» و«لا إنسان»: لا يتمانعان إلا إذا اعتُبر ثبوتهما لشيءٍ)، فلا يُتصور وُرود سلبٍ وإيجابٍ إلا على نسبةٍ. هذا: والتحقيق أنه إن فُسر النقيضان بالأمرَين المتمانعَين بالذات؛ أى الأمرَين اللذَين يتمانعان ويتدافعان، بحيث يقتضى ـ لذاته ـ تحقُّقُ أحدهما فى نفس الأمر انتفاءَ الآخر فيه، وبالعكس؛

(١) وذلك نحو: «قُم»، «لا تقُم». ويخرج أيضا: المركبات الإضافية؛ نحو: «غلام زَيدٍ»، و«ثَوب عمرو». والمركبات التقييدية؛ نحو: «حيوان ناطق»، و«جوهر فرد». انظر: حاشية الصبان، صـ ١٠١.

(٢) راجع: حاشية العطار على مقولات البليدى، صـ ٢٠٩ ـ ٢١٦.

(٣) راجع: شرح العقائد النسفية وفتح الإله الماجد، صـ ١٨٩، ١٩٠.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

كالإيجاب والسلب، فإنه إذا تحقَّق الإيجاب بين الشيئَين: انتفى السلب، وبالعكس: لا يكون للتصور ـ أى الصورة ـ نقيضٌ؛ إذ لا يستلزم تحققُ صورةٍ انتفاءَ الأخرى؛ فإن صورتَى «الإنسان» و«اللا إنسان»: كلتاهما حاصلتان، لا تَدافع بينهما إلا إذا اعتُبر نسبتهما إلى شيء؛ فإنه حينئذ يحصل قضيتان متنافيتان صدقا: إن لم يُجعل السلب راجعا إلى نسبة الإنسان إلى شيء، بل اعتُبر جزءاً منه. وإن جُعل السلب راجعا إليها: كانتا متنافيتَين صدقا وكذبا. وكذا الحال فى التصورات التقييدية والإنشائية: لا تَدافُع بينها إلا بملاحظة وقوع تلك النسبة إيجابًا وارتفاعِها سلبًا؛ أعنى التصديقَين اللذَين أشيرَ بهذَين القولَين إليهما بعد رعاية شروط التناقض فيهما. وإن فُسر النقيضان: بالأمرَين المتنافيَين؛ أى الأمرَين اللذَين يكون كلٌّ منهما منافيًا للآخر لذاته، سواء كان تمانُعٌ فى التحقُّق والانتفاء؛ كما فى القضايا، أو مجردُ تباعدٍ فى المفهوم؛ بأنه إذا قيس أحدهما إلى الآخر: كان ذلك أشد بُعدًا مما سواه: كان للتصور نقيض؛ كـ«الإنسان» و«اللاإنسان». وتمامه فى «حاشية السيالكوتى علَى الخيالى»[1].

ويبقى النظر: فى أنه على القول بتناقُض المفردات، هل يكون لفظ «التناقض» مشترَكا معنويًّا بينها وبين القضايا، أو مشتركا لفظيًّا؟ ونقَل بعض المحققين عن «أبى الفتح» أنه قال: (الظاهر أن التناقضَ فى الاصطلاح: أعمُّ من

(١) راجع: حاشية السيالكوتى علَى الخيالى علَى شرح العقائد النسفية مع: جامع التقارير علَى السيالكوتى، صـ ١٥٨ ـ ١٦١، طبع: فرج الله الكُردى، توزيع: دار المصطفى، بشبرا مصر.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

أن يكون فى القضايا أو فى المفردات؛ لِشيُوع استعماله فى المفردات أيضا، والأصل فى الاستعمال: الحقيقة، ويؤيِّده قولهم: «نقيض كلِّ شيءٍ: رفعُه»[1]، وجعلُهم مطلق التناقض من أقسام التقابل)، ثم قال «أبو الفتح»: (ويحتمل أن يكون التناقض الحقيقيُّ: ما هو فى القضايا، وإطلاقه على ما فى المفردات: على سبيل المجاز المشهور؛ كما صرح به «السيد الشريف» فى بعض تصانيفِه؛ ويؤيِّده: ما اشتهر فيما بينهم: أن التصور لا نقيض له. ويحتمل أن يكون التناقض مشتركا لفظيًّا بين تناقض القضايا وتناقض المفردات) اهـ. فإن قلت: إذا كان الاشتراك معنويًّا: يكون المفهومُ واحدًا؛ شاملا للتناقض بين القضايا وللتناقض بين المفردات، فما ذلك المفهوم؟ وجوابه: ما قاله «شارح القسطاس» بعد تقرير الاعتراض الوارد على التعريف المشهور: (فالطريق فى تعريف التناقض أن يقال: هو اختلاف مفهومَين بالثُّبوت والانتفاء، بحيث يقتضى لذاته تحققَ أحدهما وانتفاءَ الآخر)، قال: وانما قلنا «مفهومَين»: ليشمل القضيتَين والمفردَين) اهـ.

فإن قلتَ: من المعلوم أن مباحث هذا الفن يجب أن تكون عامةً منطبقةً على سائر الجزئيات، فما بالُهم اقتصرُوا على تعريف تناقض القضايا وأحكامِه دون المفردات. وجوابه: ما قاله «القطبُ الرازيُّ» فى «شرح المطالع[2]»:

(١) قارن: حاشية الدسوقى على القطب، جـ ٢ صـ ١٢٦.

(٢) أول (صـ) ٨٠ فى (ط ١).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

(إن[1] وجوب عموم مباحثهم: فيما يكون بالنسبة إلى أغراضهم ومقاصدِهم، ولَما لَم يتعلق لهم بالتناقض بين المفردات غرضٌ يُعتدُّ به، بل جُلُّ غرضهم: إنما هو فى التناقض بين القضايا؛ حيث صار قياس الخلف الموقوف على معرفته: عمدةً فى إثبات المطالب فى العلوم الحقيقية، بل وفى إثبات أحكامهم؛ من: العُكُوس وإنتاج الأقيِسَة، لا جرم اختصَّ نظرُهم بالتناقض بين القضايا، ونبَّهوا فى تعريفهم إيَّاه على ذلك). وقد طوَّلنا الكلام فى هذا المقام؛ لكوننا لم نر مَن تعرَّض من الحواشى المتأخرة لذكر أمثال هذه المَباحث، فجمعناها فى سلك التحرير، بعد البحث عنها والتنقير، فقد وفدَت اليك سافرةَ النِّقاب، بعد أن كانت محتجبةً فى معاقل الكُتب الصِّعاب[2].

---

(١) أول (صـ) ٨٠ فى (ط ٢).

(٢) توضيح ما ذكره: أنه قد يقال بوجود التناقض فى التصورات؛ بدليل قولنا: «زَيد»، «لا زيد»: اختلفَا إيجابا وسلبا. فالجواب: أن هذا وإن كان تناقضا لغة؛ لأنه رفعٌ لِما أُثبت، غير أنه لا يسمَّى فى اصطلاح المناطقة تناقضا؛ إذ لا غرض لهم ـ أصالةً ـ فى المفردات، فنظر المنطقيِّ بالأصالة: فى القضايا، لذا كان التناقض الاصطلاحيُّ عندهم: فى القضايا التى لها مدخل فى القياس. وقيل: لا يُتصور تناقضٌ بين المفردَين؛ لأنه إذا اعتُبر الحُكم عليهما: لم يكونا مفردين، وإن لم يعتبر الحكم عليهما: فلا يتعلق بهما نفيٌ ولا إثبات؛ لاختصاص النفى والإثبات بالأحكام. وبعض العلماء على أن كلام المناطقة يفيد اعتبارَ التناقض بين المفردَين؛ إذ المناطقة يقسِّمون العلم إلى: تصورٍ، وتصديقٍ. وكلٌّ منهما: إما ضروريٌّ، وإما نظريٌّ. والنظريُّ: قد يقع فيه الخطأ؛ فالإنسان قد يناقِض نفسَه فى وقتَين مختلفَين؛ بأن يَفهم معنًى فى وقت، ثم يفهم نقيض هذا المعنى فى وقت آخر، فتتناقض=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(بالإيجاب والسلب)(١): خرج به: الاختلاف بالاتِّصال والانفصال، .....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (بالإيجاب والسلب): قال «السعد»: (تحقيقٌ لمفهوم التناقض؛ لأنه إنما يطلَق على هذا الاختلاف. ولو ترَكَه: لَم يقع قدحٌ في التعريف؛ لأن الاختلاف بغير الإيجاب والسلب؛ من: العُدول والتحصيل، والحصر والإهمال، وغير ذلك: ليس بحيث يقتضي لذاته صدقَ أحدِهما وكذبَ الأخرى)(٢).

قوله: (بالاتصال والانفصال): بأن تكون إحدى القضيتَين متصلةً؛ كـ«إن

= قضاياه التي يتعلق بها فهمه، لذلك احتاج إلى عاصم، هو المنطق. وهذا الكلام صريح في أن للمفردات نقائض، لكن تعريفهم التناقض: بأنه (اختلاف قضيتين) إلى آخره: تعريفٌ لأحد قسمَي التناقض؛ أي التناقض في القضايا. واقتصروا عليه: لكثرة وُقوعه. راجع: حاشية شيخ الإسلام عبد الله الشرقاوي على شرح الهدهدي على أم البراهين، صـ ٨٢، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الرابعة، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م. وحاشية الصبان، صـ ١٠١. وحاشية العطار على شرح الخبيصي، صـ ١٩٣، ١٩٤. وتوضيح المنطق القديم، صـ ٨٢.

(١) أي بالكيف. أما الاختلاف بالكَمِّ؛ أي بالكلية والجزئية: فلابد منه في التناقض، غير أنه لم يذكره: «لأن الاختلاف في الكم: لا يتأتَّى في القضايا التي لا كمَّ فيها، مثل الشخصية، ولا يحتاج إليه إلا في القضايا المسوَّرة أو المهملة. أما الاختلاف في الكيف: فهو مطَّرد في كل القضايا». وقد يقال: إن قوله: (يقتضي صدق...) إلى آخره: يلزم منه الاختلاف في الكم؛ إذ لو لم تختلف القضايا في الكَم: لَما اطَّرد «صدق إحداهما وكذب الأخرى؛ مثلا: قولنا: «بعض الحيوان إنسان، بعض الحيوان ليس إنسانا»: قضيتان صادقتان معا. وقد تكذبان معا؛ كما في قولنا: «كل حيوان إنسان، لا شيء من الحيوان بإنسان». وقد تصدق إحداهما وتكذب الأخرى؛ كقولنا: «كل إنسان حيوان، لا شيء من الإنسان بحيوان»». مذكرات في المنطق، صـ ٧٥.

(٢) شرح السعد على الشمسية، صـ ٢٧٣، ٢٧٤.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وبالكليةِ والجزئيةِ، وبالعُدول والتحصيل، وبغير ذلك[1]، (بحيث يقتضي) الاختلافُ (لذاته[2]: أن تكون إحداهُما[3]): أي إحدى[4] القضيَّتين (صادقةً والأخرى كاذبةً؛ كقولنا: زيدٌ كاتبٌ، زيدٌ[5] ليس بكاتبٍ)؛ ....

حاشية الملوي

قوله: (وبالعدول التحصيل): إن قيل: يلزم خروج نحو: «زيد ليس غير كاتبٍ، وزيد كاتب»؛ فإنهما مختلفان بالعدول والتحصيل، مع أنهم

حاشية العطار

كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود»، والأخرى منفصلةً؛ كـ«العدد إما ما زوجٌ أو فردٌ».

قوله: (وبالكلية والجزئية): كـ«كل إنسانٍ حيوانٌ»، و«بعض الإنسان حيوانٌ».

قوله: (وبالعدول والتحصيل): كقولنا: «زيد إنسان»، «زيد لا حَجَر»؛ بجَعل حرف السلب جزءًا من المحمول؛ كما تقدم.

قوله: (وبغير ذلك): كالاختلاف بالحملية والشرطية؛ كـ«زيد كاتب»، و«إن كان زيد أبًا لعمرو فعمرو ابنٌ لزَيد». وكأن تكون إحدى القضيتَين محصورةً والأخرى مهملةً؛ كـ«كل إنسان حيوان»، و«الإنسان حيوان».

قوله: (لذاته): مما يُتعجب منه هنا: قول «المحشي»: (إنه فصلٌ، وما قَبله

(١) في (ز): (وغير ذلك).
(٢) أول (ل) ١٥ في (ز). وانظر: المرشد السليم، صـ ١١٦، ١١٧.
(٣) في (خ): (احديهما).
(٤) في (ز): (اى احد).
(٥) في (خ): (وزيد).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

فإنه صادقٌ بما ذكرَه[1]. وخرج بالحيثية المذكورة: الاختلاف بالإيجاب والسلب لا بهذه الحيثية؛ نحو: «زيدٌ ساكنٌ، زيدٌ ليس بمتحركٍ»؛ لأنهما صادقتان. وبقوله «لذاته»: الاختلاف بالحيثية المذكورة لا لذاته؛ نحو:

حاشية الملوي

أخرجوهما بقولهم: (بحيث) إلى آخره. فالجواب: أن المراد: إخراج اختلافهما بالعدول والتحصيل بدون اختلافهما بالإيجاب والسلب، أما إذا اختلفا بالإيجاب والسلب: فهما داخلان في الاختلاف بالإيجاب والسلب؛

حاشية العطار

أجناس، والإخراج بها: من حيث اعتبارها فصولا؛ فـ «الاختلاف»: جنسٌ أعلَى. و«قضيتين»: جنس دونه. و«الإيجاب والسلب»: جنس ثالث، وهو دون الثانى. و«مَفاد الحيثية»: جنس رابع) اهـ. بل هو محضُ إعرابٍ، لا يُسطَّر مثلُه فى كتاب!

قوله: (وبقوله لذاته) إلى آخره: قال «السعد» فى «شرح الشمسية»: (وقوله «لذاته»: احترازٌ عن اختلاف القضيتَين المقتضى لصدق [إحداهما] وكذب الأخرى، لكن لا نظرًا [إلى] ذاته، بل لأجْل واسطةٍ، أو خصوص مادةٍ؛ فالأول كقولنا: «زيدٌ إنسانٌ، زيد ليس بناطقٍ»؛ فإنه إنما يقتضى صدقَ أحدهما وكذبَ الأخرى بواسطة: أن «كل ناطق إنسان». والثانى كقولنا: «كل إنسان حيوان، [لا] شيء من الإنسان بحيوان»، وقولنا: «بعض الإنسان حيوان»، «[بعض] الإنسان ليس بحيوان»؛ فإن [اقتضاءَ][2] الصدق والكذب

(١) فى (ز): (بما ذكر).

(٢) فى (ط ١، ٢): (فإن أقسام). وفى شرح السعد، صـ ٢٧٤: (اقتسام)، وفى بعض نسَخه: (فإن اقتضاء). وما بين [المعقوفتين] هنا: ضبطتُه من شرح السعد، صـ ٢٧٤.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

«زيد إنسانٌ، زيد ليس بناطق»؛ إذ الاختلاف بين هاتَين القضيتَين لا يقتضي[1] أن تكون إحداهما[2] صادقةً والأخرى كاذبة لذاته، بل بواسطة: أن الأُولى[3] في قوة: «زيد ناطقٌ»، وأن الثانية في قوة: «زيدٌ ليس بإنسانٍ».

حاشية الملوي

لأن المراد: اختلافهما بالإيجاب والسلب، سواء اختلفا في شيءٍ آخر أم لا، فاحتاجوا إلى إخراجهما بقولهم: (بحيث يقتضي[4]) إلى آخره: لأن هاتَين يجوز صدقُهما؛ بأن يكون كاتبًا، وكذبُهما؛ بأن يكون زَيدٌ موجودًا غير كاتب.

حاشية العطار

فيها: إنما هو [بحسب خصوصية] المادة، لا لذات الاختلاف بين الكليتَين والجزئيتَين؛ فإن الكليتَين: قد [تكذبان]؛ كقولنا: «كل حيوان إنسان، ولا شيء من الحيوان بإنسان». [والجزئيتَين: قد تصدُقان]؛ كقولنا: «بعض الحيوان إنسان، [ليس بعض الحيون بإنسان»])[5] اهـ.

---

(١) في (ز): (لا تقتضي).

(٢) في (ز): (احدهما).

(٣) في (ز): (بواسطة بل الاولى).

(٤) في (ب): (تقتضي).

(٥) توضيح ما ذكره الشارح والمحشِّي: أن الاختلاف بالإيجاب والسلب: إما أن يقتضيَ صدقَ إحدى القضيتين وكذبَ الأخرى. أو لا يقتضي ذلك. الأول: كقولنا: «زيد قائم، زيد ليس بقائم». والثاني: كقولنا: «زيد ساكِن، زيد ليس بمتحرك». وفي الحالة الأولى: إذا كان الاقتضاء المذكور: من ذات الاختلاف؛ أي بقطع النظر عن خصوص المادة والواسطة: فهو المطلوب. بخلاف ما إذا كان الاقتضاء بالنظر إلى المادة والواسطة: فهو غير المطلوب؛=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(ولا يتحقَّق ذلك): أي التناقض في القضيتَين المخصوصتَين أو المحصورتَين (إلا بعد اتفاقِهما) في ثمان وَحداتٍ[1]: ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (المخصوصتين): قضية اقتصاره على المخصوصة والمحصورة: عدم تحقُّقه في المهملة، وليس كذلك؛ قال «الشيخ السنوسيُّ» في «منطقه»: (ونقيض المهملة؛ [موجبة وسالبة][2]: نقيض جزئيتهما؛ [يعني]: لأن المهملة في قوة الجزئية) اهـ. والجواب عن «الشارح»: أنه أدرجَها في المحصورة: بناء على أنها في قوة الجزئية، وحينئذ يُراد بـ(المحصورة): حقيقةً أو حكمًا، وللشارح في ذلك سلَفٌ؛ فإن «السعد» في «شرح الشمسية»: صرَّح بدخولها فيها؛ معللا بما ذكرناه.

قوله: (في ثمان وحدات): أشار إليها بعضهم بقوله:

= مثلا: إذا قيل: «زيد إنسان، زيد ليس بناطق»: فهذا لا يسمَّى تناقضا؛ ففي هذا المثال: اختلاف بين القضيتين بالإيجاب والسلب، واقتضى هذا الاختلاف: صدقَ إحدى القضيتَين وكذب الأخرى، لكن هذا الاقتضاء ليس لذات الاختلاف وصورته، بل بالنظر إلى المادة؛ أعني: التساوي بين الإنسانية والنُّطق، فصِدق أحد المتساويَين يفيد: صدقَ الآخر وكذبَ نقيضه؛ فتحصَّل: أن الصدق والكذبَ هنا: لم ينشأ من ذات الاختلاف، بل من الواسطة؛ التي هي: «صِدْق أحد المتساويَين يستلزم كذبَ نقيض مساويه». راجع بالتفصيل: محاضرات المنطق، صـ ٤٢، ٤٣، وشرح الملوي وحاشية الصبان، صـ ١٠٣، وتيسير القواعد المنطقية، صـ ١٧٠، ١٧١.

(١) يعني أنه بعد تحقُّق الوحدات المذكورة: قد يتحقَّق التناقض. راجع: حاشية الدسوقي والسيالكوتي على الشمسية، جـ ٢ صـ ١١٩.

(٢) في (ط ١، ٢): (موجبة أو سالبة). قارن: مختصر السنوسي، صـ ١٣٤، ثم انظر: شرح السعد على الشمسية، صـ ٢٥٨، وحاشية العطار على الخبيصي، صـ ١٩٤.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

كــلٌّ إضـــافةٌ وشـــرطٌ وفِعـــلٌ   وضـــعٌ ووقـــتٌ ومكـــانٌ حمـــلِ

ولا انحصار لها فى الثمانية؛ فإنَّ الاختلاف المانعَ من التناقض: قد يكون بغيرها من المتعلقات؛ كالأحوال والظُّروف والمفعولات وغير ذلك؛ تقول: «زيد كاتبٌ»؛ أى بالقلم العربىِّ، «زيد ليس بكاتبٍ»؛ أى بالقلم الهندىِّ، «زيد آكلٌ»؛ أى الخُبز، «زيد ليس بآكلٍ»؛ أى اللَّحم. وكثيرٌ ما يُنفى الشىء ويثبت باعتبارَين ولا يحصل تناقضٌ. والمحقِّق للتناقض: هو اتحاد النسبة الحُكميَّة؛ حتى يَرِد الإيجاب والسلب على شىءٍ واحدٍ من جهةٍ واحدةٍ؛ كما ذهب إليه «الفارابىُّ»، وهو التحقيق. وفى «حاشية المحقق العصام» على «شرح الشمسية»: (أنهم لم يريدوا الحصر، ولم [يَذكُرو][(1)] الوَحدات بتمامها: لِعدم دخولها تحت الضبط) اهـ. وفى «الشرح الجديد علَى التجريد»: (أن القضيتَين[(2)] المتناقضتَين يجب أن يكونا متحدتَين من جميع الوُجوه، ولا يتغايران، إلا أنَّ فى إحداهما سلبا، وفى الأخرى إيجابا، لكن كثيرًا ما يُغفَل عن التغاير ويُظنُّ فى قضيتَين أنهما متناقضتان، ويغلط؛ مثلا قولنا: «الخمر مسكِرٌ»، مع قولنا: «الخمر ليس بمُسكرٍ»؛ يُظن أنهما متناقضتان، ويغفل عن عدم الاتحاد بينهما بحسب القوة والفعل. فظهر: أنهم إنما شرطوا الوحدات الثمانية وغيرها: لدَفع اللَّبس، والصَّون عن الخطأ فى أخذ النقيض، فمَن ردَّها إلى الثلاثة أو إلى

(١) فى (ط ١، ٢): (ولم يذكر).

(٢) أول (صـ) ٨١ فى (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(فى الموضوع)؛ إذ لو اختلفتا[1] فيه؛ نحو: «زيد قائمٌ، بَكرٌ ليس بقائمٍ»: لم تتناقضا[2]؛ لجواز صدقهما معًا أو كذبهما. (و) فى (المحمول)؛ إذ لو اختلفتا فيه؛ نحو: «زيد كاتبٌ، زيد ليس بشاعرٍ»: لم تتناقضا.

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

الاثنين أو إلى وَحدة النسبة الحُكمية: فقد غفل عن فهم مقصودهم)[3] اهـ. ومِن ثَم قال بعض الفضلاء: وظَنِّى أن النزاع بينهم لفظىٌّ؛ فمَن قال: «إن اتحاد النسبة الحُكمية كافٍ عن ذكر الوحدات الثمانية»: لِفَهمه الشرطَ؛ أعنى وحدةَ النسبة الحُكمية. ومَن قال: «إن الشروطَ الوحداتُ الثمانيةُ»: لا يُنكِر أن الشرط فى الحقيقة واحدٌ، ولكن بَنَى الأمرَ على الظاهر؛ حيث جعل علامات الشرط؛ الذى هو وحدة النسبة الحُكمية؛ أعنى الوحدات المذكورة: شروطًا. وكذلك مَن جعَل الشروط اثنَين أو ثلاثةً: جعل علامات الشرط شروطًا؛ فإن أحدا من العقلاء لا يشكُّ فى أن الغرض: تحصيلُ وحدة النسبة الحُكمية؛ حتى يَرِد الإيجاب والسلب على شيء واحد.

قوله: (فى الموضوع): أعم من أن يكون هذا الاتفاق فى اللفظ والمعنى،

(١) فى (ز): (اختلفا). وكذا كلمة (اختلفتا) المتكررة أكثر من مرة فيما يأتى، وردت فى (ز): (اختلفا).

(٢) فى (ز): (يتناقضا). وكذا كلمة (تتناقضا) المتكررة أكثر من مرة فيما يأتى، وردت فى (ز): (لم يتناقضا). وقارن: حاشية الدسوقى على القطب، جـ ٢ صـ ١٢٠.

(٣) نقل العلامة العطار: «أن الرد إلى الوحدتَين: إخلالٌ بما هو الغرَض من تفصيل الوحدات الثمانية. والرد إلى وحدة النسبة [الحُكمية فقط]: مبالغةٌ فى الإخلال». حاشية العطار على الخبيصى، صـ ١٩٦، وانظره، صـ ١٩٧. وانظر ما سيأتى قريبا فى ذلك للعطار.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(و) في (الزمان)؛ إذ لو اختلفتا فيه؛ نحو: «زيدٌ نائمٌ»[1]؛ أي ليلا، «زيد ليس بنائم»؛ أي نهارًا: لم تتناقضا. (و) في (المكان)؛ إذ لو اختلفتا فيه نحو: «زيدٌ قائمٌ»؛ أي في الدَّار، «زيدٌ ليس بقائمٍ»؛ أي في السُّوق: لم تتناقضا. (و) في (الإضافة)؛ إذ لو اختلفتا فيها؛ نحو: «زيدٌ أبٌ»؛ أي لعمرو، «زيد ليس بأبٍ»؛ أي لبكر: لم تتناقضا. (و) في (القُوة، والفِعل)؛ إذ لو اختلفتا فيهما؛ بأن تكون النسبة في إحداهما[2] بالقوة وفي الآخر

حاشية الملوي

قوله: (والزمان): فلا تناقُض في نحو: «زيد أبٌ لعمرو أمس»، «زيد ليس بأبٍ له الآن»؛ لجواز كذبهما؛ بأن يكون أبًا الآن؛ لأنه قبل الولادة لا يسمى أبًا، فلا يحتاج إلى جواب. «قلا أحمد» في «حاشيته على الفنري».

حاشية العطار

أو بحسب المعنى فقط، وحينئذ فـ «زَيدٌ انسان»: مناقضٌ لـ«زيد ليس بشَرًا»، و«الإنسان ناطقٌ»: مناقض لـ«البشر ليس بناطق»، وكذا يقال في بقيَّة الوَحدات.

قوله: (في الزمان): إن قيل قد تحقَّق التناقض في مثل قولنا: «زيد أبٌ لعمرو»؛ أي أمس، «زيد ليس بأبٍ له»؛ أي اليوم مع عدم وحدة الزمان. قلنا: لا نسلم تحقُّق التناقض فيه؛ لأن صدق إحداهما وكذبَ الأخرى: ليس لذات الاختلاف، بل لخصوص المادة؛ وذلك لأن الأُبوَّة صفةٌ [له][3]، لو تحقَّقت

---

(١) في (ز): (قائم).

(٢) في (ز): (في احديهما). وانظر: الصفحة السابقة.

(٣) (ط ١، ٢) بدون: (له). قارن: حاشية العطار على الخبيصي، صـ ١٩٦، وفيها يقول: «وأما ما يقال: إن وحدة الزمان تستلزم وحدةَ المكان؛ ضرورة امتناع أن يكون الشيء الواحد في زمان واحد في مكانَين: فغلطٌ؛ لأن ههنا شيئَين؛ أحدهما: النسبة الإيجابية، والأخرى:=

بالفعل؛ نحو: «الخَمر فى الدَّنِّ مُسكِرٌ»؛ أى بالقوة، «الخمر فى الدن ليس بمسكرٍ»؛ أى بالفعل: لم تتناقضا. (و) فى (الجُزء، والكلِّ)؛ إذ لو اختلفتا فيهما؛ نحو: «الزِّنجىُّ أسوَدٌ»؛ أى بعضُه، «الزنجىُّ ليس بأسوَدٍ»؛ أى كلُّه:

قوله: (الدَّن): بفتح الدال: هو الوِعاء للخمر، المحدَوْدَب الأسفل.

قوله: (الزِّنجىّ) إلى آخره: فيه بحث؛ لأن هاتَين القضيتَين: مهملتان، ولا تناقض[1] بينهما، وكذا يُبحث فى المثال الذى بعده. قلتُ: ويجاب: بجعل «ال» للعهد فيها، فيكونان شخصيَّتين.

أمس: تحققت اليومَ. قاله «قول أحمد». وهذا بناءً على أن إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ـ كما قال ـ. وقال «شيخُنا»: (لا نسلم ذلك؛ لجواز كذبِهما جميعا؛ بأن يكون أبًا له الآن؛ لأنه قبل الولادة: لا يسمَّى أبًا له). قاله «المحشى».

قوله: (فى الدَّن): هو ـ بفتح الدال ـ: الراقودُ العظيمُ.

قوله: (الزنجىُّ أسوَد): أُورد عليه: أن القضيتَين مهملتان، ولا تناقُض بين مهملتَين. وأجيب: بأن «ال» فى الأولى: جنسيةٌ، والثانية: استغراقيةٌ، بلا إهمال. كذا قيل، ولا يَخفى ضعفه، فالأحسن ما قاله «المحشى»: (أن «ال»:

= السلبية، فيجوز أن يكونا جميعا فى زمان واحد، ويكون كلٌّ منهما فى مكانٍ آخر؛ كقولنا: «زيدٌ جالسٌ الآن»؛ [أى] فى المسجد، «زيدٌ ليس بجالس الآن»؛ [أى] فى السُّوق. ومحصله: أن المكانَ: ظرفٌ للمحمول، والزمانَ: ظرف للنسبة».

(١) فى (ب): (فلا تناقض). وانظر: حاشية الدسوقى على القطب، جـ ٢ صـ ١٢٠، ١٢١.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لم تتناقضا. (و) فى (الشَّرط)[1]؛ إذ لو اختلفتا فيه؛ نحو: «الجسم مُفرِّقٌ للبصَر»؛ أى بشرط[2] كونه أبيض، «الجسم ليس بمفرِّقٍ للبصر»؛ أى بشرط كونه أسوَد: لم تتناقضا[3]. وردَّ المتأخرون هذه الوحدات: إلى وحدتَىْ[4] الموضوع، والمحمول؛ لاستلزامهما البقيَّة. ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

عهدية، فتكون القضيتان مخصوصتَين.

قوله: (الجسم مفرِّقٌ للبصر): أى مضعِّف له. قاله بعض «حواشى مختصر الشيخ السنوسى». اعترض التمثيل بهذا ونحوه: بأن القضيتَين المهملتَين لا تناقُض بينهما كالجزئيتَين؛ لصحة صدقهما وإن انتفت الوحدات الثمان. وأجيب: بأن المراد بيانُ مادة المثال، مع مراعاة شرط الاختلاف فى الكَم. انتهى. وهو جوابٌ نفيسٌ يجاب به عن النظائر؛ ومنها: «الزنجىُّ أسوَدٌ»، إلى آخره، بلا احتياج لما تكلَّفوه.

قوله: (إلى وحدتَى[5] المحمول والموضوع): هذا الذى اختاره «الفخر».

---

(١) (ح) بزيادة: (نحو: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب).

(٢) فى (ز): (للبصر بشرط).

(٣) زاد البعض: وحدةَ الآلة، فلا تَناقُض بين القضيتَين مع اختلاف الآلة فيهما؛ مثل: «أنا الآن أكتُب»؛ أى بقلمٍ أزرق، «أنا الآن أكتب»؛ أى بقلمٍ أحمر. وقيل: بل هذه الوحدة ترجع إلى وحدة الشرط. راجع: السابق نفسه، جـ ٢ صـ ١١٩، تيسير القواعد المنطقية، صـ ١٧٤، المرشد السليم، صـ ١١٨.

(٤) فى (ز): (وحداتى).

(٥) فى (ط ١): (إلى وحدة).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

وأَوردَ عليه «الطُّوسيُّ» نحو قولنا: «السقمونيا مسهِّلةٌ للصفراء»؛ أى ببِلادنا، «السقمونيا ليست مسهلةً»؛ أى ببلاد التُّرك؛ فإن الطرفَين ليسا جزئَين، لا من الموضوع ولا من المحمول؛ فهاتان قضيتان اتفقتا فى الموضوع والمحمول، واختلفتا بالإيجاب والسلب، وليس بينهما تناقضٌ؛ لاجتماعهما على الصدق، وعدم التناقض؛ لعدم الاتحاد في المكان. هكذا قيل، والذى صرح به «الشيخ السنوسيُّ» وغيرُه: أن «الفخرَ» ردَّها إلى ثلاثة: وحدة الموضوع، والمحمول، والزمان. اهـ. قال بعض حواشيه: (وجعَل وحدة الشرط والكل والجزء: داخلتَين فى وحدة الموضوع، وجعَل وحدة المكان والقوة والفعل والإضافة: داخلةً فى وحدة المحمول. وأُلزم «الفخر» رجوعَ وحدة الزمان أيضا إلى المحمول كالمكان؛ ولذا ردَّ كثيرٌ من المتأخرين الجميع إلى: وحدة الطرَفين)[1]. وأشار «الفخر» إلى الجواب: بأنهم اعتبروا وحدة الزمان بالاستقلال؛ لأنها مَلاك الأمر فى التناقض، فالتصريح بها يوجِب زيادةَ التوضيح. على أن ما يرجع للموضوع والمحمول: يختلُّ عند عكس القضايا، فيرجع ما للموضوع للمحمول، وما للمحمول للموضوع؛ قال «السعد»: (فالأَولى: القول برجوع [جميع الوحدات]: إلى وحدة [الموضوع والمحمول]، من[2] غير تخصيصٍ، بل الأصوبُ: ما ذكَره

(١) صرَّح بذلك: الشيخ البيجورى، فى حاشيته على مختصر السنوسى، صـ ١٣١، وراجع: حاشية الدسوقى على القطب، جـ ٢ صـ ١٢١، ١٢٤، تيسير القواعد، صـ ١٧٤، محاضرات المنطق، صـ ٤٣، ٤٤.

(٢) أول (صـ) ٨٢ فى (ط ١، ٢). وانظر: شرح السعد، صـ ٢٧٨. وما بين [المعقوفتين]:=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وردَّها بعضُهم: إلى وحدةٍ واحدةٍ؛ وهى: النسبة الحُكمِيَّة؛ حتى يكون السلبُ وارداً على النسبة التى ورَد عليها الإيجاب؛ لأنه[1] إذا اختلف شىءٌ من الثمان: اختلفت النسبة. وكالموضوع والمحمول فى الحملية: المقدَّم والتالى فى الشرطية، فيُشترَط اتفاق الشَّرطِيتَين فيما ذُكر، لكن يعبَّر بدل «الموضوع» و«المحمول»: بـ«المقدم» و«التالى».

ثم بيَّن ما يناقض كُلا من الموجبة والسالبة فقال:

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

بعضُهم: من الاكتفاء بوحدة النسبة الحُكمية؛ حتى يكون السلب وارداً على ما ورد عليه الإيجاب؛ لأنه متى اختلف شىء من [الموضوع والمحمول وما يتعلق بهما]: اختلفت النسبة، ومتى لم تختلف النسبة: لم يختلف شىء من تلك الأمور؛ بِحُكم عكس النقيض) اهـ باختصار. وقد سبق لك ما فيه مَقنَع.

قوله: (لأنه إذا اختلف شىء): أى ومتى لم تختلف النسبة، إلى آخر ما سبق.

قوله: (ثم بيَّن ما يناقض كُلا من الموجبة والسالبة): لا يَخفى شمول الموجبة والسالبة للشخصية، ولم يذكرْها فى هذا البيان، فكان الأَولى أن يقول: (ثم بيَّن تناقض المحصورات). والجواب: أنه أراد الموجبةَ والسالبةَ من المحصورات؛ وقرينة الحمل على ذلك: سبقُ بيان الموجبة والسالبة الشخصيتَين،

= ضبطتُه من شرح السعد. وترَك العطار عباراتٍ، للاختصار ـ كما قال ـ، فتركتُها.

(١) انظر: مذكرات فى المنطق، صـ ٧٦.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(ونقيضُ الموجبةِ الكليةِ: إنما هى: السالبةُ الجزئيةُ؛ ....

حاشية الملوي

قوله: (ونقيض الموجبة) إلى آخره: حاصله: أن الشخصية يكفى فى نقضها: تبديل الكيف، بالشروط المتقدمة من: الاتفاق فيما مر. وغير الشخصية: لك فيها[1] قاعدة: وهى أن تبدِّل الإيجابَ بالسلب وعكسه،

حاشية العطار

ولذلك لم يذكرْها هنا؛ اكتفاءً بذِكْرها سابقا فى تمثيل التناقض بعد تعريفه بقوله: (زيدٌ كاتبٌ، زيدٌ ليس بكاتب)؛ فإن هاتَين شخصيتَان متناقضتان. ولَما ذكر أنه لا يتحقق التناقض إلا بعد اتفاق[2] القضيتَين فى الوحدات الثمان، علم أن هذا عامٌّ فى جميعها، وقد انفردت المحصورات بزيادة: «الاختلاف فى الكَمِّ؛ وهو: الكلية والجزئية»، زيادةً على: الاختلاف فى الكيف؛ وهو: الإيجاب والسلب المذكور سابقا بقوله: (اختلاف قضيتَين فى الإيجاب والسلب)؛ فمِن ثَم خَصَّ البيانَ هنا: بالمحصورات منها، على اعتبار أمرٍ زائدٍ فيها على المخصوصتَين؛ وهو: الاختلاف فى الكَم. والحاصل: أن الشخصيةَ يَكفى فى نقيضها: التبدُّل بالكيف، وغيرَها: لابد من التبدُّل فيه والكَمِّ أيضا، وقد أسلفْنا: أن المهملة داخلةٌ فى المحصورات؛ لكونها فى قوة الجزئية، وحينئذ لابد من كلية نقيضِها، موجبة أو سالبة؛ لأنها فى قوة الجزئية.

قوله: (إنما هى السالبة الجزئية): وجْهُ الحصر: أن الإيجاب: يناقضُ السلبَ لا غير، وأن الكلية: تُناقضُ الجزئيةَ لا غير.

(١) فى (أ): (لك فيه).

(٢) فى (ط ١): (بعد اتقان).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

كقولنا: «كل إنسانٍ حيوانٌ، وبعض الإنسان ليس بحيوانٍ»[1]. ونقيض السالبة الكلية: إنما هى الموجبة الجزئية؛ كقولنا[2]: «لا شيء من الإنسان بحيوانٍ، وبعض[3] الإنسان حيوان»)؛ لِما يأتى فى قوله: (والمحصورتان[4])، وفى[5] نسخة: المحصورات؛ ....

حاشية الملوي

وتبدلَ الكليةَ بالجزئية. والمهملةُ[6] فى قوة الجزئية، فلابد من كلية نقيضها، سواء كانت موجبةً أو سالبةً.

حاشية العطار

قوله[7]: (لَمَا يأتى): علةٌ للحصرَين المذكورَين. و«الذى يأتى»: هو قوله: (لأن الكليتَين) إلى آخره.

وأما قول «المحشى» فى قوله «والمحصورتان»: (فالمراد منه: ما تضمَّنه هذا الكلام من قوله بعده: «لأن الكليتين»): فمعناه: لِما يأتى فى ضمن قوله (والمحصورتان) إلى آخره.

قوله: (والمحصورتان) إلى آخره: إجمالٌ للكلام السابق ذِكْره توطئةً

---

(١) (ص) بدون: (كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان).

(٢) فى (ص): (كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان، ولا شيء من...).

(٣) فى (خ): (بعض).

(٤) فى (خ)، (ص): (والمحصورات).

(٥) أول (ل) ١٦ فى (ز).

(٦) بعض المناطقة: على أن المهملة كالشخصية؛ نقيضُها: مثلُها، مع الاختلاف فى الكيف. وهو رأى ضعيف؛ إذ الحق: أنها فى قوة الجزئية. راجع: شرح الملوى وحاشية الصبان، صـ ١٠٤، مذكرات فى المنطق، صـ ٧٧.

(٧) (ط ١، ٢): بتقديم التعليق على قوله: (والمحصورتان).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والمراد: المحصورتان (لا يتحقق التناقض بينهما[1]) بعد اتفاقهما فى الوَحدات السابقة؛ ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

للدليل المذكور بقوله: (لأن الكليتَين)، إلى آخره. وكان المناسبُ: التعبيرَ بالفاء؛ لِعلمِه من سابقِه.

قوله: (والمراد المحصورتان): أى الكلية والجزئية مطلقا، ويحتمل أن يراد: المحصورات الأربع: الكلية؛ موجبة وسالبة، والجزئية كذلك. وأما المهملة: فهى فى قوة الجزئية ـ كما سلف ـ.

وهذا الكلام: بيانٌ لإجمال ما سبَق وتتميمٌ له؛ لأنه تضمَّن شرطَين زيادة على [اشتراط][2] الاتفاق فى الوحدات الثمانية المذكور سابقا؛ وهما: الاختلاف فى الإيجاب والسلب، وفى الكلية والجزئية. ولَما كان الأول منهما قد تقدمَ فى حد التناقض: استغنى بذلك عن زيادة بيانٍ فيه هنا. وأما الثانى: فلَما لَم يتقدم ذكرُه: احتاج لبيانه هنا وإقامة الدليل عليه بقوله: (لأن الكليتَين)، إلى آخره.

وإنما قال «الشارح» (والمراد المحصورتان) إلى آخره: لأن التناقض إنما يكون بين قضيتَين منها فقط، لا بين الأربع.

(١) فى (ص): (بينها).
(٢) فى (ط ١، ٢): (اشتراك).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(إلا بعد اختلافهما فى الكَمِّية[1]): أى الكُلية والجزئيَّة؛ ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: **(إلا بعد اختلافهما فى الكمية)**: قال «السعد»فى «شرح الشمسية» بعد ذكْر الاختلاف بين القضيتَين بالإيجاب والسلب، والاتفاق فى الوحدات الثمانية: (هذا كلُّه إذا لم تُعتبر الجهة، وأما اذا اعتُبرت: فلا بد فى المخصوصات والمحصورات جميعا مع رعاية الشروط المذكورة: من الاختلاف فى الجهة؛ لِعَدم تحقُّق التناقض عند اتحاد الجهة مع رعاية جميع ما ذكر؛ لأنه فى مادة «الإمكان الخاصِّ» تَكذِبُ الضروريتان؛ كقولنا: «بالضرورة كل إنسان كاتبٌ»، [بالضرورة][2] ليس كل إنسان بكاتب، وتَصدُق الممكنتان؛ كقولنا: «بالإمكان كل إنسان كاتب، [بالامكان] ليس كل إنسان بكاتب»؛ لأن إمكان السلب: لا يرفع إمكانَ الإيجاب) اهـ. و«المحشى» ذكرَه بلا عزوٍ. وحينئذ: فنقيض [الضرورية] المطْلقة: ممكنةٌ عامةٌ؛ مثال ذلك: «كل ممكنٍ فهو مفتقرٌ فى وجوده إلى الفاعل المختار بالضرورة»؛ فهذه موجبةٌ كليةٌ ضروريةٌ، ونقيضُها؛ وهو قولنا: «ليس كل ممكنٍ مفتقرًا فى وجوده إلى الفاعل المختار بالإمكان العامِّ»: جزئيةٌ سالبةٌ ممكنةٌ عامَّةٌ كاذبةٌ. واعتبِر بقيةَ الموجبات؛ فنقيض المطلقة العامة: الدائمة المطلقة؛ لأن الإيجاب فى كل الأوقات: ينافيه السلبُ فى بعضٍ، وبالعكس. ونقيض المشروطة العامة: ممكنةٌ حينيةٌ. واستقصاء نقائض الموجهات: يُطلَب من المطوَّلات[3].

---

(١) فى (خ)، (ص): (الا بعد اختلافهما فى الكلية والجزئية).

(٢) فى (ط ١، ٢): (وبالضرورة)، وكذا ما يأتى فى (وبالإمكان). قارن: شرح السعد، ٢٧٩.

(٣) راجع فى (نقائض الموجَّهات): شرح الشمسية وحواشيها، جـ ٢ صـ ١٢٨ ـ ١٣٢،=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

وبقيَ[1] هنا بحثٌ نفيسٌ ذكَره «بعض شُرَّاح الجُمَل»: من أن الضرورية، وكذا الدائمةَ إن كانتا أزليَّتين؛ بأن يكون الموضوعُ فيهما قديمًا؛ نحو: «الله عالِم بالضرورة، أو دائما»؛ فنقيض الضرورة بالإمكان والدوام بالإطلاق: ظاهرٌ. وإن كانتا غير أزليتَين؛ نحو: «زيدٌ حيوان بالضرورة أو دائما»: ففيه نظرٌ؛ لجواز صدق الممكنة أو المطلقة السالبتَين معها عند عدم الموضوع؛ فيَصدُق: «زيد ليس بحيوانٍ بالإمكان، أو [الإطلاق][2]؛ وقتَ كونه معدومًا»: فقد صدقَت المطلقة السالبة مع الدائمة الموجبة، والممكنة السالبة مع الضرورية المطلقة؛ قال: (ولم أرَ لهذا جوابا يَنثلج الصدّرُ به) اهـ. وأجاب عنه «العلامة: ابن مرزوق» وغيرُه: بأن (وقت الإمكان في السلب ـ لو سُلِّم ـ غيرُ وقت الضرورة في الإيجاب، ومِن شرْط التناقض: اتحاد الزمان؛ ففي وقت وجود الموضوع: يتناقَض ضرورةً الإيجاب وإمكان السلب، وكذا في وقت عدمه: يتناقضان، لكن على التعاكُس في الصدق).

= شرح السعد على الشمسية، صـ ٢٨٠ ـ ٢٨٨، شرح الخبيصي وحاشية العطار، صـ ١٩٨ ـ ٢٠١، مختصر السنوسي وحاشية البيجوري، صـ ١٣٢ ـ ١٣٨، محاضرات، صـ ٤٥ ـ ٤٩.

(١) أول (صـ) ٨٣ في (ط ١، ٢).

(٢) في (ط ١، ٢): (او اطلاق).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(لأن[1] الكليتَين قد تَكذبان؛ كقولنا: كل إنسانٍ كاتب، ....

حاشية الملوي

قوله: (لأن الكليتين قد تكذبان[2])؛ بأن يكون محمولُهما أعمَّ من موضوعهما. والجزئيتَين قد تَصدُقان[3]؛ بأن يكون المحمولُ أخصَّ من الموضوع.

بقيَ بحثٌ: وهو أنه إذا اختلف المحصورتان في الكلية والجزئية: لم يتَّحِد الموضوع. وأجيب: بأن المراد هنا: الموضوع في الذِّكر، وهو غير مختلف.

واعتُرض: بأن المنطقيَّ لا[4] يشتغل بالألفاظ. والتدقيق عند «البرهان» في «حاشية الفنرى»؛ وهو: أن المراد بالموضوع: الأفراد، وموضوع الجزئية والكلية متَّحدٌ، بَيْد أن الكلية زادت أفراداً. انتهى.

حاشية العطار

قوله: (لأن الكليتَين قد تكذبان): قال «السعد»: (لابد في القضيتَين[5] مع

---

(١) هذا شروع في الاستدلال على وجوب اختلاف القضيتين في الكَمية. ومراده: أن التناقض لا يتحقق بين كليتَين: موجبة وسالبة، ولا بين جزئيتَين: موجبة وسالبة؛ لأن «اقتضاء الاختلاف صدقَ إحداهما وكذب الأخرى: يجب أن يكون ذاتيا، ولا يكون كذلك: إلا إذا اختلفا في الكم؛ إذ لو اتحدا فيه: فتارة تَصدق إحداهما وتَكذب الأخرى،... وتارة يكذبان معا». محاضرات المنطق، صـ ٤٤، ٤٥، وانظر: تيسير القواعد، صـ ١٧٥ ـ ١٧٧.

(٢) في (أ): (قد يكذبان).

(٣) في (أ): (قد يصدقان).

(٤) أول (ل) ٣٠ في (أ)، وأول (ل) ٢٥ في (ب).

(٥) أي لابد في القضيتَين المحصورتَين؛ كما صرح به السعد في شرحه، صـ ٢٧٨.

ولا شيء[1] من الإنسان بكاتبٍ.

قلتُ: وهذا جارٍ في نحو: «زيدٌ أسوَد»؛ أي كلُّه، و«زيد ليس بأسوَد»؛ أي بعضُه، وقد ذكروا: أنه لا تَناقض بينهما؛ لعدم الاتحاد في الكل والجزء، وكلامه يستلزم: أن بينهما تناقضًا.

ثم ظهر الجواب: بأن المراد بالاتحاد في الكل والجزء: أن يكون[2] ما وردَ عليه الإيجاب: وردَ عليه السلب، وإن زِيدَ في السلب عنه: السلب عن شيءٍ آخر معه؛ كما في الجزئية الموجبة والكلية السالبة، وكما لو قلنا: «زيد أسوَد»؛ أي بعضُه، «زيد ليس بأسوَد»؛ أي كلُّه، وأردْنا: لا شيء من أبعاضِه بأسوَد؛ فإنهما متناقضتان[3]؛ لاتحادهما في الجزء؛ لأن السلب وردَ على ما وردَ عليه الإيجاب، وإن زاد السلب: بسلب المحمول عن بقية[4] الأجزاء.

وحدة المحمول والموضوع: من الاختلاف بالكَمِّية؛ [أعني: الكليةَ والجزئيةَ]؛ لجواز صدقِ الجزئيتَين مع اتحاد الموضوع والمحمول؛ في كل مادة يكون الموضوع فيها أعمَّ؛ كقولنا: «بعض الحيوانِ إنسانٌ»، [ليس] بعض الحيوان بإنسانٍ»؛ فإن الموضوعَ متَّحدٌ فيها بحسب ما يعتبر في مفهوم القضية؛ أعني

(١) في (ص): (لا شيء).

(٢) في (ب): (في الكل والجزء وكلامه يستلزم أن يكون).

(٣) في (ب): (فانهما متناقضان).

(٤) في (ب): (من بقية).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والجزئيتَين[1] قد تصدُقان؛ كقولنا: بعض الإنسان كاتبٌ، بعض الإنسان ليس بكاتبٍ)، ....

حاشية الملوي

وإنما اشترط عمومَ السلب في نقيض الإيجاب الجزئيِّ: ليتحقَّق وُرودُ السلب على ما ورد عليه الإيجاب، وهاتان القضيتان اللَّتان حَكمنا بالتناقض بينهما: شخصيتان في الظاهر، وأما في الحقيقة: فهما جزئيةٌ وكليةٌ؛ إذ المعنى: «بعضُ زَيدٍ أسوَد، ولا شيء من أبعاضه بأسوَد»، وكذا أن يكون ما ورد عليه السلب: ورد عليه الإيجاب وإن زِيدَ في الإيجاب له: الإيجاب لشيء آخر معه؛ كما في الجزئية السالبة مع الكلية الموجبة، ومنه: المثال المعترَض به؛ وهو: «زيد أسوَد»: أي كلُّه، «زيد ليس بأسوَد»: أي بعضه: فهما متناقضان؛ لاتحادهما في الجزء؛ لأن الإيجاب ورد على ما ورد عليه السلب، وإن زاد الإيجاب: بإيجاب المحمول لبقية الأبعاض، فهما في الظاهر: شخصيتان، وفي الحقيقة: كلية موجبة وجزئية سالبة؛ إذ المعنى: كل بعضٍ من أبعاضه أسوَد، وبعضه ليس بأسوَد.

حاشية العطار

بعضَ الافراد التي يَصدق عليها الحيوان. والتعيين خارجٌ عن مفهوم القضية. وكذبِ الكليتَين في تلك المادة؛ كقولنا: «كل حيوانٍ إنسان»، [لا] شيء من الحيوان بإنسان») اهـ.

قوله: (في مادة الامكان)[2]: وأما اذا قيّدت «الموجبة» بـ«الضرورة»؛ فإن

---

(١) في (ح): (والجزئيتان). والكلام معطوف على قوله سابقا: (الكليتين).

(٢) ذكر العلامة العطار هنا: أن قوله (في الإمكان): ليس موجودا في كثير من نُسخ المطلع. وقارن: شرح الخبيصي وحاشية العطار، صـ ١٩٥.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان. وهذان[1] المثالان: للحمليَّتين، ......

حاشية الملوي

وإنما اشترط أيضا: عمومَ الإيجاب فى نقيض السلب الجزئىِّ: ليتحقق وُرود الإيجاب على ما ورد عليه السلب، والاتحاد فى الكل: إنما يكون فى تناقض الشخصيتَين.

حاشية العطار

أريد الكتابة بالفعل: كذَبَت، أو بالقوة: صَدَقت. وأما السالبة: فكاذبةٌ فيها.

هذا: وقد كان الأَولى حذف قوله: (فى مادة الإمكان)؛ لأنه ليس بصدد بيان التناقض بحسب الجهة، ووجدْنا فى كثير من النُّسخ حذفَه، ويقول كما قال «السعد»: (إنهما يكذبان فى كل مادة يكون الموضوع فيها أعمَّ) اهـ. ولذلك اضطرَّ «المحشى» لإرجاع المثال المذكور: لِجَعل الموضوع أعمَّ من المحمول؛ فقال: (إن الكليتَين قد تكذبان فى مادةٍ يكون الموضوعُ فيها أعمَّ من المحمول؛ كقولنا: «كل إنسانٍ كاتبٌ»؛ أى بالفعل، و«لا شىء من الإنسان بكاتبٍ»؛ أى بالفعل؛ فإن الموضوعَ أعمٌّ من المحمول؛ لأنه يتناولُ الكتابةَ بالفعل وبالقوة) اهـ. وبعد ذلك: فالمقام يحتاج لتأمُّلٍ.

قوله: (والنقيضان لا يجتمعان): هذا فى المعنى من تتمَّة قوله: (لأن الكليتين) إلى آخره؛ لأنه لو حصل بينهما تناقضٌ: لم يرتفِعا، وقد ارتفَعا، فكَذِبُهما؛ أى ارتفاعُهما: دليلٌ عدم تناقضهما، وكذلك الجزئيتان؛ لو كان بينهما تناقضٌ: لم يجتمعا، وقد اجتمعا فى الصدق، فدلَّ ذلك: على عدم التناقض بينهما.

(١) فى (ز): (وهذا).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

ومثالُ الشرطيتَين: «كلما كان الإنسان كاتبًا فالحِمار ناهِقٌ». والمهملَتان: في قوة الجزئيتَين؛ كما مرت الإشارة إليه.

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

قوله: (ومثال الشرطيتين) إلى آخره: أي اللتَين بينهما تناقضٌ؛ من المتصلتَين الاتفاقيتَين؛ أَخْذًا من مثاله. ومثالُهما في اللُّزوميتَين المتصلتَين قولُنا مثلا: «كلما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود، وليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود». ومثالهما في المنفصلتَين: «دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا»، «ليس دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا».

فإن قلت: لِمَ أَوردَ الاتفاقيةَ مثالا، وقد كان الأَولى أن يمثِّل بالشرطية اللُّزومية. قلنا: أجاب «العلامة الشَّبرَامَلِّسيُّ[1]»: بأنه (إذا وقع التناقض بين الاتفاقيتَين: فأحرَى أن يكون بين اللزوميتَين، وإنما نَصَّ على ذلك في الاتفاقية: لأنه قد يَخفَى) اهـ «محشى». ثم إن شرْط تناقض الشرطيتَين: أن يتخالفا في الكيف والكم، ويتوافقا في الجنس؛ أي الاتصال والانفصال والنَّوع؛ أي اللزومُ والعنادُ الحقيقيُّ، ومنْع الجمع، ومنْع الخُلوِّ، والاتفاق.

قوله: (والمهملتان): هما: الموجبة والسالبة.

وقوله: (في قوة الجزئية): أي فكما لا يكون بينهما تناقضٌ، لا يكون بين المهملَتين كذلك.

---

(١) الشبراملسي: هو محمد بن علي بن محمد، المالكي. تقدَّم في العلوم العقلية. له: شرح على إيساغوجي، كان موجودا سنة (١٠٢١هـ). راجع في ترجمته: خلاصة الأثر، جـ ٤ صـ ٤٤، التحفة البهيَّة، (ل) ٤٦٣.

[العَكْس]

ومن الاصطلاحات المنطقيَّةِ: «العَكْس»(١)؛ ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (ومن الاصطلاحات المنطقية) إلى آخره: لأنه يُستدلُّ بمعرفته على تمييز الصادق من الكاذب في القضايا؛ كالتناقض. وأخَّرَه عن التناقض: لِما قدمناه في وجه تقديم التناقض عليه، ولأن المعنى الذى اشتركا فيه؛ وهو تمييز الصادق عن الكاذب: في التناقض أتمُّ منه في العكس؛ لقوة دلالة كذب النقيض على صدق القضية، وبالعكس(٢)؛ ضرورةَ أن النقيضَين لا يجتمعان ولا يرتفعان، بخلاف العكس؛ فإنه من باب الدلالة بصدق الملزوم على صدق لازمه.

قوله: (العكس): قال «السعد» في «شرح الشمسية»: (العكس كما يطلَق

(١) العكس لغة: مطلَق التبديل والقلب في طرفَى القضية. واصطلاحا: هو تبديلٌ خاصٌّ؛ إذ يطلَق على: القضية التى وقع التحويل إليها، وعلى المصدر؛ أى تبديل طرفَى القضية. وعلى المعنى الثانى: جرَى اصطلاح المناطقة. وكلٌّ منهما ثلاثة أقسام، على ما وضَّح الشارح والمحشى. راجع: شرح الملوى وحاشية الصبان، صـ ١٠٥، حاشية الدسوقى، جـ ٢ صـ ١٤٠، محاضرات، صـ ٥١. وقارنه بما يأتى للعطار.

(٢) أول (صـ) ٨١ فى (ط ٢). والعكسُ يخالف التناقضَ فى أربعة أمور: الصدق، والكيف، والكم ـ فى أكثر القضايا ـ، والتبديل. فالتناقض: يخالف أصلَه فى هذه الأمور، والعكس: يوافقُه؛ مع بعض تفصيلٍ يأتى فى موضعه. أما التبديل: فلا تبديل فى التناقض بين جزأَى القضية المراد أخذ نقيضها، خلافا للعكس؛ إذ أساسُه: التبديل. راجع: السابق نفسه، صـ ٥١، ٥٢، ومذكرات فى المنطق، صـ ٧٨.

. . . .

. . . .

على القضيةِ الحاصلةِ[١] من تبديل[٢] أحد جزأى القضية بالآخر، كذلك يطلَق على نفس هذا التبديل؛ ولهذا فسَّره: بجَعل الجزء الأول من القضية ثانيًا، وجعْل الثانى منهما أوّلا، مع بقاء الصدق والكيف) اهـ. وظاهرُه[٣]: أنه مشتركٌ لفظيٌّ بينهما. وفى «حاشية المولَى العصام، علَى القطب»: (أنه يطلَق حقيقةً: على المعنى المصدريِّ، ويُشتقُّ منه، ويطلَق مجازًا: على القضية الحاصلة بالعكس؛ فيقال: «عكس الموجبة الكلية: موجبةٌ جزئيةٌ». و«كلما صدَق الأصل: صدَق العكس»، إلى غير ذلك. صرَّح به: «الشارح» فى «شرح المطالع») اهـ. وأما قول «المحشى»: (إن المفهوم المتبادر من معنى العكس هنا: ثلاثة أمور؛ أحدها: القضية الحاصلة بعد التبديل لطرفَيها؛ بأن يُجعل كلٌّ منهما مكان الآخر، حملية كانت أو شرطية، فيكون من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول. الثانى: نفس هذا التبديل، وهو المتبادَر من اللفظ. الثالث: التبدُّل الذى هو نتيجة التبديل. الأوَّلان: وقع الاصطلاح عليهما، بخلاف الثالث) اهـ. فيَرِد عليه: أنه حَكَم أوَّلا بتبادُر المعانى الثلاثة فيقتضى أن تكون معانى حقيقةً للَفظ العكس، فيكون مشتركًا لفظيًّا. وقد جَعل الأولَ منهما معنًى مجازيًّا بقوله: (فيكون من إطلاق المصدر) إلى آخره. ثم حَكَم ثانيا: بأن المتبادر من اللفظ: هو التبديل، وهو مناقِضٌ لسابِقه. وأثبتَ معنًى ثالثا، هو بعَينِه المعنى الأول؛ كما لا يَخفى.

---

(١) أول (صـ) ٨٤ فى (ط ٢).

(٢) أول (صـ) ٨٤ فى (ط ١). وانظر: شرح السعد على الشمسية، صـ ٢٨٩.

(٣) فى (ط ١): (وظاهر).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وهو ثلاثةُ أقسامٍ ؛ الأول: عكسُ النقيض الموافق: وهو تبديلُ الطرَف الأول من القضية بنقيضِ الثانى منها ، وعكسِه ، ....

حاشية الملوي

قوله: (عكس النقيض) إلى آخره: ذكَره: لأنه كثيرًا ما يستنتج[1] به «الشيخ ابن سينا» وغيرُه.

قوله: (تبديل كلٍّ من طرَفى القضية): أى ذات الترتيب الطبيعىِّ ؛

حاشية العطار

قوله[2]: **(ثلاثة أقسام)**: لم يكن عند القُدماء إلا قسمان: المستوِى ، وعكْس النقيض. وعرَّفوا النقيضَ: بالموافِق خاصةً ، وبيَّنوه بطريق الخلف ، وبَنَوْا هذا الطريق: على أن السالبة المعدولةَ: تستلزمُ الموجبةَ المحصَّلةَ. واعتَرض عليهم المتأخرون: بأن السالبةَ المعدولةَ أعمُّ من الموجبة المحصلة ، وصِدْق الأعم لا يستلزم صدقَ الأخصِّ ؛ فلهذا عدلوا عنه إلى: عكس النقيض المخالِف ؛ لانضباطه وسلامتِه من الإيراد. ثم منهم من اقتصر عليه ؛ كـ«صاحب الشمسية»[3] وغيرِه ، ومنهم من جمَع بينهما ؛ تتميمًا للفائدة ؛ كـ«الشيخ السنوسىِّ» فى «مختصره». و«المصنِّف» اقتصر على المستوِى ، وذكَر «الشارحُ» القسمَين: تتميما للفائدة.

قوله: (وهو تبديل) إلى آخره: استعمال «العكس» هنا: بالمعنى المَصدرىِّ ؛ الذى هو المعنى الحقيقىُّ له ، إلا أن المناسب ـ لِكون الكلام فى

---

(١) فى (ب): (استنتج).

(٢) (ط ١ ، ٢): بتقديم التعليق على قوله: (وهو تبديل).

(٣) راجع: الشمسية ، جـ ٢ صـ ١٤٠ ، مختصر السنوسى فى المنطق ، صـ ١٤٣.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

مع بقاء الصدق والكيف ؛ أى السلب والإيجاب ؛ نحو: «كل إنسانٍ حيوانٌ ، كل ما ليس بحيوانٍ ليس بإنسانٍ». الثانى: عكس النقيض المخالِف: وهو تبديل الطرَف الأول من القضية بنقيض الثانى ، والثانى بعين الأول ، مع بقاء الصدق دون الكيف ؛ نحو: «كل إنسانٍ حيوان ، لا شيء مما ليس حيوانًا بإنسان». وسُمِّى هذا مخالِفًا: لتخالُف طرفَيه إيجابًا وسلبًا ، والذى قبله موافِقًا: لتوافُقِه فيهما. الثالث: وهو[1] العكس المستوِى ، وهو المراد عند الإطلاق ، ....

حاشية الملوي

ليخرج: المنفصلة. وقد يجاب عن عدم ذكره هذا القيد: بأن التبديل يقتضى بأن يكون لكلٍّ من طرفَى القضية رُتبة ، إذا زُحزِح عنها: تغيَّر المعنى.

ومَن زاد هذا القَيد: كأنه رأَى أن التعاريف لا يُتَّكل فيها على العناية[2] ، فاشدُد على هذا التحقيق يدَ الضَّنِين.

قوله: (لتوافقه): هو على حذف مضافٍ ؛ أى لتوافق طرفَيه.

حاشية العطار

الأحكام المتعلقة بالقضايا ، وأن ذلك من الاصطلاحات الجاريةِ بينهم ـ: تفسيرُه بالقضية ذات التبديل ؛ لأن الأحكامَ: هى القضايا. والأمرُ فيه سهلٌ.

قوله: (كل ما ليس بحيوان): هذه قضيةٌ موجبةٌ معدولةُ الطرفَين.

قوله: (لا شيء مما ليس) إلى آخره: كلمة (ليس): جزءٌ من الموضوع ،

(١) (ط) بدون: (وهو).

(٢) فى (أ): (على العنائية). والمراد: أن المعتبر فى التعاريف: ألفاظه الظاهرة ، لا المقصودة المضمَرة فى النفس.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وعليه اقتصر «المصنف»؛ فقال: (العكس: وهو[1] أن يصيَّرَ[2] الموضوعُ محمولا والمحمولُ موضوعًا، مع بقاء السلب والإيجاب بحالِه)؛ بمعنى: أن الأصل إن كان موجَبًا: فيكون العكس موجَبًا، أو سالبًا: فسالبًا.

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

وبه صار عدميًّا، والسلب حاصل، والعكس فى ذات الطرفَين. وعليه اقتصر «المصنف»: لأنه المستعمَل فى طُرق الإنتاجات.

قوله: (أن يُصيّرَ): بتشديد الياء التحتية، مبنيًّا للمفعول؛ لأن العكس كما يطلق على القضية الحاصلة من التبديل، كذلك يطلَق على نفس التبديل. ويجوز أن يُقرأ بالمُثنَّاة من فوق وتشديد الياء التحتية المكسُورة، مبنيًّا للفاعل. ولا يصحُّ سُكون الياء مع فتح أوَّله؛ لأن الصيرورة: ليست من معانيه. أفاده «المحشى»، وبه يُرَدُّ ما قرَّره سابقا: من إن اطلاق العكس: على معان ثلاثة؛ ولذلك قيل هنا: (ولو لم يُشدَّد: صار معنًى ثالثا لَم يذكُره القوم؛ وهو: الحصول الناشئ عن التَّصْيير).

وقوله: (الموضوع): أى بكَمالِه، وكذا يقال فى (المحمول). فإذا قيل: «الوتَد فى الحائط»، كان عكسُه المستوى: «المستقِرُّ فى الحائط الوتدُ»[3].

قوله: (بمعنى أن الأصل) إلى آخره: جوابٌ عما يقال: إنَّ عكسَ قولنا

(١) فى (خ)، (ح): (هو).

(٢) فى (خ): (تصير). وقارن: شرح الملوى بحاشية الصبان، صـ ١٠٦.

(٣) انظر: حاشية الصبان، صـ ١٠٦.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(و) مع بقاء (التصديق والتكذيب بحالِه[1])، وعبَّر بعضُهم: بالصدق والكذب، وبعضهم: بالصدق فقط، ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

«كل إنسان حيوان»: «بعض الحيون إنسان»، ومفهوم الأصل: ثبوت الحيوانية لكل فردٍ من أفراد الإنسان، ومفهوم العكس: ثبوت الإنسانية لبعض أفراد الحيوان، فالإيجاب في العكس: غيرُه في الأصل. وإذا قلنا في عكس «لا شيء من الإنسان بحَجَرٍ»: «لا شيء من الحجر بإنسان»: فالسلب مختلِفٌ كذلك، وحينئذ فالإيجاب والسلب الذي في الأصل: ليس باقيا على حالِه. ومعنى هذا الجواب: أن الإيجاب باقٍ في كلٍّ من الأصل والعكس، وكذلك السلب، وإن كان قد اختلف فيهما.

وأكثر القوم يعبِّرون بقولهم: (مع بقاء الكيف والصدق)، وهي أَولى مما هنا؛ لأن لفظ (بحالِه): موهمةٌ بقاء كلٍّ من السلب والايجاب على حالته الأُولى، وليس كذلك؛ ولذلك احتاج «الشارح» للمعُونة بقوله: (بمعنى) إلى آخره. قال «السعد»: (والمراد ببقاء الكيف: أن الأصلَ إن كان موجبًا: كان العكس موجبًا، وإن كان سالبًا: كان سالبًا؛ وذلك لأن العكس لازمٌ من لوازم

(١) كذا في (خ)، (ح)، (ص)، (ط): (والتصديق والتكذيب بحاله). وهو تحريفٌ؛ كما نبَّه عليه الشيخ شاكر، في: الإيضاح، صـ ٥٨، ٥٩؛ وقال: «وهو خطأ؛ فإن الأصل إذا كان كاذبا: لم يلزم أن يكون العكس كاذبا أيضا». ونبَّه على ذلك الشيخ زكريا بقوله: (وعبر بعضهم...). ويأتي تفصيلٌ للعلامة الملوي والعطار في ذلك. وانظر: الشرح الصغير، صـ ١٠٦.

وهو الحقُّ ؛ لأن العكس لازمٌ للقضية ، ....

قوله: (وهو الحق): أجاب «الفنريُّ» عن «المتن»: بأن معناه: أنه إن صدَق الأصل: صدَق العكس ، وإن كذَب العكس: كذَب الأصل ، كما هو شأن اللُّزوم ؛ قال: لا أنَّ كذِب الأصل كَذِبُ العكس كما فُهِم. أو نقول:

الأصل ، والموجَب[1] قد يتخلف عن [السالب][2] ، وبالعكس ؛ فإن في نحو قولنا: «كل إنسان ناطقٌ»: لا يَصدق العكس سالبا ؛ أعني قولنا: «بعض الناطق ليس بإنسان» ، وفي نحو قولنا: «لا شيء من الإنسان بفرسٍ»: لا يَصدق العكس موجبا ؛ أعني قولنا: «بعض الفرس إنسانٌ» ، واللازم المنضبِط: هو الموافق في الكيف).

قوله: (وهو الحق): قال «السعد» في «شرح الشمسية»: (المراد ببقاء الصدق: أن الأصل لو كان صادقا: كان العكس صادقا ؛ وذلك لأنه يمتنع صدق الملزوم مع كذب اللازم. ولم يعتبر بقاءَ الكذب: لجواز أن يكون الصادق لازمًا للكاذب. وينبغي أن يكون المراد[3]: «مع بقاء لزوم الصدق بلا واسطة» ؛ ليخرج نحو قولنا: «كل ناطق إنسان» ، بالنسبة إلى قولنا: «كل إنسان ناطق» ، مِما يَصدق مع الأصل بطريق الاتفاق دون اللزوم ؛ فإنه لا يُعدُّ عكسا له. وليخرج: ما كان لازما للأصل بواسطة لزوميَّته للعكس ؛ كالأعم من العكس ؛ مثَلا قولنا: «لا شيء من ج ب بالضرورة» ينعكس إلى: «لا شيء من ب ج

---

(١) أول (صـ) ٨٥ في (ط ١ ، ٢).

(٢) في (ط ١ ، ٢): (عن السلب). قارن: شرح السعد على الشمسية ، صـ ٢٩٠.

(٣) أي المراد من قوله: (مع بقاء الصدق). انظر: هامش (١) في الصفحة السابقة.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

ولا يلزم من كذب الملزوم كذبَ اللازم؛ فإنَّ قولَنا: «كل حيوانٍ إنسانٌ»: كاذِبٌ، مع صدق عكسه؛ وهو: «بعض الإنسان حيوان»، بخلاف صدق الملزوم: يستحيل معه كذب اللازم. وليس المراد بصدقِهما فى عبارة البعض: صدقهما فى الواقع، بل أن يكون الأصل بحيث لو فُرِض صدقُه:

حاشية الملوي

معناه: أن مجموع التصديق والتكذيب يكون بحالِه، لا أن كلا منهما يكون بحالِه، وكون المجموع يكون بحالِه: يراد به: كون التصديق بحاله؛ إطلاقًا للَّفظ على أحد محتملاته على التعيين.

حاشية العطار

دائما»، ويلزمه: «لا شيء من ب ج بالإطلاق أو بالامكان العام»، مع أنه ليس بعكسٍ. [فظهر مما] ذكرنا: أن التعريف لا يخلو عن [اختلالٍ]) اهـ بحُروفه.

هذا: وقد أجاب «العلامة برهان الدين» فى «حواشى شرح الفنارى» عمَّن عبَّر بالصدق والكذب أو التصديق والتكذيب: بأن المعنى على التوزيع؛ يعنى: أن بقاء الصدق: من جانب الأصل، وبقاءَ التكذيب: من جانب العكس؛ بمعنى: أن صِدْق الأصل يستلزم صدقَ العكس، وكذبَ العكس يستلزم كذبَ الأصل، ولا يلزم أن يكون بقاءُ الكذب من جانب الأصل؛ لأن الأصل الكاذبَ قد يحصل معه العكس الصادق؛ كقولنا: «بعض الحيوان إنسانٌ» فى عكس «كل حيوان إنسان». وأشار بتقديم التصديق على التكذيب: إلى أن التصديق: من جانب الأصل، والتكذيبَ: من جانب العكس؛ بناء على أن الأصل مقدَّم على العكس؛ ليُشعرَ بأن الأصل ملزومٌ، والعكسَ لازمٌ. اهـ.

قوله: (ولا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم): وحينئذ فاعتبار بقاء

لزم صدق العكس، ومع هذا: فالتعبير بـ«التصديق»: أَولَى منه بـ«الصِّدق»؛ لأن التصديقَ: لا يقتضي وقوعَ الصدق. وعبارتُه قاصرةٌ على الحملية، فلو قال: وهو أن يصيَّر الأولُ ثانيا والثاني أوَّلا: لكان أَولَى؛..............

حاشية الملوي

قوله: (وعبارته قاصرة) إلى آخره: والجواب: أن[1] المرادَ: الموضوع أو ما يقوم مقامُه في الشرطية؛ وهو: المقدَّم، والمحمول أو ما يقوم مقامه فيها؛ وهو: التالي، أو أنه اقتصر على الموضوع والمحمول: لتفهيم المبتدِيء؛ كما هو شأن المربِّي والمعلِّم.

حاشية العطار

التكذيب في العكس: باطلٌ، بخلاف العكس؛ وهو: أنه يلزم من كذب اللازم كذبَ الملزوم؛ وذلك لأنه يجوز أن يكونَ اللازمُ أعمَّ من الملزوم. وكذِب الأخص لا يوجِب كذبَ الأعم، بخلاف كذب الأعم؛ فإنه يوجِب كذبَ الأخص؛ إذ الأعمُّ: جزءُ الأخص، ويلزم من ارتفاع الجزء: ارتفاعَ الكل. قال «بعض حواشي مختصر السنوسيّ»: (إن التكذيب: قد شرَطَه «ابن سينا»؛ بناءً على جعله العكسَ من اللازم المساوي)[2].

قوله: (ومع هذا): أي ومع صحة هذا التأويل؛ وهو: أنه ليس المراد بالصدق: في نفس الأمر، بل بفَرضِ الصدق، فعبارة «المصنف» أَولى؛ لعدم إيهامها خلافَ المراد والاحتياج للتأويل المذكور فيها.

(١) أول (ل) ٣١ في (أ).

(٢) انظر: حاشية البيجوري على مختصر السنوسي، صـ ١٤٤.

لِتناوُله الشَّرطيات. واعلم: أن العكس يُطلَق كثيرًا: على القضية الحاصلة بتبديل الموضوعِ بالمحمول، وعكسِه، وأن المراد بهما: الموضوعُ والمحمولُ فى الذِّكر؛ أعنى: وصفَهما العنوانيَّ، فلا يَرِد السؤال: ....

قوله: (ذات الموضوع) إلى آخره: ذاتُ الشيء: أفرادُه؛ يعنى: والأفراد لا يصير محمولا.

قوله: (لتناوله الشرطيات): دخل فيها: المنفصلات والاتفاقيَّات؛ أما المنفصلات: فصرَّح «الرازيُّ» فى «شرح الشمسية»: بانعكاسها؛ لأن الحُكم فى نحو: «إما أن يكون العدد زوجا وإما أن يكون فردا»: بمعاندة الزوجية للفردية، وفى عكسه: بمعاندة الفردية للزوجية. وردَّه «السعد»: بأن (المرادَ: جَعْلٌ له تأثيرٌ فى المعنى؛ لأن عامةَ مباحثهم: بالنظر إلى المعقولات دون الملفوظات؛ فقولنا: «إما أن يكون العدد فردا أو زوجا»: لا يكون عكسا لقولنا: «إما أن يكون العدد زوجا أو فردا»؛ إذ لا تَغايُر فى المعنى؛ لأن الحُكم فيهما: إنما هو بالعناد بين: «هذا زوجٌ» و«هذا فردٌ»؛ على ما يشهد به تفسير المنفصلة وتعقُّل مفهومها)[1].

قوله: (على القضية): أى القضية المستعمَلة فى العلوم، فالطبيعية: لا عكس لها؛ إذ لا يقال فى عكس «الحيوان جنس»: «الجنس حيوان»؛ فظهر: أن «ال» فى «القضية»: عَهديةٌ؛ أعنى: [وصفَها][2] العنوانيَّ؛ مِن: عَنْوَن الشيءَ بكذا: عبَّر به عنه؛ مثلا إذا قلنا: «كل إنسان حيوان»: فقد اجتمع فيه ثلاثة

(١) شرح السعد، صـ ٢٨٩، وانظره، ٣٠٩، وحاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٠٦.

(٢) فى (ط ١، ٢): (أعنى وضعها). وهو خطأ. قارن: شرح الشمسية، جـ ٢ صـ ١٤١.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

بأن العكس لا يصيِّر ذاتَ الموضوع محمولا، ووصفَ المحمول موضوعا، بل موضوعُ العكس: ذاتُ المحمول، ومحمولُه: وصفُ الموضوع. ......

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

أشياء: ذات الموضوع؛ وهو: أفراد الإنسان، مِن زَيدٍ وعمرو وغيرِهما. ووصْف الموضوع؛ المعبَّر به عن هذه الأفراد؛ وهو لفظ «إنسان»؛ ويقال له: الموضوع بالذِّكر والوصفُ العُنوانيُّ أيضا. ووصْف المحمول؛ الذى هو: «الحيوان»، ولا شك أن قولَنا فى العكس: «بعض الحيوان إنسان»: بَقِيَ المحمولُ والموضوعُ فيهما على ما كانا عليه قبلَ العكس، بل يُراد بـ«الحيوان» هنا: الأفراد، وبـ«الإنسان»: المفهوم؛ كما هو قاعدة: «الحمل عكس الأصل»، فلَم يَبقيا على حالِهما، لكن بقاؤُهما على حالهما بالنسبة للوصف العُنوانيِّ؛ وهو المعنيُّ بقوله: (الموضوع والمحمول فى الذِّكر). ورَدَ[1] على هذا الجواب: بأنه يلزم أن يكون للمنفصلات عكسٌ[2]؛ لأن تبديلَ طرفَيها فى الذِّكر: محقَّقٌ. (والجواب: أن المراد من التبديل: التبديلُ المعنويُّ؛ أىْ تبديلٌ يغيِّر المعنى، وحيث لا يغيِّر معنى المنفصلة: يجب[3] التبديلُ؛ إذ معناها: المعاندة بين الشيئَين، سواء جرَى التبديل فيهما[4] أم لا، لم يعتبر التبديل فيها، فكأنها لا تبديل فيها، فلا يَصدق التعريف عليها). كذا فى «شرح المطالع»، إلا أنه صرَّح فى «شرح الشمسية»:

(١) كذا فى (ط ١، ٢): (ورد). والأولى أن يقال: (ووَرَد).

(٢) أول (صـ) ٨٦ فى (ط ١، ٢).

(٣) الأولى أن يقال: (وحيث لا يتغير معنى المنفصلة بحسب التبديل). قارن: حاشية السيالكوتى على الشمسية، جـ ٢ صـ ١٤٢، وحاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٠٦.

(٤) قارن: حاشية السيالكوتى على الشمسية، جـ ٢ صـ ١٤٢.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(والموجَبة الكلية لا تنعكس كلِّيةً)[1]؛ لئلا تنتقِض بمادةٍ يكون المحمول فيها أعمَّ من الموضوع؛ **(إذ يصدُق قولنا: كل إنسانٍ حيوانٌ، ولا يصدُق: كل حيوانٍ إنسانٌ**[2]**)**، ....

حاشية الملوي

قوله: (إذ يصدق) إلى آخره: حاصل القول فى العكس: أن القضايا الموجبات؛ وهى: الكلية، والجزئية، والشخصية، والمهملة: تنعكس إلى: موجبةٍ جزئيةٍ، والسوالب: لا تنعكس منها إلا: السالبة الكلية وما فى قوَّتها؛

حاشية العطار

بأن للمنفصلات عُكُوسا، إلا أنه لا فائدة فيه. وكأنهم ما عنَوْا بقولهم: «لا عكس للمنفصلات» إلا ذلك؛ وهو: عدم الفائدة[3]، فكأن «القُطبَ» أشار فى كتابه: إلى الطريقتَين فى دفع التنافِى بين تعريفهم، وبين قولهم: «لا عكس للمنفصلات»، تدبَّر.

قوله: (لا تنعكس كلية): أى لا يطَّرد ذلك، فلا يُنافى صدقَ عكسها فى مادةٍ يكون المحمولُ مساويا للموضوع؛ كـ«كل إنسان ناطقٌ»، عكسُه؛ وهو: «كل ناطق إنسان»: صادقٌ، إلا أن ذلك لخُصوص المادة؛ فإنه قد يتخلف فى صورةٍ ما إذا كان الموضوعُ أعمَّ، ومعلومٌ أن قواعدَ القوم مبنيةٌ على الاطِّراد، فحيث تخلَّف الحُكم فى مادةٍ ما: لم تُعتبر القاعدة.

قوله: (لئلا ينتقض): أى لو صحَّحنا عكسَها كليةً دائما: انتقض هذا الحُكم بهذه المادة.

---

(١) أول (ل) ١٧ فى (ز).

(٢) فى (خ): (ولا يصدق: كل حيوان إنسان لجواز كون المحمول أعم من الموضوع).

(٣) انظر: شرح الشمسية وحواشيها، جـ ٢ صـ ١٤٢.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وإلا لصَدَق الأخصُّ على جميع أفراد الأعمِّ، وهو محالٌ، (بل تنعكس: جزئيةً؛ لأنَّا[1] إذا قلنا: «كل إنسانٍ حيوانٌ»: يَصدُق قولنا[2]: «بعض الحيوان إنسانٌ»[3]؛ ....

حاشية الملوي

وهي[4]: الشخصية؛ فينعكسان: كنفسهما؛ أي إلى سالبةٍ تدل على سلب المحمول عما صدق[5] عليه الموضوع. فإن قيل: لِم لَم يصح أن يعكس: «كل إنسانٍ حيوانٌ» إلى: «كل حيوانٍ إنسانٌ»، ويراد بالـ«حيوان»: الأفراد التي صدق عليها: «إنسان». فالجواب: أن «كُلا»: للإحاطة، فالمتبادَر إلى الذهن: هو جميع الأفراد التي للحيوان. فإن قلت: «بعض الحيوان إنسان»: لابد أن يلاحَظ[6] في موضوعه: «الناطق»، كما نصَّ عليه بعضهم، فتصحُّ فيه الكلية. قلت: أجاب «شيخنا»: بأن «بعض الحيوان»: لا يتبادر منه إلى الذهن: الإحاطة؛ لأن صِدق الحيوان على: الناطق والصاهل وغيرهما: سواء، والتعيين بعد ذلك، بخلاف الكلية؛ فإنه يُتبادَر منها: الإحاطة.

حاشية العطار

قوله: (وإلا لصدَق الأخص): أي وأن لا يَصدق، بل صدَقَ؛ لِلزوم صدق الأعم، إلى آخره، وهو محالٌ؛ لأنه رفعٌ للعموم والخصوص.

---

(١) في (ح): (لأننا).
(٢) (ح) بدون: (قولنا).
(٣) (خ)، (ع) بدون: (يصدق قولنا: بعض الحيوان إنسان).
(٤) أول (ل) ٢٦ في (ب).
(٥) في (أ): (عما هو صدق).
(٦) في (ب): (تلاحظ).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

فإنَّا نجد الموضوعَ شيئا معيَّنًا[١] موصوفًا[٢] بالإنسان والحيوان)؛ وهو: الحيوانُ الناطقُ، (فيكون بعضُ الحيوان إنسانًا)، ....

حاشية الملوي

قوله: (فإنا نجد) إلى آخره: هذا[٣] إشارة إلى برهان يسمَّى عندهم: ببُرهان[٤] الافتراض؛ وبيانُه: أنَّا نفرض[٥] الموضوعَ شيئًا معيَّـنًا، ونحملُ عليه المحمولَ، ثم الموضوعَ؛ فيحصل: قياس ينتج المطلوبَ؛ وتقرير ذلك هنا: أنَّا نفرض[٦] الموضوع ـ الذى هو «إنسان» ـ: شيئا معيَّنا، ولْيَكُن هو: «الناطق»؛ فنقول[٧]: «كل ناطقٍ حيوان، وكل ناطقٍ إنسان»؛ ينتج ـ من الشكل الثالث ـ: «بعض الحيوان إنسانٌ»، وهو المطلوب.

حاشية العطار

قوله: (فإنَّا نجد) إلى آخره: شروعٌ فى ذكر أدلة ثلاثةٍ، اعتبَرها القوم فى عُكوس القضايا: الأول: دليل الافتراض. الثانى: دليل العكس. الثالث: دليل الخلف. فأشار بقوله (لأنَّا نجد) إلى آخره: لدليل الافتراض؛ ومحصِّله: أنَّا نَفرض ذاتَ الموضوع شيئا معيَّنا؛ كـ«زَيدٍ» مثلا، ونَحملُ عليه وصفَ المحمولِ والموضوعِ؛ فتقول: «زيدٌ حيوانٌ»، «زيدٌ إنسانٌ»؛ فيَصدق: بعض ما يتصف

(١) (ط)، (ح)، (ع) بدون: (معينا). وقارن: شرح السعد، صـ ٢٩٨.

(٢) فى (خ): (فإنا نجد شيئا موصوفا).

(٣) فى (ب): (هذه).

(٤) فى (ب): (برهان).

(٥) فى (ب): (نعرض).

(٦) فى (ب): (نعرض).

(٧) فى (أ): (فيقول).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

ولأنه إذا صدَق: «كل إنسانٍ حيوانٌ»: لزِم أن يصدُق: «بعضُ الحيوان إنسانٌ»؛ ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

بالمحمول يتصف بالموضوع. وهذا البرهان: إنما يجرى حيث تكون ذاتُ الموضوع موجودةً، فلا يكون إلا فى الموجبات والسوالب المركبة؛ لاقتضائهما وجودَ الموضوع. وهو فى الظاهر: قياسٌ من الشكل الثالث. وإنما قلنا «فى الظاهر»: لِما قال «السعد» فى «شرح الشمسية»: (إن صورة الافتراض ليست بقياسٍ)(١).

وأشار بقوله (ولأنه إذا صدق) إلى آخره: إلى دليل العكس؛ وحاصلُه: أنَّا نعكس نقيضَ الأصل، فيحصل ما يناقضُ الأصلَ أو يُنافيه ـ على ما سيأتى ـ، فيكون نقيض العكس مُحالا، فيكون العكس حقًّا. وهذا الطريق: يجرى فى السوالب أيضا؛ مثلا: إذا صدق «لا شىء من ج ب»: فليَصدُق: «لا شىء من ب ج».

وأشار بقوله (أو يضم) إلى آخره: إلى طريق الخلف؛ وحاصله: أن يُضمَّ نقيض العكس إلى الأصل؛ لينتج محالا.

وقد نظَم بعضهم هذه الأدلة الثلاثة بقوله:

أدلــة العكـــس ثــلاثٌ فاعلمــا   أن تفـرض الموضـوعَ شـخصٌ عُلمـا
وتحمـــلَ المحمـــولَ والعنوانـــا   عليــه يُنــتِجَن لــه مــا كانــا

(١) شرح السعد على الشمسية، صـ ٢٩٩.

وإلا لصدَق نقيضُه؛ وهو: «لا شيء من الحيوان بإنسانٍ»، ....

....

والخلف ضمُّك نقيضَ المدعَى للأصل ينتج المحالَ فاسمعا

والعكس عكسك نقيض العكس لِما ينافى الأصلَ دون لبْس

واعلم: أن الموجبات كلَّها[1]: تنعكس جزئيةً، وأما السوالب: فالكلية: تنعكس كنفسها، والجزئية: لا عكس لها، وكذلك المهملة؛ لأنها فى قوة الجزئية. وفى «بعض حواشى مختصر الشيخ السنوسى»: (أنَّ انعكاس الشخصيةِ جزئيةٌ: مقيَّدٌ بأن يكون محمولُها كليا، وكذلك الجزئية والمهملة؛ فإن كان شخصيا؛ نحو: «هذا زيد»، و«بعض الإنسان زيد»، و«الإنسان زيد»: فعكسها شخصيةٌ فى الثلاث؛ تقول: «زيد هذا»، و«زيد إنسان») اهـ. وهو محمولٌ على صحة حمل الجزئىِّ، وقد تقدَّم ما فيه من الكلام لنا على القول بامتناعه، وأن «هذا زيد»: المحمول فيه: مؤوَّل بكلىٍّ، أو «هذا مسمَّى بزيد»، فالعكس إلى الجزئية: مطَّرد فى الجميع، واستثنى «المحشى» من قولهم (إن السالبة الجزئية والمهملة: لا عكس لهما): الشخصيتَين السالبتَين؛ فإنهما ينعكسان كأنفُسهما. وهو مبنىٌّ أيضا على صحة حمل الجزئىِّ ـ كما لا يَخفى ـ، وأما نحو «زيد فى الدار»، و«الوتد فى الحائط»: فإنهما ينعكسان إلى: «بعض المستقرِّ فى الدار زَيدٌ»، و«بعض المستقرِّ فى الحائط الوتد».

قوله: (وإلا لصدق نقيضه): من هنا ظهر وجهُ تقديم مبحث التناقض على

(١) انظر: السابق نفسه، صـ ٢٩٦.

فتلزم المنافاة بين الإنسان والحيوان، فيَصدُق: «ليس بعض الإنسان بحيوان»، وقد كان الأصلُ: «كلَّ إنسانٍ حيوانٌ»، ....

قوله: (فيلزم المنافاة) إلى آخره: إشارة إلى برهان يسمَّى عندهم: ببرهان[1] العكس؛ وهو: أن يعكس نقيض المطلوب إلى ما ينافي الأصلَ أو يناقضُه، فما أدى إلى منافاة الأصل المفروض الصدق: كاذبٌ، فنقيضه ـ وهو: العكس ـ: حقٌّ؛ وبيانُه هنا أن تقولَ[2]: لو لَم يَصدُق: «بعض الحيوان إنسان»[3]، في عكس: «كل إنسان حيوان»: لصدَق نقيضه؛ وهو: «لا شيء من الحيوان بإنسان»، فنعكسه كنفسه إلى: «لا شيء من الإنسان بحيوانٍ»، وهو منافٍ للأصل؛ وهو: «كل إنسان حيوان»، وما نافَى الصادقَ: فهو كاذبٌ، فيكذِب ملزومُه، وهو: المعكوس، الذي هو نقيضُ المطلوب، فيصدُق المطلوب. أو تقول[4]: «لا شيء من الإنسان بحيوانٍ»:

العكس، وقد أسلفنا أن بعض أدلة العكس مفتقِرةٌ إلى معرفة التناقض.

قوله: (فتلزم المنافاة) إلى آخره: أي بعد عكس هذه السالبة كنفسها؛ وهو: «لا شيء من[5] الإنسان بحيوانٍ»، وهو منافٍ للأصل؛ الذي هو: «كل إنسان حيوان»؛ فإن مفهوم الأصل: ثبوتُ الحيوانية لكل فرد من أفراد الإنسان،

(١) في (ب): (برهان).
(٢) في (أ): (أن نقول).
(٣) في (ب): (للإنسان).
(٤) في (ب): (أو يقول).
(٥) أول (صـ) ٨٧ في (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

هذا خلفٌ. أو يُضَمّ ذلك النقيض[1] إلى الأصل؛ لينتج: سلب الشيء عن نفسه هكذا: «كل إنسانٍ حيوانٌ، ولا شيء من الحيوان بإنسانٍ»؛

حاشية الملوي

يستلزم: جزئيةً سالبةً تناقِض الأصلَ؛ لأن الكلية تستلزم جزئيتَها، فتكون الجزئيةُ السالبة: كاذبةً، فيكذِب ملزومُها، الذى هو: الكلية، ويلزم: كذب معكوسها، فيلزم: صدق نقيضه، الذى هو: العكس[2] المطلوب.

قوله: (أو [يُضم][3]) إلى آخره: إشارة إلى برهان سمى: برهان

حاشية العطار

وهذه السالبة: أفادت سلبَه عن جميع أفراد الإنسان، فلتكُن هذه السالبة كاذبةً، فيَكذب ما استلزمَها؛ وهو: «لا شيء من الحيوان بإنسان»، فيصدُق نقيضُه؛ وهو: «بعض الحيوان إنسان»، وهو العكس المطلوب. ولَما لم يكن قولنا «لا شيء من الحيوان بإنسان» لا يناقضُ الأصلَ: احتاج «الشارح» لأخْذ لازم هذه السالبة؛ وهو: السالبة الجزئيةُ؛ لأن السالبةَ الكليةَ: تستلزم سالبةً جزئيةً؛ فإن النفيَ عن جميع الأفراد: يلزمه السلب عن بعضها، وهذه السالبة الجزئية؛ وهي: «ليس بعض الحيوان بإنسان»، يناقض الأصلَ المفروض الصدق، فلتكُن كاذبةً، فما استلزمَها ـ وهو: السالبة الكلية ـ: كاذبة، فيصدُق نقيضُها؛ وهو: العكس. وقد أشار لذلك بقوله: (فيصدُق: ليس بعض الإنسان حيوان).

قوله: (هذا خلف): بفتح الخاء وضمِّها.

قوله: (أو يضم) إلى آخره: هذا إشارة إلى دليل الخلف؛ وهو بضَم

(١) فى (ز): (ذلك البعض).
(٢) فى (ب): (الذى هو عكس).
(٣) فى (أ، ب): (أو نضمها).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

ينتج: «لا شيء من الإنسان بإنسانٍ»، وهو محالٌ. (والموجَبة الجزئية أيضًا: تنعكس) موجبَةً ....

حاشية الملوي

الخلف: وهو أن يضم نقيض المطلوب إلى قضيةٍ صادقةٍ؛ ليُنتج المجموعُ: مُحالا؛ فيقول[1]: ما أدى إلى هذا المحال إلا نقيض المطلوب. ولا يخفى إجراؤه في المثال. وسمِّي[2] خلفًا: لأنه يؤدى إلى الخُلف؛ أي المحال على تقدير عدم حقيَّة[3] المطلوب، وقيل: لأنه يأتى المطلوبَ من خَلفه؛ أي من ورائه، الذي هو: نقيضُه[4].

ولما كان القياس منحصرًا في: الاقترانيِّ والاستثنائيِّ بأقسامهما:

حاشية العطار

الخاء؛ بمعنى الباطل؛ لأنه يُنتج باطلا. وبفتحها؛ بمعنى وراء؛ لأن ما يُنتجه يُنبَذ إلى خَلف؛ أي وراء. فمدارُه: على بُطلان نقيض العكس؛ لأنه إذا بطَل: صحَّ العكس المطلوب.

قوله: (وهو محال) ومُحالية هذه النتيجة: لخللٍ في مادة القياس أو صورته، لا جائز أن يكون للصورة؛ لتوفُّر شروط الإنتاج، فتعيَّن أن يكون من المادة. والصغرى ـ وهى الأصل المعكوسُ ـ: مفروضةُ الصدق، فليكُن من الكبرى، فتكون باطلةً، فيَصدق نقيضُها، وهو العكس المطلوب.

قوله: (والموجبة الجزئية) إلى آخره: فإن قلت: هذه الحُجة منقوضةٌ؛

(١) في (ب): (فتقول).
(٢) في (ب): (ويسمى).
(٣) في (ب): (عدم حقيقة).
(٤) في (ب): (الذى هو نقيض).

(جزئيةً بهذه الحُجَّة)؛ فعَكْس «بعض الإنسان حيوانٌ»: «بعض الحيوان إنسانٌ»؛ لأنَّا نجدُ شيئا موصوفًا بالحيوان والإنسان، فيكون بعضُ الحيوان إنسانًا، ولأنه إذا صدَق: «بعض الإنسان حيوانٌ»: لزم أن يَصدُق: «بعض الحيوان إنسان»؛ وإلا لصَدق نقيضُه، وهو: «لا شيء من الحيوان بإنسانٍ»، فيلزمُه: «لا شيء من الإنسان بحيوانٍ»، وقد كان الأصل: «بعض الإنسان حيوان»، هذا خلفٌ.

حاشية الملوي

وجب ردُّه وتحليلُه إلى ذلك، وقد[1] وقع فيه اختلافٌ عظيم، والذى استقرَّ عليه رأى «الشيخ»: أنه مركبٌ من قياسَين: أحدهما: اقترانيٌّ، والآخر: استثنائيٌّ؛ أما الاقترانيُّ: فمركب من متصلتَين، أحدَيهما: الملازمة[2] بيْن

حاشية العطار

لأنها لو صحَّت: لانعكس قولنا «بعض الإنسان زَيد» إلى: «بعض زيد إنسان»، مع أنه لَم ينعكس إليه؛ لِكَذبه وصدقِ الأصل. قلنا: ليس المراد بـ«زيد» هنا: معناه الجزئيُّ؛ لأن الجزءَ[3] لا يقع محمولا، بل المراد: المفهومُ الكليُّ؛ وهو: «المسمَّى بزيدٍ إنسان». قاله «المحشى». وفيه: ما تقدَّم لك نقله عن «بعض حواشى المختصر»، فوفَّق بين القولَين.

قوله: (بهذه الحجة): «أل»: جنسيةٌ؛ لأنها حُجَجٌ ثلاثٌ: دليل الافتراض؛ المشار إليه بقوله: (لأنَّا نجد) إلى آخره.

قوله: (فليزمه: لا شيء من الإنسان بحيوان): لم يحتجْ ههنا: لأخْذ

---

(١) أول (ل) ٣٢ فى (أ).

(٢) فى (ب): (أحدهما اللازمة).

(٣) صوابه: (لأن الجزئيَّ).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

أو يضَمّ هذا النقيض إلى الأصل؛ لينتج: سلب الشيء عن نفسه ـ كما مر ـ. (والسالبة الكلية: تنعكس سالبةً[1] كليةً، وذلك): أي انعكاسها كليةً (بيِّنٌ بنفسه[2]؛ فإنه إذا صدَق قولُنا[3]: «لا شيء من الإنسان بحَجَرٍ»: صدَق قولُنا[4]: «لا شيء[5] من الحجر بإنسان»)؛ وإلا لصدَق نقيضُه، وهو: «بعض الحجر إنسان»، وينعكس إلى قولنا: «بعض الإنسان حجرٌ»،

حاشية الملوي

المطلوب، على أنه ليس بحقٍّ، وبين نقيضه، وهذه الملازمة بيِّنةٌ بذاتها[6]. والأخرى: بيْن نقيض المطلوب، على أنه حقٌّ، وبين أمرٍ محال، وهذه الملازمة[7] ربما تحتاج إلى البيان، فهذا الاقترانيُّ يُنتِج: متصلةً مركبة من المطلوب على أنه ليس بحقٍّ، ومن الأمر المحال. وأما الاستثنائيُّ: فمركبٌ

حاشية العطار

السالبة الجزئية ـ كما تقدم: لأن هذا العكس بعَينه مناقِضٌ للأصل المفروض الصدق.

قوله: (فإنه إذا صدق) إلى آخره: إشارة إلى دليل العكس. ولم يذكر دليلَ الافتراض: لِما سبق لك أنه إنما يجرى فى الموجبات والسوالب، المركبة دون البسيطة.

---

(١) (خ) بدون: (سالبة).

(٢) فى (ص): (بين فى نفسه).

(٣) (خ)، (ح) بدون: (قولنا).

(٤) (ح) بدون: (قولنا).

(٥) فى (خ): (يصدق: لا شيء).

(٦) فى (أ): (بذاته).

(٧) فى (ب): (اللازمة).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وقد كان الأصل: «لا شيء من الحجر بإنسان». هذا خلف أو يضمّ هذا النقيض إلى الأصل؛ لينتج: سلب الشيء عن نفسه هكذا: «بعض الإنسان حجرٌ، ولا شيء من الحجر بإنسان»؛ لينتج: «بعض الإنسان ليس بإنسانٍ»، وهو محالٌ. ....

حاشية الملوي

من متصلةٍ لزوميَّةٍ، هي نتيجة ذلك الاقترانيِّ، ومن استثناء نقيض التالى ليُنتج: نقيضَ المقدم، فيلزم: تحقق المطلوب؛ تلخيصه: لو لم يتحقق المطلوب: لتحقَّق نقيضُه، ولو تحقق نقيضُه: لتحقَّق محالٌ، لكن المحال ليس بمتحقِّقٍ، فنقيض المطلوب ليس بمتحقق، فالمطلوب متحقِّقٌ. ذكَره «السعد». لكن التلخيص الذى ذكره: لا يلائم ما قبلَه، إلا لو أسقط قوله:

حاشية العطار

قوله: (**وقد كان الأصلُ: لا شيء من الإنسان بحجر**): هكذا فى النُّسخة التى بين يدىَّ، ووقع فى النسخة التى كتب عليها «المحشى»: «لا شيء من الحجر بإنسان»، فقال: (إنه سَبْقُ قلَمٍ؛ إذ «الأصل» المذكور فى كلام «المصنف»: لا شيء من الإنسان بحجر).

قوله: (**أو يضم**) إلى آخره: إشارةٌ إلى دليل الخلف.

قوله: (**بعض الإنسان حجر، ولا شيء من الحجر بانسان**): كذا وُجد فى بعض النُّسخ. وفيه: أن الصغرى ليست نقيضَ العكس؛ بل نقيضُ نقيضِه، والكبرى: ليست هى الأصل؛ إذ الأصلُ: «لا شيء من الإنسان بحجر»، على أن فى جعْل العكس كبرى: مصادرةٌ؛ لأخْذ الدعوى جزءًا من الدليل. وفى بعضٍ آخر هكذا: «بعض الحجر إنسان، ولا شيء من الإنسان بحجر»؛ وهى

وإنما قال: «كليةً»، ولم يقُل: «كنفسها»: لأنه إنما تعرَّض للعكس بحسب الكمِّ دون الجهة، والكلام عليه بحسبها: طويلٌ، يُطلَب من المطوَّلات.

(والسالبةُ الجزئيةُ: لا عكس لها لزوما)؛........................

(فنقيض المطلوب ليس بمتحقق)، وذكرتُ تمام[1] الكلام على ذلك: في «شرح السلم الكبير».

وقد أشرتُ إلى تلك الأدلة الثلاث في نظْمِي للموجَّهات وأحكامِها بقَولي:

أَولى. ونتيجة هذا القياس: «لا شيء من الحجر بحجرٍ». والقياس الأول: «لا شيء من الإنسان بإنسان». والحاصل: أن النُّسخ في هذا المحلِّ مختلفةٌ، وأنت بعد إحاطتك ببرهان الخلف، واطِّلاعك على الأصل وعكسه: لا يَخفاك تركيبُ القياس صحيحًا، فتدبَّر.

قوله: (لأنه إنما تعرَّض): معناه: أن الكلية والجزئية: عبارة عن الكَمِّية ـ التي الكلام فيها ـ؛ فلذلك عبَّر بها، بخلاف ما لو عبَّر بـ«النفس»؛ فإنها ليست من الكمية. والجهة وإن كانت لا تَدخل في نفس القضية؛ لأنها صفةٌ للنِّسبة، لكنه ربما توهم شمولَ النفس لها، فيقتضي أنه تعرَّض للعُكوس باعتبارها، والواقع بخلافه.

قوله: (لزوما): هو محطُّ النفيِ، فلا ينافي أنها تنعكس في بعض[2] الموادِّ؛ كما[3] أشار لذلك «الشارح»، لكنه غير مطَّردٍ.

---

(١) أول (ل) ٢٧ في (ب). وفيها: (وذكرت تام الكلام).

(٢) أول (صـ) ٨٨ في (ط ١).

(٣) أول (صـ) ٨٨ في (ط ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وإلا لانتقَضَ بمادةٍ يكون الموضوعُ فيها أعمَّ من المحمولِ، فيَصدُق: سلب الأخصِّ عن بعض الأعمِّ، ولا يصدُق: سلب الأعم عن بعض الأخص؛ (فإنه[1] يَصدق) قولنا: (بعض الحيوان ليس بإنسان، ولا يصدق عكسه)؛ وهو: «بعض الإنسان ليس بحيوانٍ»[2]؛ لِصدْقِ نقيضِه؛ وهو: «كل إنسان حيوان»؛ وإلا لوُجِد الكلُّ بدون الجزء، وهو محال. وقيد بقوله «لزومًا»: لأنه قد يَصدق العكس في بعض الموادِّ؛ ....

حاشية الملوي

لقَوْمِي في الأدلة الثلاث نورٌ يضيءُ في دُجَى الأبحاث
فحمْلُ محمولٍ وموضوعٍ على معيَّنٍ[3]: هو افتراض قبلا
والخلف: ضمُّ نقيض[4] مطلوبٍ إلى صدقٍ، لينتج الذي قد بطلا
والعكس عكس نقض مطلوبٍ لأن ينافي الذي صدقُه قطعا قمِن
وأجْرِ هذه البراهينَ: في عكس الموجبة الجزئية وما بعدها.

حاشية العطار

قوله: (ولا يَصدق سلبُ الأعم عن بعض الأخص)؛ لأن الأخصَّ: كلٌّ، والأعمَّ: جزؤُه؛ فيلزم عليه: وجود الكلِّ بدون جزئِه، وهو محالٌ.

قوله: (في بعض المواد): أي الأمثلة؛ وهو: ما إذا كان بيْن الموضوع

(١) في (خ)، (ص): (لأنه).
(٢) في (ز): (ليس بإنسان).
(٣) في (ب): (على معنى).
(٤) في (ب): (نقض). وانظر عن هذه الأدلة: شرح السعد على الشمسية، صـ ٢٩٨.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

مثلا: يصدُق: «بعض الإنسان ليس بحجرٍ»، ويصدق عكسه أيضا؛ وهو: «بعض الحجر ليس بإنسانٍ».

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

والمحمول تبايُنٌ كليٌّ؛ كما مثَّل «الشارح». أو جزئيٌّ؛ كقولنا: «بعض الحيوان ليس بأبيض»؛ فإنه يَصدق مع عكسه؛ وهو: «بعض الأبيض ليس بحيوانٍ».

** ** **

[القِيَـاس]

ولَما فرغ ممَّا يتوقف عليه القياس من القضايا وما يَعرض لها من تناقضٍ وغيرِه: أخذ فى بيان القياس، وهو المقصود الأهمُّ؛ لأنه العُمدة[1] فى تحصيل المبادىء التصديقية، فقال: (القياسُ): وهو لغةً: تقدير شيءٍ[2] على مثالٍ آخَر.

حاشية الملوي

قوله: (تقدير شيءٍ على مثال آخر): بإضافة «مثالٍ» إلى «آخر»: أى على مثال شيءٍ آخر؛ كتقدير الثوب[3] على حديدةٍ هى مثالٌ لما فى الذهن؛ فالذِّراع حقيقةً: هو الذى فى الذهن. وأمَّا مَا فى الخارج: فمثالٌ له.

حاشية العطار

قوله: (لأنه العمدة): لأن المقصودَ بالذات من العلوم المدوَّنة: مسائلُها التى تكُون الإدراكاتُ المتعلقةُ بها تصديقا؛ فتلك الإدراكات: هى المقصودة من العلوم، والموصل إليها: هو القياس. وأما الإدراكات التصوُّريةُ: فهى وسائطُ ووسائلُ إلى التصديقات؛ لأن أطرافَها قد تكون نظريةً؛ فتتوقف على القول الشارح؛ ولذلك كانت التعاريفُ الواقعةُ فى العلوم: من قَبِيل المبادىء، لا المقاصد، وقالوا: إن حقيقةَ كلِّ عِلمٍ: مسائلُه.

قوله: (تقدير شيء على مثال آخر): بإضافة «مثال» إلى «آخر»؛ أى على

(١) أول (ل) ١٨ فى (ز). وانظر: محاضرات المنطق، صـ ٦٥، ٦٦.

(٢) فى (ز): (الشىء).

(٣) فى (أ): (لتقدير السعرب). وانظر: حاشية الصبان، صـ ١١٠.

واصطلاحًا: (هـو قولٌ ؛ ملفوظٌ أو معقولٌ ، مؤلَّفٌ[1] ....

....

مثال شيءٍ آخر؛ كتقدير الثوْب على الآلة المسماة بـ«الذِّراع»؛ فإن الآلة المذكورةَ: مثالٌ لما في ذهن المقدِّر، فالذراع حقيقةً: هو الذى فى الذهن، والآلة المحسوسةُ: مثالٌ له. أفاده فى «الحاشية».

قوله: (قول؛ ملفوظ أو معقول): قال «بعض حواشى قول أحمد علَى الفنارى»: (القياس، والقضية، والقول: إما مشتركٌ لفظىٌّ ـ كما ذهب إليه «شارح المطالع» ـ، أو حقيقةٌ ومجازٌ؛ إما فى اللفظ، أو فى المعنى. أما الاحتمال الرابع: فلا مَساغَ له) اهـ. وفى «حاشية السيالكوتى علَى الخيالى»: (الحق أن إطلاق الدليل على الملفوظ مجازٌ[2]؛ باعتبار دلالته على ما هو الدليل فى الحقيقة؛ أعنى: المعقولَ)، وقال قبل ذلك: (الأظهر: أن يقال هذا فى المؤلَّف؛ أى الشمولُ للملفوظِ والمعقولِ. وأما القول: فيختصُّ بالمعقول) اهـ. فعلى ما حقَّقه «السيالكوتىُّ»: يظهر لك أنه لا وجه لتقديم الملفوظ على المعقول. وقد يقال: التقديم بملاحظة أن الملفوظَ دالٌّ؛ فهو من هذه الحيثية: سابقٌ فى الاعتبار.

قوله: (مؤلف): قيل: إنه مستدرَكٌ؛ لأن «المؤلَّف»: مرادِف «للقول» فى

---

(١) فى (خ)، (القياس قول مؤلف)، وفى (ص): (القياس وهو قول مؤلف). وانظر: نسخة الشيخ شاكر، صـ ٦٣، وحاشية الدسوقى على فتح الوهاب، صـ ٢٦٠.

(٢) فى (ط ٢): (مجازا). وانظر: حاشية السيالكوتى علَى الخيالى، صـ ١٧٥.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

من أقوالٍ): قولَيْن فأكثر، (متى سلِّمت: ....

حاشية الملوي

قوله: (من أقوال): «من»: تبعيضية، فلا يحتاج إلى تأويل الـ«أقوال»: بما فوق الواحد.

حاشية العطار

اصطلاحهم، وإنما ذُكر في التعريف: ليتعلق به قوله (من أقوال)[1]. وذكر مثلَه: «السعد» في «شرح الشمسية».

قوله: (من أقوال): «من»: تبعيضيةٌ، فلا يحتاج لتأويل الـ«أقوال»: بما فوق الواحد. والمراد بـ«الأقوال»: القضايا، صادقة كانت أو كاذبة؛ كما سيأتي.

قوله: (قولَين فأكثر): أشار به إلى أن الجمعَ: مُرادٌ به ما فوق الواحد، وقد قال «بعض الشارحين»: كل جمعٍ يُذكر في التعريف: مرادٌ به ما فوق الواحد.

قوله: (متى سلمت): قال «الشيخ السنوسيُّ» في «مختصره»: (يدخل فيه: القياس الصادق المقدمات؛ كقولنا: «كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم». والكاذب المقدمات؛ كقول القائل: «كل إنسانٍ فرَس، وكل فرسٍ صهّال»؛ لأن القياس ـ من حيث هو قياس ـ: إنما يجب أن يؤخَذ[2] بحيث يشمل: البرهانيَّ،

(١) فائدة ذِكر قوله (مؤلَّف) في تعريف القياس: الإشعار بأن للتأليف دَخلا في الإنتاج؛ فلَن يُنتج القياس إلا إذا كان بين مقدمتَيه تأليف مخصوص. راجع: محاضرات المنطق، صـ ٦٧. وانظر: شرح السعد على الشمسية، صـ ٣١٢، وحاشية العطار على الخبيصي، ص ٢٢١.

(٢) أي يجب أن يعرَّف بتعريفٍ يشمل البرهانيَّ، إلى آخره. راجع: شرح الملوي بحاشية الصبان، صـ ١١٤، حاشية الدسوقي على فتح الوهاب، صـ ٢٦١. ثم انظر: حاشية السيالكوتي على الشمسية، جـ ٢ صـ ١٩٣.

لزم عنها لذاتها قولٌ آخر): ....

....

والجدليّ، والخَطَابيّ، والسوفسطائيّ، والشِّعريّ)[1] اهـ. أما دخول ما عدا القياس الشِّعريّ: فظاهرٌ، وأما هوَ: فوجْهُه أنه وإن لم يحاول الشاعرُ به التصديقَ، بل التخييل حتى يفيدَ قبضًا أو بسطًا، لكنه يُظهر إرداة التصديقِ، وتُستعمل مقدماتها على أنها مسلَّمةٌ؛ نحو: «فلانٌ قمرٌ؛ لأنه حَسَنٌ، وكل حَسَنٍ قمرٌ؛ فلانٌ قمرٌ»؛ فيفيد بَسْطًا. ونحو: «العسل مِرَّةٌ، وكل مِرةٍ نجِسٌ؛ فالعسل نجِسٌ»؛ فيفيد قَبضًا، فهو قولٌ إذا سلِّم: لزم عنه قولٌ آخر، لكن الشاعر لا يعتقد هذا اللزومَ، بل يُظهر أنه يريده للترغيب أو للتنفير.

قوله: (لزم): المراد: اللزومُ الذهنيُّ؛ بمعنى أن المقدمتَين متى حصلَتا فى الذهن: انتقل الذهن إلى النتيجة[2]، سواء كان اللزوم بيِّنا؛ كما فى الشكل الأول، أو غيرَ بيِّنٍ؛ كما فى بقيَّة الأشكال. ثم إن أُريد باللزوم عدم الانفكاك عقلا: كان التعريف جاريًا على مذهب الحكماء والمعتزلة. وإن أريد عدم الانفكاك فى الجملة، سواء كان عقليا أو عاديا: صحَّ على رأى الاشاعرة أيضا[3]؛ قال «المحشى»: (ولو قال «عنه»؛ بتذكير الضمير: لكان أَولى؛ ليرجع

---

(١) مختصر السنوسى فى المنطق، صـ ١٧١، وانظر: العطار على الخبيصى، ص ٢٢٢.

(٢) وقد يكون الحصول: على سبيل التعاقُب؛ أى أن حصول النتيجة: ليس فى نفس زمان حصول المقدمتَين. محاضرات المنطق، صـ ٦٩.

(٣) ذهب أهل السنة: إلى أن التوصل من المقدمات إلى النتيجة بطريق النظر الصحيح: إنما هو بطريق جزى العادة، وليس ضروريا. وذهبت المعتزلة: إلى أنه بطريق التوليد. والحكماء: إلى أنه بطريق الإعداد. انظر: فتح الإله الماجد مع تعليق المحقق، صـ ١٨٢ ـ ١٨٤، =

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

لـ«القول»؛ لأن فيه: المادة والصورة، فكأنه قولٌ واحدٌ، بخلاف الـ«أقوال»؛ فإن فيها المادة فقط. ومعنَى لزوم القول الآخر: أن لكلٍّ من مقدمتَي القياس دَخلا فيه، وهذا غير موجودٍ فى الأقوال) انتهى. وأقول: حيث كان المراد بـ«الجمع» ما فوق الواحد ـ كما اعترف به هو أيضا ـ كان المعنى: قولَين مؤلَّفَين على نَظْم القياس، فمفاد قوله (لزم عنها): أى عن القولَين المنتظمَين، فدخلت المادة والصورة. وما ذكره: سبَقه به بعض مَن كتب علَى «قول أحمد علَى الفناريِّ»؛ ونصُّه: (ولو[1] قال «عنه»؛ ليَرجع الضمير[2] إلى «القول المؤلَّف»؛ ليُفهِم أن لصورة القياس دَخلا فى الإنتاج أيضا؛ على ما فى «المطالع» و«شرحِه»: لكان أفيدَ وأولى، فعُلم أن الهيئةَ جزءُ الدليل عند المنطقيِّ، وليست بجزءٍ عند المتكلمِ والأُصوليِّ ـ كما لا يَخفى ـ. ثم لا يَخفى أن الاستلزام: ظاهرٌ فى القياس العقليِّ، وأما اللفظيّ: ففيه إشكالٌ؛ لأن التلفُّظ بالدليل: لا يستلزم المدلولَ. وأفاد «عبد الحكيم السيالكوتى» فى «حاشية الخياليِّ»: أن (تلفُّظ الدليل يستلزم التعقلَ بالنسبة إلى العالِم بالوضع؛ بمعنى أن التلفُّظ آلةٌ لملاحظة ذلك المتعقَّل بالنسبة إلى العالِم [بالوضع][3]، وليس المقصود من التلفُّظ إلا

= شرح السلم بحاشية الصبان، صـ ١١٨، حاشية السيالكوتى علَى الخيالى، صـ ١٧٣، مذكرات فى المنطق، صـ ١٢٢ ـ ١٢٥.

(١) فى (ط ٢): (لو).

(٢) أول (صـ) ٨٩ فى (ط ١، ٢).

(٣) (ط ١، ٢) بدون: (بالوضع). قارن: حاشية السيالكوتى علَى الخيالى، صـ ١٧٤، ١٧٥.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

أى مغايرٌ لكلٍّ منها؛ فالمؤلَّف من قولَين؛ كقولنا: «العالَم متغيرٌ، وكل متغيرٍ حادثٌ»؛ فهذا مؤلَّف من قولَين[1]، يلزم عنهما قولٌ آخر؛ وهو: «العالَم حادثٌ». والمؤلَّف من أكثرَ من قولَين؛ كقولنا: «النَّبَّاش آخِذٌ للمال خِفيةً،

حاشية الملوي

قوله: (والمؤلَّف من أكثر من قولَين) إلى آخره: الحق أنه ليس لنا إلا

حاشية العطار

إحضار ذلك المتعقَّل فى الذهن، فالملحوظ المستلزم ههنا: هو المعانى، إلا أنه فى قالب الألفاظ، فيَصدق عليه: أنه مؤلَّف يستلزم لذاته قولا آخر؛ بمعنى أنه كلما تلفَّظ به العالِم بالوضع: لزمَه العِلم [بمطلوبٍ خبرىٍّ][2]، غاية ما فى الباب: أن يكون الاستلزام بالنسبة إلى بعض الأشخاص، وليس المراد: أن الملفوظَ يستلزم المعقولَ، وهو يستلزم المدلولَ، فالملفوظ يستلزم المدلولَ؛ لأن لازمَ اللازمِ لازمٌ؛ حتى لا يكون الاستلزام لذاته، بل لمقدمةٍ أجنبيةٍ؛ إذ ليس تعقُّل الملفوظ إلا بتعقُّل معانيه، فليس ههنا قياسٌ ملفوظٌ يستلزم المعقولَ المستلزمُ للمدلولِ حتى يلزم ما ذكر) اهـ. وفى بعض الحواشى المُكتَبَة[3] على «قول أحمد علَى الفنارىِّ»: (أن القياسَ المعقولَ كافٍ فى تحصيل المطالب البُرهانيَّة، أمَّا فى الجدل والخَطابة والسَّفسَطة والشِّعرِ: فإن القياس المسموعَ لا يُستغنى عنه فى إفادة الأغراض المتعلقة بها) اهـ. ووجهُه غير خَفِيٍّ عليك.

قوله: (أى مغاير لكل منهما): يعنى ليس واحدًا منهما وان كان مؤلَّفا من

(١) (ز) بدون: (فهذا مؤلف من قولين).

(٢) فى (ط ١، ٢): (المطلوب الخبرى). قارن: الصفحة السابقة، ثم انظر: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٢٢.

(٣) أى المكتوبة.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وكل آخذٍ للمال خفيةً سارقٌ، وكل سارقٍ تُقطَع يدُه»؛ فهذا مؤلَّفٌ من ثلاثة أقوال، يلزم عنها قول آخر؛ وهو: «النباش تُقطَع يدُه». والأول يسمَّى: قياسًا بسيطًا، والثاني: قياسًا مُركَّبًا؛ لتركُّبه من قياسَين. فخرج عن أن يكون قياسا: القولُ الواحدُ وإن لزم عنه لذاته قول آخر؛ كعكسه المستوِى،

حاشية الملوي

قياسٌ بسيطٌ، وما يتراءَى من التركيب فى بعض الأقيسة: فهو أمر ظاهريٌّ، وما يُتوَهم أنه مركب: فهو فى الحقيقة قياسان فأكثر.

حاشية العطار

أجزاء القضيتَين؛ كما سيَظهر لك ذلك فى الأشكال.

قوله: (فالأول يسمَّى: قياسا بسيطا): تسميتُه بذلك: لمقابلة «المركب»؛ الذى هو من أكثر من مقدمتَين، وإلا فهو مركب أيضا، لكنهم قصَدوا المغايَرةَ بينهما فى التسمية؛ رفعًا للالتباس. وخصُّوا البساطةَ به: لأن المقدمتَين أقلُّ من الثلاثة، فهو إلى البساطة أقربُ، تأمَّل. أو أنه لَما كان ـ بحسب الظاهر ـ مركبا من قياسَين ـ كما قال «الشارح» ـ ناسَب أن يسمَّى مركبا؛ فى مقابلة البسيط المركب من مقدمتَين. ثم ما ذُكر: كلامٌ ظاهريٌّ، والحق: أن القياسَ إنما يتركب من مقدمتَين فقط؛ فقوله (النباش) إلى آخره: قياسان بسيطان، أُخذت نتيجة أوَّلهما، وجُعلت صغرى فى الثانى. وهذا القياس: قد يؤتَى به عند كون المقدمات نظريةً، يحتاج للكسب بقياس آخر؛ كما يقال مثلا: «العالَم متغير، وكل متغير حادث، وكل حادثٍ لابد له من محدِثٍ؛ فالعالَم لا بد له من محدث». ثم هو قِسمان: ما ذُكرت فيه نتيجة كل قياسٍ؛ ويسمَّى: موصولَ النتائج. وما لم يُذكر فيه النتائج، ويسمَّى: مَطوِىَّ النتائجِ ومفصُولَها.

قوله: (القول الواحد) إلى آخره: وخرج أيضا: القضية المركبة من

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وعكسِ نقيضِه ؛ لأنه لَم يتألَّف من أقوالٍ. والاستقراءُ[1] والتمثيلُ ؛ لأنهما وإن تألَّفا من أقوالٍ: لكن لا يلزم عنهما شيءٌ آخر ؛ لإمكان التخلُّف في مدلُولَيهِما عنهما[2].

حاشية الملوي

قوله: (والاستقراء والتمثيل) إلى آخره: إن أُريد: المركب من قضايا استقرائية وتمثيلية: فلا نسلِّم خروجهما لمجرد كونهما ظنيَّيْن ؛ وإلا لزم خروجِ: الخطابة والجدل والشعر والسفسطة ، بل هما داخلان ؛ لأنهما بحيث لو سُلِّم مقدماتها: لزم عنهما نتيجة ، ولا يضرُّ عدم التسليم فقط[3] في كون

حاشية العطار

قضيتَين ؛ كما تقدم في مركبات الموجَّهات ؛ لأنه يطلَق عليها في اصطلاحهم: قضيةٌ واحدةٌ مركبةٌ من قضيتَين ، ولا يقال إنهما قضيتان.

قوله: (والاستقراء والتمثيل): خارجان بقوله: (لزم عنها) ؛ كما يشير به قوله: (لكن لا يلزم عنهما) إلى آخره.

واعلم: أن الاستقراءَ والتمثيلَ: قسمان من الحُجة ، والثالث: هو القياس المحدود ههنا ؛ ووجه الحصر في الأقسام الثلاثة: أنه لابد من تناسُبٍ بين الحجة والمطلوب ؛ إما باشتمال الحجة عليه ؛ ويسمَّى: قياسا ؛ نحو: «الخمر مُسكِرٌ ، وكل مسكر حرامٌ ؛ فالخمر حرامٌ» ؛ وهذا معنى قولهم: (القياس المنطقيُّ: هو الاستدلال بالكليِّ على الجزئيِّ) ، والمراد بالجزئيِّ: الإضافيّ.

---

(١) أي الاستقراء الناقص ، المفيد للظن ؛ إذ هو المتبادر من لفظ (الاستقراء) عند إطلاقه. راجع: حاشية الصبان ، صـ ١١١.

(٢) (ز) بدون: (عنهما). وانظر: شرح الملوي وحاشية الصبان ، صـ ١١١ ، ١١٢.

(٣) (أ) بدون: (فقط).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وما[1] يلزم عنه قولٌ آخر، لا لذاته، ....

حاشية الملوي

المقدمات قياسًا؛ لأن القياس إنما يجب أن يؤخَذ فيه قيْد: «حيثية التسليم فقط»، لا قيْد: «التسليم بالفعل»؛ لأنه يجب أن يشمل: الجدلَ ونحوَه. وإن أُريد: القضية الاستقرائية والتمثيلية: فهما خارجان بقوله: (مؤلف من أقوال). وقد يقال: «الاستقراء»: «قضايا ناشئة عن التصفُّح؛ نحو: الإنسان

حاشية العطار

أو باشتماله عليها؛ ويسمَّى: استقراءً؛ كقولنا: «كل حيوان يحرِّك فكَّه الأسفلَ عند المَضغ؛ بدليل: الإنسان والفرس والحمار وغيرها»؛ فقولنا: «كل حيوان» إلى آخره: هو المطلوب، وهو مشتملٌ على الجزئيات المستدَل بها عليه، وهو معنى قولنا: (الاستقراء: هو الاستدلال بجزئيٍّ على كليٍّ). قاله «السعد». والصحيح في تفسيره: ما ذكره [حُجة الإسلام]؛ وهو: أنه عبارة عن ([تصفُّح][2] أمورٍ جزئيةٍ؛ ليُحكَم بحُكمها على أمرٍ يشمل تلك الجزئيات) اهـ.

وهو قسمان: تامٌّ: وهو الذي استوَت فيه جميع الجزئيات، وسمِّي: القياس المَقْسِم، ويفيدُ اليقينَ. وناقصٌ؛ وهو يفيد الظنَّ. فإن لم يشتمل واحدٌ منهما على الآخر، ولكنهما مشتركان في أمرٍ يعمَّهما؛ سمِّي: تمثيلا؛ وهو معنى قولنا: (التمثيل: استدلالٌ بجزئيٍّ على جزئيٍّ؛ كقولنا: النبيذ حرام كالخمر؛

(١) أي وخرج عن أن يكون قياسا: ما يلزم، إلى آخره.

(٢) في (ط ١، ٢): (ما ذكره فخر الإسلام... عبارة عن تصحيح). وانظر: حاشية العطار على الخبيصي، صـ ٢٢٢. ونسَب «السعد» في شرح الشمسية، صـ ٣٦٤ التعريفَ المذكورَ: لحُجة الإسلام. وسيأتي تفصيل ذلك.

. . . .

يحرك فكَّه الأسفل، والفرَس كذلك، والبَغل كذلك». و«التمثيل»: «قضيتان دالَّتان على تشبيه جزئيٍّ بجزئيٍّ»، إلى آخره[1]؛ فـ «النبيذ حرام»: نتيجة، و«كالخمر»: خبر مبتدأ محذوف، و«بجامع الإسكار»: كذلك؛ أي هو كالخمر، وذلك بجامع الإسكار[2]، فهما داخلان في قوله: (مؤلف من أقوالٍ). وتمام ذلك: ذكرناه في «شرح السلَّم الكبير»[3].

بجامع الإسكار)، وهذا هو الذي تُسمِّيه الفقهاء: قياسًا؛ وعرَّفوه: بأنه (مُساواةُ فرعٍ لأصلٍ في علَّة حُكمه)، وهو لا يفيد اليقينَ؛ لاحتمال[4] القوادح.

قال «العصام» في «حاشية القطب على الشمسية»: (فإن قلت: الاستقراء والتمثيل: كقياس المساواة؛ يستلزمان النتيجةَ بواسطة مقدمةٍ غريبةٍ؛ أما الأول: فلأن كونَ الإنسان والفرَس والحمار، إلى غير ذلك: محرِّكا للفكِّ الأسفل عند المضغ، يستلزم كونَ [كل][5] حيوان محرِّكا للفَكِّ الأسفل عند المضغ؛ بواسطة: أن ما لم يُستقرأ من أنواع الحيوان: مثلُ ما استُقرِئَ منه. وأما الثاني:

(١) أي إلى آخر قولهم أثناء تعريف «التمثيل»: هو قضيتان دالَّتان على تشبيه جزئيٍّ بـ«جزئي آخر في جامعٍ بينهما؛ [أي بجامع الإسكار]، توصُّلا إلى الحكم على المشبَّه بحكم المشبه به؛ كقولنا: «النَّبيذ مسْكِر كالخمر، فيكون حراما». حاشية الصبان، صـ ١١١.

(٢) أول (ل) ٣٣ في (أ).

(٣) انظر: الشرح الكبير على السلم، (ل) ٨٤، ٨٥.

(٤) أول (صـ) ٩٠ في (ط ١، ٢).

(٥) في (ط ١، ٢): (يستلزم كون حيوان)، وفي حاشيته على الخبيصي، صـ ٢٢٣: (يستلزم كل حيوان).

بل بواسطة مقدمةٍ أجنبيةٍ ؛ كما فى قولنا: ....

....

فلأن قولَنا «العالَم كالبَيت فى التأليف، فهو حادث»، يستلزم النتيجةَ بواسطةٍ؛ كقولنا: «كل مؤلَّف حادث»؛ فلا يَخرجان بقوله: «لزم عنهما»، بل بقوله: «لذاته». قلت: ليس الاستقراءُ والتمثيلُ ـ بناءً على هاتَين المقدمتَين ـ بخلاف قياس المساواة؛ إذ مِن مجرد ملاحظة حال الأكثر: يحصُل الظن بحال الكليِّ فى الاستقراء، ومن مجرد ملاحظة مشاركة العالَم مع البيت فى التأليف: يحصل الظن بحال العالَم. لا يقال: متى انتفَى اللزوم فيهما، كيف اندرَجا[1] فى الدليل المعرَّف بـ«ما يلزمُ من العِلم به العلمُ بشيءٍ آخر». [لأنَّا نقول: يجوز أن يتخلف الشيء الآخر مع لزوم علمه للعلم بشيء آخر؛ لأن المعلومَ قد يتخلف عن العلم][2]. وأجاب [عنه] «السيد»: بأن المراد باللزوم فى تعريف الدليل: المناسَبةُ المصحِّحة للانتقال. لا يقال: ذِكر اللزوم مستدرَكٌ؛ لأن قولَه «متى»: يفيدُه، فينبغي أن يقال: «متى سلمت صدَقَ قولٌ آخر». لأنَّا نقول: ذُكر: تنصيصًا على كون الشرطية لزوميةً قطعا؛ لاحتمال الاتفاق) اهـ مع حذفٍ.

قوله: (بل بواسطة مقدمة أجنبية): وخرج أيضا: ما يلزم لخصوص المادة؛ كما فى قولنا: «لا شيء من الإنسان بحجر، وكل حجر جماد»؛ فانه يلزم منه: «لا شيء من الإنسان [بجماد][3]»، لكن لا من ذات المقدمتَين.

---

(١) فى (ط ١): (كيف اندرج). قارن: الصفحة السابقة.

(٢) ما بين [المعقوفتين]: ساقط من (ط ١، ٢). قارن: نفس الصفحة السابقة.

(٣) فى (ط ١، ٢): (بحمار).

«فُلانٌ المريض يتحرك، فهو حيٌّ»؛ لأن لزوم أنه حيٌّ: إنما هو بواسطة: أن كل متحركٍ بالإرادة حيٌّ. وكما في قياس المساواة؛ وهو: ما يتركب من

قوله[1]: (فُلان المريض يتحرك) إلى آخره: إن أريدَ: مجرد هذه القضية: فهي خارجة بقوله: (مؤلفة من أقوال)، وإن أريد: هذه القضية مع كبرى محذوفة؛ أي «وكل من يتحرك فهو حيٌّ»: كان قياسًا صحيحًا غيرُ متوقِّفٍ على مقدمةٍ أجنبيةٍ، فيكون منتِجًا لذاته، فلا وجه لإخراجه، بل يجبُ إدخالُه.

قوله: (وكما في قياس المساواة): اعلم: أنه ليس فيه حدٌّ وسَط؛ إذ

قوله: (فلان المريض يتحرك): قال «بعض حواشي قول أحمد»: (ويَرِد على التعريف أيضا: أنه غير جامعٍ للقياسات المفرَدة؛ نحو: «فلان متنفِّس، فهو حيٌّ»، و«كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود». والجواب: أن القياس الأول: لا يتمُّ إلا بمقدمةٍ محذوفةٍ؛ وهي: «وكل متنفسٍ فهو حيٌّ». وأن القياس الثاني: مشتملٌ على مقدمتَين: الاتصالُ، ووضع المقدَّم؛ لدلالة «كلَّما» عليه؛ فإنه في قوة قولنا: «إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة، فالنهار موجود»، فحيث احتيجَ إلى إدخال المثالَين المذكورَين في الحد بهذا التأويل: لا معنى لإخراج أحدهما الذي ذكره «الشارح»؛ فلذلك قال «الحواشي» هنا: الحق أنه داخلٌ في التعريف) اهـ. بل خروجُه مُضِرٌّ؛ لِما علمتَ، تأمَّل.

قوله: (قياس المساواة) قال «العصام» في «حاشية القطب»: (سُمي قياسَ

---

(١) (أ، ب): بتقديم التعليق على قوله: (وكما في قياس المساواة).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

قولَين، يكون متعلِّق محمول أوَّلهما: موضوعَ الآخَر؛ كقولنا: «أ» مساوٍ لـ«ب»، «ب» مساوٍ لـ«ج»؛ فإن هذَين القولَين يستلزمان: «أ» مساوٍ لـ«ج»،

حاشية الملوي

الحد الوسط: هو المحمول أو التالي في إحدى[1] المقدمتَين، والموضوع أو المقدم في الأخرى، والمحمول أو التالي فيهما، أو الموضوع أو المقدم فيهما. وقياس المساواة: ليس المكرَّر فيه: واحدًا مما ذُكر، فليس بقياسٍ، لكن لما لم يُذكر في التعريف قيْد (تكرار الوسط): احتيج إلى إخراجه

حاشية العطار

المساواة: لأن إنتاجَه يتوقف على مساواة ملزوم «ج»، وملزوم ملزوم «ج» في النسبة إلى «ج» بالملزومية، ومَن لم يتنبَّه لهذا قال: سُمِّي قياسَ المساواة: باعتبار الفرد المعتبر في المساواة) اهـ. ثم إنه لا وسَطَ في قياس المساواة؛ فليس داخلا حتى يَخرجَ، لكنه لَما لم يَذكر في التعريف قيْد «تكرُّر الوسَط»: احتيج إلى إخراجه بقوله (لذاته).

والمقصود من إخراج هذه المذكورات: عدمُ تسميتها قياسا منطقيًّا، لا عدم تسميتها قياسا مُطلقا؛ لأنها تسمَّى قياسا بالتقييد بـ: التمثيل، والاستقراء، والمساواة.

قوله: (محمول أوَّلهما): فيه مناقشةٌ؛ لأن متعلِّق محمول الأول: هو الجارُّ والمجرورُ، وموضوع الآخر: هو المجرور فقط، فلا يكون هذا ذاك. والجواب أن يقال: إن المتعلِّق في الحقيقة: هو المجرور فقط، والجارُّ: آلةٌ للتعلق؛ لأنه أوصلَ الفعلَ القاصرَ إلى مفعولِه؛ لِضَعفه.

---

(١) في (ب): (في أحد).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لا لذاتهما، بل بواسطة مقدمةٍ أجنبيةٍ؛ وهى: أن مساوى المساوى[1] لشيءٍ: مساوٍ له، ولذلك لا يتحقق[2] الاستلزام فيه، إلا حيث تَصدق هذه المقدمة، كما فى قولنا: «أ» ملزومٌ لـ«ب،» و«ب» ملزومٌ لـ«ج»؛ فـ «أ» ملزوم[3] لـ«ج»؛ لأن ملزومَ الملزومِ: ملزومٌ. فإن لم تَصدق تلك المقدمة: لَم يَحصل منه شيء؛ كما إذا قلنا: «أ» مباينٌ لـ«ب»، و«ب» مباينٌ لـ«ج»: ....

حاشية الملوي

بقولهم[4]: (لذاته). وتسمية قياس المساواة ونحوه من المخرَجات أقيسة: إنما هو مع التقييد بالمساواة أو الاستقراء أو التمثيل، فلا ينافى أن المقصود: نفيُ كونه قياسًا منطقيًّا. وخرج أيضا: القضية المركبة المستلزمة

حاشية العطار

قوله: (مقدمة أجنبية)[5]: هذه المقدمة عبَّروا عنها بـ«الغريبَة»، وقسَّموها إلى: أجنبيةٍ؛ أى غير لازمة لإحدى المقدمتَين؛ كما فى قياس المساواة. وإلى: غيرِ أجنبية؛ بأن تكون لازمةً لإحدَى المقدمتَين بعكس النقيض؛ كقولنا: «جزء

(١) (ز) بدون: (المساوى). راجع: حاشية البيجورى على مختصر السنوسى، صـ ١٧٢.
(٢) فى (ز): (لا تتحقق). ومراده: أن إنتاج قياسَ المساواة: مضطربٌ؛ فتارة يَصدق، وأخرى يكذب؛ فإذا صدق: فصِدقُه «ليس لذات القياس، بل لأمر خارج عن هيئته وصورته؛ لأنه لو كان هذا الصدق لذاته: لَما تخلَّف فى كل قياس على هذا المنوال». وسُمِّى ـ مع اضطرابه ـ بقياس المساواة: تسميةً للكليِّ باسم الجزئيِّ؛ إذ مادة المساواة: تقع فى بعض موادِّه. محاضرات المنطق، صـ ٧٠.
(٣) فى (ط): (فالملزوم).
(٤) فى (ب): (بقوله).
(٥) هى: «ما تكون حدودُها مغايِرةً لحُدود مقدمات القياس». حاشية العطار على الخبيصى، ٢٢٣، وانظر: حاشية الصبان، صـ ١١٣.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لا يلزم منه: أنَّ «أ» مباينٌ لـ«ج» ؛ لأن مبايِنَ المبايِنِ لشيءٍ: لا يلزم أن يكون مبايِنًا له. وكذا إذا قلنا: «أ» نِصْف «ب» ، و«ب» نصف «ج»: لا يلزم منه: أنَّ «أ» نصفُ «ج» ؛ لأن نِصفَ نِصفِ الشيء: لا يكون نصفًا له. والمراد باللُّزوم: ما يعمُّ البيِّنَ وغيره، ....

حاشية الملوي

لعكسها أو عكس نقيضها. وخرج: مجموع قضيتَين مستلزمتَين لعكسهما؛ لأن عكسَ كلٍّ: ليس للقضية الأخرى دَخْل فيه.

حاشية العطار

الجوهر: يوجِبُ ارتفاعُه ارتفاعَ الجوهر، وكل ما ليس بجوهرٍ لا يوجِب ارتفاعَ الجوهر» ؛ فإنه يلزم: أن «جزء الجوهرِ جوهرٌ» ؛ لكن بواسطة عكس نقيض المقدمة الثانية ؛ وهى قولنا: «[كلُّ ما][1] يوجب ارتفاعُه ارتفاعَ الجوهر فهو جوهر» ، مع أنه ليس بقياسٍ بالنسبة إلى هذه القضية منهما اللازمة. وتمام هذا الكلام: فى «شرح السعد علَى الشمسية» .

قوله: (لا يلزم أن يكون مباينا): بل يجوز أن يكون أعمَّ ؛ كـ«الحيوان» المبايِن «للجماد» المبايِن «للإنسان» . وأن يكون أخصَّ ؛ كـ«الإنسان» المباين «للجماد» المباين «للحيوان» .

قوله: (والمراد باللزوم: ما يعمُّ البيِّنَ وغيره): قال «عبد الحكيم السيالكوتى ، فى حاشية الخيالى»: بقى: أن التعريف لا يتناول ما عدا الشكل الأول من بقية الأشكال ، والقياسَ الاستثنائىَّ ؛ (إذ لا لُزوم بين العلم بالمقدمات على غير هيئة الشكل الأول وبين علم النتيجة ، وإن كان بين [المعلومَين][2]

(١) فى (ط ١ ، ٢): (كلما) . وانظر: شرح السعد على الشمسية ، صـ ٣١٣ ، ٣١٤ .
(٢) فى (ط ١ ، ٢): (بين المعلوم) . قارن: حاشية السيالكوتى ، صـ ١٧٧ .

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

تلازمٌ بحسب[1] الصدق فى نفس الأمر، لا بيِّنا، وهو ظاهرٌ، ولا غير بيِّنٍ؛ لأن معناه: خفاء اللزوم. وأن لا يكون تصور الطرفَين كافيًا فى الجزم باللزوم، بل محتاجا إلى غيره، وهو فرع تحقق اللزوم، ولا لزوم فيها؛ وإلا لامتنع تحقق العلم بها بدون العلم بنتائجها؛ كـ«المثلَّث»: لا يتحقق بدون تساوِى زواياه القائمتَين. والجواب: أن تفطُّن كيفية الاندراج: شرطُ الإنتاج فى كل شكلٍ، فالمراد: اللزوم بعد[2] تفطُّن كيفية الاندراج، ولا شك حينئذ فى تحقق اللزوم فى جميع الأشكال. ويمكن أن يقال: إطلاق الدليل على الأشكال الباقية: باعتبار اشتمالها على ما هو دليلٌ حقيقةً؛ وهو الشكل الأول؛ كما ذكره «السيد [السنَد]، فى حاشية شرح المختصر العَضُدىِّ»؛ حيث قال: (إن حقيقة الدليل: وسَطٌ مستلزمٌ للمطلوب، حاصلٌ للمحكوم عليه. ووجه الدلالة: أن موضوعَ الصغرى: بعضُ موضوع الكبرى، فيندرج فى حُكمه، ولا شك أن كِلا الأمرَين منحصرٌ فى الشكل الأول؛ فمَن لاحَظ الأشكال الباقيةَ باعتبار اشتمالها على الأول: حصل له العلم بالنتيجة، من غير [انفكاكٍ][3] بين العِلْمَين) اهـ.

---

(١) أول (صـ) ٩١ فى (ط ١، ٢).

(٢) فى حاشية السيالكوتى على الخيالى، صـ ١٧٧: (فالمراد: ما يلزم من العلم به بعد تفطن...).

(٣) فى (ط ١، ٢): (من غير انعكاس). قارن: حاشية السيالكوتى على الخيالى، مع جامع التقارير على حاشية السيالكوتى، صـ ١٧٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

فيتناول: القياسَ الكاملَ؛ وهو: الشكل الأول، وغيرَ الكامل: وهو باقى الأشكال. وأشار بقوله «متى سلمت»: إلى أن تلك الأقوال لا يلزم أن تكون مسلَّمةً فى نفسها، بل أن تكون بحيث لو سلِّمت: لزم عنها قول آخر؛ ليَدخل فى التعريف: القياسُ الذى مقدماتُه صادقةٌ ـ كما مر ـ، والذى مقدماتُه كاذبةٌ؛ كقولنا: «كل إنسانٍ جمادٌ، وكل جمادٍ حمارٌ»؛ فهذان القولان وإن كذَبا فى أنفُسهما، إلا أنهما[1] بحيث لو سُلِّما لزم عنهما: أن كلَّ إنسانٍ حِمارٌ؛ لأن لزوم الشىء للشىء: كونُ الشىء بحيث لو وُجد: وُجد لازمُه وإن لم يوجَدا فى الواقع. وإنما قال «من أقوال»، ولم يَقُل «من مقدمات»: لئلا يلزم الدَّور؛ لأنهم عرَّفوا المقدمة: بأنها ما جُعلت جزءَ قياسٍ؛ فأخَذوا القياسَ فى تعريفها، فلو أُخذت[2] هى أيضا فى تعريفه: لزم الدَّور.

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

قوله: **(الكامل)**: وهو ما يَظهر عنه المطلوب من غير تغيير شىءٍ[3] مما فى القياس؛ وهو: الشكلُ الأولُ، والقياسُ الاستثنائىُّ. و**(غير الكامل[4])**: ما يَبِينُ لزوم النتيجة عنه بتغيير وضع الحدود؛ كالشكل الثانى والثالث والرابع.

(١) فى (ز): (لا انهما). وانظر: شرح الملوى بحاشية الصبان، صـ ١١٣ ـ ١١٧.
(٢) أول (ل) ١٩ فى (ز).
(٣) فى (ط ١): (من غير تغييرٍ فى شىء).
(٤) فى (ط ٢): (الاستثنائى غير الكامل).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

ثم القول اللازم: يجب أن يكون مغايرًا لكل واحدٍ من المقدمات؛ فإنه لو لم يعتبر ذلك: لزم أن يكون كل قضيتَين قياسًا كيف كانتا؛ لاستلزامهما أحدهما. كذا قالوا. وفيه: أن المتبادر من التعريف: أن القول الآخر: هو الباعث للتأليف، فهو المترتِّب عِلمُه على عِلم المقدمتَين، فتأمَّل. قاله «بعض حواشي قول أحمد».

*** *** ***

[تقسيم القياس باعتبار وضعِ النتيجة فيه ـ القياس الاقترانيّ]

(وهو): أى القياسُ: **(إما اقترانيٌّ)**: وهو الذى لم يُذكَر فيه نتيجتُه[1] ولا نقيضُها بالفعل؛ **(كقولنا: كل جسمٍ مؤلَّف، وكل مؤلفٍ حادثٌ[2]، فكل جسمٍ حادثٌ[3])**. وسُمِّى اقترانيًّا: لاقتران الحُدود فيه بلا استثناء.

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

قوله: **(النتيجة ولا نقيضها بالفعل)**: أى بل هى مذكورةٌ فيه بالقوَّة؛ لأن القياس مشتملٌ على مادتِها؛ وهو: الموضوع والمحمول. و«مادةُ الشيء»: ما يكون الشيء به بالقوة؛ كالخشبِ للسَّرير؛ فإنه سريرٌ بالقوة، فإن انضمَّ إلى ذلك «التأليف المخصوص»؛ وهو: الجزءُ الصوريُّ: حصل ذلك الشيء بالفعل. والمراد بـ«القوة»: الاستعدادُ للحصُولِ بالفِعل.

قوله: **(لاقتران الحدود فيه)**: المراد بها: الأصغر، والأوسط، والأكبر. سمّى ما تنحلُّ إليه المقدمة من موضوعٍ ومحمولٍ أو مقدمٍ وتالٍ «حدًّا»: لأنه طرفٌ للنسبة[4]. قال «العصام، فى حاشية القطب»: (والأظهر أن يقال: سُمى

(١) فى (ط): (نتيجة). وفى نسخة العلامة العطار: (النتيجة)، وهو الأَولى.

(٢) فى (خ)، (ص): (محدث). قارن: شرح الخبيصى، صـ ٢٢٨، وشرح الملوى بحاشية الصبان، صـ ١١٤.

(٣) فى (خ)، (ص): (محدث).

(٤) سُميت حدودًا: لأنها أطراف، والحدُّ فى اللغة: الطرف. وقوله **(لاقتران الحدود)**: أى لاتِّصالها من غير فصلٍ بينها بأداة الاستثناء. حاشية الصبان، صـ ١١٤. ثم انظر ما ذكره=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(وإما استثنائيٌّ): وهو الذى ذُكر فيه نتيجتُه[1] أو نقيضُها بالفعل ؛ بأن يكون طرَفاها أو طرَفا نقيضها مذكورَين فيه بالفعل ؛ (كقولنا) فى الثانى: (إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ، لكن النهار ليس بموجود[2] ، فالشمس ليست بطالعةٍ) وفى الأول: «إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة، فالنهار موجود».

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

اقترانيًّا: لأن جمعَ المقدمتَين فيه: بحرفٍ دالٍّ على الجمع واجتماع المقدمتَين فى التحقيق ؛ أعنى كلمة «الواو» العاطفة، كما أن جمعَها فى مقابلة الحرف الاستثنائىِّ).

قوله: **(نتيجة أو نقيضها بالفعل)**: يعنى أن النتيجة أو نقيضَها مذكورٌ بمادته وهيئته، وإن طرأ عليه ما أخرجه عن كونه قضيةً، وعن احتمال الصدق والكذب.

قوله: **(بأن يكون طرفاها)** إلى آخره: ظاهره أنه تصويرٌ لذكْر النتيجة أو نقيضِها بالفعل. وفيه خفاءٌ ؛ إذ النتيجة فى الاقترانىِّ: ذُكر طرفاها بالفعل أيضا، فكان الأَولى أن يقول: (بأن يكون طرفاها وهيئتها مذكورَين فيه بالفعل، وكذلك نقيضها). وقد يقال: إن طرفَى النتيجة فى الاقترانىِّ: لم يُذكرا بالفعل فى القياس ؛ لأنهما طرفان للمقدمتَين، لا لها، فهما طرفان بالقوة، فتبصَّر.

= الملوى والصبان عن (الاقترانى)، صـ ١١٤، ١١٥.

(١) فى (ط): (نتيجة). وانظر: مذكرات، صـ ٨٨، المرشد، صـ ١٣١.

(٢) فى (ص): (لكن الشمس طالعة، فالنهار موجود). قارن: الإيضاح، صـ ٦٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

ولا يُشكَل بما مر: من أنه يُعتبر في القياس: أن يكونَ القولُ اللازم ـ وهو: النتيجةُ ـ: مغايرًا لكلٍّ من مقدماته، وهنا ليس كذلك. لأنَّا نقول: بل هو كذلك؛ لأنه ليس بواحدٍ[1] منهما، وإنما هو جزءُ إحداهما[2]؛ إذ المقدمة

حاشية الملوي

قوله: (وإنما هو جزء إحداهما): أي ولا يجب في النتيجة إلا كونها ليست إحدى مقدمتَي القياس، وأما أن لا يكون جزءًا من إحدى المقدمتَين، فلا يُشترط. لكن ما ذكره يُرَدُّ: بأن النتيجة تحتمل[3] الصدقَ والكذبَ، ولا شيء من جزء المقدمة بمحتمل الصدق والكذب، ينتج: أنه لا شيء من

حاشية العطار

قوله: (ولا يشكل) الى آخره: قال «الشيخ السنوسي»: (واعتُرض على الأول؛ وهو قولنا «ما اشتمل بالفعلِ على النتيجة»: بأنه يقتضي عدمَ مغايَرة النتيجة للقياس، وهو مناقضٌ لما اقتضاه حدُّ القياس: من وجوب المغايرة؛ لقولِهم فيه: «لزم لذاتَيهما قول آخر[4]». وأجيب: بأنَّا لا نسلِّم عدمَ مغايرة النتيجة للمقدمتَين في الضرب الأول من القياس الاستثنائيِّ؛ فإن مُسمَّاها أُخذ في المقدمتَين باعتبار كونه لازما للملزوم، ولا يحتمل حينئذ صدقًا ولا كذبًا؛ لأنه جزءُ قضيةٍ، [لا قضية][5]، وأُخذ في تسميته نتيجةً: باعتبار

(١) في (ز): (ليس واحدا).
(٢) في (ز): (احديهما). والمراد: أن القول الآخر: ليس قضيةً قائمةً بنفسها، وأيضا هي خالية عن الحُكم. راجع: المرشد، صـ ١٣١، مذكرات، صـ ٨٨، وحاشية العطار على الخبيصي، صـ ٢٢٦، ٢٢٧.
(٣) في (أ): (يحتمل).
(٤) في مختصر السنوسي، صـ ١٧٣: (تصديق آخر).
(٥) (ط ١، ٢) بدون: (لا قضية). قارن: الصفحة السابقة.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

النتيجة بجزء مقدمةٍ. وجوابه: أنَّ احتمال الصدق والكذب: عرضيٌّ، والمراد: أن جوهر لفظ النتيجة: جزءُ مقدمةٍ، فلا يَضرُّ عروض احتمال الصدق والكذب بعد إخراج جزء المقدمة عن كونه[1] جزءًا بجعله نتيجة.

حاشية العطار

[كونه][2] قضيةً كاملةً محتملةً للصدق والكذب، فلفظها واحدٌ، ومعناها مختلفٌ فى الموضعَين) اهـ بحروفه. وهو بمعنى ما ذكره «الشارح».

وسنَح لى ههنا بحثٌ؛ وهو: أن تعريفَ القياس الاستثنائيِّ بما ذُكر: دَورِيٌّ[3]؛ لِتوقُّف معرفتِه على معرفةِ النتيجة؛ لِكونها أُخذت فى تعريفه، مع أن العلم بالنتيجة متوقفٌ على العلم بالمقدمتَين، وهما القياس. والجواب: أن التصديق بالقياس: يلزمه التصديق بالنتيجة، فتوقُّف معرفة النتيجة على القياس: من جهة التصديق، فهى معرفةٌ تصديقيةٌ. وأما تصور حقيقة القياس: فمتوقِّف على تصور كون هذه المقدمة نتيجةً له، لا التصديق بها، فهذه معرفةٌ تصوريةٌ؛ لأن المعرفة المتعلقةَ بالمعرَّف وبالتعريف: معرفةٌ تصوريةٌ، فتبصَّر. و«للعصام» عن الإشكال المذكور فى الشرح جواب آخر، أَظنُّه[4] من مخترَعاته؛ وهو: (أن ذِكر الشيء: هو التلفُّظُ به، وهو لا يستدعِي التصديقَ به، فالنتيجة أو نقيضُها:

---

(١) فى (أ): (من كونه).

(٢) فى (ط ١، ٢): (كونها). قارن: الصفحة السابقة. والضمير عليه يرجع للـ«قضية». وعلى ما فى السنوسى ـ كونه ـ يرجع لـ«جزء قضية».

(٣) أول (صـ) ٩٢ فى (ط ١، ٢). وانظر: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٢٦.

(٤) فى (ط ٢): (ظنَّه).

ليست قولَنا: «النهار موجودٌ»، بل: استلزام طلوع الشمس له، الحاصل ذلك من المقدَّم والتَّالى. وسُمِّى ذلك استثنائيًّا: لاشتماله على أداة الاستثناء؛ أعنى: «لكن». (والمكرَّر بين مقدمتَى القياس[1]) فأكثر،

حاشية الملوي

قوله[2]: (بل استلزام طلوع الشمس): أى دالُّ الاستلزام؛ ضرورةَ أن الاستلزام ليس بمقدمةٍ.

حاشية العطار

مذكوران فى القياس الاستثنائىِّ بالفعل، إلا أنه لا يَحصل من ذكرها التصديقُ، وهو مَناط كون النتيجة فيه قولا آخر، مع كونها مذكورةً فيه بعَينها؛ فإن الشىءَ يصحُّ أن يكون عينَ الشىء فى الذِّكر، ولا يكون عينَه فى العلم) اهـ. ولا يَخفى ضعفُه؛ لأنه لو لم يقع تصديقٌ فى القياس: لم تحصُل النتيجة؛ إذ التصديق بها لازمٌ للتصديق بالقياسِ، والقياس إنما يُذكَر ليُصدَّقَ به، تأمَّل.

قوله: (بل استلزام) إلى آخره: ظاهره أن المقدمةَ هى الاستلازمُ، وليس كذلك. وجوابه: أن الكلام على حذف مضافٍ؛ أى دالُّ الاستلزام؛ وهو مجموع قولنا: «إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود».

قوله: (لاشتماله على أداة الاستثناء؛ وهى: لكن)؛ فإنها بمعنى «إلا» فى الاستثناء المنقطع[3]، فعدَّه الميزانيُّون الناظرُون إلى المعنى: حرفَ استثناءٍ، كما أن «إلا» التى هى أدة استثناء حقيقةً: بمعنى «لكن». أفاده «العصام».

قوله: (فأكثر): مبنىٌّ على ما سلفَ: من جواز تركيب القياس الاقترانىِّ،

(١) فى (ص): (بين مقدمتى القياس فصاعدا).

(٢) أول (ل) ٢٨ فى (ب).

(٣) الاستثناء المنقطع: ألا يكون المستثنَى بعضًا مما قبله. ابن عقيل، جـ ٢ صـ ٢١٢.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

سواءٌ كان محمُولا، أم مَوضُوعا، أم مقدَّمًا، أم تاليًا: (يسمَّى: حدًّا أوسط[1])؛ لتوسُّطِه بين طرفَي المطلوب.

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

وتقدَّم: أن الحقَّ خلافُه.

قوله: (سواء كان) إلى آخره: عمَّم: ليَدخل القياسُ الاقترانيُّ المركَّب من الحمليات والشرطيات، فالأوسط إن كان تاليا فى الصغرى مقدَّما فى الكبرى: فهو الشكل الأول. وإن كان بالعكس: فهو الرابع. وإن كان تاليا فيهما: فهو الثانى. وإن كان مقدَّما فيهما: فهو الثالث. وعلى قياس الحمليات شرائط إنتاجها؛ حتى يشترط فى الأول: إيجاب الصغرى وكلية الكبرى. وفى الثانى: اختلاف المقدمتَين فى الكيف وكلية الكبرى؛ نحو: «كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وكلما كان النهار موجودا: فالأرض مُضيئةٌ». وتعميم «الشارح»: فيه تَوَرُّكٌ على «المصنف»؛ حيث خَصَّ البيانَ بالقياس الاقترانيِّ الحمليِّ بقوله: (وموضوع المطلوب) إلى آخره؛ فإن البيان المذكورَ: إنما يجرى فيه دون الشَّرطيِّ، كما قصَر البيانَ فى العكس والتناقض عليه، ولو قال بدل «الموضوع»: «المحكوم عليه»، وبدلَ «المحمول»: «المحكوم به»؛ فإن هذه الاصطلاحات المذكورة: جاريةٌ فى القياس الاقترانيِّ المركب من الشرطيات ـ كما بينَّا ـ: لكان أضبطَ وأفْيدَ.

قوله: (يسمى حدا أوسط): تقدَّم وجه تسميته حدًّا. وأما توجيه كونه

(١) فى (ص): (يسمى حدا وسطا).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(وموضوعُ المطلوب) فى الحملية، ومقدَّمُه فى الشرطية: (يسمى: حدًّا أصغر)؛ لأنه أخصُّ ـ فى الأغلب ـ، والأخصُّ: أقلُّ أفرادًا.

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

أوسط: فقد ذكَره «الشارح» بقوله: (**لتوسُّطه بين طرفَى المطلوب**)؛ وتوسُّطه فى الشكل الأول: ظاهرٌ، وأما فى غيره: فباعتبار ارتدادها إليه، وحينئذ فيكون المعنى: «لتوسُّطه بين [طرفي] المطلوب حالا أو مآلا»، قال «المحشى»: (وقد تبع فى التعليل: «حسام كاتى»، ولو قال: «لأنه وسيلةٌ لنسبة الأكبر إلى الأصغر، فيكون المعنى وسطا»: لكان أحسن) اهـ[1].

قوله: (حدًّا أصغر): فيه: أن الصِّغَر والكِبَر: إنما يكونان وصفَين لقليل الأجزاء أو كثيرِها، وما نحن فيه: ليس كذلك. وقد يقال: إنه شبَّه قليلَ الأفراد بقليل الأجزاء، ولا ريب فى أن قليلَ الأجزاء صغيرٌ بالنسبة إلى كثيرِها، فعلى قياسه: ما كانت أفرادُه أقلَّ أصغرَ مما كانت أكثرَ.

قوله: (لأنه أخص فى الأغلب): إنما قيَّد أخصِّية الموضوع وأعمِّية المحمول بـ«الأغلب»: لأنهما قد يكونان متساويَين؛ نحو: «كل إنسان ضاحك، وكل ضاحكٍ ناطقٌ»؛ ينتج من الشكل الأول: «كل إنسان ناطق»؛ وهما

---

(١) قال عن (الحد الأوسط) فى حاشيته على الخبيصى، صـ ٢٢٨: «احتيج إليه: لأن كلَّ قياسٍ حمليٌّ لابد فيه من مقدمتَين يشتركان فى حدٍّ؛ لأن نسبة محمول المطلوب إلى موضوعه لمَّا كانت مجهولةً: فلابد من أمر ثالث موجِب للعلم بتلك النسبة؛ وإلا كفَى تصور الطرفَين فى العلم بالنسبة، فلا يكون نظريًّا». وانظر: مختصر السنوسى، صـ ١٧٤، وحاشية الصبان، صـ ١١٧، وأرسطو، للدكتور/ عبد الرحمن بدوى، صـ ٧٤.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(ومحمولُه) في الحملية، وتالِيه في الشَّرطية: (يسمَّى: حدًّا أكبر)؛ لأنه أعمُّ في الأغلب، والأعمُّ: أكثر أفرادًا.

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

متساويان. هذا: وقد تبع «الشارحُ» في دعوى الأغلبية: «حسام كاتي». واعترض عليه «بعض المحققين»: (بأن دعوى الأغلبية لا تَثبت إلا بالاستقراء، ولا شك أنه لا يفيد اليقينَ ما لم يكن تامًّا، والاستقراء التامُّ هنا: مُحالٌ؛ بناء على أن المطلوب الذي يُستحصَل من القياس: لا يَدخل تحت الحصر) اهـ. ويمكن أن يقال ـ كما قال «المولَى العصام» ـ: (النسبة: مِن تَتِمَّة المحمول، فهي مع النسبة أكثرُ من الموضوع). قاله «المحشي». أقول: عبارة «العصام» هكذا: (قوله: «لأنه في الأغلب أخصُّ»: فيه: أن هذا إنما يتمُّ لو كانت الموجبة[1] التي موضوعُها أخصُّ: أغلبَ فيما بين النتائج، وإلا فموضوع السالبة: لا يجوز أن يكون أخصَّ، وموضوع الموجبة الجزئية: ليس في الأغلب أخصَّ. وأجيب: بأن المراد: أن الموجبات الكلية ـ التي هي أشرف النتائج ـ: موضوعُها أخصُّ غالبا. ويمكن أن يقال: الموجبة الكلية: أهمُّ النتائج؛ لأن وضع المنطق: لتحصيلِ العلوم، ومسائلُها موجبات كلية، ولا يَبعد أن يقال: النسبة من تتِمَّة المحمول، فهو مع النسبة: أكثر من الموضوع) اهـ. فلو أن «المحشي» نقلَ الجوابَ الأولَ: لكان أَولى.

وأما قول «العصام»: (ولا يبعد) إلى آخره: فظاهره أنه جوابٌ له، وهو في غاية الضَّعف؛ لأن الكلامَ في العُمومِ والخُصوصِ، واعتبارُ النسبة في جانب

(١) أول (ص) ٩٣ في (ط ١، ٢). وانظر: حاشية الصبان، صـ ١١٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(والمقدمةُ التى فيها الأصغر تسمَّى: صُغرَى[1])؛ لاشتمالها على الأصغر، (والتى فيها الأكبر تسمَّى: كُبرَى[2])؛ ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

المحمول مع كونها وسَطًا بين الطرفَين: لا مَدخَل له فى الأعمِّية بوجهٍ من الوجوه، وإنما تفيد التركيبَ، وليس الكلام فيه، فتأمَّل.

هذا: و«للنَّصير[3] الطوسيِّ» تعليلٌ آخرٌ فى وجه التسمية أدقُّ مما ذكَروه؛ وهو: أنه سُمِّى «الأوسطُ» وسَطًا: (لأنه واسطةٌ بين حدَّى المطلوب، بها ينبَنى الحُكم[4] بأحدهما على الآخر و«الأصغر» سُمى «أصغر»: لكونه[5] جزئيًّا تحت الأوسط فى الترتيب الطبيعىِّ عند اقتناص الحكم الكلىِّ الإيجابىِّ. و«الأكبر» سُمى «أكبر»: لكونه كليًّا فوق الأوسط فى ذلك الترتيب) اهـ.

قوله: (لاشتمالها على الأصغر): فكأنَّ نسبة الأصغريَّة والأكبَريَّة إلى [الجزء]: إسنادٌ حقيقىٌّ، وإلى الكل: إسنادٌ مَجازىٌّ. وهذه المناسبة ملحوظةٌ حال النقل، أما بعد النقل: فلا يلاحَظ الإسناد، بل يكون اسما مجرَّدا عن معنى الوضعية. قاله «بعض حواشى قول أحمد».

(١) فى (خ)، (ص)، (ط)، (ع): (الصغرى). وانظر: حاشية الصبان، صـ ١١٧.
(٢) فى (خ)، (ط)، (ع): (الكبرى).
(٣) فى (ط ١، ٢): (وللنصر).
(٤) فى شرح الإشارات، صـ ٣٧٧: (... المطلوب بها، بين الحكم).
(٥) فى شرح الإشارات، صـ ٣٧٧: (سمى أصغر: لاحتمال كونه).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لاشتمالها على الأكبر. واقترانُ الصغرَى بالكبرَى فى الإيجاب والسلب وفى الكليَّة والجزئية يسمَّى: «قرينةً» و«ضربًا».(وهيئةُ التأليف) الحاصلة (من) اجتماع (الصغرَى والكبرَى[1]) تسمَّى: شَكْلا ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (واقتران الصغرى) إلى آخره: ظاهره أن «القرينة» و«الضربَ» اسمٌ لذلك الاقتران، ومثله يقال فى قوله: (وهيئة التأليف) إلى آخره. قال «السعد» فى «شرح الشمسية»: (والتحقيق: أن القياس باعتبار إيجاب مقدمتَيه المقترنتَين وسلبِهما وكُلِّيتهما وجزئيَّتهما يسمَّى: قرينةً وضربًا. وباعتبار الهيئة الحاصلة له من كيفية وضع الحد الأوسط عند الأصغر والأكبر من جهة كونه موضوعا [لهما][2] أو محمولا يسمَّى: شَكْلا).

قوله: (يسمى قرينة وضربا): قال «بعض المحققين»: (أما تسميته بالقرينة: فلأنها عبارةٌ عن أمرٍ يدلُّ على المقصود، وينص[3] فى الكلام أو فى المقام، ولا خفاء فى أن هذا الاقتران: أمرٌ دالٌّ على النتيجة، ومنصوبٌ فى الكلام. وأما تسميته بـ«الضرب»: فإنه يَحصل بسبب الاقتران المذكورِ ضربٌ من الشكل؛ أى نوعٌ منه) اهـ «حاشية».

قوله: (تسمى شكلا): تشبيهًا لها بالهيئة الحِسِّيةِ[4] الحاصلةِ من إحاطة

---

(١) (ح) بدون: (من الصغرى والكبرى).

(٢) (ط ١، ٢) بدون: (لهما). قارن: شرح السعد على الشمسية، صـ ٣١٧، وانظر: حاشية الدسوقى على القطب، جـ ٢ صـ ١٩٤.

(٣) لعل الصواب: (ويُنصَب)؛ بقرينة قوله بعده مباشرة: (وينصب فى الكلام).

(٤) فى حاشيته على الخبيصى، صـ ٢٢٩: (بالهيئة الجسمية).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والأشكالُ أربعةٌ؛ لأن الحد الأوسطَ(١) إن كان محمولا فى الصغرى موضوعا(٢) فى الكبرى)؛ نحو: «كل ج ب، وكل ب أ»: (فهو الشكل الأول. وإن كان محمولا فيهما)؛ نحو: «كل ج ب، ولا شيء من أ ب»: (فهو الشكل الثانى. وإن كان موضوعا فيهما(٣))؛ نحو: «كل ج ب، وكل ج د(٤)»: (فهو الشكل الثالث. وإن كان موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى)؛ نحو: «كل ب ج، وكل أ ب»: (فهو الشكل الرابع(٥)).

فإن قلتَ: فلا يتكرر الحد الأوسط إلا فى الثانى والثالث؛ ....

حاشية الملوي

قوله: (فإن [قلت]: فلا يتكرر) إلى آخره: حاصل الإشكال: أن المرادَ من الموضوع: ذاتُه؛ أى أفرادُه، فإن ذاتَ الشيء عند المناطقة: أفرادُه،

حاشية العطار

الحد الواحد أو الحُدود بالمِقْدار. وقد بينَّا معنى «الشكل»: فى «حاشية القاضى زاده، علَى أشكال التأسيس، فى علم الهندسة» أتمَّ البيان، فليُراجَع هناك.

قوله: (فإن [قلت]) إلى آخره: قال «السعد» فى «شرح الشمسية»: (الحد الأوسط فى الشكل الأول والرابع: ليس [بمتكرِّرٍ]؛ لأنه إذا وقع محمولا فالمراد به: المفهوم، وإذا وقع موضوعا فالمراد به: الذات. قلتُ: إذا قُلنا: «كل

---

(١) فى (ع): (الوسط).

(٢) فى (ص): (وموضوعا).

(٣) أول (صـ) ١٥ فى (ص).

(٤) فى (ط): (وكل ب د). وهو خطأ؛ إذ مثالُه: «كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق».

(٥) انظر ما نقلتُه فى متن إيساغوجى أول الكتاب ـ مجرَّدا ـ عن: الفوارق بين نُسخ متن إيساغوجى هنا.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لأن المرادَ بـ«الأوسط» إذا وقع موضوعًا: الذاتُ[1]، وإذا وقع محمولا:

حاشية الملوي

والمرادَ من المحمول: مفهومُه، ولا يتكرر الحد الوسط: إلا إذا كان المراد

حاشية العطار

مثلَّثٍ شكلٌ»: فلا يَخفى أن ليس المعنى: [أنَّ كلَّ][2] «فردٍ من أفراد المثلَّث [هو عينُ] مفهوم الشكل»، [فإنه ظاهر البُطلان]، بل [المعنى: أن] «كلَّ فرد من أفراد المثلث يَصدق ويقال عليه مفهوم الشكل». نَصَّ على ذلك: «الشيخ» في كُتبه[3]؛ حيث قال: (إذا قلنا: كل مثلَّث شكلٌ؛ فمعناه: أن ما يقال له المثلث، فهو بعَينه [ما][4] يقال له الشكل، وإذا كان المعنى: كل مثلثٍ مقولٌ وصادقٌ عليه الشكل، ثم قلنا: وكل شكلٍ كذا؛ [بمعنَى][5]: كل ما يقال ويَصدق عليه الشكل: فهو كذا؛ [كان تكريرًا للحدِّ][6] الأوسطَ) اهـ بحُروفه. وهو بمعنى كلام «الشارح». ولا يَخفاك أن هذا السؤال: إنما يَرِد على المركب من الحمليَّتين دون الشرطيتَين. وقد أطال «المحشي» في بيان السؤال والجواب، وهما غنيَّان عن ذلك لمن تدبَّر ما نقلتُه عن «السعد».

قوله: (لأن المراد) إلى آخره: هذه المقدمة: هي مَنشأُ السؤال، وأما

(١) في (ط): (بالذات).

(٢) (ط ١، ٢) بدون: (أن كل)، وكذا ما بين [المعقوفتين] فيما يأتي: ضبطتُه من: شرح السعد على الشمسية، صـ ٣١٦، وانظر: حاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ١١٧.

(٣) هو: كتاب «الشفاء»؛ كما نقل العلامة العطار، في حاشيته على الخبيصي، صـ ٢٢٨.

(٤) شرح السعد على الشمسية، صـ ٣١٦ بدون: (ما).

(٥) في (ط ١، ٢): (فالمعنى). قارن: شرح السعد على الشمسية، صـ ٣١٧.

(٦) في (ط ١، ٢): (كأن تكرر الحد). وفي شرح السعد، ٣١٧، وحاشية الخبيصي، ٢٢٨: (كان تكريرا للحد).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

المفهوم[1]. قلنا: وقوعُه[2] محمولا وإن أُريدَ به المفهوم، لكن ليس المراد: أن ذاتَ الموضوع عينُ المفهوم، بل أنه يَصدق عليه المفهوم، فيتكرر الأوسط فى جميع الأشكال؛ لأنه بمنزلة أن يقال: ذات الأصغر يَصدق عليه مفهوم الأوسط، وكل ما[3] يصدق عليه مفهوم الأوسط: يَثبت له الأكبر.
وقدَّم الشكلَ الأولَ: لأنه المُنتج للمطالب[4] الأربعة ـ كما سيأتى ـ، ولأنه على النَّظم الطبيعيِّ؛ وهو: الانتقالُ من الموضوع إلى الحد الأوسط، ثم منه إلى المحمول، حتى[5] يلزم الانتقالُ من الموضوع إلى المحمول. ثم الثانى: لأنه أقربُ الأشكال الباقية إليه؛ لمشاركته إياه فى صُغراه، التى هى أشرف المقدمتَين؛ لاشتمالها على الموضوع، الذى هو أشرف من المحمول؛ لأن المحمول إنما يُطلَب لأجله إيجابًا أو سلبًا.

حاشية الملوي

به واحدًا فى المقدمتَين، ولا يكون كذلك: إلا إذا كان محمولا فيهما معا، وذلك فى الشكل الثانى؛ لكون المراد به: المفهوم فى المقدمتَين، فيتكرَّر.

حاشية العطار

مَورِدُه: فقول «المصنف»: (والمكرَّر بين مقدمتَى القياس يسمَّى حدًّا أوسط)، فالمَنشأ هنا: غيرُ المَوْرِد؛ كما بُيِّن فى محلِّه.

---

(١) فى (ط): (بالمفهوم). وانظر: حاشية الصبان، صـ ١٢١.

(٢) فى (ز): (عند وقوعه).

(٣) فى (ز): (وكلما).

(٤) فى (ز): (للمطلوب). وقارن: شرح الملوى بحاشية الصبان، صـ ١٢٠.

(٥) أول (ل) ٢٠ فى (ز). وراجع: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٢٩، ٢٣٠.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

ثم الثالث: لأن له قُربًا ما إليه؛ لمشاركته إياه فى أخسِّ[1] المقدمتَين،

حاشية الملوي

أو كان موضوعا معا فيهما، وذلك فى الشكل الثالث؛ لأنه فيه موضوعٌ فى المقدمتَين، فيكون المراد به: الأفراد فى المقدمتين، فيتكرَّرا، أما الأول والرابع: فلا؛ لأنه فى الأول: محمولٌ فى الصغرى، فالمراد منه: المفهوم، وموضوعٌ فى الكبرى، فالمراد منه: الأفراد، فلا يكون متكرِّرًا. ولأنه فى الرابع: موضوعٌ فى الصغرى، فالمراد منه: الأفراد، ومحمول فى الكبرى، فالمراد منه: المفهوم. ولا يخفى أن هذا السؤال إنما يأتى فى الحمليتَين، لا الشرطيتَين. وحاصل الجواب: أن المراد: أن أفراد الموضوع يصدُق عليها ثلاثة مفهوماتٍ: مفهوم الموضوع، ومفهوم الوسط، ومفهوم الأكبر؛ ففى نحو: «كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم»: أفراد الإنسان يصدق عليها:

حاشية العطار

قوله: (فى أخسِّ المقدمتَين)؛ وهى: الكبرَى. وإنما كانت أخسَّ: لاشتمالها على محمول المطلوب، الذى يُطلب لأجل الموضوع[2]، فيكون الموضوعُ أشرفَ منه، وهو أخسُّ. فالقضية المشتملة عليه: [أخسُّ][3].

(١) فى (ط): (فى أخص). وانظر: حاشية الصبان، صـ ١٢١.

(٢) مراده: أن الموضوعَ أساسُ المحمول، ولولاه لما وُجد المحمول وحُمل عليه؛ «فالمحمول إنما يُطلب لأجل الموضوع إيجابا وسلبا، وكلما يكون بحيث يُطلب أمر آخر لأجْله: يكون ذلك الشيءُ أشرفَ من ذلك الأمر». حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٣٠، ومحاضرات المنطق، صـ ٧٢. ولا «يعارِض هذا: أن المحمولَ محطُّ الفائدة. لأن المفضولَ قد يختص بمَزِية لا توجَد فى الفاضل». حاشية الصبان، صـ ١٢٠، ١٢١.

(٣) أول (ص) ٩٤ فى (ط١، ٢). وفيهما: (المشتملة عليه: أخص). وقارن: حاشية الخبيصى، ٢٣٠. وانظر فى وجه كون «الكلية» أخصُّ ـ بالصاد ـ من الجزئية: محاضرات، ٧٤.

بخلاف الرابع: لا قُرب له أصلا؛ لمخالفته إياه فيهما، وبُعدِه عن الطَّبع جدًّا[1].

مفهوم إنسان، ومفهوم حيوان، ومفهوم جسم، وليس المراد: أن[2] أفراد الإنسان هي مفهوم حيوان؛ وإلا كانت القضية كاذبةً؛ لأن الأفراد ليست نفسَ المفهوم[3]، بل المراد: أن[4] أفراد الإنسان يصدق عليها: مفهوم حيوان. قولكم[5]: (لا يتكرر الحد الوسط إلا إذا كان المراد به واحدا في المقدمتين): ممنوعٌ، بل المراد بالتكرُّر[6]: أن يكون مفهوم الوسَط معتبَرًا من حيث صدقه على الأفراد في المقدمتَين، ولا شك أن «حيوانًا» في المثال المذكور: مأخوذٌ في المقدمتين من حيث صدقه على الأفراد؛ فقد تكرَّر مفهوم الوسط، ولا يضرُّنا كون المراد منه في الكبرى: الأفراد من حيث صدق الحيوانية عليها؛ لأنه ليس المراد: اتحادَ المقصود من الوسط

لا يقال: إن الثالث وافَق الأولَ في الموضوع، وقد تبيَّن: أن الموضوعَ أشرفُ من المحمول، فهذا الاعتبار: أمرٌ يجب أن يكون مقدَّما؛ فإنَّ مرجعَه إلى الموافقة في محمول الصغرى. لأنَّا نقول: الثالث وإن وافق الأولَ في الموضوع،

---

(١) راجع في وجه ترتيب الأشكال الأربعة: حاشية العطار على الخبيصي، صـ ٢٣٠.
(٢) (أ) بدون: (أن).
(٣) في (ب): (ليست بقيد المفهوم).
(٤) أول (ل) ٣٤ في (أ).
(٥) في (ب): (قولهم).
(٦) في (ب): (بالتكرار).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(فهذه هى الأشكال الأربعة المذكورةُ[١] فى كُتب[٢] المنطق.

حاشية الملوي

فى المقدمتَين، بل المراد: ما تقدم. فإن قيل: يرِد نحو: «الإنسان حيوان، والحيوان جنس»؛ فإنَّ المراد بـ«الحيوان»: المفهومُ فى المقدمتَين، مع أنهم قالوا: إن الوسط لم يتكرر فى ذلك. قلنا: هو وإن كان المراد فيه: مفهومَ الحيوان فى المقدمتَين، لكن المراد فى الصغرى: مفهومه من حيث صدقه على الإنسان، وفى الكبرى: مفهوم الحيوان من حيث هو، لا من حيث صدقه على الأفراد، فلم يتكرر فيه المفهوم من حيث الصدق على الأفراد فى المقدمتين. وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه: من أنفس المباحث، ولا يَخفَى أن جواب «الشارح»: غير مُوفٍ بالمراد.

حاشية العطار

يكون ذلك[٣] الموضوع غير معتبَرٍ؛ لإلغائه عند الإنتاج، والعبرة: إنما هو بموضوعِ المطلوب ومحمولِه. فهذا السؤال: مشاغَبةٌ؛ مَنشؤُها: أَخْذ لفظ «الموضوع» بدون قَيده، فتأمَّل.

قوله: (وبُعده عن الطبع جدا)؛ ولذلك أسقَطَه: «الفارابىُّ» و«ابنُ سينا» و«الإمامُ الغزالىُّ» عن الاعتبار. قاله «الشيخ السنوسىُّ»[٤].

(١) (خ) بدون: (المذكورة).

(٢) (ص) بدون: (كتب).

(٣) فى (ط ١): (يمكن ذلك).

(٤) مختصر السنوسى، صـ ١٧٥، وانظر: حاشية الصبان، صـ ١٢١.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والشكلُ[(١)] الثانى منها[(٢)]: يرتدُّ إلى الأول بعكس الكبرى)؛ لأنها المخالِفة للنَّظم الطبيعيِّ؛ بأن تقول فى مثاله السابق: «ولا شىء من ب أ»[(٣)].

حاشية الملوي

قوله: (و [الشكل] الثانى [منها] يرتدُّ[(٤)] إلى الأول بعكس الكبرى): الكلام فى كونه يرتدُّ إلى الأول: من غير نظر إلى كونه منتِجًا أوْ لا، ولا شك أن كل ضربٍ من ضروب الثانى: يرتدُّ إلى الأول، سواء كان ذلك الضربُ منتجًا أو عقيمًا، وسواء كان ما ارتدَّ إليه منتجا أو عقيما، ولذا: قدَّم ذِكر الرد على ذكر شروط إنتاج الثانى.

حاشية العطار

قوله: (و[الشكل] الثانى [منها] يرتد) إلى آخره: قال «العلامة الفناريُّ» فى «فصول البدائع»: (قيل: إنتاج باقى الأشكال: موقوفٌ على الشكل الأول ومستفادٌ منه،... وإنَّ رابع [الثانى][(٥)]؛ نحو: «بعض ج ليس ب، وكل أ ب»: لا يمكن ردُّه إليه). وان شئتَ تفصيل الحال: فارجع إليه.

---

(١) (ط)، (ع)، (ح) بدون: (فهذه هى الأشكال... والشكل).

(٢) فى (ع): (منهما).

(٣) طريقة ردِّ الشكل الثانى إلى الشكل الأول: يكون بعكس الكبرى؛ فيصير محمولها ـ الحد الأوسط ـ موضوعا، ويصير موضوعها محمولا؛ ليعودَ الأوسط محمولا فى الصغرى، موضوعا فى الكبرى؛ «فقولنا: «كل ما بين السُّرة والرُّكبة عورة، ولا شىء مما يحلُّ النظر إليه بعورة»: يرجع إلى الأول: بعكس الكبرى؛ فنقول: «ولا شىء من العورة يحلُّ النظر إليه». الإيضاح لمتن إيساغوجى، صـ ٦٨.

(٤) فى (أ)، (ب)، و(ط ١، ٢): (والثانى يرتد).

(٥) فى (ط ١، ٢): (رابع التالى نحو إن بعض). قارن: فصول البدائع، جـ ١ صـ ٧٠.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(والثالث: يرتدُّ إليه بعكس الصغرى[١]) ؛ لأنها المخالِفة لذلك ؛ بأن تقول في مثاله السابق: «بعض ب ج». (والرابع: يرتد إليه بعكس الترتيب) ؛ بأن تقول في مثاله السابق: «كل أ ب ، وكل ب ج» ، (أو بعكس المقدمتَين جميعًا) ؛ بأن تقول فيه: «بعض ج ب ، وبعض ب أ» ، وإن كان هذا غير منتجٍ ؛ لعدم كلية الكبرى ، ومثال ما ينتج منه: «كل ج ب ، ولا شيء من أ ج»[٢] ، فيُردُّ بالعكس إلى: «بعض ج ب[٣] ، ولا شيء من ج أ». (والكامل البيِّن الإنتاج): إنما (هو) الشكل (الأول[٤]) ـ لِما مرَّ ـ.

حاشية الملوي

فإن قلتَ: ما الحامل لك على ما ذكرتَ؟ قلت: لأن الردَّ إلى ضربٍ منتجٍ من الأول بعكس الكبرى: إنما هو في الأول والثالث ؛ لأن كبراهما سالبة كلية تنعكس كنفسها ، أما الثاني والرابع: فلا يرتدَّان إلى ضربٍ منتجٍ من . .

حاشية العطار

وقدَّم «المصنفُ» بيانَ الرد على بيانِ شرائط الإنتاج: لأن كلامَه في مطلق الردِّ ، أعمُّ من أن يكون المردودُ منتِجًا أو عقيمًا ؛ كما يُعلَم من تتبُّع الأمثلة الآتية .

قوله: (والكامل) إلى آخره: إنما كان كاملا: لإنتاجه المطالبَ الأربعةَ ؛ قال «الفناريُّ»: (ولا يختص الرد المذكور بالأشكال ، بل يدخل القياسَ

(١) انظر: الإيضاح لمتن إيساغوجي ، صـ ٦٨ .

(٢) في (ط): (ولا شيء من أ ب) . قارن: المرشد السليم ، صـ ١٥٥ .

(٣) في (ز): (بعض ب ج) . وقارن: الشمسية ، جـ ٢ صـ ٢٠٣ ، محاضرات المنطق ، صـ ٩١ ، مذكرات في المنطق ، صـ ١٠٥ .

(٤) (ص) بدون: (والشكل الثاني . . . هو الأول) . وانظر: الإيضاح لمتن إيساغوجي ، صـ ٦٠ .

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(والشكل[1] الرابع[2] منها[3]: بعيدٌ عن الطبع جدًّا[4]، والذى له عقلٌ سليمٌ وطبعٌ مستقيمٌ:..

حاشية الملوي

الأول بعكس الكبرى؛ لأن كبراهما موجبة كلية، وهى لا تنعكس إلا إلى موجبةٍ جزئيةٍ. وكبرى الأول: لا تكون جزئيةً؛ لاشتراط كونها كليةً، ولنقرِّر مثل ذلك فى بقية ما ذكره: من كون الثالث والرابع يرتدان إلى الأول.

قوله[5]: (والذى له عقل سليم) إلى آخره: لأن حاصلَه: الاستدلالُ بتَنافِي[6] اللوازم على تنافى الملزومات؛ فنحو: «كل إنسان حيوان، ولا

حاشية العطار

الاستثنائىَّ والاقترانىَّ؛ فإن كلا منهما يرتدُّ إلى الآخر) اهـ. قال «محشِّيه: برهان الدين»: (يريد أنه يمكن ردّ القياس الاستثنائىِّ إلى الاقترانىِّ؛ بأن تحوِّل قولَك «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة؛ ينتج: أن النهارَ موجودٌ»، إلى قولك: «هذا زمانٌ طلَع فيه الشمس، وكل زمانٍ طلع فيه الشمس فهو نهارٌ؛ ينتج: أن هذا الزمانَ نهارٌ». وأنه يمكن ردُّ القياس الاقترانىِّ إلى الاستثنائىِّ؛ كما تقول بدلَ قولك «العالم متغيرٌ، وكل متغيرٍ حادث»: «كلما كان العالَم متغيِّرا كان حادثًا، لكنه متغيِّر، فيكون حادثًا»).

---

(١) (ط)، (ع) بدون: (والشكل). و(خ) بدون: (الثانى منها يرتد... هو الأول، والشكل).

(٢) أول (صـ) ١٩٦ فى (ح).

(٣) (ط)، (ع) بدون: (منها).

(٤) (خ) بدون: (جدا). و(ع) بدون: (والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا).

(٥) (أ) بدون: (قوله).

(٦) أول (ل) ٢٩ فى (ب).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لا يحتاج[1] إلى ردِّ الثاني إلى الأول) في استنتاجه؛ لأقربيَّتِه إليه ـ كما مر ـ، (وإنما يُنتج الثاني: ....

حاشية الملوي

شيء من الحجر بحيوان»[2]: قد تَنافَى فيه: «الإنسان والحجر» في لازمٍ؛ وهو: «الحيوان» اللازم لـ«لإنسان»؛ فإنه أُثبِت للإنسان ونُفِي عن الحجر، فيلزم: تنافِي الإنسان والحجر فيما بينهما.

حاشية العطار

قوله: (لا يحتاج إلى رد الثاني) إلى آخره: قال «الشيخ السنوسيُّ»: (اختلفوا في الضُّروب المنتِجة من الشكل الثاني والثالث؛ فقيل: إنَّ بيان إنتاجها موقوفٌ على ردِّها للضروب [المنتجة][3] من الشكل الأول؛ لِوُضوح إنتاج الأول بنفسه. وهو قول الأكثر. وقيل: إن إنتاجَها يتبيَّن لذاتها، من غير ردٍّ للأول. وقال به «السّهرَوَردِيُّ» و«الفخر»)، ثم قال «الشيخ»: (والحق أن إنتاج الشكل الثاني: لا يحتاج إلى ردٍّ للأول، ولا لتكلُّفٍ أصلا؛ لأن حاصلَه: راجعٌ إلى الاستدلال بتنافِي اللوازم على تَنافي الملزومات، [فيكفي فيه أن يقال: من لوازم أحد الطرفَين، ثبوت الوسَط، ومن لوازم الآخر: سلبه، وهما متنافيان، فتتنافَى الملزومات][4]؛ وإلا اجتمع المتنافيان؛ لأن اجتماع الملزومَين: يستلزم اجتماعَ لازمهما؛ ضرورةَ وجود كل لازمٍ عند وجود ملزومه.

قوله: (وإنما يُنتج الثاني) إلى آخره: ذكَر «المصنف» شرطًا واحدًا من

(١) في (ع): (والذى له طبع سليم لا يحتاج).
(٢) (ب) بدون: (حيوان).
(٣) (ط ١، ٢) بدون: (المنتجة). قارن: مختصر السنوسي، صـ ١٨١.
(٤) (ط ١، ٢) بدون: (فيكفي فيه... فتتنافى الملزومات). قارن: مختصر السنوسي، ١٨١.

عند اختلاف مقدمتَيه بالإيجاب والسلب[1])؛ بأن تكون إحداهُما موجبةً والأخرى سالبةً؛ إذ لو كانتا موجبتَين أو سالبتَين: لاختلفت النتيجة؛ أما في الموجبتَين[2]: فلأنه يَصدق: «كل إنسان حيوان، وكل ناطقٍ حيوان»، والحقُّ: الإيجاب[3]، ولو بدَّلنا الكبرى بقولنا: «وكل فرسٍ حيوان»: كان الحقُّ: السلبَ. وأما في السالبتَين: فلأنه يَصدق: «لا شيء من الإنسان بحجر، ولا شيء من الفرس بحجر»، والحق: السلب، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: «ولا شيء من الناطق بحجر»: كان الحق: الإيجاب. ويشترط في إنتاجه أيضا: كلية الكبرى؛ وإلا لاختلفت النتيجة؛ كقولنا: «لا شيء من الإنسان بفرسٍ، وبعض الحيوان فرس»، والحق: الإيجاب، ولو قلنا: «وبعض الصاهل فرسٌ»: كان الحق: السلبَ. وكقولنا: «كل إنسان حيوان، وبعض الجسم ليس بحيوان»، والحق: الإيجاب. ولو قلنا: «وبعض الحجر ليس بحيوان»: كان الحق السلبَ. فشرط إنتاج الثاني: بحسب الكَيف: اختلاف مقدمتَيه، وبحسب الكَم: كلية الكبرى. وشرط إنتاج الثالث: بحسب الكيف: إيجاب الصغرى، وبحسب الكم: ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

شرطَيْه، و«الشارح»: ذكَر الثاني بقوله: (ويشترط في إنتاجه أيضا).

قوله: (لاختلفت النتيجة): أي لم يطَّرد صدقُها، وهذا ينافي كونها لازمةً

(١) في (خ)، (ص): (بالسلب والإيجاب).

(٢) أي أما اختلاف النتيجة في الموجبتَين. انظر: شرح السلم وحاشية الصبان، صـ ١٢٣.

(٣) أي الموافق للواقع: هو الإيجاب وإن كان مقتضَى القياس: السلب. حاشية الصبان، ١٢٣.

كلية إحدى مقدمتَيه[1]. وشرط إنتاج الرابع: بحسب الكيف والكمِّ: إما[2] إيجاب المقدمتَين مع كلية الصغرى، أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما[3]. وشرط إنتاج الأول: بحسب الكيف: إيجاب الصغرى، وبحسب الكم: كلية الكبرى؛ كما يؤخَذ من كلامه الآتي.

(والشكل الأول: هو الذى جُعل معيارَ العلوم[4]): أى ميزانها؛ لارتداد البقية إليه ـ كما مر ـ، (فنورِدُه هنا) وَحدَه[5] مع ضُروبِه؛ (ليُجعل دستورًا):

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

للقياس؛ لأن اللازمَ لا يتخلف عن ملزومه.

قوله: (معيار): كـ«مِكيَال»: ما يُقدَّر به الشيء. والمراد بـ(العلوم): النتائج. ولَما كان بقية الأشكال تُردُّ إليه عند تحقق إنتاجها: جُعل كأنه ميزانٌ لها، يُعرف به صحيحها من فاسدها.

قوله: (دستورا): قال فى «القاموس»: (الدُّستُور ـ بالضم ـ: النُّسخةُ المعلومةُ[6] للجماعات، التى [منها][7]: تحريرها معرَّبةً. والجمع: دساتير) اهـ.

فقول «الشارح»: **(أى قانونا)**: تفسيرٌ باللازم.

---

(١) فى (ط): (إحدى مقدمته). وانظر: شرح السلم وحاشية الصبان، صـ ١٢٥.
(٢) (ط) بدون: (إما). قارن: شرح الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٠٣.
(٣) فى (ز): (احديهما).
(٤) فى (ح): (هو الذى يجعل معيارا للعلوم). وفى (ع): (معيار العموم).
(٥) (ز) بدون: (هنا وحده).
(٦) أول (صـ) ٩٥ فى (ط ١، ٢).
(٧) فى (ط ١، ٢): (التى فيها). قارن: القاموس المحيط، جـ ٢ صـ ٢٨.

أى قانونًا، (ويُستنتج[1] منه[2] المطالب[3] كلها[4])؛ وهى: الموجَب الكليُّ، والسالب الكليُّ، والموجب الجزئيُّ، والسالب الجزئيُّ، بخلاف بقيَّة الأشكال. (وشرط إنتاجه: إيجاب الصغرى وكلية الكبرى[5]؛ وضروبُه[6]) ـ كضُروب[7] سائر الأشكال ـ بحسب القسمة العقلية: ستة عشر؛ لأن كُلا من مقدمتَيه: إما موجبةٌ، أو سالبةٌ، وكل من هاتَين: إما كليةٌ، أو جزئيةٌ، فجملة كلٍّ منهما: أربعةٌ، والحاصل من ضرب أربعةٍ فى أربعةٍ: ستة عشر، يَسقط منها بشرطَى إنتاجه السابقَين: اثنا عشر عقيمة؛ ثمانيةٌ منها بالأول؛ حاصلة من ضرب: الكلية والجزئية السالبتَين من الصغرى، فى الأربع[8] الكبرَيات، وأربعةٌ بالثانى؛ حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

....

(١) فى (ع): (وتستنتج). وإنتاج الشكل الأول: بدهيٌّ؛ إذ متى سلِّمت مقدماته: أنتج بداهةً. راجع: مذكرات فى المنطق، صـ ٩٥.

(٢) (ع) بدون: (منه).

(٣) فى (خ): (ليجعل دستورا يستنتج منه المطلوب)، وفى (ص): (ليُجعل دستورا أو ينتج منه المطلوب). وانظر: شرح السعد على الشمسية، صـ ٣١٧.

(٤) (خ) بدون: (كلها).

(٥) (خ)، (ط)، (ع)، (ح) بدون: (وشرط إنتاجه إيجاب الصغرى وكلية الكبرى).

(٦) فى (ص): (فضروبه).

(٧) أول (ل) ٢١ فى (ز).

(٨) (ز) بدون: (الأربع).

السالبة من الكبرى، فى الكلية والجزئية الموجبتَين من الصغرى، فضروبُه (المنتجة: أربعةٌ: الضرب الأول): أن تكون المقدمتان موجبتَين كليتَين، والنتيجة: كلية موجبة؛ نحو: (كل[١] جسمٍ مؤلف، وكل مؤلفٍ حادث[٢]، فكل جسمٍ حادث[٣]. الثانى): أن تكونا كليتَين، والكبرى: سالبة، والنتيجة: سالبة كلية؛ نحو: (كل[٤] جسم مؤلف، ولا شىء من المؤلف بقديم، فلا شىء من الجسم بقديم. الثالث[٥]): أن تكونا موجبتَين، والصغرى: جزئية، والنتيجة: موجبة جزئية؛ نحو: (بعض الجسم مؤلف، وكل مؤلف حادث[٦]، فبعض الجسم حادث[٧]. الرابع[٨]): أن تكون[٩] الصغرى: موجبة جزئية، والكبرى: ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

....

(١) فى (ص): (كقولنا: كل).

(٢) فى (خ)، (ص): (محدث).

(٣) فى (ص): (فبعض الجسم محدث)، وفى (خ): (فكل جسم محدث).

(٤) فى (ص): (كقولنا: كل).

(٥) فى (ص): (والثالث: كقولنا).

(٦) فى (خ): (محدث).

(٧) فى (خ): (محدث).

(٨) فى (ص): (والرابع: كقولنا).

(٩) فى (ز): (أن تكونا).

سالبة كلية ، والنتيجة: سالبة جزئية ؛ نحو: (بعض الجسم مؤلف ، ولا شيء من المؤلف بقديم ، فبعض الجسم ليس بقديم).

والمنتج من ضروب الشكل الثانى: أربعة أيضا ، ومن الثالث: ستة ، ومن الرابع: ثمانية عند المتأخِّرين ، وخمسة[1] ....

....

قوله: (والمنتج من ضروب الشكل الثانى: أربعة) ؛ لأنه يَسقط بالشرط الأول من شرطَيْه ؛ وهو اختلاف المقدمتَين بالإيجاب والسلب: ثمانية أضرب ، وبالثانى: أربعة.

قوله: (من الثالث ستة) ؛ لأنه يَسقط بالشرط الأول ؛ وهو: إيجاب الصغرى: ثمانيةُ أضرب. وبالثانى ؛ وهو: كلية إحدَى المقدمتَين: اثنان.

قوله: (ثمانية عند المتأخرين) ؛ لأنهم جعلوا الشرطَ فى إنتاجه: أحد أمرَين: إما إيجاب المقدمتَين مع كلية الصغرى ، أو اختلافهما بالكيف مع كليه إحداهما. والأمر الثانى: يقتضى إنتاجَ ثلاثة أضربٍ زيادةً على ما عند المتقدمين ؛ وهى: السالبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى. والموجبة الكلية الصغرى مع السالبة الجزئية الكبرى. والسالبة الكلية الصغرى

(١) والقول بأن المنتج منها خمسة: هو الموافِق لقواعد المنطق. راجع: محاضرات ، صـ ٩٢ ، ٩٣ ، المرشد ، صـ ١٥٦. ثم راجع عن (الأشكال) بالتفصيل: شرح الشمسية وحواشيها ، جـ ٢ صـ ١٩٤ وما بعدها ، شرح الملوى بحاشية الصبان ، صـ ١١٩ ـ ١٣٢ ، شرح الخبيصى وحاشية العطار ، صـ ٢٢٩ ـ ٢٤٥ ، محاضرات المنطق ، صـ ٧٢ ـ ٩٣ ، المرشد السليم ، صـ ١٤٠ ـ ١٦٢.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

عند المتقدمين، وعليه «ابن الحاجب». وتفصيلُ ذلك وأمثلتُه وإقامةُ البرهان عليه: يُطلب من المطوَّلات.

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

مع الموجبة الجزئية الكبرى. فهذه الثلاثة منتِجةٌ عند المتأخرين وإن اجتمع فى كلٍّ منهما خِستان.

وقوله: (وخمسة عند المتقدمين)؛ وذلك لأنهم شرَطوا فيه: عدم جمع الخِسَّتين إلا فى صورةٍ؛ وهى: ما إذا كانت الصغرى موجبةً جزئيةً، والكبرى سالبةً كليةً. فيسقط باشتراط عدم جمع الخستَين: ثمانيةٌ، وباشتراط كون الكبرى سالبةً كليةً فى الصورة المستثناة: ثلاثةٌ؛ الموجبة الجزئية صغرى. مع غير السالبة الكلية.

** ** **

[القياس الاقترانىّ الشَّرطىّ]

(والقياس الاقترانىُّ يتركب: إما من الحمليتَين[1] ـ كما مر ـ) فى قولنا: «كلُّ جسمٍ مؤلَّفٌ، وكل مؤلف محدث». (وإما من) الشرطيتَين ...

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (وإما من الشرطيتَين): الأَولى: (وإما من الشرطيات)، فيَصدق تركُّبه منها وحدها، أو مع الحملية؛ فإن أقسامَه خمسةٌ، ويسمَّى: شرطيًّا؛ فإن كانت أجزاؤُه شَرطيات: فالتسمية ظاهرة، أو بعضها حملىٌّ وبعضها شرطىٌّ: فتسميته بذلك لعلاقة الجزئية. وغلَّبوا فى التسمية جزءَ الشرطىِّ: لِكونه أعظم؛ قال «السعد» فى «شرح الشمسية»: (وهذا الباب: مما لابد منه فى المنطق؛ لأن المَطالب التصديقيةَ فيها: شَرطيات، لا سيَّما فى «الهندسة» المشتمل عليها كتاب «إقليدس»، ولَم يُورِد «أرسطو» هذا البابَ فى التعليم، فزعَم بعضُهم: أنه لا حاجة إليه؛ لأن معرفة الاقترانيات الحملية تُغنِى عنه. وليس بشىءٍ؛ لِما بيْن أحكامهما من الاختلاف الواضح. وقال «الشيخ»: لعل «المعلمَ الأولَ» ذكَرها

(١) فى (خ): (إما من حمليتين)، وفى (ص): (إما مركب من جملتين)، وفى (ح): (إما أن يتركب من حمليتين). وقارن: الشمسية، جـ ٢ صـ ١١٤، وشرح الخبيصى، صـ ٢٤٦.
وقوله: (يتركب إما من): أى إما مركبٌ من. هذا: وذهب بعض المناطقة: إلى أن القياس الاقترانىَّ: تكون مقدماتُه حمليةً لا غير، فلا يتركب من الشَّرطيات. واعتُذر عنهم: بأن المركب من الشرطيات: قليلُ النفع والاستعمال. وجمهور المناطقة: على جواز تركُّبه من الشرطيات. راجع: شرح السلم وحاشية الصبان، صـ ١١٤، ١١٥، مذكرات، صـ ٩٠.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(المتصلتَين[1]؛ كقولنا: «إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ، وكلما كان النهار[2] موجوداً فالأرض مُضيئةٌ؛ ينتج: إن كانت الشمس طالعةً فالأرض مضيئة».

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

ولم تُنقَل إلى العربية. وزعم «الشيخ»: أنه انفرد باختراعه)[3] اهـ. بتصرُّفٍ.

قوله: (المتصلتين): لما كان الأحقُّ بهذا الاسم من بين الأقسام: ما يتركب من متصلتَين؛ لأن إطلاق الشرطية المتصلة: حقيقيٌّ، دون المنفصلة: وقع البداءةُ في البحث به. وهو على ثلاثة أقسام؛ لأن المشترك بينهما: إما أن يكون جزءاً تاما منهما، أو غيرَ تامٍّ، وإما جزءاً تامًّا من أحدهما، غيرَ تامٍّ من الآخر. والمطبوع منه: ما كانت الشركة جزءاً تاما من المقدمتَين وتنعقد به الأشكال الأربعة؛ لأنه إن كان تاليا في الصغرى مقدَّما في الكبرى: فهو الشكل الأول، وإن كان تاليا فيهما: فهو الشكل الثاني، وإن كان مقدما فيهما: فهو الثالث، وإن كان مقدما في الصغرى تاليا في الكبرى: فهو الشكل الرابع. وشرائطه وعدد الضُّروب والنتيجة في الكمية والكيفية في كل شكل: كما في الحمليات من غير فرق؛ حتى يشترط في الأول: إيجاب الصغرى وكلية الكبرى، وفي الشكل الثاني: اختلاف مقدمتَيه في الكيف وكلية الكبرى، إلى غير ذلك. وكذلك عدد ضُروبها، إلا في الشكل الرابع؛ فإن ضروبَه هنا:

(١) في (خ)، (ص)، (ح): (متصلتين). وانظر: محاضرات المنطق، صـ ٩٦.

(٢) في (خ)، (ط)، (ع): (وإن كان النهار).

(٣) شرح السعد، صـ ٣٥١، ٣٥٢، بتصرُّف ـ كما قال ـ.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

خمسةٌ؛ لعدم اعتبار تركُّب السالبة فى الشرطيات. وكذلك حال النتيجة فى الكمية والكيفية؛ فيكون نتيجة الضرب الأول من الشكل الأول: موجبةً كليةً، ومن الشكل الثانى: سالبةً كليةً. وعلى هذا القياس) اهـ. من «الشمسية» و«شرحها، للعلامة السنوسىِّ». وفى «شرح السعد عليها»: (أنه مختصٌّ بما إذا كانت المتصلتان لزوميتَين أو اتفاقيتَين؛ على تقدير: جواز تأليف القياس من الاتفاقيتَين. وأما إذا كانت إحداهما لزوميةً والأخرى[1] اتفاقيةً[2]: ففيه تفصيلٌ لا يليق بهذا الكتاب)؛ ويعنى بالكتاب: «متن الشمسية»؛ فإنه عندهم من المختَصرات ـ كما صرَّح بذلك شُرَّاحُه فى غير موضعٍ ـ، والآن: هو عندنا من المطوَّلات، بل من المعضلات، والمشاهدة كافيةٌ. ثم قال «السعد»: (وأُورد على اللزوميتَين: أنه يصدق قولنا: «كلما كان الاثنان فردًا كان عددًا، وكلما كان عددًا كان زوجًا»، مع كذب النتيجة؛ أعنى قولنا: «كلما كان الاثنان فردا كان زوجا». وأجيب: بأنه إن اعتبر فى اللزوميات: الصدقُ بحسب نفس الأمر، فلا نسلِّم صدقَ الصغرى، وإن اعتبر بحسب الالتزام: فلا نسلم كذبَ النتيجة؛ فإنَّ مَن يَرى أن الاثنين فردٌ، فلابد أن يرى أنه زوجٌ)[3].

(١) أول (صـ) ٩٦ فى (ط ٢).

(٢) أول (صـ) ٩٦ فى (ط ١). والكلام المذكور: فى شرح السعد، صـ ٣٥٣.

(٣) شرح السعد على الشمسية، صـ ٣٥٣. وللعلامة الصبان: تفصيل يتعلق بذلك، راجعه فى حاشيته على السلم، صـ ١١٤.

وإما [مركب][(١)] من) الشَّرطيَتين (المنفصلتَين[(٢)]؛ كقولنا: كل عددٍ فهو[(٣)] إما زوجٌ): وهو المنقسم بمتساويَين، (أو فَردٌ[(٤)]): وهو ما ليس كذلك، (وكل زوجٍ: فهو[(٥)] إما زوج الزوج): وهو ما يتركب[(٦)] من: ضرب زوجٍ فى زوجٍ، (أو زوج الفرد): وهو ما يتركب[(٧)] من ضرب زوجٍ فى فردٍ؛ وفسَّره بعضهم: بما لو قُسِّم قسمةً واحدةً لانتهت قسمتُه إلى عددٍ فردٍ غير الواحد؛ كستةٍ وعشرةٍ؛ (ينتج: كل عددٍ إما فرد، أو زوج الزوج، أو زوج الفرد). وبقىَ: «زوجُ الزوج والفرد»: وهو ما انقسم أكثر من مرَّةٍ وانتهى تنصيفُه إلى

حاشية الملوي

قوله: (وبقىَ: زوج الزوج والفرد[(٨)]) إلى آخره: عُرِّف أيضا: بأنه «ما قام من[(٩)] ضرب زوجٍ فى زوجٍ والخارجِ فى فردٍ»، وهو يصدُق على: اثنى عشر باعتبار: ثلاثةٍ وأربعةٍ؛ فإن اعتبرت اثنين وستة: لم يكن زوجَ زوجٍ وفردٍ.

حاشية العطار

قوله: (وإما [مركب] من الشرطيتين المنفصلتين): وأقسامه أيضا: ثلاثة،

---

(١) (خ)، (ط)، (ع)، (ص) بدون: (مركب).

(٢) فى (خ)، (ص)، (ح): (منفصلتين).

(٣) (ع)، (خ)، (ح) بدون: (فهو). قارن: شرح الخبيصى، صـ ٢٤٦.

(٤) فى (ص): (وإما فرد)، وفى (خ): (اما زوج اما زوج واما فرد).

(٥) (خ)، (ط)، (ع) بدون: (فهو).

(٦) فى (ز): (ما تركب).

(٧) فى (ز): (ما تركب).

(٨) (ب) بدون: (الفرد).

(٩) فى (ب): (ما قام به). وانظر: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٤٦.

عددٍ فردٍ ليس بواحدٍ؛ كاثنى عشر؛ إذ كلٌّ من نِصفَيها ستةٌ، وهى زوجٌ، وكلٌّ من نصفَى الستة: ثلاثة، وهى فرد: فهذا مركب من القسمَين قبله؛ لأنه من حيث إنه انقسم نصفَين[1]، كل نصفٍ منهما زوج: أشبهَ زوجَ الزوجِ، ومن حيث إنه وصل به التقسيم إلى عددٍ فردٍ[2] غير الواحد: أشبه زوجَ الفرد. (وإما من[3] حمليةٍ ومتصلةٍ[4])، سواء كانت الحملية صغرى والمتصلةُ كبرى، أم بالعكس، وهو المطبوع منهما؛ ....

قوله: (وهو المطبوع[5]): أى الآتِى على الطَّبع، ولابد من التقييد:........

والمطبوع منه: ما كانت الشركة فى جزءٍ غير تامٍّ من المقدمتَين. وشرْط إنتاجه: إيجاب المقدمتَين، وكلِّيةُ إحداهما، وصِدْق منع الخُلوِّ. وتنعقد فيه الأشكالُ الأربعة أيضا بحسب الطرفَين المشاركَين. والشرائط المعتبَرة بين الحمليتَين معتبَرةٌ هنا بين المشاركَين. وهذا كلامٌ محلُّ تفصيله: المَبسوطات[6].

قوله: (وهو المطبوع): الضمير: يعود للعكس؛ أى الموافقُ للطبع. قال «السعد» فى «شرح الشمسية»: (وأقسام هذا القياس: أربعةٌ؛ لأن الحملية إما أن

---

(١) فى (ز): (ينصفين).

(٢) أول (ل) ٢٢ فى (ز).

(٣) فى (خ)، (ط)، (ع): (أو من). وانظر: شرح السلم وحاشية الصبان، صـ ١١٤.

(٤) فى (خ): (وإما حملية متصلة). قارن: شرح الخبيصى، صـ ٢٤٦.

(٥) فى (ب): (قوله: وحصر المطبوع).

(٦) انظر: شرح الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٣٢.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(كقولنا: «كلما[1] كان هذا [الشيء][2] إنسانًا فهو حيوان، وكل حيوان جسم؛ ينتج[3]: كلما كان هذا [الشيء][4] إنسانًا فهو جسم».

حاشية الملوي

بكون الشركة مع تالى المتصلة؛ لأنه هو المطبوع، أما إذا كانت الشركة مع مقدم المتصلة: فليس بمطبوعٍ.

حاشية العطار

تكون صغرى، أو كبرى، وأيًّا ما كان فالمشارِك لها: إما مقدَّم المتصلة، أو تاليها. والمطبوع من بين الأقسام: ما تكون الحملية كبرى، والشركة مع تالى المتصلة؛ لأنه كلما يصدق المقدم يَصدق التالى بالضرورة. والحملية صادقة فى نفس الأمر، وتنعقد فيه الأشكال الأربعة باعتبار تأليف التالى مع الحملية)[5] اهـ. فقول «المحشى» (إنما كان مطبوعا: لأن مقدم المتصلة مميَّزٌ عن تاليها بحسب المفهوم؛ إذ المقدم: الملزوم، والتالى: اللازم، فتعيَّن تقديم الأول؛ ليوافقَ الوضعُ الطبعَ): كلامٌ خالٍ عن التحصيل. و«الشرحُ» مثَّل للمطبوع، وترَكَ مثالَ: ما إذا كانت الحمليةُ صغرى، وقد تمثل لها بقولنا: «كل إنسان حيوان، وكلما كان الشيء حيوانًا فهو جسم؛ ينتج: كل إنسان جسم».

(١) فى (ع): (كل ما).

(٢) (خ)، (ط)، (ع) بدون: (الشيء). قارن: المرشد السليم، صـ ١٦٣.

(٣) فى (ط): (وينتج).

(٤) (خ)، (ط)، (ع) بدون: (الشيء).

(٥) منقول عن شرح السعد على الشمسية، صـ ٣٥٥ باختصار؛ حيث أسقط الأمثلة التى ذكرها السعد، فراجعه.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وإما من حمليةٍ ومنفصلةٍ[١])، سواء كانت[٢] الحملية صغرى والمنفصلة كبرى، أم بالعكس؛ (كقولنا: كل عددٍ إما زوج أو فرد[٣]، وكل زوجٍ فهو منقسمٌ بمتساويَين؛ ينتج: كل عددٍ إما[٤] فرد أو منقسم بمتساويَين)؛

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

قوله: (وإما من حملية ومنفصلة): وهو على قسمَين؛ الأول: أن تكون الحمليات بعدد أجزاء الانفصال، وكل واحدةٍ من الحمليات مشارِكة لواحدٍ من أجزاء الانفصال؛ وذلك على ضربَين؛ الأول: أن تكون التالياتُ بين الحمليات وأجزاء الانفصال متحدةَ النتيجةِ؛ كقولنا: «كل جَ إما بَ أو إما دَ أو إما هـ، وكل بَ طَ، وكل دَ طَ، وكل هَـ طَ؛ ينتج: كل جَ طَ»[٥]؛ لأن جميع الحمليات صادقةٌ، ولابد من صدق أحد أجزاء الانفصال أيضا. وأيُّ جزئيٍّ يُفرض صدقُه: فهو مع الحملية المشارِكة يُنتج النتيجةَ المطلوبةَ؛ أعنى: «كل ج ط»، وهذا معنى اتحاد النتيجة. وتنعقد الأشكال الأربعة فيه: باعتبار تأليف أجزاء الانفصال؛ فأينما يُفرض صدقه يُنتج مع الحملية المشارِكة له أجزاءَ النتيجة، وتنعقد الأشكال. ويقع على وجوه؛ أقربُها: أن تكون الحملية واحدةً، والمنفصلةُ مانعةُ الخلوِّ: ذاتَ جزئَين، تشاركها الحملية فى أحد الجزئَين.

---

(١) فى (ط): (حملية منفصلة).

(٢) فى (ز): (سواء أكان).

(٣) فى (خ): (وإما فرد). قارن: شرح الخبيصى، صـ ٢٤٦.

(٤) فى (ص): (فهو جسم. وإما ينتج: كل عدد فهو إما فرد).

(٥) فى (ط ١، ٢): (ينتج: كل نَ طَ؛ ينتج: كل جَ طَ). قارن: شرح السعد، ٣٥٦.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

فنتيجة هذا: منفصلةٌ مانعةُ خلُوٍّ، ....

حاشية الملوي

قوله: (فنتيجة هذا)[1]: أى المثال، لا القياس الذى تتعدد فيه الحمليات[2] بعدد[3] أجزاء الانفصال؛ لأن نتيجتَه[4] ليست حمليةً[5] مطلقًا، بل بقيدِ: اتحاد التأليف ـ كما مثَّل ـ، أما مع اختلاف التأليفات فى النتيجة؛ كقولنا: «كل ج إما ب وإما د وإما هـ، وكل ب ج، وكل د ط، وكل هـ ر»، فنتيجته: منفصلة؛ وهى فى هذا المثال: «كل ج إما ج[6]

حاشية العطار

وتمامُه: فى «شرح السعد على الشمسية»[7]. فقول «المصنف» (كل عدد إما زوج) إلى آخره: مثالٌ للقسم الثانى.

قوله: (فنتيجة هذا: منفصلةٌ مانعةُ خُلوٍّ)؛ لأن العدد فى الواقع: لا يخلو عن واحدٍ من الثلاثة: إما الفرد، أو زوج الزوج، أو زوج الفرد. والفرد: هو الجزء الأولُ من النتيجة، والثانى: هو أحد الأمرَين الأخيرَين المُشار إليه بقوله: (أو منقسم بمتساويَين، أو زوج الزوج وزوج الفرد: لا يَخرُجان عنه)، كذا قال «المحشى»، وهو كلام لا محصِّل له؛ قال «العلامة الرازىُّ» فى «شرح الشمسية»: (إن المنفصلةَ لما كانت مانعةَ خُلوٍّ: وجب صِدقُ أحد جزئَيها؛

(١) (أ)، (ب): بتقديم التعليق على قوله: (مما لم يشارك)، و(نتيجة التأليف).
(٢) فى (ب): (يتعدد فيه الحمليتان).
(٣) فى (أ): (بعدم).
(٤) أول (ل) ٣٥ فى (أ).
(٥) فى (ب): (لأن نتيجة البيت حملية).
(٦) انظر: شرح السعد على الشمسية، صـ ٣٥٦.
(٧) راجع: الصفحة السابقة.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

وإما ط وإما ر»، لكن هذا من حُسن التربية[(١)]؛ لأن هذه المسائل[(٢)] متشعِّبةٌ، وفيها تقاسيمُ طويلة وشروطٌ متكاثِرةٌ، فـ «الشيخ» ـ رحمه الله تعالى ـ أتى بما يليقُ بالمبتدِىء منها، ولم يَترُكْها هو ولا «الماتن»[(٣)] رأسًا؛ تشْحيذًا للأذهان.

حاشية العطار

فالواقع منهما: إما الجزء الغير المشارك، وهو أحد جُزأَى النتيجة، أو الجزء المشارِك، فيَصدق مع الحملية[(٤)]، وهما مقدِّمتا التأليف، [فيَصدُق نتيجة التأليف؛ وهى][(٥)] الجزء الآخر من النتيجة، فالواقع لا يخلو عن جزئَيها)، فهذا علة كونها مانعةَ خلوٍّ. وتوضيح هذا الكلام: فى المقولة والتى[(٦)] بعد هذه. كما أن مَن تفطَّن لِما نقلناه عن «الرازىِّ»: عرف حقيقة ما استظهرناه، لا ما ذَكَراه، فتفطَّن.

ثم إن المشارَ إليه بقوله (فنتيجة هذا): المثال المذكور، لا[(٧)] مطلق القياس المركب من الحملية المنفصلة؛ إذ القياس الذى تتعدد فيه الحملية بعدد أجزاء الانفصال: نتيجتُه حمليةٌ، وإذا اتحد التأليف ـ كما فى مثال «الشارح»

(١) فى (ب): (من حسن الترتيب).
(٢) فى (ب): (هذه المثايل).
(٣) فى (ب): (هو والماتن).
(٤) فى شرح الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٢٩: (فيصدق مع الحمليات).
(٥) (ط ١، ٢) بدون: (فيصدق نتيجة التأليف). قارن: شرح الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٢٩.
(٦) كذا فى (ط ١، ٢)، ولعل الصواب: (المقولة التى). وانظر: محاضرات، صـ ٩٧.
(٧) أول (صـ) ٩٧ فى (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

مركبةٌ: مما لم يشارك، ومن نتيجة التأليف الحاصل مما يشارك، ومن الحملية..

حاشية الملوي

قوله: (مما لم [يشارك][1]): أي الطرَف الذى[2] لم يشارك؛ وهو: المقدَّم. و«يشارك»: بفتح الراء وبكسْرها.

قوله: (ومن نتيجة التأليف): أي المؤلَّف؛ الذى هو: هيئة الشكل.

حاشية العطار

الآتى ـ: فإن اختلف التأليف فى النتيجة؛ كقولنا: «كل كلمة إما اسم أو فعل أو حرف، وكل اسمٍ كذا، وكل فعلٍ كذا، وكل حرفٍ كذا»: فالنتيجة منفصلةٌ.

قوله: (مركبة مما لم يشارك)؛ وهو: (فردٌ)؛ فإنه لم يشارك الحمليةَ، بل بيانها، والمشارك لها: هو الجزء الآخر؛ وهو: (إما زوج)؛ لأن معناه: هو المنقسم بمتساويَين. كذا قال «المحشى». والذى يظهر لى فى حلِّ هذه العبارة: أن المنفصلةَ القائلةَ: «كل عدد إما زوج وإما فرد» ـ الواقعة صغرى ـ: مركبة من قضيتَين حمليتَين؛ هما: «العدد زوج»، «العدد فرد»؛ لِما تقرَّر: أن أجزاء الشرطيات ـ متصلةً كانت أو منفصلةً ـ: حملياتٌ، وأن الحمليةَ الواقعةَ كبرى هى: «كل زوج منقسم بمتساويَين»، فموضوع الحملية الكبرى: أحدُ أجزاء المنفصلة؛ وهو: «الزوج»، وهذا معنى المشارَكة؛ إذ مقدم المنفصلة: وقع موضوعا فى الحملية، وأما التالى؛ وهو: «فردٌ»: فلَم تقع فيه مشاركة، فإذا ركَّبنا قياسا من حمليتَين، صُغراهما: مقدم المنفصلة، وكبراهما: الحملية الواقعة كبرى

(١) فى (أ)، (ب): (يشاركه).

(٢) فى (ب): (والذى).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وقد تتعدَّد فيه الحمليات بتعدُّد أجزاء الانفصال؛ كقولنا: «كل ج إما ب وإما د وإما هـ، وكل ب ط، وكل د ط، وكل هـ ط؛ ينتج: كل ج ط»؛ فنتيجة هذا: حمليةٌ، ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

مع المنفصلة: انتظم قياسٌ اقترانيٌّ من الشكل الأول هكذا: «العدد زوجٌ، وكل زوجٍ فهو منقسمٌ بمتساويَين؛ ينتج: العدد منقسمٌ بمتساويَين»، فإذا ضُمَّت هذه النتيجة إلى الجزئيِّ الغير المشترك[1]؛ وهو: «العدد فرد»، وأُدخلت عليها أداة الانفصال، صار هكذا: (العدد إما فرد أو منقسم بمتساويَين)، فهذه المنفصلة التى حَكَمنا عليها بأنها نتيجة القياس، المركب من: منفصلة، وحملية مركبةٍ من: الجزئيِّ الغير المشارك، ومن التأليف؛ أى نتيجة التأليف؛ أى المؤلَّف؛ الذى هو: القياس الاقترانيُّ الذى قررناه لك؛ المركب من: الجزئيِّ الغير المشارك، ومن الحملية. و«للمحشى» هنا كلامٌ مختَلُّ النِّظام، أعرضنا عنه لِضيق المقام.

قوله: (**وقد تتعدد فيه الحمليات**): مقابِل قوله: (وإما من حملية ومنفصلة). أشار به: إلى أن هذا القسم تارة تكون الحمليةُ فيه واحدةً؛ كمثال «المتن»، وقد تتعدد؛ وهو القياس المَقسِم.

قوله: (**فنتيجة هذا حملية**)؛ وذلك لأنه لابد من صدق أحد أجزاء الانفصال؛ إذ شرط هذا القياس: أن تكون المنفصلة موجبةً كليةً مانعةَ خلوٍّ، أو

(١) فى (ط ٢): (الغير مشترك). وانظر: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٤٦، ٢٤٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

ويسمَّى: القياس المَقْسِم. (أو من متصلةٍ ومنفصلةٍ[1])، ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

حقيقيةً. ومعلوم: أن الحمليات صادقة فى نفس الأمر، فأىٌّ جزء يُفرض صدقُه من أجزاء المنفصلة: صدَقَ ما يشاركه من الحمليات، وينتج النتيجةَ المطلوبةَ.

قوله: (ويسمى القياس المقسم): أى يسمَّى هذا القسم الثانى؛ وهو: (ما تعدَّد فيه الحمليات بتعدُّد أجزاء الانفصال واتَّحد تأليف النتيجة): بهذا الاسم، فأما إن اختلف تأليف النتيجة؛ كقولنا: «كل جسم فهو إما نَباتٌ أو حيوان أو معدن، وكل نباتٍ نام، وكل حيوان حسَّاس، وكل معدن جوهر»: فنتيجتُه: منفصلةٌ مانعةُ خلوٍّ؛ هى: «كل جسم: إما نام، أو حساس، أو جوهر»، ولا يسمَّى قياسًا مَقسمًا ـ كما يؤخَذ من عباراتهم ـ. و«المحشى» ضبطه بصيغة: اسم المفعول؛ قال: (لاشتماله على أقسام متعددة) اهـ. ولا يخفاك أن هذه العلةَ متحققةٌ فى القسم المختلِف النتيجة، اللهم إلا أن يقال: إن علة التسمية لا يلزم اطِّرادها. والذى يظهر لى: صحة قراءته بصيغة اسم الفاعل؛ على طريق الإسناد المجازىِّ، وعلى صيغة اسم المفعول؛ على أنه من الحذف والإيصال، أى المقسَّم فيه؛ لأن صورتَه على صورة التقسيم.

قوله: (أو [من] متصلة ومنفصلة): والمطبوع منه: ما تكون المتصلةُ فيه صغرى والمنفصلة[2] كبرى.

---

(١) فى (ط): (أو من متصلة ومنفصلة)، و(ح) بدون: (أو من حملية ومتصلة... وإما من متصلة ومنفصلة). وانظر: مختصر السنوسى وحاشية البيجورى، صـ ٢٠٠.

(٢) فى (ط ٢): (والمنفصلة فيه).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى، أم بالعكس؛ (كقولنا: كلما[1] كان هذا الشيء[2] إنسانًا فهو حيوان، وكل حيوانٍ: فهو إما أبيض أو أسوَد؛ ينتج: كلما كان هذا الشيء[3] إنسانًا، فهو إما أبيض أو أسوَد).
واعلم: أن الاشتراك الواقعَ بين الشرطيتَين: إما في جزءٍ تامٍّ: وهو المقدَّم أو التالي بكماله، ....

حاشية الملوي

قوله: (وكل حيوان فهو إما[4] أبيض أو أَسوَد): لابد وأن تُجعَل[5] مانعةَ خلوٍّ على سبيل الفرض؛ كما يفهَم من كلام «الإمام السنوسيِّ» في شرح هذا المتن؛ لأنه يشترط في هذا القياس: أن تكون المنفصلةُ فيه: مانعةَ خلوٍّ ـ كما هو مقرر عندهم ـ؛ بدليل[6]: أنك إذا بدَّلتها بمانعة جمعٍ أخرى فقلتَ: «وكل حيوان إما فرس أو بغل»؛ لأنتج: «كلما كان هذا إنسانا فهو فرسٌ أو بغلٌ»، وهو كذِبٌ.
قوله: (بين الشرطيتَين): أي أو بين[7] الشرطية والحملية؛ لأن الجزء

حاشية العطار

قوله: (بين الشرطيتين): هذا الحكم لا يختصُّ بالشرطيَّتين، بل يكون بين

(١) في (ع): (كل ما).
(٢) (ط)، (خ) بدون: (الشيء). قارن: شرح الخبيصي، صـ ٢٤٦.
(٣) (ط)، (خ) بدون: (الشيء).
(٤) (ب) بدون: (إما).
(٥) في (أ): (وأن يجعل).
(٦) في (ب): (قوله بدليل). وفي (أ): (بدليل: أنَّا لو بدَّلنا هذه القضية بقولنا: «وكل حيوانٍ فهو إما بَغْل أو فرس»: لكانت مانعةَ جمعٍ أيضا، مع أن النتيجةَ كاذبةٌ).
(٧) في (ب): (أي بين). وانظر: مختصر السنوسي، صـ ٢٠٣.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وإما في جزءٍ[1] غير تامٍّ من ذلك ؛ فالتامُّ كقولنا: «كلما[2] كان أ ب ، فج د ، ودائمًا إما ج د أو هـ ز ؛ ينتج: دائما إما أ ب أو هـ ز». وغير التام كقولنا:

حاشية الملوي

غير التام: لا يختص بالشرطيتَين، بل يكون فيهما، وفي الشرطية مع الحملية.

قوله: (يُنتج: دائما إما أ ب أو هـ ز): وليس ما ذكره على قاعدة الإنتاج ؛ لأن القاعدة عندهم في المركب من متصلةٍ ومنفصلةٍ والشركة في جزءٍ تامٍّ: أن نتيجته هي نتيجة لوازمهما المتصلات أو نتيجة المتصلة مع لازم المنفصلة ؛ مثلا: إذا قيل: «كلما كان هذا الشيء إنسانًا كان ناطقًا، ودائما إما أن يكون الشيءُ ناطقًا وإما أن يكون الشيء فرَسًا»: فالكبرى يلزمها: «كلما كان الشيء ناطقا لم يكن فرسًا» ؛ فتركُّبها: كبرى مع الصغرى ، ينتج: «كلما كان إنسانًا لم يكن فرسًا» ، فهذه هي نتيجة القياس

حاشية العطار

الشرطية والحملية ، فلو قدم أول الشرطيات: لكان أَولى. كذا قيل، ومثله في «الحاشية» ، ولَم أرَهُما لغيرهما ، وهما لم ينقلاه ، وتمثيل غيرهم في المركب من الحملية والشرطية: يأباه.

قوله: (ينتج دائما): قال في «الحاشية»: (ما ذكره «الشارح» ـ رحمه الله ـ: ليس على قاعدة الإنتاج ؛ لأن القاعدة عندهم في المركبة من متصلة ومنفصلة والشركةِ في جزئيٍّ تامٍّ: أن نتيجتَه هي نتيجة لوازمِها المتصلات ، أو نتيجةُ نفس

(١) في (ز): (وإما جزء).

(٢) في (ز): (كل ما).

«كلما كان أ ب، فكل ج د، ودائما إما كل د هـ أو ز؛ ينتج: كلما كان أ ب: فإما كل ج هـ أو ز». وتفصيل ذلك وبيان شروطه: يُطلَب من المطوَّلات. وشرط الحملية والمتصلة فيما ذكر: لزوميتُهما.

الأصليِّ[1]، ويتعدد[2] النتائج هنا بتعدد اللوازم؛ كما إذا أَخذْتَ[3] لازما من لوازم الصغرى مع لازمٍ من لوازم الكبرى. والحاصل: أن لك أن تأخذ الصغرى مع كل لازمٍ من لوازم الكبرى، أو كلَّ لازمٍ من لوازم الصغرى، مع كلِّ لازمٍ من لوازم الكبرى ـ كما هو مقرر عندهم ـ، فبان بهذا: أنه ليس له نتيجة واحدة فقط. وقد يجاب عن «الشيخ»: بأنه أَخَذ لازم النتيجة المقدمة، فإنه يلزمها: منفصلة؛ وهي: «دائمًا إما أن يكون الشيء إنسانًا وإما أن يكون فرسًا»: من غير مقدَّمها[4] ونقيض تاليهما، أو أنه قصَد التقريبَ

المتصلة مع لازم المنفصلة؛ فإذا قيل «كلما كان الشيء إنسانا كان ناطقا، ودائما إما أن يكون الشيء ناطقا وإما أن يكون الشيء فرَسا»: فالكبرى المنفصلة: يلزمها متصلة؛ وهي: «كلما كان الشيء ناطقا لم يكن فرَسا؛ ينتج: كلما كان الشيء إنسانا لَم يكن فرسا»؛ فهذه هي نتيجة القياس الأصلية. وقد يُجاب عن «الشارح»: بأنه أخذ لازمَ النتيجة الملزومة؛ فإنه يلزمها: منفصلة مركبة من: عينِ

(١) في (ب): (القياس الأصل).

(٢) في (أ): (وبتعدد).

(٣) على هامش (ب): (قوله: كما إذا أخذت لازما، إلى آخره: وإنما لم يؤخَذ لازم الصغرى مع نفس الكبرى: لأن الكبرى منفصلة، فتنتقل إلى أخذ لازمها أيضا).

(٤) في (ب): (مقدمهما).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

على المبتدىء؛ كما هو شأنُ أهل التربية القاصدين بعلومهم وجهَ الله ـ تعالى ـ، أو أنه اطلع على اصطلاح آخر[1]، فلا اعتراض.

حاشية العطار

مقدمها ونقيضِ تاليها؛ وهى: «دائما إما أن يكون[2] الشىء إنسانا وإما أن يكون فرسا». وإنما فعل «الشارح» هكذا: للتقريب على المبتدىء. هذا ملخَّص ما قاله شيخُنا) اهـ.

***   ***   ***

(١) فى (ب): (أو أن الشارح اطَّلع على اصطلاح آخر للمناطقة).

(٢) أول (صـ) ٩٨ فى (ط ١، ٢).

[القياس الاستثنائيّ]

(وأما[1] القياسُ الاستثنائيُّ): فيتركب من مقدمتَين، إحداهُما[2]: شرطيةٌ، والأخرى: وضْع أحد جزئَيها؛ أى إثباتُه، أو رفعه؛ أى نفيُه،

حاشية الملوي

قوله: (وأما القياس الاستثنائيُّ) إلى آخره: جملةُ أقسامه: ستةَ عشرَ؛ لأن الشرطية: إما متصلةٌ، أو منفصلةٌ مانعة جمعٍ، أو خلوٍّ، أو حقيقيةٌ،

حاشية العطار

قوله: (وأما القياس الاستثنائيّ) إلى آخره: تنعقد فيه ـ بحسب القسمة العقليةِ ـ: ستة عشر ضربًا؛ لأن الشرطيةَ: إما متصلةٌ، أو مانعةُ جمعٍ، أو خُلوٍّ، أو حقيقيةٌ؛ بِضَرب هذه الأربعة فى أربعة: استثناء عين المقدم، أو عين التالى، أو نقيض التالى، أو نقيض المقدم، منها: ستة[3] عقيمة: استثناء نقيض المقدم، أو عين التالى فى المتصلة، واستثناء نقيض كلٍّ فى[4]: مانعة الجمع[5]، أو عين كلٍّ فى: مانعة الخلوّ.

قوله: (وضع أحد جزئَيها): أى ذات وضع، إلى آخره، وكذا يقال فيما

(١) فى (ص): (أما).

(٢) فى (ز): (احديهما). والشرطية ـ المتصلة ـ التى فى الاستثنائيّ: تسمَّى: كبرَى؛ فهى أكبر فى الكلمات من الأخرى؛ ولأنه عند ردِّ هذا القياس إلى اقترانيٍّ حمليٍّ: فإن مقدمتَه الأولى تقع كبرى فى هذا الاقترانى. راجع: مذكرات، صـ ١٠٨، والمرشد، صـ ١٦٥.

(٣) فى (أ): (منها نسبة).

(٤) (أ) بدون: (فى).

(٥) أول (ل) ٣٠ فى (ب).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

ليلزم[1] وضْع الجزء الآخر أو رفعُه، (فالشرطية الموضوعةُ فيه: إن كانت متصلةً[2]: فاستثناء عين المقدم يُنتج: عينَ التالى)؛ وإلا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم، فيَبطل اللزوم؛ (كقولنا: إن كان هذا إنسانا فهو حيوان، لكنه إنسانٌ، فهو حيوان[3])، فلا يُنتج استثناءُ عينِ التالى عينَ المقدم[4]؛

حاشية الملوي

وعلى كلٍّ: إما أن يستثنى: عين المقدم، أو نقيضه، أو عين التالى، أو نقيضه. فهذه ستة عشر، المُنتج منها: عشرة: اثنان من أقسام المتصلة، واثنان من أقسام المنفصلة، واثنان من أقسام مانعة الجمع، واثنان من أقسام

حاشية العطار

بعده؛ لأن المقدمة: ليست هى الوضع والرفع، بل القول المتضمِّن لذلك.

قوله: (ليلزم) إلى آخره: لَفٌّ ونشرٌ مرتَّب؛ أى يلزم من وضْع أحد جزئَى الشرطية: وضعَ الجزئىِّ[5] الآخر، ومِن رفعه: رفعَ الجزئىِّ الآخر. وهذا إنما يتأتَّى في القياس الاستثنائىِّ الذى تكون إحدى مقدمتَيه متصلةً، فأما إذا كانت منفصلةً: فإنّ الوضعَ: يستلزم الرفعَ، وبالعكس، وسيتَّضح لك ذلك.

قوله: (الموضوعة فيه): أى المذكورة فى القياس الاستثنائىِّ.

---

(١) فى (ز): (لئلا يلزم). قارن: شرح الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٣١، شرح السلم بحاشية الصبان، صـ ١٣٣.

(٢) ويسمَّى: الاستثنائى الاتصالىّ. وانظر: شرح الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٣٥.

(٣) (ح) بدون: (أو من حملية ومتصلة... فهو حيوان). وفى (خ): (لكنه إنسان، فيكون حيوانا).

(٤) فى (ز): (فلا ينتج استثناء عين المقدم عين التالى). قارن: شرح الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٣٥.

(٥) الصواب: (الجزء الآخر). وكذا يقال فيما بعده.

إذ لا يلزم من وجودِ اللازم وجودَ الملزوم (واستثناءُ نقيض التالى يُنتج: نقيضَ المقدم)؛ وإلا لزم وجود الملزوم بدون اللازم، فيَبطل اللزوم؛ (كقولنا: إن كان هذا إنسانا فهو حيوانٌ، لكنه ليس بحيوانٍ، فلا يكون إنسانًا)، فلا يُنتج استثناء نقيض المقدم نقيضَ التالى؛ إذ لا يلزم من عدم الملزوم عدمَ[1] اللازم. وشرطُ إنتاج المتصلة: لزوميَّتُها، وإيجابُ الشرطية،

مانعة الخلو، وأقسامُ الحقيقية الأربع. والستةُ الباقية: عقيمةٌ؛ وهى: استثناء نقيض المقدم، أو عين التالى فى المتصلة، واستثناء نقيض كلٍّ فى: مانعة الجمع، وعين كلٍّ فى: مانعة الخلوِّ.

وقوله: (وإلا لزم): أى وإلا ينتج عين التالى، بل أنتَج نقيضَه: لزم، إلى آخره.

قوله: (إذ لا يلزم من وجود اللازم) إلى آخره؛ وذلك لجواز كون اللازم أعمَّ من الملزوم، والعامُّ يوجَد بدون الخاصِّ؛ كالإنسان والحيوان.

قوله: (وإلا لزم): أى وإلا ينتج نقيض المقدم، لزم وجودُ الملزوم بدون لازمه، وهو محال، ويَبطل به قاعدة اللزوم.

قوله: (إذ لايلزم من عدم الملزوم عدم اللازم): لجواز كونه أخصَّ من اللازم، ولا يلزم من عدم الأخص عدمَ الأعم، بخلاف العكس.

قوله: (وشرط إنتاج المتصلة) إلى آخره: قال «الرازيُّ» فى «شرح

(١) (ز) بدون: (عدم).

وكليتُها، أو كليةُ الاستثناء. (وإن كانت): أى الشرطيةُ الموضوعةُ فى الاستثنائيِّ[1] (منفصلةً حقيقيةً[2]: فاستثناءُ عينِ[3] أحد الجزئَين) ـ مقدمًا كان أو تاليًا ـ (يُنتج: نقيضَ التالى)[4]: أى الآخَر؛ لامتناع الجمع بينهما؛ كقولنا: «العدد إما زوج أو فرد، لكنه زوج؛ ينتج: أنه ليس بفرد». أو «لكنه فرد؛ ينتج: أنه ليس بزوجٍ». (واستثناء نقيض أحدهما يُنتِج: عينَ التالى[5]): أى الآخَر؛ لامتناع رفعهما؛ كقولنا فى هذا المثال: «لكنه ليس بزوجٍ؛ ينتج: أنه فرد»، أو «لكنه ليس بفرد؛ ينتج: أنه زوج». وأما مانعة الخُلوِّ: وهى المركبة من قضيتَين كلٌّ منهما أعمُّ من نقيض الأخرى:

حاشية الملوي

قوله: (وكليتها) إلى آخره: المدار على كون وقت الاستثنائية: هو وقت اللزوم وإن لم تكن كليةً، كما نبَّه عليه «الإمام السنوسيُّ» ـ رضى الله تعالى عنه ـ.

حاشية العطار

الشمسية»: ويُعتبر لإنتاج هذا القياس شرائط؛ أحدها: أن تكون الشرطية موجبةً؛ فإنها لو كانت سالبةً: لم تُنتج شيئًا، لا الوضع ولا الرفع؛ فإن معنى الشرطية السالبةِ: سَلبُ اللزوم أو العناد، وإذا لم يكن بين أمرَين[6] لزوم أو عناد: لَم يلزم

(١) فى (ط): (فى الاستثناء).

(٢) (ص) بدون: (حقيقية). وفى (ع): (حقيقة). وهذا القياس يسمَّى: الاستثنائىّ الانفصالىّ.

(٣) (ع) بدون: (عين). وهنا: ساقط لوحة فى (ز).

(٤) فى (خ): (نقيض الآخر).

(٥) فى (خ): (ينتج: عين الآخر).

(٦) فى شرح الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٣٢: (بين الأمرين). والعلامة العطار: ناقل بتصرف يسير. وانظر: مختصر السنوسى وحاشية البيجورى، صـ ٢٠٣، ٢٠٤.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

فاستثناء نقيض أحد الطرفَين يُنتج: عينَ الآخر؛ لامتناع الخلوِّ عنهما. واستثناء العَين: لا يُنتج؛ لاحتمال اجتماعهما على الصدق؛ كقولنا: «هذا الشيء إما لا شجر أو لا حجر، لكنه شجر، فهو لا حجر. أو لكنه حجر، فهو لا شجر». بخلاف: «لكنه لا شجر أو لكنه لا حجر». وأما مانعة الجَمع: وهي المركبة من قضيتَين كلٌّ منهما أخص من نقيض الأخرى:

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

من وجود أحدهما أو عدمِه وجودَ الآخر أو عدمه. وثانيهما: أن تكون الشرطيةُ لزوميةً إن كانت متصلةً، وعناديةً إن كانت منفصلة، [لا اتفاقية](1)؛ لأن العلم بصدق الاتفاقية أو كذبِها: موقوفٌ على العلم بصدق أحد طرفَيها أو كذبِه؛ فلو استُفِيد العلم بصدق أحد الطرفَين أو بكذبِه من الاتفاقية: للزم الدور(2). وثالثها: أحدُ الأمرَين؛ وهو: إما كلية الشرطية، أو كلية الاستثنائية؛ أي كلية الوضع أو الرفع؛ فإنه لو انتفى الأمران: احتمل أن يكون اللزوم أو العناد: على بعض الأوضاع، والاستثناءُ: على وضعٍ آخر، فلا يلزم من إثبات أحد جزأَي الشرطية أو نفيِه ثبوتَ الآخر أو انتفاءَه، اللهم إلا إذا كان وقتُ الاتصال

(1) (ط ١، ٢) بدون: (لا اتفاقية). وكذا ساقطة من حاشيته على شرح الخبيصي، صـ ٢٤٧. وقارن: الصفحة السابقة.

(2) انظر الانتقاد الذي ذكره هنا في حاشيته على الخبيصي، صـ ٢٤٧. وأما علة اشتراط الأمور الثلاثة المذكورة: فهي «تحقُّق اللزوم بين المقدم والتالي؛ حتى يلزم من وجود الأول: وجود الثاني، ومن رفع الثاني: رفع الأول؛ فالسالبة: تسلب اللزوم، والاتفاقية: لا لزوم فيها، وإذا كانت المقدمتان جزئيتَين: فلا لزوم أيضا،...». محاضرات المنطق، صـ ٩٨، وانظر: المرشد السليم، صـ ١٦٩.

فاستثناء أحد الطرفَين يُنتج: نقيضَ الآخر ؛ لامتناع اجتماعهما على الصدْق. واسثناء النقيض لا يُنتج ؛ لاحتمال اجتماعهما على الكذب ؛ كقولنا: «هذا الشيء إما شجر أو حجر ، لكنه شجر ، فهو لا حجر.» أو «لكنه حجر ، فهو لا شجر». بخلاف: «لكنه لا شجر ، أو لكنه لا حجر»[1].

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

والانفصال ووضعِهما: هو بعينه وقتُ الاستثناء ووضعِه ؛ فإنه ينتج القياس حينئذ ضرورةً ؛ كقولنا: «إن قَدِم زيدٌ فى وقتِ الظُّهر مع عمرو أكرمته ، لكنه [قدم] عمرو[2] فى ذلك الوقت ، فأكرمتُه». والمراد بكلية الاستثناء: ليس تحقُّق الاستثناء فى جميع الأزمنة فقط ، بل هو مع جميع الأوضاع التى لا تُنافى وضعَ المقدم.

**   **   **

(١) وشرط إنتاج الاستثنائيِّ الانفصاليِّ: إيجابُ المنفصلة. وكونُها عناديةً. وكلية إحدى القضيتين. وحاصله: أن الوضعَ فيه ينتج الرفعَ ، والعكس ، بحسب المنفصلة. راجع: محاضرات المنطق ، صـ ٩٩ ، مذكرات فى المنطق ، صـ ١١١ ، ١١٢.

(٢) فى (ط ١ ، ٢): (لكنه مع عمرو) ، وفى شرح الشمسية ، جـ ٢ صـ ٢٣٤: (لكنه قدم عمرو). وقارن: حاشية العلامة الدسوقى ، بنفس الصفحة.

[البُرهان[1] ـ أقسامُـه باعتبار الحد الوسَـط]

(البُرْهَان: وهو[2] قياسٌ مؤلَّفٌ من مقدماتٍ يقينيةٍ لإنتاج يقينياتٍ)[3]. وقوله: «لإنتاج يقينياتٍ»: ذَكَره تكميلا لأجزاء حدِّ البرهان؛ لأنه علةٌ غائيةٌ له. واليقينُ: «اعتقادُ أن الشيءَ كذا مع اعتقاد أنه لا يكون إلا كذا، مع مطابقتِه للواقعِ وامتناعِ تغيُّرِه».

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

قوله: (البرهان): هو ترجمةٌ. وقد ذكر[4] معه أقسامَ الحُجَّة الباقية[5]. واقتصر عليه: لأنه العُمدة.

قوله: (وامتناع تغيره): خرج بهذا القيد: اعتقاد المقلِّد؛ لأنه في معرض

(١) العنوان الذى أثبته الشيخ شاكر هنا: هو (الصناعات الخمس). وهذا العنوان: هو المشهور فى أمهات الكتب المنطقية. والمراد بالصناعات الخمس: أقسام الدليل باعتبار مادّته؛ وهى: البرهان، والجدل، والخطابة، والشعر، والمغالطة. انظر: الإيضاح، صـ ٨٠، وشرح السعد، صـ ٣٦٧، وحاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٥٢.

(٢) فى (ح): (هو). ولا يُشترط فى الدليل والقياس يقينية المقدمات، خلافا للبرهان؛ لابد من يقينية مقدماته؛ لذا كان أخصَّ منهما، فهو قسمٌ من القياس. انظر: شرح السعد، صـ ٣٧١، ومحاضرات، ص١٠٢، ومذكرات، ص٨٤، ١١٧، هامش فتح الوهاب، ص٢٥٠، ٢٦١.

(٣) فى (خ): (لإنتاج يقين)، وفى (ص): (لإنتاج اليقين)، وفى (ح): (لإنتاج اليقينيات). و(ط) بدون: (لإنتاج يقينيات).

(٤) أول (صـ) ٩٩ فى (ط ١، ٢).

(٥) فى (ط ١): (البقية).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والبرهان قسمان[1]: أحدهما: لِمِّيٌّ: وهو ما كان الحد الوسطُ فيه علةً لنسبة الأكبر إلى الأصغر فى الذهن والخارج؛ كقولنا: «زَيد متعفِّن الأخلاط،

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

التشكيك. وقد وقع فى «شرح الرازى، علَى الشمسية»: تفسير «اليقين» بنحو ما ذكره «الشارح»[2]، فاعترضه «العصام»: بأن الأَولى تفسيره بـ(الجزم بالشيء بأنه كذا). ولا حاجة للتطويل، مع أن فيه مفاسدَ؛ لأنه يُوجب أن يكون فى كل جَزمٍ اعتقادات. مع ظهور بُطلانه. ولو سُلِّم، فالاعتقاد الثانى: هو السلب، لا الحصر. وأيضا: يلزم أن لا يقين إلا فى القضايا الضرورية. وأجاب: بأن ما ذكر تعقُّل معنى الجَزم؛ فإن الجزم: هو اعتقاد الشيء بأنه كذا، مع عدم تجويز جانب النقيض. ففسَّر عدمَ تجويز جانب النقيض: باعتقاد أنه لا يمكن أن يكون إلا كذا. ولا شبهة فى أن عدم التجويز: مُجمَلٌ، تفصيله ذلك، فقوله (يلزم أن يكون فى كل جزم اعتقادات): إن أردتَ بالفعل: فلا يلزم، وإن أردتَ بالقوة: فلا مجال لإنكاره. واندفع أيضا انحصار اليقين فى الضرورية؛ فإن المراد بعدم الإمكان: عدمُ التجويز العقليِّ للنقيض، نعم، لا تَنازُع فى أن الظاهر أن يقول: مع اعتقاد أنه لا يمكن أن يكون كذا.

قوله: (لِمِّيّ): ـ بكسر اللام، وتشديد الميم المكسورة، وبياء مشددة ـ: نسبةً لـ«لِمَ»؛ التى أصلها: اللام الجارَّة، و«ما» الاستفهامية، المحذوفة الألف.

قوله: (الأخلاط): أى الدَّم والسَّوداء والبَلغَم والصَّفراء. وتعريف

(١) أي باعتبار الحد الوسط. وانظر: فتح الوهاب بشرح الآداب، صـ ٣٩٠، ٣٩١.

(٢) راجع: شرح الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٤١، وحاشية الصبان، صـ ١٤٣.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وكل متعفن الأخلاط محمومٌ؛ فزيدٌ محمومٌ»؛ فتعفُّن الأخلاط علة لثبوت الحمَّى لزيدٍ فى الذهن والخارج. وسُمى لِمِّيا: لإفادته اللِّمية؛ أى العلة؛ إذ يُجاب بها السؤال بـ«لِمَ كان كذا»؟ والثانى: إنِّيٌّ: وهو ما كان الحد الوسط علةً لذلك فى الذهن لا فى الخارج؛ كقولنا: «زيد مَحْمومٌ، وكل محموم متعفِّن الأخلاط، فزيدٌ متعفن الأخلاط»؛ فالحمَّى علةٌ لثُبوت تعفن الأخلاط لزيدٍ فى الذهن، وليست علةً له فى الخارج، بل الأمر بالعكس؛ إذ التعفُّن علة للحمى ـ كما مر ـ. وسمى إنِّيًا: لاقتصاره على إنِّية الحُكم؛ أى ثُبوته، دون لِمِّيته؛ مِن قولهم: «إنَّ الأمر كذا»؛ فهو منسوبٌ لـ«إنَّ»، والأول: لـ«لِمَ».

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

«الخلط» ومعنى تعفُّنه؛ وهو: (خروجه عن الكيفية فقط، لا هى والكمية): مشروحٌ أتمَّ شرحٍ فى «شرحنا على نُزهة الحكيم داود، فى عِلم الطِّب»، فلا حاجة بنا إلى ذكر شيء من ذلك هنا.

**   **   **

[أقسام اليقينيات: أوَّلا: الأوَّليَّات]

(واليقينيات أقسامٌ ستةٌ[1]: أَوَليَّاتٌ)[2]: ....

حاشية الملوي

قوله: (ستة): وجه الحصر: أن العقل إما أن لا يحتاج فى الحكم إلى شىء غير تصوُّر الطرفين: وهو الأوَّليات. أو يحتاج إلى ما ينضمُّ إليه العقل فيُعينُه على الحكم، أو إلى المحكوم به[3]، أو إليهما؛ والأول: هو المشاهَدات، والثانى: إن كان يحصِّل ذلك الشىء بالاكتساب بسهولةٍ: فهو

حاشية العطار

قوله: (واليقينيات ستة): شروعٌ فى ذكر الموادِّ التى تتركب منها الأقيِسة بعد الفراغ من الكلام على الصورة؛ التى هى شرائط الإنتاج[4]؛ فإنه كما يجب على المنطقىِّ النظرَ فى صورة الأقيِسة، كذلك يجب عليه النظر فى موادِّها؛

(١) فى (ص): (وأما اليقينيات: فستة أقسام؛ منها: أوليات). وفى نسخة الشيخ شاكر، صـ ٨١: (واليقينيات ستة: أوليات). وفى (ح): (واليقينيات أقسام؛ أحدها: الأوليات). وفى (خ): (واليقينيات أقسام: أوليات). وقارن: الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٤٠، وشرح السعد، ٣٦٨.

(٢) ضبطها بعض المحققين: بضم الهمزة وسكون الواو؛ هكذا: (أُوليات)؛ على أنها جمع (أُولى). والأوليات: قضايا «لا يتوقف التصديق بها على شىء أصلا؛ نسبة إلى «الأول»؛ لتصديق النفس بها بمجرد التفاتها إليها من أول وهْلة». حاشية الصبان، صـ ٤٣، ٤٤، وانظره أيضا، صـ ١٤٤، وأرسطو، للدكتور/ عبد الرحمن بدوى، صـ ٧٧.

(٣) أول (ل) ٣٦ فى (أ).

(٤) مراده: أن «القياس باعتبار هيئته وصورته: ينقسم إلى الأشكال الأربعة. وباعتبار مادته ـ التى هى قضاياه ـ: ينقسم إلى: برهانٍ، وغير برهانٍ»، إلى آخره. محاضرات، صـ ١٠٠، وانظر: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٥٢، وأرسطو، صـ ٧٦.

وهى ما يَحكم فيه العقل بمجرد تصوُّر طرَفَيه؛ (كقولنا: الواحدُ نصفُ الاثنَين، والكلُّ أعظمُ من الجُزء)، و«السَّوادُ والبياضُ لا يجتمعان».

الحَدْسيات. وإن كان لا بسهُولةٍ: فهو الكَسبيات، وليست من الموادِّ الأُوَل المبحوث عنها هنا. وإن لم يحصل بالاكتساب: فالقضايا التى قياساتها معها. والثالث: وهو ما يحتاج إلى انضمامه إلى كلٍّ منهما؛ أى إلى العقل، فيُعينُه على الحكم، وإلى المحكوم به، بأن كان[1] من شأنه أن يَحصُل بالإحساس: فالمتواترات، وإلا: فالمجربات.

قوله: (بمجرد تصور طرفيه): أى وإن كان تصورُهما نظريًّا؛ كتصوُّر حقيقة «الواحد» وحقيقة «الاثنَين»؛ فإن حقيقتَهما: فى معرفتها صعوبة، وإن كان تصوُّر الواحد والاثنَين فى الجملة كافيًا فى الحكم فى قولك: «الواحدُ نِصفُ الاثنَين».

حتى يمكنَه الاحتراز عن الخطإ فى الفكر من جهة الصورة والمادة. والقياس المؤلَّف من هذه الستة: يسمَّى بُرهانًا. واعترَض «السعد» فى «شرح الشمسية»: حصرَهم اليقينيات فى الستِّ؛ بأن (اليقينيات قد تكون مكتَسبةً بالبرهان). وأجاب: بأن (المقصودَ: اليقينياتُ الأُوَل تنحصر فى الستِّ، وأما المكتَسَبات: فهى ليست أُوَلاً، بل ثوانى [أو ما فوقَها])[2].

قوله: (الواحد نصف الاثنين)، ومِثله: «الجسم الواحد فى آنٍ واحدٍ لا

(١) فى (أ): (أن كان). وانظر فى وجه الحصر: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٥٢.
(٢) (ط ١، ٢) بدون: (أو ما فوقها). وانظر: شرح السعد على الشمسية، صـ ٣٦٨.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

وليس المراد: أن مقدمات البرهان يجب أن تكون من هذه الضروريات السِّتِّ المذكورات، بل تكون[1] من غيرها؛ وهي: الكسبيات المنتهية إليها، فالمراد: أن البرهان موادُّه الأُوَل: من الضروريات الستِّ، سواء كانت مقدمتاه ضروريتَين أو كسبيتَين أو مختلفتَين. وبهذا يندفع ما يقال: اليقينيات قد تكون مكتسَبةً بالبرهان، فكيف حصروها في الستِّ؟ ووجه الدفع: أن المقصود: أن المواد الأُول اليقينية: منحصرةٌ في الست، والمكتسَبات: ليست أُوَلا[2]، بل ثواني أو فوقَها. وأما ما يقال: من أن البرهان لا يتألف إلا من الضروريات: فمعناه: أنه لا يتألف إلا من قضايا يكون التصديق بها ضروريًّا؛ أي واجبًا، سواء كانت ضروريةً[3] في نفسها؛ أي نسبتُها واجبة، أو كانت ممكنةً؛ أي نسبتُها[4] غيرُ واجبةً، أو كانت وجوديةً؛ أي نسبتها واقعة بالفعل، من غير تعرُّضٍ فيها للوجوب والدوام ولا غيرهما، وسواء كانت بديهيةً أو مكتسَبةً. والأوليات: إما أن تكون

حاشية العطار

يكون في مكانَين»، وبذلك عُلم أن المراد ببداهة تلك المقدمات: هو أنه بعد تصوُّر الطرفَين يكون الحكم بالنسبة بديهيًّا؛ أي لا يحتاج لشيء بعد تصور الطرفَين، وإن كانت الأطراف قد تكون نظريةً؛ كما في المثال المذكور، قال

---

(١) في (أ): (بل يكون).

(٢) في (أ): (ليست أول). وأصل الكلام: للسعد على الشمسية، صـ ٣٦٨.

(٣) على هامش (ب): (المراد بالضروريات ههنا: مقابل التصورات).

(٤) في (أ): (أي بنسبتها).

[ثانيًا: المشاهَدات ـ الحسِّيات ـ الوِجدانيَّات]

(ومُشَاهَـدَاتٌ): وهى ما لا يَحكم فيه العقل بمجرد ذلك، بل يحتاج إلى المشاهَدةِ بالحِسِّ؛ فإن كان الحس ظاهرًا: ....

جَلِيَّة التصور والارتباط: فالحكم أوضح[1] مطلقًا، وإلا فهو واضحٌ لِمن كانت الأطراف والارتباط جليةً عنده غير واضحٍ لغيره. وقد يتوقف العقل فى الحكم الأوَّلىِّ بعد تصور الأطراف؛ إما لنُقصان الغريزة؛ كما للصبيان والبُلْه[2]، وإما لتدنُّس الفطرة بالعقائد المضادة للأوليات؛ كما يكون لبعض العوام والجُهَّال.

قوله: (مشاهدات): جعلها «الشارح» شاملةً[3] للحسيات والوجدانيات؛ كما فى «الشمسية»[4]، ومنهم من جعل الحسيات قسمًا مستقلا، وخصَّ

«السعد»: (وقد يتوقف العقل فى الحكم [الأوَّلىِّ] بعد تصور الأطراف؛ وذلك إما لنُقصان الغريزة؛ كما يكون للصبيان والبُلْه، وإما لتدنُّس الفِطرة بالعقائد المضادَّة للأوليات؛ كما يكون لبعض العوامِّ [و] الجُهَّال[5]).

قوله: (ومشاهدات): قال «السعد» فى «شرح الشمسية»: (هى قضايا

---

(١) فى (أ): (فالحكم وضح).

(٢) فى (ب): (والبلد).

(٣) فى (ب): (شاهدة).

(٤) انظر: الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٤٠، وحاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٥٣.

(٥) شرح السعد، صـ ٣٦٩، وانظر: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٥٣.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

اسمَ المشاهدات: بما يسمَّى: وجدانيات؛ كما فعل «الإمام: ابن الحاجب»، و«الإمام: الأخضريُّ، صاحب السُّلَّم»[(١)]: حيث عدَّ المحسوسات قسمًا سادسًا. ثم إن الأحكام الحسية والوجدانية: كلها جزئيةٌ؛ فإن الحسَّ الباطنيَّ: لا يفيد[(٢)] إلا أن هذا الجُوعَ مؤلِمٌ، وأما الحكم بأن كل جوعٍ مؤلم: فحكمٌ عقليٌّ استفادَه العقل من الإحساس الباطنيِّ بجزئيات ذلك والوقوف على علته[(٣)]، وكذا في الحس الظاهر؛ فإن الحس الظاهرَ؛ كاللمس: لا يفيد إلا أن «هذه النار حارَّة»، وأما أن «كلَّ نارٍ حارَّة»: فعقليٌّ، فالحاكم في ذلك: مركبٌ من الحس والعقل، لا حِسٌّ مجرّدٌ.

حاشية العطار

يُحكم بها بواسطة الحواس الظاهرة، وتسمَّى: حِسِّيات؛ كالحُكم بأن الشمسَ مُضيئةٌ. أو الحواس الباطنة، وتسمَّى: وِجدانيات؛ كالحُكم بأن لنا خوفا وغضبا. ثم إن الأحكام الحسيةَ كلَّها جزئيةٌ؛ فإن الحسَّ: لا يُفيد إلا أن «هذه النارُ حارَّة»، وأما الحكم بأن كلَّ نارٍ حارَّة: فحكمٌ عقليٌّ، استفاده العقل من الإحساس بجزئيات ذلك الحكم والوقوفِ على عِللِه. فعُلم: أن [الحاكمَ][(٤)] بالمشاهدات: مركَّب من الحس والعقل، لا الحس المجرد) ـ كما توَهمه «الشارح» ـ[(٥)]. اهـ. ومراده به: «العلامة الرازيُّ»؛ فإنه قال: (المشاهدات:

---

(١) انظر: شرح السلم بحاشية الصبان، صـ ١٤٦، ١٤٧، وقارن: مذكرات، صـ ١١٨.

(٢) في (ب): (لا يعتد).

(٣) في (أ): (على عليه).

(٤) في (ط ١، ٢): (أن الحكم). قارن: شرح السعد، صـ ٣٦٩.

(٥) شرح السعد، صـ ٣٦٩ بدون: (كما توهمه الشارح).

. . . .

ثم المحسوسات بالحس الظاهر أو الباطن: لا يقوم بها حجةٌ على الغير، نعم إن شاركَك غيرك في إحساس الشيء: كان إنكارُه مكابرةً[(١)]؛ مثلا: لا يُحتجُّ على الأكمه: بأن الشمس مضيئةٌ.

قضايا يُحكم بها بقوًى ظاهرة)[(٢)] إلى آخره، فجعل الحاكمَ: مجردَ الحس. واستشكل «العصام» جعْل قولنا «كل نارٍ حارَّة» من المشاهَدات: بأن (هذا الحكم حصل بعد تتبُّع الجزئيات، فيشكل الفرق بينه وبين «كل حيوان يحرِّك فكَّه الأسفلَ عند المضغ»، حتى تجعل إحداهما مكتسَبة من الاستقراء، والأخرى بديهية) اهـ. ولم يُجب عنه، ولم نر لغيره جوابًا، ولعل الله يفتح بجواب[(٣)]. ولا يقوم بالمحسوسات حُجة إلا على من شارك المستدلَّ في

---

(١) المكابرة: «هي النظر في النسبة من الجانبَين لأجل إخفاء الحق»؛ أي المنازعة لا لإظهار الصواب ولا لإلزام الخصم، بل لإظهار الفضل والغلبة والشُّهرة ونحو ذلك. حاشية الدسوقي على فتح الوهاب مع تعليق المحقق، صـ ٢٤٢. والأكمه: هو الذي وُلد أعمى.

(٢) شرح الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٤٠.

(٣) علَّق العلامة الدسوقيُّ في حاشيته على الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٤٢ بقوله: إن التمثيل للمشاهدات بـ«الحُكم بأن الشمس مضيئة»: «الحاكم بإضاءة الشمس: هو العقل بواسطة الحس؛ أي وكالحكم بأن النار حارَّة، أو كل نار حارة. لكن المشاهَد في الثاني: الجزئيات. والإحساس بالجزئيات الكثيرة: يصيِّر النفسَ قابلةً للحكم الكليِّ؛ لأن العقل إنما يدرك الأمورَ الكليةَ. والفرق بين هذا وبين الاستقراء: أن الاستقراء يُحتاج فيه إلى حصر الجزئيات كلِّها حقيقة أو دائما ـ كما مر ـ، بخلاف المشاهدات هنا؛ فإن مشاهدة الجزئيات الكثيرة: كافٍ، فتأمَّل». وذكر العطار نحوه في حاشيته على الخبيصي، صـ ٢٥٣، وعزاه لعبد الحكيم، ثم نقل: «أن الأحكام الحسيةَ كلَّها جزئيةٌ،...» إلى آخر ما ذكر مثلَه هنا، ثم قال: «ويمكن التوفيق بين الكلامَين».

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

فتسمَّى حِسيَّاتٍ؛ (كقولنا: الشمسُ مُشرقةٌ، والنار مُحرِقةٌ)، وإن كان باطنًا: فوجدانياتٍ؛ كقولنا: «إنَّ لنا جُوعًا وعطَشًا».

حاشية الملوي

قوله: (فتسمى: حسيات[1]): عدل عن التعبير بالمحسوسات: لأنه إنما يقال: أحسَّ زيدٌ كذا، قال الله ـ تعالى ـ ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنۡهُمُ ٱلۡكُفۡرَ﴾[2]، وأما حَسَّ ـ الثلاثيّ ـ: فلَه معانٍ أُخر؛ حسَّهُ[3]: إذا قتله؛ ومنه: ﴿إِذۡ تَحُسُّونَهُم بِإِذۡنِهِۦۖ﴾[4]، وحسَّه: أي مسَحه، وحسَّه: إذا أنضجه،

حاشية العطار

الإحساس بها، فلا يُحتجُّ على الأكمه: بأن «الشمس مُضيئةٌ»؛ لعدم إحساسه بذلك.

قوله: (حسيات): عدَل عن التعبير بـ«محسوسات»: لأنه إنما يقال: «أَحَسَّ زيد بكذا»؛ قال ـ تعالى ـ: ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنۡهُمُ ٱلۡكُفۡرَ﴾، غير أن أكثر أهل اللغة: توسَّعوا؛ فعبَّروا بلفظ «محسوس». هكذا قيل.

قوله: (وإن كان باطنا): أي من الحواس[5] الباطنة؛ وهي خمسة كالظاهرة، وليست كلها مدرِكةً، بل فيها قوّتان مدرِكتان؛ وهما: الحِسُّ المشترَك، والواهِمَة. والبواقي: مُعِينةٌ في الإدراك، بعضُها حافظٌ؛ وهو: الخيال والحافظة، وبعضُها متصرِّفٌ؛ وهو: المفكِّرة؛ وذلك أن في الدماغ ثلاثة

---

(١) أول (ل) ٣٧ في (أ). وانظر: حاشية الصبان، صـ ١٤٧.
(٢) سورة (آل عمران)، من الآية رقم (٥٢).
(٣) في (ب): (فله معان أخر حسية).
(٤) سورة (آل عمران)، من الآية رقم (١٥٢).
(٥) أول (صـ) ١٠٠ في (ط ١، ٢).

. . . .

غير أن أكثر أهل اللغة: توسَّعوا(١) ؛ فعبروا بلفظ «محسوس» ؛ حتى عبَّر به «أبو عليّ»(٢) ، وكأنهم نحَوْا به نحو المعلومات: لاشتراك الجميع فى الإدراك وبقىَ كلامٌ نفيسٌ يتعلق بـ«الحِسيات» ، ذكَرتُه فى «شرح السلم الكبير»(٣) .

---

(١) أول (ل) ٣١ فى (ب). وانظر: القاموس المحيط ، جـ ٢ صـ ٢٠٥ .

(٢) على هامش (ب): (المراد به: ابن سينا).

(٣) قال فى الشرح الكبير ، (ل) ٩٤ عن «المحسوسات»: (وهى ما يَحكم به العقل بواسطة الحس الظاهر من غير توقف على شئ آخر ؛ كقولنا: الشمس مشرقة ، والنار محرقة. والحواس الظاهرة أربعة ، منها ما يختص بالوجه وما قاربه ؛ وهى: السمع ، والبصر ، والذوق ، والشم. وواحد لا يختص ؛ وهو: اللمس. ومعنى قول العرب: ضربتُ أخماسى فى أسداسى: صرفتُ الحواس الخمس فى الجهات الستّ. وسميت حسيات: من حيث إن الحاكم بها مركب من الحس والعقل ، لا العقل فقط ـ كما مر ـ ، وإلا فهى معقولات ؛ لأنها معانى كلية ، والمحسوس: جزئى ،... واختلفوا: هل الحواس مع العقل كالحُجَّاب مع الملِك؟ أو كالطاقات؟ فمن قال بالأول: قال: إن الحواس تدرِك أولا ثم تؤدِّى تلك المدرَكات الجزئية إلى العقل ، فيحكم بأنه: كلما كان كذا: كان كذا ؛ فهى كالخُدَّام للملِك. ومن قال بالثانى: قال: العقل كملِكٍ فى بيت له خمس طاقات ، قُبالة كل طاقةٍ مَشاهد ليست قبالة الأخرى ؛ فهو المدرِك. ويؤيد الأول ويرد الثانى: أن البهائم تدرك بحواسها ولا عقل لها ، فدل على: أن الحواس مستقلة بالإدراك. ويؤيد الثانى ويرد الأول: أن الإنسان إذا نام وفُتحت عيناه: لا يدرك شيئا ، وكذا بعض المجانين فى بعض الأحوال. وذهب قوم: إلى أن الحس لا يفيد يقينا ؛ لِغلط الحس فى أمور ؛ كما ترى العِنَبة تحت الماء كالأجاصة ، والأشجار على حافة النهر منكوسة ، والقمر يسير معك حيث سرت ، ويرى الأحوَلُ الشىءَ شيئين. وأجاب الشيرازىُّ: بأن شرطه: جزم العقل ، فإن جزم العقل عند إدراك الحس: أفاد اليقين ، وإلا فلا. وفيه نظر ؛ لأنه يؤدى إلى أن يكون المعنى: أن شرطًا أفاد الحسَّ الإدراك المجزوم به المطابق [الممتنع] التغيُّر: جزم العقل ، فيلزم من ذلك: أن يكون=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

تجاويف، بعضها وراء بعض، ففي مقدَّم التجويف الأول: الحس المشترك: وهي قوة تَرتسم فيها صورة الجزئيات المحسوسة بالحواس الظاهرة التي هي كالجواسيس لها، فتطالِعُها النفسُ مِن ثَمَّة، فتدركُها. ولَما كانت هذه القوة آلةً للنفس في إدراكها سُمِّيت مدرِكَةً: مجازًا؛ وإلا فالمدرِك حقيقة للأشياء كلِّها: هو النفس، إلا أن البعضَ: بلا واسطة؛ وهي المعاني الكليةُ، والبعضَ الآخرَ؛ وهو: المعاني الجزئية، والمحسوسات بواسطة تلك القوى، فإن النفسَ لكونها عندهم من المجرَّدات: لا تَقبل المحسوسات ولا المعاني الجزئية، فتنطبع هذه الأشياء في هذه القُوَى، وتصير تلك القوَى للنفس بمنزلة المِرآة. الثانية: الخيال: وهو يحفظ الصور المرتسِمة في الحس المشترك إذا غابت المحسوسات عن الحواس الظاهرة، فهو كالخزانة له، وبه يعرف من يرى في زمانٍ ثم يغيبُ ثم يَحضُر، لولا حفظ هذه القوة: لامتنع معرفة ذلك الغائب. التجويف الثاني: فيه قوَّتان؛ إحداهما: في مقدَّمِه؛ وهي: المفكِّرة؛ وشأنُها: التصرُّف في الصورة

= المعنى: أن شرط إفادة الحس جزم العقل: أن يجزم العقل. ولا معنى له. ومثل ذلك: يرِد على من قال في المتواتر: شرط إفادته العلم: حصول اليقين. وقد يجاب عن الأول: بأن معنى كلامه: أن الشرط: انتفاء ما يحال عليه الغلط؛ كالماء في الأولَين، وكثرة [الأوضاع] في القمر، والحوَل في الأخير. وعن الثاني: بأن المعنى: ان شرط كون الخبر متواترا: حصول اليقين، فعبر باللازم ـ وهو: إفادة العلم ـ عن الملزوم ـ وهو: كون الخبر متواترا ـ. ثم المحسوسات بالحس الظاهر أو الباطن: لا تقوم بها حجة على الغير، نعم: إن شاركك غيرك في إحساس شيء: كان إنكاره مكابرة، فلا يُحتجّ على الأكمه: بأن الشمس مضيئة).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

المحسوسة والمعانى الجزئية المنتزَعَة عنها. وتصرُّفُها تارةً بالتركيب، وبالتفصيل تارةً أخرى؛ مثل: إنسان ذى رأسَين، وعديم الرأس، وإنسان نِصفُه فرس، وهكذا من الصور التى لا وجود لها خارجا. وهذه القوة: إن استعملَها العقل فى مدرَكاتها: سمِّيت مفكِّرةً، وإن استعملَها الوهم: سمِّيت متخيِّلة. والثانية: فى مؤخَّره؛ وهى: الواهمة؛ وشأنها: إدراك المعانى الجزئية المتعلقة بالصوَر المحسوسة؛ كالعداوة الجزئية التى تُدركها الشاةُ من الذئب، فتَهْرب منه، والمحبةِ الجزئيةِ التى تدركها النملةُ من أُمها فتميل إليها. التجويف الثالث: فى مقدَّمَة الحافظة؛ وهى كالخزانة للواهمة، فتحفظ ما أدركته الواهمة، فنسبتها إليها: نسبة الخيال للحس المشترك. وأما مؤخَّر التجويف: فخَالٍ[1]، اقتضت الحكمة الإلَهية ذلك: ليكون مَحلا لوُرود الآفات على الدِّماغ؛ إذ لو وردت آفةٌ على قوةٍ من تلك القُوى: أفسدَتْها. وما ذكرناه: هو الموافق لِما ذكره الحكماء فى كُتبهم، ومَن ليس له اطِّلاعٌ على أصول هذه المسائل: جعل التجويفَ الثالثَ فى مقدَّم الواهمة، وفى مؤخَّره[2]: الحافظة، وهو غير ما قاله الحكماء. ولهم أدلةٌ على إثبات هذه القوَى؛ مبناها ـ مع كونها واهية كأصلها ـ: على أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، وأن القابل لا يكون فاعلا. ومَن أراد الكشف على حقيقة هذه القوَى: فليرجع «لشرحِنا على النُّزهة الطِّبية»؛ فإننا بينَّا هناك: تشريح الرأس، وما معنى هذه التجاويف، وأن مرجع هذه القوى إلى: الروح النفسانيِّ؛

(١) فى (ط ٢): (فحال).
(٢) أى وجعل فى مؤخره.

[ثالثا: المُجرّبات]

(ومجَرباتٌ): وهى ما يحتاج العقل فى جزم الحكم فيه: إلى [تكرار][1] المشاهدة مرةً بعد أخرى؛ (كقولنا: السقمونيا تُسهِّلُ الصَّفراءَ[2].

حاشية الملوي

قوله: (إلى تكرار المشاهدة): أى المفيدة لليقين بواسطة قياسٍ خفِيٍّ؛ وهو: أن الوقوعَ المتكرر على نهْجٍ واحدٍ: لابد له من سببٍ وإن لم يُعرَف ماهية ذلك السبب، وكلما عُلِم وجود السبب: عُلم وجود المسبَّب قطعًا. ثم هى قد تختصُّ؛ كقولنا: «السقمونيا تسهل الصفراءَ»، وكبقية[3] الطِّبِّيَّات.

حاشية العطار

الذى هو أحد الأرواح الجزئية، وأن مسكنَه: الدماغ. ثانيها: الروح الحيوانىّ، ومَسكنه: القلب. ثالثها: الروح الطبيعىّ، ومسكنه: الكَبد. وهذه الأرواح: هى بُخارُ الأخلاط، إلى غير ذلك مما ليس هذا محلَّ استقصائه[4].

قوله: (إلى تكرار المشاهدة): أى مع انضمام قياسٍ خَفىٍّ؛ وهو: أنه لو

(١) فى (ط): (تكرر). وفى شرح لقطة العجلان، صـ ٥٧: (تكرار).
(٢) فى (خ): (كقولنا: السقمونيا مسهل للصفراء)، وفى (ص): (كقولنا شرب السقمونيا مسهّل)، وفى (ح): (كقولنا: السقمونيا مسهلة للصفراء).
(٣) فى (أ): (وكل كبقية).
(٤) راجع فى الكلام على (الحواس الباطنة) وما يتعلق بها: شرح العقائد النسفية وفتح الإله الماجد وتعليق المحقق، صـ ١٩٦ ـ ٢٠٢، فتح الوهاب بشرح الآداب وحاشية العلامة الدسوقى، صـ ١٧٠ ـ ١٧٤، الحاشية الكبرى على مقولات البليدى، صـ ١٩٦، ١٩٧، أرسطو، للدكتور/ عبد الرحمن بدوى، صـ ٦١، ٢٣٨ ـ ٢٤٦.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

وقد تَعُمُّ[1]؛ كعِلم العامة: بأن «الخمرَ مُسكِرٌ». والسقمونيا ـ كما في القاموس ـ: (نبات[2] يُستخرَج من تجاويفه شيء رطب ويُجفَّف، ويسمَّى[3] باسم نباته، ومضادَّته للمعِدة والأحشاء: أكثرُ من جميع المسهِّلات، ويصلح بالأشياء العطرة؛ كالفِلفِل والزنجبيل والأينسون. مقدار ستِّ شعَيْرات منه إلى عشرين شعَيرة: يسهل المُرَّة الصفراء).

وتتميز المجربات عن الاستقراء: بأنها لا تفارق هذا القياس الخفيَّ، بخلاف الاستقراء، قال «شيخ شيخنا: العلامة اليوسيُّ»: (فإن قلتَ: هذا القياس ـ يعني: القياسَ الخفيَّ المذكور ـ: فيه نظرٌ من وجهين؛ أحدهما: أنه استقراءٌ آخَر؛ إذ لم يُعرَف ثبوت السبب حتى تتبعنا الجزئيات فوجدناها على نمطٍ واحدٍ، وحينئذ يحتاج هو أيضا إلى فرقٍ بينه وبين الاستقراء. الثاني: أن قولهم: كلما تحقق السبب تحقق المسبَّب: ممنوعٌ؛ إذ لا يلزم من وجود السبب وجودَ المسبَّب؛ لإمكان وجود مانعٍ أو انتفاء شرطٍ، وإنما يلزم العكس[4]. قلتُ: أما أن القياس الخفيَّ استقراء: فممنوع؛ لأنَّا لم نستدل بتتبُّع الجزئيات فقط، بل بأن الشيء المتكرِّر على نمطٍ واحدٍ لابد

حاشية العطار

كان اتفاقيا لَما كان دائما أو أكثريا. كذا في «شرح المطالع».

(١) في (أ): (وكل قد تعم).
(٢) (ب) بدون: (نبات).
(٣) في (ب): (وسمى).
(٤) (ب) بدون: (العكس).

. . . .

له من سبب، وهذا أمر معقول[1]، ولو سلمنا أنه استقراء: فيكفى فى الفرق: أن المجربات معها قياس آخر أيًّا كان، وأن الاستقراء لا قياس معه البتة. وأما أن السبب ههنا يلزم من وجودِه وجودَ المسبَّب: فصحيح من حيث إن السبب ههنا أريد به: العلة[2]، وكلما وُجدت: وُجد معلولُها حتمًا، وإنما الذى تذكر أنت فى السبب بمعنى آخر: لا يعتبر هنا. فإن قلت: إن سلمتَ أن القياس الخفىَّ استقراء: فهو غير يقينىٍّ فى نفسه، فكيف يستدل به على ما هو يقينىٌّ، وهو: المجربات؟ قلت: قد[3] بينَّا أنه ليس باستقراءٍ، على أنَّا لو سلمنا أنه[4] هو: فلا يلزم محذور؛ إذ المجربات لم تتوقف عليه حتى يلزم ما ذكرت؛ لِما تقدم: أن الحكم بها بواسطة تكرُّراتٍ على الحس مفيدةٍ لليقين، وإنما القياس الخفىُّ: تقويةٌ لذلك المحسوس) انتهى. وفى قوله: «فيكفى فى الفرق» إلى آخره: نظرٌ؛ لأن المطلوب: الفرق بين المجربات، ونتيجة الاستقراء، وكلٌّ منهما معه قياس[5].

---

(١) فى (أ): (أمر مفعول).

(٢) فى (ب): (أريد به: العلم).

(٣) (ب) بدون: (قد).

(٤) فى (ب): (لو سلمنا على أنه).

(٥) على هامش (ب): (وأجاب شيخنا بالفرق: بأن الاستقراء علةٌ فيه، بخلاف المجربات؛ فإن السقمونيا ـ مثلا ـ: علة؛ بمعنى أنها ينشأ عنها اليقين، فهى كالواسطة إلى التوصل إلى ذلك).

[رابعا: الحدْسيات]

وحدْسيَّاتٌ)[١]: وهى ما يَحكم فيه العقلُ بحدْسٍ مفيدٍ[٢] للعلم؛

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (وحدسيات): نسبة للحَدْس؛ و(هو: سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطالب، ويقابله: الفكر؛ فإنه حركة الذهن نحو المبادئ، [ورجوعه عنها][٣] إلى المطالب، فلابد فيه من حركتَين[٤]، بخلاف الحدس؛ إذ لا حركة فيه أصلا، والانتقال فيه: ليس بحركة؛ فإن الحركةَ تدريجيةُ الوجود، والانتقالَ فيه [إلى][٥] الوجود؛ وحقيقته: أن [تستنتجَ][٦] المبادئ المترتبة فى الذهن،

(١) الحدْس: بسكون الدال، وقد تُفتح للضرورة. انظر: حاشية الصبان، صـ ١٤٦.

(٢) أول (ل) ٢٤ فى (ز).

(٣) فى (ط ١، ٢): (ورجوعها عنه). وما أثبتُّه: من شرح الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٤٤، والمراد: «رجوع الذهن عن تلك المبادىء إلى المطلوب». حاشية الدسوقى، بنفس الصفحة.

(٤) «حركة لتحصيل المبادىء، وحركة لتحصيل المطالب». نفس الصفحة السابقة.

(٥) فى (ط ١، ٢): (أين). قارن: شرح الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٤٤.

(٦) فى (ط ١، ٢): (تنتج). قارن: الصفحة السابقة. والحاصل: أن الحدس ليس فيه حركة من المبادىء إلى المطالب، بل قد تسنَح المطالب ابتداءً من غير فكر. ولحصول الحركة فى الحدس بسرعة من غير مهلة: كأنه لَم توجَد فيه حركة أصلا، فكأن المبادىء والمطالب حصلا فى الحدس فى آنٍ واحد، بخلاف الحركة فى الفكر؛ فإنها بطيئة. راجع: حاشية الدسوقى على القطب، جـ ٢ صـ ٢٤٤، ولذا عرّف العلامة العطار (الحدس): بأنه (حصول المطلوب مع مبادئه دَفعة). حاشية العطار على شرح الخبيصى، صـ ٣٦، وانظره، صـ ٢٥٤، وانظر ما سيأتى للعلامة الملوى فى ذلك.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(كقولنا: نُورُ القمر مستَفادٌ من نور[1] الشمس)؛ لاختلاف تشكُّلاته النُّوريَّةِ بحسب قُربه من الشمس وبُعده عنها. وفرقٌ بينها وبين المجربات: بأنها واقعةٌ بغير اختيارٍ، بخلاف المجربات.

حاشية الملوي

قوله: (وفرق بينها وبين المجربات) إلى آخره: أي بعد اشتراكهما في تكرُّر المشاهدة ومقارنة قياسٍ خفيٍّ. وفرَّق أيضا بينهما: بأن السبب[2] في المجربات: معلومُ السببية غير[3] معلوم الماهية، وفي الحدسيات: معلوم بالوجهَين.

حاشية العطار

فيحصل المطلوب فيه). قاله «الرازيُّ» في «شرح الشمسية»، وبحث فيه «السنوسيُّ» في «شرحه»: بأن (السرعة من الأوصاف العارضة للحركة، ولا حركة في الحدس. وأجاب: بأن الكلام مبنيٌّ على التسامُح، فجعل كون الانتقال دفعةً: عبارة عن معنى السرعة) اهـ.

قوله: (بحسب قربه من الشمس) إلى آخره: هذا الكلام: مبنيٌّ على اصطلاح أهل الهيئة؛ من أن الأفلاكَ كُرَويَّة، وكذلك الكواكب. وبيان مذهبهم يحتاج لتطويل لا يخصُّنا، وقد ذكرْنا نُبذةً من ذلك: في «حواشي المقولات الكبرى»[4].

قوله: (وفرق بينها وبين المجربات) إلى آخره: قال «الرازي» في «شرح

(١) (خ)، (ص)، (ع) بدون: (نور). وقارن: السابق نفسه، صـ ٦، ٧، ١٤٧، وشرح السعد على الشمسية، صـ ٣٦٩.
(٢) في (أ): (بأن التسبب).
(٣) أول (ل) ٣٨ في (أ).
(٤) راجع: حاشية العطار على مقولات البليدي، صـ ٢٩٨.

. . . .

وإذا عرفت الفرق الذى ذكره الشارح: فقول «سيِّدى: سعيد قدورة[١]، علَى السُّلَّم»: (القسم الخامس من اليقينيات[٢]: وهو ما كان الحاكم فيه مركبًا من العقل والحدس ولم يحتج لتكرر المشاهدات): لعل المنفىَّ فيه: تكرر المشاهدات لفعلٍ[٣] اختياريٍّ الذى هو مثبَت فى التجريبيات. وقال «سيدى سعيد» أيضا، نقلا عن «القرافيِّ» وغيرِه: (إن الفرق بين المجربات والحدسيات: أن المجربات لا تحتاج إلى نظر؛ يعنى: إبصار؛

المطالع»: (الفرق بين التجربة والحدس: أن التجربة: تتوقف على فعلٍ يفعله الإنسان حتى يحصل المطلوب بسببه؛ فإن الإنسان [ما][٤] لم يجرِّب الدواءَ[٥] بتناوُله وإعطائه غيرِه مرةً بعد أخرى: لا يَحكم عليه بالإسهال أو عدمه. بخلاف الحدس؛ فإنه لا يتوقف على ذلك. وهو قريب مما ذكره «الشارح». وفى «شرح الشمسية، للسعد»: (أن الحدسيات [كالتجريبات فى: تكرُّر][٦] المشاهدة، ومقارنة القياس الخفيِّ، إلا أن السبب فى المجربات: معلومُ السببية، غيرُ معلوم الماهية. وفى الحدسيات: معلومٌ بالوجهين) اهـ. وهو فرقٌ حسَنٌ.

---

(١) هو: المفتِى الكبير الشهير: سعيد بن إبراهيم، أبو عثمان، التونسىّ، الجزائرىّ، له: شرح صغرى الصغرى، (ت ١٠٦٦هـ ـ ١٦٥٦م). انظر: شجرة النور الذكية، صـ ٣٠٩.

(٢) فى (أ): (من اليقينات).

(٣) فى (ب): (لعقل).

(٤) (ط ١، ٢) بدون: (ما)، ولابد من إثباتها.

(٥) أول (صـ) ١٠١ فى (ط ١، ٢). وانظر: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٥٣.

(٦) فى (ط ١، ٢): (كالتجريبات فى تكرار). قارن: شرح السعد، صـ ٣٧٠.

. . . .

بدليل: ما بعده؛ فإذا قال لك أحدٌ[1]: عندى مِسك، هل هو عِطر أم لا؟ قلتَ: هو عطر. أو عندى ليمونةٌ، هل هى حامضة أو لا؟ قلتَ: هى حامضة، أو عندى حنظلة، ما طعمُها؟ قلت: هى مُرَّة، من غير احتياجٍ إلى نظر، وكذلك تقول فى السقمونيا: إنها مسهِّلة، وإن لم تَرَ، بخلاف الحدس؛ فإنه يتوقف على: الإبصار عند الحُكم؛ فلو قيل لك: عندى درهم، أجيِّدٌ هو أم زائف؟ أو عندى صرَّة، ما قدرُها؟ لَم يحكم العقل هنا: إلا بعد الرُّؤية) انتهى. قلتُ: ولعل هذا بالنظر إلى الغالب، وإلا فقد يكون الحدس من غير إبصار؛ كما إذا أحسَّ أعمى برَشاشٍ حول إناءٍ، وأحس بالماء فى الإناء؛ فإنه يحكم: بأن هذا الرشَاشَ الذى حول ذلك الإناء: من[2] ذلك الماء: بالحدس. فإن قلت: يجوز أن يكون من غيره؟ قلنا: بقية صور الحدس التجويز قائم فيها. وإن منعتَ كون هذا حدساً[3]. قلنا: العقل يجوِّز وجودَ حدسٍ من غير إبصار. ولم يذكر «الإمام: ابن الحاجب» الحدسيات[4]، وعدَّها ـ شارحُه[5]: «العَضُد» ـ: من الظنيات، ومثَّلها بما مر: من أن «نور القمر مقتبَس من نور الشمس»؛ أى لأنه يحتمل عقلا: أن نور القمر من شىءٍ آخر، أو لا من شىء، وكذا فى صورة الرشاش السابقة: يحتمل أن

(١) فى (أ): (أجد).

(٢) أول (ل) ٣٢ فى (ب).

(٣) فى (ب): (حدسيا).

(٤) أى لم يذكرها فى الضروريات. راجع: حاشية الصبان، صـ ١٤٦.

(٥) فى (ب): (كشارحه). قارن: السابق نفسه، صـ ١٤٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والحدْس: «سرعةُ الانتقال من المبادىء إلى المطالب».

حاشية الملوي

ذلك الرشاش من غير ماء ذلك الإناء، وقد عُلم مما مر: أن الحدسيات إنما هي متوقفةٌ على [الحدس][1]، لا الفكر؛ وإلا لكانت[2] من الكسبيات.

قوله: (والحدس: سرعة الانتقال من المبادىء إلى المطالب): (يعني: بحيث تتمثل[3] المطالب في الذهن مع المبادىء دَفعةً. ففي العبارة تسامُحٌ)؛ لأن الانتقال في الحدس: دَفعِيٌّ، لا تدريجيٌّ، فلا يصح وصفُه بالسرعة المؤذِنة بالحركة إلا على تجوُّزٍ. وفسره المحققون: بأنه «الظَّفَر عند الالتفات إلى المطالب [في الذهن][4] مع الحدود الوُسطَى»؛ فتَمثُّل المطالبُ في الذهن مع الحدود الوسطى من غير حركة، سواء كان مع [شَوقٍ][5] أو لم يكن، بخلاف الفكر: فإنه حركة النفس في المعقولات، فلابد فيه من حركة، مبدؤها: المطالب، ومنتهاها: المبادىء، فربما تنقطع، وربما تتأدَّى إلى المبادىء، وبعدما تتأدى إليها: إنما يتم الفكر بحركةٍ أخرى

(١) في (ب): (على الحس). قارن: شرح السعد، صـ ٣٧٠، وحاشية الدسوقي على القطب، جـ ١ صـ ٩٧.

(٢) في (ب): (وإلا كانت).

(٣) في (أ): (يتمثل). وأصل الكلام: للسعد، في شرح الشمسية، صـ ٣٧٠.

(٤) (أ)، (ب) بدون: (في الذهن). وأثبتُّها من الشرح الصغير على السلم، صـ ١٤٧. والمراد بالحدود الوسطى: الأدلة. حاشية الصبان، صـ ١٤٧. وذكر العلامة الملوى هناك أيضا: أن هذا التعريف هو نفس تعريفهم للحدس: بأنه (سنوح المبادىء والمطالب في الذهن دَفعة)؛ أي حصول الأدلة والنتائج في الذهن مرة واحدة. وراجع: حاشية الصبان، صـ ١٤٦.

(٥) في (أ)، (ب): (مع سوق). وهو خطأ؛ فإن المراد: «أن الحدس ليس بقصد النفس واختيارها، بل يسنح بغير اختيار، إما عقَيب شوقٍ أو بدونه». حاشية العطار على الخبيصي، صـ ٣٦. وقارن: شرح السعد على الشمسية، صـ ٣٧٠.

. . . .

من المبادىء إلى المطالب، فالفكر: ذو حركاتٍ تدريجيةٍ ـ كما ترى ـ، ويمكن فيه الانقطاع، بخلاف الحدس: فإنه لا حركة فيه أصلا، بل تحصل المبادىءُ مع المطالب دَفعةً من غير عملٍ ولا حركةٍ. قال «شيخ شيخنا: العلامة اليوسيُّ»: (ولِقائلٍ أن يقول: إن الانتقال أيضا فى هذا التعريف ـ يعنى: التعريفَ الأولَ المشهورَ ـ: لا معنى له وإن لم يوصَف ـ يعنى: بالسرعة ـ؛ لأن المَطالب والمبادىء إذا كانت تتمثل فى الذهن عند الالتفات دَفعةً: فلا انتقال من أحدهما إلى الآخر، وإلا فلو ثبت هناك انتقالٌ: فلابد له من سرعةٍ أو غيرها، إلا أن يقال: إنهم لم يعُدُّوا الانتقال الذى فى الحدس حركة؛ كما أشار إليه «القُطب، فى شرح الشمسية»[1]، وذكر فى[2] «شرح الإشارات»: (أن للفكر والحدس مراتب فى التأدية إلى المطلوب بحسب الكيف والكَمِّ؛ أما بحسب الكيف: فلِسُرعة التأدية وبُطئِها، وأما بحسب الكم: فلِكثرة عدد التأدية إلى العلوم وقِلَّتِه، والأول فى الفكر: أكثر؛ لاشتماله على الحركة، والثانى فى الحدس: أكثر؛ لتجرده عن الحركة)[3]. وفيه بحث؛ لأن الاختلاف فى السرعة والبُطءِ وإن كان قليلا: لابد فيه من الحركة والزمان، فكأنَّ الحركةَ المنفيةَ عن الحدس: إنما هى الحركة المثبَتة فى الفكر، لا مطلقا.

(١) سبق ذلك عند التعليق على العلامة العطار.

(٢) أول (ل) ٣٩ فى (أ).

(٣) (أ) بدون: (والثانى فى الحدس: أكثر؛ لتجرده عن الحركة). وأصل الكلام وما تبِعه من بحثٍ: للسعد على الشمسية، صـ ٣٧٠.

[خامسا: المتواتِـرات]

(ومُتَواتِراتٌ[1]): وهى ما يَحكم فيه العقلُ بواسطة السماع[2] من جمع يؤمَن تواطُؤهم على الكـذب؛ (كقولنا: محمدٌ ﷺ ادَّعَى النبوَّةَ، وظهرت[3] المعجزةُ[4] على يـدِه.

حاشية الملوي

قوله: (وهى ما يحكم فيه العقل بواسطة السماع من جمعٍ يؤمَن تواطؤهم على الكذب): أى قضايا يَحكم بها العقل بواسطة: سماعٍ من جمعٍ يحصل الوُثُوق بصدقهم، وأنهم لا يجتمعون على الكذب. وإن شئتَ قلتَ: هى قضايا يحكم بها العقل لكثرة مشاهدات الجماعة الأولى للمحكوم به، والوثوق بعدم اتفاق الشاهدِين على الكذب؛ كوُجود مكةَ

حاشية العطار

قوله: (ومتواتِرات): فى «شرح المطالع»: (هى قضايا يَحكم بها العقل

(١) فى (ع): (ومتورات).

(٢) ولابد مع السماع: «من انضمام قياس خفىٍّ؛ وهو: أنه خبر قوم يستحيل تواطؤهم على الكذب، وكل خبر كذلك: فمدلوله واقع. إلا أن العلم بهذا القياس الخفىِّ: حاصل بالضرورة؛ ولذا يفيد المتواتر العلمَ للبُلْه والصبيان، بخلاف خبر الرسول؛ فإنه يفيد العلمَ النظرىَّ؛ لاحتياجه إلى قياس فكرىٍّ،... والعلمُ الحاصل من المتواتر: ضرورىٌّ، وقيل: نظرى، وضُعِّف». حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٥٤، ٢٥٥، وانظر: شرح السعد، ٣٧١.

(٣) فى (ص): (وأظهر). وفى (ع): (وظهر).

(٤) انظر: فتح الرحمن على مقدمة لقطة العجلان، صـ ٥٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

وبغدادَ، قال «السعد»: (ويُشترَط: الاستناد إلى الحسِّ؛ حتى لا يُعتبر التواتر إلا فيما يستند إلى المشاهدة) انتهى. وقال فى «شرح المواقف»[(١)]: (الحاصل من التواتر: علمٌ [جزئىٌّ][(٢)]، من شأنه: أن يحصل بالإحساس، فلذا لا يقع فى العلوم بالذات) انتهى. فمراد «السعد» بـ(المشاهدة): ما يقابل الغَيبة، فتعمُّ أنواعَ الإحساس، فالشرط: الانتهاء إلى مطلق الحسِّ الشامل للحواسِّ الخمس؛ وإلا لزم أن خبر الجماعة الكثيرة[(٣)] جدًّا إذا كانوا عُميًا: لا يسمَّى متواترًا ولو كان مستندا إلى حسِّ السمع، وليس كذلك. والذى عند غيره: اشتراط حسِّ السمع؛ فخبر الجماعة الأولى التى أخبرت[(٤)] بانشقاق القمر ـ مثلا ـ: من المشاهدات، لا المتواترات بالنسبة إليهم أنفسهم، وإنما يكون متواترًا: بالنسبة[(٥)]

حاشية العطار

بواسطة كثرة الشهادات الموجِبة لليقين؛ كالعِلم بوجود مكة. وحصولُ اليقين يتوقف على أمرَين؛ الأمنَ من التواطؤ على الكذب، واستناد الخبر إلى المحسوس. ولا ينحصر مبلغ الشهادات فى عددٍ، بل القاضى بكمال العدد:

(١) فى (ب): (شرح الموافق). وانظر: شرح السعد، صـ ٣٧١.
(٢) فى (أ)، (ب): (علم خبرى). وهو خطأ. قارن: شرح المواقف، جـ ١ صـ ٢٠٣.
(٣) فى (ب): (الكثرة).
(٤) فى (أ): (التى هى أخبرت).
(٥) (ب) بدون: (بالنسبة).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

لمَن بَعدهم، فخبر[1] الذين سمعوا منهم ذلك بذلك: من المتواترات، وكذا مَن بعدَهم فمَن بعدهم إلى وقتنا هذا. وخرج: الخبر المستند إلى الدليل العقليِّ؛ كالإخبار عن حدوث العالم. وإذا كان هناك طبقتان[2] فأكثر: فلابد فى كل طبقةٍ: من حصول الوُثوق بصدقهم، بحيث تُحِيل العادة اجتماعَهم على الكذب قصداً أو اتفاقًا. أما العدد الذى لا يحصل بأقلَّ منه: فالضابط فيه: حصول اليقين بالحُكم، وزوال الاحتمال. وما ذهب إليه بعضهم: من اشتراط الخمسة، والاثنى عشر، أو العشرين، أو الأربعين، أو السبعين: فلا دليل عليه، ونحن قاطعون: بأنه يحصل لنا العلم من المتواترات من غير علمٍ بعددٍ مخصوص؛ فإنه يختلف باختلاف الوقائع والمخبِرين [والمستمعين][3]. والعلم الحاصل من: التواتر، والتجربة، وكذا الحدس: لا يكون حجةً على الغير؛ لجواز أن لا يحصل له مثل ما حصل لك.

حاشية العطار

حصولُ اليقين) اهـ. وفى «شرح السعد» على «الشمسية»: (وشرطُه: الاستناد إلى الحسِّ؛ حتى لا يعتبر التواتر إلا فيما يستند إلى المشاهدة) اهـ. وفى «الحاشية» هنا: كلام غير محرَّرٍ. قال «العصام»: (وههنا إشكال قويٌّ؛ وهو:

(١) فى (ب): (ثم فخبر).
(٢) أول (ل) ٣٣ فى (ب).
(٣) أثبتُّ (والمستمعين): من شرح السعد على الشمسية، صـ ٣٧١؛ فأصل الكلام له.

[سادسا: الفِطريَّات ـ النَّظريات]

وقضايا قياساتها معها): وهى ما يَحكم فيه العقل بواسطةٍ لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفَين؛ (كقولنا: «الأربعة زوجٌ»؛ بسبب وسَطٍ

حاشية الملوي

قوله: (وقضايا قياساتها معها)، وتسمَّى: الفِطْرِيَّات[1]. والقضايا الفِطرِيَّة: لَم يذكرها: «صاحب السُّلم» ـ رحمه الله تعالى ـ؛ ولعل ذلك: لأنها عند المحققين: ليست من الضروريات، بل هى فى الأصل: كسبية، لكنها لما

حاشية العطار

أنهم جعلوا خبرَ الرسول نظريًّا مستفاداً من قولك: «هذا خبر الرسول المصدَّق بالمعجزة، وكل ما كان كذلك: فهو صادق»، والخبر المتواتر بديهيا، مع أنه أيضا مستند إلى نظرٍ هكذا: «هذا خبرُ جمعٍ يُحيلُ العقل تواطؤهم على الكذب، وكل خبرٍ كذلك: فهو صادق»، ولولا أن خبر الرسول من النظريات: لم تنحصر اليقينيات فى ستة) اهـ.

قوله: (وقضايا قياساتها معها): وتسمَّى: القضايا النظريةُ القياس. ووجْه

(١) ذهب بعض المناطقة: إلى تسميتها بـ«النظريات» ـ بالنُّون ـ؛ وعرَّفوها: بأنها القضايا المجهولة التى تُكتسَب من قضايا معلومة بواسطة الكسب والنظر. وبعض محقِّقى المناطقة ـ كالسعد على الشمسية، صـ ٣٧١ ـ: على تسميتها بـ«الفطريات» ـ بالفاء ـ؛ وعرَّفوها بنحو تعريف الشيخ زكريا هنا، فكلام الملويِّ موافق للشرح. ورُجِّح كون الفطريات ـ أىْ قضايا قياساتها معها ـ هى القياس السادس، دون النظريات؛ «لأن الكلام هنا: فى الأوليات، وهى من الضروريات، فلا وجه لاعتبار النظريات منها». دراسات فى المنطق القديم، للدكتور/ حسن محرم الحوينى، صـ ٢٠٦، وقارن: شرح المقاصد، جـ ١ صـ ٢٣٥، وحاشية العطار على الخبيصى، ٢٥٦، وحاشية ابن سعيد، بهامش الخبيصى، وتوضيح المنطق القديم، صـ ١٢٧. ثم قارن: حاشية السيالكوتى على الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٣١.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

حاضرٍ في الذهن؛ وهو: الانقسام بمُتساويَين)؛ والوسَط: ما يُقرَن[1] بـ«قولنا»، لأنه كقولنا بعد «الأربعة زوج»: «لأنها منقسمة[2] بمتساويَين، وكل منقسمٍ بمتساويين زوجٌ»؛ فهذا الوسط: متصوَّر في الذهن عند تصور الأربعة زوجًا[3].

حاشية الملوي

كان برهانُها ضروريًّا لا يغيب عن الخيال عند الحاكم[4]: صارت هي ضرورية أيضا، فكأنها لا تحتاج إلى ذلك البرهان، فعدَّها كثيرون في الضروريات، وعدُّوا المحسوسات بالحس الظاهر والمحسوسات بالحس الباطن: قسمًا واحدًا، وعبَّروا عنه: بـ«المشاهدات» ـ كما[5] مر ـ، فتكون الأقسام: ستةً على كِلا الطريقَين. وفي «شرح المقاصد»: (أن المحققين القائلين بأن هذه الأربعة ـ يعني: المجربات، والمتواترات، والحدسيات، والفطريات ـ ليست من الضروريات، على أنها ليست من النظريات أيضا، بل واسطة؛ لعدم افتقارها[6] إلى الاكتساب الفكريّ)[7].

حاشية العطار

كون هذه القضايا قياساتها معها: أن تصور الطرفَين: لا [ينفكُّ][8] عنه تصور

(١) في (ز): (والوسط يقرن). والأولى: (ما يقترن). قارن: الشرح الصغير، صـ ١٤٧.
(٢) في (ز): (لانها متضمنة).
(٣) في (ز): (زوج).
(٤) في (ب): (عند الحكم). وانظر: الشرح الصغير على السلم، صـ ١٤٧.
(٥) أول (ل) ٤٠ في (أ).
(٦) في (ب): (لعدم اقترانها).
(٧) انظر: شرح المقاصد، جـ ١ صـ ٢٣٧، ومذكرات، صـ ١١٧، ١١٨.
(٨) في (ط ١، ٢): (لا ينقل).

[أقسام غير اليقينيات: أوَّلا: الجَـدَل]

ثم أخذ فى بيان غير اليقينيات فقال:........................

حاشية الملوي

قوله: (الجدل): اعلم: أن القياس، ويسمى: حجة: منحصر فى خمسة أقسام، ووجه الحصر[1] ـ على ما ذكره «السعد» ـ: (أن القياس إما أن يفيد تصديقًا، أو تأثيرًا [فى] غيره[2]؛ كالتخييل. والتصديق: إما جازم، أو غير جازم؛ والجازم: إما أن يعتبر حقيَّتة[3]، أو لا؛ والمعتبَر حقيَّتة: إما أن يكون حقًّا فى الواقع، أو لا؛ فالمفيد للتصديق الجازم الحقِّ: هو البرهان. وللتصديق الجازم الغير الحق: هو السَّفسَطة. والتصديق الذى لا يعتبر فيه كونه حقا أو غير حقٍّ، بل يعتبر فيه عموم الاعتراف[4]: هو الجدل. وإن لم يعتبر فيه عموم الاعتراف: فهو الشَّغَب، وهو مع السفسطة:

حاشية العطار

الوسَط، وهو لا ينفكُّ عنه ترتيب القياس؛ فههنا أمور ثلاثةٌ متعاقبةٌ، فمتى تصور أطرافها: حصل بسهولة قياسٌ مرتَّب منتِجٌ لها، فهى قضية قياسها معها.

لا يقال: إن الزوج هو المنقسم بمتساويَين، فالوسَط غير الطرَف. لأنَّا نقول: لا نسلم ذلك؛ لجواز أن يكون تفسيرُ الزوج بالمنقسم بالمتساويَين:

(١) وهو حصر جَعليٌّ، قصد به: التقريب إلى الأفهام. ولو كان حصرا عقليا: لصارت الأقسام تسعة. راجع: حاشية الصبان على السلم، صـ ١٤٠.

(٢) فى (أ)، (ب): (أو تأثيرا غيره). قارن: الشرح الصغير على السلم، صـ ١٤٠.

(٣) فى (ب): (أن تعتبر حقيقة). قارن: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٥٢.

(٤) أى عموم اعتراف الخصم بجميع المقدمات. راجع: حاشية الصبان، صـ ١٤٠.

. . . .

داخلان[1] فى قسمٍ واحدٍ؛ هو: المغالَطة. والمفيد للتصديق الغير الجازم: هو[2] الخطابة. والمفيد للتخْييل[3] دون التصديق: هو الشِّعر) انتهى. وفى جعلِه السفسطة مفيدة تصديقًا جازمًا: نظر؛ لأن مقدماتها قد تكون وهميةً كاذبةً، فكيف يفيد الجَزم والرجحان من حيث هى وهمية! إذ التصديق لابد فيه: من جزمٍ أو رجحانٍ، والوهم: ليس فيه ذلك، فليس بتصديقٍ. ويجاب: بأن المستدِلَّ بالسفسطة: يُظهِر أنها حقَّةٌ، لا وهميةٌ، والفارق بينها وبين البرهان: أنَّا ننظر إلى الواقع بعد اعتبار الحقيَّة[4]؛ فإن كانت المقدمات فى الواقع حقّةً: فتلك المقدمات: برهان، وإلا: فسفسطة، وهذا لا ينافى قول «سيدى سعيد قدورة»: (إن السفسطة لا تفيد يقينًا ولا ظنًّا،

---

(١) فى (ب): (داخلا). قارن: شرح السعد، صـ ٣٦٧، والشرح الصغير على السلم، صـ ١٤٠. وسيأتى ذكره للمغالطةَ: على أنها اسم لأحد أنواع السفسطة، وأن المشاغبةَ: اسم لنوع آخر من السفسطة، فكيف أدخَل الجدل والسفسطة فى المغالطة؟ ووجه دفع هذه المنافاة: أن للمغالطة معنيان: عامٌّ، وخاصٌّ؛ فالعامُّ: هى المؤلفة من مقدمات غير حقة فى الواقع، فإن اعترف الخصم بهذه المقدمات: كانت جدلا، وإلا: فسفسطة. والخاصُّ: أن تكون السفسطة مؤلفةً من مقدمات تُشبه الحقّ وليست حقةً. والمراد بالمغالطة فى قوله: (وهو مع المغالطة داخلان فى قسم واحد؛ هو): المغالطة بالمعنى العام. حاشية الصبان، صـ ١٤٠ بتصرف.

(٢) فى (ب): (وهو).

(٣) فى (ب): (والمفيد للتخيل). قارن: شرح السعد على الشمسية، صـ ٣٦٧؛ فالملوى ناقل عنه مع توضيح للمعنى.

(٤) فى (ب): (بعد اعتبار الحقيقة).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

(والجدل: وهو[(١)] قياسٌ[(٢)] مؤلَّفٌ من مقدماتٍ مشهورةٍ أو مسلَّمةٍ[(٣)] عند الناس أو عند الخَصمَين؛ ....

حاشية الملوي

وإنما يحصُل منها: الشُّكوك والشُّبَه الكاذبة)؛ لأن مرادَه: أن ذلك حاصلٌ إذا نُظِر إلى الواقع وما فى نفس الأمر، وأما باعتبار اعتقاد حقّيتها: فيحصل منها: تصديق جازم غير مطابق.

قوله: (مشهورة أو مسلَّمة): دخل فيه: ما إذا كانت المقدمتان مسلَّمتَين، أو مشهورتَين، أو إحداهما مسلمة والأخرى مشهورة؛ إذ المراد: أن الجدل قياس إحدى مقدمتَيه مسلَّمة أو مشهورة، ومثلُ ذلك: يقال فى جميع ما يأتى، إلا البرهان؛ فيشترط: كون مقدمتَيه يقينيَّتين، فيصدُق علىَ: الذى مقدمتاه مشهورتان ـ مثلا ـ: أن أحدَيْهما مشهورة، فالمسلَّمة: قضية يأخذُها أحد الخصمَين مقدَّرًا قبولها من صاحبها ليَبنِى عليها الكلام فى دفع خَصمه أو إلزامه، سواء كانت صادقةً أم كاذبةً، أو قضية يلزم الخصم

حاشية العطار

تفسيرا باللازم. قاله «بعض حواشى قول أحمد».

قوله: (من مقدمات مشهورة أو مسلمة): قال فى «شرح المطالع»:

---

(١) (خ)، (ع) بدون: (هو). ويقول العلامة الملوى، فى الشرح الكبير، (ل) ٨٧، والشرح الصغير، صـ ١٤٢: «وقد نَظَمتُ ما يتألف منه غير البرهان بقولى:

من المسلّم ومشهور جدل ... خطابة من ظنٍّ أو ما يُقبَل

شعر من المخيلات سفسطة ... من وَهمٍ أو شبيه اعلم ضابطَه»

(٢) أول (صـ) ١٩٧ فى (ح). وفى (ط): (هو قياس). وانظر: أرسطو، للدكتور/ عبد الرحمن بدوى، صـ ٧٩، ٨٠.

(٣) فى (ح): (لا مسلمة). وانظر: تيسير القواعد المنطقية، صـ ٢٧٢.

. . . .

قبولها؛ لكونها مستدَلا عليها فى علمٍ آخر وفى مقامٍ آخر؛ كتسليم[1] الفقهاء: كونَ القياس والإجماع والاستصحاب[2] ونحوها: حجة عند المناظرة فى عِلم «أصول الفقه»؛ كما يَستدلُّ الفقيه الذى يرى وجوبَ الزكاة[3] فى حُلِيِّ البالغ على ذلك بقوله ﷺ: (فى الحُلِيِّ زكاةٌ)[4]، فلو قال الخَصم: هذا خبرُ واحدٍ[5]، لا نسلم أنه حجةٌ. لَقال له خصمُه: قد ثبت أنه حجة فى علم أصول الفقه، فلابد وأن[6] تأخذه هنا مسلَّمًا. وأما المشهورة: فهى ما تَطابَق آراء الكلِّ عليها؛ كحُسن الإحسان إلى الآباء والفقراء.

(المشهورات: قضايا يَحكم العقل بها بواسطة اعتراف عموم الناس بها، إما لمصلحةٍ عامةٍ؛ كقولنا: «العدل حسَن، والظلم قبيح»، أو بسبب رقَّةٍ؛ كقولنا:

(١) فى (٢): (لتسليم).

(٢) راجع فى تعريف (القياس، والإجماع، والاستصحاب): غاية الوصول شرح لب الأصول، صـ ١٠٧، ١١٠، ١٣٨.

(٣) أول (ل) ٣٤ فى (ب).

(٤) قيل: هذا ليس حديثا مرفوعا إلى النبىﷺ، بل هو معنى حديث: (أدُّوا زكاة أموالكم)؛ وهو ـ أىْ حديث أدوا زكاة أموالكم ـ جزءٌ من حديث أخرجه الإمام أحمد فى مسنده، جـ ٣٦ صـ ٤٨٧ برقم ٢٢١٦١، وقال محقق المسنَد عن هذا الخبر: «إسناده صحيح على شرط مسلم»، وانظر: مجمع الزوائد، جـ ٣ صـ ٦٢. وانظر عن المسألة المشار إليها هنا فى فن المناظرة: فتح الوهاب بشرح الآداب مع حاشية الدسوقى، صـ ٣١٤، ٣٢١ وما بعدها.

(٥) انظر عن (خبر الواحد): فتح الرحمن على مقدمة لقطة العجلان، صـ ١٩، ٢٠.

(٦) فى (أ): (فلابد فى أن).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

أو آراء الجُلِّ[1]؛ كوَحدة الإله. أو آراء طائفةٍ مخصوصةٍ؛ كاستحالة التسلسل. وسبب الشهرة: إما اشتمالها على مصلحةٍ عامَّةٍ تتعلق بنُظُم أحوالهم؛ نحو: قول «الشارح»[2]: (العدل حسَن والظُّلم قبيح)، أو ما في طباعهم من الرِّقَّة؛ نحو: قول «الشارح»: (مراعاة الضعفاء محمودة)، أو الحميَّة؛ نحو: قول «الشارح»: (كشفُ العورة مذموم). والمراد: أن المشهورة: لا يعتبر فيها: اليقين ومطابقة الواقع، بل الشهرة وتَطابُق الآراء، سواء كانت يقينيةً، أم لا، فبعضُ القضايا: يكون أوليًّا باعتبارٍ ومشهورًا باعتبارٍ. وقد تبلُغ الشهرة: إلى حيث تشتبه بالأوليات؛ ويفرق بينهما: بأن الأوليات: يحكم بها العقل ولو لم ينظر إلى غير تصور الطرفَين من غير توقُّفٍ، والمشهورات: تتوقف على غير تصور الطرفين، بحيث إن الإنسان لو فَرَض نفسه لم يشاهِد أحداً ولم يمارِس عملا ثم عُرِضت عليه هذه القضايا: لم يَحكم بها، بل يتوقَّف؛ لأن سبب الحكم فيها: ممارسةُ

حاشية العطار

«مُواساة الفقراء محمودة»، أو حَميَّةٍ؛ كقولنا: «كشف العورة مذموم»، أو بسبب عادات وشرائعَ وآدابٍ؛ كقولنا: «شكر المُنعِم واجبٌ». وربما تشتبه بالأوَّليات؛ والفرق بينهما: أن الانسان لو قُدِّر أنه خُلِق دَفعةً واحدةً من غير مشاهدةِ أحدٍ وممارسةِ عملٍ، ثم عُرِض عليه هذه القضايا: توقَّف فيها. بخلاف الأوليات؛ فإنه لم يتوقف فيها. والمشهورات قد تكون حقَّةً، وقد تكون باطلةً. والأوليات:

---

(١) أول (ل) ٤١ في (أ). والمراد بـ(آراء الجُلِّ): آراء الجميع.

(٢) (ب) بدون: (قول الشارح).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

العادات والشرائع، ولذا قد يتطرَّق التغيير[1] إليها؛ كاستحسان الكذب إذا اشتمل على مصلحةٍ عظيمةٍ. بخلاف الأوليات؛ فإن الكل لا يُستصغَر بالقياس إلى الجزء أصلا. فالمراد: أن قضايا الجدل تؤخَذ من حيث إنها مشهورة أو مسلَّمة، وإن كانت فى الواقع يقينيةً، بل أوَّلية. والحق: أنه أعمُّ من البرهان باعتبار الصورة أيضا؛ لأن المعتبَر فيه: الإنتاج بحسب التسليم، سواء كان قياسًا أو استقراءً أو تمثيلا، بخلاف البرهان: فإنه لا يكون إلا قياسًا. لا يقال: هذا ينافِي ما مر: من دخول الجدل[2] فى تعريف القياس. لأنَّا نقول: الداخل فى تعريف القياس: بعضُ أفراد الجدل، لا كلها[3].

حاشية العطار

لا تكون إلا حقَّة. و«المسلمات»: قضايا تؤخَذ من الخصم مسلَّمةً فيما بين الخصوم، فيَبنى عليها كل واحدٍ منهم الكلامَ فى دفع الآخر، حقةً كانت أو باطلةً، كحجِّية[4] القياس والدوَران) اهـ. ومرداه هنا: القياس الفقهيّ المسمَّى بـ«التمثيل» عند المناطقة، وبـ«الدوران»: ترتيب الشيء على ما له صَلوح العلية. وهو أحد مسالك العلة، كما بُيِّن ذلك فى الأصول. وفى «بعض حواشى قول أحمد»: أن (المشهورات: إما مشهورة على الإطلاق، أو بحسب صناعة؛ كقولنا: «التسلسل باطلٌ»، أو عند أرباب ملةٍ؛ كقولنا: «الإله واحدٌ»، و«الربا

(١) فى (أ): (التغير).
(٢) فى (ب): (من دخول الجد).
(٣) فى (ب): (بعض أفراد الجدل كلها).
(٤) فى (ط ١): (فحجية).

كقولنا: العدل حسَنٌ، والظلمُ قبيحٌ)[1]، و«مراعاة الضعفاء محمودةٌ»، و«كشف العورة مذمومٌ». والغرضُ منه: إلزامُ الخَصم، وإقناعُ[2] مَن هو قاصرٌ عن إدراك مقدمات البرهان.

قوله: (والغرض منه: إلزام الخصم) إلى آخره: أى لأن الجدليَّ[3] قد يكون مُجيبًا حافظًا لرأيه، فغايةُ سعْيه: أن يُلزِم الخصمَ.

حرام». فإن قلت: حينئذ لا تكون من المشهورات؛ لأنها هى التى يعترف بها عموم الناس ـ على ما قالوا ـ. قلت: إن «الناس»: إما جميع أفراد الناس؛ وهى المشهورات على الإطلاق. أو جميع أفراد طائفةٍ؛ وهى المشهورات عند طائفة من الناس) اهـ.

قوله: (كقولنا العدل حسن) إلى آخره: الأمثلة المذكورة: من المقدمات المشهورة. ولم يذكر مثالا للمسلَّمة: لعدم تعيُّنها؛ إذ المَدار فيها: على تسليم الخصم لها وإن لم تكن حقةً عنده.

قوله: (والغرض منه) إلى آخره: قال فى «شرح المطالع»: (القياس الجدليُّ: هو المؤلَّف من المشهورات، أو منها ومن المسلَّمات. ويسمَّى صاحبُه: مجادِلا. والغرض منه: إقناع القاصرين عن درجة البرهان، وإلزامُ الخصم وإفحامُه، واعتياد النفس تركيبَ المقدمات على أيِّ وجهٍ شاء وأراد[4]) اهـ.

(١) (خ)، (ص) بدون: (أو مسلمة... والظلم قبيح).
(٢) فى (ز): (لزام الخصم أو إقناع).
(٣) فى (أ): (لأن الجدل).
(٤) «أما صناعة الجدل: فملَكة يقتدر بها على تأليف قياسات جزئية،... المقصود منه: إلزام=

[ثانيا: الخَطابة]

(والخَطابة: وهى[1] قياسٌ مؤلَّفٌ من مقدماتٍ مقبولةٍ من شخصٍ معتقَدٍ فيه)؛ كما هو معروفٌ، (أو) مقدماتٍ (مظنونةٍ)؛ كقولنا:«فلان يطوف بالليل، وكل من يطوف بالليل سارقٌ». والغرض منها: ترغيب

حاشية الملوي

قوله: (مظنونة): وإن كان المستعمِل إياها: يصرِّح بالجزم بها. والخطابة: قد تكون استقراءً، أو تمثيلا، أو على صورة قياس غير يقينيِّ الإنتاج؛ كموجَبتَين من الشكل الثانى.

حاشية العطار

قوله: (والخطابة): بفتح الخاء، وصاحبها يسمَّى: خَطِيبا.

قوله: (قياس مؤلف): كذا فى عباراتهم وفى «الشمسية»[2] أيضا، فاعترضَه «السنوسيُّ» فى «شرحه»: بأن (ظاهر العبارة يقتضى: أن الخطابة لا تكون إلا قياسا). والحق أنها قد تكون قياسا، وقد تكون استقراءً، وقد تكون على صورة قياسٍ غير مفيد الإنتاج.

قوله: (من شخص معتقَدٍ فيه): أى (بسببٍ من الأسباب؛ إما لأمرٍ

= الخَصم، وحفظ الرأى، سواء كان ذلك الرأى هدمَ رأيٍ آخر أو لا، فالمطلوب بالجدل: إما حفظ رأيٍ، أو هدمُه، أو إثباتُه على الخصم. قال «شارح سُلم العلوم»: ويسمَّى: وضعا، كما أن المطلوب بالبرهان يسمَّى: مسألةً». حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٥٦.

(١) (خ)، (ع) بدون: (وهى). وفى (ط): (هو قياس).

(٢) انظر: الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٤٦، وقارن: شرح الخبيصى، صـ ٢٥٦.

الناس فيما ينفعهم من أمور مَعاشهم ومَعادهم؛ كما تَفعله[1] الخُطباء والوُعَّاظ.

[ثالثا: الشِّعْـر]

(والشِّعرُ: وهو[2] قياسٌ مؤلَّفٌ من مقدماتٍ مقبولةٍ متخيَّلةٍ[3] تَنبسطُ

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

سماويٍّ من: المعجزات والكرامات؛ كالأنبياء والأولياء، وإما[4] لاختصاصٍ بمزيد عقلٍ ودينٍ؛ كأهل العِلم والزُّهد) اهـ «حاشية». وفيه: أن خبر الأنبياء: يفيدُ اليقينَ، لا الظنَّ، مع أنه قد تكرَّر: أن غاية الخطابة الإقناع. اهـ. و«المحشى» في ذلك: تابعٌ لغيره، وبَشاعة هذا الكلام: لا تَخفى[5].

قوله: (الخطباء والوعاظ): لم يذكر الفقهاءَ، مع أن أدلتَهم ظنيةٌ: اتباعًا لما قيل: إن الفقه: عِلمٌ أدلته يقينيةٌ. وبيانُه: مذكور في كتب الأصول. وفيه: أن المسألة الاجتهاديةَ: ظنيةٌ؛ لِما اشتهر: من أن المجتهد قد يُخطئُ وقد يُصيبُ.

(١) في (ز): (كما يفعله). وانظر: حاشية العطار على الخبيصي، صـ ٢٥٧.

(٢) (ط)، (ع) بدون: (وهو).

(٣) (خ)، (ص) بدون: (مقبولة متخيلة).

(٤) أول (صـ) ١٠٢ في (ط ١، ٢).

(٥) مراده: أن القضايا المأخوذة من الأنبياء ـ عليهم السلام ـ: يقينيةٌ؛ فهي فِطرياتٌ؛ من قَبيل القضايا التي قياساتها معها؛ لأنها ثابتةٌ ببرهان؛ هو: أن هذا خبرُ مَن ثَبت صدقه بالمعجزات، وكل خبرٍ هو كذلك: فهو يقينيٌّ. راجع: حاشية الدسوقي على القطب، جـ ٢ صـ ٢٤٧، وحاشية العطار على الخبيصي، صـ ٢٥٦.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

منها النفس أو تنقَبض) ؛ كما إذا قيل: «الخمر: ياقوتة سيَّالةٌ انبسطت النفس ورغِبت فى شُربها»، وإذا قيل: «العسل: مِرَّةٌ مهوّعة[1] انقبضت النفسُ ونفَرت عنه».

حاشية الملوي

قوله: (مِرّة): بكسر الميم وتشديد الراء: ما[2] فى المرارة من الصفراء، أو المرارة: بتخفيف الراء، قال فى «القاموس»: (هى هَنَةٌ لازِقة بالكبد لكل ذى رُوحٍ غير الغنم والإبل)[3] انتهى، وهو مخالف لما ذكره غيره: من أن الجَمَل قليلُ المرارة. وضبط بعض «شيوخ أشياخ سيدى سعيد قدورة» المِدَّة: بالدال المشدَّدة فى المثال السابق، وهو ظاهر قول «الإمام

حاشية العطار

والحق أن المرادَ: التمثيلُ، فلا ينافى غيرَهما، إلا أنهما خُصَّا بالذِّكر: لِكونهما مشهورتَين فى هذا الباب. على أن القياس الخَطابىّ لا يختص بأحدٍ دون أحد. قاله: «بعض حواشى قول أحمد».

قوله: (مرة): بكسر الميم وتشديد الراء: شىءٌ أصفر، يكون داخلَ المرارة. و«المرارة» من الإنسان: مَسكنُ الصفراء، كما أن «الطُّحالَ»: مسكنُ

(١) فى (ط ١): (معوعة). وهو مثال يقوله من يريد قبضَ النفس وتنفيرها من عسل النحل. «ومهوعة: بفتح الواو المشددة؛ أى مقيَّأة؛ أى هى قىء النحل. وضبطها بعضهم: بالكسر، وهو أيضا صحيح؛ على أنها تهوّع النفس». حاشية الصبان، صـ ١٤١، وحاشية الباجورى على السلم، صـ ١١٩.

(٢) (ب) بدون: (ما).

(٣) عبارة القاموس المحيط، جـ ٢ صـ ١٣١: «والمرارة ـ بالفتح ـ: هَنَة لازقة بالكبد لكل ذى روح إلا النعام والإبل». وفى فتح الرحمن على مقدمة لقطة العجلان، صـ ٥٨ نقلا عن القاموس المحيط: «هى هيئة لازقة بالكبد...».

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والغرض منه: انفعالُ النفس بالتَّرغيب والتَّرهيب. قال «العلامةُ الرازيُّ»:

حاشية الملوي

السنوسى» ، فى «شرح إيساغوجى»: (مِدَّة مهوعة: أى خلط متقيأه ، وتهَوَّع: بمعنى تقيَّأ[1]) ، وقال «الجوهريُّ» فى «حرف الدال»: (المِدَّة ـ بالكسر ـ: ما يجتمع فى الجرح من القَيْح).

قوله: (بالترغيب والترهيب): لأن الإنسان للتخييل أطوَعُ منه للتصديق ؛ لأنه أعذبُ وألَذُّ ، وذلك من قضايا الشِّعر[2] ، ولله درُّ القائل:

تقول هذا [مُجاجُ][3] النحل تمدحُه   وإن ذممتَ فقُل قَيءُ الزَّنابير
مدحٌ وذمٌّ وذات الشىء واحدةٌ   إن البيان يُرِى الظلماءَ كالنُّور

حاشية العطار

السوداء ، وأما الدمُ والبلغَمُ: فساريان فى العُروق ، مع مخالطة شيءٍ من الصفراء والسوداء. وقد بينَّا ذلك فى «علم الطب والتشريح». وقد وَهِم العلامة «بَحرَق الحضرميُّ»[4] فى «شرح منظومته الطبِّية» ؛ فجعل مكان «البلغَم»: الرئةَ. وبينَّا وجه وهْمِه: فى «حواشينا على الشرح المذكور». وقوله: (مهوعة): أى مقيِّئَة.

(١) فى (ب): (أى خلط متقياه ، ونمنوع بمعنى تقى). وانظر: حاشية الصبان ، صـ ١٤١.
(٢) فى (أ): (من قضايا الشعراء). وانظر: حاشية العطار على الخبيصى ، صـ ٢٥٧.
(٣) فى (أ) ، (ب): (محاح). والمُجاج ـ بجيمَيْن ـ: ما يُرمَى من الفم. والبيتان: لابن الرومىّ: أبى الحسن على بن العباسى ، (ت ٢٨٣هـ). راجع: المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر ، لضياء الدين بن الأثير ، جـ ٢ صـ ٩٩ ، دار نهضة مصر.
(٤) هو: محمد بن عمر بن مبارك ؛ علامة اليمن ؛ فقيه ، وأديب ، وفقيه ، وصوفى. من مؤلفاته الكثيرة: شرح عقيدة اليافعى ، والحسام المسلول على منتقصى أصحاب الرسول. توفى بالهند سنة (٩٣٠هـ ـ ١٥٢٤م). راجع فى ترجمته: الأعلام ، جـ ٦ صـ ٣١٥.

ويَزِيدُ في ذلك: أن يكون الشِّعر على وزنٍ ....

ومن الناس من يكون قولُه:

(وفي كل شيء له آية تدل على أنه الواحد)[1]:

أوقعَ في نفسه من كل برهانٍ. ومن هذا القَبيل: قول الشاعر:

عُذْ[2] بالخُمول وكن بالذُّلِّ[3] معتصمًا

بالله تَسلَم كما أَولُو[4] النُّهى سَلِموا

فالريح تُحطِّم إن هبَّت عواصفُها

دَوْحَ الثمار وينجو الشيخ والرَّتم

وقول[5] (ابن الروميّ)[6]:

وما الحَسَب الموروث لا درَّ درُّه بمحتسبٍ، إلا بآخر تكتِسب[7]

إذا الغُصن لم يُثمر وإن كان شعبةً من الثمرات، اعتدَّه الناس للحَطب

قوله: (ويزيد في ذلك: أن يكون على وزن) إلى آخره: مقتضاه أن الشعر قد لا يكون موزونًا، وهو كذلك؛ فإن المراد به هنا: (قياس مؤلَّف من مقدمات

---

(١) في (ب): (على أنه واحد).

(٢) أول (ل) ٤٢ في (أ).

(٣) في (ب): (بالذل).

(٤) في (ب): (كما أولى). وفي حاشية الصبان، صـ ١٤١: (كما أهل).

(٥) أول (ل) ٣٥ في (ب).

(٦) في (ب): (أبي الرومي).

(٧) في (ب): (مكتسب). وانظر: الشرح الكبير على السلم، (ل) ٨٧.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

وقول آخر فى غلامٍ جميلٍ، أبُوه أسْوَد:

ومهفهفٍ لبس البياضَ أديمُه بُردًا، وطرَّزه الجمال المعلَّم
عابوا أباه بسُمرةٍ فأجبتُهم إن الصباح أبوه ليلٌ مظلِم

وقول من ينفِّر عن «الاستقامة» ويرغِّب فى «الاعوجاج»:

مَن يستقم: يُحرَم مُناه ومن يزِغ: يختصّ بالترحيب والتمكين
انظُر إلى الألِف استقام ففاتَه عَجْم وفاز به اعوجاج النون

ويَزِيدُ فى ذلك: أن يكون الشعر على وزنٍ؛ والوَزْنُ[1]: هيئةٌ تابعةٌ لنظام ترتيب الحركات والسَّكنات، وتُناسِبُها فى العدد والمقدار، بحيث تجِد النفس من إدراكها لذةً مخصوصةً يقال لها: الذَّوق. والقدماء: كانوا لا يعتبرون فى الشعر: الوزن، ويقتصرون على: التخييل. والمحدَثون: اعتبروا معه: الوزنَ أيضا، والجمهور: لا يعتبرون فيه إلا الوزنَ، وهو المشهور.

حاشية العطار

متخيَّلةٍ)، وهو لا يكون موزونا؛ فإن شِعر اليونانيِّين: مَحضُ مقدمات متخيَّلةٍ فقط، وقد ذكر منه «صاحب طبقات الحكماء» جملةً فى خلال تراجُمهم. فإن قلت: إذا نُحِى به نَحو الشعر العربى ووُزِن: خرج عن أن يكون قياسًا؛ إذ لا تُطابق صورةُ القياس موازينَ الشعر. قلت: هو حينئذ يكون قياسا بالقوة؛ بمعنى أنه لو حُلِّلت تلك المقدمات الموزونة ورُكِّبت على صورة القياس: كانت قياسًا؛ ويقرِّب ذلك: ما ذكره «أهل البديع» فى: «عقد المنثور حل المنظوم».

(١) فى (أ)، (ب): (على وزن الوزن). والكلام: للسعد فى الشمسية، صـ ٣٧٥.

أو يُنشَد بصوتٍ طيِّبٍ[1].

[رابعا: المغالَطة ـ السَّفسَطة ـ أسباب الغلَط في القياس]

(والمغالطة: وهي[2] قياسٌ مؤلفٌ من مقدماتٍ كاذبةٍ شبيهةٍ بالحقِّ أو بالمشهور[3]، أو من[4] مقدماتٍ وهميةٍ كاذبةٍ)، ....

حاشية الملوي

قوله: (أو ينشد بصوتٍ طيبٍ): قال «شيخنا؛ العلامة الكِنكْسِيُّ» نقلا عن «ابن الجوزيِّ»: (السرُّ في كون الإنسان يتأثر بالأصوات الحَسنة: أن الأرواح سمِعَت خطابَه ـ تعالى ـ بـ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[5]، وخطابُه ـ تعالى ـ ألذُّ الأشياء، فإذا سمعَت صوتًا حسنًا: حنَّت إلى ما عهِدَت) انتهى. لكن ذو التقوى يمتنع من السماع المحرَّم؛ لعارِض التقوى.

قوله: (شبيهة بالحق): عبارةُ غيرِه: من مقدماتٍ وهميةٍ شبيهةٍ

حاشية العطار

قوله: (أو من مقدمات وهمية): هي قضايا كاذبة يَحكم بها الوهم الإنسانيُّ في أمور غير محسوسة؛ كقولنا: «[كلُّ] موجودٍ[6] مُشارٌ إليه». ولولا دفع العقل

---

(١) شرح الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٤٨، وانظر: حاشية الدسوقي بنفس الصفحة، وحاشية العطار على الخبيصي، صـ ٢٥٧، ٢٥٨، تيسير القواعد المنطقية، صـ ٢٧٣، ٢٧٤.

(٢) (خ)، (ط)، (ع) بدون: (وهي). وانظر: شرح السعد على الشمسية، صـ ٣٧٧.

(٣) في (خ)، (ع): (أو المشهور).

(٤) في (ص): (أو مركب من).

(٥) سورة (الأعراف)، من الآية رقم (١٧٢).

(٦) في (ط ١، ٢): (لكل موجود). قارن: شرح الخبيصي وحاشية العطار، صـ ٢٥٩.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وهى بقسمَيها لا تفيد يقينًا ولا ظنًّا، بل مجرد الشكِّ والشبهةِ الكاذبة. ولها أنواعٌ بحسب مستعمِلها وما يستعملها فيه؛ فمَن أوهَم بذلك العوامَّ أنه حكيمٌ مستنبِطٌ للبراهين:...

حاشية الملوي

بالأوليات، مع إسقاط: (أو بالمشهورة)، ولعل هذه العبارة: مبنيةٌ على كون الشبيه بالمشهورة داخلا فى الوهميِّ، بل ذكر بعضهم: أن الوهمية شبيهةٌ بالمشهورات معنًى، فيصح أن تقول: المغالطة: قياسٌ إحدَى مقدمتَيه شبيهة بالأوَّليات أو بالمشهورات من جهة اللفظ أو المعنى، فالوهمية: قضية كاذبةٌ يحكم بها الوهم فى غير المحسوسات؛ نحو: «كل موجودٍ مشارٌ إليه»، و«وراء العالَم فضاءٌ[1] لا يتناهَى»: فهذه شبيهة بالمشهورات، بل فى «الشمسية»: أنه (لولا دفع العقل والشرائع: لكانت من الأوليات)[2].

وإنما قيدنا بـ(غير المحسوسات): لأن أحكام الوهم فى المحسوسات[3] حَقَّةٌ يصدِّقها العقل، ولِتطابق العقل والوهم فيها: كانت فيما يجرِى مجرَى الهندسيات: شديدةَ الوضوح، لا يكاد[4] يقع فيها

حاشية العطار

والشرع لها: لعُدَّت من الأوليات. قاله: «شارح المطالع». وفى «البسنويِّ»:

(١) فى (أ): (فضاء). وانظر: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٥٩.

(٢) عبارة الشمسية، جـ ٢ صـ ٢٤٩: «ولولا دفع العقل والشرع وتكذيبهما أحكامَ الوهم: بقى التباسها بالأوليات». وعلَّق الإمام الدسوقيُّ بقوله: «أى كدفع العقل: أن اللهَ جسم. ودفع الشرائع: كون الميت لا يُبعث». وانظر: تيسير القواعد المنطقية، صـ ٢٧٤.

(٣) (ب) بدون: (لأن أحكام الوهم فى المحسوسات).

(٤) فى (أ): (لا تكاد). وانظر: شرح السعد على الشمسية، صـ ٣٧٦.

. . . .

اختلاف. وأما في المعقولات الصّرْفة: فكاذبةٌ؛ بدليل: أن الوهم يساعد العقلَ في المقدمات البيِّنةِ الإنتاج، وينازعُه في النتيجة؛ كما في قوله: «الميت جماد، وكل جمادٍ لا يُخاف منه». وأحكام الوهم: مشهورة في الأكثر؛ لأنه أقرب إلى المحسوسات، وأَوقعُ في الضمائر.

والشبيهة[1] بالأوليات من حيث اللفظ؛ كقولنا في صورة فرسٍ على حائطٍ: «هذا فرس، وكل فرسٍ صهَّال؛ فهذا صهَّال». والشبيهة[2] بها من جهة المعنى؛ كقولنا: «كل إنسانٍ وفرسٍ فهو إنسان، وكل إنسانٍ وفرسٍ فهو فرس؛ لينتج: أن بعض الإنسان فرس»؛ فكلٌّ من مقدمتَيه: شبيهة بقولنا: «كل حيوانٍ ناطق»، «حيوان»: الذي هو من الأوّليات؛ لأن كلَّ مَن تصوَّر الكلَّ والجزءَ: جزم بأن الجزء[3] لازم لكلِّه، لكن الفرق بين الأول والثاني: أن الأول: الكلُّ فيه: وهو الإنسان والفرس: لم يصدُق على ذاتٍ واحدةٍ، فلم يوجَد، فكذبت القضيتان[4]: لعدم وجود الموضوع، بخلاف الكل في الثاني.

(إنما قيَّد الأمور بـ«الغير المحسوسة»: لأن أحكام الوهم في المحسوسات: غيرُ كاذبة).

---

(١) في (ب): (والشبيهية).

(٢) في (ب): (والشبهة).

(٣) أول (ل) ٤٣ في (أ).

(٤) في (ب): (فكذب القضيات).

يسمَّى[1] سوفسطائيًّا. ومن نَصب نفسه للجدال وخداع أهل التحقيق والتشويشِ عليهم بذلك: يسمَّى مشاغِبًا[2] مُمَارِيًا. ومنها[3]: نوعٌ يستعملُه[4] الجهَلَة؛ وهو: أن يَغيظَ أحدُ الخصمَين الآخَرَ..........

قوله: (سوفسطائيًّا): مأخوذ من: (سُوف): وهو الحكمة، و(اسطا): وهو التلبيس؛ ومعناه: الحكمة المُمَوَّهة[5].

قوله: (ومن نصب نفسه للجدال وخداع أهل التحقيق والتشويش عليهم يسمى: مشاغِبًا): والمستعمل للمغالطة: إن لم يَعرف ذلك: فهو مغالِطٌ لنفسه. وفي كلام «السعد»: أن (المغالطة والسفسطة والمشاغَبة: متحدةٌ بالذات مختلفةٌ بالاعتبارات)[6]، فقول «الشارح» (ولها أنواع بحسب[7] مستعملِها): مراده: أنها أنواع اعتبارية. والذي يُفهَم من كلام «الإمام السنوسيّ»، في «شرح كُبراه»: أن[8] المغالطةَ أعمُّ من الأخيرتَين، وأن الأخيرتَين متباينتان.

---

(١) (ز) بدون: (يسمى).
(٢) في (ز): (مشاغبًا). قارن: شرح السعد، صـ ٣٧٩.
(٣) في (ط ١): (ومنهما).
(٤) في (ز): (تستعمله).
(٥) انظر عن (السوفسطائية) تفصيلا: شرح العقائد النسفية وفتح الإله الماجد، وتعليق المحقق، صـ ١٧٦ ـ ١٨٢.
(٦) انظر: شرح السعد على الشمسية، صـ ٣٧٩، وحاشية الصبان على ملوى السلم، صـ ١٤٠ ـ ١٤٢.
(٧) أول (ل) ٣٦ في (ب).
(٨) (أ) بدون: (أن).

بكلامٍ يشغل فكرَه[1] ويُغضبه؛ كأن يسبَّه، أو يعيبَ كلامَه، أو يُظهِر له عيبًا يعرفه فيه، أو يقطعَ كلامه، أو يغربَ عليه بعبارةٍ غير مألوفةٍ، أو يَخرج به عن مَحلِّ النزاعِ؛ ويسمَّى هذا النوع: بالمغالطة[2] الخارجية، وهو مع أنه أقبحُ أنواع المغالطة؛ لِقصْد فاعله إيذاءَ خَصمه وإيهامَ العوامِّ أنه قهَره

حاشية الملوي

قوله: (أو يظهر له عيبا): بأن يذكر شيئًا من عيوبه، أو يعرِّض بآبائه، أو يقول له: «نحن فى فنٍّ كذا»، أو «هذا فنٌّ كذا»[3]: تجهيلا له.

قوله: (ويسمى هذا النوع: [بالمغالطة] الخارجية): لكونها بأمرٍ أجنبيٍّ عن المبحَث[4] المتكلَّم فيه، سواء وقعت قبل البحث، أو فى أثنائِه، أو بعده.

قوله: (وهو مع أنه من أقبح أنواع المغالطة[5]): نعم، هذه الأنواع

حاشية العطار

قوله: (ويسمَّى هذا النوع: بالمغالطة الخارجية)؛ لكونها بأمرٍ أجنبيٍّ خارجٍ عن البحث المتكلَّم فيه.

---

(١) أول (ل) ٢٥ والأخيرة فى (ز).

(٢) فى (ز): (المغالطة).

(٣) (ب) بدون: (أو هذا فن كذا).

(٤) فى (ب): (عن البحث).

(٥) فى (ب): (المغالطة له). ويقول العلامة الملوى، فى (الشرح الصغير، صـ ١٤٢) عن هذا النوع: «وهو حرام، وقد تدعو الضرورة إلى استعماله فى دفع كافر لم يقدر عليه، ونحوه». وقوله (وهو حرام): أى لغير ضرورة. وقوله (ونحوه): كالرافضىّ والمعتزلىّ والمتعنت. حاشية الصبان، صـ ١٤٢. وانظر: شرح السعد، صـ ٣٧٧.

. . . .

كالسُّمِّ: تُداوَى به الأمراض الخبيثة فى الأجسام القبيحة، فيُدفع بها: مَن قَصَد الاستخفافَ بالناس والتشويشَ عليهم، أو ضالٌّ مضِلٌّ قاهرٌ قاصدٌ إفسادَ عقائد الناس، ولم يُقدَر عليه إلا بذلك؛ من ذلك: ما وقع «للقاضى الباقلانيِّ»: حين أقبل لمجلس المناظرة، وفيه «ابن المعلِّم»[1]: أحد رؤساء «الرافضة»[2]، فالتفتَ وقال: «قد جاءكم الشيطان»، فسمع «القاضى» ذلك من بُعدٍ، فلما جلس أقبل على «ابن المعلم» وأصحابه وقال لهم: «قال الله ـ تعالى ـ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾[3]».

ومن ذلك: ما وقع لشيخنا: «العلامة الكِنكْسِىّ» مع بعض المدرِّسين؛ حيث بحث معه شيخُنا، فقال له المدرِّس: «هذا العِلم الذى تقرأ[4] فيه: علمُ الأصول»: معرِّضًا بأنه[5] لا يفرِّق بينه وبين غيره؛ ليغيظَه. فقال له «شيخُنا»: «لَم يلتبس علىَّ بالتَّوارة»؛ معرِّضًا به؛ لأنه كان أصلُه: من اليهود.

ومن ذلك: ما وقع له مع بعض من جاء يسأله فى درسه تعنُّتًا؛ حيث

---

(١) ابن المعلم: هو علىُّ بن محمد الكوكبىُّ؛ العقل المدبِّر لدولة بهاء الدولة، وإليه الحُكم بها. انظر: سير أعلام النبلاء، جـ ١٥ صـ ١٢٥.

(٢) الرافضة: من الفِرق الرئيسية للشيَعة الإمامية، وتسمَّى أيضا: بالاثنى عشرية.

(٣) سورة (مريم)، الآية رقم (٨٣). و(ب) بدون: (ألم تر).

(٤) فى (ب): (الذى نقرأ).

(٥) فى (ب): (أنه).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

وأسْكَته: أكثرُ استعمالا فى زماننا؛ لعدم معرفةِ غالب أهله بالقوانين، ومحبَّتِهم الغلَبة، وعدمِ اعترافهم بالحق.

حاشية الملوي

تكلم شيخنا فى تعريف (الليل، والنهار)، فقال له ذلك البعض متعنتا: هل يجوز الجمع بين الليل والنهار؟ وكان ذلك السائل أعوَر. فقال له شيخنا: قد جمع الله بينهما فى وجهك، فضحك الحاضرون وأُفحِم؛ أى جمع الله - تعالى - فى وجهه بين ما يشبه الليلَ وما يشبه النهار.

ومن ذلك: ما وقع لـ«شيخ شيخنا: العلامة اليوسيّ»؛ حيث تكلم على (النية)، وأنها ينبغى[1] استصحابها ذِكرًا من أول الفِعل إلى آخره، فقال له بعض المتعنِّتين - وكان فى الأصل غيرَ مُسلِم -: النية عرَضٌ، والعرَضُ لا يَبقَى زمانين. فقال له الشيخ: ﴿قَالُواْ تَأللهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾[2]؛ يعنى: أنه وقع فى القرآن: وصفُ الضلال بالقِدَم، فما كان جوابُك: فهو جوابُنا. وفيه: تعريضٌ[3] به.

قوله: (أكثر استعمالا فى زماننا): وأقبحُه: إيقاعُه فى درس التفسير أو الحديث، ولهذا تجد[4] بعض العوامِّ عنده من التنوير العظيم؛ بسبب: محافظته على تعظيم كلمة الشهادة ما ليس عند العالِم بدقائق العلوم؛ لِعدم محافظته على تعظيم العِلم.

(١) فى (ب): (وأنه يجب).
(٢) سورة (يوسف)، من الآية رقم (٩٥).
(٣) أول (ل) ٤٤ والأخيرة فى (أ).
(٤) فى (ب): (يجد).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

والغلَط[1]: إما من جهة الصورة؛ كقولنا في صورة فرَسٍ منقوشةٍ على جدارٍ أو غيره: «هذه فرسٌ، وكل فرسٍ صهَّالٌ[2]؛ ينتج: هذه الصورة صهَّالةٌ».

حاشية الملوي

قوله: (هذه فرس، وكل فرسٍ صهّال): إن أُريد بالفرس في الصغرى: صورتُه، وفي الكبرى: حقيقتُه: لم يتكرر الوسط، وصدَقتا. وإن أُريد: حقيقته فيهما: اتَّحد الوسط وكذَبت الصغرى، وجاء كذب النتيجة منها.

حاشية العطار

قوله: (**والغلط: إما من جهة الصورة**)؛ وذلك لاختلاف شرطٍ من الشروط المعتبَرة في إنتاج الاشكال. قال في «شرح المطالع»: (الفسادُ من جهة الصورة: هو أن لا يكون القياس مُنتجا للمطلوب، ويُظنُّ كونه منتِجا؛ إما بأن لا يكون على شكلٍ من الأشكال؛ لِعدم تكرُّر الوسط؛ كما يقال: «الإنسان له شَعرٌ، وكل شَعرٍ يَنبت في محلٍّ؛ فالإنسان يَنبُت في محلٍّ». أو لا يكون[3] على ضربٍ مُنتجٍ وإن كان على شكل من الأشكال؛ كما يقال: «الإنسان حيوانٌ، والحيوان جنسٌ؛ فالإنسان جنسٌ»؛ فإن الكبرى ليست بكليةٍ. ومنه: وضعُ ما ليس بعلةٍ علةً؛ فإن القياسَ: علةُ النتيجة، فإذا لم يكن مُنتِجا بالنسبة إليها: لم يكن علةً؛ كقولنا: «الإنسان وحدَه ضحَّاك، وكل ضحاك حيوان؛ فالإنسان وحده حيوان». ومنه: المصادرة على المطلوب؛ وهو: جعْل المطلوب مقدمةً في القياس؛

(١) في (ز): (فالغلط). وانظر عن (الغلَط): شرح السعد، صـ ٣٧٧.

(٢) قال (صهال) ـ بالتذكير ـ: مراعاةً للفظ (كل)، «وإلا فالظاهر: «صهالة»؛ لأن «الفرس»: مؤنث سماعيٌّ؛ ولذا قال: «هذه فرس»؛ بإشارة المؤنث». حاشية الشيخ يس، صـ ٥٨.

(٣) في (ط ٢): (ولا يكون).

وسبب الغلط فيه: اشتباهُ الفرس المجازيِّ؛ الذى هو محمولُ الصغرى، بالحقيقىِّ؛ الذى هو موضوع الكبرى. وإما من جهة المعنى؛ كقولنا:

وإن أريد فيهما: مجازُه: كذَبت الكبرى، وجاء كذب النتيجة منها، واتحد الوسط. وإن أريد: عكس الأول: كذَبتا، ولم يتكرر. وإن أريد: حقيقتُه ومجازُه فى الكبرى، ولو مع إرادة ذلك فى الصغرى: تكرَّر الوسط، وجاء كذب النتيجة: من كذب الكبرى.

كقولنا: (الإنسان بَشَر، وكل بشَرٍ ناطقٌ؛ فالإنسان ناطق) اهـ. فقول «الشارح» (هذا فرس) إلى آخره: فإن أُريدَ بالفرس فى الصغرى: صورتُه: فالفساد فى القياس[1] من جهة صورته؛ لِعدم تكرُّر الوسط، وإن أُريد الفرس الحقيقىُّ: فالفساد فيه من جهة المادة؛ لأن الصغرى كاذبةٌ.

ثم إن «الشارح» ـ رحمه الله ـ خالف القومَ فى تعبيراتِهم، وخلَط الأمثلةَ بعضَها مع بعض؛ فإن القوم يقولون: «إن فساد القياس: إما من جهة صورته، أو من جهة مادته»، و«الشارح» جعل المقابلَ لفسادِ الصورةِ: فسادَ المعنى، وهو غير مستقيمٍ، وجعَل المصادرةَ: من قَبيل فساد المعنى، مع أنك قد علمت أنها من قبيل فساد الصورة؛ فإن أريد بـ«المعنى» فى كلامه: ما يشمل الصورةَ: فسَدَت المقابلة.

ومما يَفسد به القياس أيضا: أخْذ الأمور الذهنية مكانَ العينية؛ كأن يقال: «لو كان شريك البارى ممتنعا فى الخارج، لكان امتناعُه حاصلا فى الخارج»؛

(١) أول (صـ) ١٠٣ فى (ط ١، ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

«كل إنسانٍ وفرسٍ إنسان، وكل إنسانٍ وفرسٍ فرس؛ ينتج: بعض الإنسان فرس».

حاشية الملوي

قوله: (كل إنسانٍ وفرسٍ) إلى آخره: قدمنا الكلام على ذلك عند قول المتن: (شبيهة[1] بالحق).

حاشية العطار

فيكون الموصوف بالامتناع: متحققا فى الخارج؛ لأن تحقُّق الصفة فى الخارج: يقتضى تحققَ الموصوفِ فيه، وبالعكس؛ كقولنا: «الجوهر موجودٌ فى الذهن، وكل موجودٍ فى الذهن فهو عرَضٌ قائمٌ به؛ فالجوهرعرَض قائم به».

وهذه المغالطات ينبغى أن تُعرف؛ لتُتَّقَى، أو يقابَل بها خصمٌ مغالِطٌ، لا تُستعمل فى مقام المناظرة لإظهار الحق والمعاملة بالنَّصَفة؛ فإنها حينئذ مذمومةٌ غايةَ الذمِّ شرعا وعقلا، وقد ذكر «فضلاء العجم» فى خلال تآليفهم: أشياءَ من هذه المغالطات، وربما أفردوا بعضَها بالتأليف؛ كالمغالطة المشهورة: «بالجِذر الأصمِّ»، ولـ«فخر الدين الحُسينيِّ» رسالة فى «آداب البحث»؛ ذيَّلَها بثمانية عشر من المغالطات، وأنا أذكر لك شيئا منها:

قال ـ رحمه الله ـ: «زيدٌ حجرٌ مثلا»؛ لأن شيئا يستلزم وجودُه وعدمُه حجريةَ زيدٍ: إما موجودٌ، أو معدومٌ، وعلى التقديرَين: يلزم حجريَّته؛ إذ المفروض: أن عدمَه كوجودِه، مستلزمٌ لها. اهـ. أقول: هذه المغالطة: شهيرةٌ فى كُتب «آداب البحث»؛ قالوا: ويُستدل بها على كل شيء، حتى النقيض؛ ولذلك سمِّيت بـ«المغالطة العامَّة الوُرود». والجواب: أنها تُعارَض بالقلب[2]؛ بأن يقال:

(١) فى (ب): (بشبهته).

(٢) المعارضة بالقَلْب: هى: (ما كان دليلُ المعارِض فيها عينَ دليل المعلَّل فى المادة والصورة،=

وسبب الغلط فيه: أن موضوع المقدمتَين غيرُ موجود؛ إذ ليس لنا موجودٌ يَصدق عليه أنه إنسان وفرس. وكقولنا: «كل إنسانٍ بَشَرٌ، وكل بَشَرٍ ضحَّاك؛ ينتج: كل إنسان ضحَّاك». وسبب الغلط فيه: ما فيه من المصادرة

. . . .

«الشيءُ الذى يستلزم وجودُه وعدمُه لا حجرية زيدٍ: إما موجودٌ، أو معدومٌ، وعلى التقديرَين: يلزم لا حجريته، ثم قال: زيدٌ الموجودُ: معدومٌ؛ لأنه معدومُ الغلام مثلا؛ فيكون معدوما؛ وإلا لزم صدق المقيَّد بدون المطلَق. وأجيب: بمنع اللزوم؛ بسند: «المعدوم: ما ارتفع عنه الوجود فى نفسه، ومعدوم الغلام: ما ليس له غلامٌ»، وليس مقيَّدا بالنسبة إلى المعدوم حتى يلزم صدقُه بدون المطلق. هذا إذا كان معنى العدم: السلب مطلقا؛ حتى يكون معدومُ الغلام بمعنى: مسلوب الغلام. أما إذا كان معناه: سلبَ الوجود فى نفسه عن زيدٍ؛ إذ يصدُق: «زيدٌ موجودٌ فى نفسه»، وثبوت الغلام له: مسلوبٌ عنه.

قال: المستحيلات موجودةٌ فى الخارج؛ لأنها تُتعقَّل؛ فتكون موجودةً فى الذهنِ، والذهنُ موجودٌ فى الخارج، وكل موجود فى الموجودِ فى الخارجَ: موجودٌ فى الخارج؛ كما أن «الدُّرَّة» فى «الحُقَّةِ»[1]، والحُقة فى البيت؛ فالدرة فى البيت. وجوابه: أن «المستحيلَ» موجودٌ فى الذهن بوجودٍ غير أصيل،

= لكن التعارُض فيها: يحصل فى المدلول). وسميت قلْبا: لما فيها من قلب المعارض الدليل على المستدل، فيصبح الدليلُ شاهدًا للمعارِض بعد أن كان شاهدا عليه. راجع: فتح الوهاب بشرح الآداب مع حاشية الدسوقى، صـ ٣٢٤، رسالة الآداب، صـ ١٢١، ١٢٥.

(١) الحُقّ: وِعاءٌ من خشب. القاموس المحيط، جـ ٣ صـ ٢١٥.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

على المطلوب[(١)]؛ لِما مر في تعريف القياس: أن النتيجة يجب أن تكون قولا آخَر، وهي هنا ليست كذلك، ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

والذهنَ موجودٌ بوجودٍ أصيلٍ؛ أي مَنشأٌ للآثار الخارجية؛ كالإضافة والإحراقِ؛ فالمقدمة الكلية على إطلاقها: ممنوعةٌ.

قال: كل عددٍ زوجٌ وفردٌ معًا؛ لِصدقِ قولِنا: «كلما كان الاثنان فردًا: كان عددًا، وكلما كان عددًا: كان زوجا؛ فكلما كان فردًا: كان زوجا». وإجراء مثل هذا في الثلاثة والأربعة وغيرِهما: ظاهرٌ. وجوابُه: منع الكبرى ـ كما لا يَخفى على المتأمل في الصغرى ـ. ويمكن الجواب: بمنع الصغرى؛ مستندًا: بجواز استلزم محالٍ محالا.

قال: إنهم قد قرَّروا أن القضيةَ: قولٌ صادقٌ أو كاذبٌ، مع أن قولَنا: «كلُّ كلامي في هذه الساعة كاذب»: إذا لم يتكلم بغيره، ولم يقصد بـ«كلامي» غير

(١) والحاصل: أن الغلط في القياس: إما لخطإِ مادته، أو خطإِ صورته؛ فالأول: إما أن يكون من جهة اللفظ؛ لالتباس الكاذبة بالصادقة من الاشتراك اللفظيِّ. أو يكون من جهة المعنى؛ كجعل العرضيِّ ـ أي الخارجيِّ ـ كالذاتيِّ، وكجعل الذِّهنيِّ كالخارجيِّ، وكجعل النتيجة إحدى المقدمتين. أما الخطأ في الصورة: فهي أن تكون سببا لخروج القياس عن الأشكال الأربعة؛ كأن لا يكون الموضوع داخلا في المحمول. أو لانتفاء شرط الإنتاج؛ كأن لا تكون كبرى الشكل الأول جزئيةً أو صغراه سالبةً. راجع: فتح الرحمن على مقدمة لقطة العجلان وحاشية الشيخ يس، صـ ٥٨، ٥٩. ويمكن تجنب الخطإ في القياس: بمراعاة الشروط العامة للقياس وتطبيقها؛ وهي تتمثل في: ١ ـ قاعدتَي التركيب. ٢ ـ وقاعدتَي الاستغراق. ٣ ـ وقاعدتَي الكيف. راجع في تفصيل ذلك: المرشد السليم، صـ ١٣٣ ـ ١٣٩.

بل هى عينُ إحدى المقدمتَين ؛ لمرادَفة الإنسان للبشر.

قوله: (بل هى عين إحدى المقدمتين): هذا إذا لم يَرِد أن الإنسان يسمَّى: بشرًا ؛ وإلا حصل التغاير باعتبار ملاحظة مفهوم التسمية ؛ إذ التسمية بالبَشَر: مغايِرةٌ لمدلول[1]: الإنسان، كذا إذا لوحظت التسمية أيضا فى

هذا الكلام ؛ فإنه لو كان صادقا: لكان كاذبا، أو بالعكس، فصِدقُه مستلزمٌ لكذبِه، وكَذبُه مستلزمٌ لِصدقِه، فيكون صادقا وكاذبا معًا، وأنه محالٌ، والموضوع والنسبة الإيقاعيةُ: كما فى سائر الأخبار. وهذا مما عدُّوه من أصعب الإشكالات، واعترفوا بعدم انحلاله، وسموه: بـ«الجِذرِ الأَصَمِّ»، وليس بتلك الصعوبة ؛ لِما تقرَّر عندهم: من أن القضيةَ «قولٌ إذا قُطع النظر عن خصوصيته: احتملَ الصدقَ والكذبَ» ؛ حتى لا ينتقض بالقول البديهيِّ، ولا شك أن الاستحالة فيما نحن فيه: إنما نشأَت من خصوصية المحمول، حتى لو أبدل «الكاذب» بـ«الصادق»: لَم يَلزم محذورٌ، فالقول المذكور: مشتملٌ على نسبةٍ إيقاعيةٍ ـ كما ذكرنا ـ، والإنشاء: ليس كذلك، ولعل مَن زاد لفظ «الاحتمال» فى تعريف القضية ولم يكتف بـ«القول الصادق أو الكاذب»: أومأَ إلى: أن صِدق القولِ وكذبَه[2] لِمجرد الاحتمال، لا بالنظر إلى الواقع ؛ وإلا فلا حاجة إليه، فتنبَّه. اهـ. أقول: مرادُه بـ«بعض المدقِّقين»: «الجلال الدِّوانيّ» ؛ فإنه ذكَر فى «حاشية التهذيب» فى خلال الكلام على «تعريف القضية» بأنها «قول يحتمل الصدقَ والكذبَ» ما محصّله: (أن حقيقة الخبر: الحكايةُ عن النسبة الواقعة ؛ إما

(١) أول (ل) ٣٧ والأخيرة فى (ب).
(٢) أول (صـ) ١٠٤ فى (ط ١، ٢).

. . . .

حاشية الملوي

الإنسان؛ بأن أريد: كل ما يسمَّى إنسانًا: يسمَّى: بشرًا، فالمغايرة أيضا حاصلة؛ إذ التسمية بالبشر: غير التسمية بالإنسان، فالقياس صحيح، والنتيجة صحيحة؛ وهي: كل إنسان ضحّاك، وذلك مغايِرٌ للكبرى(١)؛

حاشية العطار

على الوجه المطابِق؛ فيكون صادقا، أو على الوجه الغير المطابِق؛ فيكون كاذبا، فلا يمكن أن يكون حكايةً عن النسبة ـ التى هى مضمونُهُ ـ). ولا يَخفى أن الذى فى «حواشى الدوانى»: نفيُ الخبرية عنه، لا التصريح بأنه إنشاءٌ؛ اللهم إلا أن يقال: «حيث انتفى عنه كونه خبرًا: لزم أن يكون إنشاءً»؛ وإلا لبطل الحصر فى القسمَين(٢). وقد قال «الدوانيُّ» أيضا فى «حواشيه الجديدة علَى شرح التجريد»: (إنه خبرٌ، وليس بصادقٍ ولا كاذبٍ) اهـ. وقد أُفردت هذه المغالطة نفسُها برسائلَ عديدةٍ.

قال: مجموع المفهومات، بحيث لا يستند شيءٌ منها: له نسبةٌ إلى واحدٍ منها بالضرورة، والنسبة خارجةٌ عن المنتسبين بلا شبهة، فتكون خارجةً عن الكل، وغيرَ خارجةٍ أيضا؛ لِكونها من المفهومات، وقد فُرض عدم خروج شيء منها عن المجموع. والجواب: أنه إن أريد بـ«المجموع»: كلُّ واحدٍ واحدٍ؛

(١) فى (ب): (لكبرى).

(٢) وبعد توضيح العلامة العطار لهذا المقام فى غير هذا الكتاب، قال: «وأجاب «مير صدر»، عصريّ «الجلال الدوانى»: بأن هذا القولَ فى قوة «كلامى كاذب كاذب»؛ فهناك كلامان؛ أحدهما: جزءٌ، والآخر: كلٌّ. ولا استحالة فى كون أحد الكلامَين صادقا والآخر كاذبا. وقد وقع بين «الجلال الدوانى» وبينه مناظرات فى صحة جوابَيهما ومجادلات فيهما». حاشية العطار على شرح الخبيصى، صـ ١٤١.

. . . .

لاختلاف عنوان الموضوع. ويجاب عن «الشارح»: بأن التسمية أمر لُغويٌّ لا يُعتَبر[1] في الأقيسة، بل يُعرَف: بالنقل عن الواضع.

بحيث لا يشُذُّ عنه شيء منها، حتى يكونَ المعنى: أن كلَّ واحدٍ واحدٍ من المفهومات له نسبةٌ إلى واحد معيَّنٍ، يمتنع كونُها غير خارجة. وما ذكر في البيان: غيرُ مفيدٍ[2]، والخروجُ عن كل واحد معيَّنٍ: لا يستلزم الخروجَ عن الكل من حيث هو كلٌّ حتى يلزمَ المَحذور. وإن أريدَ به: المجموع من حيث هو مجموعٌ ـ كما هو الظاهر ـ: نقول: إن المجموع بهذا المعنى: غيرُ متحقِّق إلا بعد ملاحظة العقل واعتبارِه، وبعد الملاحظة بهذا الوجه المذكور: لا نسلم لزومَ المحذور، بل النسبة تَحدُث بعد ملاحظة العقل المجموع على الوجه المذكور، ونسبةُ الكل [واحدة][3]، وهذه النسبة الحادثة: خارجةٌ عن الكل بلا شبهة، وهذا لا ينافي المَعرِضَ المذكور. اهـ. وقوله (وما ذكر في البيان غير مفيد)؛ أي لأن البيان لا يفيد إلا دخول النسبة في المجموع من حيث هو مجموع.

قال: الأعمُّ واقعٌ، سواء الأخصُّ واقعًا أو لا، مع أنهم قرروا: أن وقوعَ الأعم لا يُتصوَّر إلا بوقوع الأخصِّ؛ بيان ذلك: أن الأخصَّ إن كان واقعا: كان الأعمُّ واقعا بلا شبهة، وإن لم يكن واقعا ولم يكن الأعمُّ: يكون الأخصُّ مساويًا للأعمِّ؛ إذ كلما ثبت الأخصُّ ثبت الأعمُّ، وكلما لم يَثبت الأخصُّ: لَم

(١) في (ب): (لا تعتبر).

(٢) في (ط ٢): (غير مقيد).

(٣) في (ط ١، ٢): (واحد).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

يَثبت الأعمُّ، فلا يكون الأعمُّ أعمَّ ولا الأخصُّ أخصَّ. والجواب: منع الكلية الثانية إن أريد بالأخصِّ الأخصُّ المخصوصة. وتسليمُ ما إن أريد به أخصُّ ما، وحينئذ إن أريد بالأخص في قوله (لكان الأخص مساويا) إلى آخره: الأخص بخُصوصه: فلزوم المساواة ممنوعٌ، وما ذكَره في البيان: غير مفيدٍ ـ لِما عرَفتَ ـ. وإن أريد أخصُّ ما: فلا كلامَ في صحته ولا محذورَ؛ إذ بين الأعم والأخص ما: مساواةٌ، وسلب أخصَّ ما: مستلزمٌ لسلب الأعم ضرورةً.

قال: الطلاق موقوفٌ على النكاح، والنكاح موقوف على رضا الطرفَين؛ فيلزم: توقُّف الطلاق على رضا الطرفَين، مع انعقاد الإجماع على خلافه. وأجيب: بأن النكاحَ موقوفٌ على رضا الطرفَين، فاللازم: توقُّف الطلاق على رضا الطرفَين في النكاح، ولا كلام في صحته. ونحن نقول: النتيجة اللازمة: هو أن الطلاق موقوفٌ على الموقوف على رضا الطرفَين؛ إذ بعد حذف المكرَّر بين المقدمتَين ـ وهو: «النكاح» ـ يَبقى ما ذكرنا، وهو المعنيُّ بـ«الإنتاج»، ولا خدش فيه. ولو ضمَّ إلى قياس المساواة المذكور: قولا آخر؛ وهو: «أن الموقوفَ على الموقوفِ على الشيء: موقوفٌ على ذلك الشيء؛ فيلزم: توقف الطلاق على رضا الطرفَين»؛ نقول: هو صادقٌ، ولكن بالواسطة، والمحذور: توقُّف الطلاق على رضا الطرفَين بلا واسطة، وهو غير لازم. اهـ. فهذه نُبذةٌ يسيرةٌ قد يُحتاج إليها في بعض الأحوال.

[خامسا: الاستقراء النَّاقِص]

ومن غير اليقينيات: الاستقراءُ النَّاقصُ: وهو حُكمٌ على كلِّيٍّ لوُجوده في أكثر جزئياته؛ كقولنا: «كل حيوانٍ يحرك فكَّه الأسفل عند المضْغ»: استقراء بما شاهَدْنا، ويجوز في بعض الأفراد ما يخالف ذلك؛ كالتِّمساح؛

حاشية الملوي

قوله: (حكم على كلّيٍّ): فيه تسامح؛ لأن هذا الحكمَ: مطلوبٌ من الاستقراء، لا نفسُه، فكأنهم أرادوا: أن إثبات المطلوب بالاستقراء: هو حكم على كليٍّ، إلى آخره. والصحيح: أنه «تصفُّح أمورٍ جزئيةٍ ليُحكَم بحكمها على أمرٍ يشمل تلك الجزئيات».

قوله: (في أكثر جزئياته): أي فقط؛ ليخرج: الاستقراء التام؛ فهو يقينيٌّ.

وإنما احتاج إلى التقييد بـ(فقط): لأن الوجود في الجميع: موجودٌ في

حاشية العطار

قوله: (الاستقراء الناقص): ويقال له: «استقراءٌ غيرُ تامٍّ». والتقييد بـ«الناقص»: لإخراج الاستقراء التامِّ؛ فإنه يفيد اليقينَ؛ وهو: أن يكون حاصرًا لجميع الجزئيات، وهو القياس المقسم؛ كقولنا: «كل جسم إما جماد أو حيوان أو نبات، وكل واحد منها متحيزٌ، فكل جسمٍ متحيزٌ».

قوله: (وهو حكم على كليٍّ) إلى آخره: قال «السعد» في «شرح الشمسية»: (وفي تفسيرهِم تسامحٌ ظاهرٌ؛ لأن الاستقراءَ: حُجةٌ موصِّلة إلى تصديقٍ؛ الذي هو الحكمُ الكليُّ، فإثبات الحكمِ الكليِّ: هو المطلوب من

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

الأكثر؛ كما ذكر «السعد»(١).

حاشية العطار

الاستقراء، لا نفسُه، فكأنهم أرادُوا: أن إثبات المطلوب بالاستقراء(٢): هو

(١) والاستقراء الناقص يسمَّى أيضا: بالاستقراء الغير التام، والاستقراء المشهور. والتصفُّح المذكور: إن كان لكل الجزئيات: فهو الاستقراء التام؛ ويسمَّى: قياسا مَقسما، وهو نافع، يفيد اليقينَ؛ لأنه القياس المنطقيُّ، لكنه لا يفيد فى تقدُّم العلوم الطبيعية؛ إذ أنه لا يأتى بجديد؛ فالنتيجة فيه: هى نفس المقدمات، ومع ذلك فهو مفيد ونافع فى: عملية الإحصاء، وفى تنوع العلوم، وفى التوصل إلى قضية كلية موجَزة. وإن كان التصفح لأكثر الجزئيات: فهو الناقص؛ وهو استقراء عِلميٌّ؛ نافع فى العلوم، يدفع للبحث والتفتيش؛ بالانتقال من الحكم على المعلوم، إلى الحكم على المجهول، وتعميمِ الحكم، وتطبيقِه على الجزئيات التى لم تُستقرَأ من قبل. ومع ذلك: فهو لا يفيد اليقينَ، بل الظن؛ بمعنى أن أحكامَه ليست ضرورية؛ لجواز أن يُظهر العِلمُ فى المستقبل: كذبَ الحكم الحالى أو خطأه، وأن هناك علة أخرى للظاهرة غير العلة المذكورة. وليس وصفه بالناقص هنا بمعنى: عدم الدقيق فى أحكامه، بل بمعنى: عدم تتبع جميع الأفراد فيه. وينقسم إلى: رياضيٌّ، وعِلميٌّ. ومراحلُه: الملاحظة والتجربة، ثم الفُروض العِلمية، ثم الاستدلال على الفروض. المرشد السليم، صـ ١٩٠ ـ ٢٤٥ باختصار وتصرف، وراجع: شرح السلم وحاشية الصبان، صـ ١٣٨، وأرسطو، للدكتور/ عبد الرحمن بدوى، صـ ٧٨ ـ ٨١.

وقيَّد الجزئيات فيه بـ(أكثرها)، ولم يقُل لـ(كلِّها): لأن الحكم لو وُجد فى جميع جزئياته: لَكان قياسا مَقسما ـ كما سبق ـ، لا استقراءً، فقيَّد (أكثرها): للاحتراز عن الجميع. راجع: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٤٩، ٢٥٠، وفتح الرحمن على مقدمة لقطة العجلان وحاشية الشيخ يس، صـ ٢٦، ومحاضرات المنطق، صـ ٦٨، وقارن: حاشية الباجورى على السلم، صـ ١١٦.

(٢) أول (صـ) ١٠٥ فى (ط ١، ٢). والمراد: أن التعريف المذكور للاستقراء: هو تعريف=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لِما قيل: إنه يحرك فكَّه الأعلَى[1].

[سادسا: التَّمثيل]

والتَّمثيلُ: وهو إثبات حُكمٍ واحدٍ فى جزئىٍّ لثبوته فى جزئىٍّ آخر

حاشية الملوي

قوله[2]: (إثبات حكمٍ): فيه تسامح؛ مثل ما مر، والأصوَب: أنه «تشبيهُ جزئىٍّ بجزئىٍّ فى معنًى مشتركٍ بينهما؛ ليَثبت فى المشبَّه: الحكم الثابت فى المشبَّه به المعلَّل بذلك».

حاشية العطار

إثبات حكمٍ كلىٍّ لوجوده فى أكثر الجزئيات. والصحيح فى تفسيره: ما ذكره «الإمام حُجة الإسلام: الغزالىّ»؛ وهو: أنه عبارةٌ عن «تصفُّح أمورٍ جزئيةٍ ليُحكَم بحكمها على أمرٍ اشتمل على تلك الجزئيات»، وهو الموافق لكلام «أبى نصرٍ الفارابىّ»؛ من أنه عبارة عن «تصفُّح شىءٍ من الجزئيات [الداخلة] تحت أمرٍ كلىٍّ؛ لتصحيح حُكْم ما حُكِم به على ذلك الأمر بإيجابٍ أو سلبٍ»؛ فتصفُّحُنا جزئياتِ [ذلك] الداخل تحت أمرٍ كلىٍّ [لنطلبَ] الحكمَ فى واحدٍ [واحدٍ]: هو الاستقراء، وإيجابُ الحكم [لذلك] الأمر [الكلىِّ] أو سلبُه عنه: هو نتيجة الاستقراء. سُمِّى بذلك: لأن المستقرِئَ [يتَتبَّع] الجزئيات جزئيًّا فجزئيًّا؛ [ليَتحصَّل] المطلوب؛ تقول: «استقريتُ البلادَ»: إذا تتبَّعتها قريةً فقريةً،

= بالغاية المترتبة عليه. راجع: حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٥٠. وانظر: شرح السعد على الشمسية، صـ ٣٦٤.

(١) انظر: حاشية الصبان، صـ ١٣٨، ومحاضرات المنطق، صـ ٦٨، ٦٩.

(٢) (ب) بدون: (قوله).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لمعنًى مشتركٍ بينهما، والفقهاء يسمُّونَه: قياسًا.

حاشية الملوي

والله أعلم، وله الحمد على ما علَّم، وصلَّى الله على سيدنا محمد وسائر الأنبياء وآلِهم وصحبِهم وسلَّم(١).

حاشية العطار

[تخرج](٢) من أرضٍ إلى أرضٍ) اهـ. و«المحشى» نقل كلام «السعد»، بلا عزوٍ، ويتَّفق له ذلك كثيرا.

قوله: (يسمونه قياسا): ويسمون الصورة التى هى محلُّ الوفاق: «أصلا»، والصورة التى هى محلُّ الخلاف: «فرعا»، والمعنى المشترك بينهما: «علة

(١) فى (أ): (وسلم تسليما كثيرا. وكان الفراغ من كتابتها: يوم الثلاثاء، فى عشرين من شهر جمادى الثانية، سنة ١١٤٢، على يد كاتبه الفقير: صقر السمانى، غفر الله له ولوالديه، آمين. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم). وفى (ب): (تمت بفضل الله وعونه، ونُسخت من نسخة المؤلف ـ نفع الله بعلومه المسلمين ـ، قطب الوجود، الشيخ الفاضل، والغيث الهامل؛ سيدى: أحمد الملوى الأزهرى. حررها: الفقير/ داود بن الشيخ سليمان البسيونى الشافعى، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين. وكان الفراغ من تمامها: يوم الأحد المبارك، غاية شهر شوال).

(٢) ما بين [المعقوفتين]: ضبطتُه من شرح السعد على الشمسية، صـ ٣٦٤، ٣٦٥. هذا: وقيل إن تفسير الاستقراء بالتصفُّح: مسامحةٌ أيضا؛ «لأنه تعريف بالسبب، والاستقراء: قسم من الدليل، فيكون مركبا من مقدماتٍ تشتمل على التصفح؛ أى التتبُّع، لا نفسه؛ فالأَولى أن يقال: هو «المؤلَّف من قضايا تشتمل على الحكم على الجزئيات لإثبات الحكم الكلى»، و«الجزئيات» هنا: هى المندرجة تحت كليٍّ. وتصفحُها: هو الحكم عليها. وإثبات الحكم الكلى: «تحصيل حكم على جميع جزئيات مفهومٍ كليٍّ شاملٍ لتلك الجزئيات المتصفَّحة». حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٥٠، وانظر: فتح الرحمن على مقدمة لقطة العجلان، صـ ٢٦.

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

جامعة». ولايتم الاستدلال على ثبوت الحكم فى الفرع: إلا إذا ثبت أن الحكمَ فى الأصل معلَّلٌ بمعنًى مشترك بينهما، وهما يشتركان فى: شرائطِ الحكم، واتفاقِ الموانع[1]. لكن تحصيل العلم بهذه المقدمات: صعبٌ جدًّا. قاله «الرازىُّ» فى «شرح المطالع». وعبارة «الشمسية» مع «شرحها، للعلامة السنوسىِّ»: (التمثيل: إثبات الحكم فى جزئىٍّ وُجد فى جزئىٍّ آخر لمعنًى مشتركٍ بينهما[2]؛ كقولهم: «العالَم مؤلَّف، فهو حادث كالبيت». وأثبَتوا عِلِّية المعنى المشترك[3]: بالدوران؛ وهو: اقتران الشيء بغيره وجودا وعدما؛ كما يقال: «الحدوث دائرٌ مع التأليف وجودا وعدما[4]؛ أمَّا وجودا: فكما فى البيت، وأمَّا

(١) راجع: المرشد السليم، صـ ٢٤٧.

(٢) وهو ـ كتعريف الشارح ـ تعريفٌ للتمثيل بفائدته وثمرته. وقيل: إن هذا التعريف فيه مسامحة؛ فالأَولى «أن يقال: هو المؤلَّف من قضايا تشتمل على بيان مشاركة جزئىٍّ لجزئىٍّ آخر فى علة الحكم؛ ليثبت ذلك الحكم فى ذلك الجزئى». حاشية العطار على الخبيصى، صـ ٢٥١. وهو تعريف للتمثيل بحقيقته. وقيل فى تعريفه أيضا: «هو تشبيه فرعٍ بأصلٍ فى علة حكمه، فيعطَى الفرع حكم الأصل، ولكن هذا الإعطاء: ليس على سبيل الإلزام». محاضرات المنطق، صـ ٦٩، وراجع: المرشد السليم، صـ ٢٤٦.

(٣) مراده: أن طُرق إثبات العلة بين المقيس والمقيس عليه: هى الدوران، والترديد (التقسيم المردَّد بين) إلى آخره، وجرَت عادة العلماء: على القول بهذَين الطريقَين؛ وإلا: فالطُّرق كثيرة؛ منها: الكتاب، والسنة، والإجماع. المرشد السليم، صـ ٢٤٧ بتصرف، وانظر: شرح الخبيصى وحاشية العطار، صـ ٢٥١.

(٤) أى كلما وُجد الأمر المشترك ـ أى العلة ـ: وُجد الحُكم، وكلما انتفى المشترك: انتفى الحكم. المرشد السليم، صـ ٢٤٧ بتصرف، وراجع عن (الدوران) تفصيلا: فتح الوهاب=

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

عدما: فكما في الواجب ـ تعالى وتقدَّس ـ» ؛ وهو أن يكون المُدار علةً للدائر ، فيكون التأليف علةً للحدوث. وبالتقسيم المردَّد بين النفي والإثبات ؛ وهو: «إيراد أوصاف الأصل ، وإبطال بعضها ، ليتعيَّن الباقي للعليَّة»[1] ؛ كقولهم: «علة الحدوث: إما التأليف ، أو كذا ، أو كذا ؛ والأخيران: باطلان بالتخلُّف ، فتعيَّن الأول» ؛ وتوضيحُه أن يقال: علة كون البيت حادثا: إما التأليف ، وإما الوجود ، وإما كونه قائما بنفسه ؛ والأخيران: باطلان ؛ ضرورة الانتقاض بالواجب ، فتعيَّن الأول ، وهو ضعيفٌ. أما الدوَرَان: فلأن الجزء الأخيرَ من العلة وسائر الشرائط المساويةِ: مُدارٌ للمعلول ، مع أنها ليست بعلةٍ. وأما التقسيم: فالحصر ممنوعٌ ؛ لجواز عليِّة غير المذكور ، وبتقدير تسليم عليَّة المشترك في المعنيَين: يجوز أن يكون خصوصيةُ المَقيس عليه شرطًا للعلية ، أو خصوصيةُ المقيس مانعةً منها ، فتَنتَفي العليَّة في الثاني ؛ لانتفاء الشرط والوصف المانع)[2] اهـ.

= بشرح الآداب وحاشية الدسوقي ، صـ ٣٠٥ ـ ٣١٢ ، غاية الوصول ، صـ ١٢٦ ، حاشية الدسوقي على القطب ، جـ ١ صـ ٢١٨ .

(١) ويسمى: بالسَّبر والتقسيم ؛ وتوضيحه: أنه إيراد أوصاف الأصل التي تحتمل العلِّية عقلا ، وإبطال علِّية بعضها ؛ لتنحصر العلة في الباقي من السبر. انظر: حاشية العطار على شرح الخبيصي ، صـ ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٢) هذا: والتمثيل: هو الطريق الثالث من طرق الاستدلال الغير المباشر ، بعد القياس والاستقراء. وقيل: إنه انتقالٌ من جزئيٍّ إلى جزئيٍّ آخر ، أو من خاصٍّ إلى خاصٍّ. لكن التحقيق: أن فيه انتقالا من العامِّ إلى الخاصّ ؛ فأشبهَ القياسَ من هذه الناحية ، لكنه يختلف عنه: في أنه ـ أي التمثيل ـ قياس يعتمد على المشابَهة والتشبيه. كما أن التمثيل يعتمد=

[تتمَّــة عن البُرهان]

(والعُمدةُ): أى ما يُعتمد عليه من هذه القياسات: (هو البرهانُ[1] لا غير[2])؛ ....

حاشية الملوي

....

حاشية العطار

قوله: (والعمدة هو البرهان) قال فى «المحاكَمات»: (قد كان دأبُ الحكماء فيما سبق إذا حاولوا تمهيد قاعدة التعليم: الابتداءَ فى الاستدلال بالشِّعر؛ لإيراث التخيُّل، ثم الخطابة؛ حتى يجد الظنَّ بالمطلوب، ثم الجدل؛ للإقناع والإلزام. وعند تمام استعداد المتعلم لتحقيق الحق: انتهجوا إليه مناهجَ الحقِّ؛ أعنى: البراهينَ القاطعةَ) اهـ. فظهر أن المعتمَد عليه عند الحكماء: أربعةٌ

= على: الفرض؛ بمعنى أن علة الأصل: هى علة الفرع، وقد يختلف الأصل والفرع فى الحقيقة؛ لذا كان التمثيل ظنيًّا، خلافا للقياس، فهو ـ القياس ـ يعتمد على الاستقراء، وهو قد يفيد اليقينَ ـ كما سبق توضيحه فى التعليق ـ، وقد يعتمد ـ القياس ـ على الأوليات والبدهيات، فيفيد اليقينَ. ومع عدم إفادة التمثيل لليقين، إلا أنه مفيد فى: الاستقراء العلميِّ، والفُروضِ العلمية، وفى كثير من العلوم، خاصة الفقه. راجع: المرشد السليم، صـ ٢٤٩، ٢٥٠.

(١) فى (خ): (هى البرهان). وانظر فى تقسيم الحُجةَ باعتبار مادتها إلى: نقلية، وعقلية بالتفصيل: شرح الملوى وحاشية الصبان، صـ ١٣٣ ـ ١٣٩، ومذكرات فى المنطق، صـ ١١٧ ـ ١٢٠. وأقوى هذه الحُجج ـ العقلية ـ: البرهان، فالجدل، فالخطابة، فالشِّعر، ثم السفسطة. راجع: حاشية الصبان، صـ ١٤٣، وحاشية الباجورى على السلم، صـ ١٢٠.

(٢) (ط)، (ع)، (ص)، بدون: (لا غير)، وفى (ص): (وليكُن هذا آخر رسالة فى المنطق)، وفى (خ): (والعمدة: هى البرهان لا غير،...).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

لتركُّبه من المقدمات اليقينية، ولكونه كافيًا في اكتساب العلوم التصديقية[1].

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

وظهر الترتيب بينها. اهـ. قاله: «بعض حواشي قول أحمد». وحينئذ فالحصرُ: للمبالغة؛ بتنزيل ما سوى البرهان كالعدمِ. أو أنه هو المعتمد عليه في اليقينيات، فيكون الحصر حقيقيًّا. وما نقله «المحشي» عن «قول أحمد»: (أن في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ﴾[2] الآية: إشارة للخطابةِ والجدل): فمِن المُجازَفات التي لا يليقُ التجرُّؤ بها على الكتاب العزيز، وهو نظير ما قالَه بعض مَن حَشَّى «شرح القاضي زاده، علَى أشكال التأسيس»: إن (قوله: ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦ﴾[3]: إشارةٌ للمناقضة و[النقض][4] الإجماليِّ).

ثم لا يَخفى حُسن ختم «المصنف» كتابَه بهذه الجملة؛ فإن فيها إيماءً إلى

(١) في (ز): (والله ـ تعالى ـ أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه. تمت على يد الفقير/ عبد القادر الخليلي التميمي الشافعي، لاثني عشر خلت من الشهر المبارك، جماد الآخر، من شهور سنة ١١٨٤ هـ، عفا الله عنه وعن والديه وعن المسلمين، آمين). وفي آخر النسخة التي بهامش حاشية العلامة الحفني: (في نُسخةٍ ما نصُّه: قال ـ رحمه الله تعالى ـ: تمَّ الشرح المبارَك ـ بحمد الله وعَونه ـ في خامس عشر رمضان، سنة خمسٍ وثمانين وثمانمائةٍ، وصلَّى الله على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم).

(٢) سورة (النحل)، من الآية رقم (١٢٥).

(٣) سورة (فصلت)، من الآية رقم (٤٢).

(٤) في (ط ١، ٢): (والنقيض).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

أن كِتابَه معتمدٌ عليه فى تحصيل الفن، وقد قوَّى «الشارحُ» هذه الإشارةَ وزادَها حُسنا بقوله: **(ولكونه كافيا)**. وقد وقع نظيرُ ذلك: فى خَتم «رسالة الاستعارات»؛ المسماة: بـ«السمرقندية» بقوله: (وما سواه ترشيحٌ)(١)؛ فإن فيه تلميحا: إلى كفاية المتن فى العِلم، وأنه أصلٌ عظيمٌ، فطلَبُ غيرِه: لمجرد التقوية؛ كما أن الترشيحَ زائدٌ على الاستعارة؛ يُقصد منه: تقوية التشبيه، والاستعارة بدونه: تَتِمُّ.

وما قصدتُ جمعَه بحمد الله وحُسن توفيقه: خُتِم. وقد كنتُ شرعتُ فى هذه الحاشية: عند قراءتى للشرح بالجامع الأزهر، عام قُدومى من السفر(٢) لبلاد الروم(٣) والشام، وقد استكلمتُ فى هذه السِّياحة عشرةَ أعوامٍ، وكان قُدومى بمصر عام «ثمانية وعشرين ومائتَين»، فكتبتُ فيها حتى انتهيتُ لـ«باب: التناقض»، ثم عاقَت عَوائق عن إكمالها، فبقيَت هكذا فى زوايا النِّسيان، حتى يسَّر اللهُ لإقراء الشرح مرةً ثانيةً، فحاولْتُ فراغًا من الزمن لِرَوْم إتمامِها، وكثرةُ الشواغل تدافعُنى، وتكديرُ الوقت يمانِعُنى، وكلما لاحَت لى فرصةٌ من الفراغ أشغلتُها بالكتابة فيها، حتى تيسَّر تمامَها: بعد صلاة العشاء، ليلة مولده ﷺ،

---

(١) الترشيح: مبنيٌّ «على كمال تناسِى التشبيه، وادعاءِ أن المستعارَ له جزئيٌّ من جزئيات المستعار منه، أو فرد من أفراد المستعار منه، لا شيء شبيه به». شرح الدكتور/ محمد عبد المنعم خفاجى، على كتاب: الإيضاح لعلوم البلاغة، للقزوينى، جـ ٥ صـ ١٠٣.

(٢) أول (صـ) ١٠٦ والأخيرة فى (ط ١).

(٣) أول (صـ) ١٠٦ والأخيرة فى (ط ٢).

المطلع للشيخ زكريا الأنصاري

. . . .

حاشية الملوي

. . . .

حاشية العطار

وهى ليلة الاثنين، الثانى عشر من شهر ربيع الأول، سنة «ستٍّ وثلاثين ومائتَين وألف»، وأسألُ اللهَ ـ سبحانَه ـ أن ينفعَ بها كلُّ من اشتغل بها، وأن يتجاوز عنِّى بفضله وكرمِه. والحمد لله أولا وآخِرا، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم(١).

*** *** ***

(١) فى (ط ١): (يقول راجى غُفران المَساوى؛ رئيس لجنة التصحيح بمطبعة دار إحياء الكتب العربية: محمد الزَّهراويّ الغمراويّ: نحمدك اللهم، حسَّنتَ منطقَنا بحليِّ البيان، ونوَّرتَ تصوراتنا بمدارك العرفان، ونصلِّى ونسلِّم على سيدنا محمدٍ المؤيَّد باليقينيات، وعلى آله وأصحابه ذوى المعارف النيِّرات. اما بعد: فقد تمَّ بحمد الله ـ تعالى ـ طبع هذه الحواشى الرقيقة، والتحقيقات الشريفة الدقيقة؛ وهى: حواشى العلامة المحقِّق والفهامة المدقِّق؛ شيخ الإسلام/ حسن العطار، علَى شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصارى، علَى متن إيساغوجى فى المنطق، رَحم الله الجميعَ، وأثابَهم من فضله المكانَ الرفيعَ. وهى حواشٍ حلَّت من الشرحِ محلَّ الأرج من العطر، ومن تحقيق المشكَلات محلَّ الكشف لغامض السر، وقد تحلَّت غررها ورشيت طررها بالشرح المذكور، فجاء نورا على نور. وذلك بمطبعة: دار إحياء الكتب العربية، بمصر. وكان الفراغ منه: فى شهر جمادى الثانى، سنة ١٣٤٥هجرية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية والسلام). وفى (ط ٢): نحوًا من هذا الكلام، وفيه: (يقول الفقير إلى ربه ـ تعالى ـ: إبراهيم بن حسن الانبابى؛ خادِم العلم/ ورئيس لجنة التصحيح، بمطبعة الشيخ/ مصطفى البابى الحلبى وأولاده، بمصر المحروسة،... فقد تمَّ ـ بحمده تعالى ـ طبع هذه الحواشى،... سنة ١٣٤٧هجرية).

أهم المصادر والمراجع

* **أولا:** القرآن الكريم.

* **ثانيا:** كتب الحديث:

١ ـ شرح النووى على صحيح مسلم، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٢ ـ صحيح الإمام البخارى، مع: منحة البارى بشرح صحيح البخارى، للشيخ/ زكريا الأنصارى، تحقيق: سليمان بن دريع العازمى، نشر: مكتبة الرشد بالسعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٣ ـ صحيح الإمام مسلم (بشرح: الإمام النووى)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٤ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبى الحسن نور الدين على الهيثمى، تحقيق: حسام الدين القدسى، نشر: مكتبة القدسى ـ القاهرة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

* **ثالثا:** كتب المنطق، وآداب البحث، وعلم الكلام، والأصول، والفلسفة:

٥ ـ آداب المسامرة فى البحث والمناظرة، للأستاذ الشيخ/ محمد على سلامة، مطبعة أبى الهول، ١٩٣٢م.

٦ ـ أرسطو، للدكتور/ عبد الرحمن بدوى، نشر: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، ١٩٥٣م.

٧ ـ الإشارات والتنبيهات، لابن سينا، ومعه: شرح نصير الدين الطوسى، القسم الأول، دار المعارف، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

٨ ـ إيساغوجى، للدكتور/ أحمد فؤاد الأهوانى، مقال منشور بمجلة الأزهر، جـ ٢٠، سنة ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٨م.

٩ ـ الإيضاح لمتن إيساغوجى، لفضيلة الشيخ/ محمد شاكر، تقديم: الأستاذ الشيخ/ محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة النهضة، الطبعة الثانية، ١٣٥٤هـ ـ ١٩٢٦م.

١٠ ـ تعليق الأستاذ الدكتور/ محمد بيصار، علَى كتاب: تحرير القواعد المنطقية، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبى.

١١ ـ توضيح المنطق القديم، للدكتور/ محيى الدين الصافى، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م.

١٢ ـ تيسير القواعد المنطقية شرح للرسالة الشمسية، د/ محمد شمس الدين إبراهيم، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

١٣ ـ حاشية الباجورى على السلم فى علم المنطق، مطبعة صبيح، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.

١٤ ـ حاشية السيالكوتى علَى الخيالى علَى شرح العقائد النسفية، طبع: فرج الله الكردى، توزيع: دار المصطفى.

١٥ ـ حاشية الصبان على ملّوى السُّلَّم، المطبعة الأزهرية المصرية، الطبعة الأولى، ١٣١٠هـ.

١٦ ـ حاشية العطار على شرح الخبيصى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبى، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م.

١٧ ـ حاشية العطار على مقولات البليدى = الحاشية الكبرى على المقولات. وحاشيته الكبرى والصغرى على مقولات السجاعى، المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى، ١٣٢٨هـ ـ ١٩١٠م.

١٨ ـ حاشية الحفنى على شرح إيساغوجى للشيخ زكريا، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.

١٩ ـ حاشية القليوبى على المطلع شرح إيساغوجى، مخطوط بالمكتبة الأزهرية، رقم ١٥٩٦٢ منطق.

٢٠ ـ دراسات فى المنطق القديم، للدكتور/ حسن محرم الحوينى، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٢١ ـ رسالة الآداب فى علم آداب البحث والمناظرة، للأستاذ الشيخ/ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، الطبعة السابعة، ١٣٧٨هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٢ ـ شرح السعد التفتازانى على الشمسية فى المنطق للكاتبى، تحقيق: جاد الله بسَّام صالح، دار النور المبين للدراسات والنشر ـ الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

٢٣ ـ شرح السنوسى على مختصره فى علم المنطق، مع حاشية البيجورى، مطبعة التقدم العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٢١هـ.

٢٤ ـ شرح عبد السلام لجوهرة التوحيد، مع حاشية: محمد بن محمد الأمير، الطبعة الأخيرة، ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٨م، مطبعة مصطفى البابى الحلبى.

٢٥ ـ شرح القُطب علَى الشمسية ومعه: حاشية السيد، والسيالكوتى، والدسوقى، المطبعة الأميرية، الطبعة الأولى، ١٣٢٣هـ ـ ١٩٠٥م.

٢٦ ـ الشرح الصغير على السلم، للعلامة الملوى بحاشية الصبان، المطبعة الأزهرية المصرية، الطبعة الأولى، ١٣١٠هـ.

٢٧ ـ الشرح الكبير على السلم، للعلامة الملوى، مخطوط بالمكتبة الأزهرية، رقم ٤٢٤٧٠ منطق.

٢٨ ـ شرح العقائد النسفية، للسعد التفتازانى، ومعه: فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد (حاشية الشيخ زكريا على شرح العقائد النسفية)، دراسة وتحقيق: د/ عرفه عبد الرحمن أحمد النَّادى، نشر: دار الضياء بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م.

٢٩ ـ شرح معالم أصول الدين، لابن التلمسانى، تقديم وتحقيق وتعليق: د/ عواد محمود عواد سالم، نشر: المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

٣٠ ـ شرح المقاصد، للسعد التفتازانى، تحقيق: د/ عبد الرحمن عميرة، نشر: مكتبة الكليات الأزهرية.

٣١ ـ شرح المواقف، للسيد الشريف الجرجانى، بحاشيتَى: الفنارى والسيالكوتى، دار الطباعة العامرة، ١٣١١هـ.

٣٢ ـ ضوابط الفكر، للدكتور/ محمد ربيع جوهرى، الطبعة الرابعة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٣٣ ـ غاية الوصول شرح لب الأصول. للشيخ/ زكريا الأنصارى، نشر: مكتبة الإيمان، بدون تاريخ.

٣٤ ـ فتح الرحمن، للشيخ/ زكريا الأنصارى، علَى مقدمة لُقَطَة العَجلان

وبلة الظمآن، للزركشى، بحاشية الشيخ يس العليمى، مطبعة مصطفى البابى الحلبى. ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.

٣٥ - فتح الوهاب بشرح الآداب، لشيخ الإسلام/ زكريا الأنصارى، مع حاشية الدسوقى، تحقيق: د/ عرفه عبد الرحمن أحمد النادى، نشر: دار الضياء بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٣٦ - فصول البدائع، للفنارى، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ - ٢٠٠٦م.

٣٧ - لوامع الأفكار شرح طوالع الأنوار، للشيخ/ زكريا الأنصارى، نسخة خاصة بالمحقِّق، تحت الطبع.

٣٨ - محاضرات المنطق، للأستاذ الشيخ/ صالح موسى شرف، دار الثناء للطباعة الطبعة الخامسة، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م.

٣٩ - مذكرات فى المنطق، للشيخ/ صالح موسى شرف، مطبعة الرسالة، بدون تاريخ.

٤٠ - المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم، للدكتور/ عوض الله جاد حجازى، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الرابعة، بدون تاريخ.

* رابعا: الكتب الأخرى:

٤١ - الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلى، نشر: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

٤٢ - الإيضاح فى علوم البلاغة، للخطيب القزوينى، شرح وتعليق: د/ محمد عبد المنعم خفاجى، جـ ٣، مكتبة ومطبعة صبيح، بدون تاريخ.

٤٣ ـ الإيضاح فى علوم البلاغة، للقزوينى، مع شرح الدكتور/ محمد عبد المنعم خفاجى، جـ ٥، وجـ ٦، الطبعة الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية.

٤٤ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، للشوكانى، نشر: دار المعرفة ـ بيروت، بدون تاريخ.

٤٥ ـ البلاغة ذوق ومنهج: القسم الأول، للدكتور/ عبد الحميد محمد العبيسى، مطبعة: حسان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ ـ ١٤٠٥هـ/١٩٨٤ ـ ١٩٨٥م.

٤٦ ـ التُّحفة البَهيَّة فى طبقات الشافعية، لشيخ الإسلام/ عبد الله الشرقاوى، مخطوط بالمكتبة الأزهرية، رقم ٩٢٤٩٢، ضمن مجموعة.

٤٧ ـ التعريفات، للسيد الشريف على الجرجانى، مطبعة مصطفى البابى الحلبى، ١٣٥٧هـ ـ ١٩٣٨م.

٤٨ ـ حاشية العطار على شرح الأزهرية فى علم النحو، للشيخ/ خالد الأزهرى، مطبعة الخشاب، ١٣٠١هـ.

٤٩ ـ حلية البشر فى تاريخ القرن الثالث عشر، لعبد الرازق بن حسن البيطار، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م،.

٥٠ ـ الخطط التوفيقية، لعلى باشا مبارك، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، الطبعة الأولى، ١٣٠٥، ١٣٠٦هـ.

٥١ ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلانى، تحقيق: محمد عبد المعيد، نشر: دائرة المعارف العثمانية بالهند، الطبعة الثالثة، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٣م.

٥٢ ـ سلك الدُّرر فى أعيان القرن الثانى عشر، لمحمد خليل بن على مراد الحسينى، نشر: دار البشائر الإسلامية، ودار ابن حزم، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م

٥٣ ـ سيَر أعلام النُّبلاء، للحافظ الذهبى، بتحقيق الشيخ/ شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٤ ـ شجرة النور الزَّكية فى طبقات المالكية، للعلامة الجليل الأستاذ الشيخ/ محمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربى ـ بيروت ـ لبنان، بدون تاريخ.

٥٥ ـ شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلى، دار ابن كثير ـ دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٦ ـ شرح ابن عقيل، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، للشيخ/ محمد محيى الدين عبد الحميد، جـ ٢، مكتبة صبيح، الطبعة السابعة عشرة، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٥٧ ـ طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السُّبكى، تحقيق: د/ محمود الطناحى، د/ عبد الفتاح الحلو، نشر: دار هجر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٥٨ ـ فتاوى شيخ الإسلام أبى يحيى زكريا الأنصارى، نشر: مكتبة الإيمان، ومكتبة الجامعة الأزهرية، بدون تاريخ.

٥٩ ـ فتح منزل المثانى بشرح أقصى الأمانى فى علم البيان والبديع والمعانى، للشيخ/ زكريا الأنصارى، تحقيق: الباحث/ محمد عبد الحليم الجيلانى، رسالة ماجستير مخطوطة بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة، سنة ١٩٨٧م، رقم ١١٥٤.

٦٠ ـ الفكر المصرى فى القرن الثامن عشر بين الجُمود والتجديد، للدكتور/ عبد الله العزباوى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧م.

٦١ ـ فهارس دار الكتب المصرية.

٦٢ ـ فهارس المكتبة الأزهرية.

٦٣ ـ القاموس المحيط، للفيروزابادى، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٦٤ ـ اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، لإدوارد فانديك، صحَّحه وزاد عليه: السيد محمد على الببلاوى، نشر: مطبعة التأليف (الهلال) بمصر، ١٣١٣هـ ـ ١٨٦٩م.

٦٥ ـ كشف الظُّنون عن أسامى الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله، المشهور بحاجى خليفة، نشر: مكتبة المثنى ـ بغداد، ١٩٤١م.

٦٦ ـ اللُّؤلؤ النَّظيم فى رَوم التعلم والتعليم، للشيخ/ زكريا الأنصارى، صححه والتزم طبعه: أحمد عمر المحمصانى الأزهرى، مطبعة الموسوعات بمصر، ١٣١٩هـ.

٦٧ ـ محمد عبده، للأستاذ/ عباس محمود العقاد، وزارة التربية والتعليم ـ مصر، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

٦٨ ـ معجم الأدباء، لياقوت الحموى، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٦٩ ـ معجم البلدان، لياقوت الحموى، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٧٠ ـ معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف بن إليان سركيس، نشر: مطبعة سركيس بمصر، ١٣٤٦هـ ـ ١٩٢٨م.

٧١ ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٧٢ ـ من أعلام الفكر الإسلامي الحديث، للأستاذ الدكتور/ محمود حمدي زقزوق، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٧٣ ـ هدية العارفين، لإسماعيل البغدادي، وكالة المعارف الجليلة باستانبول، ١٩٥١م، نشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٧٤ ـ الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث ـ بيروت، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

** ** **

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة